جامعة بشاور
باكستان

قسم اللغة العربية



دراسة و تحقيق مخطوط:

العباب في شرح لباب الإعراب

(من المنصوبات الى آخر الكتاب)

لعبد الله بن محمد بن احمد الحسيني النيسابوري المعروف بنقره كار المتوفى ٧٧٦ﻫ

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

الطالب الباحث:
محمد نصير الدين

المشرف:
الدكتور نصيب دار محمد (حياه الله تعالى)
رئيس قسم اللغة العربية بالكلية الإسلامية
جامعة بشاور

عام ٢٠٠٠م/١٤٢١ﻫ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة الافتتاح

نحمدك اللّهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم، ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك، لا شريك لك، الفاعل لكل مبتدأ ومبتدع، ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع. اللّهم صلّ وسلم عليه وعلى آله وصحبه مارفعت منصب المنخفض لجلالك، وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك . وبعد:

فإن علم النحو دعامة العلوم العقلية والنقلية حيث إنهما لا يمكن الاتقان فيهما بدون نوره وهداه.

ولا سيما العلوم النقلية- على عظمة شأنها- لا سبيل إلى استخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم الخطير، إذ لا يدرك كلام اللّٰه تعالى ولا يفهم دقائق التفسير وأحاديث الرسول عليه السلام وأصول العقائد وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة إلا با النحو وإرشاده، ولذلك أجمع الأئمة من السلف والخلف قاطبة على أن علم النحو من شروط في رتبة الاجتهاد ، ولا يحصل عليها أحد متى لم يتقن النحو.

وهذا هو الوجه، أن أسلافنا بذلوا جهودهم الجبارة في هذا العلم، وأنفقوا فيه من أعمارهم وأموالهم- فهذا الإمام محمد صاحب أبي حنيفة رحمه اللّٰه قد تعلم قبل كل شيء النحو، وأنفق في تعلمها حوالي خمسة عشر ألفا من الدينار- وتركوا خلفهم من تراث النحو الثمين، بعضه قد زين بحلى الطبع، وبعضه إلى الآن لم يرزق الطبع. ومن ذلك التراث القيم هذا المخطوط الذي اخترت دراسته وتحقيقه بالطريق الحديث لموضوع بحثي لدرجة الدكتوراه في

اللغة العربية وآدابها.

وهذا المخطوط المسمى بالعباب شرح لكتاب من أمهات الكتب النحوية، صنفه العلامة الإسفرائيني وسماه بـ لباب الإعراب، وقام بشرحه في كل قرن علماء العربية فأصبح في المتون ذا الشروح الكثيرة، ومن بين تلك الشروح، العباب شرح ممتاز من جهة سعة محتوياته، ودقة مطالبه، فلتعميم نفعه وقع اختياري عليه لموضوع بحثي.

وقبل أن أذكر منهجي في بحثي هذا، أود أن أقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذ الأساتذة صاحب الفضيلة الدكتور قاضي محمد مبارك رئيس قسم اللغة العربية وعميد كلية الدراسات الاسلامية واللغة العربية بجامعة بشاور سابقاً والأستاذ الزائر بمركز الشيخ زايد الاسلامي والعضو في مجلس إدارة جامعة بشاور حالياً، حيث شرفني بمنح الالتحاق للدكتوراه بالقسم.

وأتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور نصيب دار محمد رئيس قسم اللغة العربية بالكلية الإسلامية في جامعة بشاور،حيث قبل الإشراف على هذه الرسالة، وأعطاني من وقته الكثير بصدر رحب ونفس راضية، وتلقيت من توجيهاته السديدة في التثبت من القضايا العلمية وطريقة عرضها ما كان لي خير عون على إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة، فجزاه الله خيراً، كما أنني أقدم شكري إلى جميع أساتذة القسم أصحاب السعادة الدكاترة (الأستاذ محمد سيد الحسنات رئيس القسم، والأستاذ الشيخ فتح الرحمن، الأستاذ أنوارالحق، الأستاذ محمد سليم، الأستاذ مرزا محمد والدكتورة مسرت جمال) الذين شجعوني في عملي هذا من حين إلى آخر،

ومحمدرؤف أمين مكتبة قسم اللغة العربية بجامعة بشاور قد ساعدني في توفير الكتب المحتاجة، فإليه أقدم شكري.

وإن فاتني أن أذكر أحدا باسمه، وأشكره على ما قدم من خدمة من أساتذة وزملاء

وأصدقاء، فلهم مني جزيل الشكر والاحترام.

ولو لم يوفقني الله تعالى، لما كان من الممكن إتمام هذا العمل الشاق، فله الحمد قبل كل شيء وبعده، وله الشكر والثناء كما يليق بجلالة شأنه وجمال ذاته،

وما توفيقي إلا بالله، هو نعم المولى ونعم النصير.

٨ أغسطس ٢٠٠٠م
الموافق ٧ جمادى الأولى ١٤٢١هـ

محمد نصير الدين
الطالب الباحث
للدكتوراه
بقسم اللغة العربية بجامعة بشاور

ملاحظة مهمة

قبل أن أدخل في بحثي وأذكر منهجي فيه، أودّ أن أقدم ملاحظة مهمة وهي أن هذا المخطوط القيم في علم النحو، قد قسم صاحبه إلى مقدمة وأربعة أقسام: الأول في الإعراب، والثاني في المعرب، والثالث في العامل، والرابع في المقتضى للإعراب.

والشارح (الفالي) قد عمل في شرحه على التفصيل التام والبسط الكامل، ولم يترك - مع حل عبارة متن اللباب -ناحية من علم النحو بغير بحث مفصل شاف وكاف، فمن عمله هذا أصبح المخطوط ذات حجم كبير ومشتملا على الصفحات الكثيرة الكاثرة، فتدوين الكتاب كله بطريق البحث الحديث تصل صفحاته إلى الآلاف، فلذا قام زميلي الأخ جميل الرحمن بتحقيق وتدوين نصفه الأول المحتوي على المرفوعات أي من ص: ١ إلى ص: ١٢٣ للحصول على درجة الدكتوراه، وأما النصف الباقي المبدوء من ص: ١٢٤ والمنتهي بـ ص: ٢٧٠، اخترته موضوع لرسالتي هذه لنيل درجة الدكتوراه. و الأخ جميل الرحمن أكمل رسالته قبل رسالتي هذه، وأنه قد ألقى الضوء الكامل على حياة المؤلف (الإسفرائيني) والشارح (نقره كار) السياسية والعلمية والاجتماعية ولم يترك زاوية من زوايا حياتهما الأخرى، فلذلك اخترت الإيجاز في صدد ترجمة الماتن والشارح، واجتنبت من جميع التفاصيل التي ذكرها زميلي المذكور إذلم يترك لي شيئا غير ملموم به.

منهجي في الدراسة

تنقسم مواضيع الدراسة عندي إلى قسمين رئيسين: القسم الأول يتعلق بالماتن ومتنه (اللباب)، بينما القسم الثاني يتعلق بالشارح وشرحه (العباب). و بحثت عنهما في الفصول الآتية.

الفصل الأول: الماتن (الإسفرائيني)

بحثت في هذا الفصل عن ترجمته الإسفرائيني الموجزة، وعددت مصنفاته كما ألقيت الضوء على متنه، ومنهجه فيه وبالإضافة إلى ذلك ذكرت آراءه التي تفردبذكرها.

الفصل الثاني: الشارح (نقره كار)

تحدثت فيه عن اسمه، ونسبته، ومولده، وميلاده، وألقابه، ومكانته في بلاط السلاطين، ومصنفاته ووفاته.

الفصل الثالث: التعريف بالكتاب (العباب)

ذكرت فيه وجه تاليف الكتاب "العباب"، وتحليل اسمه، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، وزمن تاليفه، ومنهج المؤلف فيه ، ومصادره، ومذهبه النحوي، وآراءه ومناقشاته، وردوده على الآخرين،كما بينت فيه وصف النسخ المعتمدة عليها في التحقيق.

الفصل الرابع: آراء الباحث :

وهي المقترحات التي وصل إليها الباحث خلال تحقيقه.

منهجي في التحقيق

١- **مقابلة النسخ:** رمزت إلى النسختين بالرموز (أ) (ب)،وذلك حسب أقدميتهما، وقابلت بينهما مثبتًا ما يناسب السياق في موضع الاختلاف، و واضعًا ما كان زائدا أو ساقطا من إحداهما للتوضيح بين معكوفتين [ ] مشيرا إلى ذلك في الهامش، وأثبت أرقام صفحات النسخة (أ) لأنها أقدمهما.

كتبت الأرقام بين العبارة، ووضعت خطا صغيرا مائلا مقابل الرقم للتحديد.

٢- **الآيات:** تحققت من آيات القرآن الكريم، فذكرت اسم السورة ورقم الآية.

٣- **الأحاديث:** خرّجت ما ورد في الكتاب من أحاديث بالإحالة إلى مواقعها في كتب الحديث،

٤- **الأمثال:** خرّجت الأمثال من الكتب التي تعني بها وخاصة مجمع الأمثال للميداني وفصل المقال للصفدي، والمستقصى للزمخشري.

٥- **الشعر:** نسبت مالم ينسبه المؤلف من أبيات إلى قائلها. وأكملت الأبيات الناقصة، وذكرت الروايات المختلفة لها إذ وجدت. وبينت موضع الشاهد إذا كان غامضًا، وأثبت في نهاية تعليقي على البيت المراجع التي ورد فيها.

٦- **الأعلام:** ترجمت لما ورد في الكتاب من أعلام ترجمة موجزة، تناولت فيها بذكر أسماء هم و أنسابهم، وشيوخهم وتلامذتهم، وأهم مؤلفاتهم وتاريخ وفياتهم.

٧- **الآراء:** وثقت مانسبه المؤلف من آراء إلى أصحابها بإيراد نص صاحب الرأي حينًا، وبالإحالة إلى كتابه أو كتب أخرى حينًا آخر، وما لم يكن منسوباً من الآراء حاولت حسب مستطاعي أن أعرف أصحابها ذاكرًا المراجع التي ورد فيها الرأي منسوبًا.

٨- وضعت العناوين للمباحث والموضوعات، وذلك أن المؤلف مانتبه إلى وضع العناوين إلا فيما ندر، و وضعتها بين أقواس معكوفة [ ].

٩- وضعت أرقامًا لأقسام الموضوع كي تساعد على إحكام الربط بينها، كما وضعت علامات الترقيم التي تعين على فهم النص وتوضيحه.

١٠- وضعت الفهارس للآيات، والأحاديث، وأقوال الصحابة، والأمثال والأشعار، والأعلام والكتب الواردة في المخطوط، ومحتويات الكتاب، وثبت المصادر والمراجع في التحقيق.

١١- لم أكتب طبع الكتب في الهامش وقت الإحالة، وكتبتها في فهرس المصادر والمراجع لأنها بشتى المطبوعات.

١٢- وضعت أُرقام صفحات قسم الدراسة في أعلى الصفحة وأرقام قسم التحقيق في أسفل الصفحة.

وحيث إني طالب وباحث فاستفدت من المكتبات المختلفة في إسلام آباد ولاهور وغيرها، وأخذت من الكتب الموجودة هنا، فيوجد في هذا الفهرس من الكتب بشتى المطابع، فيرجى من القارئ في حالة عدم تعادل الصفحة أن يراجع إلى طبعة أخرى.

١٣- لم أكتب تراجم الأعلام الواردة في مقدمة الأطروحة لأنني كتبتها في قسم التحقيق.

قسم الدراسة

الفصل الأوّل: الماتن

الإسفرائيني

هوتاج الدين محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائيني ، المتوفى سنة٦٨٤ هـ[(١)] ، قال السيوطي : لم أقف له على ترجمته.[(٢)]

ويعرف الإسفرائيني عند النحويين بصاحب اللباب ، وصاحب الضوء[(٣)] .

والإسفرائيني نسبة إلى إسفرائين، بلدة صغيرة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان ، وفي ضبطها وعدد حروفها اختلاف ، قال السمعاني:

الإسفرايني : بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الفاء وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، هذه النسبة إلى إسفراين .[(٤)]

وقال ياقوت: إسفرايين بالفتح ثم السكون وفتح الفاء وراء وألف وياء مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون، بُلَيْدَة حصينة[(٥)].

وقد اشتهرت (إسفرائين) بجمالها وصفاء هوائها وعذوبة مياهها وكثرة الخضرة المحيطة بها ، حتى شبهت بعروس يعجز عن وصفها أرباب البيان[(٦)] .

وفي سبب تسميتها (إسفرائين) ذكر ياقوت عن أبي القاسم البيهقي أنه قال : "(أصلهامن (إسبرايين) بالباء الموحدة ، و (إسبر) بالفارسية هو الترس، و (آيين)هوالعادة ، فكأنهم عرفوا قديما بحمل الترس ، فسميت مدينتهم بذلك ، و قيل: بناها إسفنديار فسميت به ،

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة١/٦١٩؛ ومفتاح السعادة ١/١٨٧؛ وكشف الظنون٢/١٥٤٣؛ وفهرست الكتب خانة ٤/٣٧،٧٨،٨٠،٩٠؛ وهدية العارفين ٦/٤٣١؛ وفهرست المكتبة الأزهرية ٥.

(٢) بغية الوعاة ١/٦١٩.

(٣)المصادر السابقة.

(٤) الأنساب ١/٢٢٣.

(٥) معجم البلدان ١/١٧٧.

(٦) الأنساب ١/٢٢٣.

ثم غير لتطاول الأيام..."[١]

وتقع حسب التقسيمات الجغرافية القديمة في الإقليم الرابع من الأقاليم السبعة في خراسان ، حيث الطول إحدى وسبعون درجة والعرض ثلاث وثلاثون درجة [٢] .

حيـــاتــــه

لم تتعرض كتب التراجم والطبقات ، وحتى كتب التاريخ التي عنيت بالقرن السابع – وهو القرن الذي عاش فيه المؤلف– إلى مايتعلق بجوانب من حياته ، أو ذكر شيوخه أو تلاميذه على الرغم من اشتهار مصنفاته في النحو والبلاغة والأدب . وكل ما بين أيدينا من ترجمته اسمه و نسبه وتاريخ وفاته وأسماء مصنفاته ، بل إن تاريخ الوفاة نفسه لم يذكره السيوطي ، وإنما ذكره من عدد مصنفاته ، فلعلهم وجدوه مكتوبا على بعض النسخ منها .

و نتوقع أن يكون الإسفرائيني كأي طالب علم في ذلك الوقت قد تلقى علومه الأولية في مدارس بلدته إسفرائين وحلقات العلم فيها ، حتى إذا بلغ مرتبة متقدمة رحل إلى البلدان الأخرى ليسمع من علمائها ، ويناظر أمثاله من طلبة العلم فيها ، وربما يكون قد عاد بعد أن وصل إلى درجة تمكنه من العطاء إلى بلده للتدريس فيه أو استقر في بلد آخر الذي كان بحاجة إلى علمه و عطائه ، و يبدو أن الإسفرائيني قد بلغ فيما طرقه من علوم شأواً بعيدا ، حتى أصبح محط أنظار كثير من ذوي السلطان المهتمين بالعلم والعلماء آنذاك ، فقربه صاحب ديوان الممالك شمس الدين محمد الجويني الذي كان «هولاكو» قد فوض إليه منصب ديوان البلاد كلها وأطلق يده ، وقواها في حل الأمور وعقدها وترتيبها و ضبطها [٣] ، ولقي عنده الإسفرائيني حظوة بالغة، ومنزلة رفيعة،لذا نراه يخصه بتأليف كتاب يهديه إياه مقابل إحسانه إليه [٤] .

---

(١) معجم البلدان ١/١٧٧.

(٢) صبح الأعشى ٤/٣٩١.

(٣) جامع التواريخ القسم الثاني ١/٣٣٨.

(٤) انظر: شرح لب اللباب ورقة ٢ب، ٣ أ.

و لعل ثمة علاقة ما بين غموض حياة الإسفرائيني وبين تلك النهاية السيئة الأليمة التي انتهى إليها الصاحب شمس الدين[١]، فقد جرده أرغون بن أبقا بن هولاكو من منصبه بعد اعتلائه العرش ، واعتقل ابنه واستولى على ممتلكاته ثم صدر الأمر بقتله في ٤ شعبان سنة ٦٨٣ هـ [٢]، وهي السنة التي سبقت وفاة الإسفرائيني إذ ليس من المستبعد أن يلاحق أرغون كل من كان مقربا من صاحب الديوان ، إن لم يكن بالقتل فبالسجن والمضايقات .

---

(١) لابدلنا أن نذكر جانبا من سيرة الصاحب شمس الدين الجويني الذي بقي في منصب صاحب الديوان - وهو أعلى سلطة في البلاد بعد الخان - إلى عهد أرغون ، وذلك لما كان بينه وبين الإسفرائيني من علاقة جعلته يؤلف له كتاب (لب اللباب)، وأول من عيّنه في هذا المنصب هولاكو الذي عهد بالوقت نفسه إلى أخيه علاؤالدين - عطاملك - ملك بغداد، ويبدو أن هذا الوزير كان على جانب كبير من الذكاء والحنكة السياسية، وذا مقدرة كبيرة في إدارة شؤون البلاد وتصريف أمورها، لذلك نرى آباقا بن هولاكو يقلده المنصب نفسه بعد تولية السلطة.

على أن مكانته الرفيعة لدى آباقا جعلت كثيراً من أعيان الدولة يحسدونه و يحيكون له الدسائس والمؤامرات ، حتى شبع عند موت آباقا أن الصاحب هو الذي دسَّ له السم ، لذلك نراه يلتجئ إلى أرمني خاتون زوجة هولاكو بعد تولي السلطان أحمد الحكم خوفا من دسائس الوشاة ، فيعاد إلى منصبه ويرتفع شأنه كثير ا .

وكان من بين أعدائه رجل اسمه مجد الدين مجد الملك الذي أخذ يوغر صدر أرغون بن آباقا على الصاحب وأخيه علاء الدين ، فقد أرسل إلى الأمير أرغون رسالة يقول فيها : إنني من خاصتك ، وإن صاحب الديوان هو الذي أعطى أباك السم ، ولأنه يعلم أنني مطلع على هذا الأمر وملم به فإنه يعمل على القضاء علي، فينبغي أن يكون الأمير على علم إذا ما مسني الضر.

وقد استطاع الصاحب القضاة عليّ مجد الملك ، فاستاء أرغون ، وأخذ يرسل إلى السلطان أحمد طالبا إرسال صاحب الديوان بحجة أنه هو الذي دسَّ السم لأبيه.

وبعد هزيمة السلطان أحمد أثر خلافه مع الأمير أرغون فرَّالصاحب شمس الدين نحو أصفهان التي أراد صاحبها سجنه ، ولكنه علم لذلك ، فخرج نحو قم .وبعد فترة عفا عنه أرغون، فجاء إلى أحد أمراء المغول اسمه بوقا ليصحبه إلى أرغون ، وذلك ليؤدي فروض الطاعة ، غير أن الخان أرغون لم يأبه واعتقل ابنه ، واستولى على ممتلكاته، بل ازداد الأمر سوءا بأن أوغر صدر بوقا أيضًا عليه ، فأخذ يضايقه ويطالبه بأموال كثيرة بزعمه أنه مخفيها ، وأخيرا صدر الحكم بقتله في ٤ شعبان ٦٨٣هـ. وللتفصيل انظر: جامع التواريخ القسم الثاني ٢/ ٩٢ وما بعدها .

(٢) جامع التواريخ القسم الثاني ١/ ٣٣٨.

مـــصَـــنَّـفـــاتـــه

خلف لنا الإسفرائيني عدة مؤلفات ، أغلبها في علم النحو ، وتتميز بلون خاص في التأليف.

فمن مصنَّفات الإسفرائيني :

١- المفتاح في شرح المصباح :

وقد يختصر هذا الاسم فيقال: المفتاح[١]، وهو شرح كبير لكتاب (المصباح في النحو) للإمام ناصر بن عبد السيد المطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ، ويشتمل على خمسة أبواب :
الأول في الاصطلاحات النحوية ، والثاني في العوامل اللفظية القياسية ، والثالث في العوامل اللفظية السماعية، والرابع في العوامل المعنوية، والخامس في فصول من العربية .

٢- ضوء المصباح[٢] :

هو ملخص لكتابه السابق (المفتاح) ، وقد قام بتحقيقه الدكتور حسين بدري النادي للحصول على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، وهو برقم (٤٨٨٥).
ولهذا الكتاب سبع نسخ مخطوطة في دار الكتب الظاهر ية تحت الأرقام :
١٨٠٨عام-٧٣٤٦عام-١٧٣٦عام-٨١٩٥عام-١٧٣٧عام-٢٨٠عام-٤٨٧٥عام .

٣-حاشية اللباب:

وهي حاشية علقها الإسفرائيني على كتابه لباب الإعراب، وعلى حد قول مؤلفها فإنها (تجري مجرى الشرح لبعض مشكلاته ، وتجذب بضبع المتأمل عن عاثور معضلاته مع التنبيه

---

(١) مفتاح السعادة ١/١٩٣؛ وكشف الظنون ٢/١٧٠٨.

(٢) نفس المرجع.

على لمع يسيرة من تفسير ما فيه من الشواهد من الأبيات والأمثال الشوارد..)[١].

٤- ضوء المفتاح :

وهو شرح للقسم الثالث من كتاب المفتاح للسكاكي، الخاص بالبيان والبديع والمعاني، ولم أجد من ذكر هذا الكتاب للإسفرائيني غير صاحب هدية العارفين[٢].

٥- فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة[٣]:

لهذا الكتاب نسخة مخطوطة في المكتبة الخديوية تحت رقم (٧١٣٨) .
وقد حققه الدكتور حسين بدري النادي.

٦-شرح القصيدة الطنطرائية[٤]:

وهوشرح صغير يقع في أربع ورقات ، على القصيدة الطنطرائية التي نظمها معين الدين أبونصر أحمد بن عبدالرزاق الطنطرائي المراغي المتوفى سنة ٤٨٥هـ، في مدح الوزير نظام الملك.

وقد ضمن هذا الشرح مع بيان المعنى اللطائف البيانية، والنكت البلاغية والملح الغزلية، والمدائح النبوية.

ولهذا الشرح نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في مجلد في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٤١٧ مجاميع ١٦٢٩٤).

---

(١) حاشية اللباب: ورقة أ، ب.

(٢) ٦/١٣٤.

(٣) فهرست الكتب خانة ٤/٨٠.

(٤) فهرست المكتبة الأزهرية ٥/١٥١.

٧- رسالة في الجملة الخبرية[١]:

وهي أمال ضابطة نافعة ، لها نسخة ضمن مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٣٧مجاميع) .

٨- لباب الإعراب[٣] :

ويسميه بعضهم اللباب في علم الإعراب ، أو اللباب في النحو، أو اللباب، هكذا مختصرا ، و هو مختصر في النحو، رتبه مؤلفه على مقدمة وأربعة اقسام :

الأول في الإعراب . والثاني في المعرب ، والثالث في العامل ، والرابع في المقتضى للإعراب .

ولعل هذاالكتاب أشهر كتب الإسفرائيني، ولا أدل على ذلك من أنهم إذا أطلقوا (صاحب اللباب) فإنما يعنون به الإسفرائيني.

وهذا الكتاب من أشهر مصنفات الإسفرائيني، ولعل ذلك يعود إلى غزار ة مادته العلمية ، وطرافة أسلوب تناولها ، وحسن سبكها إضافة إلى اهتمام المؤلف بمسائل، قلما يعرج عليهاأصحاب المطولات فضلا عن أصحاب المختصرات، إلى جانب آراء تفرد بذكرها، لذاكان هذا المصنَّف موضع اهتمام كثير من العلماء، وذا أثر لا ينكر في الدراسات النحوية في عصره والعصر الذي تلاه ، حيث تناوله بالشرح علماء كثيرون .

وكان مؤلفه أول من اهتم به بعد أن فرغ من تاليفه ، فعلق عليه حاشية تعين الطالب على فهمه، وتيسر له إدراك مقاصده، فقد جاء في مقدمة هذه الحاشية : لما فرغت من إنشاء لباب الإعراب وضبط معاقده ، وقضيت لبانتي من ربط أوابده ، لم أدر أن يكون مسائله غفلا عن سمة الإيضاح، عطلا من حلية الإفصاح ، يعافه الطالب لوعورة مسلكه ، ويحار فيه الناظر

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية لغاية سبتمبر ١٩٢٥م - ١١٢/٢.

(٢) مفتاح السعادة ١/ ١٨٧، ١٨٨؛ وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٣، ١٥٤٤؛ وهدية العارفين ٦/ ١٣٤.

لدقة سلكه ، فأخذت في تعليق حواش تجري مجرى الشرح...)[١] .

ثم جاء بعده الإمام محمد بن عثمان بن محمد بن أبي علي العرض بفتح الراء الزوزني – من علماء القرن الثامن–فشرحه شرحا أتمه في ربيع الأول سنة ٧١٢هـ بمدينة شيراز[٢].

ويبدو أن الزوزني هذا أحد تلاميذ الإسفرائيني ، حيث جاء في كشف الظنون أنه يذكر في شرحه أنه استفاد كثيرا من الإسفرائيني[٣].

ثم شرحه قطب الدين الفالى محمد بن مسعود أو سعيد بن محمود بن أبي الفتح السيرافي ، وذلك قبل سنة ٧٣٣هـ.

وشرحه هذا أشهر شروح اللباب ، وإذا أطلق اسم (شارح اللباب) فإنما يقصد به الفالي[٤]، ولعله اشتهر أكثر من غيره من الشروح لسهولة أسلوبه ، ووضوح عبارته ، وينقل البغدادي عن هذا الشرح في مواضع عديدة من خزانته.

وشرح جمال الدين عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بـ(نقره كار) المتوفى سنة ٧٧٦هـ، وأسماه (العباب في شرح اللباب)، وهذا هو الذي نحن بصدد تحقيقه، فرغ من تاليفه سنة ٧٣٥هـ[٥] .

كما شرحه الشيخ جمال الدين محمد بن محمد بن محمد التبريزي الأقسرائي من علماء القرن الثامن ، فرغ من تاليفه بشيراز سنة ٧٤٠هـ وهو ابن ست وعشرين سنة[٦].

وشرحه يحيٰ بن القاسم المعروف بالفاضل اليمني المتوفى بعد سنة ٧٥٠ هـ[٧].

---

(١) حاشية اللباب ١/ب.

(٢) مفتاح السعادة ١/١٨٧؛ وكشف الظنون ٢/١٥٤٤.

(٣) ٢/١٥٤٤.

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجعين السابقين.

(٦) كشف الظنون ٢/١٥٤٤.

(٧) نفس المصدر.

وفي القرن التاسع شرحه الشيخ علاء الدين علي بن مجد الدين بن محمد الشهير بـ(مصنفك) ٨٠٣- ٨٧١ هـ.

وكان فراغه سنة ٨٢٨هـ وهو شرح كبير ذكر من قواعد النحو ومسائل العربية شيئا كثيرا [١].

٩-لب اللباب في علم الإعراب : [٢]

ويبدو أنه مختصر لكتابه "لباب الإعراب"، ألفه لصاحب الديوان شمس الدين الجويني.

ولهذا الكتاب نسخة مخطوطة ضمن مجموعة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٣٦٩).

منهج الماتن في كتابه.

رتب الماتن- رحمه الله - كتابه على مقدمة وأربعة أقسام:

المقدمة:

عرَّف فيها الكلمة، وبيَّن أقسامها الثلاثة، ووضح علامات كل قسم، ثم عرَّف الكلام والجملة ، وبين أقسام الجملة قبل أن ينتقل إلى القسم الأول.

قد تضمنت المقدمة أبوابا يمكن إلحاقها بعلم الصرف.

ففي الحديث عن علامات الاسم وقف المصنف عند بعض هذه العلامات، ففصل فيها القول، حتى أصبحت أبوابا قائمة برأسها . فقد توقف عند التثنية و بحثها فيها كاملة عدا بيان إعرابها ، حيث أجل الحديث عنه إلى قسم الإعراب، وهوالقسم الأول من الكتاب، وكذلك توقف

---

(١) مفتاح السعادة ١/١٨٧، ١٨٨.

(٢) مفتاح السعادة ١/١٨٦؛ وكشف الظنون ٢/١٥٤٥، ١٥٥٦.

عند الجمع ، فبحثه بأنواعه الثلاثة، وهنا أيضا أجل الحديث عن إعرابه إلى القسم الأول، كما توقف عند التصغير فشرحه ، وعند النسبة فبسط القول فيها.

أما في الحديث عن علامات الفعل فإنه لم يتوقف، وإنما عدها ثم انتقل لبيان أنواع الفعل من ماض ومضارع وأمر، وأحوال بنائها، وعند بناء المضارع فصل القول في اتصاله بنوني التوكيد، كما ذكر من أنواع الفعل الجامد، حيث تحدث عن أفعال المدح والذم ، وفعلي التعجب و (ليس) و (عسى)، ولكنه لم يتعرض إلى ذكر فاعل هذه الأفعال، إذ أجل الحديث عنه إلى باب الفاعل في القسم الثاني من الكتاب.

وقد عالج كل هذه المباحث دون أن يضع عناوين أو أبوابا أو فصولا، وإنما ربطها كلها بحروف العطف.

ففي علامات الاسم ذكرأول علامة فقال: (.. منها جواز الإسناد إليه..) [١]، ثم ذكر باقي العلامات بالعطف على قوله هذا، حيث نراه كلما انتهى من ذكر علامة وانتقل إلى أخرى استعمل عبارة: (ومنها ...)، ولا يمنعه من ذلك طول الفاصل بين بعض هذه العلامات.

واتبع الأسلوب نفسه في البحث عن الفعل بأنواعه ، كما نجده متبعا ضمن المبحث الواحد، ولنأخذ مثالا في مبحث الجمع ، إذ قال: (ومنها -أي: من علامات الاسم - الجمع إما بإلحاق آخره واوا مضموما ما قبلهاأو ياء مسكورا ما قبلها ويختص بالمذكر ممن يعلم ..) [٢]، ويستمر في الحديث عن جمع المذكر السالم حتى إذا انتهى انتقل إلى جمع المؤنث السالم بقوله: (.. أو ألفا وتاء وهو للمؤنث ..) [٣] ، فعطف قوله هذا على قوله : (وإما بإلحاق آخره واوا..)، وعندما انتهى من جمع المؤنث السالم انتقل إلى جمع التكسير بقوله: (.. وإما بتغيير صيغته لفظا أو تقديرا .. ويسمى جمع التكسر..) [٤] ، وهو أيضا عطف على قوله: (وإما بإلحاق آخره واوا...).

---

(١) ص: ١١ بتحقيق الباحث جميل الرحمن

(٢) نفس المصدر ص: ٢٢.

(٣) تنفس المصدر ٢٦.

(٤) نفس الصدر: ٣١.

وهكذا ربط باب الجموع بعضه ببعض ربطا محكما باستعمال الحروف (إما ، أو ، وإما).

ويكاد يكون تقسيم - عناصر الموضوع - باستعمال (إما) وربطها مع بعضها بحروف العطف- طابعا في الكتاب كله .

القسم الأول في الإعراب:

تبدو الذهنية الرياضية لدى المؤلف جلية بارزة في هذا القسم، حيث رتب عناصر الموضوع وفق تقسيمات محددة. وذلك أنه قسم البحث قسمين، ثم أخذ كل قسم فقسمه أيضا أقساما وفروعا عديدة.

فقد بدأ بذكر وجوه الإعراب في الاسم ، وهي الرفع والنصب والجر،ثم فصَّل، فبيَّن أن كل وجه من هذه الوجوه يكون لفظيا أو تقديريا ، أو لفظيا وتقديريا ، وكل من اللفظي أو التقديري يكون بحركة أو بحرف ، وأثناء بيانه لعلامات الإعراب ذكر أن النصب قد يكون بالكسرة ، كما أن الجر قد يكون بالفتحة.

وبعد ذلك انتقل إلى بيان وجوه الإعراب في الفعل، وهي الرفع والنصب والجزم، والرفع والنصب يكونان لفظيين أو تقديرين، أما الجزم فإنه يكون بالإسكان أو الحذف.

ويلاحظ من هذا القسم من الكتاب أنه عالج موضوع الإعراب بشكل عام، فتحدث عن إعراب الجمع والمثنى والأسماء الستة، وغيرالمنصرف والفعل المضارع، وأورد جميع الاحتمالات في هذا الباب لكنه لم يتعرض ، بل لم يشر إلى مسألة الخلاف في تعريف الإعراب ، وهل هو لفظي أو معنوي ؟ لأنه غير مناسب للاختصار الذي أراده لكتابه ، ولكنه بحث في هذا القسم موضوعا يكاد يكون غريبا عنه، ألا وهو موضوع الضمير، فقد انتقل إليه بأن قال: (وقد يقال): الإعراب صريح، وغير صريح، فالصريح أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، كما ذكرنا، وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب، وذلك في الضمير لا غير ، وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب ...) [١].

ويلاحظ أنه لم يتعرض لمسألة اتصال الضمير أو انفصاله، وإنما أجلها ليبحثها متفرقة في أبواب مختلفة من القسم الثاني من الكتاب.

---

(١) ص: ٥٢ من تحقيق الأخ جميل الرحمن .

القسم الثاني في المعرب

وقد ألحق به المؤلف المبني أيضا، وهذا القسم أكبر أقسام الكتاب، فقد تناول فيه المصنف المبنيات والممنوع من الصرف ، والمرفوعات، والمنصوبات والمجرور بالإضافة ، والمضارع المجزوم، والتوابع. وبدأ- وفقا لمنهجه ذي الطابع الرياضي - فقسم الموضوع قسمين إذ قال:(الكلم صنفانْ : معرب ومبني، فلنعين بتعين المعرب وهو أنواع ، فمنها الحروف برمتها..) [١]

وهكذا أخذ يعدد أنواع المبني ، فذكر الحروف أولا ، وثنى بالافعال، وعند حديثه عن بناء المضارع توقف، فبحث اتصاله بنوني التوكيد، وما يتعلق بذلك من أحكام، ثم انتقل إلى الحديث عن الأسماء المبنية فقسها قسمين: لازم البناء وعارض البناء،وذكر من الأول أسماء الأصوات، والأصوات المحكية ، وأسماء الأفعال- دون أن يعترض لعملها- وما بني من المعدول والضمير ، والمبهمات، وأسماء الاستفهام، و (كم) الخبرية وما التزم فيه الإضافة إلى الجملة كـ(إذ) وما جاء على لفظ الحرف، و كلمات متفرقة مثل: الآن ، حيث، أمس..

وذكر من الثاني المركبات، والغايات، وما أضيف إلى ياء المتكلم، وغير ذلك.

ثم انتقل إلى المعرب، فقسمه قسمين : الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وقسم الأول قسمين: منصرفا وغيرمنصرف، وتحدث عما لاينصرف، ثم قسم المعرب من وجه آخر قسمين:ما يمسه الإعراب على سبيل الاستبداد وما يمسه الإعراب على سبيل التبع، فذكر من الأول المرفوعات، وهنا يجب أن نتوقف قليلا لننبه على ما عالج في هذا الباب من المباحث فبعد أن أتم بحث الفاعل بالحديث عن مجيئه ضميرا مستترا ومتصلا ومنفصلا ، انتقل إلى الحديث عن تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل، واستطرد فعرف المؤنث الحقيقي والمجازي ،ثم تحدث عن فاعل أفعال المدح والذم، وبعدها بحث التنازع، حتى إذا فرغ منه انتقل إلى نائب الفاعل وبناء الفعل للمجهول، وهكذا ألحق جميع هذه المباحث بباب الفاعل ثم ذكر من المرفوعات المبتدأ والخبر، وهنا أيضًا نجد بعض الاستطرادات، فعند ما ذكر أن من حكم المبتدأ أن يكون معرفة ترك الحديث عن

---

(١) ص: ١٠٦ من تحقيق الأخ جميل الرحمن.

المبتدأ، ويدأ بذكر المعارف، ثم رجع ليكمل ذكر أحكام المبتدأ والخبر من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير، ومجيء الخبر مفرداً أو جملة، ودخول الفاء على الخبر وحذف المبتدأ والخبر، ومجيئهما ضميرين، ثم بحث ضمير الفصل، وبعده تحدث طويلا عن كيفية الإخبار بالذي أو اللام . حتى إذا انتهى عاد ليذكر الثالث من المرفوعات وهو خبر (إن) وأخواتها ، ثم انتقل إلى خبر(لا) النافية للجنس ، وبعده تحدث عن اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)، وإذ انتهى من بحث المرفوع من الاسم خلص إلى المرفوع من الفعل وهو المضارع، وبه ختم المرفوعات.

وبدأ المنصوبات بالمفعول المطلق، وثنى بالمفعول له ، ثم المفعول فيه ، وبعده ذكر المفعول معه، ثم المفعول به حيث فرع عنه بعض الأبواب بأن قال: (ويضمر عامله-أي عامل المفعول به - عند الدلالة جوازاً... ووجوبا سماعاً... وقياساً في مواضع ، منها المنادى[1]....ومنها باب الاختصاص[2]... ومنها ما ينصب على المدح أو الشتم[3]... ومنها التحذير[4]... ومنها الإغراء[5]...) وذكر منها أيضا الاشتغال.

وبعد ذلك عاد ليكمل ذكر المنصوبات، فبحث الحال والتمييز والمستثنى وخبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) ، و إذا انتهى من منصوب الاسم انتقل إلى منصوب الفعل وهو المضارع المسبوق بحروف النصب، وبه ختم الحديث عن المنصوبات. ومن المجرور بحث بالإضافة ، وأجل الحديث عن المجرور بحروف الجر إلى القسم الثالث المختص بالعامل.

وهنالم يكن سبيل إلى ختم المجرورات بالمجرور من الفعل لا ختصاص الجر بالاسم، لذا نراه يذكر نظيره في الفعل،وهو الجزم ، فبحث المضارع المجزوم بحروف الجزم ظاهرة ومقدرة وبكلم المجازاة (أدوات الشرط) واستطرد فذكر اجتماع الشرط والقسم، وبذلك فرغ من القسم

---

(١) ص: ٣٦ من التحقيق.

(٢) ص: ١١٢ من التحقيق.

(٣)ص: ١١٤ من التحقيق.

(٤)ص: ١١٥ من التحقيق.

(٥) ص: ١١٩ من التحقيق.

الأول من المعرب وهو ما يمسه الإعراب على سبيل الاستبداد.

أما ما يمسه الإعراب على سبيل التبع فبحث فيه التأكيد، فالصفة ، فالبدل،فعطف البيان، فالعطف بالحرف، وفيه بحث حروف العطف ، وبذلك انتهى القسم الثاني من الكتاب.

القسم الثالث في العامل:

قسم العامل قسمين: لفظيا ومعنوياً. وقسم اللفظي ثلاثة أقسام: فعلا وحرفا واسما . وبدأ بالحديث عن عمل الفعل، وتعرض للازم والمتعدي إلى واحد وإلى اثنين، حيث بسط القول عن أفعال القلوب، وأشار إلى المتعدي إلى ثلاثة وكيفية التعدية، وبعد ذلك تحدث عن الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة، ثم انتقل إلى الحروف العاملة فقسمها ستة أنواع: حروف الجر، والحروف الناصبة للاسم، الناصبة للفعل، الجازمة، الناصبة الرافعة، الرافعة الناصبة.

ثم استطرد فذكر الحروف المهملة ، فأشار إلى حروف العطف، ثم بحث حروف الزيادة، وحروف التنبيه ، والحروف المصدرية ، وحروف التحضيض، والاستفهام والاستقبال، والإيجاب، والشرط، والتفسير، والابتداء، وتاء التأنيث، والتنوين، وهاء السكت، والشين في الكشكشة، والسين في الكسكسة ، ومدة الإنكار وغير ذلك.

وانتقل بعد ذلك إلى الأسماء العاملة، فبحث عمل المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل واسم الشرط، ثم رجع إلى العامل المعنوي ، فذكر الابتداء ورافع المضارع ، والعامل في الصفة عند الأخفش . وبذلك أنهى القسم الثالث.

القسم الرابع في المقتضي للإعراب:

لم أجد من خص المقتضي للإعراب ببحث خاص كما فعل الإسفرائيني في كتابه الذي بين أيدينا ، ويبدو أن هذا المصطلح- إن جاز أن نسميه كذلك- من استعمال المتأخرين.

والمقتضي للإعراب هوالمعنى المتوارد على الاسم الذي يقتضي رفعه أو نصبه أو جره، وهذا المعنى يحدده العامل في التركيب، وقد أشار ابن الحاجب إلى المقتضي للإعراب عند ما

عرف العامل حيث قال: (والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي)[١] كما تعرض لذكره ابن يعيش في شرح المفصل عند الحديث عن عامل الجر في المضاف إليه، فقال: (وليست الإضافة هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضية له ، والمعنى بالمقتضى هاهنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب ، لتقع بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول ، فيتميز عنهما ، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر...)[٢].

ويبدو أن الإسفراتيني لاحظ أن هذا الموضوع بحاجة دراسة وبخاصة أنه لم يجد من عني به كثيرا ، واهتمام الإسفراتيني بالمواضيع والمسائل النادرة واضح في جميع أقسام الكتاب.

وقد عالج في هذا القسم الفاعلية والمفعولية والإضافة، وعلل كون الفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب والإضافة للجر، ومن ثم جعل الفاعل أصل المرفوعات وما سواه ملحقاً به، وبين أوجه التشابه بين الفاعل وباقي المرفوعات ، وفعل مثل ذلك في المفعول والمنصوبات ، وفي نهاية القسم بيَّن اعتمادا على ما سبق اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم ، وبذلك تمَّ الكتاب.

---

(١) شرح الكافية ١/٢٥.

(٢) شرح المفصل ٢/١١٧.

آراء تفردبذكرها الإسفرائيني:

أعطى الإسفرائيني الآراء النادرة والمسائل العربية جل اهتمامه، وبذل في تقصيها جهدا كبيرا، حتى تميز كتابه بلون خاص في هذا المجال، وبلغ اهتمامه درجة الغلو في إيراد بعض المسائل التي تكاد تستغلق أمام القاري .

وتضمن اللباب آراء فريدة غريبة، لم أجدها فيما بين يدي من مراجع فمن ذلك:

١- قوله في تقسيم الإعراب:

قسم الإعراب إلى قسمين: صريح وغير صريح: فالصريح أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب، وذلك في المضمر لا غير[١].

وعلق الفالي على هذا فقال: (هذا بحث غريب.....لكن هذا الكلام غير محق ، فإن المبني هو ما ناسب مبني الأصل، والمضمر كذلك، واختلاف الصيغ في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب أن يكون معربا وهو الحق البين....وقوله: على وجه مخصوص من الإعراب ، فيه نظر أيضا ، لأن الوضع على وجه مخصوص مسلم ، أما كونه للإعراب فهو أول المسألة، ووضع الواضع لا يدل على أنه معرب، وله إعراب بل المعلوم أنه وضوع لمرفوع أو منصوب أو مجرور[٢].

أما صاحب العباب فقد أيّد الإسفرائيني وقال: إن الضمير لما دلَّ على الكناية عن اسم فيه إعراب كان فيه دلالة إعراب.. وعلق على قول الفالي الذي سبق،فقال: أقول فيه نظر، لأن المراد من الإعراب غيرالصريح غير الإعراب الصريح ، ولا منافاة بينه وبين البناء ، إنما المنافاة بينه وبين الإعراب الصريح ..[٣].

(١) ص: ١٥٩.

(٢) حاشية ورقة ١١٢/أ.

(٣) ص: ٢٤/ب.

٢- قوله في باب مالا ينصرف:

(ومن الثاني-أي من العدل التقديري-عمر ، فإنه لم يوجد إلا علما غير منصرف، ولهذا قالوا: إنه لا يثنى ولا يجمع فيقال: جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم..)[١] مع أن العرب قالت: (العمران)يعني أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب.

٣- قوله عن همزة (إن):

(وتفتح في مظان المفردات أوما يجري مجراها وإن كان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا أو لزوما ...)[٢].

وقال في حاشيته موضحا: (.. ومثال مااستعملت فيه لزوما: اجلس حيث أن زيدا جالس)[٣].

والمشهور أن همزة (إن) تكسر بعد (حيث) لزوما، أما من وافق الكسائي في وقوع المفرد بعدها فإنه يجوز الفتح [٤].

---

(١) ص: ١٧٣ من تحقيق الأخ جميل الرحمن.

(٢) العباب ٣٩٨/ب.

(٣) حاشية اللباب: ورقة ٢٠/أ.

(٤) انظر: الجني الداني ص: ٤٠٨،وحاشية الحضري ١/ ١٣٢.

الفصل الثاني:

ترجمة الشارح

ترجمة الشارح [١]

هو عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري ثم الهندي [٢]، ولد بنيسابورسنة ٧٠٦هـ الموافق ١٣٠٦ م [٣]، وكان ينعت بالشريف، كما كان ينعت بجمال الدين [٤]

وأشهر ألقابه هو نقره كار، وقال طاش كبرى زاده: معنى النقره كار: صائغ الفضة [٥].

وصفه ابن حجر العسقلاني بأنه كان زمخشري زمانه، و كان بارعا في الأصول والعربية و ولي تدريس الأسدية بحلب وغيرها وأقام بدمشق مدة وبالقاهرة مدة و ولي مشيخة بعض الخوانق [٦].

مكانته في بلاط السلاطين:

كان لا يجلس في المحافل أحد فوقه بل كان يجلس في جانب وقاضي القضاة في جانب ، وكان له جاه عظيم في بلاط السلاطين لا سيما عند السلطان الجاي [٧] حتى كان له تفوق عند السلطان على الشيخ الإسلام البلقيني [٨].

---

(١) انظر لترجمته : الأعلام لزركلي ٤/١٢٦-١٢٧؛ والدرر الكامنة ٢/٢٨٦-٢٨٩؛ وشذرات الذهب ٦/٢٤٢؛ وكشف الظنون ص: ٤٩٩، ٦٤٩، ١٠٢١، ١٣٣٠، ١٥٤٤؛ وهدية العارفين ١/٤٦٧، وبروكلمان ٥/٢٧٠؛ ونزهة الخواطر ٢/١١٨؛ و مفتاح السعادة ١/١٧٣؛ وبغية الوعاة ٢/٥٤،٥٥.

(٢) نزهة الخواطر ٢/١١٨.

(٣) الأعلام ٤/١٢٦ ، ونزهة الخواطر٢/١١٩.

(٤) ذكره سائر مترجميه.

(٥) مفتاح السعاده ١/١٤٩.

(٦) الدرر الكامنة٢/٢٨٦- ٢٨٩.

(٧) هو الجاي بن عبد الله اليوسفي، أحد البارزين في عهد الأشرف شعبان حفيد الناصر بن قلاوون، وملك من مماليك الجركسية بالمصر، توفيهوم الجمعة ١٠ محرم سنة ٧٧٥ هـ وقد كان مهيبا كثيرالصدقات وقد أنشأ مدرسة عام ٧٦٨ هـ وزودها بحزانة كتب ورتب فيها دروسا. وللتفصيل انظر: ابن إياس١/٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٤؛ وخطط المقريزي ٤/٢٤٩.

(٨) هو شيخ الإسلام البلقيني من شيوخ جلال الدين السيوطي(بغية الوعاة ١/٢٢١٣).

مصنفاته:

له عدة مصنفات التي تدل على غزارة علمه ورفعة مكانه، وأهمها ما يلي:

١- شرح المنار في الأصول.

٢- شرح التسهيل في النحو.

٣- شرح الشافية في التصريف .

٤- شرح لب اللباب في النحو.

٥- شرح التلخيص في البلاغة.

٦- شرح التنقيح لصدر الشريعة في أصول الفقه.

٧- العباب شرح لباب الإعراب[١]. هذا ما نحن بصدد تحقيقه و دراسته، وقد استوفينا عليه الكلام في الفصل الآتي.

وفاته:

اتفق أهل التراجم على أنه توفي نقره كار سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م[٢].

---

(١) مفتاح السعادة ١/١٧٤؛ والدرر الكامنة ٢/٢٨٦؛ و شذرات الذهب ٦/٢٤٢.

(٢) نفس المصادر المذكورة.

الفصل الثالث

التعريف بالكتاب

(العباب)

هذا الكتاب في علم النحو، وهو شرح ممزوج ومفصل للكتاب المشهور باسم "اللباب" للإسفرائيني، وقد سبق البيان عنه وعن كتابه "اللباب" مفصلاً.

إن كتاب «اللباب» للإسفرائيني -كما سبق- محصول وعصارة جيدة بالعموم للكتب المصنفة قبله في النحو، وخاصة للمفصل للعلامة الزمخشري والإيضاح لابن الحاجب.

وجه تاليفه:

ولما كان الكتاب «اللباب» يهتم به العلماء في القرون الوسطى كان يعتبر ذريعة الكمال في علم النحو في الهند، وينظر إلى من كان ماهرا في دراسته نظرة تقدير واحترام في العالم العلمي، كتب عليه نقره كار شرحا وأهداه إلى الملك، حينما ورد الهند في عصر الملك سلطان غياث الدين، فسبب تاليف هذا الشرح هو كون اللباب لإسفرائيني متداولا في المنهج الدراسي للنحو في الهند، و نقره كار شرح عليه وجعله سهلا.

تحليل اسم الكتاب و نسبته إلى الشارح:

هذا الشرح مشهور باسم "العباب"، والتجزئة اللغوية له كما يأتي:

العباب من مادة (ع ب ب) على زنة فعال، ومعنى «عبب» شرب الماء من غير مص[١]، وقيل: أن يشرب الماء ولا يتنفس[٢].

ومعنى العباب: كثرة الماء والمطر الكثير، وعباب السيل : معظمه وارتفاعه وكثرته؛ وموجه ، وعباب الماء: أوله ومعظمه.[٣]

فالشارح سمى شرحه بـ«العباب» نظرا إلى سعة مطالبه ومحتوياته ومقاصده، ومشيرا إلى كونه بحرا ذخارا. وهذا صحيح في الواقع لأن من يطالع هذا الشرح بالنظر الدقيق، يجد اسمه مطابقا لمسماه.

---

(١) اللسان «عبب».

(٢) نفس المصدر و المادة.

(٣) تاج العروس «عبب».

إن الأمور الآتية تدل دلالة واضحة على أن المخطوط تحت التحقيق والتدوين من مصنفات نقره كار :

١-كتب على صفحة العنوان: العباب لنقره كار.

٢-ذكر أصحاب التراجم في مصنفاته العباب شرح اللباب[١].

٣-ذكر العباب لنقره كار شرحا من بين شروح اللباب[٢].

إن العلامة دماميني قد ذكره في كتابه المنهل الصافي، ونقل منه في مواضع كثيرة من كتابه، وثبتت صحة هذا النقل حينما قمنا بتخريج هذا النقل من العباب.

ففي ضوء هذه الأدلة لم تبق شبهة ولا شك في أن هذا الكتاب لنقره كار، وأنه شرح باسم العباب للباب الإسفرائيني.

زمن تأليفه:

قد صرح العلامة نقره كار في آخر هذا الكتاب بأنه صنفه في سنة ٧٣٥هـ[٣]، ولما كانت سنة وفاته ٧٧٦هـ، علم أنه قد ألف هذا الشرح قبل وفاته بواحد وأربعين سنة في وقت شبابه، الوقت الذي يكون فيه القوى الظاهرية والباطنية للإنسان كاملة قوية غير ضعيفة. وقد مر سابقا أن نقره كار ولد حوالي سنة ٧٠٦هـ فنقول بالجزم أن عمره وقت تأليفه هذا الشرح قد بلغ إلى ٢٩ عاما.

---

(١) الأعلام ٤/١٢٧؛ و كشف الظنون ص٤٩٩؛ وهدية العارفين ١/٤٦٧.

(٢) نفس المصادر.

(٣) انظر: الصفحة الأخيرة من المخطوط.

منهج نقره كار في شرحه

إن شرح نقره كار هذا، شرح ممزوج، أعني مزج المتن بالشرح، فقد حاول أن يمزج بين الشرح والمتن ، وهذا ربما كان من أفضل الأساليب في توضيح المتون، وأصعب الأساليب من غيره كلفة لما يحتاج إليه من ترتيب الكلمات الممزوجة بالمتن وإرجاع الضمير، وإيجاد كلمات وعبارات تتناسب مع المتن بحيث لا يختل أسلوب الماتن ولا يخل بعبارته.

ومع ذلك، يذكر جميع القواعد النحوية بالتفصيل، وإذا ورد المثل في العبارة، فيشرحه بجميع نواحيه، يذكر القصة فيه ، ويأتي معاني الألفاظ الغريبة.

أما منهجه بشأن الأشعار، فإن صاحب المتن لو ذكر مصرعة من البيت أو أقل منها، فيخرج الشارح تمام البيت مع شرح المفردات الواردة فيه.

ومنهجه بشأنه المذاهب النحوية، فيذكر أدلتها المختلفة، ثم يرجح بينها ما هو الراجح . ومع هذا فالمؤلف تعقب الفالي في مواضع كثيرة.

مصادر نقره كار في شرحه :

بدالي خلال تحقيق المخطوط أن نقره كار استمد من أهم مصادر الفن واللغة والأمثال مثلا: الأصول في النحو لابن السراج، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، وكتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وهمع الهوامع للسيوطي ، ولسان العرب لابن منظور ، والصحاح للجوهري، ومجمع الأمثال للميداني، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري، إلا أن نقره كار لم يصرح أسماء الكتب المذكورة على العموم.

نعم هناك عدة كتب، ذكر أسماءها ويلتقي عبارة بعض منها حيث لا نشعر أن ثمة فرقا أو تغيرا في الأسلوب أثناء السياق. وتلك الكتب كالتالي.

١- كتب الإسفرائيني

إن للإسفرائيني كتبا في النحو كما ذكرنا في ترجمته، فاستفاد منها نقره كار كثيرا فكثيرا.

٢- حاشية اللباب:

وهي حاشية علّقها الإسفرائيني على كتابه لباب الإعراب، وعلى حد قول مؤلفها فإنها تجري مجري الشرح لبعض مشكلاته، وتجذب بضبع المتأمل عن عاثور معضلاته، مع التنبيه على لمع يسيرة من تفسير ما فيه من الشواهد من الأبيات والأمثال الشوارد [١].

ولهذه الحاشية نسخة مخطوطة بالمكتبة الخديوية في دار الكتب المصرية تحت رقم ٧٠٩٠، كما توجد لها نسخة بدارالكتب الظاهرية تحت رقم ٩٦١٤ عام، ولكنا لم نعثر عليها.

وحيث لم نعثر على هذا المخطوط، فلم نتمكن للمراجعة إليها.

ذكر نقره كار هذه الحاشية باسم التعليق، فر بما يقول: قال المصنف في التعليق، وربما يقول: قال المصنف بدون اسم التعليق.

نذكر بعض المواضع التي أخذتها نقره كار من هذه الحاشية.

١- قال في شرح عبارة الماتن (منه قولهم : ماأغفله عنك شيئا): قال المصنف في التعليق [٢].

٢- قال الإسفرائيني في نواصب الفعل المضارع :الواو في قوله :

وَمَا أَنا للشَّيءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي   وَيَغْضَبَ مِنْه صَاحِبي بقَؤُولِ

قيل: للعطف دون الجمع تفسد المعنى المقصود [٣].

قال نقره كار بعد ما شرح البيت: هكذا قال المصنف في التعليق [٤].

---

(١) حاشية اللباب : ورقة أ، ب.

(٢) ص: ٩.

(٣) ص: ٢٣٦.

(٤) نفس المصدر.

٣- قال نقره كار في أحكام العطف في آية «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى[١]»: وكذا قال المصنف في التعليق[٢].

صرح في ثلاثة مواقع المذكورة اسم التعليق، ولكن هناك عشرات من المواضع لم يذكر فيها هذا الاسم ، واكتفى بقوله: قال المصنف.

المفتاح في شرح المصباح:

وقد يختصر هذا الاسم فيقال : المفتاح[٣]، وقد ذكرنا سابقا في ترجمة الإسفرائيني أن كتابه هذا هو شرح كبير لكتاب (المصباح في النحو) للإمام ناصر بن عبد السيد المطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ .

استمد منه نقره كار كثيرا ، ولم يصرح باسمه إلا في أربعه مواضع، وهي:

١- قال الإسفرائني في إعراب الشرط والجزاء في المضارع المجزوم:" فإن كانا مضارعين، فهما مجزومان كذا الأول ، وفي الثاني- إذا كان هو وحده المضارع- الجزم والرفع"[٤] .

شرّحه نقره كار بالإحالة على المفتاح المذكور[٥].

٢- قال الإسفرائيني في تسمية الأفعال الناقصة ونقصانها: إنها لاتفيد مع المرفوع بدون المنصوب[٦].

قال نقره كار في إيضاحه: قال المصنف في المفتاح إنما سمّيت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على

---

(١) الليل: ٢.

(٢) ص: ٣٥٠.

(٣) مفتاح السعادة ١/١٩٣، وكشف الظنون ٢/٨.

(٤) ص: ٢٧٨، ٢٧٩.

(٥) ص: ٢٧٩.

(٦) ص: ٣٧٠.

الحدث، وإنما يدل على الزمان فقط[١].

٣- قال في العامل المعنوي في الإضافة:

قال المصنف في المفتاح : الإضافة على ضربين : إضافة اسم إلى اسم ، وإضافة حرف إلى اسم[٢].

٤- وكذا ذكر المفتاح للإسفرائيني في بحث التمييز عند ما ذكر عبارة الإسفرائني: والنصب في مميز «كم» الاستفهامية أكثر من المجرور[٣].

مع الأسف إننا لم نعثر على مفتاح الإسفرائيني، فلذا لم نتمكن تخريج عباراته منه.

ضوء المصباح:

هو ملخص لكتاب «المفتاح» السابق ذكره، وله سبع نسخ مخطوطة في دار الكتب الظاهرية.وحيث لم نستطع الاطلاع عليه ، فلم يمكن لنا تخريج عباراته منه.

ذكر نقره كار" ضوء المصباح" في القواعد الآتية:

١- قال الإسفرائيني في نواصب الفعل المضارع:"ومحله النصب، لا غير"[٤]. فشرح نقره كار هذه العبارة بالإحالة على ضوء المصباح، وقال:"ومحله ، الفعل المنصوبُ بعد الواو النصب، لا غير، فمعنى قم وأقوم أي: قم مع قيامي، فيكون الواو بمعنى مع، وما بعده منصوب بأنه مفعول معه، هكذا قال المصنف في ضوء المصباح"[٥].

٢- وكذلك نرى في بحث الحروف غير العاملة[٦] ، ومباحث المجرور في الإضافة المعنوية[٧] بأن نقره كار ذكر عبارات ضوء المصباح.

---

(١) ص: ٣٧٠.

(٢) ص: ٥٤٢.

(٣) ص : ١٥٧.

(٤) ص: ٢٣٢.

(٥) نفس الصفحة.

(٦) ص: ٤٨٨.

(٧) ص: ٢٥٧.

فملخص القول أن نقره كار قد استفاد في شرحه من كتب للإسفرائيني الأخرى .

المفتاح :

المفتاح للسكاكي كتاب شهير ، يغني شهرته عن التعريف ، وأن الإسفرائني شرحه باسم ضوء المفتاح كما صرح به صاحب هدية العارفين،[1] ونقره كار استفاد من المفتاح للسكاكي أيضا ، ولكنه اختار منهجا آخر بأنه إذ يقول: قال المصنف في المفتاح، فيراد به المفتاح في شرح المصباح للإسفرائيني، وإذا قال: قال صاحب المفتاح، فيراد به المفتاح للسكاكي.

جاء نقره كار بعبارات المفتاح للسكاكي، في « كم خبرية »[2] وفي جزم المضارع[3]، وفي الصفة من التوابع[4]، وفي قواعد المصدر[5].

المفصل وشروحه

ذكرنا سابقا في مصادر اللباب للإسفرائيني بأن المفصل للزمخشري هو من أهم مصادره، على الرغمهن أن نقره كار استفاد من المفصل ومن شروحه، لكنه لم يصرح اسم المفصل ولا أسماء شروحه إلا في موضعين في بحث المفعول معه[6] وفي الحال[7]. بدالي خلال تحقيقي أن شرح المفصل لابن الحاجب وشرح المفصل لابن يعيش هما من أعظم شروح المفصل التي استفاد منها الشارح.

---

(١) ١٣٤/٦

(٢) ص: ١٥٦

(٣) ص: ٢٨٤.

(٤) ص: ٣٠٠.

(٥) ص: ٥٠٥.

(٦) ص: ٤٧.

(٧) ص: ١٥٢.

شرح الكافيه للرضي :

ولو قلنا إن نقره كار دار شرحه في عبارات الرضي لكان حقا.

كان تأثر نقره كار بشرح الرضي عميقا، حتى أصبح أسير عبارته، دائرا في فلكه حيثما دار في كثير من الأحيان، تلتقي عبارة شرحه مع عبارة شرح الرضي في كثير من المواضع، ولا نشعر أن ثمة فرقا أو تغيرا في الأسلوب أثناء السياق، وقد أحلت إلى شرح الرضي أثناء تحقيق العباب، وذلك في أكثر المواضع التي اهتديت إلى أنها مأخوذة منه.

---

(١)٦/١٣٤

(٢) ص: ١٥٦

(٣) ص: ٢٨٤.

(٤) ص: ٣٠٠.

(٥) ص: ٥٠٥.

(٦) ص: ٤٧.

(٧) ص: ١٥٢.

مذهبه النحوي:

قد اختار الشارح في شرحه أسلوبا ما لا تحصل منه أية صعوبة في كونه بصري المذهب. وذلك لأننا قد وجدناه مرجحا للمذهب البصري في المسائل المختلفة ومضعفا للمذهب الكوفي، ورأيناه مستعملا في أكثر من موضع للبصريين في مقابلة الكوفيين كلمة "عندنا" أو كلمة " عند أصحابنا" . ولم نجده في مسألة قد انحرف فيها من مذهب البصريين.

آراء المؤلف ومناقشاته

إن المؤلف نقره كار ناقش الإسفرائيني والفالي في كثير من المواطن وخالفهما في مسائل شتى، وكذا ناقش في عباراتهما ، فأقدم بعض آراء المؤلف ومناقشاته بهما (بالإسفرائيني والفالي) في البيان الآتي :

مناقشة المؤلف بالإسفرائني

١- المفعول المطلق

عرّفه الأسفرائني بالألفاظ الآتية:

"هو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو: ضربت ضربا" [١].

فلم يرتض نقره كار بهذا التعريف، فعلق عليه قائلا: "هذا التعريف غير مانع لدخول جميع أنواع المصدر فيه، ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عنه نحو: صبحت صبوحا ، فالأولى في تعريفه أن يقال : مصدر أو جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل" [٢].

٢- المفعول فيه:

عرّفه الإسفرائيني بهذه الألفاظ: "هو ما وقع فيه الفعل من زمان أو مكان" [٣].

أنقض نقره كار هذا التعريف وقال: "يدخل فيه الدهر في «أشابني الدهر» فإن الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو الإشابة مع أنه ليس بمفعول فيه، فالأولى أن يقال في تعريفه : هو ما يقتضيه عامله من زمان أو مكان باعتبار وقوع مدلوله فيه" [٤].

---

(١) ص: ٤.
(٢) نفس الصفحة.
(٣) ص: ٣٤.
(٤) نفس الصفحة.

٣- المنادى :

قال الإسفرائني في بحث المنادى: "وإذا وصف المنادى المضموم بابن وهو بين العلمين، بني المنادى معه على الفتح"[١].

يقول نقره كار بنسبة المسألة المذكورة:"والظاهر أن المصنف تبع في هذا عبدَالقاهر . فإنه قال: جعل الابن مع الأول شيئا واحدا وبنيا على الفتح.فيكون حركة الأول وحركة الابن حركتي بناء عنده كأنه جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحو: خمسة عشر؛ وقيل: إنها حركة إعراب، والصحيح: أن حركة الأول حركة بناء، وحركة الابن إعراب.

والأولى أن يقول المصنف: هكذا إذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل بموصوفه المضاف إلى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله، فاحترزنا بالعلم عن نحو: يارجل ابن زيد، وبالمضموم عن المنادى المنصوب والمجرور، وبالمتصل بموصوفه عن نحو: يازيد الظريف ابن عمرو، وبالمضاف إلى العلم عن نحو: يازيد ابن أخينا، فإن المنادى في هذه الأمثلة لايبنى على الفتح لعدم كثرة الاستعمال فيها"[٢].

٤- التمييز:

قال الإسفرائني في باب التمييز: (ثم أن التمييز) سواء كان عن المفرد أو عن النسبة في الأصل (متصف بما هو) أي التمييز (منتصب عنه[٣]).يضعف نقره كار هذه العبارة بقوله:
واعلم: "أن في عبارته تساهلا، وذلك لأن التمييز عن النسبة لا يكون متصفا بالمنتصب عنه، بل بالفعل المنسوب إليه"[٤].

---

(١) ص: ٨٤.

(٢) ص: ٨٤.

(٣) ص: ١٧٣.

(٤) نفس الصفحة.

٥- البدل:

قال الإسفرائيني في تعريف البدل:" هو المقصود دون متبوعه"[١].

يذكر نقره كار رأيه بأنهخرج عنه العطف بالحرف لأن المقصود بالنسبة فيه هوالتابع والمتبوع معا، ولو قال بدل دون متبوعه: دون توسط حرف العطف بالحرف ليخرج عن الحد العطف بالحرف في نحو: جاء ني زيد بل عمرو فإن المقصود هو الثاني دون الأول لكان تعريفه مانعا[٢].

٦- العطف:

قال الإسفرائيني عند ذكر أحكام العطف: "والعطف بحرف واحد على العاملين المختلفين لا يصح مطلقا عند سيبويه، ويصح مطلقا عند الفراء""[٣].

فيناقشه نقره كار ويقول:" النقل الصحيح أن يقول: عند الأخفش، لأن الفراء موافق لسيبويه على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنه، وكذا قال ابن السراج، ولعل هذا السهو أولا من ابن الحاجب فتبعه المصنف"[٤].

---

(١) ص: ٣٠٩.

(٢) ص: ٣٠٩.

(٣) ص: ٣٤٩.

(٤) نفس الصفحة.

ردود المؤلف على الفالي

كما نعلم أن لباب الأسفرائيني له شروح كثيرة، وأكثرها شهرة هو شرح الفالي حتى إذا قيل على الإطلاق: شارح اللباب، فيراد به الفالي، وذلك لشهرته وتداوله بين العلماء. وهذا الشرح من أهم مصادر نقره كار في تاليفه، إلا أنه تعقب الفالي في عشرات من المواطن ونقض أقواله، منها:

١- ذكر الإسفرائيني عدة وجوه لحذف العامل وجوبا وجوازا في المفعول المطلق. فقال في حذف العامل وجوبا قياسا: "أو وقع توكيدا، إما لنفسه ، وهو مؤكد لمضمون جملة لا محتمل له غيره ،نحو: له عليَّ ألف درهم عرفاً، أو لغيره إذا كان له محتمل غيره، نحو: هذا زيد حقاً"[١].

جعل الفالي «لغيره» عطفا على «لمضمون الجملة»، وضمير الهاء في «لغيره» راجعا إلى «مضمون الجملة» ، وقال: اللام في لغيره إما أن يكون للعلة ، أو صلة للمؤكد لغيره، فإن كان للعلة ، فالمؤكد غير مذكور لفظا، واللام للتعليل على حذف مضاف أي لأجل دفع الغير [٢].
فالعطف المذكور وإرجاع الضمير غير صحيح عند نقره كار، ولذا قال نقره كار: "هذا الكلام لا يخلو عن فساد لفظ ومعنى على مالا يخفى على الفطن المتأمل، فالاولى أن يقول: أنه عطف على قوله « إما لنفسه» لأنه في مقابلته، ويكون اللام صلة ، فيستقيم الكلام لفظا ومعنى"[٣].

٢- المفعول المطلق إذا وقع ضميرا، فيقول فيه الإسفرائيني: ويضمر متوسعا فيه، منزلا منزلةالمفعول به، نحو: أعجبني الضرب الذي ضربته، وغير متوسع فيه، نحو: زيد أظنه منطلق ،

---

(١) ص:١٧.

(٢) الفالي ١٢٤ /أ.

(٣) ص: ٢٧.

أي أظن ظني[١].

وبالإضافة إلى ذلك يقول: "منه : المعلم والمعلمه زيد عمروا خير الناس إياه أنا ، أي: الإعلام"[٢].

وصرح نقره كار في التحليل النحوي لهذه الجملة بقوله: "أصله: أعلمت وأعلمني زيد عمرا خير الناس إياه، ثم أخبر عن التاء في «أعلمت» باللام، فـ«المعلم» مبتدأ ، و«المعلمه» عطف عليه، و«زيد» فاعل المعلمه، والهاء مفعوله الأول، وعمروا مفعوله الثاني، و«خير الناس» مفعوله الثالث، و«أنا» خبر المبتدأ ، و«إياه» ضمير المصدر؛ أي الإعلام"[٣].

ثم ذكر نقره كار ما قاله الفالي في هذه الجملة، وبعد ذلك رده نقره كار.

قال الفالي:

"وإنما جعل الضمير في أعلمني غائبا في الإخبار حيث قال: المعلمه، ولم يقل: المعلمي مع أنه كان متكلما لأنه لما جعل اسم فاعل صلة اللام، وجب أن يعود إليه ضمير، والعائد إلى الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول"[٤] .

أنكر نقره كار شرحه المذكور، وقال: "ليس هذا الجواب بتمام، إذ لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الضمير متكلما حملا على المعنى كما في :

أَنَا الذي سَمَّتنِي أُمِّي حَيْدَرَة

فالأولى أن يقول في الجواب: لأنك إذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب، فلا بد أن يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه إلى الموصول، وهو غائب، ولا يجوز هنا الحمل على

---

(١) ص: ٢٧.

(٢) نفس الصفحة.

(٣) نفس الصفحة.

(٤) الفالي ١٢٦/أ.

المعنى كما في البيت لعدم الفائدة، ولذا لا يقال في الإخبار عن «تاء»: ضربتك الذي ضربتك أنا حملا على المعنى"[١].

٣- ذكر الإسفرائيني : إن المفعول فيه على قسمين: زمان ومكان ، ثم كلاهما على قسمين: موقت ومبهم، يعني : زمان موقت وزمان مبهم، مكان مبهم ومكان موقت، وكما نعلم أن المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير «في» وكلا القسمين من الزمان يقبلان هذا التقدير، وأما المكان فقدر «في» في مبهمه، ولا يكون مقدرا في موقته[٢].

فأولا ذكر نقره كار توجيهه ، ثم بعد ذلك ذكر قول الفالي وابن الحاجب وردّ على قولهما.

قال الفالي: "وإنما لم ينصب الفعل الموقت من المكان وينصب المبهم منه[٣] لأن النصب إنما يكون بحسب اقتضاء الفعل يقتضي مكانا مبهما على الإطلاق، وأما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل، والمكان المعين ليس من مقتضاه، فلم ينتصب به[٤]، وهكذا قال ابن الحاجب"[٥]، فرد عليه قائلا: "وفيه نظر، لأنه لا دلالة للفعل على الزمان المعين، وإنما يدل على المعين من الأزمنة الثلاثة، وكذلك لا دلالة له على المكان المبهم بالتفسير الذي فسّره المصنف به، وإنما يدل عقلا على مطلق المكان"[٦].

---

(١) ص: ٢٧، ٢٨.

(٢) ص: ٣٤.

(٣) ص: ٣٤، ٣٥.

(٤) الفالي ١٢٤/أ.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٩١.

(٦) وللتفصيل انظر: ص: ٣٤، ٣٥.

٤- ذكر الإسفرائيني وجوها مختلفة في تقدم الحال على عاملها وصاحبها وجوبا ولزوما، وعد حرف التنبيه أحد وجوه منها، ومثَّله بـ" ها هو زيد مقبلا"(١).

فأولا شرَّح نقره كار المثالَ المذكور ثم ردَّ على الفالي فيما فهم.

قال نقره كار في شرح المثال:"«فمقبلا» حال من «هو» وهو مفعول به في المعنى، والعامل فيه حرف التنبيه، وهو «ها» لأن المعنى: أنبه عليه حال كونه مقبلا"(٢).

وقال الفالي في المثال:

"أي أنبهك حال إقبالك على هذه الجملة، وهي: هو زيد، وذو الحال هو الكاف في أنبهك، وليس ذو الحال زيد، إذ لوكان هو ذا الحال، لم يكن العامل فيه معنى التنبيه، وإلا لزم أن لا يكون العامل في الحال وفيها واحدا، لأن العامل في زيد - الذي هو خبر- ليس معنى التنبيه، بل التحرد عن العوامل اللفظية"(٣).

فردَّ عليه نقره كار بقوله:

"أقول: ذو الحال هو «هو» على ما ذكرنا، ويكون العامل فيه معنى التنبيه باعتبار كونه مفعولا معنىً والتجرد عن العوامل اللفظية باعتبار كونه مبتدأ، ولايجوز أن يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قال الشارح وإلا لزم أن يكون المقبل هوالمخاطب، لازيدا، وليس كذلك لأن هذا الكلام إنما يقول المخاطب عند إقبال زيد لاعند إقبال المخاطب"(٤).

٥- يحذف الحرف الأخير من المنادى في ترخيمه، قال الإسفرائيني في إيضاح القاعدة:

"ثم إن المحذوف يكون كالثابت في التقدير....أو مابقي كأنه اسم برأسه"(٥).

---

(١) ص: ١٢٩. من التحقيق.

(٢) نفس الصفحة.

(٣) نفس الصفحة.

(٤) نفس الصفحة.

(٥) ص: ١٠٤ من التحقيق.

وذكر المثال للاسم برأسه: وياحمراء فيمازعموا بقلب الواو همزة[١].

فقال:

" وقال الفالي في تعليله: لأنه واو بعد ألف زائدة، فحقه أن تقلب همزة كما هو قاعدة الإعلال في قائل، ومقتضى هذا: أن تقلب الواو أيضا همزة على الأول لوجود تلك العلة بعينها، ثم قال: لذلك قال المصنف : فيما زعموا، أي قالوا هكذا، وليس بسديد، لأن مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين"[٢].

وقال نقره كار: فإنه لما حذف ياء النسبة وجعل الثاني كاسم برأسه، صارت الواو في الطرف بعد الألف الزائدة، فقلبت همزة كما في كساء ورداء، بخلاف من لم يجعله كاسم برأسه، فإن الواو حينئذ غير واقعة في الطرف، وإنما هو في الوسط تقديرا، فلا تقلب همزة[٣].

ثم ردّ نقره كار قول الفالي بأنه: "لو كان العلة ماذكره الشارح، لاقتضى ذلك أن يكون مقتضاها القلب في الموضعين، ولكن العلة هي ماذكرنا، وكذلك علة القلب في نحو: قائل ليس ماذكره بل العلة فيه هي وقوع الواو عينا في اسم فاعل أعل فعله . هكذا ذكر أهل التصريف،أما قوله: فيما زعموا، فالأولى أن يقال: إنه إشارة إلى أنه ينبغي أن لايجوز في «يا حمراوي» الوجه الثاني لئلا يلزم أن يكون «فعلاء» بفتح الفاء لغير التأنيث وهو غير موجود"[٤].

---

(١) ص: ١٠٥.

(٢) الفالي ١٤٤/أ

(٣) ص: ١٠٥.

(٤) نفس الصفحة.

٦- قال الإسفرائيني في بحث المستثنى :

"فمتصل إن كان مخرجا عن متعدد لفظا أو تقديرا نحو: جاءني القوم إلا زيدا وضربت زيدا إلا رأسه، وإلا فمنقطع"[١].

ثم ذكر وجوه النصب في المستثنى بعبارته التالية:

أ- هو منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد «إلا» غير الصفة في كلام الموجب.

ب- وهو أيضا منصوب وجوبا حال كونه منقطعا بعد «إلا» حال كونه ممتنعا إيقاعه موقع اسم الأول نحو: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم.

جـ - ويجب نصب المنقطع في اللغة الحجازية، وفي تميم جاز رفعه على البدل[٢].

نرى نقره كار بأنه أولا شرح العبارة المذكورة، ثم أشار إلى ماذهب إليه الفالي، ثم ردّه فقال: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَّحِمَ﴾[٣] فيه أربعة أوجه[٤]... وقال: هكذا ينبغي أن يشرح كلامه من قوله: "ممتنعا" إلى قوله "على البدل" فإنه شرح له لا تجد لردّه مقالا، ولا لارتكاب حجره مجالا، لا على ماشرحه الشارح فإنه لايوافق العقل الصحيح الصريح على ماهو المشهور في الكتب المعتبرة في هذه الصناعة كشرح التسهيل لابن المالك والشرح للشيخ الرضي فإنه فسر المنقطع بأنه الذي لايكون من جنس الأول، وليس كذلك لأن المنقطع على ما فسره المصنف وغيره من أهل النحو: هو الذي لايكون مخرجا من المتعدد سواء كان من جنس المتعدد كقولك: جاء ني القوم إلا زيد إذا كان المراد بالقوم جماعة مخصوصة لايكون زيد داخلا فيهم، أو لم يكن من جنسه نحو: جاء ني القوم إلا حمارا، وفسر أيضاً قوله ممتنعا إيقاعه موقع الاسم الأول، فإنه لايصح إطلاقه عليه، وليس التفسير ذلك لأن المراد بهذا الامتناع عدم صحة

---

(١) ص: ١٧٥.

(٢) ص: ١٧٦.

(٣) هود: ٤٣.

(٤) وللتفصيل انظر: ص: ١٧٦.١٧٨.

حذفه استغناء بالثاني، هكذا قال الشيخ الرضي وابن مالك نقلا عن تميم، وعلى مافسره ينبغي أن لايجوز البدل عند تميم حيث لايصح إطلاقه عليه لضرب من التأويل نحو: ماجاء ني زيد إلا عمر وليس كذلك لأنهم يجوزون رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الأول استغناه بالثاني عنه سواء صح إطلاقه عليه نحو: ماجاء ني أحد إلا حمارا، أو لايصح نحو، ماجاء ني زيد إلا عمرا[١].

فخلاصة القول إن نقره كار تعقب الفالي في عشرات من المواضع، وضعف ما قاله، ونكتفي بما ذكرناه[٢].

---

(١) ص: ١٧٧،١٧٨.

(٢) انظر لردوده على الفالي ص: ٤٧، ٦٩،٧٣،٩٠،١٢٧، ١٣٦،١٣٧،٢٣٢،٢٣٧،٢٩٨،٣١٤، ٣٥٨، ٤١٣،٤٤٩،٥٠٥.

وصف النسخ التي قد اعتمدنا عليها في البحث:

حيث إن هذا الشرح شرح أحسن جدا، فلذا توجد في مكتبات العالم نسخها الكثيرة، وذكر بروكلمان في تاريخه حوالي أحد عشر نسخة له[1]، وهي كما يلي:

١- في مكتبة جو تا برقم ٢٨٥.

٢-في الإسكندرية برقم ٢٤٦.

٣-في برلين برقم Qa ١٠٣٨.

٤-في المكتب الهندي برقم: ٨٩٨.

٥-في القاهرة ثان ٢/ ١٤٠.

٦-في بوهار برقم ٣٩٣.

٧- في رامبور ١/ ٥٥٠.

٨- في برلين برقم ٦٦٦٥، ٦٦٦٧.

٩- في الإسكندرية برقم ٢٤/نحو.

١٠- في بنكبور برقم ٢٠/ ٢١٠.

١١- في طهران سبه سالار برقم ٢/ ٣٦٥-٣٧١.

و إنني بذلت جهودي المستطاعة للحصول على نسخة مكتوبة بيد المصنف، أو المكتوبة في عصره، أو المكتوبة بيد تلميذ من تلامذته أو المكتوبة عن نسخة المصنف، أو ما قورنت بنسخة المؤلف، أو المقروء ة على المصنفلكن من الأسف الشديد مافزت بمثل هذه النسخة، واكتفيت في بحثي على النسختين التاليتين:

النسخة المرموزة بـــ(أ):

هذه النسخة محفوظة برقم ١٣٢٥ في مكتبة الكلية الإسلامية بجامعة بشاور[2].

وهي في ٤١٥ ورقة،وفي صفحة كل ورقة ٢١ سطرا، وفي كل سطر حوالي ١٧ كلمة، وحجمها: ٢١×١١سم.

---

(١) بروكلمان المترجم ٥/ ٢٧٠.

(٢) انظر: لباب المعارف العلمية الفهرست/ المحفوظة بمكتبة الكلية الإسلامية بشاور. الرقم المسلسل ١٣٢٥.

حالتها العامة:

إن هذه النسخة كتبت بخط النسخ، وكاتبها محمد سيف الدين، وزمن كتابتها ٩٢٧هـ،ومتنها كتب بالمداد الأحمر إلى صفحة ٢١٢ والشرح بالمداد الأسود، وبعد هذه الصفحة على المتن خط، والشرح خالي عن الخط، وإنها لا توجد فيها خروم الأرضة غير أن بعض صفحاتها ذات رطوبة لا تخل في القراءة والاستفادة، كما أن عليها الهوامش الكثيرة التي هي في العموم عبارات للكتب التي قد استفاد منها الشارح أو صاحب المتن. وليست فيها الأخطاءات الإملائية غير أن الحروف المعجمة غير معجمة في أكثر موضع منها، وفي أولها وآخرها أختام مدور لكن لا يقرء ما فيها، وجعلنا هذه النسخة بمثابة الأصل أثناء البحث، وأشرنا إليها برمز(أ). ووضعنا صورة الصفحة الأولى والأخيرة منها في بحثنا هذا.

النسخة المرموزة بـ(ب):

هذه النسخة محفوظة برقم ٣٥٣١ في مكتبة الكلية الإسلامية بجامعة بشاور.[1]

وفيها ٣٠٦ ورق، وفي كل صفحة ٢١ سطرا، وفي كل سطر حوالي ١٦ كلمة، وحجمها: ٢١× ١١ سم.

حالتها العامة:

هذه النسخة مكتوبة بخط النسخ، كاتبها ووقت كتابتها غير معلوم، وذلك لأن من أولها قد سقطت عشر صفحات، ومن الآخر إحدى عشرة صفحة، وخطها واضح، ليس فيها الخروم للأرضة، غير أن في بعض المواضع منها رطوبة تخل بالقراءة. ويوجد الفرق بين خط المتن والشرح. ويوجد في وسطها سقوط بعض الجمل، كماإن في كثير من المواضع الحروف المعجمة غير معجمة. وأما الهوامش فهي قليلة فيها، وفي أولها وآخرها من الأختام المدورة مالا تقرأ. ووضعنا صورة الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة منها في بحثنا هذا.

---

(١) انظر: لباب المعارف العلمية الفهرست المحفوظة بمكتبة الكلية الإسلامية بشاور. الرقم المسلسل ١٣٢٥.

النسخة الأمّ أو الأصل:

جعلنا النسخة المرموزة بـ (أ) أصلا وأمّا، وذلك من الوجوه الآتية:

١-لأنها كاملة من كل جهة، ليس فيها سقط صفحة .

٢-لأن خطها واضح، وأنها خالية عن الأخطاء ات.

٣-لأن زمن كتابتها معلوم .

٤-لأنها خالية من خروم الأرضة ومن الرطوبة التي تخل بالاستفادة وبقرائتها.

الفصل الرابع

آراء الباحث

أنا بصفة الباحث لا أتفق مع الإسفرائيني في بضعة مواضع، فلذلك ذكرت أولا أقواله ثم ناقشتها وانتقدتها ووصلت إلى النتيجة، فمنها:

١- جاء الإسفرائني في باب التحديز بالشعر وهو:

فإياك إياك المراءَ فإنه

إلى الشر دعاء وللشر جالب[١]

فأصل العبارة : من المراء، حذفت كلمة الجار،و ذكر الإسفرائيني هنا تأويلات[٢] ، أحدها: أن المراء شروع في كلام آخر، منصوب بفعل مقدر وهو احذر، وما قبله -وهو إياك إياك - مستقل بنفس، ويكون من باب «الأسد الأسد»[٣].

نسب الإسفرائيني هذا القول إلى الخليل[٤].

والذي أرى أنه ليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن القول للخليل، وإنما هو قول سيبويه، فقد علق سيبويه على البيت السابق بقوله:" كأنه قال: إياك، ثم أضمر (إياك)فعلاً آخر، فقال: اتق المراء"[٥] ، ولم يعزه إلى الخليل، فالصحيح إنما هو قول سيبويه كما نص بهذا الشيخ الرضي[٦].

---

(١) انظر لتخرجيه ص: ١١٧. من التحقيق.

(٢) انظر ص: ١١٧، ١١٨. من التحقيق.

(٣) ص: ١١٨، من التحقيق.

(٤) نفس الصفحة.

(٥) الكتاب ١/١٤١.

(٦) انظر: شرحه على الكافية ١/٤٧٥.

٢- قال الإسفرائيني في باب التمييز: "يجوز عند الكوفيين أن يكون التمييز معرفة. ويحتج قول الكوفيين بقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١] فيمن قرأ بالنصب"[٢].

هذا محل النظر بحيث إن قوله يوحى أن في الآية قراءة أخرى دون النصب، ولم أجد غير هذه القراءة أي قراءة النصب، لا في القراءات المشهورة، ولا في الشواذ.

٣- ضعف الإسفرائيني قرآءة ابن عامر في ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٣] بالكسر[٤]. قال نقره كار: "هذه القراءة مردودة، وتواتر القراءات السبع على ما هو مذهب بعض الأصوليين غير مسلم".[٥]

ولكن الأولى عندي في هذه القراءة أنها ثبتت بالتواتر، ولو سلم أنها غير متواترة، فالقراء عدول، فأقل الأمر أن تثبت اللغة بدلالة العدول لها.

قال السيوطي في هذا الصدد: "كان قوم من النحاة يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية (يعني: العربية الصناعية التي وضعوها) وينسبونهم إلى اللحن، وهم في ذلك مخطئون، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[٦].

فالمنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءت الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدَهم، صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير. أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس المنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد، لا العكس.

---

(١) البقرة: ١٣٠.

(٢) ص: ١٧١.

(٣) الأنعام: ٢٧.

(٤) ص: ٢٧٠.

(٥) نفس صفحة.

(٦) الاقتراح ص: ١٧.

٤- قال الإسفرائيني في بحث حروف الجارة :

"و«منذ» في معنى «مذ»، إلا أن المبرد يدخلها -أي منذ- على المضمر"[١].

فتصفحت كتب المبرد فلم أجد قوله هذا كما لم أجد من نسب هذا الرأي إليه غير السيوطي حيث يقول عن «منذ» ، و«مذ»: وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته منذه أو مذه، وردّ بأن العرب لم تقله.[٢] وما نقله السيوطي يختلف قليلا عما ذكره المصنف حيث لم يخص «منذ» بذلك، والمصنف خصّها دون «مذ».

٥- قال الإسفرائيني في حروف الجارة: "وجاز حذف حرف الجر مع «أن» و«أنّ» قياسا، ومحلها مع ما في حيزهما عند حذف حرف الجر النصبُ عند سيبويه ، والجر عن الخليل"[٣] .

والذي أرى أن هذا القول هو قول الشيخ الرضي في الحقيقة لأنه هو الذي نسب الرأي الأول إلى سيبويه والثاني إلى الخليل، حيث قال: "ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع «أن» و«أنّ»، وذلك فيهما أيضا بشرط تعين الجار، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي"[٤] .

والذي وجدته في كتاب سيبويه هو أن الخليل يحكم على موضعهما بالنصب ، ويوافقه في ذلك سيبويه، ثم يعقب على رأي الخليل بأنه لو حكم على موضعها بالجر لكان قولاً قوياً [٥]، فالقول بأن سيبويه يحكم على محلهما بالجر أقرب.

٦- قال الإسفرائيني في «لعل» في الحروف المشبه بالفعل: "وجاز دخولها على «أن» عند المبرد قياساً"[٧] .

---

(١) ص: ٤٢٥ من التحقيق.

(٢) الهمع ١/ ٢١٧.

(٣) ص: ٤٢٩، ٤٣٠.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٧٣.

(٥) الكتاب ١/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٧) ص: ٤٦٢ من التحقيق.

ولكنني أرى أن نسبة هذا الرأي إلى المبرد سهو، لأن المبرد قد قاس «لعل» على «عسى»[١] . وهو مذهب الأخفش"[٢] .

٧- جاء الإسفرائيني في عطف البيان بالبيت التالي ولم ينسبه إلى أحد من الشعراء:

أقسم باللّٰه أبو حفص عمر[٣]

وتمام البيت:

أقسم باللّٰه أبو حفص عمر.

مامسها من نقب ولا دبر اغفرله اللّهم إن كان فجر

ونسبه ابن يعيش إلى رؤبة بن العجاج[٤]، وهو سهو، والصحيح أنه لأعرابي أتى إلى عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه ، يطلب منه أن يحمله على ناقة سليمة، لأن ناقته أصبحت دبراء نقباء ، فلم يصدقه عمر رضي اللّه عنه ، فانطلق وهو ينشد الأبيات، وسمعه عمر فتأكد من أمر ناقته، وحمله على بعير وزوّده و كساه[٥].

---

(١) المقتضب ٣/٧٤.

(٢) المفصل الزمخشري ص: ٣٠٣.

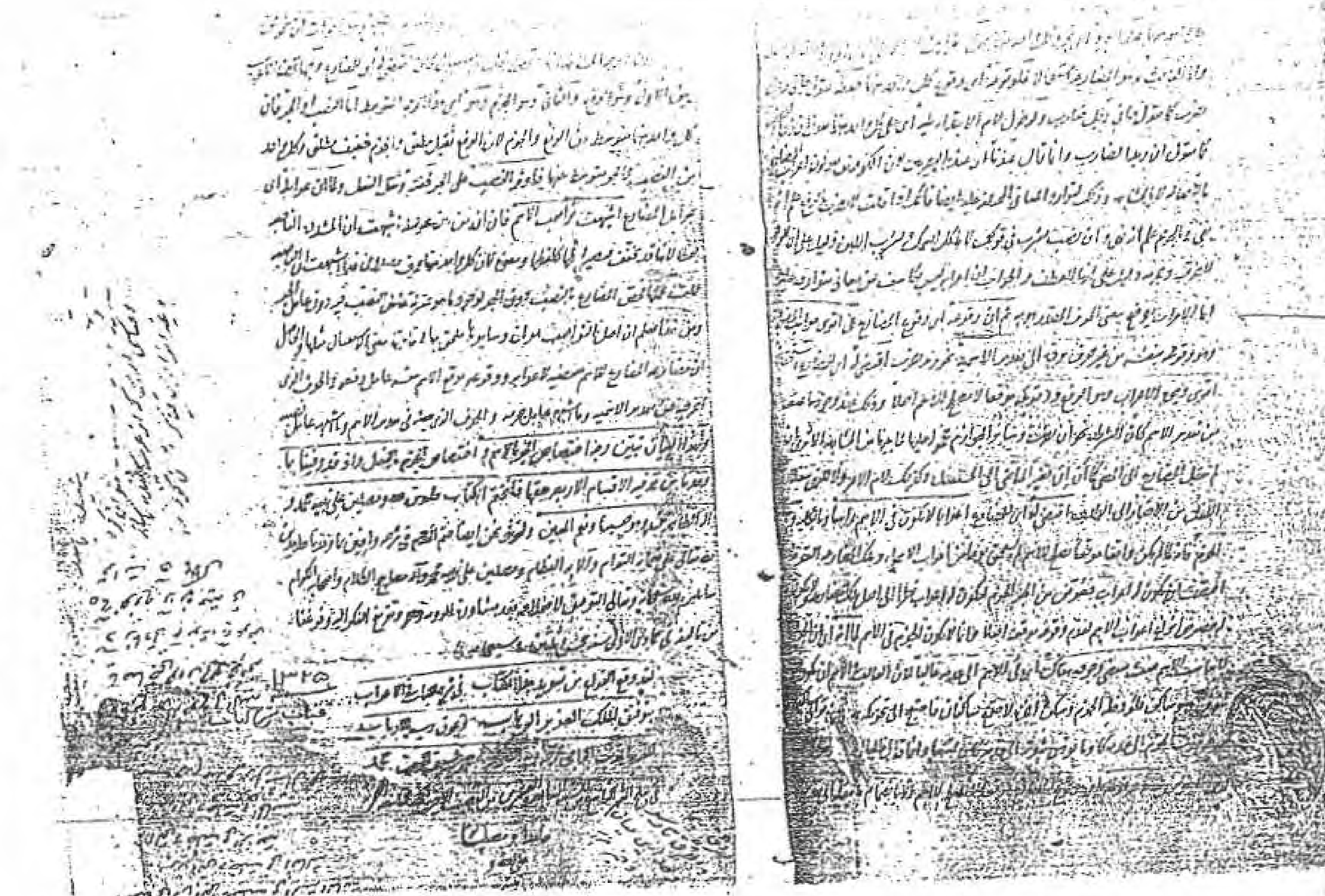
(٣) ص: ٣١٦.

(٤) شرح المفصل ٣/٧١.

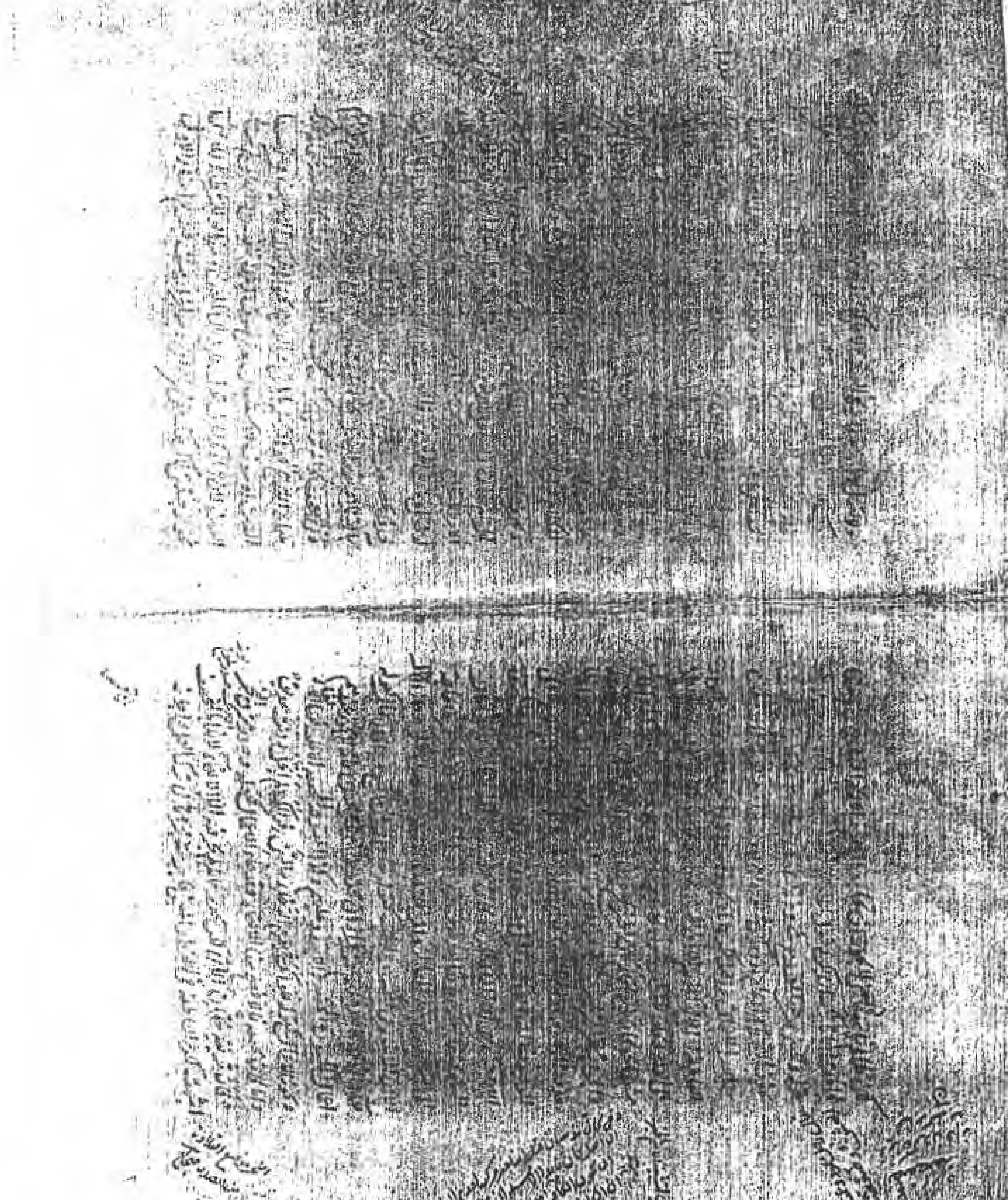
(٥) انظر لتخريج البيت والقصة فيه:

شرح شذور الذهب ص ٤٣٥؛ والعيني ١/٣٩٢، ٤/١١٥؛ والتصريح ١/١٢١.؛ والأشموني ١/١٢٩؛ والخزانة ٢/٣٥١، ٣٦٢، ٣٨٣.

الورقة الأولى من الأصل



الورقة الأخيرة من الأصل



صورة صفحة من نسخة (ب)

قسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

[المنصوبات]

[١٢٣/ب](المنصوبات)هو من النوع الاسمي أيضا [1] أنواع)كالمرفوع منها .

١-[المفعول المطلق]

وإنما قدمه على غيره من المنصوبات لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور، ولأن الفاعل الذي هو أول مقتضيات الفعل إنما يصير فاعلا بسببه . ألا ترى أن «زيدا» في قولك« ضرب زيد ضربا»[2] إنما يصير ضاربا لأجل إسناد الضرب إليه .(وهو ما يدل على مفهوم الفعل)حال كونه (مجردا عن الزمان نحو: ضربت ضربا).

هذا التعريف غير مانع لدخول جميع أنواع المصدر فيه ، ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عنه نحو: صبحت صبوحا. فالأولى في تعريفه أن يقال: مصدر أو جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل.

(ويسمى) المفعول المطلق(مبهما)لأنه لا يتعين لنوع وعدد.

[أنواعه]

[أ] (وأنه)أي والحال أنه (لتوكيد الفعل فحسب)لأنه لو كان للنوع أو العدد، لا يسمى مبهما. وفي قوله:" لتوكيد الفعل" توسع لأنه في الحقيقة لتوكيد المصدر المضمون للفعل، فإن قولك: ضربت ضربا بمنزلة أحدثت ضربا ضربا.

[ب] و(يكون للنوع) وهو المصدر الموصوف سواء كان الوصف معلوما من الوضع نحو: رجع القهقرى ،أو من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو: جلست جلوسا حسنا، أو مع حذفه نحو: عمل صالحا أي عملا صالحاونحو: ضربته ضرب الأمير أي ضربا مثل ضرب الأمير، أو من

---

(١) سقطت عن (ب): أيضا.

(٢) في (ب): ضرب.

كونه اسما [١٢٤/أ]/صريحا مُبَيِّنا كونه بمعنى المصدر لفظة من نحو: ضربته أنواعا من الضرب، أو الإضافة نحو: ضربته أي ضرب وأشد ضرب، أو من[١] كونه مثنى أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع نحو: ضربته ضربين أي مختلفتين أو من كونه معرفا بلام العهد نحو: «ضربت الضرب» عند الإشارة إلى ضرب معهود.

[جـ] (والمرة) أي وتكون للمرة، وهو الذي يدل على عدد المرات معينا كان العدد، أولا، سواء كان العدد معلوما من الوضع نحو: ضربته ضربة، أو من الصفة نحو: ضربته ضرباكثيرا، أو من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو: ضربته ثلث ضربات أو غير مميزنحو: طريقه ألفا، أو من الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو: ضربته سوطا وسوطين وأسواطا. فإن تثنيه الآلة وجمعها لأجل ثنية المصدر، وجمعه لقيامها مقامه، فيكون الأصل فيه: ضربته ضربة بسوط، وضربتين بسوط، وضربات بسوط. ويجوز أن يكون الأصل فيه: ضربته ضربة سوط بالإضافة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة، كما اجتمعا في «ضربته ضربتين» إذا قصد اختلاف الأنواع.

(ويسمى) المفعول المطلق الذي للنوع والمرة (موقتا) الموقت في الأصل هوالذي حُدَّ وقته ثم جعل عبارة عن المعين [نوع تعيين][٢] بحسب النوع أوالعدد (نحو: جلست جلسة) بكسر الجيم لبيان النوع، (وجلسة) بفتحها للمرة، (والأول) الذي للتأكيد (لايتقدم على عامله) لكونه للتأكيد، وحق التأكيد أن يوخر عن المؤكَّد. (ولايثنى) الأول (ولايجمع) لأنه للماهية من حيث هي، أي فليس لها مثل يضم إليها ليثنى ويجمع، (بخلاف الآخيرين) فإنه

---

(١) في (ب): عن.

(٢) سقطت العبارة ما بين القوسين عن (ب).

جوز أن يكون مع النوع نوع آخر، فيثنى، أو أنواع فيجمع ،وكذا في المرة.

(وقد يقرن بالفعل غير مصدرة مما هو بمعناه)أي لايكون المصدر للفعل المذكور(مصدرا كان)لفعل آخر،(إما ملاقيا له)أي للفعل المذكور(في اشتقاقه كـ أنبَت نباتا)،فإن «نباتا» مصدر ملاق لـ أنبت في الإشتقاق لوجود حروف الأصل في كل واحد منهما،(أو)مصدرا(غير ملاق له فيه)أي في الاشتقاق(كقعدت جلوسا)،فإن مذهب المبرد [1]

---

(1) هو: محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عمير بن حسان الأزدي المعروف بالمبرد (أبوالعباس).
ذكر ابن النديم : قال شيخنا أبو سعيد : انتهى النحو الجرمي ، والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي . أخذ النحو عن الجرمي والمازني ، يقال: إنه ابتدأ كتاب سيبويه على الجرمي وختمه على المازني . كان المبرد جميلا لاسيما في صباه ، كان الناس يقولون بالبصرة: مارأى المبرد مثلا نفسه. كان المبرد وثعلب علمين . ختم تاريخ الأدباء بهما.
قد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاثة مدارس ، البصريون ، والكوفيون ، ومن مزجوا المذهبينمن علماء بغداد . وإن الخلاف بين مناهج تلك المذاهب لم ينشأ إلا على أُساس المناقشة بين المبرد وثعلب . كان المبرد رأس نحاة البصرة في زمانه كما كان ثعلب رأس نحاة الكوفة وهما مؤسسا المدرستين.
له من التصانيف النافعة : إعراب القرآن ، والرد على سيبويه ، ومعاني القرآن.
ولد المبرد سنة ٢١٠هـ -٨٢٥م،وتوفي سنة ٢٨٥هـ-٨٩٩م . المبرد بكسر الرآء أي المثبت للحق ، فغيره الكوفيبون وفتحوا الرآء. وللتفصيل انظر:
إنباه الرواة ٢٤١/٣ ، والبداية ٧٩/١١، وبغية الوعاة ٢٦٩/٢ ، وترجمة تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٦٤/٢ ، وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٠/١ ، والعبر ٧٤/٢، والفهرست ص: ٩٣، ولسان الميزان ٤٣٠/٥ ، ومرآة الجنان ٢١٠/٢ ، ومروج الذهب ١٩/٨ ، ومعجم الأدباء ١٣٧/٧ ، ومعجم المؤلفين ١١٤/١٢ ، ومفتاح السعادة ١٣١/١ ، والمنتظم ٩/٦ ،والنجوم الزاهرة ١١٧/٣ ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ص: ٢٧٩ ، و وفيات الأعيان ٣١٣/٤.

والسيرافي[1] أن المصدر في هذين المثالين منصوب بالفعل الظاهر[2]، وقال سيبويه[3]: أنه

---

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ابوسعيد)عالم مشارك في النحو المعروف بالقاضي .سكن بغداد وتولى القضاء بها نيابة عن أبي محمد ابن معروف. وكان من أعظم الناس بنحو البصريين . قرأ اللغة على ابن دريد ، والنحو على أبى بكر ابن السراج النحوى . كان والده مجوسيا فاسلم . وكان اسمه قبل قبوله الإسلام "بهزاد" وسمى بعد قبوله "عبدالله" . ولد السيرافي سنة ٢٨٤هـ -٨٩٧م وتوفي سنة ٣٦٨هـ-٩٧٩م ببغداد، ودفن بمقبرة الخيزران . له تصانيف منها: أخبار النحويين وشرح كتاب سيبويه فأجاد فيه .

السيرافي : منسوب إلى السيراف، وهي مدينة مما يلي الكرمان على ساحل البحر من فارس. وللتفصيل انظر:

إنباه الرواة ٣١٣/١ و بغية الوعاة ٥١٧/١، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (المترجم)١٨٧/٢ وتاريخ بغداد ٣٤١/٧، والجواهر المضئية ١٩٦/١، وشذرات الذهب ٦٥/٣ ، والعبر٣٤٧/٢، والفهرس ص: ٩٣، وفهرس المخطوطات المصورة ٣٩٧/١، والكامل في التاريخ ٣٣٢/٨، وكشف الظنون ١٤٣/٢، ولسان الميزان ٢١٨/٢، والمختصر في أخبار البشر ١٢٠/٢، ومعجم الأدباء ٨٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٤٢/٣، ومفتاح السعادة ١٤٠/١، والنجوم الزاهرة ١٣٣/٤، ونزهة الألبّاء ص: ٢٧٩، و وفيات الأعيان ٧٨/٢ .

(٢) همع الهوامع ، للسيوطي ١٨٧/١.

(٣) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه، (أبوالبشر)، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ولم يوضع فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عليه عيال. أخذ سيبويهُ النحوَ عن الخليل، وعن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب وغيره. وأخذ اللغة عن أبي الخطاب المعروف بالأخفش الأكبر وغيره ، قال الخطاب في حقه: مرحبا بالزائر لا يمل، ولوَجْنتيه تفاحتان سمي سيبويه، أو معناه بالعربيه: رائحة التفاح .

أنظر للتفصيل : اعلام الثقافة العربية ٥/١ بغية الوعاة ٢٢٩/٢ تاريخ بغداد ١٩٥/١٢ مترجم تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٤/٢ روضات الجنات ص ٤٨٠ العبر ٢٧٨/١ الفهرست ص ٨٢ كشف الظنون ١٤٢٦/٢ مراة الجنان ٤٤٥/١ معجم الأدباء ٨٠/٦ معجم المؤلفين ١٠/٨ مفتاح السعادة ١٢٩/١ النجوم الزاهرة ٩٩/٢ نزهة الألباء ص ٧١ نفح الطيب ٣٨٧/٢ وفيات الأغيان ٤٦٢/٣.

منصوب بفعله المقدر[1]،أي أنبت فنبت نباتا، وقعدت وجلست جلوسا،(أوغير مصدر)الفعل من الأفعال(كضربته ثلاث ضربات)، فإن العدد اكتسي من المضاف إليه حكم المصدرية،(و)كضربته(أنواعا من الضرب) [١٢٤/ب]فإن « أنواعا » غير مصدر لفعل ،لكنه اكتسي حكما لمصدرية من الصفة(واشدالضرب): اكتسي أفعل التفضيل حكم المصدرية من المضاف إليه ،(وهذا الضرب)اكتسي اسم الإشارة حكم المصدرية من الصفة، (و)ضربته(سوطا)،فإن «سوطا» لما كان آلة للمصدر ، أُقيمت مقامه على ما بيناه(وجاز ذلك)أي أن يقرن بالفعل غير مصدرة(فيما هو أعم منه)أي من مصدره(كقوله[2]:

فَعَادَيتُ شَيئًا والدّريسُ كأنَّما   يُقَلِّبُهُ وَرْدٌ منَ الموم مُرْدِمُ[3]

أي عادَيتُ عِداءً ، فلفظ« شيئا » قرن بعاديت مع أن مفهومه أعم من العداء : والعداء : الموالاة بين لصيدين، و[4]هو أن يُصرِع أحدهما على أثر الآخر في طَلَقٍ واحد . والدريس: الثوب الخَلَقُ، والموم[5] : البرسام، يقال: فيه ميم الرجل فهو موم، والمردم :من أردمت الحمي إذا دامت.يقول الصائد: عاديتُ عداء ، [وكنت على خوف من أن][6] يخطي سهمي ، ولا يصيب الصيد كمثل محموم يقلبه الورد الدائم ، ونسبة التقليب إلى الثوب على وجه الكناية. أراد أن تقلتني وتقلبني .

---

(١) الكتاب١/٣٥، وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/٣٠٣.

(٢) أي كـ قول أبو خراش الهذلي خويلد بن مرة القردي.

(٣) الكتاب ١/٢٧٩؛ الجوهرة ١/٢٣٥.

والشاهد فيه : فعاديت شيئا ، فـ (شيئا) مفعول مطلق وهو غير مصدر، وإنما هو أعم من المصدر ، ولا يجوز أن يكون(شيئا) مفعولا به، لأن (عادي)فعل لازم .

(٤) سقطت الواو عن (أ).   (٥) في (ب): المرم.

(٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(ومنه قولهم : "ماأغفله عنك شيئا"، إذا المعنى : انظر وتنكر ،لكنه حذف للكثرة)قال المصنف في التعليق[1] : ذكر سيبويه هذا ، وفسره بقوله :أي دع الشك عنك، ثم قال : فحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام[2] ،وقال أبو سعيد[3] : ما فسره من مضى إلى أن مات المبرد، وفسره الزجاج ، فقال : معناه على كلام قد تقدم ،كأنّ قائلا قال : زيد ليس بغافل عني ، فقال المجيب: بلى ما أغفله عنك، ثم أراد أن يبعثه على أن يعرف صحة كلامه فقال : انظر شيئا فانك تعرف صحة ما أقول لك، كماتقول: انظر قليلا، وفي الينابيع[4] : هذا الكلام يقال لمن يُعَلِّقُ قلبَه بانسان يؤمِّله فقال له العالم بحاله ما اغفله عنك دع شيئا ، هذه صفته، أي دع اليك فيما وصفت لك من حالة، فلاتعلق قلبك به. وفي الصحاح : ما أ عقله عنك شيئا ، أي دع عنك الشك، وهذا حرف رواه سيبويه في باب الإبتداء يضمر فيه ما بني على الإبتدا ، كأنه قال : ماأعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك . ويستدل بـــهذا على صحة الإضمار في كلامهم للإختصار[5] ، فيكون ما في الصحاح . وهو ما بالعين المهملة والقاف ، مخالف لما رواه أبوسعيد وغيره.

[حذف المفعول المطلق]

(وقد يحذف)المفعول المطلق (ويقام وصفه مقامه نحو : قمت طويلا) أي مقاما طويلا، (وضربت شديد) أي ضربا شديدا، (فان كان الموصوف ماخوذا في حده)أي في حد

---

(١) لم اعثر عليه.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ (بولاق).

(٣) أي أبو سعيد السيرافي مر ترجمته.

(٤) لم نعثر على هذا الكتاب.

(٥) الصحاح للجوهري «عقل» ١٧٧٢/٥.

وصفه بأن يكون الاسم موضوعا للمصدر مع وصفه،(صلح انتصابه على المصدر، نحو: قعدت القُرفُصاء)وهي قعدة المحتبى بيديه دون الثوب، (ومشى البعير العرضنة)وهي مشية في شق فيها نشاط، انتصاب هذا النوع من المصدر عند سيبويه على المصدر[1]، وقال المبرد: إنه منصوب لأنه صفة مصدر محذوف[2]، أي القعدة القرفصاء، والمشية العرضنة. وقال بعض الكوفيين: إنه منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل[3] نحو: تقرفص القرفصاء (ونحو ذلك)نحو: رجع القهقرى واشتمل الصمّاء .(وقد يكون ولافعل له من لفظه. نحو: مات حتف أنفه)أي مات ولم يقتل. وأصله أن يموت الإنسان على فراشه، فيخرج نفسه من أنفه وفمه، والحتف: الهلاك، وهو مصدر لا يبنى منه فعل.

[حذف العامل في المفعول المطلق جوازا وجوباً]

(وينتصب)المفعول المطلق(بإضمار فعل)عند قيام قرينه(إما مستعمل إظهار نحو: خير مقدم، ومواعيد عرقوب، وجزاء سنمار) فإنه كما يجوز إضمار فعلهما، يجوز إظهارهما بدليل قوله (كقوله[4]:

وعدتِ وكان الخلف منك سجيّة   مواعيد عرقوب أخاه بيترب)[5]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٢؛ و شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٣٠٣.

(٢) نفس المرجع.   (٣) نفس المرجع.

(٤) هو الأشجعي كما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١/١١٣، وصاحب اللسان في (عرقب) ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مراجع.

(٥) الشاهد في البيت إظهار الفعل (وعدت) مع المفعول المطلق (مواعيد) وفي البيت شاهد آخر وهو إعمال المصدر المجموع، و(أخاه)مفعول به لـ(مواعيد)وقيل: إن المختار منع العمل ، وتقدير فعل مضمر والتقدير : وقد أخاه . انظر: الكتاب١/١٣٧؛ الخصائص٢/٢٠٧؛ شرح المفصل ١/١١٣؛ المقرب١/١٣١؛ اللسان(عقرب)٢/٨٥؛ الهمع ٢/٩٢؛ وانظر المثل: في الدرة الفاخرة ص٦٤؛ وجمهرة الأمثال ١/٤٣٣؛ وفصل المقال ص ١١٣؛ والمستقصى للزمخشري ١/١٠٧؛ ومجمع الأمثال ٢/٣١١ .

قال المصنف: عرقوب: اسم رجل من العمالقة، ضرب به العرب المثل في الخلف، وذلك أنه أتاه أخ له، فسأله شيئا فقال له: إذا أطلع نخلي،فلما أطلع فقال: إذا أبلح، فلما أبلح قال: إذا أزهى، فلما أزهي قال: إذا أرطب، فلماارطب قال: إذا صار تمرا، فلما صار تمرا أجده (من الليل)ولم يعطه شيئا. ويترب، بالتاء المنقوطة بنقطتين وفتح الراء: اسم موضع قريب من اليمامة، ويروى بالثاء ذات الثلث، وهي اسم مدينة الرسول ﷺ، والأوّل هو الأصح، لأن العمالقة لم يسكنوا المدينة.[1] (و) مثل(قوله[2]:

جَزَتْنَا بَنُو سَعْد بِحُسْنِ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَّارٍ وَمَا كان ذَا ذَنْبِ)[3]

قال المصنف: سنمار اسم رجل رومي، بنى الخورنق لنعمان بن امراء القيس، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه، فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله، فضرب به العرب المثل[4]؛ (أو) باضمار فعل(غير مستعمل)إظهاره (سماعا)نصب على المصدر أي يسمع هذا الإضمار سماعا، ولايقاس عليه(نحو: سقيا، ورعيا وعقرا)من قولهم : عقرالله جده، (وجدعا، وغيا)الغي: الخيبة والضلال، (وبؤسا)من بئس: إذا افتقر، (وخيبةً، ويقال غيٌّ لفلان، وبؤس له، وخيبة له بالابتداء)أي [١٢٥/ب] يرفع بعض هذه المصادر على الابتداء لأجل معنى الدوام، إذ المفعول المطلق دال على الفعل الدال على الحدوث والتجدد. وقال سيبويه: سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدٌ لِلّه وثناء عليه،[5] (ولم يسمع سقي له، ورعي؛ ومنه حمدا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٣.

(٢) أي كقول عبد العزي بن امريء القيس.

(٣) انظر: كتاب«الجوهرة ١/٢٤٥، والرواية فيها: لحسن فعالنا... وانظر الرواية الثانية في الأغاني ٢/١٤٥؛ والأمالي الشجرية ١/١٠٢؛ والعيني ٢/٤٩٦؛ والخزانة ١/١٤٢.

(٤) مجمع الأمثال للميداني ١/١٥٩ رقم المثال ٨٢٨.

(٥) الكتاب ١/٣١٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤.

وشكرا لاكفرا)أي شكرتك شكرا ، لاكفرت كفرا ، وإنما فصله عما قبله لأن المصادر قبله للدعاء ، وهذا في الخبر؛(وعجبا ، ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همّا)يقول هذا القول الراد على الأخر ، أي لا أكاد أن أفعله كيدا ولا أنتم بفعله همّا

(ومنه: جاء ني زيد وعمرو أيضا)وهو مصدر آض يئيض أي عاد . (ومنه: فضلا نحو قوله[1] :

وَ حَشْيَةٌ لَسْنَا نَرَى مَنْ يَصُدُّهَا عَنِ الفَتْكِ، فَضْلاً أَنْ نَرَى مَنْ يُصِيْدُهَا[2]

قال المصنف؛ « فضلا » في البيت، نُصب على المصدر ، والتقدير: فضل ابتغاء أن نرى إنسانا يصدها عن الفتك، فضلا عن ابتغاء رؤيتنا إنسانا يصدها لنا. «فضلا» هاهنا مصدر فضل من الشيء كذا ، إذا بقيت منه بقية، كقولك: أنفقت أكثر دراهمك، والذي فضل منها ثلثة فما بقي ها هنا أقل مما أنفق، كذلك ابتغاء رؤية الصيد أقل من ابتغاء رؤية الصيد، أي لا تصد، فكيف تصاد فكأن صيدها مستحيل، وصدّها ممكن قليل، وابتغاء المستحيل أكثر من ابتغاء الممكن القليل، وهذا [3] لكون المستحيل مستمرا دائما كقولهم:

"لا ينظر زيد إلى الفقير فضلا عن إعطائه الدرهم" أي ابتغاء النظر إليه أقل من ابتغاء إعطائه الدرهم لأنه كالمستحيل بخلاف النظر[4].

(ومنه: ويلك، وويحك، و ويسك، وويبك)كلها بمعنى الويل، ومعناها: الدعاء بالهلاك، وقد يدعى بها في معرض التعجب، وإنما فصّلها عما قبلها بقوله: "منه" ، لأنها لافعل لها مشتق من لفظها ، بخلاف ما قبلها .

---

(١) القائل غير معروف.

(٢) البيت في الأمالي الشجرية ٢١٣/٢.

(٣) في (ب): وهذه.

(٤) في(ب): البصر.

(ومنه: تُرباً و جَنْدَلاً، وفاها لفيك)[1] وإنما فصّلها عما قبلها بقوله "منه" لأنها أسماء غير مصادر، تجري مجرى المصادر وهي على قسمين : جواهر وصفات . فالأول مثل هذه الألفاظ، فإن تربا وجندلا اسمان غير مصدرين إلا أن المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا إلا الدعاء، فوجب أن يكونا مصدرين، إذ لا فرق بين قوله : خيبة وبين قوله: تربا، وجندلا؛ وهما في الحقيقة آلتان للمصدر، أقيمتا مقامه، أي رُمِيَتْ رَمْياً [١٢٦/أ]/بتربٍ وجندل، مثل: ضربته سوطا. وأما "فاهالفيك" : فالهاء عائد إلى الأرض، وفم الأرض: هو التراب، وهذا كما يقال: تربا لفيك . وقيل: الهاء للداهية، ولم يرد به الضم ، وإنما قصد الخيبة وأصابه الداهية كأنه قيل: دُهِيَت دَهْيًا . وقيل: انتصاب «فاها» على أنه مفعول به أي جعل الله فاء الداهية إلى فيك ، وأشار إلى القسم الثاني من القسمين بقوله: (ومنه:

هَنيئًا مَرِيئاً غَيْرَ داءٍ مُخَامِرٍ) لعزّةَ من اعراضنا ما استحلتِ[2]

هما صفتان في الأصل، استعملا بمعنى المصدر، أي هنؤ ما استحلته عزة من أعراضنا لعزة هناءةً ومرءةً، من هنؤ الطعام، ومراء هنأة ومرأة: إذا صار هنيئا مرئيا، (و[3] قياسا): عطف على قوله: سماعا، والمراد به أن يكون هناك ضابط كلي بحذف الفعل حيث حصل ذلك(فيما وقع)المفعول المطلق (مثبتا بعد نفي)، فلو[4] كان منفيًا نحو: ما زيد سيرا، أو كان مثبتا ولكن لم يكن بعد نفي نحو: زيد يسير سيرا، لم يجب حذف الفعل لأنه حينئذ لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام الموجب للحذف ؛(أومعناه) ويريد به معنى الحصر الذي في

---

(١) هذا مثل من أمثالهم في الدعاء . فاها: أي فاه الأرض ، وهو التراب، وقيل: إن الضمير هنا عائد للداهية. انظر: فصل المقال ص٩٧؛ ومجمع الأمثال ٢٦/٢.

(٢)البيت لكثير عزة، انظر: الديوان ص ١٠٠؛ والأمالي الشجرية ١٦٥/١؛ ونهاية الأرب ٧٧/٣.

(٣) سقط عن (ب): و .

(٤) في (ب): ولو.

«إنما»(داخل)صفة لنفي (على اسم لايكون)المفعول المطلق(خبرا عنه)إلا مجازاً، احتراز عن نحو: ماسيري إلا سير شديد، ولكن دخول النفي على هذا الاسم ليس شرط لجواز أن يقال أن انتصاب المصدر في «ماكان زيد إلا سيرا»،« وما وجدتك إلا سير البريد» على أنه مفعول مطلق، فالشرط أن لا يكون النفي داخلا على فعل لا يكون من نواسخ الابتداء، احتراز عن نحو: ماسرت إلا سيرا (نحو: ما أنت إلا سيرا) الشروط حاصلة فيه وهو واقع بعد النفي .
وإنما وجب حذ ف الفعل هنا لأن المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل عنه، ولزومه له، و وضع الفعل على الحدوث والتجدد، فحذف، ولذا إذا أريد زيادة المبالغة جعل المصدر نفسه خبرا نحو: مازيدا إلا سير، لأن في نصبه دلالة على الحدوث، (وإنما أنت خلاف الضبع الراكب)هذا واقع بعد معنى النفي، أي ما أنت إلا يخالف خلاف الضبع الراكب لأن الضبع إذا رأت راكبا خالفته، وأخذت في ناحية هربا منه، والذئب يعارض الراكب، مضادة للضبع، يضرب لمن يخالف الناس في ما يصنعون[(١)] (أو وقع) المفعول المطلق حال كونه (مكررا بعده)أي بعد الاسم الذي لايكون خبرا عنه(نحو: زيد ضربا ضربا)أي زيد يضرب ضربا،
وإنما وجب حذفه لما ذكرنا في القسم الأول(بخلاف)قوله تعالى﴿إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[(٢)] فإنه لا يحذف فعله، ولذا كان مذكورا[(٣)] ، لأنه وإن وقع مكررا إلا أنه لا يكون بعد الاسم المذكور (أو وقع)[المفعول المطلق][(٤)] (تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة)[المراد بمضمون الجملة مصدرها][(٥)] ، المضاف إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره غرضه المطلوب منه، وإنما

---

(١) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٢٦ رقم المثال ٨٧.

(٢) الفجر: ٨٩. (٣) في (ب): ولذا ذكر.

(٤) زيدت في (ب) بعد: «أو وقع»: المفعول المطلق .

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

سمي أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالأثر الذي يكون بعد المؤثر وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المتحملة(نحو)قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1] أي تمنُّون منا وتفدون فداء فمضمون الجملة شد الوثاق، والمطلوب منه القتل أو الاسترقاق أو المن أو الفداء، وقد فصّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله:﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2]؛ وإنما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة عليه ، فيكون في ذكرها غنى عنه مع استثقال ذكر الفعل بواسطة بيان ذكر أنواعه المحتملة، (أو وقع) المفعول المطلق (للتشبيه)احتراز عن أن يقع لغير الشبيه نحو: لزيد صوت صوت[3] حسن، (بعد جملة)احتراز عن أن يقع بعد غير الجملة نحو: الصوت صوت حمار(مشتملة على اسم بمعناه)احتراز عن نحو: مررت به فإذا له ضرب صوت حمار،(و) مشتملة (على صاحبه)أي صاحب هذا الاسم الذي قام به ذلك المصدر، واحترز به عن نحو: مررت به فإذا في الدار صوت صوت حمار، فإن الوجه فيه الرفع على الوصف أو على البدل(نحو: مررت به فإذا له صوت صوت حمار) فصوت حمار وقع للتشبيه- إذا المعنى: مثل صوت حمار- بعد جملة و[4] هي «فإذا له صوت» مشتملة[5] على اسم بمعناه، وهو المبتدأ المرفوع، وعلى صاحب ذلك الاسم وهو الضمير[6] المجرور باللام، فيجب حذف فعله عند أكثر النحاة أي له صوت يصوته صوت الحمار أي تصويت حمار[7] .

وإنما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة كما يظهر عليك ذلك.

---

(١) محمد: ٤٧.

(٢) نفس الآية من نفس السورة.

(٣) سقطت عن (أ): صوت.

(٤) سقط عن (ب): و .

(٥) في(ب): مشتمل.

(٦) سقطت عن (ب): الضمير. (٧) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣١٩/١.

وظاهر كلام سيبويه يدل على أن ناصبة الجملة الاسميه لأنها بمعنى الفعل والفاعل، أي بمعنى: يصوّت لدلالتها على المصدر الحادث، وعلى ما قام به هذا المصدر؛ وقد دل ما قبلها على زمانه أيضا(١).

وقيل : ناصبه الاسم الذي بمعناه(٢) فعلى هذين الوجهين لا يكون مما نحن بصدده. وكان [١٢٧/أ]/عليه أن يذكر قيدا آخر بعد قوله على اسم بمعناه غير لازم لصاحبه، احتراز عن نحو قولهم: له علم علم الفقهاء، فإن الوجه فيه الرفع، لأن الجملة المتقدمة لايدل على معنى الفعل وهو الحدوث، لأن معنى له علم علم الفقهاء الثبوت، والاستقرار ولم يرد «فإذا هو يعلم كما أريد في فإذا له صوت صوت حمار» . واعلم: أن غير سيبويه أجاز رفع هذا المصدر المنصوب إما على البدل، أو على الوصف على تقدير حذف مضاف(٣) عند الخليل(٤) أي

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥٥، ٣٥٥؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/ ٣٢٠

(٢) القائل هو الشيخ الرضي ، انظر: شرحه على الشافية ١/ ٣٢٠

(٣) انظر الكتاب ١/٣٦١.

(٤) هو أبو عبدالرحمن خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. كان إماما في النحو، وهو الذي استنبط علم العروض . قال السيرافي: "كان غاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله". أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه علم الأدب . قال بروكلمان : "والخليل هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه. كان سفيان الثوري يقول : "من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب و المسك، فلينظر إلى خليل بن أحمد".

كانت ولادته ١٠٠هـ - ٧١٨م - و وفاته بالبصرة ١٧٠هـ/ ٧٨٦م وله من الكتب المصنفة: الإيقاع ، والجمل ، والعروض الشواهد، والنقط والشكل .

انظر للتفصيل : إنباه الرواة ١/٣٤١، إيضاح المكنون ٢/ ٢٧٧، بغية الوعاة ١/٥٥٧، تاريخ الأدب العربي لـ بروكلمان (المترجم) ٢/ ١٣١، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٣/ ١٦٣، شذرات الذهب ١/٢٧٥، كشف الظنون ٢/ ١١٣٦، اللباب ٢/ ٢٠١، مرءآة الجنان ١/٣٦٢، معجم الأدباء ٤/ ١٨١، مفتاح السعادة ١/ ٩٤، نزهة الألباء ص ٥٤، وفيات الأعيان ٢/٢٤٤.

مثل صوت حمار أو على تأويله بالمشتق عند غيره، أي له صوت منكرٌ.(أو وقع)المفعول المطلق(توكيدا إما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة)احتراز عن المؤكد لمضمون مفرد نحو ضربت ضربا، فان المؤكد هاهنا مضمون المفرد، أي الفعل بدون الفاعل لأنه يدل وحده على الضرب،(لا محتمل له غيره) أي لا يحتمل مضمون [٢٧/أ] تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر (نحو: له علي ألف درهم عُرْفاً) أي اعترافا فـ «اعترافا» يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة بكمالها، وتدل عليه نصّا، وإنما وجب حذف فعله، لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه، ولهذا قيل[1] أيضا أن العامل فيه تلك الجملة كما قلنا في نحو: لزيد صوت صوت حمار،) أو (وقع توكيدا (لغيره، لا لنفسه) فالضمير في «لغيره» عائد إلى المصدر، لا إلى مضمون الجملة[2] كما قال الشارح[3]: (إذا كان له)أي لمضمون الجملة السابقة (محتمل غيره نحو: هذا زيد حقا)في النكرة، (أو الحق)في المعرفة التقدير فيه: أقول هذا زيد قولا حقا مطابقا للخارج، لأن المتكلم إذا تكلم بجملة، فقد قال بها، فتكون الجملة مقولة للقول، وهذا المصدر مفعولا مطلقا له، وهو و إن كان مؤكدا لنفسه، لأن المؤكد وهو حقية هذا القول، ومطابقته للخارج ثابت في

(١) انظر الكتاب ٣٦١/١ (٢) انظر: شرح اللباب للفالي ١٢٤/أ .

(٣) المراد من الشارح : هو شارح اللباب ، محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح ، قطب الدين الفالي (بالفاء)الشقَّار السيرافي : مفسر ، عالم بالنحو . له كتب ، منها: شرح اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني؛ ويعد شرحه أشهر شروح اللباب حتى إذا أطلق اسم (شارح اللباب)فانما يقصد به الفالي(مفتاح السعادة ١٨٧/١ ، وكشف الظنون ١٥٤٤/٢).
وللتفصيل انظر: هدية العارفين ١٤٢/٢ ، وتقريب التفسير في تلخيص الكشاف.
وهو قد كتب شرح اللباب في سنة اثنين واربعين وسبعمائة، والمخطوط بخط يده موجود بمكتبة كلية دارالعلوم الإسلامية في جامعه بشاور(باكستان) تحت رقم ١٣٠١ .

الجملة من حيث مدلولها، لأن الخبر من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق . وأما الكذب فليس بمدلوله، [لأنه نقيض مدلوله][1]، بل احتمال الكذب إنما يكون من حيث العقل، لكنه سمي مؤكدا لغيره مع أنه موكد لنفسه، لأنه إنما يؤكد بمثل هذا التاكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر، وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنه أكد باللفظ[2] النص في معنى لفظا محتملا له ولنقيضه، والنص غير المحتمل والشارح جعل «أو لغيره» عطفا على «لمضمون الجملة» ولذا قال: أو الموكد لغير مضمون الجملة. وقال: اللام في «لغيره» إما أن [١٢٧/ب] /يكون للعلة، أو صلة للمؤكد أي المؤكد غيره، فإن كان للعلة، فالمؤكد غير مذكور لفظا، واللام للتعليل على حذف مضاف أي لأجل دفع الغير. وهذا الكلام لا يخلو عن فساد لفظا، ومعنى على ما لا يخفى على الفطن المتامل، فالأولى أن يقول: أنه عطف على قوله «إما لنفسه» لأنه في مقابلته، ويكون اللام صلة، فيستقيم الكلام لفظا ومعنى، (ولا أفعله ألبتة أو بتَّة)أي جزمت بأن لا أفعله وقطعت به قطعة واحدة، لا تردد فيها بحيث أجزم به ثم يبدو لي ثم أجزم به، مرة أخرى[3] فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر. (والأكثر) بحسب الاستعمال (في)المثال(الأول التنكير، وفي)المثال(الثاني التعريفُ)باللام ،فاللام في «ألبتة» في الأصل للعهد، أي لا أفعله القطعة المعلومة التي لا تردد فيها،(وقطع الهمزة)من «ألبتة»(بمعزل من القياس)، لأن الهمزة فيها همزة وصل[4] (لكنه)أي لكن قطع الهمزة (مسموع)لأنه إنما يقال: لا أفعله ألبتة بفتح الهمزة؛ (أو وقع مثنى مضافا)إلى الفاعل أو المفعول، واحترز به عن مجرد كونه مثنى، فإن مجرد كونه مثنى ليس من

(١) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

(٢) في(ب): فكأنه باللفظ أكد.

(٣) سقطت عن (ب): أخرى. (٤) في (ب): وصلة.

الضوابط التي يحذف الفعل معها، سواء كان المراد من التثنية التكرير كقوله تعالى: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1] أي رجعا كثرا مكررا أو غير التكرير نحو: ضربته ضربتين.

(نحو: لبيك)عند سيبويه: كان أصله ألبّ لك إلبابين أي أقيم امتثال مامورك، ولا أبرح عن مكاني كالمقيم في موضع من ألب بالمكان: إذا أقام به، والمراد من التثنية التكرير، فيكون المعنى: إلبابا كثيرا كما في قوله تعالى: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[2] فإن المراد التكرير، أي كرة، بعد كرة فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، وردّ إلى الثلاثي، ثم حذف الجار من المفعول، وأضيف المصدر إليه، وإنما فعل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، و يتشمرّ لامتثال المأمور به، وقد حكى الخليل أيضا أن لبّ بالمكان بمعنى: ألب، فيكون لبيك تثنية «لبا» من غير حذف وردٌّ(خلافا ليونس)[3] فإن لبيك عنده مفرد مثل لدى، (فإن الياء فيه عنده مثلها في «لديك»)و«عليك»، أي تقلب ألفها ياء عند إضافتها إلى المضمر كما تقلب ألف «لدى» و«على» ياء عند دخولهما على المضمر[4].

---

(١) الملك : ٦٧ . (٢) نفس الآية من نفس السورة.

(٣) هو: أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب بالولاء ، المعروف بالنحوي. أديب ، نحوي، كان أعلم الناس بتصارف النحو . قال السيرافي: بارع في النحو ، وكان النحو أغلب عليه ، وهو من أصحاب أبي عمروبن العلاء، سمع من العرب ، وروى عنه سيبويه فأكثر. سمع منه الكسائي، والفرّاء . وله قياس في النحو، ومذهب يتفرد بها. وهو في الطبقة الخامسة من الأ دب بعد علي كرم الله وجهه . جاوز يونس المائة ، هذه رواية ثعلب ، وروى إسحق به إبراهيم الموصلي: أن يونس عاش ثمانيا وثمانين سنة(٨٨)ولم يتزوج.

ولد سنة ٩٠هـ/ ٣٦٥م وتوفى ١٨٢هـ/٧٩٨م . ومن تصانيفه: كتاب اللغات ، وكتاب معاني القرآن وكتاب النوادر . وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة ٣٦٥/٢، والبيان والتبيين ٨٨/١، و تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (المترجم)١٣٠/٢، وشذرات الذهب ٣٠١/١، والفهرست ص: ٦٩، ومرآة الجنان ٣٨٨/١، ومعجم الأدباء ٣١٠/٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ص: ٥٩، و وفيات الأعيان ٢٤٤/٧.

(٤) انظر للاختلاف المذكور في «لبّيك» شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٢٩/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١؛ وهمع الهوامع ١٩٠/١ ؛ والكتاب ٣٤٩/١-٣٥١.

(وقوله[1]:

دَعَوْتُ لِمَـا نابَنِي مِسْوراً   فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ[2]

أي دعوت مسورا لما نابني من الحاجة، أي فلباني وأجابني، ثم قال [١٢٨/أ]/فلبى يدي مسور، أي فألبّ يدي مسور إلبابا بعد إلباب، أي أقيم في إقامته إقامة بعد إقامة(حجة عليه)أي على يونس[3]، ورفع حجة على أنه خبر لقوله وقوله، وإنما كان حجة عليه لكونه مضافا إلى المظهر، فلوكان ألفه كألف «لدى»، ينبغي أن لا يقلب ياء عند الإضافة إلى المظهر، واعتذر أبوعلي[4] ليونس، وقال يجوز أن يقال: أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة

---

(١) هو قول رجل مجهول الاسم.

(٢) البيت من المتقارب، و هو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/٦٨؛ وشرح التصريح ٣/٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٠؛ لسان العرب ١٠/٢٣٩(لبى) ؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٨١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٢٣، وخزانة الأدب ٢/٩٢. ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣. ٣٨٥؛ والكتاب ١/٢٥٢؛ ولسان العرب ١/٧٣١(لبب)، ٤/٨٨٣(سور)؛ والمحتسب١/٨٧، ٢/٢٣؛ ومغني اللبيب ٢/٥٧٨؛ وهمع الهوامع ١/١٩٠،

الشاهد فيه إنّ قوله : «لبي» تثية «لب» وهو شاهد على أنّ «لبيك» تثنية ، وليس كما زعم يونس أن «لبيك» «أصلها «لبا» وأن الألف زايدة فيها على «لب» مثل «جرا» وأن الألف انقلبت ياء لما اتصلت بالضّمير ، كما انقلب الألف في «عليك» . ولو كانت الألف لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر ، ؛كما أن ألف «على» لا تنقلب في قولك : «على زيد ما ل» و قد انقلب مع الألف مع «يدي» -وهو ظاهر - باء ، فعلمنا أن الألف للتثية » (شرح أبيات سيبويه ١/٣٨٠).

(٣) انظر للتفصيل شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٩.

(٤) هو: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الفسوي ، أوحد زمانه في علم العربية . أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وبرع من طلبته جماعة كابن جني ، وعلي بن عيسى الربعي .
ولد ٢٨٨هـ/٩٠١م وتوفي ٣٧٧هـ/٩٨٧م ببغداد ، ودفن بالشنونيزي. ومن آثاره : الإيضاح العضدي في النحو ، والمسائل المصلحة تعرف بالأغفال في التفسير. وللتفصيل انظر:
إنباه الرواة ١/٢٧٣، وإيضاح المكنون ١/١٣، وبغية الوعاة ١/٤٩٦، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٧/٢٧٥، و تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان(المترجم) ٢/١٩، وشذرات الذهب ٣/٨٨ ، والفهرست ص:١٠١، وفهرس المخطوطات المصورة ١/٣٧٩، وكشف الظنون ١/١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٣٨٤، و ٢/١١٤٢، ١٤٤٨، ١٤٦٢، ١٤٦٧، ولسان الميزان ٢/١٩٥، والمختصر في أخبارالبشر لابن كثير عماد الدين ٢/١٢٤، ومرءآت الجنان ٢/٤٠٦، ومعجم الأدباد لياقوت الحموي ٣/٩، ومفتاح السعادة ١/١٣٩، والنجوم الزاهرة ٤/١٥١، ونزهة الألباء ص: ٣٨٧، و وفيات الأعيان ٢/٨٠.

وقفه على أفعى بالياء[1] (وسعديك وحنانيك) أي رحمة بعد رحمة، والحنان: الرحمة. قال الخليل في حنانيك: معناه كلما كنت في رحمة منك: فليكن موصلا بأخرى، (ودواليك) من المداولة. أي مداولة بعد مداولة (قال الشاعر[2]:

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لابِسُ[3]

ويروى: «حتى كلنا غير لابس؛ ويروى: «هذا ذيك حتى ليس للبرد لابس». قال أبوعبيدة: [كان من شان فتيان الأعراب إذا تجالسوا مع الفتيان للتغزل][4] أن يتعابثوا بشق الثياب طلبا لتأكيد[5] المودة وشدة المعالجة. وقيل: إنهم يزعمون[6] أنه إذا شق عند[7] البضاع شيء من[8] ثوب صاحبته دام الود بينهما وإلا تهاجرا. (وقيل: إنه) أي أن[9] «دواليك» (في البيت في موضع الحال) أي متوادلين (وكذلك «هذاذيك») أي أسرع إسراعين من[10] الهذ وهو

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٣٢٩.
(٢) هو سحيم عبد بني الحسحاس.
(٣) البيت من الطويل ، وهو له في ديوانه ص ٦١؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣٨؛ والدرر ٣/٦٥؛ و شرح التصريح ٢/٣٧؛ و شرح المفصل ١/١١٩؛والكتاب ١/٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/٥١٧(هذه) ، ١١/٢٥٣(دول) ؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٠١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١١٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٧٢؛ والخصائص ٣/٤٥؛ ورصف المباني ص ١٨١؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٣؛ ومجالس ثعلب ١/١٥٧؛ ، والمحتسب ٢/٢٧٩؛ وهمع الهوامع ١/١٨٩؛ ونهاية الأرب ٣/١٢٦؛ والعيني ٣/٤٠١ ؛ والخزانة ١/٢٧١.
والشاهدفيه قوله : «دواليك » حيث نصب على المصدر الموضوع موضع الحال و ثني لأن المداولة من اثنين ، والكاف للخطاب .
(٤) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).
(٥) سقطت عن (أ): لتأكيد.
(٦) في (أ): زعموا.
(٧) في(ب): عنده.
(٨) في(أ): عن.
(٩) في(ب): أنه.
(١٠) في(أ): عن .

الإسراع في القطع والقوة. (قال)الشاعر [١]:

(ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضا) يمضي إلى عاصي الفروق النحضا [٢]

أي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله [٣]:

جاؤا بخزق هل رأيت الذئب قط أو ضربا يهذُّ هذا [٤]

الوخض [٥] طعن غير جائف، والتخضيض [اللحم المكتنز] [٦]، أي يمضي الطعن في اللحم إلى العروق العاصية [٧]، (وحاصله)قال الشارح: وحاصل القياس، (يرجع إلى السماع)لأنه [٨] لولا الصور المسموعة من [٩] العرب لما حصل الضابط (إلا أن حذف الفعل قياس) بعد معرفة الضابط، فيقاس صور مالم يسمع من مفرد أنه على ماسمع منها [١٠]؛

---

(١) هو عجاج بن رؤبة.

(٢) الرجز له في ديوانه ١/ ١٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦١٥؛ و خزانة الأدب ٢/ ١٠٢ ؛ والدرر ٣/ ٦٦؛ و شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥؛ و شرح التصريح ٢/ ٣٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٩؛ و المحتسب ٢/ ٢٧٩؛ و المقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩؛ و بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٨؛ و أو ضح المسالك ٣/ ١١٧؛ و شرح الأشموني ٢/ ٣١٣ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ) ؛ و مجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ و همع الهوامع ١/ ١٨٩.

الشاهد فيه قوله : « هذاذيك » حيث أضاف هذا اللفظ إلى« ضمير المخاطب ، و هو مفعول مطلق لفعل معناه ، أي: أسرع هذا ذيك .

(٣) قائله غير معروف .

(٤) لم أجده.

(٥) سقطت عن (ب): الوخض.

(٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(أ).

(٧) في (ب): العاصب.

(٨) في(أ): أن.

(٩) في(ب): عن .

(١٠) الغالى ١٢٣/ب .

أقول: المصنف أخذ هذا الكلام من ابن الحاجب[1]، فإنه قال في شرح الكافية[2]، وحاصله: أعني كونه مثنى راجع إلى السماع لأنه خلاف القياس، و وجوب حذف الفعل فيه قياس، فإذا وجد المثنى، حكم بوجوب حذف الفعل قياسا، فهذا معنى القياس، فعلى هذا ينبغي أن يوجه كلام المصنف على هذا الوجه على أن ما ذكره الشارح بالنسبة إلى هذا قليل الجدوى، (أو)وقع (غير منصرف، وهو مالزم النصب على)المصدر(نحو: سبحان الله). ومعناه: [١٢٨/ب]/سبحت الله تسبيحا أي نزهته تنزيها ويكون سبحت بمعنى: نزهت، لا بمعنى قلت: سبحان الله .

(ومعاذالله)أي أعوذ بالله معاذا،(وعمرك الله)أصله عند سيبويه: عمرتك الله تعميرا[3]، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل، [مضافا إلى المفعول به الأول][4]، ومعنى عمرتك الله: أي أعطيك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك، فلما ضمن عَمَّرَ معنى السؤال،

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني، الأصل الأسناي، المالكي المعروف بابن الحاجب ، الملقب بجمال الدين. كان أبوه حاجبا للأمير عزالدين موسك الصلاحي، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم. ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك ثم بالعربية والقراء ات . وبرع في علومه واتقنها غاية الاتقان. ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعها في الزاوية المالكية. كان أغلب عليه علم العربية، وصنف، وكل واحد من تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة. انتقل إلى الإسكندرية. وتوفي بها يوم الخميس ٢٦ شوال ٦٤٦هـ-١٢٤٩م ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح بن أبي شامة . وكان مولده بأسنا في آخرالسنة ٥٧٠ هـ -١١٧٤م من بلاد صعيد مصر.

وللتفصيل انظر: بغية الوعاة ١٣٤/٢ ، شذرات الذهب ٢٣٥/٥ ، العبر ١٨٩/٥ ، فهرس المخطوطات المصورة ٣٧٩/١ ، كشف الظنون ١٦٢/١ ، المزهر ٨/١، ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٧ ، مفتاح السعادة ١١٧/١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ ، هدية العارفين ٦٥٤/١ .

(٢) لم نعثر على شرحه هذا .

(٣) الكتاب ٣٢٢/١.

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

تعدى إلى المفعول الثاني وهو «الله» ، وأجاز الأخفش[1] رفع «الله» ليكون فاعلا[2] ، أي عمرك الله تعميرا ، فيرتفع بعمرك، و[3] يجوز أن يكون نصب «عمرك» على أنه مفعول به، أي أسأل عمرك الله، أو على نزع الخافض أي أسألك بحق تعميرك الله أي باعتقادك بقاء ه، فعلى هذين الوجهين لايكون مما نحن بصدده.

---

(١) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي باولاء البلخي المعروف بالأخفش الأوسط (أبو الحسن) كان الأخفش من أهل البلخ وأفلح لا ينطبق شفتاه على أسنانه. سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل وكان معتزليا. حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة، وروى عنه أبوحاتم السجستاني. دخل بغداد وأقام بها مدة ، وروى وصنف بها قرأ الكسائي كتاب سيبويه سرا.

قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه أخفش. قرأ عليه أبو عمر الجرمي ، وأبو عثمان المازني كتاب سيبويه . له من الكتب: كتاب الأوسط في النحو، كتاب تفسير المعاني للقرآن ، وكتاب القوافي وغيرها. وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (المترجم) ١٥١/٢، وروضات الجنات ص: ٣١٣، وشذرات الذهب ٣٦/٢، والفهرست ص: ٨٣، وفهرس المخطوطات المصورة ٤١٦/١، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٤٢، ومفتاح السعادة ١٣٢/١، و نزهة الألباء ص: ١٨٤، و وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٣١٢/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٠.

(٣) سقط عن (ب): و.

(و«قعدك الله»)بفتح القاف، وقال المازني[1] : سمعت كسرها ممن لا أوثق به [2]، والأصل فيه عند سيبويه: قعدتك الله تعقيدا [3]، ومعنى قعدتك الله، وإن كان غير مستعمل، جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال من[4] الله، ويجوز في نصبه أيضا الوجهان المذكوران في عمرك، أي أسأل الله قعدك أي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد، وأسألك بحق تعقيدك الله أي نسبتك إياه إلى البقاء والدوام ، لأنه من القعود الذي معناه الثبات والدوام ويجوز أن يكون معنى

---

(١) هو: بكر بن محمد بن بقيه المازني البصري (أبو عثمان). مازني منسوب إلى مازن بن شيبان ابن زهل؛ وقيل: مولى بني سدوس نزل في بني مازن فنسب إليهم ، وهو بصري،روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة. وكان إماما في العربية. قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. وكان المازني مع علمه بالنحو متسعا في الرواية. قال أبو جعفر الطحاوي الحنفي المصري ناقلا عن القاضي البكار بن قتيبة: ما رأيت نحويا قط يشبه الفقهاء إلا حيان بن هرمه والمازني . توفي بالبصرة سنة ٢٤٨هـ/٨٦٢م . وله من التصانيف : كتاب في القرآن،علل النحو ، وتفاسير كتاب سيبويه ، والديباج في جوامع كتاب سيبويه . انظر للتفصيل:

إنباه الرواة ٢٤٦/١، وإيضاح المكنون ٤٨٢/١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (المترجم)٩٦٢/٢، وتاريخ الأدب العربي لجرجي زيدان ١٨٠/٢، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، و روضات الجنات ص: ١٣٣، وشذرات الذهب ١١٣/٢، والفهرست ص: ٩٠، وكشف الظنون ٤١٢/١، ١٣٧/٢، ومرء آة الجنان ١٠٩/٢، ومعجم الأدباء ٣٨٠/٢، ومفتاح السعادة ١١٤/١، والنجوم الزاهرة ٣٢٦/٢، و وفيات الأعيان ٢٨٣/١.

(٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٣١١/١.

(٣) الكتاب ٣٢٢/١-٣٢٣ .

(٤) في(ب): عن.

«قعدك اللّه» بكسر القاف بحق قعدك أي تعيدك العالم بأحوالك، وهو اللّه تعالى، فـ«اللّه» عطف بيان له.

(ومنه:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِيْ كُلِّ وَقْتٍ　　　بَرِيًّا مَا تَغَنَّثُكَ الذَّمُوْمُ)[1]

أي نسلمك وننزهك ياربنا عن كل سوء ونقص، وتعيبك من تعيبه إذا جعله ذا عيب، ويروى «ما تغنثك» من قولهم: فلانا جاء ني متغنثا إذا جاء لطل زلتك؛ (أو) وقع (معطوفا عليه)أي على غير المتصرف(نحو: سبحان اللّه وريحانه أي رزقه)فإن «ريحانه» مصدر متصرف، لكن حكمه حكم غير المتصرف لكونه معطوفا عليه(إلا أنه)أي أن المعطوف على غير المتصرف(لايلزم النصب)كما يلزمه غير المتصرف (كقوله[2]:

سَلَامُ الإلهِ وَرَيْحَانُـهُ　　　وَرَحْمَتُهُ وَسَمَاءٌ دِرَرٌ)[3]

فإن[4] «ريحانه» هاهنا لايلزمه النصب لكونه مرفوعا، و[5] قوله: درر أي ذات درر، [والسماء ، المطر][6]، والدرر: جمع درة، يقال للسحاب درة أي صبٌّ.

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ ؛ والكتاب ١٦٤/١؛ والعيني ١٨٣/٣. ويروي: في كل وقت، ماتليق بك الذموم . تغنثك ، ولم أجد رواية(تغيك) فيما رجعت إليه من مراجع.
والشاهد قوله «سلامك» حيث انتصب على المصدر ، ويستشهد بالبيت أيضا على آن «بريئا » حال مؤكد للكاف في «سلامك».

(٢) القائل هو النمر بن بن تولب بن أقيش بن عبد اللّه بن عكل شاعر مخضرم عمر طويلا، حسن الشعر، جواد لم يهج أحدا، ولم يمدح ، وكان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيِّس لحسن شعره، ويقال: إنه عاش مائتي سنة. (طبقات فحول الشعر ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢؛ و الشعر والشعرا ٣٠٩؛ والخزانة ٥٦/١).

(٣) البيت في اللسان(درر) ٣٦٦/٥.

(٤) في(أ): فانه.

(٥) سقط عن(أ): و

(٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

[مجيء المفعول المطلق ضميرا]

(ويضمر)المفعول المطلق حال كونه(متوسعا فيه منزلا منزله المفعول به)أي يجري مجرى حتى كأنه مفعول به كما في الظرف إذا توسع نحو:

يوم شهدناه.............   ....[1]

(نحو: أعجبني الضرب الذي ضربته)أي ضربت الضرب (وغير[١٢٩/أ]/متوسع فيه نحو:زيد أظنه منطلق)،فالضمير راجع إلى مدلول الفعل(أي أظن ظني)، ولا يجوز أن يكون راجعا إلى «زيد» لأنه لو رجع إليه، لكان منصوبا على أنه مفعول أول، فيجب أن يكون «منطلق» منصوبا على أنه مفعول ثان، وهو مرفوع .

(ومنه: المعلم والمعلمه زيد عمروا خير الناس إياه أنا)فـ«إياه» عائد إلى المصدر (أي الإعلام)وأصله: أعلمت وأعلمني زيد عمروا خير الناس إياه، ثم أخبر عن التاء في «أعلمت» باللام، فـ«المعلم» مبتداء، و«المعلمه» عطف عليه، و«زيد» فاعل المعلمه، والهاء مفعوله الأول، وعمروا مفعوله الثاني و«غير الناس» مفعوله الثالث، و«أنا» خبر المبتدأ، و«إياه» ضمير المصدر؛ وإنما لا يجوز أن يكون متوسعا فيه بأن يجعل كالمفعول به لأن التوسع في الأفعال المتعدية إلى ثلثة مفاعيل لايجوز إلاّ عند الأخفش[2] لأنه ليس لفعل أربع مفعولات حتى يلحق هذا به، وإنما يجوز الإخبار عن المعلم والمعلمه بخبر واحد لأن اللام في الموضعين عبارة عن[3] المتكلم الذي هو فاعل في موضع، [ومفعول في آخر][4] قال الشارح: "وإنما جعل الضمير في أعلمني غائبا في الإخبار حيث قال المعلمه، ولم يقل المعلمي مع أنه كان متكلما لأنه لما جعل اسم فاعل صلة اللام، وجب أن يعود إليه ضمير، والعائد إلى الموصول

---

(١) البيت لرجل من بني عامر في شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢ وهو بتمامه:

وَيَوْمَ شهدْنَاه سُلَيْماً وعَامِراً   قَلِيْلٍ سوَى الطَّعْنِ النِّهال نَوَافِلهُ

(٢) ابن يعيش ٦٦/٧. (٣) في(أ): من. (٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول"[1] .

أقول: ليس هذا الجواب بتمام، إذ لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الضمير متكلما حملا على المعنى كما في :

أَنَا الذي سَمَّتني أُمي حَيْدَرَة[2]

فالأولى أن يقول في الجواب:لأنك إذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب، فلا بد أن يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه إلى الموصول، وهو غائب، ولا يجوز هنا الحمل على المعنى كما في البيت لعدم الفائدة، ولذا لا يقال[3] في الإخبار عن «تاء» ضربتك الذي ضربتك أنا حملا على المعنى.

٢-[المفعول له]

(ومنها): أي ومن أنواع المنصوب(المفعول له). الضمير في«له» عائد إلى اللام، أي الذي فُعِل لأجله فعل، وكذا في المفعول به، وفيه، ومعه.

(وهو علة الإقدام على)مضمون(الفعل)سواء يقدم وجوده على وجود بضمون الفعل كما في «قعدت جبنا ، أو تأخر كما في «جئتك إصلاحا لك» ، فإن وجود الإصلاح مسبب عن وجود المجيء، وتصوره في الذهن سبب للإقدام عليه، فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا. وقوله:(مما اجتمع فيه)حال من الضمير المستكن في «منها» أي إنما يكون من المنصوبات إذا اجتمع فيه أمور ثلاثة (أن يكون) المفعول له[١٢٩/ب]/(مصدرا وفعلا

---

(١) الفالي ١٢٦/أ.

(٢) هذا من رجز قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه في يوم خيبر وكان يبارز يهودياً اسمه مَرحب، قال رجزاً يتحدث فيه عن قوته فردَّ عليه علي بهذا الذي يقول فيه:

أَنَا الذي سَمَّتني أُمي حَيْدَرَة ضِرغام آجام وليث قسورة.

انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٧/٣

(٣) في(أ): قال .

للمقدم)أي للفاعل الذي أقدم على الفعل،(ومقارنا للمقدم عليه)أي للفعل المقدم عليه في الجود بأن يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو: قعدت عن الحرب جبنا، أو يكون أول زمان الفعل آخر زمانه نحو: جئتك خوفا من فراقك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحا لك.

وإنما اشترط في انتصابه هذه الشرائط لأن الفعل، حينئذ يقتضيه لأن عند هذه الشرائط داخل في ضمن الفعل فكما ينصب الفعل جميع أنواع مصدره لدخولها في ضمنه، كذلك ينصب المفعول له لذلك .

واعلم: أن قوله: "مصدرا"، غير محتاج إليه[1] لأن قوله: «وفعلا» يدل عليه، ومنهم من لا يشترط في انتصابه كونه فعلا للمقدم كقول أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه: "فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة، واستتماما للبلية، والمستحق للسخط إبليس، والمعطي هو الله تعالى"[2]. ولا يجوز أن يكون حالا من المفعول لأن «استتماما» حينئذ يكون حالا من الفاعل، وكذا «انجازا للعدة» ولا يجوز ذلك لأنه لايجوز عطف حال الفاعل على حال المفعول. ومن شرط ذلك، قال فيه: حذف أي قصد الاستحقاق السخطة ، ولم يشترط أبو علي[3] المقارنة في الوجود،قال في قوله تعالى : ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4] بنصب «صدقهم» إن معناه: لصدقهم (سببا غائبا متأخرا عن الفعل كان)المفعول له(نحو:

---

(١) في(ب): إليه غير محتاج.

(٢) هو من تمام الكلام الذي نقله عن نهج البلاغة . وهذا الكلام من خطبة طويلة في نهج البلاغة، فيها حديث عن خلق السموات والأرض، وخلق آدم، وما حدث من إبليس . انظر: نهج البلاغة ٢١/١، طبعة الحلبي سنة ١٩٦٣م ، إخراج محمد أبو الفضل.

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٥١٢/١ .

(٤) المائدة: ١١٩.

قوله[1]:

وَأَغفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ   وأُصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما)[2]

فإن ادخاره تكرما علتان غائيتان حاملتان للفاعل على الفعل، أي أغفر زلات الكريم لأجل أن أدخره واتخذه صديقا لي، والعوراء: الكلمة القبيحة، وأُعرض عن شتم اللئيم لأجل أن يحصل لي كرامة النفس وعزّتها ،(أو)كان(سببا باعثا) للفاعل على الفعل (ليس غاية يقصد قصدها)أي قصد الغاية بحيث يكون متأخره في الوجود عن الفعل(نحو:

يَركَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهورِ   مخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والهولَ مِنْ تَهوُّلِ الهَبُّورِ)[3]

العاقر: الرملة التي[4] لا [تنبت شيئا[5]]؛ والجمهور: الرملة[6] العظيمة

---

(١) هو حاتم الطائي.

(٢) البيت من الطويل ، و هو له في ديوانه ص ٢٢٤؛ و خزانة الأدب ١٢٢/٣، ١٢٣ . ١٢٤؛ و شرح أبيات سيبويه ٤٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٩٥٢/٢؛ و شرح المفصل ٥٤/٢؛والكتاب ٣٦٨/١؛ و لسان العرب ٦١٥/٤(عور) ؛ واللمع ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ٧٥/٣؛ و نوادر أبي ذيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧؛ و خزانة الأدب ١١٥/٣؛ و شرح ابن عقيل ص ٢٩٦؛ و الكتاب ١٢٦/٣؛ و لسان العرب ٢٤/٧(خصص) ؛و المقتضب ٣٤٨/٢ .

والشاهد فيه نصب « ادخاره » و « تكرما » على المفعول له.

(٣) الأبيات للعجاج في ديوانه ص ٢٨؛ والكتاب ١٨٥/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢؛ والخزانة ٤٨٨/١؛ والأصول في النحو لابن السراج ٢٠٨/١؛ شواهد سيبويه ١٨٥/١؛ . والبيت الثالث يروى: «والهولَ مِنْ تَهوُّلِ القُبُورِ» .

(٤) سقطت عن (ب): التي.

(٥) سقطت العبارة بين المعكوفين عن (ب).   (٦) في(أ): الرمل.

المشرفة على ماحولها والرعل النشاط والمحبورالذي يظهر فيه أثر المسرة واشتقاقه من الحبار، وهو الأثر؛ والهول: الإفزاع؛ والتهور من هورته فتهور أي انهدم والهور: جمع هبر، وهو المطمئن من الأرض،والضمير في «يركب» عائد إلى الثور الوحشي، أي يركب هذا الثور الوحشي كل مشرفة من الرمل، ويعلوها مخافة الصائد.[١٣٠/أ] /ولأنه كثير النشاط لإفلاته من الصائد، فهوصاعد يهاب أن يكون بين تلك الوها و صائد،وفيه حجة لمن لم يشترط كونه فعلا للمقدم لأن الهول: الإفزاع، لا الفزع، والثور ليس بمفزع إلا أن يقال أنه يجيء بمعنى الفزع أيضا، وإن كان الشائع أنه بمعنى الإفزاع، أويقال: أنه معطوف على قوله «كل عاقر» أي يركب الهول كما قال أبو علي[1]. وقال عبدالقاهر[2]: إنه عطف على «مخافة»، فيكون ركوبه لأجل أمور ثلثة:

---

(١) انظر المقتصد ١/٦٦٥.

(٢) هو: عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري الشافعي (أبوبكر) نحوي بياني متكلم فقيه مفسر . أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن علي الفارسي ابن أُخت أبي علي الفارسي. وكان من كتاب أئمة العربية انتهت إليه رياسة النحاة في زمانه،وفاق أكثر من تقدمه في التحقيق والتدقيق،ولو لم يكن له سوى أُسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لكفا شرفا وفخرا،قال بروكلمان؛وكان تلميذ لعلي بن عبد العزيز الجرجاني؛ وقال السيوطي: لم يأخذ عن غير أبي الحسين ابن أُخت أبي علي الفارسي أي النحو،فلا يرد التعارض بين القولين أي قول بروكلمان وقول السيوطي . توفى ٤٧١هـ -١٠٧٨م . من آثاره: أُسرار البلاغة، إعجاز القرآن؛ شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في نحو وسماه المغني،ثم لخصه في مجلد وسماه المقتصد والعوامل المائة؛ وللتفصيل انظر:

روضات الجنات ص٤٢٤ ؛وشذرات الذهب ٣/٣٣٩؛ وطبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٤٢٢؛ العبر ٣/٢٧٧؛ فوات الوفيات ٢/٣٦٩؛ فهرست المخطوطات المصورة ١/٤٠٩؛ كشف==

المخافة، والنشاط، والهول[1].

(والأصل فيه) أي في المفعول له (اللام) ليدل على التعليل صريحا (فإذا لم يجتمع) فيه (ماذكرنا) من الأمور الثلثة (التزم الأصل) نحو جئتك للسمن، وزرتك لإعطائك، وجئتك اليوم لزيارتي إياك غدا، وكلامه يدل على أن مافيه اللام أيضا مفعول له، لكنه مخالف لاصطلاحهم لأنهم لايسمون بالمفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط (إلا في نحو: زرتك أن تكرمني، وإنك تحسن إليّ) أي التزم اللام في المفعول له إذا فقد فيه شرط من الشروط إلا إذاكان المفعول له «أن» مشددة ومخففة مع صلتها، فإنه يجوز حذف اللام منه وإن لم يحصل فيه الشرائط لأن حذف الجار من[2] «أن» و«إن» قياس مستمر لاستطالتهما بالصلة.

وقوله (ونحو: قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3] سؤال، لأن «خوفا وطمعا» ليسا بفعلين للمقدم على الإراءة، وهوالله تعالى لتنزهه تعالى عن الخوف والطمع. فأجاب عنه بقوله: (متأول) بأن «يريكم» معناه: يجعلكم رئين، وحينئذ يكونان فعلين للمقدم على الرؤية وهم المخاطبون، أو بحذف مضاف أي إرادة خوف وطمع، والإرادة فعل للمقدم على الإراءة.

== الظنون ١/٨٣، ١٢٠، ٢١٢، ٤٥٣، ٦٠٢، ٢/١١٦٩، ١١٧٩، ١٦٢١، ١٧٦٩؛ ومرآة الجنان ٣/١٠١؛ مفتاح السعادة ١/١٣٨؛ النجوم الزاهرة ٥/١٠٨؛ نزهة الألباء ص٤٣٤؛ هدية العارفين ١/٦٠٦.

---

(١) المقتصد ١/٦٦٧.

(٢) في (أ): عن.

(٣) الرعد: ١٢ .

(والغالب عليه)أي على المفعول له(التنكير)[بحسب الاستعمال] [1]. وقيل بوجوب تنكيره لمشابهته الحال والتميز، لكن مجيئه معرفة كما في قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[2]وكما في الأبيات المتقدمة مبطل لهذا المذهب (وعند الزجاج[3] : انتصابه على المصدر)[4] على حذف المضاف لبيان النوع، فمعنى «قعدت جبنا، وضربته تأديبا: قعدت قعود جبن، وضرت ضرب تأديب، أو على حذف الفعل أي ضربته و[5] أدبته تأديبا(ويجوز أن يتقدم) المفعول له(عامله)كما يتقدمه المفعول به؛ (و)يجوز(أن يضمر)المفعول له نحو: التأديب ضربت زيدا له.

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب). (٢) البقرة: ١٩ .

(٣) هو: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي (أبوإسحق)، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين. أخذ عنه أبو علي الفارسي وصاحب الجمل الزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن . له تصانيف منها في النحو: المختصرفي النحو، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيبويه ، ومعاني القرآن . توفي سنة ٣١١هـ/٩٢٣م ، وللتفصيل انظر:

إنباه الرواة ٤١١/١، وإيضاح المكنون ٣٥٥/١ ، وبغية الوعاة ٤١١/١، وتاريخ أدب العربي لجرجي زيدان١٨١/٢، وسير النبلاء ٣٦٠/١٤، وشذرات الذهب ٢٥٩/٢، والفهرست ص: ٩٦، وكشف الظنون ١٦٤/١، ٤٤٨، ٥٢٣، ٥٧٥، ومعجم الأدباء ٤٧/١، والنجوم الزاهرة ٢٠٨/٣، ونزهة الألباء ص: ٣٠٨ و وفيات الأعيان ٤٩/١ .

(٤) في التصريح : « واختلف في ناصب المفعول له، فقال جمهور البصريين : منصوب بالفعل علي تقدير لام العلة ، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا،فقال الزجاج: ناصبه فل مقدر م لفظه، والتقدير: جئتك أكرمك إكراما، وقال الكوفيو ن ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى ... ٣٣٧/١.

(٥) سقط عن (ب): و.

٣- [المفعول فيه]

(ومنها: المفعول فيه.

وهو ما وقع فيه)مضمون(الفعل)المذكور(من زمان أومكان)، يدخل فيه الدهر في «أشابني الدهر» فإن الدهر يقع فيه الفعل المذكور، و هو الإشابة أنه ليس بمفعول فيه، فالأولى أن يقال [١٣٠/أ]/في تعريفه : هو ما يقتضيه عامله من زمان أو مكان باعتبار وقوع مدلوله فيه؛ قوله: (مما يصح فيه تقدير «في»)حال من الضمير في «منها» أما إذا لم يصح فيه تقدير «في» ذلك إما بأن لا يصح ذلك لكونه فاعلا أو مفعولا به، أو بأن يكون في لفظه «في»، فلايكون منصوبا على أنه مفعول فيه، بل يكون مجرورا بـ«في» الظاهرة أو معربا باعراب غير إعراب المفعول فيه بحسب العوامل. (فمظهر الزمان كله مبهمة)وهو الذي لاحد له بحصره سواء كان معرفة أو نكرة؛ (وموقته)وهو الذي بحصره حد، معرفة كان أو نكرة (يقبل ذلك)أي تقدير «في» (كالحين): مبهم، (واليوم والشهر والسنة)هذه الثلثة موقتة، وإنما نصب الفعل كله لأن بعض -الأزمنة وهو الأزمنة الثلثة - مدلول الفعل، فيتعدى الفعل إليه، والبعض الآخر حمل عليه اطراد، (أو)مظهر(المكان المبهم)يقبل تقدير «في» (دون الموقت)، وإنما لم ينصب الفعل الموقت [من المكان وينصب المبهم منه][1] لأن دلالة الفعل على المكان ليست لفظية، بل عقلية، فنصب المكان المبهم الذي شابه بعض الزمان الذي دلالة الفعل عليه لفظيته، وهو الأزمنة الثلاثة، و[2]وجه المشابهة بينهما التبدل والاستغراق. ألا ترى؛ أن المكان المبهم -كالجهات الست- لا يتقدر على وجه واحد، لأن الفوق يصير تحتا، واليمين شمالا، كما أن الزمان المستقبل يصير حاضرا، والحاضر ماضيا، وإذا قلت: «خلف زيد» كان هذا اللفظ

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) سقط عن (ب): و.

مستغرقا لجميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع الأرض كما أن لفظ قام زيد مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم إلى وقت حديثك، وكذلك لفظ «يقوم». قال الشارح: لأن النصب إنما يكون بحسب اقتضاء الفعل يقتضي مكانا مبهما على الإطلاق، وأما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل، والمكان المعين ليس من مقتضاه، فلم ينتصب به[1]، وهكذا قال ابن الحاجب، وفيه نظر، لأنه لا دلالة للفعل على الزمان المعين[2]، وإنما يدل على المعين من الأزمنة الثلثة، وكذلك لا دلالة له على المكان المبهم بالتفسير الذي فسره المصنف به، وإنما يدل عقلا على مطلق المكان.

[الموقت من المكان]

(ويفسر الموقت)من (المكان: بأنه الذي اسمه باعتبار ماهو داخل)في مسماه (كالدار، والسوق، والمسجد)فإن اسم الدار إنمايكون باعتبار الأمور الداخلة في مسماها كالجدران والسقف والبيت.

[غير المبهم من المكان]

(و)يفسر(المبهم)من المكان(بأنه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كالجهات الجسم الست)نحو: قدامك، وخلفك[١٣١/أ]/، فإن إطلاق الأول باعتبار مواجهتك ذلك المكان، وإطلاق الثاني باعتبار مدابرتك إياه، ولاشيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيه(والفرسخ)فإنه إنما يطلق على المكان باعتبار أمر عارض، وهو كونه مقدرا باثني عشر ألف خطوة ، (والبريد) فإنه إنما بطلق باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا.

---

(١) الفالي ١٢٤/أ.

(٢) قال ذلك في شرحه على الكافية ، ولكن لم اعثر عليه وقد ذكر الرضي لفظه: لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل، تعدى إليه الفعل... ٤٩١/١.

(وقد شذ «ذهبت» الشام)لأن ذهبت لازم بالاتفاق، (و)شذ(دخلت الدار)وسكنت الغرفة، ونزلت الخان(على اختلاف فيه)فقال الجرمي[(١)] : إن دخلت متعدّ وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا[(٢)] وهو الأصح،لأن مصدره على مفعول به ، فلا شذوذ فيه على قوله . والأكثر : على أنه لازم وماىعده صيغة المفعول نحو: الدخول: وهو في الأغلب مصدر اللازم، وكذا السكون والنزول، ولأن ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا، وكذا ضد السكون: التحرك، وضد النزول: الارتحال، وهما لازمان، ولأن استعمال هذه الأفعال مع «في» نحو: دخلت في الدار﴿وَسَكَنْتُمْ فِيْ مَسَاكِنِ الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا﴾[(٣)] ونزلت في الخان يقوّي أن انتصاب ما بعدها على الظرفية.

(وأما المضمر)من الزمان والمكان (فلابد فيه من إظهاره)أي إظهار «في» سواء كان موقتا أو مبهما لما ذكرنا (إلا إذا اتسع فيه)فيجعل مفعولا به، فحينئذ يسوغ أن يضمر مستغنيا عن[(٤)] لفظ «في» (نحو:

---

(١) هو صالح بن إسحاق الجرمي(مولى جرم بن مرزبان) أبو عمر نحوي لغوي ، فقيه ، محدث ، أخباري، عروضي ، من أهل البصرة . قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما . كان يلقب بالكلب وبالنباح لصياحه في مناظرة أُبي زيد. توفي سنة ٢٢٥هـ/ ٨٤٠م . من منصنفاته : الكتاب المختصر في النحو،التثنية والجمع،كتاب العروض،وكتاب الأبنية، وللتفصيل انظر:

إيضاح المكنون ٢ / ٢٨٠؛ بغية الوعاة ٢ /٨؛ تاريخ بغداد ٩ /٣١٣؛ روضات الجنات ص٣٣٤؛ شذرات الذهب ٢ /٤٩؛ كشف الظنون ١ /٤٩٣؛ معجم الأدباء ٤ /٢٦٧؛ مفتاح السعادة ١ /١٣٤؛ نزهة الألباء ص ١٩٨؛ وفيات الأعيان ٢ /٤٨٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢ /٤٤؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١ /٤٩٢.

(٣) من الآية ٤٥ من سورة ابراهيم .

(٤) في (ب): من.

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَاهِرا)[1]

أي شهدنا فيه. (وجاز ذلك) الاتساع(في غير المتعدي بالاتفاق نحو: اليوم خرجته،(وفي المتعدي إلى)مفعول(وأحد)بالاتفاق أيضًا نحو، اليوم ضربته زيدا)(ولايجوز)ذلك الاتساع(في) الأفعال (ذوات الثلثة)إلا عند الأخفش كما ذكرنا، (وفي ذوات الاثنين خلاف)نحو: يوم الجمعة أعطيته زيدا درهما. فقيل: لايجوز الاتساع فيها لأن المتعدي إلى ثلثة معدود، فلايزاد عليه وجوزّه الأكثرون لوجود المتعدي إلى ثلثة في كلامهم،(وكذا مظهر موقت المكان)لابد فيه من إظهار« في».

(ثم إن الظرف كلا نوعيه إما مستعمل اسما)بأن يقع مرفوعا، ومجرورا و منصوبا على غير الظرفية، (وظرفا)بأن يقع منصوبا على الظرفية، ويسمى متصرفا(وهوماجاز أن يعتقب عليه العوامل، أو مستعمل ظرفا، لاغير)، ويسمى غير متصرفا ولك واحد من المنصرف وغير للتصرف إما منصرف أو غير منصرف ، فا الأقسام أربعة،والمتصرف المنصرف كثير شائع لأنه على الأصل، (وهو ما لزم النصب)بتقدير «في» (نحو: سرنا ذات مرة)وهو من باب إضافة المسمى إلى اسمه، أي سرنا مدّة صاحبة هذا الاسم،(ولقيته بعيدات بين)أي فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك. ثم تاتيه؛ ومعنى التصغير: تقريب زمان اللقاء، (وبكرا، وسحرا، وسحيرا، وضحى، وعشاء، وعشيّة، وعتمة، ومساء)، وضحوة، وصباحا، ونهارا، وليلا، وغدوة، وبكرة(إذا أردت سحرا بعينه، وضحى يومك، وعشاء ه، وعشيته، وعتمة ليلتك، ومساء ها)تقول: سير عليه ليلا ونهارا: إذا أردت نهارك وليلك معنى إن هذه الظروف إنما يكون غير متصرفة إذا كانت متعينة، وذلك لأنه لما

(١) البيت لرجل من بني عامر في شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢ ؛ والكتاب ٩٠/١؛ والمقتضب١٠٥/٣؛ والأمالي الشجرية ٦/١- ١٨٦، ومرّ ذكره .

كانت هذه الظروف نكرات، وتعينت بمجرد غاية المتكلم، لا بآلة تعريف، ولا بالعلمية، فيكون تعريفها مخالفا لتعريف سائر المعارف، لأن كل نكرة إنما تصير معرفة بالعلمية، أو بآلة التعريف كاللام، أو الإضافة وجعلت لازمة لطريقة واحدة وهي الظرفية إيذانا بأنها مخالفة لسائر المعارف، وإنما لايجوز أن يكون أعلاما لأنها لو كانت أعلاما لوجب منع صرف عشية وعتمة وضحوة من هذه الظروف مع أنها منصرفة على الأشهر. أماإذا كانت هذه الظروف غير معينة، فلا بد أن يكون متصرفة،تقول: صيد عليه غدوة، ولابد فيها من اللام أو الإضافة عند إرادة تعينها، تقول: رأيته عند السحر الأعلى.

واعلم: أن عدم تصرف هذه الظروف مبني على تعينها من غير العلميّة ولاآلة التعريف،وهذا التعين موقوف على السماع فلا يقاس عليها في هذا التعين مثل شهر، وسنة، وساعة، (وعشية، وعتمة علمان)للجنس، وكذلك «سحر» علم عند من قال أنه غير منصرف(كغدوة وبكرة). وقوله: "(فمن لم يصرفهما)" قيد في «عشية وعتمة» لأن الخلاف في عدم صرفهما، لأن سيبويه ذكر أن بعض العرب يدع التنوين في عشية. ورده المبرد، وقال: عشية منوة على كل حال،[1] وألحق عبد القاهر عتمةً وضحوةً معينتين بسحر في منع الصرف، فهما على قولهما علمان [لأن منع صرفهما يحتاج إلى تقدير العلمية فيهما][2]، وليس قيدا في «غدوة وبكرة» لكونهما غيرمنصرفين بالاتفاق، سواء كانتا معينتين، أو لا، لكونهما من[3] أعلام الأجناس، تقول في التعيين: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، وفي غير التعيين: لقيته يوما غدوة وبكرة، فان علم الجنس يجوز إطلاقه على فرد غير معين منه تقول:

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤٩٩/١.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) في (ب): عن.

لقيت أسامة، وإن كنت لقيت واحدا غير معين .وقال الخليل: جاز[1] [١٣٢/أ]/تنوينهما وإن قصد فيهما التعيين؛ وأما إذا لم يقصد فيهما التعيين، فيجوز تنوينهما بالاتفاق كقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾[2] (والصرف)في عشية[4] و عتمة (أكثر)من عدم الصرف،(فلاعلمية)فيهما عند الصرف لأنه إنما يحتاج إلى تقدير العلمية فيهما[5] لعدم الصرف، فإذا كانتا منصرفتين لا يقدر العلمية فيهما،(وإن كانتا معينتين)لأن التعيين لا يقتضي العلمية.

(ومنه)أي ومن المستعمل ظرفا لاغير(«سوى») بكسر السين وهو المشهور، أو ضمها مع القصر(و«سواء»)بفتحها وهو المشهور، أو كسرها مع المد، وإنما فصله عما قبله بقوله: «منه» لأن «سوى» في الأصل صفة مكانا/قال الله تعالى :﴿مَكَانًا سُوًى﴾[3] أي مستويا[6] ، فحذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن[7] معنى [الوصف، فمعنى][8] «سوى» أي مكانا، فإن سيبويه جعل صفة الظرف القائمة مقامه[9] مما يلزمه الظرفية ليكون أدل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب (على الأعرف)[10] وهو مذهب

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤٩٨/١.
(٢) من الآية ٧٨ من سورة القمر.
(٣) من الآية ٥٨ من سورة طه .
(٤) سقط عن(ب): و.
(٥) في (ب): إنما يحتاج فيهما إلى تقدير العلمية.
(٦) في (ب): مستوية ، والصحيح ما أثبتناه.
(٧) في (أ): من .
(٨) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).
(٩) في (ب): قام مقامه.
(١٠) وألفاظه: ومن ذلك أيضا: هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك ، انظر الكتاب ٤٠٧/١ .

البصريين، فإن مذهبهم أنه لازم النصب على الظرفية،وأما عند الكوفيين: فيجوز خروجه عن الظرفية[1]، والتصرف فيه رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول الشاعر[2]:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُـ ـدْوانِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[3]

وهو عند البصريين شاذ، لايجيء إلا في ضرورة الشعر[4].

(ومنه وسط الدار بالسكون)فإنه ظرف قليل التصرف، وهو اسم مبهم لداخل الدائرة، وأما «وسط» بتحريك السين، وهو اسم لعين ما بين طرفي الشيء كـ مركز الدائرة، فمتصرف لجواز اعتقاب العوامل عليه(وقريب منه)أي [من المستعمل ظرفا][5]، لاغير(«عند») بكسرالفاء، وقد يضم ويفتح، ومعناه: القرب جسًا نحو: عندك زيد[6]، أو معنى نحو: عندي أنك غني، (فإنه)تعليل لقوله قريب منه(بنحو «لمن» خاصته) و«من» لا يخرجه من الظرفية كما في قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً﴾[7] أي بعض

---

(١) انظر: شرح الكافية لليشخ الرضي ١٣٢/٢.

(٢) اسم هذا الشاعر "فند"(شهل بن شيبان).

(٣) البيت من الهزج، وهو للفند (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١؛ وحماسة البحتري ص ٥٦؛ و خزانة الأدب ٤٣١/٣؛ و الدرر ٩٢/٣؛وسمط اللآلي ص ٩٣٠؛ و شرح التصريح ٣٦٢/١؛ و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥؛ و شرح شواهد المغني ٩٢٥/٢؛ و المقاصد النحوية ١٢٢/٣؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٢؛ و شرح الأشموني ٢٣٦/١؛ وهمع الهوامع ٢٠١/١.

والشاهد فيه أنّ «سو» خرجت من الظرفية إلى الاستشهاد عند الكوفيِّين، وهي ، هنا، مرفوعة بضمّة مقدّرة على الألف على أنّها بدل من فاعل «لم يبق» المحذوف، أي : لم يبق شيء سوى العدوان. وهذا عند البصريّين شاذّ لا يجيء إلا في ضرورة شعر.

(٤) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ١٣٣/٢ (٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب)

(٦) في (ب): زيد عندك. (٧) من الآية ٧٩ من سورة الإسراء.

الليل، بخلاف غيره من الظروف اللازمة للظرفية، فإنه لا ينجر بحرف من حروف الجر (ومثله)أي مثل «عند» في كونه قريبا من لازم الظرفية(«دون») بمعنى: قدام فإنه نادرة التصرف وقد جاز تصرفه كقوله[1]:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالمَوْتُ دُونُهَا[2]

بالرفع، وظاهر كلام الأخفش اطراد ذلك[3]فإنه حكم بأن «دون» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[4]مبتدأ، ولكنه بني لإضافته إلى مبني، وغيره: يجعل التقدير« ومنا ما دون ذلك» قال ابن مالك[5]: وقول الأخفش أولى بالصواب.[6]

---

(١) أي كقول موسى بن جابر.

(٢) البيت من الطويل ، وهو له في الدرر ٣/ ١٣٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧١؛ وبلانسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٠؛ وشرح شذور الذهب ص ١٠٦؛ وهمع الهوامع ٢١٣/١.

والشاهد فيه قوله: «دونُها» حيث أعرب «دون» ،فرفعه على أنَّ خير المتدأ ، وهذا جائز.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢١٣/١. (٤) من الآية ١١ في سورة الجن.

(٥) هو محمد بن عبدالله بن مالك الطاي، الأندلسي الجياني (جمال الدين) أبو عبدالله.ولد بجيان بالأندلس-٦٠٠هـ-١٢٠٠ م . صاحب التصانيف المفيدة، النحوي ، اللغوي ، المقرئ . أوحدعصره في علم النحو واللغة . أخذ عن أبي علي الشلوبين، وأخذعنه ولده بدرالدين والإمام محمد شارح الجرجا نية ، وشيخ الإسلام محي الدين النووي ، ونقل عنه في شرح مسلم وغيره من تصا نيفه. توفي بدمشق في شعبان ٦٧٢ هـ -١٢٧٤م. ودفن بالروضة قرب بالروضة. انظر للتفصيل:

إيضاح المكنون ١/ ٢٦٠ ، ٧٣/٢، بغية الوعاة ١/ ١٣٠ ، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩ ، طبقات النحاة واللغويين ١٣٣/١ ، العبر ٥/ ٣٠٠ ، فوات الوفيات ٣/ ٤٧٠، فهرس المخطوطات المصوّرة ٣٦٣/١ ، كشف الظنون ٨٢/١ ، ١١٩ ، ١٣٣، المختصر في أخبارالبشر ٨/٤ ، مرآة الجنان ٤/ ١٧٢ ، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٣٤، مفتاح السعادة ١١٥/١ ، النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ ، نفح الطيب ٤٢١/٢ .

(٦) انظر: همع الهوامع ٢١٣/١ .

وقد يجيء «دون» الذي بمعنى قدام بمعنى [أسفل نحو: أنت دون زيد، ثم يتصرف فيه] [١]،

فيقال هذا شيء دون [١٣٢/ب]/أي خسيس، وبمعنى «غير»، ولا يتصرف فيه إلا بادخال

«من» عليه كما يدخل على «عند» كقوله تعالى : ﴿اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ [٢] كأن

المعنى أني إذا وصلت [٣] إلى الآلهة اكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو وراء هم، فكأنهم

قدامه في المكان تعالى الله عنه (وإن جاء)في المثل دخول [٤] «في» عليه نحو: («في دون

هذا ما ينكر المراءة صاحبها») وأصله أن حكم بن صخرقال: خرجت حاجا منفردا، فرأيت بأُمَرَّةَ

-وهي موضع- جاريتين من مزينة لم أر كجمالهما. وطراوتهما، فكسوتهما، وأحسنت إليهما،

ثم حججت من قابل، وكان معي إبلي، فلما وصلت بأمرّة، وقد اعتللت، إذ أحديهما قد جاءت

فسألت سوال منكرة، فقلت: فلانة، قالت: رأيتك عاما أول شابا سوقة وأراك اليوم شيخا

ملكا، وفي [٥] دون هذا ما تنكر المرءة صاحبها؛ فذهب [٦] هذا مثلاً [٧] و«ما» في

«ماينكر» مصدرية أي انكار المراءة صاحبها واقع دون هذا التغيير.

(ويستعمل «عند» في الزمان أيضا)وإن كان الأصل فيه أن يستعمل في المكان

(في مثل قولهم:

عِند الصباح يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرى وَتَنْجَلِيْ عَنْهُمْ غَيَابَاتُ الْكرى [٨]

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، و ٣ من سورة الفرقان .

(٣) في(ب): وصل. (٤) في (ب): وإن جاء دخول في المثل.

(٥) سقط عن (ب): و. (٦) في (ب): فصار .

(٧) انظر للمثال والقصة المذكورة: مجمع الأمثال للميداني ٨٢/٢ رقم المثال ٢٧٩٤.

(٨) هذا قول خالد بن الوليد وفيه قصة، انظر: مجمع الأمثال للميداني ٣/٢ رقم المثال ٢٣٨٢.

يضرب للرجل يتحمل المشقة رجاء الراحة، والغيابات جمع الغيابة، وهي كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه مثل السحابة والظلمة.

- (ومنه)أي ومن المستعمل ظرفا لاغير(«مع» وقد جاء)دخول «من» عليه نحو: (كان معها فانتزعته من معها)أي من صاحبها، ونحو: جئت من مَعه أي من عنده. (وأبو علي يحكم عليها بالحرفية)[1] أي بحرفية «مع» إذا اسكنت)عينها(نحو:

وَرَيْشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[2]

يقال: فلان يزورنا لماما أي في الأحانين، والأولى أن يقول:أنه معرب لازم الظرفية لدخول التنوين فيه كقوله:

أَفِيقُوا بَنِي حرب وأهواءُ نا معًا وأرحامُنا موصولة لم تُقضب[3]

ويلزم إضافته أن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو: كنت مع زيد؛ وإن ذكر قبله المصطحبان، يكون غير مضاف منويا منصوبا على الظرفية، نحو: جئنا معا أي في زمان وكنا معا أي في مكان؛ وقيل انتصابه على الحال أي مجتمعين، وألفه عند الخليل بدل من التنوين[4]، وعند يونس والأخفش: بدل من لام الكلمة[5] فهو نقيض «أخ» في أنه يرد اللام

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٢؛ و التصريح ٤٨/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/٢؛ والمقاصد النحويّة ٤٣٢/٣؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١؛ والكتاب ٢٨٧/٢؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٤٨/٢؛ وبلانسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٣؛ والجنى الداني ص ٣٠٦؛ ورصف المباني ص ٣٢٩؛ وشرح الأشموني ٣٢٠/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥؛ ولسان العرب ٣٤١/٨ (معع) .

والشاهد فيه قوله: «معكم» حيث وردت «مع» مبنية على السكون.

(٣) لم نعثر على قائل معين لهذا البيت، و وجدناه في شرح اللباب للفالي بدون نسبة إلى أي شاعر، انظر ١٢٩/ب.

(٤) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٣٢/٣. (٥) نفس المرجع.

في غير الإضافة . ويحذف في الإضافة لقيام المضاف إليه مقامها.

[حذف عامل المفعول فيه]

(ويضمر عامله)أي عامل المفعول فيه إضمارا (جوازا) أي جائزا [١٣٣/أ]/ (في قولك: يوم الجمعة في جواب من قال: متى سرت)؛ أي سرت يوم الجمعة، (و وجوبا في نحو: اليوم سرت فيه)أي فيما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهذا مثل ما أضمر عامله على شريطة التفسير في المفعول به في أنه يختار رفعه تارة، ونصبه أخرى، ويستوي الأمران أخرى، ويجب النصب أخرى على مايجيء[إن شاء الله تعالى][1]

[تقديم المفعول فيه]

(ويتقدم المفعول فيه على(عامله) تقدما (جوازا في نحو اليوم سرت و وجوبا في نحو: أيّ يوم سرت)؛ فإنه لتضمنه معنى الاستفهام يقتضي صدر الكلام؛ (ونحوه مما تضمن صدر الكلام)كالشرط نحو: متى تأتني آتك[2].

٤-[المفعول معه]

(ومنها):أي ومن أنواع المنصوب (المفعول معه وهو المذكور بعد الواو)احتراز عن المذكور بعد الفاء وغيره(بمعنى «مع»)احتراز عن المذكور بعد واو العطف (بعد فعل أو معناه)احتراز عن المذكور بعد الواو بمعنى «مع» بعد غير الفعل ومعناه نحو: كل رجل وضيعته، والمراد من الواو بمعنى مع هو المصاحبة، وهي مشاركة مابعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا، أو في مكان واحد نحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها.

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) في (ب): آتك متى تأتني .

(ولم يحسن حملها)[1] أي حمل هذا الواو (على العطف)، وإن كان الأصل فيها العطف بل نصب على أنه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبة من جهة المعنى أولا(نحو: ماصنعت وأباك)مثال لما يصح عطفه عليه من جهة المعنى، (واستوى الماء والخشبة)مثال لما لايصح عطفه عليه من جهة المعنى؛ لأن معناه ارتفع الماء مع الخشبة، والأخفش: يشترط في نصبه صحة عطفه على مصاحبة من جهة المعنى[2] ، وتقول في المثال الثاني أن «استوى» هاهنا بمعنى تساوى أي تساوي الماء والخشبة في العلو، فليس الخشبة أرفع من الماء، والخشبة هاهنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته،(ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)وإنما لم يحسن حملها على العطف (إذ العطف لاتودى المعنى المقصود)، وذلك لأنه إنما عدل عن العطف إلى النصب للتنصيص على أن المراد إنما هو المصاحبة، فإن قولك: "ما صنعت أنت وأبوك" يحتمل أن يكون السؤال عن صنع كل واحد على انفراده ،ويكون المعنى: ماصنعت أنت وجدك، وما صنع أبوك وجده، فلا يفهم المعية، بخلاف النصب، فإنه يدل على أن السوال هنا عن صنع المخاطب مع أبيه، فكان نصا في المصاحبة(ونحو: ماشأنك وزيدا، وما لك وعمروا)هذان مثالان للمذكور بعد[١٣٣/ب]/معنى الفعل.

والمراد بـ«نحوهم» على مافسره ابن مالك[3] هو كل جملة مصدرة «بما» الاستفهامية على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو بالشان، وفيها واو المصاحبة(إذ المعنى)في هذين المثالين(مايصنع)أما في الأول: فلأن قولك: شانك بمعنى فعلك وصنيعتك، فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل، [وأما في

---

(١) وحملها لم يحسن.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٥١٨/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك(حاشية شرح اللباب للفالي ١٣٣/ب).

الثاني: فلأن الجار والمجرورالمعنى «لك» متعلق بفعل أو بما فيه معناه، فهو مع الاستفهام قبله يدلان على الفعل]دلالة ظاهرة. (ولا يسوغ الجر)في زيد و عمرو في المثالين (حملا على المكنى)أي المضمر، لأنه لايجوز العطف على المضمر المجرور عند البصريين من غير إعادة الجار.[1] قال الأندلسي[2]: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة،وقال ابن مالك يجوز الجر لاعلى العطف،بل على حذف مثل ماجربه الضمير لدلالة السابق عليه،[3](فإذا

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٦٣، رقم المسألة ٦٥؛ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/١٤٠؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/٥٢٢.

(٢) هو علم الدين الأندلسي أبو محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد المرفق المرصي الأندلسي . وقيل: اسمه أبو القاسم محمد بن أحمد . ولد بمرسية ، مدينة في شرق الأندلس ، في حدود سنة ٥٦١ هـ، كذا نقل عنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء ، و قال الذهبي والصفدي وغيرهما ولد سنة ٥٧٥ هـ ، ولعل هذا أقرب إلى الصواب لإجماع أكثر المؤرخين عليه ، وانتقل منها إلى بَلَنسِيَة وغيرها من مدن أندلس ، ويغلب الظن أنه دخل أشبيلية ، لأنه قرأ على ابن خروف الذي كان يسكن أشبيلية ، وما زال متنقلا في بلاد الأندلس حتى خرج منها في حدود سنة ٥٩٨ هـ وعمره يومئذ ثلاثة وعشرون عاما . فلما وصل إلى المغرب التقى بالإمام الجزولي (٦٠٩هـ)في تونس،وفي سنة ٦٠١هـ وصل إلى مصر ، وفي سنة ٦٠٣ هـ وصل إلى دمشق ، وقبل سنة ٦١١ هـ كان في بغداد بدليل أنه أخذ عن ابن الأخضر ٦١١هـ . وظل الأندلسي مترددا بين مصر والشام والعراق ، فدخل حمص وحماه وحلب والموصل وحج و زار المسجد النبوي ، و أراد الرحلة إلى خراسان للالتقاء بالإمام فخر الدين الرازي فعلم بوفاته . وتوفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ . من تصانيفه الكثيرة : شرح المفصل ، وشرح مقدمة الجزولية ، وشرح الشاطبية ، وسلوةُ الغريب ومنية الأريب وغيرها . وللتفصيل انظر:

معجم الأدباء ١٦/٢٣٤ ، وإنباه الرواة ٤/١٦١ ، ١٦٢ ، والعبر للذهبي ٥/٢٦٦ ، ومعرفة القراء الكبارله ٢/٥٢٦ ، ٥٢٧ ، والوافي بالوفيات ٢/١٠٢ ، وغاية النهاية ٢/١٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠ ، والدارس في تاريخ المدارس ١/١٩٠ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٢٤٣.

(٣) انظر : شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٥٢٢.

جئت بالظاهر)في مقام المكنى في المثالين وتقول ماشان زيد وعمرو؟ وما لزيد وعمرو؛ (كان الجر)على العطف الاختيار)وكذا قال ابن مالك وصاحب المفصل[1].

قال الشارح: وفي هذا الكلام نظر لأنه يقتضي أن يكون الحمل على العطف إن لم يمنع مانع لفظي هو الأولى وليس كذلك إذ العطف لايؤدي المعنى المقصود، فالمانع من الحمل على العطف ينبغي أن يكون عدم صحة أداء المعنى المقصود، لا الأمر اللفظي فقط، وهو كونه عطفا على ضمير مجرور بحيث إذا ابتغى هذا المانع اللفظي صحّ كونه للعطف[2].

أقول: [مراده أن الحمل على العطف][3] هو الأولى إن كان واو العطف بمعنى المصاحبة ولم يمنع مانع من العطف، وهاهنا كذلك، فإن الواو في المثالين بمعنى «مع» وإن كان للعطف، فالمعنى- المقصود وهو المعية- حاصل وإن لم يجعل المذكور بعد الواو مفعولا معه، وإنما كان الاختيار لأنه لايلزم منه إخراج الواو عن أصلها الذي هو العطف: مع أداء العطف[4] المعنى المقصود.

(وإذا لم يكن)المذكور بعد الواو بمعنى مع (بعد فعل أو معناه لم ينصب)لعدم الناصب، وعدم اللفظ النائب عنه الدال عليه (نحو: كل رجل وضيعته)فإنه يجب رفع وضيعته وإن قصد المصاحبة، وقدأجيز نصبه بالخبر المقدر أي كل رجل وضيعته مقرون وضيعته، (وكيف أنت وزيد)فإنه يجب رفع زيدا (فيمن تأوله على «كيف يكون»)فإنه يجوز نصبه حينئذ بالفعل المقدر. قال سيبويه: إذا [١٣٤/أ]/نصب ما بعد الواو هاهنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد «ما» الاستفهامية[5] ويكون بعد «كيف» وذلك لكثرة وقوعهما هاهنا، والشيء إذا

---

(١) انظر: المفصل ص ٥٨؛ والتسهيل ١٧/٢.

(٢) الفالي ١٣٠/ب.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) زيدت في (ب): العطف.

(٥) الكتاب ٣٠١/١-٣٠٣.

أكثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا قال المبرد: لامعنى لتخصيص «ما» بالماضي و«كيف» بالمستقبل [١] قال السيرافي: لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص، وإنما أراد التمثيل على الوجه [٢] الممكن.

(ومنه) أي مما جاز فيه النصب بتأويل إضمار كان قوله [٣]:

وَمَا أنَا والسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّح بالذكر الضابط [٤]

أي ما أكون أنا مع السير في مهلكة وعنى بالذكر، الضابط البصير «الذكر» والباء في بالذكر للتعدية. (وإذا كان) المذكور بعد الواو بمعنى «مع» بعد الفعل (وحسن مع ذلك) أي مع كونه بعد الفعل (العطف جاز) فيه (الأمران): العطف والنصب على أنه مفعول معه (وإن افتر) وكشف (العطف عن الرجحان) لأن الأصل في الواو العطفُ (نحو: جئت أنا وزيد) فانه لما حسن فيه العطف بسبب تأكيد المتصل المرفوع بالمنفصل جاز الأمران؛ وأما إن لم يحسن فيه العطف نحو : جئت وزيدا فالنصب المختار، وقيل: النصب واجب، وهذا مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلاتأكيد بالمنفصل، وبلا فصل من المعطوف والمعطوف

---

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٥٢٤؛ وهمع الهوامع ١/٢٢١.

(٢) نفس المصادر.

(٣) القائل هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي شاعر . مجيد ، وأخوه مالك ابن الحارث الهذلي شاعر أيضا. (الشعر والشعراء ٦٦٦).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأسامة بن حبيب الهذليّ في الدرر ٣/١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٨؛ وشرح أشعار الهذلين ٣/١٢٨٩؛ وشرح المفصل ٢/٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٩٣؛ وللهذليّ في لسان العرب ٤/٥٣٢ (عبر) ؛ وبلانسبة في رصف المباني ص ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/٢٢٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٤؛ والكتاب ١/٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٣/٩٣.

والشاهد فيه النصب في نحو: «ما أنت والسَّيرَ» وكان ابن الحاجب ينكر هذا النصب ، وهو منصوب بفعل مضمرَ.

عليه قبيح أو ممتنع كما يجيئ في باب المعطف إن شاء الله تعالى .

(هذا)البحث كله(فيمن يجعل الباب(أي باب المفعول معه(قياسا ولم يقصره على السماع)كالأخفش وأبي علي، فإنه يستقيم هذا على قولهما [١]؛ وأما من جعله سماعا فلا يمكن هذا البحث منه لأنه لا يتجاوز ماسمع فيه.

(ويضمر منفصلا)أي يكون المفعول معه ضميرا منفصلا(نحو قوله [٢]:

وكَانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ　　　عَنِ المَاءِ إذْ لاَ قَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا [٣]

أي كان العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدد ويقطع من [٤] غاية شربه ونهاية [٥] امتلائه.

[تقديمه على عامله]

(ولا يتقدم)الفعول معه(عامله)كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها رعاية لأصل الواو الذي هو العطف.

---

(١) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤١/٢؛ و شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٥٢٦/١.

(٢) أي كقول كعب بن جعيل بن قمير شاعر مفلق في أول الإسلام، انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٥٧١ وما بعدها ؛ والشعر والشعراء ٦٤٩، ٦٥٠ ؛ والخزانة ٤٥٨/١؛ أورده سيبويه في الكتاب ١٥٠/١؛ وابن السراج في الأصول ٢٥٥/١.

(٣) يصف حالة محب لاقى حبيبته ، فقد كان لقياها غايته، حتى إذا لقيها قتله الحب سروراً بها.
والشاهد فيه مجيء المفعول معه ضميرا منفصلا وهو قوله : «وكان إياها...»

(٤) في(أ): عن.

(٥) سقطت عن(ب): نهاية.

٥-[المفعول به]

(ومنها: المفعول به) أي الذي فعل به فعل، يقال: فعلت به فعلا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾[1] وإنما أخره عن سائر المفاعيل مع أنه أقواها وأشد تعلقا بالفعل وبالفاعل لأن له لواحق، فلو قدّمه على سائرها لوقعت هذه اللواحق بين المفاعيل، وهي أجنبية بالنسبة إليها.

[تعريفه]

(وهو ما يقع عليه فعل الفاعل) والمراد من الوقوع [١٣٤/ب]/هو التعلق المعنوي، وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفصل بدون تعقل ذلك الشيء، وليس المراد من الوقوع الأمر الحسي، إذ ليس كل الأفعال بواقعة على مفعولها حسيا نحو: علمت زيدا، وأردته، وشافهته؛ وعلى هذا يدخل في هذا التعريف الجار والمجرور، وعنده الجار والمجرور مفعول به، ولهذا قسم المفعول به إليه وإلى غيره وإن كان مطلق المفعول به لايقع عليه في اصطلاحهم: (إما) وقوعا وتعلقا (بغير واسطة) من حروف الجر (كضربت زيدا، وهو) أي المفعول به الذي لغير الواسطة. الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي) بخلاف المفاعيل الأخر، فإن المتعدي وغيره مشتركان فيها (ويكون) المفعول به الذي بغير الواسطة (واحدا فصاعدا إلى الثلاثة على ماسيأتي) بيانه وأنواعه[2] في القسم الثالث، (وإما بواسطة حرف جر) نحو: مررت بزيد، (ويسمى) هذا المفعول به الذي بالواسطة في إصلاحهم (ظرفا أيضا) كما يسمى المفعول به لمشابهته الظرف في احتياجه إلى ما تضمن الفعل احتياج الظرف إليه، ولأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بـ «في» (فلغو) خبرمبتدأ محذوف، أي فالظرف لغو، لا فبعضه لغو

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الأحقاف.

(٢) في (ب): أنواعه وبيانه.

على ما قال الشارح لظهور فساده على المتأمل، وإنما سمي لغوا[1] لأنه زائد غيرمحتاج إليه(إذا كان العامل)فيه (شيئا من خارج)عن الظرف أي ليس الظرف، بمتضمن له،(فعلا)كان ذلك الشيء (أو معناه)، وسواء كان مذكورا نحو: مررت بزيد، أو مقدرا نحو: من لك؟ أي من يضمن لك؟ وقوله: (مستقر)بفتح القاف خبر بعد خبر(إن كان معنى الاستقرار أو الحصول)أي معنى من معاني الأفعال العامة كالثبوت والكون والوجود (مقدرا)فيه، وقوله(غير مذكور)رد على ابن جني[2] . فإنه قال بجواز إظهاره[3]، ولاحجة له؛ وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[4]فليس مستقرا فيه معنى كائنا حتى تكون حجة له؛ وإنما هو بمعنى

---

(١) الفالي ١٣١/ب.

(٢) هو: عثمان بن جني معرب كني الموصلي (أبوالفتح)من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وهو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب. صحب أبا الطيب دهرا طويلا، وشرح شعره، ولزم أباعلي الفارسي أربعين سنة. ولما مات أبوعلي تصدر ابن جني مكانه ببغداد وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله سيما في علم الإعراب. ولذلك كان المتنبي يقول: هذا رجل لا يعرب قدره كثير من الناس. كان أبوه مملوكاروميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي. ولد بالموصل سنة ٣٣٠. قال بروكلمان : ولد قبل ٣٠٠هـ /٩١٢م بالموصل . لايوافقه المترجمون الآخرون ، وتوفي يوم الجمعة ببغداد سنة ٣٩٢هـ/١٠٠١م له من التصانيف : منها في النحو الخصائص ؛ وسر صناعة الإعراب ؛ واللمع؛ والمحتسب في إعراب الشواذ . وللتفصيل انظر:

البداية ٣٣١/١؛ وبغية الوعاة٢/ ١٣٢؛ وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان٢/ ٢٤٤؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٧؛ والشذرات٣/ ١٤٠؛ والعبر٥/١٨٩؛ والفهرست ص ١٣٤؛ وكشف الظنون ١/ ٣٨٥، ٤١٢، ٤١٦، ٤٩٣؛ واللباب ١/٢٤٣؛ والمختصر في أخبار البشر٣/١٤٣؛ ومرء اة الجنان ٢/ ٤٤٥؛ ومفتاح السعادة ١/ ١١٤٥، ١١٥؛ ومعجم الأدباء ٥/ ١٥؛ والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٥؛ ونزهة الألباء ص ٤٠٦؛ و وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦؛ ويتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي ١/ ١٢٤.

(٣) انظر؛ سر صناعة الإعراب ٢/ ١٧١.

(٤) من الآية ٤٠ في سورة النمل.

ساكنا غير متحرك؛ وإنما سمي هذا [١] الظرف مستقرا لأن الفعل وهو الستقر أو ما هو بمعناه مقدر قبله نحو: كان زيد في الدار، أي مستقرا، في الدار فالظرف مستقر فيه [٢]؛ فحذف الجار واستتر الضمير فيه .

(وانتصابه)أي انتصاب المفعول به الذي بواسطة حرف الجر(لايظهر)لفظا لأنه مجرور لفظا(إلا في [٣] تابعه نحو:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرا

فَوَاسِقًا عن قصدِها جَوَائِرا [٤]

فإن «غورا» [منصوب لأنه عطف على محل] [٥] «نجد» [١٣٥/أ]/.

(والمنصوب المحل عند التحقيق هو المجرور فقط)دون الجار والمجرور لأن الجاء هو المعدّي للفعل إليه كالهمزة والتضعيف في نحو؛ أذهبت زيدا، و[٦] كرّمت عمروا، لكن لمّا كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل، والجار منفصل عنه [٧] ومتصل بالمجرور توسع النحاة في العبارة، وقالوا: هما في محل النصب.

---

(١) في(أ): وإنما هذا سمي.

(٢) في(ب): فالظرف فيه مستقر.

(٣) سقط عن (ب): في.

(٤) الرجز لرؤبة في محلق ديوانه ص ١٩٠؛ وأساس البلاغة ص ٤٣١ (فسق) ؛ وللعجاج في الكتاب ٩٤/١؛ واليس في ديوانه؛ وبلانسبة في جواهر الأدب ص ٣٣، والخصائص ٤٣٢/٢؛ وشرح التصريح ٨٨/١؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٣١؛ والمحتسب ٤٣/٢.

والشاهد فيه قوله: «غوراً» ، فهو معطوف على قوله؛ «في نجد» ، والعطف على الجار والمجرور على مفعول به في المعنى والمحلّ ، والجارّ والمجرور مفعول به بالحرف .

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٦) سقط عن (ب): و . (٧) في (ب) : عنها.

(ويتقدم)المفعول به كلا نوعيه(عامله إذا أريد)به(الاختصاص)وهو إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه في الإثبات [وبالعكس في النفي(نحو: زيدا ضربت)فإنه إنما تقول ذلك إذا اعتقد منك][1] السامع أنك ضربت إنسانا وأصاب في أصل الضرب لكن أخطأ في صفته، فاعتقد ذلك الإنسان غير زيد، وأنت تقصد ردّه إلى الصواب،.فتقول:" زيدا ضربت" مخصصا ضربك بزيد دون غيره؛ هذا باعتبار قصر القلب، وأما باعتبار قصر الأفراد،فتقول ذلك لمن يردد ضربك بين زيد وعمرو؛ (وبعمرو مررت)فإنه أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير عمرو، أو يعتقد مرورك بعمرو وزيد بالاعتبارين، فأزلت عنه الخطاء مخصّصا مرورك بعمرو دون زيد؛ (ويلزم ذلك) التقدم(فيما تضمن صدر الكلام)كالاستفهام نحو: أيّ رجل ضربت؛ (ويمتنع) التقدم (إذا كان العامل مصدرا لفظا)نحو: ضربي زيدا حسن، (أو)مصدرا(تقديرا)كالفعل المصدَّر بـ «أن» المصدرية نحو: أن تضرب زيدا حسن، (أو اسم فعل) نحو: رويد زيدا؛ وستعرف علة امتناع تقديم المفعول به في هذه الأشياء إن شآء اللّٰه تعالى؛ (أو فعل تعجب)قد عرفت علة امتناع التقديم فيه(إذ)كان العامل(مضافا إليه)فانه لايجوز تقديم مفعوله[2] عليه، فلايقال:[3]أنا زيدا غلام ضارب، ويجيء علة ذلك وقوله: (وقولهم: أنا زيدا غير ضارب) إيراد لأنه يجوز تقديم مفعول المضاف إليه عليه، إذا كان المضاف غيرا، وأجاب عنه بقوله: (متأول)، وتأويله: أن «غيرا» بمنزلة «لا» لإجرائه مجراه، فكأنه قيل: أنا زيدا لاضارب، وما بعد «لا» يعمل فيما قبلها، ويدل على إجرائه مجراه العطف على غير بزيادة «لا» نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[4] كأنه قيل: لاالمغضوب عليهم ولا الضالين .

---

(١) صححت من الحاشية. (٢) في (ب): فتقديم مفعوله غير جائز.
(٣) في (ب): فما قال. (٤) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

[مجيء المفعول به ضميراً]

(ويضمر كل منهما)أي من المفعولين حال كونه(متصلا) ،والاتصال في الضمائر هو الأصل لأن الضمير المتصل أخصر من المنفصل، فلايعدل عنه إلا بمانع(نحو: ضربتك)الكاف مفعول به بغير الواسطة، (ومررت بك)[1]الكاف مفعول بالواسطة.[١٣٥/ب]/

(و) يضمر (الأول) وهو المفعول بغير الواسطة (لاغير، يكون)ضميرا (منفصلا)، بخلاف المفعول بالواسطة، فإنه لايكون منفصلا، لما عرفت أن الضمير المجرور لايكون إلا متصلا(إذا فصل بينه)أي بين الأول (وبين عامله بـ«إلا» أو معناه)لغرض إفادة الحصر، وكذلك إذا فصل بينهما بـ«إما» لغرض إفادة الشك من أول الأمر نحو: رأيت إما إياك أو عمروا وبالجملة: يجب انفصاله إذا فصل عن عامله لعرض لايتم ذلك الغرض إلا بالفصل؛(أو تقدم)الأول(العامل، أو)إذا (أضمر عامله)فإنما لزم الانفصال في هذه المواضع لأن الضمير المتصل: مايكون كالجزء الأخير من عامله[فإذا وقع بينهما فصل، أو لم يكن قبله عامل بل كان أما موخراً عنه، أو كان مضمرا لايمكن أن يجعل كالجزء الأخير من العامل]نحو: (ماضربت إلا إياك)مثال لما فصل بينه وبين عامله بـ«إلا»، وقوله: (ونحو:

وَمَا نُبَالِي إذا ما كُنْتِ جارتَنَا أنْ لا يُجَاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ[2]

---

(١) في (ب): وبك مررت .

(٢) البيت من السيط ، وهو بلانسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وأضح المسالك ٨٣/١؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥؛ والخصائص ١٩٥/٣٠٧٢/١؛ والدرر ١٧٦/١؛ وشرح الأشموني ٤٨/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢؛ شرح المفصل ١٠١/٣؛ ومغني اللبيب ص ٤٤١/٢؛ والمقاصد النحويّة ٢٥٣/١؛ وهمع الهوامع ٥٧/١.

والشاهد فيه قوله: «إلاكِ» حيث أوقع الضمير المتصل بـ «إلاّ» للضرورة الشعرية، والقياس :«إلا إياك».

إيراد، [فإن الضمير فيه متصل مع أنه فصل بينه وبين عامله][1] بـ«إلا»، فأجاب عنه بقوله: (شاذ) لايقاس عليه (وإنما ضربت إياك): مثال لما فصل بينهما بمعنى «إلا» إذا المعنى: ما ضربت إلا إياك (وإياك أعني فاسمعي ياجارة): مثال لما تقدم عامله. قال المصنف: قاله صهل بن مالك الفزاري حين رأى أختَ حارثة بن لأمَ، وقع في نفسه منها شيء فجلس بفناء الخباء يوما، وهي تسمع كلامه فجعل ينشد

يا أختَ خَيْرَ البدو والحضارة　　كيف تَرَيْنَ في فَتًى فَزَارَةَ

أصبح يَهْوِي حُرَّةً مُعْطَارَةَ　　إيَّاكِ أعنِيْ فَاسْمَعِيْ يَاجَارَةَ[2]

يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب، ويعرض لغيره بما يفطن له وهو حاضر. (وإياك والأسد): الضمير منفصل لإضمار عامله (وإذا أضمر المفعولان في باب «أعطيت» و«علمت» جاز أن يتصلا) على قول المبرد خلافا لسيبويه فإنه منع اتصال الثاني في غير الغائبين[3] نحو: الدرهم أعطيتكه لأن الضمير الأول لما كان متصلا فكان الثاني أيضا متصل بالعامل لاتصال الأول؛ (و) جاز (أن ينفصل الثاني) نحو: أعطيتك إياه لأن المتصل الأول فصله ليس اتصاله كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصاله[4] كما لايجوز في «ضربتك»: (وهو) أي انفصال الثاني (المختار في الغائبين) سواء كان في باب «أعطيت»، أو لا نحو: زيد الدرهم أعطيته إياه؛ وأما في غير الغائبين فيجب الانفصال على قول سيبويه لاستقباح [١٣٦/أ] / اجتماع المثلين لفظا ومعنى[5]، وذلك لعود كل منهما إلى عين ما عاد إليه الآخر [بخلاف

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) انظر للمثال والقصة: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١/ ٤٥٠ رقم المثال ١٩١١.

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٤٣٩.

(٤) في (ب): انفصاله لا يجوز.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٨، و ١/ ٣٥٧؛ و شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٤٣٩.

الغائبَيْن فإن اجتماع المثلين فهما في للفظ، لا في المعنى لعود كل منهما إلى غير ماعاد إليه الآخر] : (وفي باب «علمت») أي وهو المختار في باب «علمت» (مطلقا) أي سواء كان غائبَيْن، أولا نحو : علمته إياك، وعلمتك إياه، وعلمته إياه؛ وإنما كان كذلك[1] لأن المفعول الأول في باب «أعطيت» فاعلٌ من حيث المعنى لأنه آخذ، فكأن الثاني اتصل بضمير الفاعل. بخلاف: الأول في باب «علمت» فإنه ليس فاعلا من حيث المعنى مع أن حقها الانفصال باعتبار الأصل لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، فالأولى الانفصال في الثاني رعاية للأصل، وإنما لم ينفصل الأول أيضا لتلك الرعاية لقربة من الفعل(وقد جاء)اتصال الثاني في الغائبين ، قال سيبويه :"وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر: انفصال الثاني[2]" كقوله [3]:

(وَ قَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ بِضَغْمَةٍ   لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها)

قال المصنف: البيت من قصيدة للقيط بن مرة [رثى فيها أخاه أطيطا][4]، وهجا مرة بن عداء ومدرك بن حصن، وقبله:

وأبْقَتْ لِيَ الأيامُ بعدكِ مُدركا   ومُرّةَ والدنيا قليـلٌ عِـتابُها

قرينين كالـذئبين يفترِسَانِـني   وشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذِيابُها

---

(١) في(ب): وإنما كذلك كان.   (٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤٣٩/١.

(٣) أي كقول اللقيط بن مرة الأسدي. واختلف في نسبة هذا البيت فقيل: إنه لمغلس بن لقيط والأصح أنه لمغلس وكان له ثلاثة إخوة ، مرة ومدرك وأطيط، وكان أطيط أبَرهم به ، فلما مات أظهر الآخران عداوته وواذياه ، فقال يرثيه ويشتكي من أخويه. وللتفصيل انظر: معجم الشعراء ٣٠٨؛ والخزانة ٤١٩/٢-٤٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٩٤؛ و خزانة الأدب ٣٠١/٥،٣٠٥؛ و شرح الأيضاح ص ٧٥؛ والمقاصد النحوية ٣٣٣/١؛ و بلا يسبة في أمالي ابن الحاجب ص ١٨٣؛ والكتاب ٢٣٥/٢؛ و لسان العرب ٣٥٧/١٢(ضغم).

الشاهد فيه قوله « لضغمهما » و هذا نادر ، و الوجه : لضغمهما إياها .

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

وقد جعلت: البيت؛ يقول: قد جعلت نفسي تطيب لأن أضغمهما ضغمة، يقرع لها الناب العظم، واللام في «لضغمهماها» يتعلق بـ«تقرع»، والجملة صفة ضغمة[1]، وأخاف الباب إلى ضمير الضغمة إذا الضغمة إنما هو بالباب ولهاء في لضغمهاها يعود إلى الضمغة وانتصابها انتصاب المصادر .

وقال الشيخ ابن الحاجب: إنه يقول: طابت نفسي للشدة التي أصابتني لأجل وقوع القاصدين لي في أعظم منها[2] والضغمة: عبارة عن الشدة، وقوله «جعلت» من أفعال المقاربة، وقوله «لضغمة» مفعول «تطيب»، أعمل إعمال الفعل في المفعول به، وليس بمعنى المفعول له، لأنه لم يرد «طابت» لأجل الضغمة، وإنما أراد طابت بها، والتقدير: جعلت نفسي يستطيب ضغمة، والتعليل هو قوله «لضغمهما ها» أي طابت نفسي بما أصابتني من الشدة لإصابة من قصدني بمثلها، والضغمة: القصة، يكنى بها عن المصيبة، ويقال: ضغم الشدة، وضغمة الشدة، [وجاء البيت على الوجهين، فقوله: «لضغمة» من قولهم: صغنة][3] الشدة، وقوله «لضغمهما ها» من قولهم عضضت [١٣٦/ب]/الشدة، قوله: «يقرع العظم بابها» مبالغة في أنه عض الشدة عضا[4] قويا بلغ منتهى ما تبلغه العض، وقال بعض الأفاضل: قوله «لضغمهما ها» بدل من قوله «لضغمة» والضمير الأول في «لضغمهما ها» لسبُعَين، والثاني ضمير ضغمة»، ومنها: الاشتقاق الضيغم، وهو «فَيْعَلٌ»، والضمير في «بابها» لضغمة، وهذا من باب[5] إضافة الشيء إلى شيء بأدنى ملابسة بينهما، كأنه يقول: أتى لكثرة ما ابتليت

---

(١) في (ب): لضغمة.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٦٥.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) سقطت عن (أ): عضا.

(٥) في (ب): من الباب.

به من المحن قد طابت نفسي أن يعضني سبعان، ناباهما يقرعان العظم، ويضربانه، وقرع الناب: كناية عن التصويت، وقيل[1] : ضمير التثنية عائد إلى الذئب والضبع، و«ها» عائد إلى النفس؛ تقديره: وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة سبع، يقرع العظم، ناب تلك الضغمة لضغمة هذين السبعين النفس؛ والمراد به أن ضغمة [سبع واحد أهون من ضغمة السبعين] [2].

(وإذا اتصلا) أي المفعولان(وجب تقديم المتكلم على غيره)،وهو المخاطب والغائب أي يجب تقديم الأعرف على غيره، وذلك لأنه إذا اتصل الأول وهو أشرف لكونه أعرف، لم يستكره تعلّق الثاني واتصاله بما هو أشرف منه، (كما يجب تأخير الغائب عن غيره)، وهو المتكلم والمخاطب لأنهما أعرف منه (نحو: أعطانيك زيد)مثال لتقديم المتكلم على المخاطب (إذ أعطيته إياه)، الأولى في المثال أن يقول: أعطيته إياك.

(ويحذف)المفعول به كلا نوعيه(لفظا ويراد معنى)لكونه غير مستغني عنه (نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[3] أي بعثه، (و ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[4] أي تؤمر به، فحذف الضمير لفظا هاهنا، ويجوز أن يكون «ما» في «ماتؤمر» مصدرية، فلا حذف حينئذ، ويكون التقدير : فاصدع بأمرك (ونحو هما مما يعود إلى الموصول)، وكذلك يحذف المفعول به لفظا يراد معنى إذا كان ضميرا عائدا إلى المبتدأ[5] أو إلى الموصول .وإنما يحذف مع إرادته معنى (إذا لم يكن سبقتة عائد إليه)أي إلى الموصول (مذكور)نحو: الذي إن زرته أكرمته زيد،(أو في حكمه)نحو: الذي إن زرت أكرمته، فلا يحذف الضمير الثاني لفظا ويراد معنى،

---

(١) سقطت عن(أ): قيل .

(٢) صححت عن حاشية.

(٣) من الآية ٤١ في سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٩٤ في سورة الحجر.

(٥) في (ب): إذا كان الضمير إلى المبتدأ عايدا.

لأنه لادلالة على حذفه لأنه لاضرورة إليه لأن العائد إلى الموصول قد وجد[١٣٧/أ]/ قبله[١].

واعلم: أن في اشتراط سبق الضمير الآخر، وفي كونه في حكم المذكور نظرا لأنه إن عاد إلى الموصول من الصلة ضميران، لا يحذف أحدهما سواء كان مسبوقا أو سابقا قال الشيخ الرضي[٢]: "ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو: الذي ضربته في داره زيد إذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي، فلايقوم عليه دليل"[٣]، فعلى هذا لايشترط السبق، ولا يجوز أن يكون في حكم المذكور لأنه إنما كان في حكمه إذا حذف، ولا يجوز حذفه(فلم يجز «الذي ليس أُضرب زيد»)

قال الشارح: "أي لم يجز حذف الضمير من أُضرب لفظا وأرادته معنى لكونه مستغنى عنه للعائد السابق إلى الذي في «ليس»"[٤].

أقول: بالنظر إلى الموصول مستغنى عن هذا الضمير، وأما بالنظر إلى أن «أُضرب» خبر «لليس»، ولابد فيهمن ضمير عائد إلى اسمه، فلا يستغني عنه، وإن كان اسمه عبارة عن الموصول لوجوب ضمير في خبر المبتدأ عائد إليه إذا كان جملة، فالمثال المطابق لغرضه: الذي اهنته وضربته زيد، فإن كل واحد من الضميرين يرجع إلى الموصول (إلاَّ إذا

---

(١) سقطت عن (ب): قبله.

(٢) هو محمد بن الحسن الرضي الأستر آباذي ، نجم الدين ، عالم بالعربية، من أهل استرآباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه "الوافية في شرح الكافية " لابن حاجب في النحو جزآن ، أكمله سنة ٦٨٦هـ وشرح الشافية لابن الحاجب في علم الصرف . وللتفصيل انظر : خزانة الأدب ١٢/١ ،و معجم المطبوعات ص: ٩٤٠، ومفتاح السعادة ١٤٧/١، وكشف الظنون ص: ٣٧٠ ١٠٢١، وسماه السيوطي في بغية الوعاة ص: ٢٤٨ الرضي ، وقال فرغ من تأليف شرح الكافية سنة ٦٨٣هـ، وتوفي سنة ٨٤ أو ٨٦ .

(٣) انظر شرحه على الكافية ٢٥/٣.

أضمرت ضمير الشان)في «ليس» فإنه متعين أن يكون العائد إلى الموصول هو مفعول «أضرب»، فحينئذ يجوز أن يحذف لفظا ويراد معنى لعدم ضمير آخر عائد إلى ضمير الشان لايعود منها ضمير إليه[1].

(وإذا عطف عليه)أي على الضمير المفعول الذي يعود إلى الموصول(لم يحسن حذفه نحو: الذي ضربت وعبدالله زيد)على أن يكون «عبدالله» عطفا على الضمير المحذوف في «ضربت»، ويكون التقدير: الذي ضربته وعبدالله؛ ويجوز العطف عليه مع حذفه على فتح لكونه في حكم المذكور؛(ويجعل)المفعول(بعد الحذف نسيا منسيا)كما يجعل بعده منويا نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسِطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[2] أي لمن يشاءه (كأن فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع)فإن المراد منه أنه بفعل الإعطاء والمنع، (وربما يعدّى)الفعل الذي حذف مفعوله نسيا منسيا، وجعل كأنه غير متعد(بحرف)من حروف الجر(نحو):

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُروعِها　　　إِلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي[3]

فاعل «تعتذر»: ضمير عائد إلى الناقة، والمحل: القحط وذو الضرع: اللبن، والعراقيب: جمع عرقوب، وهو العصب الغليظ الموتر فوق [١٣٧/ب]/عقب الإنسان، والمراد: أنه لم يكن للناقة لبن في الضرع، نحرتها لأجل الضيف، فجعل يجرح، كأنه فعل غير متعد

---

(٤) الفالي ١٣٣/ب.

(١) في(ب): لايعود ضمير إليه منها.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الرعد؛ و٨٢ من سورة القصص؛ و ٦٢ من سورة العنكبوت؛ و٣٧ من سورة الروم.

(٣) البيت من الطويل، و هو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦؛ و أساس البلاغة ص ٦٩٢(عذر) و خزانة الأدب ١٢٨/٢؛ و شرح المفصل ٣٩/٢؛ و بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢٥١/١؛ و خزانة الأدب ٢٣٣/١٠؛ و مغني اللبيب ٥٢١/٢.

والشاهد فيه حذف مفعول « يجرح » لضمنه معنى : يو ثر في الجر ح .

على تأويل بفعل الجرح في عراقيبها نصلي سيفي، (و) نحو:

ياخادع البخلاء عن أموالهم (هَيْهَاتَ تضربُ في حديدٍ باردٍ)[1]

معناه تفعل الضرب في حديد بارد.

وقال الشيخ الرضي: "المحذوف نسيا إما لتضمين الفعل معنى يقضي اللزوم كقوله وإن تعتذر البيت، وإما للمبالغة بترك التقييد نحو: فلان يعطي ويمنع".[2]

(ويضمر عامله) أي عامل المفعول (به عند الدلالة) أي دلالة القرينة معنوية على خصوصيته إضمارا (جوازا) أي جائزا (نحو: مكة للحاج) أي تقصد مكة، (والقرطاس اللرامي) أي تصيب القرطاس، أو عند دلالة قرينة لفظية نحو: «زيدا» لمن قال: من أضرب؟

(ومنه): ومما أضمر عامله جوازا (كاليوم رجلا) أي «لم أر كرجلِ اليوم رجلاً» على حذف الناصب لـ رجلا، وحذف المضاف إلى اليوم، وكـ«اليوم» حال مقدم على «رجلا» ومعناه: لم أر رجلا كرجل رائته اليوم. وفيه تعجب كأنه رأى رجلا اليوم فاق كل رجل رأه في غيره من الأيام، ويجوز أن يكون «كاليوم» منصوبا بالفعل نصب المفعول به، أي مارأيتُ رجلا مثل رجل اليوم، حذف الموصوف،[3] وأقيم الصفة مقامه، والمضاف، و[4] أقيم المضاف إليه مقامه، فصار: مارأيت كاليوم، ثم فسر بـ «رجلا» أما تمييزا أو عطف بيان، والتقدير الأول أولى من الثاني لما فيه من كثرة الحذف، وإنما فصله عما قبله بقوله: «منه»[5] إما لأن

---

(١) هذا مثل يضرب لمن طمع في غير مطمع، ويروى بدون (هيهات). مجمع الأمثال ١/٢٧٣؛ و٢/٤٥١.

(٢) شرحه على الكافية ١/٣٤٤.

(٣) الموصوف حذف. (٤) سقط عن (ب): و.

(٥) في (ب): وإنما فصله بقوله: «منه» عما قبله.

القرينة فيه تقديرية في الأصل، ثم كثر استعمالهم له حتى صار كأن القرينة فيه موجودة، وإما لأنه صار بعد الحذف، بمنزلة مالزم فيه الحذف(و«اللهم ضبعا وذئبا»[1])أي أجمع في الشاة ضبعا وذئبا، قيل: إنه دعاء للغنم لأنهما متى اجتمعا فيها، تشاغلا بالمخاصمة، فسلمت الغنم، وقيل: هو دعاء عليها لاجتماع عدوين عليها.

(و)يضمرعامله(وجوبا سماعا)، وعلة وجوبه كثرة الاستعمال(في نحو: امرأ أو نفسه)أي دع امر أو نفسه، والواو بمعنى «مع»، أو للعطف؛ (وهذا ولازعمانك)أي هذا الحق ولا أتوهم زعمانك . ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا، ولا أزعم زعمانك أو أزعم هذا ولا تزعم زعمانك، (ودُهْدُرَّيْنِ سعد القين)قال المصنف: ذكر الزمخشري[2] أن أصله: أن القين مضروب

---

(١) هذا مثل يدعى به على غنم الرجل ، ويقال : يدعى به لغنم الرجل ، لأن الذئب والضبع إذا اجتمعا تمانعا. أقول: لا وجه للقول الأخير عندي، لأن الدعاء للغنم يجب أن يفهم منه لا الإفلات من الذئب أو الضبع فقط، وإنما يجب أن يكون فيه مايدل على طلب البركة والحفظ مطلقا. انظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢٧٢/١، ٣٤٢ ؛ وشرح المفصل١/١٢٦.

(٢) هو: محمدبن عمربن محمد الخوارزمي، الزمخشري، جارالله، أبوالقاسم، الإمام الكبير في التفسير، والحديث، والنحو، واللغة، وعلم البيان. كان إمام عصره من غير مدافع. تشد إليه الرحال في فنون، ولد في « زمخشر» من قرى خوارزم سنة ٤٦٧هـ-١٠٧٥م ، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا، فلقب بجارالله. وتنقل في البلدان ، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم)فتوفي فيها سنة ٥٣٨هـ-١٤٤. كان معتزليّ المذهب، مجاهرا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في «الكشاف» وغيره. ومن تصانيفه الكثيرة: الكشاف، والمفصل، والأنموذج، و أساليب البلاغة. وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة ٢٧٩/٢ ؛ والجواهرالمضيّة ٢/ ١٦٠ ؛ وشذرات الذهب ١١٨/٤؛ والعبر ١٠٦/٤؛ و كشف الظنون ١١٧/١ . ١٨٥ . ٦١٦ . ٧٨١، ٧٩١، ٨٣١ ، ٨٣٢؛ و اللباب ١/ ٥٠؛ و لسان الميزان ٤/٦؛ و المختصر في أخبارالبشر ١٧/٣؛ و مرآة الجنان ٢٦٩/٣؛ و مفتاح السعادة ٤٢٩/١؛ ومعجم الأدباء ٢٠/٧؛ و المنتظم ١١٢/١٠؛ و النجوم الزاهرة ٢٧٤/٥؛ و نزهة الألباء ص: ٤٦٩ ؛ و وفيات الأعيان ٨٦١/٥ .

[١٣٧/أ]/به المثل في الكذب، ثم إن قينا أدعى أن اسمه سعد، فدعي به زماما، ثم تبين كذب دعواه، فقيل له ذلك، أي جمعت باطلين يا سعد القين، ومعنى تثنية الباطل: أن القين مشهور بالكذب في الشرى، وقد ضم إليه انتحال الاسم، والدهدر الباطل فدهرين منصوب بفعل مضمر، و«سعد» منادى مفرد معرفة، و«القين» صفة له، وهو مرفوع أو منصوب، وقال: هذا أصح مايودي إليه النظر؛ والاجتهاد في تفسير (هذا المثل)[١] يضرب لمن جاء بباطلين (و)يضمر عامله وجوبا (قياسا في مواضع)

١- [المنادى]

(منها: المنادى)، وإنما لم يحده لظهوره (لأنك إذا قلت: ياعبدالله، فالأصل فيه: يا إياك أعني، نص عليه)أي على هذا الأصل (سيبويه، فأقيم المظهر)[٢] وهو عبدالله(مقام المضمر)وهو إياك(تنبيها لمخاطب [أن القصد يتوجه][٣] إليه، لاغير)، وذلك لأن الضمير يتناول كل أحد على البدل[٤] بخلاف الاسم الظاهر كالعلم، فإنه لايتناول غيره، فقوله «تنبيها» [علة لقوله «أقيم»، لا][٥] لتصدير الكلام «بيا»، أو لمجموع قولك: «ما إياك أعني» على ما قال الشارح[٦] لفساده من جهة اللفظ والمعنى على ما لايخفى على الناظرفيه،(ثم حذف الفعل)وهو «أعني» حذفا(لازما)لأمرين (للنيابة «يا» عنه)فلو لم يلزم حذفه لزم الجمع بين النائب والمنوب، (ولما في الحذف) أي حذف الفعل(من رفع اللبس)أي

---

(١) انظر: المستقصى ٨٣/٢ رقم المثال ٣٠١.

(٢) الكتاب ١٨٩/٢ .

(٣) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

(٤) في (ب): يتناول على البدل كل أحد.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

(٦) انظر: الفالي ١٣٤/ب.

لبس الإنشاء (بالخبر)لأن لفظ «أعني »كما يحتمل أن يكون خبرا، يحتمل أن يكون إنشاء، بخلاف لفظ «يا» فإنه متعين للإنشاء .(وحكى «يا إياك»)يعني إذا وقع المضمر منادى على ما هو أصل النداء جاز أن يكون منصوبا منفصلا نظرا إلى كونه مفعولا به،(وقد قالوا أيضا، يا أنت) أي جاز أن يكون مرفوعا منفصلا(نظرا إلى اللفظ)أي إلى لفظ «أنت» فإنه مفرد معرفة، والمفرد المعرفة في المظهر إذا وقع منادى كان مضموما لفظا ومنصوبا محلا (قال) الشاعر[1]:

(ياأقرع بن حابس يا أنتا   أنت الذي طلّقْتَ عامًا جعتا[2]

وقيل: إنما« نصب» إيا في يا إياك ،لأنه)أي لأن «إيا»(مضاف إلى الضميربعده، (ولايجوز نصب «أنت »لأنه مفرد)وهذا مبني على مذهب الخليل والسيرافي[3]، فإنهما قالا: أن «إيا» مضاف إلى المضمر بعده، وقد عرفت الاختلاف فيه .

---

(١) هو سالم بن دارة، ودارة لقب أمه، واسم أبيه مسافع، وهو شاعر مخضرم، هجا ثابت بن رافع الفزاري ، فقتله، وقد ذهب العيني إلى أن القائل هو الأحوص ، ورد عليه البغدادي وقال: هو وهم.. انظر: الشعر والشعراء ٤٠١؛ والخزانة ٢٩٢/١.

(٢) ويروى : يامر يابن واقع ياأنتا......................

ويروى: ياأبجر بن أبجر يا أنتا......................

ويتخذ البيت دليلا على أن المادى المفرد والعلم مبني لوقوعه موقع المبني، إذ الأصل في النداء أن يقال : ياأنت، أو ياإياك، ولكن يؤتى بالاسم للتعيين.

ورواية المنصف للشطر الأول لم أجدها إلا في كلام نقله البغدادي عن تذكرة أبي حيان . وللتفصيل انظر: الأمالي الشجرية ٧٩/٢؛ والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢؛ و التصريح ١٦٤/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠؛ والمقرب ١٧٦/١؛ والعيني ٢٣٢/٤؛ والأشموني ١٣٥/٣؛ والخزانة ٢٨٩/١.

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤٢٥/٢.

(ثم إنه)أي إن المنادى(ينتصب لفظا)أو تقديرا(كالمضاف)نحو: يا عبدالله (والمضارع له)أي[1] للمضاف (وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه)سواء كان ذلك الشيء معمولا للأول، (أو لا نحو: ياخيرا من[2] زيد ويا مضروبا[١٣٨/ب]/ غلامه ،ويا حسنا وجه الأخ، ويا ثلثة وثلثين اسم رجل)

قال الشيخ الرضي: "إذا كان المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد يكون مضارعا للمضاف نحو يا ثلثة وثلثين لأن المجموع اسم لعدد معين فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه ولافرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علما، أو لا، فإنه مضارع للمضاف لارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما «في ياخيرا من زيد»[3] وهذا ظاهر مذهب سيبويه[4] ، وقال لأندلسي وابن يعيش[5]: "هو إنما مضارع المضاف إذا كان علما، وأما إذا لم يكن علما فلا يقال"[6] فيقال عندهما في غير العلم : يا ثلثة

(١) سقطت عن (ب): أي.

(٢) في (ب): عن.

(٣) انظر: شرحه على الكافية ١/٣٥٤-٣٥٥. أخذ الشارح هذه العبارة من الشيخ الرضي بتمامها.

(٤) الكتاب ٢/١٨٧.

(٥) هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي ابن الفضل الأسدي، الموصل، الحلبي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانغ . نحوي ، صرفي، مقرئ . أصله من الموصلي، وولد بحلب سنة ست وخمسين وخمس مائة من الهجرة . من آثاره: شرح كتاب الفصل للزمخشري في النحو ، وشرح التصريف الملوكي لابن جني، وكتاب في القراءات . وللتفصيل انظر: وفيات الأعيان ٢/٣٤١؛ والمختصر في أخبار البشر ٣/١٧٤-١٧٥؛ وبغية الوعاة ص٤١٩؛ وكشف الظنون ١/٤١٢، ٢/١٧٧٥.

(٦) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٣٥٥.

والثُلثون أو الثُلثين ك يازيد والحارث، هذا إذا قصد جماعة معينة؛ ويقال : ياثُلثة وثُلثين إذا قصد جماعة غير معينة؛ وكأن المصنف اختار مذهبهما، فلذا قال اسم رجل كما قال عبدالقاهر[1](وانتصب)الجزء (الأول)وهو ثلثة(للنداء)والجزء (الثاني) وهو ثُلثين وإن كان المقتضى يقتضي أن لا ينتصب الجزآن لأن كل واحد منهما بمنزلة جزء من الكلمة ،وإنما انتصب الجز الثاني (ثباتاعلى المنهاج الأول الذي قبل التسمية، أعني: متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب)فإنك قد عرفت أن إعراب المنقول باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول إليه مثل ياعبدالله.

(فإن لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة)وذلك لأن المعطوف عليه فيه لا يستقل من جهة المعنى بدون المعطوف(و)مثل (النكرة)فإنها أيضا ينتصب لفظا كالمضاف والمضارعه(إما موصوفة)بغير الجملة والظرف (نحو: يارجلا صالحا، وعود الضمير من الوصف)إلى الموصوف(على لفظ الغيبة)،لاغير، أي لايجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو: ياتميم كلكم (نحو: يا ليلة سرقتها من عمرى، وإنمالايجوز فيه الخطاب وإن كان الموصوف في حكمه المخاطب لأن المنادى هو الموصوف مع الصفة، لأن الصفة تدل على معنى في الموصوف، فكانت كالجزء [منه فلايكون المنادى هو الموصوف وحده حتى تكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيد][2]، فإنه إنما يجيء بعد تمام المتبوع لدفع الاحتمال، فيكون المنادى هو الموكد وحده، فيجوز عود الضمير من التاكيد إليه على لفظة الخطاب نظرا إلى عروض الخطاب في المؤكد، ويجوز على لفظ الغيبة أيضا نظرا إلى أنه اسم ظاهر لاخطاب فيه باعتبار الوضع، ويدل على أن الصفة من تمام الموصوف أنك إذا قلت: جاء ني تميم ولم تقل كلهم، كان الاسم

---

(١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٣/٢ .

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

على حالة في دلالته، بخلاف[١٣٩/أ]/الصفة، فإنك إذا قلت:[١] جاء ني رجل ظريف " وجدت دلالة لا تجدها إذا قلت: جاء ني رجل ، لأن قولك رجل ظريف يفيد الخصوص ، وقولك: "رجل" لايفيده.

وإنما قلنا: "موصوفة بغير الجملة والظرف" لأنها لو كانت موصوفة بأحدهما لكانت مضارعة للمضاف نحو: ياجوادا لاتبخل، وكقوله[٢]:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ   عليكِ ورحمةُ اللّهِ السّلامُ

وذلك لاضطرارهم إلى جعل نحو: يا حليما لاتعجل مضارعا للمضاف مع قصدالتعريف لأنه لايجوز فيه جعل الموصوف منادى مفردا معرفة مستقلا لامتناع وقوع الجملة، والظرف صفة للمعرفة، ولذا لايجوز في الموصوف بأحدهما أن يوصف بالمعرفة ، فلايقال: يا حليما لاتعجل الغفار الذنوب لاستكراههم وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، وإنما يوصف بالنكرة نحو: ياحليما لا تعجل غفارا للذنوب ، على تاويل أنه كان موصوفا بتلك الصفات قبل النداء[٣]، وأما النكرة الموصوفة لغير الجملة والظرف، فليست[٤] مضارعة للمضاف، لأنها يجوز جعلها مفردا معرفة مستقلا نحو[٥] : يارجل الظريف (أو النكرة غير موصوفة)عند البصريين[٦] (كقول الأعمى لمن لايضبطه)أي الأعمى(يابصيرا خذ بيدي)فإنه

---

(١) في (ب): فانك إذا تقول.

(٢) ورد البيت في المغني ٣٥٧/٢، ولم ينسبه إلى قائله . وفي مجالس ثعلب ١٩٨/١؛ والخزانة١/١٩٢، ٣١٢.

(٣) في (ب): أنه كان موصوفا قبل النداء بتلك الصفات.

(٤) في (أ): فليس.

(٥) سقطت عن (ب) : نحو.

(٦) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٥٨/١.

واحدا بعينه، وأما الفراء[1] والكسائى[2] فلايجوز عندهما أن يكون المنادى نكرة غير

---

(١) هو يحي بن زياد بن عبدالله بن منظور السلمي المعروف بالفرآء الديلمي (أبو زكريا) أديب نحوي كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. قال ثعلب : لولا الفرآء لماكانت عربية. أخذ النحو عن الكسائي ، وهو أشهر أصحابه، وبعده ابو العباس أحمد بن يحي ثعلب، وبعده القاسم بن محمد الأنباري وكان زائد العصبيّة على سيبويه وكتابه تحت رأسه .

ولد الفرآء سنة ١٤٤هـ -٧٦١م ، ومات سنة ٢٠٧هـ-٨٢٢ م بطريق مكة في خلافة المامون عن سبع وستين سنة (٧٢) .

انظر للتفصيل : بغية الوعاة ٣٣٣/٢ ، تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ ، شذرات الذهب ١٩/٢ العبر ٣٥٤/١ ، مرأة الجنان ٣٨/٢ ، معجم الأدباء ٢٧٦/٧ ، مفتاح السعادة ١٤٤/١ ، وفيات الأعيان ١٧٦/٦.

(٢) هو: أبوالحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان كوفي . أخذ عن الرواسي وعن جماعة . وقدم بغداد فضمه الرشيد إلى ولهد المأمون والأمين. سمي كساء لأنه كان يحضر مجلس معاذ الهرا وعليه كساء ورداء ، بينما الناس عليهم الحلل. وقيل:أحرم في كساء . كان إماما في النحو واللغة والقراءآت ولم يكن له في الشعر يد حتى قيل: ليس في علماء العربية أجهل من الكسائى في الشعر . وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية. شكا الغربه إلى الرشيد حيث لم يكن له زوجه ولا جارية فأمرله بعشرة آلاف درهم وجارية حسناء . يدوم شرب النبيذ ويأتي الغلمان . قيل له: لم لا تهمزالذنب. قال: أخاف أن يأكلني . وتوفي بالري سنة ١٩٧هـ أو سنة ١٩٨هـ . دفن وأبو يوسف القاضي في يوم واحد برواية ابن النديم ومحمد بن الحسن برواية اين خلكان من السمعاني . ويرجع رواية ابن خلكان بدليل شعر أبي محمد اليزيدي، حيث قال:

أسيت على قاضي القضاة محمد　　فأذريت ومعا والفؤاد عميد
وأوجعني موت الكسائى بعده　　وكادت بي الأرض الفضاء تميد

قال الرشيد: رقنت الفقه والعربية بالري . وللتفصيل انظر:
بغية الوعاة ١٦٢/٢، وتاريخ بغداد ٤٠٣/١١، وروضات الجنات ص: ٤٥١، وشذرات الذهب ٣٢١/١، وطبقات القرآء للذهبي ١٢٠/١، والفهرست ص: ١٠٣، والمختصر في أخبار البشر ١٧/٢، ومرآة الجنان ٤٢١/١، و معجم الأدباء ١٨٣/٥، ومعجم البلدان ٢٨/٢، ومعجم المؤلفين ٨٤/٧، ومفتاح السعادة ١٣٠/١، والنجوم الزاهرة ١٣٠/٢ ، و وفيات الأعيان ٢٩٥/٣ .

موصوفة، لالفظاولاتقديرا[1].

(و)ينتصب المنادى(محلا)، لالفظا(كالمفرد)، وهو الذي لايكون مضافا ولامضارعا له (المعرفة)وهو الذي يقصد قصدها سواء كان معرفة قبل النداء ، أو لا(مبهما)كان المفرد المعرفة(أو غير مبهم، فإنه)أي فان المفرد المعرفة(يبنى على ما يرفع به)من الضمة والألف والواو وإذا كان مبنيا كان نصبه محليا(نحو: يازيد ويارجل)مبنيان على الضم ، أحدهما معرفة قبل النداء ، والثاني معرفة بالنداء ،(ويأيها الرجل):مثال للمبهم،(ويازيدان):مبني على الألف،(ويازيدون):مبني على الواو، وإنما بني المفرد المعرفة(لوقوعه موقع ضمير الخطاب)وهو الكاف في أدعوك، وذلك لأن «يازيد» بمعنى أدعوك، فبني لوقوعه موقعه وكونه مثله في الإفراد والتعريف، وأما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لعدم مشابهتهما له في الإفراد، وكذلك المفرد النكرة لايبنى لعدم مشابهته له في التعريف، وإنما بني على الحركة فرقا بين ماكان عارض البناء وبين ماكان عريقه، وعلى الضم لأنه لو بني على الكسر لاشتبه الحركة الإعرابية [١٣٩/ب] /بالحركة البنائية في مالاينصرف نحو: ياأحمر.

(ولم يبن المضاف وحده لأنه إنما يقع موقعه مع قيد الإضافة)قال الشارح: " لأن تعريفه بواسطة الإضافة ولايبنى إلا إذا كان معرفة، و لو بني المضاف وحده كان تقديما لحكم البناء على علته"[2].

أقول: كما يجوز أن[3]يكون معرفة بالإضافة، يجوز أن يكون أيضا معرفة بحرف النداء، وقد يجب أن يكون تعريفه بحرفه لاغير، وذلك عند كون المضاف إليه نكرة نحو: يارجل

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٥٧/١.
(٢) القالي ١٣٥/ب.
(٣) سقط عن (ب): أن.

سوء، فعلى قوله ينبغي أن يبنى نحوه، فالأولى أن نقول في تفسير كلامه: أن المضاف مع المضاف إليه هو المنادى، لأن المضاف إليه كالجزء منه، فيكون الواقع موقع الضميرهو المضاف مع المضاف إليه.(فلو بني)المضاف(وحده كان ذلك تقديما للحكم)وهو البناء (على العلة)أي على علة الحكم، وهي وقوعه موقع الضمير لأنه إنما يقع موقع الضمير بعد أن يتم دلالته على مسماة، ولن يتم دلالته عليه إلا بعد أن يحصل فيه معنى الإضافة ولا يحصل فيه هذا المعنى إلا إذا اتصل بالمضاف إليه ولو أراد الشارح بقوله لأن تعريفه بواسطة الإضافة ،هذا لما ورد عليه السوال المذكور ولايجوز بناء الجزئين معا لعدم مشابهتهما الضمير في الإفراد.

(ونداء العلم بعد تنكيره على رأي)وهو رأي المبرد[1]، فيكون «يازيد» في تأويل يا مسمى بهذا اللفظ، وذلك لاستكراه اجتماع تعريفين متغايرين، وفيه نظر لجواز أن يقال: ياهذا، ويا أنت ويا إياك؛ وعند الأكثرين تعريف العلمية باق لأن الممنوع اجتماع التعريفين إذا كان بعلامة لفظية كالندأ ، والألف واللام؛(وأماقوله[2]:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[3]

---

(١) وهذا الرأي ، أعني بناء العلم المنكر على الضم في النداء للخليل وأصحابه واختيارهم وأما أبو عمرو ومن تبعه ، فإنهم يختارون نصبه مع التنوين لمضارعته النكرة بالتنوين وكلا الرائين مسموع من العرب . انظر: الكتاب ٣١٣/١(تعليق الأعلم على بيت الأحوص)

(٢) هو الأحوص عبد الله بن محمد بن عبد اللّهبن عاصم الأنصاري ، انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ص ٦٤٨، والشعر والشعراء ٥١٨، والخزانة ٢٣٢/١.

(٣) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص١٨٩؛ والأغاني ٢٣٤/١٥،و خزانة الأدب ١٥٠/٢، ٥٠٧/٦؛ والدر ٢١/٣؛ و شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/٢، ٥٢/٢؛ و شرح التصريح ١٧١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢؛ والكتاب ٢٠٢/٢؛ وبلانسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ والأشباه والظائر ٣١٣/٣؛ والإنصاف ٣١١/١؛وأوضح المسالك ٢٨/٤؛ والجني الداني ص ١٤٩؛ والدرر ١٨٢/٥؛ ورصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥؛ وشرح الأشموني ٤٤٨/٢؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢؛ والمحتسب ٩٣/٢.

والشاهد فيه قوله: «يامطرٌ» ، والقياس : يا مطرُ بالبناء على الضمّ لأنّه منادى مفرد علم، ولكنّ الشاعر نونّه اضطراراً لإقامة الوزن.

فقبيح بعيد عن القياس)لأن «مطرا» وهو اسم رجل منادى مفرد معرفة مع أنه قد نوّنه (لأنه شبهه بباب ما لاينصرف)من[1] حيث أن المنادى فرع على المضمر كما أن غير المنصرف فرع على الفعل،(فإنه قد ينون)غير المنصرف عند الضرورة، فكذلك قد ينون المنادى المفرد المعرفة عند الضرورة لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها وإنما لم ينتصب مع التنوين -كما يكون النكرة المنوية منصوبة- لأنه لايرتكب مع الضرورة إلا قدر الحاجة، ولا حاجة هاهنا إلى إعادة النصب لأن الوزن يستقيم بدون إعادته وبعضهم: ينصبه مع التنوين عند الضرورة.

[الاستغاثة]

(أو)مثل (الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة أو للتعجب)أي إنما دخلت اللام علامة للاستغاثة أو للتعجب، فإنه مجرور[١٤٠/أ]/لفظا، ومنصوبا محلا ،واللام لتعدية «أدعو» المقدر عند سبويه[2] ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد[3] ، وجاز ذلك مع أن «أدعو» فعل متعد بنفسه لضعفه بالإضمار، أو لضعف القائم مقامه،.وإنما اختير اللام من[4] بين حروف الجر لمناسبة معناها لمعناهما، لأن [المستغاث والمتعجب منه مخصوصان][5] من بين أمثالهما بالدعاء والاستحضار.

(واللام)الداخلة على المنادى المستغاث والمتعجب منه (مفتوحة، بخلاف ماعطف عليه)بغير ياء ، فإن اللام فيه مكسورة، وإنما فتحت اللام(فرقا بين المدعو)-وهو المستغاث والمتعجب منه-(والمدعوإليه)وهو المستغاث له والذي يتعجب لأجله، وذلك لأنه قد يلي «يا» ما

---

(١) في(ب): عن .

(٢) الكتاب ٢/٢١٥-٢١٦؛ و شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٣٥٢.

(٣) الرضي ١/٣٥٢.

(٤) في (ب): عن.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

هو مستغاث له مكسور اللام، والمنادى محذوف نحو: يا للمظلوم ويا للضعيف أي ياقوم، فلو لم يفتح في المستغاث لم يكن بينهما فرق، ولذا يكسر اللام فيما عطف عليه بغير ياء لحصول الفرق بينهما بعطفه على المستغاث وإنما قلنا «بغير ياء» لأنه لو عطف عليه مع ياء، فلابد من أن يفتح اللام أيضا لعدم الفرق حينئذ نحو: يالعطافنا، ويا لرياح.

(والفتحة به)أي بالمدعو(أولى منها)أي من الفتحة (بالمدعو إليه لضربة)أي لضرب المدعو وهو المنادى المستغاث والمتعجب منه(بعرف إلى الخطاب)لوقوعه موقع ضمير الخطاب الذي. يفتح لام الجر معه، ولذا لايفتح لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير(نحو: يا للّهِ للمسلمين)فتحت اللام في «ياللّه»[1]لأنه مستغاث وكسرت في «للمسلمين» لأنه مستغاث، أو اللام الداخلة فيه يتعلق بما يتعلق به اللام الأولى ، فالمعنى في «ياللّه للمسلمين» أخص اللّه بالدعاء لأجل المسلمين، ونحو: قوله[2]:

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعيدُ الدار مُغْتَرِبُ (ياَلّلكهولِ ولِلشبَّانِ لِلْعَجَبِ)[3]

فتحت اللام في المستغاث وكسرت في المعطوف عليه بغير ياء وقوله:(وقولهم : ياللبهتة) وهي البهتان(ويالّلغليقة)وهي الداهية(ويا للعضيهة)وهي الإفك والبهتان سوال،فإن اللام

---

(١) في (ب): للّه.

(٢) قا ئله غير معروف.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلانسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧؛ وخزانة الأدب ٢/١٥٤؛ والدرر ٣/٤٣؛ و رصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/٤٦٢؛ وشرح التصريح ٢/١٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣؛ وشرح قطر الندى ص ٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/٥٦١، ١٢/٥٦٣؛ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧؛ والمقتضب ٤/٢٥٦؛ والمقرب ١/١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/١٨٠.

والشاهد فيه قوله : «وللشبان» حيث كسرت لام المستغاث المعطوف ، لأنّه لم تعد معه«يا ».

الداخلة على المنادى المدعو فيه هذه الثلاثة مكسورة ، فأجاب عنه بقوله: (على ترك المدعو) أي ترك المدعوفيها وهو مراد ، كانه قيل: ياقوم للبهبّة، وكذا في باقي الأمثلة أي أدعوكم لهذا الأمور لتنظروا إليها وتعجبوا منها ، فاللام داخلة على المدعو إليه، والمنادى المدعو محذوف . قال الشارح: "فالسوال أن هذه اللامات في هذه الأمثلة المذكورة مكسورة، وهي للمدعو إليه، وإنما يكسر إذا تقدمها مدعو نحو: ياللّه للمسلمين، و لم يتقدم هنا مدعو"[1].

أقول: يكسر للام في المدعو إليه[١٤٠/ب]/ سواء تقدّمه مدعو لفظا، أو لا، نحو: يا للمظلوم، على أن المصنف لم يذكر أنه إنما يكسر اللام إذا تقدمها مدعو حتى يرد عليه هذا السوال، فالسوال الوارد ما ذكرنا.

(وتدخل)اللام الجارة(الضمير)المنادى(نحو)قوله[2]:

(فَيَا لكَ مِنْ لَيْلٍ) كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[3]

ونحو قوله[4]:

ويَالَكِ مِن قُبَّرةٍ بِمَعمَر خلالك الجوّ فبيضي واصفري

ونقّري ما شئت إن تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري

قدرفع الفخ فماذا تحذري لابُدَّ أن تصادى يوما فاصبري

---

(١) الفالي ١٣٦/ب. (٢) أي قول امرئ القيس .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ١٩؛ وخزانة الأدب ٤١٢/٢، ٢٦٩/٣؛ والدرر ١٦٦/٤؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٣؛ والمقاصد النحويّة ٢٦٩/٤؛ وبلانسبة في رصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢٩١/٢؛ ومغني اللبيب ٢١٥/١؛ وهمع الهوامع ٣٢/٢.

والشاهد فيه قوله: «فيالك من اليل» حيث جاءت الام للتعجب في باب النداء.

(٤) أي قول طرفة بن العبد في ديوانه ١٩٣؛ والحيوان ٦٦/٣-٢٢٧/٥؛ والعقد الفريد٣٤/٤؛ والخصائص ٢٣٠/٣؛ والمنصف ١٣٨/١-٢١/٢.

قال المصنف: إن طرفة بن عبد قد نزل مع عمه على ماء، فنصب فخيخا له للقنابر، وهي جمع القنبرة لغة في القبر وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا، ثم القى فخه، ورجع إلى عمه، وتحملوا من ذلك المكان، فرأى القنابر يلقطن ما نثر لهن من الحب، فقال هذه الأبيات، والقبرة: نوع من الطير، والمعمة: المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء؛ (أو الألف للاستغاثة)عطف على قوله: اللام فيكون التقدير أوكالداخل عليه الألف كما قال الشارح[1]؛ لكن الأولى أن يقول في تقديره أو كالملحق به الألف، ويكون عن باب علفتها تبنا وماء باردا .؛ (ولا لام)مع الألف قال الخليل: "لأن اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث والمتعجب منه"[2] فلا يجتمان، وقيل: كره الجمع بينهما، لأنهما لو اجتمعا لألغى أثر اللام أثر الألف، (أو الندبة)أي أو كالملحق به الألف للندبة؛ (فإنه)أي فإن المنادى الملحق بآخره الألف(يفتح نحو: يازيداه)فيكون منصوبا محلا لا لفظا .

(والهاء للوقف خاصة)أي إنما يلحق الهاء بعد زيادة الألف للوقف دون الوصل خلافا للكوفيين، فانهم يثبتونها وقفا و وصلا[3]، وإنما يلحق الهاء في الوقف ثباتا[4] للألف لأنها في غاية الخفاء لكونها حرفا هوائيا ليس له مخرج يعتمد عليه، فربما خفيت، فإذا جئت بعده بهاء ساكنة تبين؛ (ولايجوز تحريكه)أي [تحريك الهاء (إلا للضرورة)فانه يجوز][5] تحريكه عند الضرورة بالكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم تشبيها لها بالهاء الضمير الواقعة بعد

---

(١) الفالي ١٣٦/ب.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٣٥٤.

(٣) نفس المصدر ١/ ٤٢٠.

(٤) في (ب): وإنما يلحق الهاء ثباتا في الوقف. (٥) لايقرأ العبارة مابين المعكوفين في (أ).

الألف، وبالفتح عند بعضهم لمناسبة الألف قبلها (نحو:)قوله[1] :

(ياربَ ياربّاه إياك أسئل عفراء) ياابراه من قبل الأجل[2]

أي أسألك ياربي وصل عفراء قبل حلول الأجل، وعفراء: اسم امرأة[١٤١/أ]/ ونحو قوله[3] :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةَ [4]

(أو)مثل (ماكان)من المنادى(مبنيا قبل النداء)، فإنه ينتصب محلا، ويبقي بناؤه على ماكان عليه قبل النداء، سواء كان تقدم بنائه على النداء (تحقيقا أو تقديرا نحو: ياخمسة عشر)فان خمسة عشر مبني[5] قبل النداء وتقدم بنائه [عليه تحقيقي لوجود استعماله][6] مبنيا بلا نداء (وياحذام)كذلك مبني قبل النداء ،وتقدم بنائه عليه تحققي أيضا،(ويالكاع)مبني قبل النداء، لكن تقدم بنائه عليه تقديري لأنه لم يستعمل إلا في النداء إلا أنه بحيث لو استعمل في غير النداء لكان مبنيا أيضا.

---

(١) قائل الأبيات مجهول .

(٢) هو بلانسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٧؛ وشرح الشافية ٤/٢٢٨؛ والخزانة٣/٢٦٢.

(٣) لعله عروة بن حزام العذري.

(٤) هذا عجز البيت ، وصدره :

إذا ما أتى قريته للسانية

نسبه ابن يعيش في شرحه على المفصل ٩/٤٦، إلى عروة بن حزام العذري ، قال البغدادي في الخزانة ٤/٥٩٣ : "ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة ولعله ثابت فيه من رواية أخرى". انظر: توجيه الإعراب وشرحه في: إثبات المحصل ٢٠٤؛ والمنحل ص ١٩٤؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/ ٤٢٠؛ وشرح المفصل التخمير للخوارزمي ٤/١٩٢.

(٥) في (ب): فانه مبني. (٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

[توابع المنادى]

(ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا) أي سواء كان قبل النداء معرفة أو بالنداء (على الأعرف) الأشهر (خلافا للأصمعي)[1] فإنه قال: لايجوز وصفه لوقوعه موقع الضمير الذي لايجوز وصفه[2]، فقولهم: يازيد الظريف بالرفع عنده على حذف المبتدأ، أي أنت الظريف، وبالنصب على حذف الفعل، أعني: الظريف، وإنماجاز وصفه (لأنه وإن وقع) موقع (مالا يوصف وهو الضمير (لم يجرمجراه في كل حال، ولم يصرفوه عن حكم الغيبة رأسا)، ولوكان له حكم الضمير مطلقا لانصرف عن حكم الغيبة رأسا، لكنه لم ينصرف عنه (لجواز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة) نحو: ياتميم كلهم نظرا إلى الأصل لأن المنادى لم يكن في الأصل من أعلام الخطاب، ولايجوز ذلك في الضمير المحض، فلايقال أنتم كلهم، فلذلك يجوز أن يقال: يازيد الظريف على الوصف. (واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل، فانه ليس

---

(١) هو : عبد الملك بن قريب بن علي ابن الأصمعي الباهلي المعروف بالأصمعي (أبو سعيد)،ولد ١٢٢هـ - ٧٤٠م . أديب ، لغوي ، نحوي، إخباري. سمع شعبة بن الحجاج والحمادين ومسعر ابن كدام وغيرهم. وروى عنه عبدالرحمن ابن اخيه ، وأبو عبيد القاسم ابن سلام، وأبو حاتم السجستاني وغيرهم . كانت الخلفاء تجلسه وتحب منادمته . عاش ٨٨سنة، وتوفى بالبصرة ٢١٦هـ - ٨٣١م . من تصانيفه الكثيرة : نوادر الإعراب . انظر للتفصيل:

إيضاح المكنون ١٤٧/٢ ، وبغية الوعاة ١١٢/٢، و(المترجم) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٤٧/٢، وشذرات الذهب ٣٦/٢، والعبر ٣٧٠/١ ، وكشف الظنون ١١٤/١، واللباب ٥٦/١، ومعجم المؤلفين ١٨٧/٦، والنجوم الزاهرة ١٩٠/٢، ونزهة الألباء ص: ١٥٠، و وفيات الأعيان ١٧٠/٣، وهدية العارفين ٦٢٣/١.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٦٠/١.

مما يوصف)بالمعرفة لأنه نكرة قبل النداء.

(وقد حكى يونس) جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة[1] (نحو: يافاسق الخبيث، وليس)استثناؤهم(بقياس)، لأن القياس أن يجوز وصفه كما يجوز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة،(والعلة)أي علة استثنائهم النكرة المتعرفة بالنداء(استطالتهم إياه)أي مثل يارجل(بوصفه)، لأنه في تخصيصه مفتقر إلى الوصف؛ وإذا كان مستطيلا بوصفه ،كان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه، فلايوصف لئلا يلزم هذا المحذور (مع ماذكر في امتناع بناء المضاف)من أنه لو بني المضاف لزم تقديم الحكم على علته، لأنه إنما يقع موقع الضمير مع صفته(وأما العلم فلما لم يكن مفيدا من بين الألفاظ ولا معنى له[١٤١/ب]/ إلا الإشارة) على ماقال القدماء: العلم يشير ولا يفيد، والصفة تفيد ولاتشير أي أن العلَم يشير إلى تعيين الذات، ولا يفيد الوصف، والصفة تفيد الوصف ولا تشير إلى تعيين الذات[2] لم تستطل العلم بالوصف لأن تعيينه بنفسه، فلا يفتقر إلى الوصف حتى يستطال به. (فإذا انتهيت إلى الظريف من قولك: يازيد الظريف كأنك قلت: ياظريف)مراده أن صفت العلم لما كان زائدا يأتي بعد تمام الأول، كان الوصف بمنزلة منادى آخر مستأنف، فعلى هذا لايلزم في العلم استطالته، بالوصف، ولاتقدم الحكم على علته.

(فالمفرد منه)أي من الوصف(أو ماهو في حكمه)كالمضاف بالإضافة اللفظية، فانه يجوز فيه الرفع وإن كان مضارعا للمضاف لأن المضارع له إذا كان تابعا للمضموم لايجب وجوب نصبه، كما يجب نصب المضاف،وأما إذاكان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب (إذاكان)جاريا على منادى(مضموم غير مبهم)احتراز عن المبهم، فانه يجب رفع صفته

---

(١) الكتاب ٣١١/١.

(٢) زاد في (ب): كالعالم ، فانه يفيد الوصف ولا يشير إلى تعيين الذات.

على ماسيجيء إن شاء الله تعالى (جاز فيه)أي في هذا الوصف (النصب حملا على الموضع)، وذلك ظاهر لأن موضعه منصوب، ومثله: ذهب أمس الدابر. فالدابر مرفوع لأنه محمول على محل أمس وإن كان لفظه مكسورا، وهكذا حكم سائر المبنيات فان توابعها تحمل على مواضعها دون ألفاظها (منه قوله[1]:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى ... بِأكْرَمَ مِنْكَ يَاعُمَرُ الجَوَادَا)[2]

فالجواد منصوب، لأنه محمول على محل ياعمرو، (و)جاز (الرفع حملا على اللفظ)أي على لفظه المضموم وإن لم يجز في سائر المبنيات الحمل على اللفظ. فلا يقال: جاءني هؤلآء الكرام، حملا على لفظ «هؤلآء»، وإنما يقال برفعه حملا على موضعه، وإنما يجوز فيه الحمل على اللفظ (لأن الضم لاطراده هنا)أي في المنادى المفرد المعرفة بمعنى أنه يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به(أشبه الرفع)في الفاعل، فكما أن الرفع في الفاعل مطرد، كذلك الضم في المنادى مطرد. قال الشارح: وقيل: إن حركة المنادى عرضية، فاشبهت لعروضها حركة الإعراب[3] لأنَّهَا تحدث لعروض حرف النداء، ويزول بزوالها، وهذا كأنه أظهر ثم قال أما الإطراد فليس سببا لجري المعرب على لفظه، فان[١٤٢/أ]/نحو «هؤلآء» أيضا كسره مطرد، ومع هذا لايوجب إجراء الصفة على لفظه [4].

---

(١) أي قول جرير.

(٢) كعب يمامة الإيادي وابن سعدي أوس بن حارثة بن لام الطائي من أجود العرب الذن ضرب بهم المثل في الجود الديوان ١٣٥؛ والمقتضب ٢٠٨/٤؛ والمغني ١٩؛ والعيني ٢٥٤/٤؛ والتصريح ١٦٩/٢؛ والهمع ١٧٦/١.

(٣) في (ب) : المعرب.

(٤) شرح اللباب للفالي ١٣٨/أ.

أقول: ليس «هؤلآء وأمس» بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال إن كسره مطرد، إذ ليس كل ماكان جمعا لاسم الإشارة كهؤلآء [وظرفا كأمس يطرد فيه البناء على الكسر].[1] (وعلى هذا) أي على جواز النصب والرفع (يازيد الكريم الخير رفعا ونصبا)، وإنما جاز فيه الرفع وإن كان مضافا لأنه في حكم المفرد، لأن إضافته لفظيبة (وإذاكان) الوصف (مضافا) أو كان الوصف (لمضاف) سواء كان بالإضافة الحقيقية، أو لا، من المنادى (فالنصب) واجب (ليس إلا) النصب، وذلك لأن الوصف إذا كان مضافا كان حكمه حكم المنادى إذا كان مضافا في وجوب النصب، وأما إذا كان الوصف لمضاف فيجب نصبه أيضا، لأن المنادى المضاف لايجوز بناؤه على الضم حتى يرفع صفته، حملا على لفظه نحو: (مازيد ذا الجمة) الوصف مضاف، (وياعبدالله الظريف) الوصف لمضاف/ (وكذا سائر التوابع) من[2] التأكيد وعطف البيان والبدل والعطف بالحرف يجوز فيها النصب والرفع إذا كانت مفردة جارية على مضموم غير مبهم (إلا البدل) وإلا (نحو: زيد وعمرو من المعطوفات) التي لاتكون مصدرة بلام التعريف، (فإن حكمهما) وكذا حكم التاكيد اللفظي على الأكثر لأنه هو الأول لفظا ومعنى (حكم المنادى بعينه) في الإعراب والبناء (مطلقا) أي سواء كانا مفردين، أو لا، وسواء كان متبوعهما مضموما، أو لا، وذلك لأن البدل في حكم تكريرالعامل لأنه المقصود بالذكر[3]، والأول كالتوطية لذكره ،وكذا المعطوف المخصوص لأن حرف العطف قائم مقام العامل، فإذا لم يكن معه في اللفظ لام التعريف التي لا يجتمع مع حرف النداء جعل في للفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء (كسائرالتوابع مضافة) في أن حكمها حكم المنادى (نحو:

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) في (ب): عن .

(٣) في (أ) : وهو مقصود بالذكر.

يازيد زيد، ويازيد صاحبَ عمرو إذا أبدلت). المصنف تبع أباعلي، والزمخشري، في أنه جعل «زيد» الثاني بدلا من الأول[1]، وسيبويه جعل عطف بيان[2] والظاهرأنه تأكيد لفظي لإفادة البدل وعطف البيان، مالايفيده الأول، (ويا زيد وعمرو، ويا زيد و عبدالله)إذا عطفت (تقول)في التوابع غير البدل والمعطوف المخصوص (ياتميم أجمعين)بالنصب،(وأجمعون)بالرفع، وهذا مثال للتأكيد المفرد،(و)ياتميم كلهم أو كلكم)مثال للتأكيد المضاف، (وياغلام بشر وبشرا): مثال لعطف البيان المفرد، (و)ياغلام (أباعبدالله): مثال لعطف البيان المضاف.

(وجاز في قوله[3]:

انى وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لـقَـائِلٌ يـانصرُ نصراً نصراً[4]

أربعة أوجه): ضم الأول ونصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الأول أو التأكيد أو [على المصدر بمعنى: يانصر][5] انصر نصرا ، أو على أن الثاني عطف بيان، والثالث مصدر، أو بالعكس، وضم الأول ورفع الثاني على أنه عطف بيان من اللفظ، ونصب الثالث إما على أنه عطف بيان من الموضع أو على المصدر وضم الأول والثاني على أن الثاني

---

(١) في (ب) : الثاني من الأول بدلا.

(٢) الكتاب ٢/١٨٢-١٨٤.

(٣) أي قول رؤبة بن العجاج.

(٤) البيت في ملحقات ديوانه ١٧٤؛ الكتاب ١/٣٠٤؛ المقتضب ٤/٢٠٩؛ الخصائص١/٣٤٠؛ شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣، ٣/٧٢؛ والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧؛ شرح شذور الذهب ٤٣٧، ٤٥٠؛ والعيني ٤/١١٦؛ والهمع ١/٢٤٧، ٢/١٢١؛ والخزانة ١/٣٢٥؛ والأصول في النحو لابن السراج ١/٣٣٤؛ وشرح شواهد سيبويه ١/٣٠٤.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

بدل من الأول ونص بالثالث على عطف البيان أو على المصدر، ونصب الأول وجر الثاني بالإضافة على أن يكون المضاف إليه جنسا كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم، ونصب الثالث إما على أنه عطف البيان أو على المصدرية.

قال الصغاني:[1] أنشد سيبويه هذا البيت لرؤبة[2]، وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف، والرواية يانضر نضرا نضرا بالضاد المعجمة، والنضر هذا حاجب بن نضر بن سيار وبعده :

بلّغ نضرا نضر بن سيار مثني وفرا

(وياعمرو والحارث)مثال للمعطوف المصدر بلام التعريف (الرفع)مع تجويز النصب تنبيها على كونه مستقلا في المعنى غير تابع للأول، (و يختارالخليل في المعطوف الرفع

---

(١) هو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل الصغاني اللاهور(رضي الدين أبو الفضائل) محدث، فقيه، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد بلاهور في ١٠ صفر ٥٧٧هـ، وتوفي ببغداد في رمضان ٦٥٠هـ، صاحب تصانيف. انظر ترجمته في:
النجوم الزاهرة ٢٦/٧؛ وبغية الوعاة ص٢٢٧، ٢٢٨؛ ومعجم الأدبا٩٠/٩-١٨٩-١٩١؛ ومرآة الجنان١٢١/٤؛ والبدر الطالع٢١٠/١؛ وشذرات الذهب٢٥٠/٥؛ والجواهر المضيئة٢٠١/١-٢٠٢.

(٢) الكتاب ١٨٥/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٦/١.

وأبوعمرو)بن العلاء[(١)]((النصب)لأنه بسبب اللام يمنع وقوعه موقع المعطوف[(٢)]، فامتنع أن يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء(و)يختار (أبو العباس)المبرد(الرفع فيما يصح نزع اللام عنه)[(٣)] لأنه إذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف النداء عليه، فكان الأولى أن يحرك بحركة المنادى تنبيها على كونه منادى مستقلا في المعنى (كالحسن)فإن الأعلام المنقولة عن الصفات تكون اللام فيها عارضية لأنها لم تجعل مع اللام أعلاما حتى(تكون اللام)كأحد

---

(١) هو: زبان بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني ، وهو شيخ علماء البصرة وكبيرهم ، أحد القرآء السبعة وأغزرهم علما. كان عالما باللغة والشعر ، وعنه روى العلماء جملة كبيرة من اللغة والشعر للعرب القدماء . أخذ عنه خلق كثير ، منهم: اليزيدي والأصمعي وأبوعبيدة . ولد بمكة سنة ٧٠هـ/ ٦٩٠م ، نشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ/ ٧٧١م. وللتفصيل انظر:

الإقناع لابن الباذش ٩٢/١؛ وبغية الوعاة ٢٣١/٢؛ وسير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦؛ وشذرات الذهب ٢٣٧/١؛ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص: ٣٥؛ والعبر ٢٧٧/١؛ والفهرست ص: ٤٢؛ والمزهر ٣٩٨/٢؛ و معرفة القرآء الكبار ١٠٠/١؛ والنجوم الزاهرة ٢٢/٢؛ و وفيات الأعيان ٣٨٦/١-٣٨٨.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٣٦٥/١.

(٣) قال المبرد في مسألة العطف على المنادى المبني: " أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يازيد والحارث أقبلا، وقرأ الأعرج: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ، وهي قراءة وياحارث فيقال لهم : فقولوا : يا الحارث، فيقولون : هذا لا يلزمنا، لأن الألف ولام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع، فكلانا في هذا سواء،وإنما جوزت لمفارقتها حرف الإشارة، كما يقول : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ورب رجل وأخيه، ولا تقول كل سخلتها ، ولا رب أخيه، حتى تقدم النكرة.

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام ، وكلا القولين حسن والنصب عندي حسن على قراءة الناس ".انظر: المقتضب ٢١٢/٤-٢١٣ ، و الكتاب ٢٠٥/١ .

حروفها، فلا يصح نزعها كما[1] في البيت والنجم وإنما جاز دخول اللام [على هذه الأعلام للمح الوصفية الأصلية][2] ، ولمدح المسمى بها إن كانت متضمنة له نحو: الحسن والحسين، أو لزمة إن كانت متضمنة له[١٤٣/أ]/ نحو القبيح فكأنها أخرجت عن العلمية، وأطلقت على المسمين بها أوصافا.

(و)يختار (أبو العباس النصب فيما لايصح)نزع اللام منه[3] لأنه إذا لم يصح نزعه منه امتنع مباشرة حرف النداء له مطلقا (كالنجم والصعق)من الأعلام الغالبة الاتفاقية، فانه لايصح نزعه منها لأنها إنما صارت أعلاما معه، فصار كبعض حروف الكلمة؛ (وكذا نحو: الرجل)مما يلزمه اللام لقصد التعريف، فإن حرف التعريف لايحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على أصل التنكير فإن اختيار المبرد فيه النصب[4] إذا عطف على المنادى المضموم نحو: يازيدو الرجل (حيث لم يسوغوا يازيد ويارجل، كأنهم كرهوا بناء ه من غير علامة تعريف)لأنه إنما يكون مبنيالكونه مفردامعرفة ، فلو نزع اللام، عنه لم يبق فيه تعريف اللام وليس «يا» مذكورا معه فلا تشابه الضمير فكيف يبنى (بخلاف العلم)فإنه[5] جاز ضمه إذا كان معطوفا نحو: يازيد[وعمرو لوجودمشابهته مع الضمير][6] بالإفراد والتعريف وإن لم يكن معه حرف النداء.

(وإذا وصف)المنادى(المضموم بابن)وبابنة، لابنت(وهو)أي الابن(بين العلمين، بني المنادى معه)أي مع الابن (على الفتح)، والظاهر أن المصنف تبع في هذا عبدالقاهر . فإنه قال:

---

(١) في (ب): كم.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) راجع إلى قول المبرد ما مرّ بيانه وافيا.

(٤) في (ب): فان النصب فيه اختيار المبرد.

(٥) سقطت عن (ب): فانه.

(٦) العبارة ما بين المعكوفين لا يقرأ في (ب).

جعل الابن مع الأول شيئا واحدا وبنيا على الفتح. [١] فيكون حركة الأول وحركة الابن حركتي بناء عنده كأنه جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحو: خمسة عشر . وقيل: إنها حركة إعراب، والصحيح: أن حركة الأول حركة بناء وحركة الابن إعراب، والأولى أن يقول المصنف: هكذا إذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل بموصوفه المضاف إلى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله،فاحترزنا بالعلم عن نحو: يارجل بن زيد، وبالمضموم عن المنادى المنصوب والمجرور، وبالمتصل بموصوفه عن نحو: يازيد الظريف بن عمرو، وبالمضاف إلى العلم عن نحو: يازيد بن أخينا، فإن المنادى في هذه الأمثلة لايبنى على الفتح لعدم كثرة الاستعمال فيها(اتباعا لحركة الأول حركة الثاني)فإنه لما كره استعماله خفف بالاتباع، لأن الاتباع أخف من مخالفة الإعراب، وجعل الأول تابعا للثاني مع أن الثاني تابع لأنه لو جعل الثاني تابعا للأول، لوجب ضمه لضم الأول، والفتحة أخف من الضمة [٢]، و[١٤٣/ب]/لأنه لاتعتبر لفتحته لأن الفتحة هي حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولابه ، بخلاف ضم الثاني فإنه لاوجه له: (وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة)لشدة الاتصال بين هذا الموصوف وصفته، فلما نزلا منزلة كلمة واحدة، اتبع الأول الثاني لأن مثل هذا الاتباع إنما جاء في كلمة واحدة، نحو: ابنم وأمرء، (بخلاف مالم يقع)الابن على الشرائط المذكورة فإنه لايبني مع المنادى على الفتح كما بينا ذلك.

(وكذا في غير المنادى)نزل «الابن» المشروط بما ذكرنا مع موصوفه بمنزلة كلمة واحدة (فيحذف التنوين من الموصوف بـ«ابن»)حال كونه واقعا (بين علمين)حذفا واجبا، ويحذف ألف «ابن» خطًا كل ذلك لكثرة الاستعمال (نحو: مازيد بن عمرو)،[فتح المنادى

(١) كتاب المقتصد ٢/٧٨٥.

(٢) في (ب): وهو أخف من الضمة.

لاجتماع [٢] شرائط[٢] الفتح فيه][٣]،(ويازيد بن أخي)لم يفتح لأن «الابن» مضاف إلى غير العلم(وهذا زيد بن عمرو)حذف التنوين من[٤] «زيد» الموصوف بابن، وألفه لاجتماع شرائط الحذف فيه[٥]،(وزيد ابن أخي)لم يحذف التنوين والألف لأن الابن مضاف إلى غير العلم.

وجوزوا في الوصف)أي في حالة الوصف بابن (إثباتُ التنوين)في موصوفه (في الضرورة)، لا في غيرها لأن إثبات التنوين ردٌ للاسم إلى أجله كما في غير المنصرف عند الضرورة . وإنما قال في الوصف لأنه يجب إثباته في حالة الخبر بابن في غير الضرورة أيضا نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[٦] بالتنوين وإثبات الألف إذا كان خبرا، ويحذفهما[٧] إذا كانت صفة (نحو:

جَـارِيَـةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْـلَبَهْ   قُبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَهْ[٨]

فأثبت التنوين في «قيس» مع شرائط حذفه لضرورة الشعر، وقال بعضهم: إن ابن «ثعلبة»

---

(١) سقطت عن (أ): لاجتماع .   (٢) في (ب): شرط.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) في (ب): عن.

(٥) في (أ): وألفه فيه لاجتماع شرائط الحذف.

(٦) من الآية ٣٠ في سورة التوبة.

(٧) في(ب): وتحذفها.

(٨) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٤٨؛ و خزانة الأدب ٦٣٢/٢؛ والدر ر ٣٦/٣؛ و شرح أبيات سيبويه ٣١٢/٢؛ وشرح المفصل ٦/٢؛ و الكتاب ٥٠٦/٣/٣؛ ولسان العرب ٢٨٠/١ (ثعلب) ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٩١/٢؛ و سر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢؛ و شرح التصريح ١٧٠/٢؛ و لسان العرب ٦٠٩/١ (قبب) وهمع الهوامع ١٧٦/١ . والشاهد فيه تنوين «قيس» ضروررة ».

بدل، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف القباء: ضامرة البطن، والمقعبة: السرة التي وقعت في البطن، وعلا ما حولها، فصار موضعها كالقصب.

[نداء ما فيه الألف واللام]

(ولاينادى ما فيه الألف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف)أما لأن الاستغناء بأحديهما حاصل، أو لأن بينهما تنافرا لأن حرف النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء، واللام كأنها يقتضي الإعراب، لأنها ترجح جانب الإسمية، لأنها بمنزلة التنوين لمعاقبتها إياه،(بل يتوسل إليه)في ندائه(بالمبهم)المحتاج في الدلالة على تعيين الذات إلى[١٤٤/أ]/اسم آخر، وإنما يتوسل به ليحتاج لرفع الإبهام إلى ماهو المقصود بالنداء، والمبهم الذي يتوسل في نداء المعرف باللام شيئآن أيّ مقطوع الاضافة، لأنه بالمضاف إليه يختص نحو: أيّ الرجال، فلايصلح للتوسل، لأن الوسيلة كما عرفت الآن ينبغي أن يكون مبهمة، واسم الإشارة فإنه إنما يتوسل به لإبهامه وشدة احتياجه إلى[1] المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء(نحو: ياأيهاالرجل) هاء التنبيه فيه عوض عن[2] المضاف إليه لأيّ مع أنه مناسب للنداء لأن النداء، أيضا هو التنبيه، (وياأيها الرجل، وياأيهذا الرجل)جعل [اسم الإشارة فيه صفة] [3]«أيّ» لأنه أوضح من «أي».

(ولايسوغ في الوصف)المفرد(هنا)أي[4] حيث يتوسل بالمبهم في النداء المعرف باللام (إلا الرفع)وإن كان القياس يقتضي جواز نصبه أيضا لأنه وصف مفرد واقع لمنادى مضموم(لأنه المقصود بالنداء)، والمبهم وسيلة إلى جعله منادى، فنبه بالتزام الرفع على كونه

---

(١) في (ب): على.

(٢) في (أ): من .

(٣) العبارة مابين المعكوفين لا يقرأ في (ب).

(٤) سقط عن (أ): أي.

مقصودا بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء، فجعل لفظه موافقا للفظ المنادى، إذ لا فرق بين الضم والرفع من حيث اللفظ.

(وكذا لايسوغ في توابعه) أي توابع هذا الوصف إلا الرفع (لأنها توابع) منادى (معرب)، وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني المضموم، (ويدل على إعرابه) أي إعراب هذا اللفظ، وإن كان في الحقيقة هو المنادى فينبغي أن يكون مبنيا (نحو) قوله[1]:

(يَا أَيُّهَا الجاهِلُ ذُو التَّنَزِّي)   لاتُو عِدَنِيَ حيّةٍ بالنِّكذي[2]

فإن هذا الوصف لو كان مبنيا لوجب في تابعه المضاف، وهو قوله «ذو التنزي» النصب كما يجب في توابع المنادى المضموم المضافة، ولايجوز أن يكون «ذو التنزى» صفة لـ«أيّ» بعد صفة لأنه حينئذ يجب نصبه أيضًا كما قال سيبويه: تقول: يازيد الظريف ذو الجمة، إذا جعلته صفة للظريف[3]، وإن حملته على «زيد» نصبت، والتنزي: التوثب والتسرع، أي لا أرهب وعيد موعد وإن كان خبيثا ذا هيبة، (ولهذا) أي للفظ «هذا» دون أيّ (وجه آخر، وهو أن يكون) «هذا» (بمنزلة غيره من الأسماء المستقلة بأنفسها)، ولايكون وسيلة إلى نداء المعرف باللام، وذلك لكون «هذا» أوضح من «أي»، ولهذا قد يقتصر[4] على «ياهذا» من دون الصفة، بخلاف «أيّ»، فإنه لايستقل بنفسه، فلا يقال: ياأيها من

---

(١) أي قول رؤبة بن العجاج.

(٢) والرجز له في ديوانه ص ٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧١؛ وشرح المفصل ٦/ ١٣٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٩؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ والكتاب ٢/ ١٩٢؛ والمقتضب ٤/ ٢١٨.

والشاهد فيه نعت «الجاهل» قوله: «ذو التنزّي» بالرفع، مع أنّها مضافة، وذلك لأنّ «الجاهل» غير منادى، فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحلّ.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٨.   (٤) في (ب): وقد يقتصرلهذا.

دون[١٤٤/ب]/الصفة (فجاز في وصفه)، على هذا التقدير(النصب)كما جاز الرفع(نحو: ياهذا الطويلَ)لأنه ليس الوصف حينئذ مقصودا بالنداء حتى يجب رفعه.

(وينبغي أن لايكون الوصف في «هذا»)إذا جعل «هذا» اسما مستقلا(اسم جنس، ولكن)يكون الوصف(مشتقا لأنه)أي لأن «هذا» (لايوصف باسم الجنس إلا وهو غير معلوم بتمامه، ولا مستقل بنفسه)لأنه إذا كان غير معلوم بتمامه ينبغي أن يوصف باسم الجنس لتعيين الذات المشار إليها المبهمة به، ولايوصف بالمشتق لأنه عام لايدل على تعيين ذات دون ذات، فإذا جعل مستقلا بنفسه جعل وصفه مشتقا تنبيها على أنه اسم مستقل غير متوسل به إلى نداء المعرف باللام، وهذا معنى كلام الشيخ الرضي فإنه قال: وفصّل بعضهم في وصف «هذا»، فقال إن كان مما لايستغني عنه يلزمه الرفع نحو: ياهذا الرجل، وإن كان مما يستغني عنه نحو: ياهذا الطويل جاز الرفع والنصب.[1] (وقالوا: «يا اللّه» خاصّة)أي لم يدخل حرف النداء من جملة مافيه اللام إلا على لفظ «اللّه»(حيث تمحضت اللام في «اللّه» للتعويض)من الهمزةُ لأن أصل «اللّه» الإله، وهو «فعال» بمعنى «مفعول» من الإلاهة ، وهي العبادة ، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى ماقبلها ، فصار «اَلِلاة» ثم أُسكنت اللام الأولى، وأدغمت في الثانية لزوما ، وجعلت اللام عوضا من الهمزة، ولهذا قطع الهمزة في النداء إيذانا من الأول الأمر على أن اللام لم تبق على فائدة التعريف، وإنما تمحضت للتعويض حال كونها(مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف الندائي)عن تعريفها (هنا)، وإذا اضمحل عنها معناه كانت لازمة للكلمة فيكون سبب جواز دخول حرف النداء عليه اجتماعُ الأمرين في لامه: كونها

(١) وألفاظه: وفصّل بعضهم في وصف : ياهذا ، فقال: إن كان لبيان الماهية نحو: ياهذا الرجل، وجب الرفع لزنه مستغني عنه ، وإلا جاز الرفع والنصب ، نحو ياهذا الطويل رفعاً ونصباً. انظر : شرحه على الكافية ٣٧٥/١.

عوضا عن همزة «إله»، ولزومها للكلمة[1] ؛ فعلى هذا لايجوز دخول حرف النداء على نحو: النجم والصعق، لأن اللام فيهما وإن كانت لازمة إلا أنها ليست عوضا من شيء، وكذا لايجوز دخوله على نحو: الناس، لأن اللام فيه وإن كانت عوضا عن همزة «الناس» إلا أنها ليست بلازمة؛ (وقد شذ)قوله[2]:

(مِنْ أَجْلِكِ يا التي تَيَّمتِ قلبي) وأنت بخيلة بالوصل عنّي[3]

وإنما كان شاذا لأنه ليس فيه سبب دخول حرف النداء عليه من اجتماع الوجهين لأنه إنما حصل فيه وجه واحد، وهو كونها لازمة، (وأبعد منه)في الشذوذ[١٤٥/أ]/(قوله[4]:

فَيَا الغُلامَانِ اللّذَانِ فَرّا إيّاكُمَا أنْ تَكْسِبَانَا شراً)[5]

وإنما كان أبعد لأنه ليس فيه وجه من الوجهين، لا لزوم ولاعوض.

(وإذا كررَ المنادى) بلفظه(في [حال الإضافة جاز فيه نصب][6] الاسمين على حذف المضاف إليه من الأول)وإنما حذف لدلالة المضاف إليه الثاني عليه لأنه هو لعينه . وإنما جاز نصبها لأن الأول على هذا التقدير منادى مضاف [في التقدير، فبقي حكم الإضافة فيه]، والثاني تابع له على أنه بدل أو عطف بيان أو تاكيد، وتابع المضافا يجب نصبه سواء كان

---

(١) في (ب): وللكلمة لزومها. (٢) لم يعرف قائله.

(٣) انظر للبيت : شواهد كتاب سيبويه١/ ٣١٠؛ وشرح السيرافي ٣/ ٤٣؛ والنكت للأعلم ١١٩؛ والمقتضب ٤/ ١٤١؛ والإنصاف ٣٣٦؛ وضرائر الشعر لابن عصفور ، والخزانة ١/ ٣٥٨؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨.

(٤) قائله غير معلوم .

(٥) هو الشاهد رقم ١٢٩ في الخزانة ، وقد ذكر البغدادي : أن البيت شائع في كتب النحو ،ولم يعرف له قائل ولا ضميمه ٢/ ٢٩٤.

(٦) سقطت العبارة مابين المعكوفن عن (ب).

مضافا أو مفردا؛ وقال الشارح: لأن كل واحد منهما منادى مضاف"[1] . وفيه نظر، لأن الثاني ليس بمنادى؛ (أو)نصب الاسمين(على إقحام)الاسم(الثاني بين المضاف والمضاف إليه)،وهذا مذهب سيبويه فإنه قال: إن الثاني مقحم تاكيد لفظي للاسم الأول[2] ، ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في الإعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وإن لم يكن مضاف لأن الأول محذوف التنوين للإضافة، وإنما جاز هنا الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة مع أنه لايجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر بالظرف لأنه لما كرّرو الأول بلفظه بلاتغيير صارالثاني كأنه هو الأول وكأنه لافصل؛ وقال السيرافي : "إن الاسم الأول، كان مضموما ففتح إتباعا لنصب الثاني كما في «يازيد بن عمرو»"[3]. وجاز (ضم الأول)على أن يكون منادى مفردا معرفة، ولايجوز ضم الثاني لأنه مضاف أو كالمضاف (نحو:

يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ لاأبالَكُمُ   لايُلْقِيَنكُمْ في سَوْأَةٍ عُمَرُ [4]

معناه أقرّوا بفضلي، وكفوّا عن أذايَ لتأمنوا أن ألقينكم في بلية.

---

(١) الفالي ١٤٠/ب

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٣٨٦.

(٣) نفس المصدر ١/٣٨٨.

(٤) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٢؛ و الأزهية ص ٢٣٨؛ و الأغاني ٣٤٩/٢١؛ و خزانة الأدب ٢٩٨/٢، ١٠٧،٩٩/٤،٣٠١؛ والخصايص ٣٤٥/١؛ والدر ٢٩/٦؛ وشرح سيبويه ١٤٢/١؛ و شرح شواهد المغني ٨٥٥/٢؛ و شرح المفصل ١٠/٢؛ والكتاب ٥٣/١؛ واللامات ص ١٠١؛ ولسان العرب ١١/١٤(أبي)؛ والمقاصد النحوية ٢٣٠/٤؛ والمقتضب ٢٢٩/٤؛ و نو ادر أبي زيد ص ١٣٩؛ و بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٤/٤؛ و أمالي ابن الحاجب ٧٢٠/٢؛ و جواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١، و خزانة الأدب ٣١٧/٨، ١٩١/١٠؛ ورصف المباني ص ٢٤٥؛ و شرح الأشموني ٤٥٤/٢؛ و شرح ابن عقيل ص ٥٢٢؛ و شر ح المفصل ٢١/٣،١٠٥/٢، و معني اللبيب ٤٥٤/٢؛ و همع الهوامع ١٢٢/٢.

والشاهد فيه قوله : « ياتيم تيم عدي » حيث أقحم «تيم » الثاني «تيم » الأول وما أضيف إليه فعامل الثاني فيي منع التنوين للإضافة معاملة الأول . و يجوز أن يضم « تيم » الأوللأنه منادى علم ، والثاني بدل منه .

(وإذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم)نحو: ياغلامي (جاز إسكان الياء)،وهو الأكثر في الاستعمال إذا لم يلزم من إسكانه اجتماعُ ساكنين، وذلك لعدم الاحتياج إلى حركته لوقوعه أبدا بعد كلمة أخرى مع أنه حرف العلة؛ (و)جاز (فتحه) وهو الأصل عند بعضهم[1]؛ قالوا: لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حالة إفرادها دون تركيبها، وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه، فالأصل فيه الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، والأصل في تلك الحركة الفتحةُ لعدم احتمالها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف واحد(كماجاز) الإسكان والفتح(في غير النداء).

وجاز(حذفه)أي حذف الياء في النداء اجتزاء عنه بالكسرة)فإنها لما كانت أختا للياء، كانت تدل عليه بعد حذفه (إذا كان[١٤٥/ب]/ قبله كسرة)احتراز عن نحو: يا فتاي، فانه لايحذف منه الياء لعدم الكسرة قبله. وهو)أي حذف الياء(في غيرالنداء قليل)لأن النداء موضع تخفيف لأن المقصودمن[2]الكلام غير النداء، فيطلب الفراغ بالسرعة ليتوجه إلى المقصود لكن حذفه في غيرالنداء في الفواصل والقوافي ليس بقليل نحو قوله تعالى:﴿ تَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾[3] أي دعاي، و ﴿ كَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ و ﴿ كَيْفَ كَانَ نَذِيرِ ﴾[4].

(و) جاز(إبداله) أي إبدال الياء ألفا فيقال في[5] دُعِيَ: دعا؛ (ولا يكاد)إبداله ألفا(يوجد في غير النداء)، وإنما يوجد كثيرا في النداء(نحو: ياربا تجاوز عني . وعليه يحمل قوله ﷺ «أَنْفِقْ بلاَ لاَ»[6])فيمن روى بلالا بالألف، فإنه في الأصل: يابلالي، فحذف

---

(١) في (ب): وهو عند بعضهم الأصل. (٢) في (ب): عن .

(٣) من الآية -٤٠ من سورة إبراهيم . (٤) الحج : ٤٤؛ و السبا : ٤٥؛ والفاطر: ٢٦؛ والملك: ١٨.

(٥) سقطت عن (ب): في.

(٦) مجمع الزوائد ١٨٢/١.

حرف النداء، وقلب الياء ألفا، وأما من رواه مضموما، أو منوّنا على جعل «بلالأ» بمنزلة اسم جنس، نحو: لكل فرعون موسى[1] فليس مما نحن بصدده . وقيل معناه: أنفق بغير لفظة «لا» بمعنى أنه إذا سئلت فلاتجب بـ«لا»؛ وجاز إبداله(تاء تأنيث في ياأبت، وياأمت خاصة)يعني إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم «أبا» و«أما»، يجوز فيهما ماجاز في سائر الأسماء المضاف إلى ياء المتكلم مع جواز إبدال الياء فيهما تاء خاصة، وذلك لأنهما مظنتا التفخيم، والتاء قد تدل عليه نحو: علأمة ونشّابَةٍ، (وجاز فيه)أي في التاء (الحركات الثلث)الكسر، وهو الأكثر لمناسبتها للياء التي هي بدل منها[2]، والفتح لأنه بدل من ياء حركتها الفتح إذا حركت، والضم لأنه ياء تأنيث، فشبه «تاء» طلحة فيضم. (وحكى يونس)جواز حذف التاء المبدل عن الياء للترخيم ولزوم فتح ما قبلها لئلا يلتبس بنداء الأب والأم بلا ياء نحو: (ياأب وياأم)[3].

قال الشارح: "الأصل «ياأبا» و«ياأما» على إبدال الألف" من الياء ثم حذف الألف)[4].

أقول: ليس ماذكره بمحكي عن يونس، وإنما المحكي عنه ما ذكرنا على ماقال الشيخ الرضي[5] مع أنه لو كان مراد المصنف ذلك، لوجب أن يذكر هذا البحث حيث ذكر جواز إبداله ألفا.

(والوقف عليه)أي على التاء (بالهاء عند أصحابنا)لأنها تاء تأنيث، والفراء:

---

(١) انظر للتفصيل: مجمع الأمثال ٢/٣٩٢؛ والمقاصد الحسنة ١٠٣-١٠٤؛ والهمع ٢/١٥٨؛ وكشف الخفاء ١/٢٤٣-٢٤٤.

(٢) في (ب): منه.

(٣) الكتاب ١/٣١٧-٣١٨.

(٤) الفالي ١٤١/أ.

(٥) حيث قال: وذلك لأن التاء عندهم في «أبَتِ» أمَتِ» للتأنيث . شرح الكافية ١/٣٩١.

يقف عليها بالتاء لأنه ليس[1] بمحض التأنيث [كما في أخت وبنت (وجاز)مع التاء (الألف) فيقال: ياأبتا أو[2] ياأمتا، لأنه جمع بين العوضين [١٤٦/أ]]/وهو جائز(دون الياء) أي لا يجوز مع التاء الياء ، فلا يقال: يا أبتي ، لانه جمع بين العوض والمعوض وهو غير جائز (نحو)قوله[3]:

(يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا)[4]

ونحو: (قولها): أي قول امرأة[5]:

(يَا أُمَّتا أَبْصَرَنِيْ راكِبٌ
يسير في مُسْحَنْفَرٍ لاَحِبٍ)[6]

فقد جمع في البيتين بين الألف والتاء. و المسحنفر: الواسع، واللاحب: الطريق الواضح. (ويابن أم ويابن عم خاصة مثل باب غلامي)أي أذا كان المنادى أبناً مضاف إلى العم أو الأم، المضافين إلى ياء المتكلم ، يجوز فيه ماجاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك لكثرة الاستعمال.(وجاز الفتح في ميمهما مطردا شائعا اجتزاء بالفتحة عن الألف وإن لم يجيء الفتح في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إلا على وجه الشذوذ، وذلك لكثرة الاستعمال

---

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٩١/١.

(٢) العبارة مابين المعكوفين لا يقرأ في (ب).

(٣) قائله رؤبة بن العجاج .

(٤) البيت له في الكتاب ٣٨٨/١-٢٩٩/٢؛ والمقتضب ٧١/٣؛ والخصائص ٩٦/٢؛ والأمالي الشجرية ٨٦/٢؛ والإنصاف ص ٢٢٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢-١٢٠/٣؛ والمغني ص ١٥١، ١٥٣، ٦٩٩؛ والتصريح ٢١٣/١-١٧٨/٢؛ والهمع ١٣٢/١؛ والخزانة٤٤١/٢

(٥) هي جارية المجهولة.

(٦) والبيت لها في المحتسب ٢٣٩/٢؛ والأمالي الشجرية ١٠٤/٢؛ واللسان (حزز)٢٠٨/٧، و(أبا) ٦٥/١٨؛ والعيني ٢٢٦/٤.

(وزيادة الاستثقال) كأن المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم أثقل من المضاف إلى ياء المتكلم. هذا هو المشهور في جواز الفتح في ميمهما، وقول المصنف (كخمسة عشر بجعل الاسمين اسما واحد) إشارة إلى مانقل ابن السراج[1] عن ابن العباس فإنه قال: "قال أبوالعباس : سألت أباعثمان عن قول من قال: ياابن أم لا تفعل، فقال فيه عندي وجهان : أحدهما أن يكون أراد «ياابن أمي» فقلبت الياء ألفا، فقال: ياابن أما، ثم حذفت الألف استخفافا، والوجه الأخر : أن يكون عَمِلَ في «ابن أم» عمل خمسة عشر. «أما».

---

(١) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج(أبوبكر) أديب نحوي . صحب المبرد وقرء عليه كتاب سيبويه في النحو ثم اشتغل بالموسيقي. ثم رجع إلى كتاب سيبويه ونظر في دقائقه وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة . أخذ عنه عبد الرحمن الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وأبوعلي الفارسي وعلي بن عيسى الرماني.

قال ابن النديم ناقلا عن ابن درستويه: إنه كان من أحدث غلمان المبرد سنا مع ذكائه وفطنته وكان المبرد يميل إليه ويقربه ويشرح له ويجتمع معه في الخلوات والدعوات وتأنس به. نقل عنه الجوهري في صحاحه في مواضع عديدة . توفى ٣١٦هـ/٩٢٩م . من تصانيفه : احتجاج القراء في القراءة؛ والأصول في النحو ؛ وشرح كتاب سيبويه. وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة ١٠٩/١؛ وتاريخ بغداد ٣١٩/٥؛ وسير اعلام النبلاء ٤٨٣/١٣؛ وشذرات الذهب ٢٧٣/٢؛ وطبقات النحاة واللغويين ص ١١٥؛ و الفهرست ص ٩٨؛ وكشف الظنون ١٥/١، ١١١، ١٠٦٠١، ١٠٤٨؛ واللباب ٥٣٨/١؛ ومرءاة الجنان ٢٧٠/٢؛ ومعجم الأدباء ٩/٧؛ ومفتاح السعادة ١٣٦/١؛ والمنتظم ٦٢٠/٦؛ والنجوم الزاهرة ٢٢٢/٣؛ ونزهة الألباء ص ٣١٣؛ ونفح الطيب ٣١٧/٣؛ والوافي بالوفيات ٨٦/٣؛ و وفيات الأعيان ٣٣٩/٤.

[النُدبة]

(وحكم -المندوب وهو المتفجع عليه- نحو: وازيداه، (أو) المتفجع(به)نحو: واويلاه واحترز بقوله:(بيا)وهو مشترك بين النداء والندبة، (أو بـ وا)وهو مختص بالندبة عن نحو: تفجعت على زيد (حكم المنادى في البناء والإعراب)، فقال: وازيد، و واعبدالله، و واطالعا جبلا إذا كان معروفا، وكذا حكم [توابع المنادى على التفصيل] [١] المذكور، وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة، ولأنه مخصوص بالمتفجع عليه كما أن المنادى مخصوص: (والأكثر أن يلحق آخره ألفا)لطلب مدّ الصوت لإظهار التفجع وللإعلام بالمصيبة. (وجاز تركه)أي ترك الإلحاق سواء كان التفجع بـ«يا»(نحو: يازيداه)،أو بواو. قال الأندلسي: "يجب إلحاقها مع «ياء» لئلا يلتبس بالنداء المحض" [٢] (ويقول ياغلامهو)في «ياء غلامهه»، فألحق بهما الواو دون الألف وإن كان الأصلُ في باب الندبة الألف لأن المد فيه أكثر في الواو والياء هربا[١٤٦/ب]/ من [٣] الالتباس)وذلك لأنه لو ألحق بهما الألف، وقيل في ياغلامه: ياغلامهاه، وفي يا غلامهم: ياغلامهما، التبس غلام المذكر الغائب، بغلام المؤنث الغائب والتبس غلام الجمع بغلام المثنى، وكذلك يلحق [٤] الياء في [ياغلامكيه في غلام المخاطبة] [٥] لئلا يلتبس بغلام المخاطب.

(وتلحق)الألف(المضاف -إليه) وإن كان المندوب هو المضاف- لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه مع أنه لو ألحق المضاف لانفصل عن المضاف إليه،(نحو: ياأمير

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤١٣/١.

(٣) في (ب): عن .

(٤) سقطت عن (ب): وكذلك يلحق .

(٥) العبارة مابين المعكوفين لا يقرأ في (أ).

المومنيناه)، وكذا يلحق الجزء الأخير من المضارع للمضاف نحو: ياطالعا جبلاه، وكذا يلحق آخر الصلة نحو: وا من حفر بئر زمزماه ؛ (ولا تلحق الصفة)، وإنما يلحق الموصوف نحو: وازيداه الظريف، لأن اتصاله بصفته ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته،(خلافا ليونس)والكوفيين، فإنهم أجازوا إلحاق الألف بآخر الصفة[1] نحو: وازيدا الظريفاه. وليونس: أن يقول: اتصاله بالصفة وإن كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه من جهة المعنى أتم[2]، وذلك لأن الصفة عبارة عن الموصوف وصادقه عليه، بخلاف المضاف إليه والصلة فإنهما لايصدقان على المضاف والموصول.

(ولايندب إلا الاسم المعروف)المشهور سواء كان علما، أو لا، وليس كونه علما شرطا، فلوكان علما غير معروف لم يجز ندبته، ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته، لأن المراد من الندبة تمهيد العذر لنادب، والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وهما لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب معروفا مشهورا(إلا أن يكون)المندوب (متفجعا به نحو: واحسرتاه)، فإنه لايشترط فيه أن يكون معروفا،(فلا يقال: وارجلاه، لأن معناه ليس معنى مبكيا)لكونه غير معروف،(بخلاف العلم، فإنه [ربما اشتهر بالخير)والصلاح][3]،(فإذا سمع بذكره يتفجع عليه لفقده).

[حذف حرف النداء والمنادى]

ويجوز حذف حرف النداء، إلا من اسم الجنس)، والمراد بالجنس هناكل ماكان نكرة

---

(١) ذهب يونس بن حبيب وأبو الحسن بن كيسان مع الكوفيين إلى جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة، فيقال: وازيد الظريفاه. انظر الكتاب ٣٢٣/١، ٣٢٤، والإنصاف ٣٦٤؛ و شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٢.

(٢) نفس المصادر.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

قبل النداء، سواء تعرف بالنداء أو لا(واسم الإشارة)،و من (المستغاث، و)من(المندوب لما في الأولين)-وهما اسم الجنس واسم الإشارة- (من وجوه الحذف)على ماقال بن الحاجب: إن أصل «يارجل» ياأيها الرجل، وأصل «ياهذا» ياأيهذا، فحذف الألف واللام، استغناء عنها بـ«يا» وحذفت «أي» لأنهم ما أتوا بها[١٤٧/أ]/إلا وصلة إلى نداء مافيه الألف واللام فبقي يارجل، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء"[١]، وقيل: لايجوز حذفه من اسم الجنس لأنه إن كان نكرة لايجوز حذفه لأنه إنما يستغني عنه إذا كان المنادي، مقبلا على المنادى ومتنبها لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة، وإن كان متعرفا بحرف النداء فكذلك لايحذف، لأن حرف التعريف لايحذف مما نعرف به لئلا يظن بقاؤه على أصل التنكير وكذلك لايجوز حذفه من اسم الإشارة لأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب وبين كون الاسمية مشار إليه وبين كونه منادى أي مخاطبا تنافر، فلما أخرج عن أصل وصفه بجعله مخاطبا لسبب النداء أحتيج إلى علامة ظاهرة دالة على ظاهر ذلك وهي حرف النداء، (و)لما(في الثانيين)-وهما المستغاث والمندوب[٢]- (من التخفيف)على تقدير حذف حرف النداء عنهما(المنافي لمقتضاهما)لأن مقتضاهمامدة الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة وإظهار التفجع، وحذفُ حرف النداء منافٍ لهما(نحو:﴿يُوْسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٣]حُذف حرف النداء من «يوسف» لكونه علما (وأيها الرجل)كان[٤]القياس أن لايُحذف حرف النداء من «أي» أيضا لأنه اسم جنس على مافسرناه به، لكن لماكان المقصود بالنداء صفته كما عرفت، و[٥] هي قبل النداء معرفة جاز

---

(١) الإيضاح ٢٨٧/١.

(٢) في (ب): وهو المندوب والمستغاث.

(٣) من الآية ٢٩ في سورة يوسف.

(٤) سقطت عن (أ): كان.

(٥) سقطت عن (ب): و.

حذفه؛ (ومثل: أصبح ليل)[1] أي ادخل في الصباح، و صرصبحا ياليل؛ قيل: أول من قال هذا أمرة طرقها امرأ القيس، وكان مبغضا عند النساء، فجعلت تقول: يا خير الفتيان أصبحت أصبحت، فيقول: لا، فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه لفرط مشقتها فقالت: أصبح ليل، فذهب مثلا . يضرب في شدة طلب الشيء ؛ (وافتد مخنوق) أي يامخنوق، وهو مثل يضرب لكل مضطر يبخل بافتداء المال تخليصا لنفسه عن الشدائد ؛[2] (وأَعْوَرُ عينَكَ والحجرَ) أي ياأعور احفظ عينك[3] واحذر الحجر شاذ، لأنه قد حذف حرف النداء في هذه الأمثلة من أسماء الأجناس.

(والتزم حذفه) أي حذف حرف النداء (في «اللهم» لوقوع الميم خلفا) وعوضا (عنه) وأخر الميم تبركا باسمه تعالى . وقال الفرآء : أصله: ياألله أمنا بالخير، فلما كثر وروده في الكلام، حذف بعض الكلام طلبا للخفة ؛[4] وليس قوله بوجه، لأنه لو كان أصله ذلك، لما جاز أن يقال: اللهم ألعنه، واللهم لا تؤتهم.

وقوله[5]:

إنّي إذا مـا حَدَثٌ ألَمّا   أقـوْلُ: ياللهُـمَّ ياللّهُمّا

شاذ.

---

(١) هذا مثل يضرب في الأمر الشديد يطول شره .

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/٥٥٩؛ والمستقصى ١/٢٠٠.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ٢/٧٨؛ رقم المثال ٢٧٦٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٦.

(٥) نسب العيني البيت إلى أبي خراش الهزلي. (العيني ٤/٢١٦)، وأنشد قبلها :

إنْ تغفِر اللّهُمّ تَغْفِر جَمًّا   وأيّ عبد لك لا ألَمَّا

وخطّاه البغدادي في الخزانة ٢/٣٥٨، الشاهد ١٣٠، وذهب إلى أن البيت الذي قبله لأمية بن أبي الصلت . قلتُ: الرجز ليس في ديوانه . والشاهد في النوادر ص ٤٥٨، والمقتضب٤/٢٤٢، واللسان(أله)١٧/٣٦٢.

(ويحذف المنادى عند الدلالة)أي دلالة القرينة عليه، لأنه مفعول به، فيجوز حذفه[١٤٧/ب]/ كما يحذف المفعولُ به(نحو: ﴿أَلاَ يَسْجُدُوا﴾[١] فيمن قرأ)«ألا» بالتخفيف على أنها حرف تنبيه، و«يا» حرف نداء أي ياقوم أسجدوا؛ وأما من قرء «ألا» بالتشديد فلايكون مما نحن بصدده لأن أصله «أن» لا فأدغمت[٢] نون «أن» في لام «لا» و[٣]يسجدوا: فعل مضارع، سقط نونه بالنصب ولازائدة أي فهم[٤] لايهتدون لأن يسجدوا.

[الأحكام الأخرى للنداء]

(وللنداء أحكام أخر يختص)[تلك الأحكام(به من الزيادة)في[٥] المنادى، (والحذف)منه، (واختلاف الصيغة)بأن يستعمل في النداء صيغة لايستعمل في غيره[٦].

[الزيادة في آخره «هن»]

(فالأول: إلحاقهم الزيادة بآخره «هن»)[٧]؛ وهي كلمة كناية، ومعناه: شيء، وأصله: هنوٌ[٨](في أحواله)من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويكون الإلحاق (لغير الندبة والإستغاثة)، [فيقال في الواحد][٩]المذكر: يا هناه أقبل على وزن «فَعَال»،

---

(١) سورة النمل: ٢٧؛ قرأ الكسائي بتخفيف «ألا» ، معاني القرآن للفرآء ٢/٢٩٠؛ السبعة ٤٨٠؛ الكشف ٢/١٥٦؛ التيسير ١٦٧، ١٦٨؛ البحر المحيط ٧/٦٨؛ النشر ٢/٣٣٧.

(٢) في (ب): أدغمت.

(٣) سقطت عن (ب): و.

(٤) في (أ): هم.

(٥) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

(٦) في (ب): صيغة في غيره لا يستعمل.

(٧) سقطت عن (أ): هن.

(٨) في (ب): هنأ.

(٩) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

وفي تثنيته: يا هنانية أقبلا . قال ابن السراج[1] : "وإن كان القياس أن يقال في ثنيته: ياهناهان أقبلا، ولاأعلم أحدا يقول هذا"[2]وفي جمعه ياهنوناه أقبلوا وتقول في المؤنث ياهنتا أقبلي، ويا هنتانية أقبلا، ويا هناتوه أقبلن.

(وتكون)تلك الزيادة من الألف والواو والياء (مجانسة لحركة المنادى)وهو «هن» كما رأيت في الأمثلة،فإن نون التثنية لماكانت مكسورة،كانت الزيادة فيه الألف(إلا في الواحد) المذكر،(فإنها)أي فإن الزيادة(فيه الألف نحو: ياهناه)،ولو كانت الزيادة مجانسةً لحركته لوجب أن يقال: ياهنوه بالواو، قال الشارح: فالزيادات مجانسة لحركة المنادى، فالألف في حال الرفع للمبني، والواو في حال الرفع للجمع .

---

(١) هو: محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج(أبوبكر) أديب، نحوي، صحب المبرد وقرء عليه كتاب سيبويه في النحو، ثم اشتغل بالموسيقي، ثم رجع إلى كتاب سيبويه ونظر في دقائقه وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة . أخذ عنه عبد الرحمن الزجاجي ، وأبوسعيد السيرافي وأبو علي بن عيسى الرماني .
قال ابن النديم ناقلا عن ابن درستويه: إنه كان من أحدث غلمان المبرد سنًّا مع ذكائه وفطنه، وكان المبرد يميل إليه ويقربه ويشرح له ويجتمع معه في الخلوات والدعوات وتأنس به. نقل عنه الجوهري في صحاحه في مواضع عديدة. توفي ٣١٦هـ/٩٢٩م . من تصانيفه:
احتجاج القراء في القراءة ؛ الأصول في النحو؛ وشرح كتاب سيبويه. وللتفصيل انظر:
بغية الوعاة١/١٠٩؛ وتاريخ بغداد٥/٣١٩؛ وسير أعلام النبلاء ١٤/٤٨٣؛ وشذرات الذهب٢/٢٧٣؛ وطبقات النحاة واللغويين ص١١٥؛والفهرست ص٩٨؛ وكشف الظنون١/١٥، ١١١، ١٠٠١، ٦٠، ٤٨، ١٠٤٨؛ واللباب١/٥٣٨؛ ومرءاة الجنان٢/٢٧٠؛ ومعجم الأدباء ٧/٩؛ ومفتاح السعادة١/١٣٦؛ والمنتظم٦/٦٢٠؛ والنجوم الزاهرة٣/٢٢٢؛ ونزهة الألباء ص٣١٢؛ ونفح الطيب٣/٣١٧؛ والوافي بالوفيات٣/٨٦؛ و وفيات الأعيان٤/٣٣٩.

(٢) انظر: الأصول في النحو١/٣٤٨، وعبارته: "ويلزم قائل هذا القول أن يقول في التثنية : ياهنانان أقبلا، ولاأعلم أحدا يقول هذا".

أقول: "إن كان المراد من قوله: فالألف في حال الرفع إلى آخره" إن الزيادة المجانسة هي الألف والواو فهو خطأ فاحش لأن الزيادة في المعنى هي الياء، لا الألف، كما أنها في الجمع هي الألف لا الواو؛ وإن كان المراد أن الألف يلحق به في المثنى، والواو في الجمع في حال الرفع فلامناسبة لهذا الكلام مع ماقبله، ولايليق هذا البحث بهذا المقام.

(والهاء)في «هناه» (بدل من الواو التي هي لام)«لهن» إذ أصل «هن» هنو(على رأي)وهو رأي البصريين[1]، فكان أصله يا هناؤ أبدلت الواو هاء، (و)بدل(من الهمزة المنقلبة عن الواو على رأي)فإن أصله: لما كان هناو، قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة، ثم قلبت الهمزة «هاء» لكونها من حروف١٤٨/أ]/الحلق؛ (و)الهاء(أصليةٌ على رأي)لأن «هن» يصغّر على هنيهة، وأصله «هنه»، (وزائدة لغير الوقف)لبيان الحركة(على رأي، و) زايدة، (للوقف على رأي)وهو مذهب الكوفين[2](وضعفوا)المذهب (الأخير بجواز تحريكه)أي تحريك الهاء في المفرد والمثنى والجموع على رواية الأخفش[3](حال السعة)، فيقال: ياهناه- بهاء مضمومة- فلايجوز [أن يكون للوقف][4].(و)المذاهب(الثلثة الأول يبطلها أن العلامات)أي علامات التثنية والجمع والتأنيث (لاتلحق قبل اللام) أوماهو بدل من اللام، وهنا العلامات لاحقة به قبل الهاء على[5]ماذكرنا من الأمثلة، فلوكانت الهاء لاما، أو بدلا عنها، لوجب إلحاق العلامات بها؛ فيقال: هناهان في تثنية المذكر، وهناهون في جمع المذكر، فبقى ماهو الصحيح من هذه المذاهب المذهب الرابع.

---

(١) الصحاح للجوهري(هنو)٢٥٣٧/٦؛ الأمالي الشجرية ١٠١/٢-١٠٢، ١٠٣.

(٢) نفس المراجع.

(٣) نفس المراجع.

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٥) سقطت عن (ب): على.

[ترخيم المنادى]

(والثاني)من الأحكام المختصة بالنداء(الترخيم، وهو حذفٌ في آخر الاسم)صوابه أن يقول: هو حذف آخر الاسم لئلا يلزم أن يكون المحذوف هو المحذوف فيه (على سبيل الاعتباط)جوازا والاعتباط: نحر البعير من غير علة بها، كذلك الترخيم حذفٌ من غير علة موجبة له سوى التخفيف، وهذا التعريف شامل لترخيم المنادى والترخيم غيره، ولذا قا في آخر الاسم، ولم يقل في آخر المنادى لكنه جعله من الأحكام المختصة بالنداء لأنه إنما يجيء في غيره في حال الضرورة، ولايجيء في حال السعة، ويدخل فيه حذف ياء التأنيث لأنه آخر الاسم بدلالة تعاقب الإعراب عليه، ويخرج عنه الحذف في نحو: ياغلام، لأن المضاف إليه ليس بآخر الاسم وكذلك يخرج بقولنا «جوازا» حذفُ لام يد ودم لأنه واجب،

١-[شروط الترخيم]

(وشرطه)أي وشرط الترخيم (أن لايكون)[المنادى (مضافا)، ولا][1] مضارعا له، لأنه لايجوز ترخيم آخر المضاف إليه، وإلا لم يكن الترخيم في آخر المنادى لأن مضاف إليه ليس بممتزج بالمضاف امتزاجا[2] تاما لبقاء إعراب المضاف، والإعرابُ لايكون إلا في الآخر الاسم فلايكون من تتمته، فلايجوز حذفه بالكلية، ولاحذف آخره؛ وكذا لا يجوز ترخيم آخر المضاف لأن المضاف إليه وإن لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما، لكنه لم ينفصل عنه بحيث يصح حذف آخره بدليل حذف التنوين منه، وهو علامة تمام الكلمة (ولا مندوبا)لأن المقصود من المندوب التطويلُ ومدُّ الصوت المنافي للترخيم؛(ولا مستغاثا)يكون في آخره زيادة المد لأن

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٢) في (ب): امتزاج.

الزيادة تنافي الترخيم[١٤٨/ب]/وكذا لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم يجز فيه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى؛ ولا جملة)لأن الجملة إذا سمي بها روعي حال جزئها قبل العلمية في استقلال كل منهما بإعرابهما من حيث اللفظ، وأزيل عن كل واحد معنى الاستقلال من حيث المعنى لأن تأبط شرا من حيث المعنى كزيد، فلم يجز الحذف نظراً إلى اللفظ

[٢] (و)شرطه أن يكون المنادى (إما علما)لأن العلم لكثرة استعماله منادى يليق به التخفيف مع أنه لشهرته يكون فيما أبقي منه دليلا على ماألقي (زائدا على ثلثة أحرف) لاستكراههم نقص الاسم لسبب الترخيم نقصا، قياسيا مطردا بلاعلة موجبةٍ عن الثلاثي الذي هو أقل أبنية المعرب .وأما بتاء تأنيث)فانه ترخَّم وإن لم يكن علما ولازائدا على ثلثة أحرف نحو: ياثبة، وذلك لأن وضع التاء لما[١] كان على الزوال تكفيه أدنى مقتضى للحذف مع أنه لايلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم، لأن مع وجود التاء كان أيضا[٢] ناقصا عنه لأن التاء كلمة أخرى؛ (ومثل: ياصاح)في ترخيم «ياصاحب»،(وأطرق كرا)في ترخيم «كروان»على لغة من يقول «ياحار» بالضم فيه، ففيه شذوذان: الترخيمُ وحذفُ حرف النداء من اسم الجنس، هذا على قول المبرد، فإنه قال:" إنه مرخم كروان"[٣] ولاضرورة إلى ماقال،[٤] لأن الكرى ذكَر الكروان، فلايكون فيه ترخيم[٥]. قال في الصحاح: يقال للمذكر منه: الكرى، ويقال له إذا صيد: أطرق كرى أطرق كرى أن النعامة في القرى٭ما إن أرى هناكري٭وهو مثل يضرب

(١) سقطت عن (ب): لما.

(٢) في (أ): لأنه كان أيضا مع وجود التاء.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي١/٣٩٩.

(٤) في (أ): ولا ضرورة إلى ما قيل.

(٥) في (ب): فلايكون ترخيم فيه.

لمن يتكلم، وبحضرته من هو أولى منه لذلك، ومعناه: اخفض عنقك للصيد، فإن أكبرمنك وأطول عنقا، وهي النعامة قد أصطيدت وحملت إلى القرى (من الشواذ) لانتفاء للعلمية فيهما وتأخر التأنيث.[1]

(ثم أن المحذوف)في المنادى(يكون كالثابت في التقدير)لأن الترخيم فيه لما كان قياسا مطردا، صار الحذفُ فيه كالواجب، فجعل المحذوفُ كالثابت في التقدير كما يجعل في واجب الحذف كذلك، نحو: قاض، (فيبقى ماقبل ما قبل المحذوف على حركته أو سكونه إلا أن يقضي الحذف إلى التقاء الساكنين، فيعود)ما قبل المحذوف (إلى حركته الأصلية)، وذلك عند ماكان المحذوف مدغما فيه، [وكان المدغم متحركا][2] في الأصل، وقبله ساكن، تقول: ياراد، في «رادّ»: اسم [١٤٩/أ]/فاعل من «ردّ» فإنه لما حُذف الدال الثانية التقى ساكنان: الألف والدال الأولى أفحرك الدال الأولى بحركته الأصلية؛ وأما إن لم يكن المدغم متحركا في الأصل- نحو: اسحار: وهو نبت فسيبويه يفتح المدغم، ويقول: يا اسحار اتباعا لما قبله من الفتحة والألف[3]، وغيرهُ: يكسره للساكنين: (أو يجعل)-عطفٌ على قوله يكون -(ما بقي كأنه اسم برأسه)نظرا إلى أن الترخيم وإن كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب، فصار المحذوف منه لكونه بلا علة موجبة قياسية نسيا منسيا.(فتقول على الأول)-وهو أن يكون المخذوف كالثابت -(ياحار) بكسر الراء في «ياحارث» -(وياهرق)بسكون القاف في[4] «ياهرقل»، (وياثمو)في «ياثمود»،(وياكروَ)في «ياكروان»،(وياحمراو)في المسمى بحمراوي، (ويا شا ارجني)في «ياشاة و ارجني»: مِن رجنَ فلانٌ دابتَه رجنا، أي حبسها وأساء علفها للذل،

---

(١) مجمع الأمثال ٤٣١/١، رقم المثال ٢٢٧٣.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) الكتاب٢/٢٦٥.

(٤) سقطت عن (ب): في.

ورجنت هي بنفسها تتعدى، ولا تتعدى فهي شاة راجن: (ويا طلح)في «ياطلحة »(وعلى الثاني)-وهو أن يجعل مابقي كأنه اسم برأسه-(ياحار، ورق)بضم الراء والقاف.(وياثمي)في «ياثمود» فإنه لما حذف الدال وجعل الباقي كاسم بأسه، صار الواو في آخر اسم متمكن في الأصل ،قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما «في أول، جمع لو بخلاف من لم يجعلها الباقي كاسم برأسه، فإنه لم يكن الواو حينئذ في الطرف تقديرا.(وياكرا)في« كروان » فإنه لماحذف الألف والنون منه وجعل الباقي كاسم برأسه، ارتفع المانع من قلب الواو ألفا، وهو وقوع الساكن بعده، وأما من لم يجعل الباقي كاسم برأسه، فيكون المانع موجودا تقديرا، فلا تقلب الواو ألفا(وياحمراء)في «حمراوي» (فيما زعموا قلب الواو همزة ، فإنه لما حذف ياء النسبة وجعل الثاني كاسم برأسه، صارت الواو في الطرف بعد الألف الزائدة، فقلبت همزة كما في كساء ورداء بخلاف من لم يجعله كاسم برأسه، فإن الواو حينئذ غير واقعة في الطرف وإنما هو في الوسط تقديرا، فلا تقلب همزة. قال الشارح في تعليله:"لأنه واو بعد ألف زائدة، فحقه أن تقلب همزة كما هو قاعدة الإعلال في قائل، ومقتضي هذا: أن تقلب الواو أيضا همزة على الأول لوجود تلك العلة بعينها" ثم قال:" لذلك قال المصنف : فيما زعموا، أي قالوا هكذا، وليس بسديد، لأن مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين"[1] .

أقول: لو كان العلة ماذكره الشارح لاقتضى[١٤٩/ب]/ذلك أن يكون مقتضاها القلب في الموضعين، ولكن العلة هي ماذكرنا، وكذلك علة القلب في نحو قائل ليس ماذكره، بل العلة فيه هي وقوع الواو عينا في اسم فاعل أعل فعله . هكذا ذكر أهل التصريف أما قوله: "فيما زعموا"، فالأولى أن يقال: إنه إشارة إلى أنه ينبغي أن لايجوز في" يا حمراوي" الوجه الثاني لئلا يلزم أن يكون «فعلاء» بفح الفاء لغير التأنيث وهو غير موجود.

---

(١) الفالي ١٤٤/أ.

وقالوا: حمراء هذه المرخمة تنصرف إن سمي بها) وينفك عنْ النداء لبعد التأنيث فيها، لأن همزته إذن ليست منقلبة عن ألف التأنيث، وإنما هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث (وفيه نظر) لأنها بدل عن حرف التأنيث وإن كان بمراتب، والأولى أن لاتصرف نظر إلى الأصل، أو نقول : الهمزة في ياحمراء المرخمة هي الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق ياء النسبة، وذلك لأنها إنما قلبت همزته واو الوجود ياء النسبة بعدها، فلما حذفت الياء نسيا رجعت الواو إلى أصلها.

(و) تقول على الوجه الثاني (ياشاه) بالهاء في «ياشاة» بتاء التأنيث ، وذلك لأن أصل «شاه» شوهَة بدليل شويهة في التصغير، فحذفت الهاء، وقلبت الواو ألفا، فصار« شاة» فلما رخم على الوجه الثاني أعيد لام الكلمة وهي الهاء ،فصار يا شاه، وإنما أعيد لأن ماقبل المحذوف إن كان ثاني الكملة وهو حرف لين يرد لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعربات، ولايجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين، لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد، لأنه يجب حذف اللين عند التقائه ساكنا مع التنوين للساكنين قال الشارح: " أصله شوهتة؛ فلما رخم ، أعيد لام الكلمة، لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين "[1] .

أقول: بقاء الاسم على حرفين ليس لأجل الترخيم، بل كان ثابتا [2] قبله لأن ياء التأنيث من «شاه» بمنزلة كلمة واحدة هذا على أن ما ذكره الشارح لو كان علة الإعادة لوجب إعادته في نحو: عدة وثبة لوجود ذلك فيه مع أنه لا يعاد فيه بالاتفاق ؛فيقال: ياعدْ (وياثب وياطلح) بضم الحاء (وقد أجازوا ياطلحة في ترخيم يا طلحة على الوجه الثاني بإقحام التاء أي تاء التأنيث الساكنة التي كانت فيه قبل الترخيم بين الحاء وفتحته) لأنه لو يقحم، وقيل: يا

(١) شرح اللباب للفالي ١٤٤/أ.

(٢) في (ب): بل كانت ثابتة.

طلح - بالضم - لم يعلم أن المنادى «طلح» أو طلحة مرخمة، وإنما يكون التاء ساكنة لأنه لاوجه لكسرها ولا لفتحها [١٥٠/أ]/، ولايجوز ضمها أيضا لئلا يلتبس المرخم بغير المرخم، وإنما فتحت الحاء مع إنها صارت ساكنة باقحام التاء بينها وبين حركتها، لأن ماقبل تاء التأنيث يجب أن يكون مفتوحا، وهذا الكلام على ماترى لايخلو من تعسفات وتمحلات بعيدة، فالأولى أن يقال في توجيه فتح ياء- نحو : ياطلحة على ماقال الشيخ الرضي ، وهو قوله:" ولغلبة الترخيم فيما في آخره التآء عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم أعني فتح التاء."[١]

(ومنه قوله[٢]:

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ   ولَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ)

فإنه أُقحم التاء في[٣] «ياأميمة» بين الميم وفتحته على ماقال المصنف، وعومل آخر غير المرخم معاملة المرخم على ما اخترناه.

(ولايجوز هذا)الوجه الثاني (في)نحو:(ياصاح)مماكان ترخيمه شاذا فلايضم ياصاح، لأن ضمه التزام للترخيم الذي هو شاذ، و التزام ماهو شاذ أشذ من ارتكاب مجرد

---

(١) شرح الكافية١/٣٩٨.

(٢)البيت من الطويل ، و هو للنابغة النبياني في ديوانه ص ٤٠؛ والأزهية ص ٢٣٧؛ و خزانة الأدب ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٢٧٢/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١،؛ والدار ٥٧/٣؛ و شرح أبياب سيبيويه ٤٤٥/١؛ والكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣؛ وكتاب اللامات ص١٠٢؛ ولسان العرب ٧٢١/١(كوكب)، ٧٥٨/١(نصب) ، ٦/٦(رأس) ، ١٧٢/٨(شبع) ؛ والقاصد النحوية ٣٠٣/٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١؛ وجمهرة اللغة ص٣٥٠، ٩٨٢؛ وشمرح الأشموني ٤٦٩/٢؛ ورصف المباني ص ١٦١؛ وشرح المفصل ١٠٧/٢.

الشاهد فيه قوله :«أميمة » حيث فتح تاءها في الترخيم .

(٣) سقطت عن (ب): في.

الشذوذ(ولا) يجوز الوجه الثاني (في ترخيم المسمى بحبلوي لما يلزم من كون ألف «فعلى» لغير التأنيث) ،وذلك لأنه إذا حذف ياء النسبة للترخيم وقيل: ياحبلو، يجب أن يقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها «وقيل: ياحبلي ، فيلزم أن لايكون ألف «فعلى» مضمومة ألفاء للتأنيث، لأنها ألف منقلبة عن الواو ،وألف التأنيث لاتكون منقلبة عنها ، وفيه نظر لجواز أن يقال :لما حذفت ياء النسبة عادت الواو إلى أصلها وهو الألف.

(ولا)يجوز الوجه الثاني (في المسمى بطيلسان)على لغة كسر اللام ،فلايقال: ياطيلس بالضم، وإنما يقال: ياطيلس بالفتح (لما يلزم)في هذا الوجه(مماليس من أبنيتهم)لأنه ليس في الأبنية بناء فيعل في الصحيح بكسر العين،وإنما جاز في المعتل العين نحو: سيد، وأجاز السيرفي ذلك نظرا الى أن المثال بعد جعل المحذوف منه نسيا ليس ماجعل ، ألاترى أنه يجوز أن تقول: يامنص في منصور اتفاقا مع أن «مفع» ليس من أبنيتهم[1].

(وإن كان في آخر الاسم زيادتان في حكم)زيادة(واحدة)بأن يكونا زيدتا معا، لابان تكونا معا بمعنى واحد، لأن كل واحد من زيادتي مسلمان بمعنى آخر مع أنهما حذفتا، لأنهازيدتا معا[2] ،(حذفتا) معا[3]، سواء بقي بعد الحذف على أكثر من[4] حرفين، أولا(نحو: يااسم)في «اسماء » إذا جعلناها« فعلاء » من الوسامة على ماهو مذهب سيبويه؟ وأما من جعلها « أفعالا » جمع اسم[5] ، فلايكون مما فيه زيادتان زيدتا معاوإنما هي من باب منصور وعمار، (وياعثم)في «ياعثمان» وتقول في نحو زيدان ودمان[١٥٠/ب]/يازيد يادم

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي١/٤١١.

(٢) في (ب): لأنهامعا زيدتا.

(٣) سقطت عن (ب): معا.

(٤) في (ب): عن.

(٥) في (ب): اسم جمع.

بحذف الزيادتين، لأن بقاء الكلمة على حرفين ليس لأجل الترخيم بل قبله أيضا كذلك خلافا للجزولي[1]، فإنه ذهب إلى منع حذف الزيادتين[2] في نحو: يدان(وإن كان)في آخره(حرف صحيح)غير تاء - احتراز عن نحو: سعلاة فإنه لايحذف منه إلا التاء لأنه بمنزلة كلمة واحدة - (قبله مدة زائدة)كالألف والواو الساكنة المضموم ماقبلها والياء الساكنة المكسورة ماقبلها(حذفتا أيضًا إن كان الباقي بعد الحذف على (أكثر من حرفين نحو : يامنص)في «يامنصور» لأنه لما حذف الحرف الصحيح لأنه هو الآخر صارت المدة آخرا، فتبعته في الحذف لأنه بالحذف أولى من الصحيح ،(وإلا)يكن كذلك (فالصحيح)يحذف،(لاغير)فلا يحذف الواو والياء من «سنور» و«هبيخ» لتقويتهما بالحركة، ولامن «برذون» و«قبيط» لأنهما لقلة المدة فيهما صارتا شبيهتين بالحرف الصحيح، ولايحذف المدة من نحو: مختار، لأنها ليست بزائدة، لأنه في الأصل مختير، ولامن نحو: سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين.

(و)الجزء(الثاني من شطرى المركب بمنزلة التاء)أيضا لأنه كلمة زيدت على الكملة الأولى ، فأشبهت تاء التأنيث(فيحذف)الجزء الثاني كما يحذف تاء التأنيث ،(قالوا: يابعل في «بعلبك»)وياخمسة في المسمى بخمسة عشر؛ وفي الوقف تقلب التاء «هاء» على اللغتين.

---

(١) هو عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت الجزولي المراكشي البربري (أبو موسى) وجزولة بطن من البربر. نحوي لغوي. حج ولازم عبدالله بن بري المصري فأخذ عنه العربية واللغات . وتصدر بالمرية والجزائر لاقراء النحو، وتوفي بازمور من ناحية مراكش ٦١٠هـ/١٢١٣م. من آثاره: المقدمة في النحو، سماها القانون؛ وشرح على المقدمة؛ و شرح على الإيضاح لأبي علي الفارسي . وللتفصيل انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٦، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/٣٤٩، وروضات الجنات ص: ٥٠٨، وكشفالظنون ١/١١١، ٦٠٥، ٨١١؛ ٢/١٨٠٠، والمختصر في أخبار البشر ٣/١٢١، و مراة الجنان ٤/١٩، و وفيات الأعيان ٣/٤٨٨.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي١/١٥٢.

(ولايجوز الترخيم في غير النداء إلا في الضرورة)وذلك لكثرة استعمال المنادى، ولكون المقصو بالنداء المنادى له، فقصد سرعة الفراغ النزاع من النداء للشروع في المقصود.

(ولم يسغ فيه)أي في الترخيم في غير النداء(المذهب الأول)وهو أن يكون المحذوف كالتأنيث عند المبرد خلافا لسيبويه[1]، وإنما لم يسغ فيه ذلك لأن إرادة المحذوف تدل على أنه ترخيم، والترخيم إنما يكون غالبا في النداء، وأما إذا جعل المحذوف فيه فكأنه لم يحذف منه شيء، فلايكون فيه ترخيم في الظاهر، (وأنشد سيبويه من نحو[2]:

أَلا أَضْحتْ حبالُكُمُ رِماماً وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُماما)[3]

أي أمامة، فحذف التاء وترك الميم على فتحته، فلو لم يكن المحذوف كالثابت لوجب أن يرفع «أماما» لأنه فاعل «أضحت»(فقدره المبرد)وقال الرواية: وما عهدي كعبدك يا أُماما[4]، والظاهر مذهب سيبويه لأنه قد[5] جاء الترخيم في غير النداء على المذهبين [١٥١/أ]/أما على المذهب الأول: فكما في هذا[6] البيت وغيره[7]؛ وأما على المذهب

---

(١) شرح الأشموني ١٧٤/٣؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٣٩٥/١.

(٢) الكتاب٣٤٣/١.

(٣) البيت من الوافر، و هو لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ٣٢٥/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١؛ و شرح التصريح ١٩٠/٢؛ و الكتاب ٢٧٠/٢؛ و المقاصد النحوية ٢٨٢/٤؛ ونو ادر أبي زيد ص ٣١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠؛ و الإنصاف ٣٥٣/١؛ و أو ضح المسالك ٧٠/٤؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٣١٣.

والشاهد فيه ترخيم « أمامة » في غير النداء للضرورة ، و ترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر ، و هي في موضع و رفع .

(٤) المقتضب ٢٥٤/٤؛ والإنصاف ٣٥٥/١.

(٥) ساقط عن (ب): قد.

(٦) ساقط عن(أ).

(٧) في (أ): وغيرها.

الثاني: فكقوله:[1]

دِيَارَمَيَّةَ أدْمَيُّ تُسَاعِضًا

أي مية ، فرخم «مية» وجعل الباقي كاسم برأسه ولذا رفعه، وأما (اختلاف الصيغة فقولهم: يانومان)وهو كثير النوم، ولم يستعمل في غير النداء ،(وكذا المعدول نحو يافسق)فانه معدول عن فاسق ولم يستعمل «فسق» إلا في النداء وهو معرفة،(ويالكاع)من لكع الرجل: إذا لؤم والضابط: أن كل ماهو على وزن «فعل» في سب المذكر، وعلى «فعال» في سب المؤنث نحو: خبث، ولكع وخباث ولكاع كان مختصا بالنداء؛(وياملامان)أي يالئيم، (ويامكرمان) أي ياكريم، وكذاكل ماهو على «مفعلان» وأنه مختص بالنداء (ونحو:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِيْ [2]

إلى ثبت قعيدته لكاع من الشواذ)لأنه «لكاع» فيه مستعمل في غير النداء، فإنه خبر للمبتدأ، وهو «قعيدته».

(ومنه قولهم: يافل أقبل وليس بمرخم فلان)بل هو اسم مبني على حرفين جعل بمنزلة دم ، لأن النداء موضع تخفيف(وإلا)أي وإن كان مرخم فلان(لقيل: «فلا »)كما يقال في ترخيم ياهلال «ياهلا» لكن ليس أحد يقول يافلة مرخم يافلانه» فينبغي أن يقال في ترخيم

---

(١) هذا صدر البيت وعجزه:

ولايَرى مثلَها عجمٌ ولا عَرَبُ

قائله ذوالرمة : انظر ديوانه ص٣؛ والخزانة ١/٣٧٨؛ والكامل ص٤٥٢؛ والكتاب١/ ٢٨٠؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي١/ ٣٩٥؛ والكتاب١/ ٢٨٠.

(٢) هذا صدر البيت وهو بتمامه :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِيْ إلى بَيْتٍ قَعِيْدَتُهُ لكَاعِ

البيت للحطيئة : انظر ديوانه ص ٢٨٠؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي١/ ٤٣٠؛ وشرح ابن عقيل ص٧٤ رقم الشاهد٢٥.

«يافلان» يحذف التاء ، لأن الترخيم إنما يكون في آخر الكلمة(وقول أبي النجم:

فِيْ لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ[1]

من الضروريات)لأنه استعمل صيغة «فل» في غيرالنداء ،يقال: سمعت لجة الناس بالفتح أي أصواتهم وصيحتهم ؛ (ووزنه «فعل» تقديرا ، والذاهب عنه الواو)التي هي لام الفعل، فكان أصله «فلو» كفسق حذف الواو منه كما حذف من يد و دم.

[الاختصاص]

(ومنها)أي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا(باب الاختصاص، ويكون)الاختصاص (على طريقة النداء)يعني يكون منقولا عن النداء ،وذلك بأن يذكر أولا ضميره المتكلم، ويؤتى بعده بأيّ، ويجرى مجراه في النداء من ضمة والإتيان بعده بهاء التنبيه و وصفه بذي اللام، أو يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام «أي» اسم مضاف منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير، وذلك أما أن يكون لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار والتصاغر(نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل)أي أنا أفعل كذا مختصا من [١٥١/ب]/بين الرجال بفعله، وقد يكون للافتخار نحو: أنا أكرم الضيف أيها الرجل أي أنا أكرمه مختصا من بين الرجال باكرامه أو للتصاغر نحو: أنا المسكين أيها الرجل أي مختصا بالمسكنة من بين الرجال فكل هذه الأمثلة صورته صورة النداء وليس بنداء لأن المراد من صفة «أي» هو عادل عليه ضمير المتكلم السابق، لاالمخاطب، وقولك: أيها الرجل في محل النصب لأنه حال في

---

(١) قبله:

تُثيرأيْديها عجاجَ القسطل إذ عَصَبَتْ بالْعَطَنِ المُغَرْبَل تَدافُعَ الشّيْبِ ولم تِقتّلِ

والشعر للفضل بن قدامة بن عبيد العجيلي، والبيت في الكتاب ١/٣٣٣-٢/١٢٢؛ والمقتضب ٤/٢٣٨؛ والأمالي الشجرية٢/١٠١؛ والمقرب١/١٨٢؛ والعيني ٤/٢٢٨؛ والتصريح٢/١٨٠؛ والهمع١/١٧٧؛ والأشموني ٣/١٦١؛ والخزانة١/٤٠١.

غير المعنى المقصود كما في الآية؛ فإن نصب «كل شيء»رفع توهم كون «خلقناه» صفة لشيء، إذ لو كان صفة له، لم يكن مفسرا لناصب قبله، وإذا لم يكن صفة كان خبرا، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر، خيرا كانت أوشرا، كما هو قول أهل السنة، ولو قرئ «كل» بالرفع ، لا يحتمل أن يكون، خلقناه، صفة مخصصه، فيفيد غير المعنى المقصود، وأن يكون خبرا فيفيد المعنى المقصود.

(و)الرفع والنصب(يستويان في زيدقام وعمرو أكرمته عنده،[١٥٥/أ]/أو في داره لأن الجملة الأولى ذات وجهين)أحدهما: الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى أعني: المبتدأ وخبره، والثاني: الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله، فإن رجح الرفع لسلامته عن الحذف رجح النصب بقرب المعطوف عليه فتعارضان وإنما قال« عنده »أو في داره لأنه لو لم يذكر أحدهما لورد عليه ماورد على ابن الحاجب من أنه لايصح عطف الجملة الثانية على الفعلية لوجوب الضمير في المعطوف عليه لكونه جملة واقعة خبرا للمبتدأ وعدمه في المعطوف[1] (ويجب النصب)في هذا الاسم(إذا وقع بعد كلمة لايليها إلا الفعل كالشرط)أي كحروف الشروط «غير» أما(و)حروف التحضيض (نحو: أن زيدا تره تضربه، وهلا زيدا ضربته)لأن حروف الشروط والتحضيض يجب أن يدخل على الفعل لفظا أو تقديرا، وها هنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب أن يقدر[2] الفعل بعدها ولايقدر إلا من[3] جنس المفسر،

---

(١) ذكر الرضي ماورد على ابن الحاجب ، انظر شرحه على الكافية ٤٦٦/١، وعبارته: "واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عله ، والواجب في الجملة هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ ، وليس في عمرو كلمته ، ضمير راجع إلى زيد".

(٢) سقطت عن (ب): أن يقدر.

(٣) في (ب): عن.

وهو ناصب فوجب النصب ،وبعضهم: يجيز رفع الاسم في[1] «إنْ زيدٌ ضربته» على تقدير «إن ضربَ زيد ضربته» وهو خلاف الأصل، لأن شرط المفسر مواقعه المفسر في اللفظ.

(وليس منه)أي من الباب وإن كان منه ظاهرا﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[2] لفساد المعنى المقصود) ، فيكون خارجا عنه بقوله: مشتغل عنه بضميره، لأن المانع من عمله فيما قبله ليس هو اشتغاله بضميره فقط، بل المانع من عمله فيه فساد المعنى المقصود، وذلك لأنه إن اشتغل به، لا بضميره صار التقدير: فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِيْ الزُّبُر فإن كان الجاروالمجرور أعني قو له «في الزبر» متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى، لأنهم مافعلوا في الزبر أي في صحائف الأعمال شيئا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة، وإن كان صفة لكل شيء صار المعنى: فعلوا كل شيء ثابت في صحائف أعمالهم،وهذا وإن كان معنى مستقيما إلا أنه خلاف المعنى المقصود في حالة الرفع ولذا وصف المصنف المعنى بقوله المقصود لأن المراد بقوله «كل شيء الآية» ماهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾[3] فالرفع لازم على أن يكون[4] «كل شيء» مبتدأ، والجملة الفعلية صفة له[5] ، والجار والمجرور[6] في محل الرفع بأنه[7] خبر المبتدأ. تقديره [كل شيء مفعول][8] لهم، ثابت في الزبر بحيث لايغادر صغيرة ولا كبيرة.

---

(١) سقطت عن (ب): في .

(٢) سورة القمر : ٥٢.

(٣) سورة القمر: ٥٣.

(٤) في (ب): تكون.

(٥) سقطت عن (أ): له.

(٦) في (أ): المجرور والجار.

(٧) في (ب): بأنها.

(٨) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

[الحال]

(ومن المنصوبات الحال، وهي ما يبين هيئة الفاعل)التي تكون عليها الفاعل عند وقوع الفعل[1] منه (أو)تبين هيئة(المفعول)عن وقوع الفعل عليه،و(أو)تفيد منع الخلو . وقوله: (لفظا أو معنى)حال من الفاعل أو المفعول أي ملفوظا أو معنويا، ويخرج[١٥٥/ب]/عن هذا التعريف الجملة التي تقع حالا ولا صاحب لها نحو: قوله[2]:

"وَقَدِاغْتَدَى وَ الطَّيْرُ فِيْ وكُنَاتِهَا" [3]

ويخرج عنه أيضا الحال عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملا فيه نحو: قوله تعالى : ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا﴾ [4]وقوله تعالى ﴿إِنَّ دَابِرَ هَؤُلَآءِ مَقْطُوْعٌ مُصْبِحِيْنَ﴾[5]، ويمكن الجواب عن الأخير بأنه لا يجوز الحال عن[6] المضاف إليه إلا إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه[7] كما في الآية الأولى،

---

(١) سقط عن (ب): الفعل.

(٢) أي قول امرئ القيس.

(٣) البيت من الطويل، و هو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩؛ و إصلاح المنطق ص ٣٧٧؛ و خزانة الأدب ١٥٦/٣؛ و شرح المفصل ٦٦/٢،٦٨،٥١/٣؛ ولسان العرب ٣٧٢/٣(قيد)، ٧٠٠/١١(هكل) ؛ و بلا نسبة في الأشباه و النظائر ٤١٠/٢؛ و خزانة الأدب ٢٥٠/٤؛ والخصائص ٢٢٠/٢؛ ورصف المباني ص ٣٩٢؛ و شرح شواهد المغني ٨٦٢/٢؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧؛ والمحتسب ١٦٨/١،٢/ ٢٤٣؛ و مغني اللبيب ٤٦٦/٢.
والشاهد فيه قوله : « وقد اغتدي) حيث جاء ت «قد» مع الفعل المضارع للتحقيق و هذا قليل ، و الأكثر أن تأتي معه للتوقع .

(٤) سورة البقرة: ١٣٥. (٥) سورة الحجر: ٦٦.

(٦) في (ب): من. (٧) في (ب): وقيام مقامه المضاف إليه.

فإنه يجوز أن يقال بل نتبع إبراهيم بدل قوله بل نتبع ملة إبراهيم، فكان الحال في التقدير حالا عن المفعول أو كان المضاف الذي هو فاعل أو مفعول في المعنى جزء ا من المضاف إليه، فكأنّ الحال عن المضاف إليه حال عن المضاف لكونه [جزءا منه، والمضاف باعتبار ضميره الذي] [1] في «مقطوع» فاعل(نحو: ضربت راكبا زيدا)حال من الفاعل لفظا،(وضربت زيدا راكبا)حال من المفعول لفظا، ولايجوز أن يكون حالا من الفاعل لأنه إذ لم يكن قرينة تبين صاحبها وكان الحال حالا من الفاعل وجب تقديمه على المفعول لدفع الالتباس؛ (وما شأنك قائما)حال عن الفاعل معنى لأن المعنى: ما تصنع قائما؛ ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] حال من المفعول معنى، لأن المعنى أشير إلى بعلي وأنبه عليه في حال الشيخوخة .

(وقديكون الحال لهما) أي للفاعل والمفعول(على الجمع)إن كان الحالان متفقين (أوالتفريق)إن كانتا مختلفتين(نحو: لقيته راكبين)ولا منع من التفريق وإن كان الأولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو: لقيت راكبا زيدا راكبا، أو لقيت زيدا راكبا راكبا،(و) لقيته (مصعدا منحدرا) .

قال الشارح:أي لقيته [3] وأنا مصعد وهو منحدر أو بالعكس، وكذا قال المصنف .

أقول: قال الشيخ الرضي : "وإن كانتا مختلفتين: فإن كان[4] هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانتا نحو: لقيت هندا مصعدا، منحدرة وإن لم تكن فالأولى أن يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو:لقيت مصعدا زيدامنحدرا[5]، ويجوز

---

(١) العبارة ما بين المعكوفين في(أ) لا يُقرءُ .

(٢) سورة الهود: ٧٢.

(٣) الفالي ١٥٩/أ.

(٤) في (ب): كانت . (٥) في (ب): لقيت زيدا متحدرا مصعدا.

على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخَّر حال الفاعل نحو: لقيت زيدا مصعدا منحدرا، والمصعد زيد،وذلك لأنه لما كان قرينة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخّرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون حد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنبه"[1] .

[تقديم الحال على عاملها و صاحبها]

(وعاملها الفعل أو شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل[١٥٦/أ]/ويكون فيه حروفه كاسم الفاعل والمفعول،

(ويتقدمه)أي ويتقدم الحال عامله إذا كان فعلا أو شبهه إذا لم يكن مانع يمنع من تقدمها كما إذا كان العامل فعلا غير متصرف، أو أفعل التفضيل، أو كان مصدرا، أو كان صلة للام، أو صلة لحرف مصدريّ كـ«ما»و«أن» أو كان الحال جملة مصدرة بالواو، فلايقال: راكبا ما أحسن زيدا لعدم تصرف فعل التعجب، ولا راكبا زيد أفضل من عمرو لضعف أفعل التفضيل في العمل، ولا أعجبني حسنة ضرب زيد هندا لتقدير المصدر بأن الموصول وما في حيز الصلة لايتقدم على الموصول ولا أعجبني حسنة الضارب هندا ولا أعجبني حسنة أن ضرب زيد هندا ولا والشمس طالعة جئتك مراعاة لأصل الواو تقدما(جوازا نحو: شتى تؤدب الحلبة).

قال المصنف: وذلك أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون،فإذا صدروا تفرقوا،واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم يُؤدب الأول،فالأول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق[2] وشتى: فعلى من شت إذا تفرق ،وهي حال متقدم على عامله، وهو فعل وهو يؤدب الحالبون حال كونهم متفرقين، (وزيد متكئا جالس)الحال فيه متقدم على عامله: وهو شبه الفعل.

(و)يتقدمه (لزوما فيما إذا يضمر)الحال (معنى الاستفهام، نحو: كيف فعلت)أي

---

(١) انظر: شرحه على الكافية ١١/٢.

(٢) انظر للمثال والقصة فيه: المستقصى ١٢٧/٢.

كائنا على أي حال فعلته، وحينئذ تقول في البدل عن كيف فعلت: أقائما فعلت أم قاعدا ويجوز أن يكون «كيف» ها هنا صفة لمصدر الفعل الذي بعده، [ويكون المعنى: أفعلا][1] كائنا على أيّ حال فعلت، وتقول في البدل عنه: أفعلا حسنا أم قبيحا (أو كيف زيد فاعل) أي أكائنا على أي حال زيد فاعل؟ (أو) عاملها (معناه) أي معنى الفعل، وهو مايستنبط منه معنى الفعل ولايكون من صفته (كالمستقر من الظروف) نحو: زيد في الدار قائما (وأسماء الإشارة) نحو:

﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2]؛ (وحرف التنبيه نحوها هو زيد مقبلا) «فمقبلا» حال من هو، وهو مفعول به في المعنى، والعامل فيه حرف التنبيه، وهو «ها» لأن المعنى: أنبه عليه حال كونه مقبلا.

قال الشارح: " أي أنبهك حال إقبالك على هذه الجملة، وهي هو زيد، وذو الحال هو الكاف في أنبهك وليس ذو الحال زيد ، إذ لوكان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه، وإلا لزم أن لايكون العامل في الحال وفيها واحدا، لأن العامل في زيد - الذي هو خبر - ليس معنى التنبيه، بل التجرد عن العوامل اللفظية".[3]

أقول: ذو الحال هو "هو" على ما ذكرنا [١٥٦/ب] /ويكون العامل فيه معنى التنبيه باعتبار كونه مفعولا معنى، والتجرد عن العوامل اللفظية باعتبار كونه مبتدأ، ولايجوز أن يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قال الشارح، وإلا لزم أن يكون المقبل هوالمخاطب، لازيدا، وليس كذلك لأن هذا الكلام إنما يقول المخاطب عند إقبال زيد لاعند إقبال المخاطب، (ونحو: ليت) نحو: ليتك قائما عندنا، (ولعل) نحو: لعلك جالسا في الدار (وكان) نحو: كأنه

---

(١) العبارة مابين المعكوفين صححت من الهامش.

(٢) سورة الهود: ٧٢.

(٣) الفالي ١٤٩/ب.

قائما الأسد، وذلك لتضمنها معنى التمنى والترجي والتشبيه ؛ ونحو ذلك)نحو حرف النداء، نحو: ياربنا منعما، وكاف التشبيه نحو: زيد كعمرو قائما، ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه[1]، نحو: زيد عمرو مقبلا، وكذا المنسوب نحو:أنا تميمي مفتخرا، واسم فعل نحو: عليك زيدا راكبا.

[تقدم الحال على العامل وعلى الصاحب]

(ولايتقدمه)أي لا يتقدم الحال معنى الفعل لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة خلافا للأخفش، فإنه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا بشرط أن يكون المبتدأ مقدما على الحال[2] نحو: زيدقائما في الدار، وأما مع تأخره فوافق سيبويه في المنع، فلايجوز عنده أيضا «قائما زيد في الدار» و«لاقائما في الدار زيد»[3](بخلاف الظرف)فإنه يجوز تقديمه على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها وإن كان الحال مشابها للظروف من حيث المعنى لأنها بمعنى الوقت، (تقول: كل يوم لك درهم)فدرهم مبتدأ، و«لك» الجار والمجرور في محل الرفع بأنه خبره، وكل يوم منصوب، على أنه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في «لك» (ولاتقول: قائما لك درهم).

وقد (أجيز تقديمها)أي تقديم الحال على (العامل) المعنوي (أيضا)كما جاز تقديم الظرف حال كون الحال (ظرفا) مستقرا(تشبيها للمستقر من الظروف باللغو)يعني إذا كان الحال ظرفا كان لامحالة ظرفا مستقرا، وأجيز حينئذ تقديمها على عاملها المعنوي تشبيها للظرف

---

(١) سقطت عن (ب): عليه.

(٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٢٤.

(٣) نفس المصدر.

المستقر بالظرف اللغو، وكان على المصنف أن يقيد العامل المعنوي [أيضا بالظرف، لأنه][1] إذا كان غير ظرف فلاخلاف في أنه لايجوز تقديم الحال عليه.

(ولايتقدم)الحال(صاحبها المجرور)بالإضافة اتفاقا، سواء كانت الإضافة لفظية أو معنوية ،أو بحرف الجر(على الأصح)وهو قول سيبويه وأكثر البصريين [2]، (نحو: مررت جالسة بهند)لأن الحال تابعة لذي الحال لأنها صفة له في الأصل، فلا يقع حيث لايقع متبوعها، والمجرور بالإضافة [١٥٧/أ]/أو بحرف جر لايتقدم على الجار بوجه من الوجوه، فكذلك الحال لايتقدم عليه خلافا لابن كيسان[3] وابن برهان[4] وأبي علي، فإنهم جوزوا تقديم الحال على

---

(١) العبارة ما بين المعكوفين لا يُقرَءُ في (ب).

(٢) انظر: الكتاب ١٢٤/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١؛ وشرح الكافية للرضي ٣٠/٢.

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان الإمام أبوالحسن البغدادي، صاحب التصانيف في القراءات ، والنحو، والعربية . كان أبوبكر بن مجاهد يعظمه ويكرمه و يقول : هو من الشيخين يعني ثعلب والمبرد . ذكره الزبيدي فقال : كان بصريا كوفيا يحفظ القولين والمذهبين . أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر . توفي يوم الجمعة ٢٩٩هـ -٩١٢م . ومن مصنفاته : علل النحو، والمذهب في النحو ، ذكره الزبيدي وفق ماعلا وتبعه الحنبلي في الشذرات ، والسيوطي في البغية ، والصفدي في الوافي ، وذكره الياقوت باسم محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان فجعله حفيد إبراهيم ، لا كيسان . وذكر ابن قاضي شبهة نسبته هكذا : محمد بن لبان بن أحمد بن كيسان فجعل والده لبان، لا أحمد وكيسان: لقب أبيه . انظر للتفصيل :

بغية الوعاة ١٨/١، تاريخ أدب العربي المترجم لبروكلمان ١٧١/٢، تاريخ بغداد٣٣٥/١ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٢ ، طبقات النحاة واللغويين ص:١٥٣ ، الفهرست ص:١٢٦ ، كشف الظنون ٤٨٠/١ ، ١١٦٠/٢ ، ١٢٠٥ ، ١٤٠٠ ، ١٧٠٣ ، ١٧٣٠ ، ١٩١٤ ، مرآة الجنان ٢٣٦/٢ ، معجم الأدباء ٢٨٠/٦ ، مفتاح السعادة١٣٨/١ ، الممتع لابن عصفور ٤٠٢/١ ، نزهة الألباء ص: ٣٠١ ، الوافي بالوفيات للصفدي ٣١/٢، هدية العارفين ١٧١/٢. ===

المجرور بحرف الجر، وفرقوا بين المجرور بالإضافة وبين المجرور بالحرف[1] ، فإن حرف الجر كالهمزة والتضعيف في تقدير الفعل، فيكون من تمام الفعل، ويكون قولك: ذهبت بهند راكبة بمنزلة: إذ هبت هندا راكبة، فكما يجوز في «أذهبت هندا راكبة» تقديم الحال على صاحبها يجوز أيضا في ذهبت بهند راكبة، لأنه بمنزلته، وقال ابن السراج: إنما امتنع هذا لأن الفعل لما كان لايصل إلى ذي الحال إلابحرف جر لايجوز أن يعمل في الحال قبل ذكر حرف جر[2] (إلا أن يكون الحال ظرفا)فإنه يجوز تقديمها على صاحبها المجرور(ولا حجة لمجوزه) أي لمجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور (مطلقا)أي سواء كان الحال ظرف، أولا (في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَآفَّةً لِلنَّاسِ﴾[3] فإنه ابن كيسان استدل بهذه الآية قال:إن «كافة» حال من «الناس» وهو مجرور. وقد تقدمت عليه أي ما أرسلناك إلا إلى الناس كافة أي جميعا، وإنما لم يكن فيه حجة له لأنه الزجاج ذكر أن كافة هاهنا حال من الكاف في أرسلناك، وهو اسم

==(٤) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان -بفتح الباء وسكون الراء (أبو القاسم) الأسدي العكبري النحوي. صاحب اللغة العربية والتواريخ وأيام العرب . قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسي . وكان أول أمر منجما فصار نحويا. وكان حنبليا فصار حنفيا،وكان يمشي في الأسواق مكشوف الرأس ولم يلبس سراويل قط. له ذكر في جمع الجوامع. توفي ٤٥٦هـ . من آثاره: أصول اللغة. وللتفصيل انظر:
بغية الوعاة ٢/ ١٢٠؛ وشذرات الذهب ٢٩٧/٣؛ والعبر ٢٣٧/٣؛ وكشف الظنون ١١٤/١؛ ولسان الميزان ٨٢/٤؛ ومراة الجنان ٧٨/٣؛ والنجوم الزاهرة ٧٥/٥؛ ونزهة الألباء ص ٤٢٨.

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١.
(٢) نفس المصدر بنفس الصفحة.
(٣) سورة السبا: ٢٨.

الفاعل من الكف، والتاء فيه للمبالغة، مثلها في علامة وراوية، والمعنى: وماأرسلناك إلا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر، قال صاحب الكشاف: إن انتصابه على المصدرية؛ والمعنى؛ وما أرسلناك إلا إرسالة كافة للناس أي عامة شاملة لهم[1].

(ويتقدم)الحال(غير المجرور)كالمرفوع والمنصوب(جوازا نحو: جاء راكبا زيد)خلاف للكوفيين[2]، فإنهم منعوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان ظاهرا مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا إلا إذا كان مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل نحو: جاء راكبا زيد وإنما [منعوا ذلك لئلا يلزم الإضمار][3] قبل الذكر لأن في الحال ضميرا يرجع إلى ذي الحال المؤخر، وهذا القول مردود لأن الحال متاخر في التقدير والنية لأن مرتبة الحال بعد مرتبة صاحبها، فلايلزم ذلك ؛(و وجوبا في مثل جاء راكبا الأد هم صاحبه)فإنه يجب تقديم الحال هنا على صاحبها،لأنه لو أخر الحال مع معمولها وهو الأدهم لزم الإضمار قبل الذكر لأن الضمير في صاحبه عائد إلى الأدهم وهو متأخر عنه على هذا التقدير لفظا ومعنى، ولو أُخرت بدون معمولها لزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن معمول المعمول أجنبي عن العامل، وكذا يجب تقديمها إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال نحو: لقيني شاتم زيد أخوه.

[تنكير الحال وتعريف صاحبها]

(وحقها)أي حق الحال(أن تكون نكرة)لأن التنكير أصل ولايحتاج إلى التعريف فبقي على الأصل وإنما لايحتاج إليه لأن المقصود من الحال، تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل

---

(١) تفسير كشاف للزمخشري سورة السبا : ٢٨.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي٢/٢٩.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

تقدير مختصا من بين الرجال .(وإنا معشر العرب نفعل كذا)كان الاسم المضاف فيه قائم مقام «أي» ودال على مفهوم ضمير المتكلم، (ولايثبت فيه حرف النداء)لاستكراههم استعمال علم النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء[1] ،لاحقيقة كما في يازيد، ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب ،لأنه منقول من باب النداء إلى باب الاختصاص لأن المنادى أيضا مختص بالخطاب من بين أمثاله.

(و)قد يكون الاختصاص(على غير طريقته)أي على طريقة النداء بأن لايكون منقولا من النداء (نحو: نحن العرب أقرى الناس)فإنه ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لايكون معرفا باللام، فيكون نصبه بفعل مقدر أعني: أعني العرب وأخصهم.

(وقوله[2] :

بِنَا-تَمِيمًا-يُكْشَفُ الضَّبَابُ[3]

أي أخص تميما وليس بمنقول عن النداء وإلا لوجب أن يقال تميم بالضم لأنه مفرد معرفة ؛والضبابة: السحابة تغشى الأرض كالدخان .

فاعلم: أن المصنف تبع ابن الحاجب في هذا الكلام فإنه قال :" إن المعرف باللام ليس منقولا عن النداء، والمضاف يحتمل الأمرين أي أن يكون منقولا عن المنادى، ونصبه بياء المقدرة كما« في ياأيها الرجل وأن يكون بفعل مقدر كأعني وأخص"[4]؛ قال:" إن الأولى أن

---

(١) في (ب): لم يبق معنى النداء فيه.

(٢) أي قول رؤبة بن العجاج.

(٣) الشاهد أن (تميماً)نصب على الاختصاص. والبيت في ملحقات الديوان ص١٦٩؛ والكتاب ٢٥٥/١ ، ٣٢٧؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٨/٢؛ والعيني٣٠٢/٤؛ والأشموني١٨٧/٣؛ والخزانة٤١٢/١.

(٤) انظر : شرح الكافية للشيخ الرضي٤٣٢/١.

يقال إنه منصوب نصبه العرب إذ النقل خلاف القياس، فجعله أصلا في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولا".[1] وقال الشيخ الرضي: الأولى أن يقال: نصب الجمع على أنه منقول عن النداء إجراء لباب الاختصاص مجرى واحد لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في «نحن العرب» لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء الذي لايجامع اللام".[2]

[المنصوب على المدح أو الذم]

(ومنها: ما ينصب على المدح أو الشتم أو الترحم انشاء نحو: ألحمدلله الحميد، و[١٥٢/أ]/الملك لله أهل الملك، و ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[3] فيمن قرأ)بنصب «حمالة» وأما من قرء برفعه فيكون حبر مبتدأ محذوف وهو امرأته؛ (ومررت به المسكين)فان هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر، لامظهر وهو أعني، أو أخص، أو أمدح، أو أذم، أو أترحم على حسب المواضع.

(والغالب عليه)أي على ما ينصب على أحد هذه الأشياء (التعريف)بالإضافة أو باللام(وقد جاء)هذا المنصوبات (نكرة في قوله[4]:

ويأوي إلى نسوة عُطَّلٍ وشُعْثامَرَاضِيعَ مثلَ السَّعَالِي[5]

---

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي١/٤٣٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) سورة المسد: ٤، قرأها بالنصب العاصم ، أما الباقون فقد قرء وا بالرفع . السبعة ص٧٠٠؛ والكشف٢/ ٣٩٠؛ والتيسيرص٢٢٥؛ والنشر٢/٤٠٤.

(٤) القائل أمية بن أبي عائذ شاعر إسلامي مخضرم من شعراء هذيل (الشعر والشعراء ص٦٦٧؛ والخزانة١/٤٢١).

(٥) الشاهد انتصاب (شعثا) بفعل مقدر على الترحم أو الذم، قال الخليل: «كأنه قال: وأذكرهن شعثا إلا أنه فعل لا يستعمل إظهاره. والبيت في ديوان الهذليين ٢/١٨٤؛ والكتاب١/١٩٩، ٢٥٠؛ وشرح المفصل٢/١٨؛ والمقرب١/٢٢٥؛ والعيني٤/٦٣؛ والتصريح ٢/١١٧؛ والأشموني ٣/٦٩؛ والخزانة١/٤١٧، ٢/٣٠١.

فإن «شعثا» منصوب على الترحم وقبله:

فـأوردَهـا مـرصـداً حـافظاً | به ابن الدجى لاطيًا كالطحالِ
مُفيدا معيذاً لاكل القنيص | ذا فـاقـةٍ مُـلـحـمًا لـلعيالِ[1]

ويأوي البيت، الضمير المستكن في «أوردها» للعير الوحشي، والبارز المنصوب للأتن؛ والدجى: الظلمة؛ والدجى: أيضا جمع دجية، وهو بيت الصايد، وقيل للصايد: ابن الدجى لأنه يكمن للصيد بالليل، والضمير في به للمرصد، وهو المكان الذي يرصدبه الصائد الوحش ؛ولاطيا: حال من ابن الدجى أي ملتصقا بالأرض ليخفى عن الصيد يريد: أن لزوقه بالأرض كلزوق الطحال بالجنب، و[2]المفيد: هو المكتسب؛ والمعيد: هو الذي اعتاد أكل الصيد مرة بعدأخرى؛ و القنيص: الصيد؛ والغاقة: الحاجة؛ والملحم: هو الذي يأتي باللحم أهله، وضمير «يأوي» للصايد والغرض من هذه الأوصاف وصفه بلزومه للصيد لفقره وسوء حاله والشعث جمع شعثاء والمراضيع: [جمع مرضع، أشبعت الكسرة] [3]فتولدت الياء ، ونحو: هامفاليس في جمع مفلس، والسعالي: جمع سعلاة، وهي أخبث الغيلان .

[التحذير]

(ومنهاالتحذير، وهو اما منصوب)هذا شامل لغيره [4]من المنصوبات(بتقدير اتق)ومايؤدي معناه، واحترز به عن مثل زيدا في جواب من [5]قال:من اضرب فإنه وإن كان منصوبا إلا أنه بتقدير اضرب، بتقدير اتق (تحذيرا مما بعده)احتراز عن مثل «زيدا» في جواب

---

(١) مر ذكره .

(٢) سقطت عن(ب): و.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) في (ب): شامل هذا لغيره.

(٥) في (أ): عن.

من قال: من أتقى؟ فإنه معمول بتقدير «اتق» لكنه ليس تحذيرا مما بعده .وقوله: تحذيرا منصوب على أنه مفعول له، والعامل فيه المصدر، وهو قوله: بتقدير اتق(نحو: إياك والأسد، وماز راسدو والسيف)أي نح رأسك عن[1] السيف، ونح السيف عن رأسك قاله قعنب اليربوعي لكرام المازني حين جاء ليقتل بخيرا القشيري، وقد أسره كرام، فحال المازني دون أسيره، فقال له قعنب ذلك والسيف في يده: وماز ترخيم «مازن» فكأنما سمي كرام بلقب جده، ثم رخم هذا لأن اللقب مما يسري إلى الأبناء[2]. وقيل: أنه ترخيم مازني. وفيه شذوذان: ترخيم[١٥٢/ب]/ غير العلم، وحذف حرف قبل ياء النسبة(أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد، أن يهلكك)هكذا قال جارالله في تقدير« إياك والأسد »[3]فحذف «اتق» لقصد الفراغ منه بسرعة إلى ماهو المقصود من الكلام لأن ذلك لايقال إلا إذا كانت البلية مشرفة ، والوقت ضيقا، فكأن القائل يرى أن الوقت أضيق من أن يتكلم فيه بالفعل[4]، ثم حذفت النفس لعدم الاحتياج إليه، وذلك لأنه إنما يجيء به عند وجود الفعل لكراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد، ولما حذف الفعل مع الفاعل زال ذلك الاحتياج، وفي هذا التقدير تطويل للعمل، والأولى أن يقال أنه في تقدير إياك: بعد [عن الأسد والأسد بعد][5]عنك؛ ويجوز الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لشيء واحد إذا كان أحدهمامنفصلا لأن حكم المنفصل حكم الظاهر.

(وتقول: إياك)من (الأسد)أي باعد نفسك منه، (وإياك من أن تحذف الأرنب)والحذف: رمي الأرنب بالعصا، والحذف بالخاء المعجمة: الرمي بالحصى، (و)إياك(أن

---

(١) في(ب): من .

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٢؛ والمستقصى ٢/٣٩٢.

(٣) المفصل ص ٤٨.

(٤) في (ب): أن يتكلم بالفعل فيه.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

يحذف)يعني كما يجوز أن يذكر المحذر منه بواو العطف فيكون الكلام حينئذ على جملتين، يجوز أن يذكر مع «من» ظاهرة أو مقدرة، ويكون الكلام على جملة واحدة، ويكون «من» متعلقا بفعل مقدر، وإنما كان «من» مقدرة إذا كان المحذر منه مع «أن» فإن «أن» لما كانت موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف الجر منها قياسا للتخفيف. (ولاتقول : إياك الأسد)يعني لايحذف حرف الجر من الاسم(لامتناع تقدير حرف الجر)لأنه إنما يحذف من «أن» وإن قياسا ومن غيرهما إنما يحذف سماعا نحو: استغفرالله ذنبا أنِ من ذنب، (و)لامتناع تقدير حرف(العطف)لأن حذف أشد من حذفه حرف الجر لأنه لم يثبت حذفه إلا نادرا؛ وقوله: (وأما قوله[1]:

فَإيَّاكَ إيَّاكَ المِـراءَ فَـإنَّـهُ إلى الشَّـرِّ دَعَّاءٌ ولِـلشَّرِّ جَالِبُ)[2]

اعتراض، لأنه حذف حرف الجر من المراء وهو اسم فأجاب عنه بقوله: (فشاذ)لايقاس عليه،(أو محمول على الضرورة)،والكلام، في سعة الكلام(أو)محمول(على أن المراء مصدر جار مجرى أن تمار)فجعل في جواز حرف الجر منه على ما يقدر به «من» أن مع الفعل، وهذا قول أبي إسحاق (أو)محمول(على أنه)أي أن المراء(شروع في كلام آخر منصوب

---

(١) أي قول الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، كان شيخ بني هاشم في وقته، وسيدا من سادتهم وشاعرهم، وهو أول من لبس السواد على زيد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم، وشعره حجة(معجم الشعراء ص١٧٩).

(٢) المراء : المخالفة في الكلام والملاجة فيه. عند سيبويه أن(المراء)منصوب بفعل آخر مقدر، وعند ابن أبي اسحاق أن المراء وقع موقع (أن)والفعل ، وهو منصوب بنفس الفعل الذي نصب(إياك). انظر: الكتاب١/١٤١؛ والمقتضب٣/٢١٣؛ والخصائص٣/١٠٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٥؛ والعيني٤/١١٣، ٣٠٨ ؛والتصريح٢/١٢٨؛ والأشموني٣/٨٠، ١٨٩؛ والخزانة١/٤٦٥.

بفعل مقدر)وهو[1] احذر،(وماقبله)وهو «إياك إياك»(مستقل)بنفسه، ويكون من باب الأسد الأسد[١٥٣/أ]/(وهو قول الخليل)[2] ،وهكذا قال ابن الحاجب[3] ؛ وقال الشيخ الرضي : وهذا قول سيبويه[4] ، (أوذكر المحذر منه مكررا).

المصنف تبع ابن الحاجب في هذه العبارة، وفيها نظر لأن ذكر «إن» كان مصدرا معطوفاعلى قوله، إما منصوب لكان فيه بعد من حيث المعنى، وإن كان بلفظ مالم يسم فاعله يلزم أن لايكون أو متصلة من حيث المعنى لأن «أو» المتصلة ينبغي أن يليه مثل المذكور قبله، وإذا لم يكن متصلة ويكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، فيلزم هنا إن يكون إضرابا عن قوله إما منصوب بتقدير اتق ...الخ ،، وليس كذلك، ولو قلنا: إن ذكر مصدر منصوب على أنه عطف على قوله: تحذيرا لكان له (وجه نحو: الأسد الأسد)أي احذر الأسد الأسد؛والجدار الجدار)أي[5] احذر الجدار المتداعي ،(والصبي الصبي) أي احذر إيطاء الصبي، (والطريق الطريق)أي خل الطريق، ونحو: إياك إياك، فإنه[6] لايجوز اظهار العامل عند بعضهم في المكرر اسما ظاهرا نظرا إلى أن تكرير المعمول للتاكيد لايوجب حذف العامل كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[7].

---

(١) سقطت عن (ب): وهو.

(٢) ليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن القول للخليل وإنما هو قول سيبويه فقد علق سيبويه على البيت السابق بقوله: «كأنه قال: إياك، ثم أضمر (إياك)فعلاً آخر فقال: اتق المراء «ولم يعزه إلى الخليل» انظر : الكتاب ١٤١/١.

(٣) انظر: المقتصد ٣٠٦/١.

(٤) شرحه على الكافية ٤٨٥/١.

(٥) سقطت عن (أ): أي.

(٦) في (أ) : فان.

(٧) سورة الفجر: ٢١.

[الإغراء]

(ومنها: الإغراء، ويكون مكررا) أيضا كما يكون التحذير مكررا، و[1] ضابطه كل مغرى به مكررا، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه (نحو قوله[2]:

أخاك أخاك إن مَنْ لاأخَا لَـهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْـرِ سِلاَحُ)[3]

وأما الذي مع العطف فنحو: شأنك والحج ونفسك وما يهمها، والعامل فيه الزم ونحوه، وعلة وجوب حذفه ماذكرنا في التحذير.

[التفسير مايضمر عامله على شريطة التفسير]

(ومنها: ما يضمر عامله) من المنصوبات (بشرط أن يفسر) ذلك العامل (أما بلفظه أو معناه أو لازم معناه) وإنما يجب إضماره لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر (وهو) أي المفسر (عامل) من فعل أو شبهه (واقع بعده) أي بعد مايضمر عامله (مشتغل عنه بضميره) أي مشتغل عن المعمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في [الضمير الراجع إليه][4] أي إنما لايعمل فيه بسبب العمل في ضميره بحيث لو لم يعمل في الضمير لعمل فيه واحترز به عن نحو: زيدا ضربت فإنه غير مشتغل عنه بضميره لأنه مشغل به، فلايكون من هذا الباب لأن عامله ظاهر

---

(١) سقطت عن (ب): و.

(٢) هو مسكين الدارمي ربيعة بن عامر. شاعر شجاع من أهل العراق مدة معاوية بن أبي سفيان. (الشعر والشعراء ص٥٤٤؛ والخزانة١/٤٦٧) ونسب الأعلم البيت إلى إبراهيم بن هرمة، وهو شاعر غزل من سكان المدينة من مخضرمي الدولتين الأمية والعباسية، فهو آخر من يحتج بشعرهم، قال الأصمعي: ختم الشعر بابن هرمة. (الشعر والشعراء ص ٧٥٣؛ والخزانة١/٢٠٤).

(٣) انظر: ديوان مسكين الدارمي ص ٢٩؛ والكتاب ١/١٢٩؛ والخصائص٢/٤٨٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٢؛ والعيني ٤/٣٠٥؛ والتصريح٢/١٩٥، ٢١٨؛ والهمع١/١٧٠، ٢/١٢٥؛ والأشموني ٣/١٩٢؛ والخزانة ١/٤٦٥.

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

وهو الفعل المؤخر(أو متعلقه)أي أو مشتغل عنه بمتعلق ضميره [١٥٣/ب]/، ومتعلقه قد يكون مضافا إلى الضمير نحو: زيدا ضربت غلامه، أو موصوفا لعامله نحو: زيدا ضربت رجلا يحبه، أو موصولا له نحو: زيدا ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات. ويشترط فيه أن يكون الضمير أو متعلقه منصوبا لفظا أو محلا، فالأولى أن يقول: مشغل عنه بنصب ضميره أو بنصب متعلقه؛لفظا أو محلا: احترازا عن نحو: أزيد ذهب به على مايجيء إن شاء الله تعالى (نحو زيدا ضربته)المضمر مفسر بلفظه، (أو)زيدا(مررت به)المضمر مفسر بمعنا،(أو)زيدا (ضربت غلامه)المضمر مفسر بلازم معنا،(أي ضربت)في المثال الأول (وضربت)في المثال الثاني لأن مررت بمعناه(وأهنت)في المثال الثالث[1] وذلك لأن ضرب الغلام من لوازمه إهانة مالكه.

(والرفع)أي رفع هذا الاسم التي اضمر عامله بشرط التفسير (بالابتداء)، وإنما قال ذلك لئلا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه- إذا نصب- فعل، فتبين بقوله "بالابتداء" أن عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب هو الابتداء (أجود)لاحتياج النصب إلى إضمار الفعل، والأصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء، فانه بعامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال أنه قد يضمر(عند عدم قرينة خلافه)أي خلاف الرفع وهو النصب[2]؛ أي الرفع أجود عند عدم قرائن النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع ومختارا[3]أو واجبا، ولايريد: أن يكون قرائن النصب كلها معدومة، وذلك لأن المفسر من قرائن النصب ،(أو)عند (وجود)قرينة للرفع هي (أقوى منها)أي قرينة خلاف الرفع أي من قرينة النصب، وهي شيئان على ماذكره المصنف وغيره (كـ«أما» مع غير الطلب)نحو: جاء ني زيد وأما عمرو فضربته فإنه لو لم

---

(١) سقطت عن (ب): الثالث.

(٢) سقطت عن (أ): وهو النصب.

(٣) في (ب): معها مختارا للرفع ومساويا.

يكن «إما» لكان النصب هو الأجود، لأنه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية، وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والأول أولى للتناسب[1]

لكن، مع وجود «إما» كان الرفع هو الأجود، لأن «أما» من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام وتستانف، فلم يمكن معها لما قبلها التناسب لكون وضعها على الاستيناف الذي هو ضد تناسبه مابعدها لما قبلها فرجعت الجملة لسبب «إما» إلى ماكانت في الأصل عليه، وهو اختيار الرفع للسلامة عن الإضمار، وإنما قال مع غير الطلب لأنها لو كانت مع الطلب وهو الأمر والنهي والدعاء فقط، لكان النصب هو[١٥٤/أ]/الأجود نحو: ضربت زيدا وأما عمرا فأكرمه لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع هذه الأشياء خبرا للمبتدأ وهو قليل الاستعمال، ولأن جعل الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن لاختصاص الطلب الفعل، وأما مع سائر أنواع الطلب نحو: أما زيد فهل ضربته فليتك تضربه فيجب الرفع الاسم معها لأنه لايجوز عمل مابعدها فيما قبلها.

(و)مثل («إذا» للمفاجاة)نحو: جاء ني زيد وإذا عمرو أكرمته، فإن الرفع هو الأجود لأن أولية عطف الجملة الفعلية على الفعلية يعارضها ندرة وقوع الفعل بعد «إذا» للمفاجاة. فيرجح الرفع على النصب لعدم استلزام الرفع الإضمار الذي هو خلاف القياس.

(ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو: لقيت القوم وزيدا مررت به)فإنه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية، على فعلية وعلى تقدير الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية، والأول أولى للتناسب (بخلاف: لقيت القوم وأما عمرو فقد مررت به)فإنه[لايختار][2] فيه النصب لوجود «أما» لغير الطلب، أو لقيت القوم (و إذا عبدالله يضربه عمرو)فإنه لايختار فيه النصب أيضا لوجود «إذا» للمفاجاة.

---

(١) في (ب): والأول مناسب.

(٢) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن(ب).

(و)يختار النصب(في موضع هو بالفعل أولى)من الاسم(كالواقع بعد حرف النفي)لأنه على تقدير الرفع كان حرف النفي داخلا على الاسم، وعلى تقدير النصب كان داخلا على الفعل، ودخوله على الفعل أولى لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظا أو تقديرا لما ينفي مضمونه أولى ؛(و)بعد حرف (الاستفهام)وهو الهمزة فقط فإنه على تقدير النصب يكون داخلا على الفعل ودخوله على الفعل أولى لمثل ماذكرنا في حرف النفي، وإنما قلنا: فقط، لأنه يقبح «هل زيداضربته» وإن كان بتقديرالفعل؛ (و)بعد(حيث)لأنه على تقدير النصب كان إضافته إلى الجملة الفعلية، وهي أولى من إضافته إلى الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان كدلالة «إذا» عليها في الزمان.

(و)يختار النصب في (الأمر والنهي)وقد عرفت علة ذلك(نحو: مازيدا أو زيدا ضربته، وحيث زيدا تجده فأكرمه، وزيدا اضربه، أو زيدا لاتضربه)هذه أمثلة ماذكر على الترتيب. (وأما مثل أزيد ذهب به: فالرفع)واجب فيه(ليس إلا)الرفع لأنه ليس من الباب لأنه وإن كان فيه اسم بعده [عامل مشتغل بضميره إلا أنه ليس] [1]مشغلا عنه أي عن العمل فيه لأن [١٥٤/ب]/«ذهب »لايعمل في مثل زيد المقدم عليه شيئامن العمل، وإنما لايجوز نصبه لمناسب «ذهب» كما يجوز في نحو: الخوان أكل عليه اللحم، وأزيدا أنت محبوس عليه؛ فيكون التقدير فيه: أ لابس الذهاب زيدا كما يكون التقدير هناك لابسَ اللحمِ الخوانَ، وألابستَ زيدا لأن الضمر المشتغل به ينبغي أن يكون منصوبا لفظا أو محلا على ماأشرناإليه قبل، وليس الضمير في «أزيد ذهب به» بمنصوب، لا لفظا ولامحلا

(وقوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾ [2] ليس منه)أي من باب

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) سورة النور: ٢.

ما أضمر عامله على شريطة التفسير و[1] إن كان في الظاهر منه، لأن مابعد الفاء قد يعمل فيما قبله كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2] لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع مع أن النصب مع الطلب هو المختار كما عرفت، ولايجوز أن يكون القرآن العزيز على خلاف المختار فتحمل له النحاة وجها آخر يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه أن يكون القرآن على خلاف المختار، وأشار إلى ذلك بقوله: (فإن الفاء) في«فاجلدوا» (بمعنى الشرط)في «الزانية» لأنه في تقدير «التي زنت» فيكون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط لكونه موصولا، صلته فعل(عند المبرد) ،فيخرج عن الحد بقوله: "مشتغل عنه بضميره" لأن المانع فيه ليس اشتغاله بضميره أو بمتعلقه فقط، بل المانع هنا أن ما بعد الفاء إذا لم يكن زائدة وكانت واقعة في موقعها لا يعمل فيما قبلها ، والفاء في الآية كذلك، أما إذا كانت زائدة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ...إلى قوله: فَسَبِّحْ﴾[3] إذا كانت واقعة في غيرموقعها فمابعدها يعمل فيما قبلها.

(وجملتان عند سيبويه)مستقلتان فيخرج عن الحد بقوله: مشتغل عنه بضميره.

قال سيبويه: إن «الزانية» مبتدأ بحذف مضاف، وخبره محذوف[4] (أي فيما يتلى عليكم)بعد(حكم الزانية والزاني ثم ابتدأ «فاجلدوا»)فهي جملة أخرى، بيان لذلك الحكم.

(و)يختار النصب(عند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[5] يعني من [مرجحات النصب أن يكون][6] مخلصا من[7] إبهام

---

(١) سقطت عن (ب): و.

(٢) سورة المدثر: ٣.

(٣) سورة النصر: ١-٢.

(٤) انظر كلام سيبويه حول الآية: الكتاب١/١٤٢-١٤٤.

(٥) سورة القمر: ٤٩.

(٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ). (٧) في (ب): عن.

أو المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة ولايحتاج فيه إلى التعريف،(ولذا)أي لكون حقها التنكير(يمتنع إضمارها)أي جعلها ضميرا(نحو: جاء ني زيد قائما، وجاء نيه عمرو)على أن يجعل الضمير في «جاء نيه» حالا،وإنما لايجوز ذلك لكون الضمير معرفة(ونحو: قوله[1]:

فَأَوردَهَا العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها ولمْ يُشْفِقْ على نَقصِ الدِّخالِ[2]

فالعراك مع كونه معرفة حال يصف حمارا وحشيا أتنه أي أورد الحمار الأتن يعارك بعضها بعضا لتزاحمها على الماء ولم يطرد ها لأنه يخاف القناص، بخلاف الرعاة الذين يدبرون أمر الإبل،فإذا أوردت الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تروي، والنقص بالصاد المهملة: عدم تتميم الشرب، وبالمعجة: تحريك الرأس، وكلاهما رواية، قال السيرافي: "يريد أن بعضها يزدحم بعضا حتى لايقدر أن يتحرك لشدة الازدحام فهو واقف لايتمكن على الحركة"[3]،والدخال في الورد: أن يشرب البعير، ثم يرد من[4]العطف إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين[5]عطشا نين

---

(١) أي قول اللبيد.

(٢) البيت من الوافر، و هو للبيد في ديوانه ص ٨٦؛ و في أساس البلاغة ص ٤٦٥(نغص)؛ و خزانة الأدب ١٩٢/٣؛ شرح أبيات سيبويه ٢٠/١؛ و شرح التصريح ٣٧٣/١؛ و شرح المفصل ٦٢/٢؛ و شرح ابن عقيل ص ٣٢٤؛ والكتاب ٣٧٢/١؛ ولسان العرب ٩٩/٧(نغص)، ٤٦٥/١٠(عرك)، ٢٤٣/١١(دخل)؛ والمعاني الكبير ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٦١٩/٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٦؛ والإنصاف ٨٢٢/٢؛ و جواهر الأدب ص ٣١٨؛ ولسان العرب ٤٩٤/١٠(ملك)والمقتضب٢٣٧/٣.
والشاهد فيه نصب «العراك» على الحال، و هو معرفة، و ذلك لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة و نكرة، فكانه أظهر فعله، و نصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال، فقال: أرسلها تعترك الاعتراك.

(٣) شرح أبيات سيبويه ٢١/١.

(٤) في (ب): عن. (٥) سقطت عن (أ): بعيرين.

لشرب منه ماعساه لم يكن يشرب وحده. وقال أبوعبيدة: يروي «فارسلها العراك» والنقص: الاعجال، يقول: لم يشنق عليها إنما سقاها، ثم لم يدعها بداخل الماء بأتنه.(ونحو: فعلته جهدك وطاقتك)الجهد بضم الجيم: بمعنى الاجتهاد، والطاقة :بمعنى الوسع(ومررت به وحده)أي وحدته، فحذف التاء لقيام المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى : ﴿وَأَقَامَ الصَّلَوٰةَ﴾[1] والوحدة: الانفراد: (وغيره)أي غير المذكور (من المصادر)المعرفة بلام التعريف أو الإضافة إلى المفاعل نحو: رجع عوده على ما ابتدأه (متأول)وفي هذا التاويل قولان، قال سيبويه: إنها معارف موضوعة موضع النكرات أي معركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا؛ وقال أبوعلي:إن هذه المصادرمنصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر أي معركة العراك، ومجتهدا جهدك، ومطيقا طاقتك، ومنفردا وحده.(وكذا نحو: جاؤا قضهم بقضيضهم متأول بأنه بمعنى كافة، والمصدر هاهنا بمعنى اسم الفاعل أي قاضهم بقضيضهم أي مع مقضوضهم أي كأسرهم[١٥٨/أ]/مع مكسورهم، لأن مع الازدحام كاسرا ومكسورا، والأصل فيه أن تكون «قضهم» مبتدأ: و«بقضيضهم» خبره مثل قولهم : كلمته فاه إلى فيّ لأنه في الأصل «فوه إلى فيّ» إلا أنه لما فهم من الجملة معنى المفرد، لأن[2]معناه كافة؛ وأزيل عن الجملة معناها، وأقيمت مقام المفرد، وأعرب ماقبل الإعراب منها وهو الجزء الأول. اعراب المفرد.

(ونحو قولهم: مررت بهم الجماء الغفير) يقال: امراءة جماء أي كثير اللحم على المرفق من الجم وهو الكثير، ويقال جم الشيء إذا كثر، والغفير:من الغفر وهو الستر، فعيل بمعنى: الفاعل، وإنما حذف التاء منه مع أنه صفة «الجماء» حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول(فعلى زيادة اللام)في الجماء والغفير أي مررت بهم حال كونهم جامعة

---

(١) سورة البقرة: ١٧٧.

(٢) سقطت عن (ب): لأن.

كثيرة ساترة لكثرتهم وجه الأرض، قال الشارح: "لعل معناها أنه بمعنى نكرة كما أن العراك بمعنى معتركة، وكان الأولى أن يقول تأويله أنه بمعنى النكرة كما كان العراك بمعنى معركة"[1].

أقول: لو كان مرده ذلك لما فصله عما قبله ولما أوله بتأويل آخر بل مراده مما قبله أن العراك معرفة إلا أنه واقع موقع النكرة وهي معركة فلايكون اللام فيه زائدة، بخلاف الجماء، فإنه ليس معرفة واقعة موقع النكرة. بل هي بعينها نكرة واللام فيها زائدة.

(وصاحبها لايكون نكرة)لأنه في المعنى مخبر عنه كما أن الحال خبر، وأصل المخبر عنه أن يكون معرفة لأنه كلما ازداد تخصيصا وتعريفا، ازداد الحكم بعدا، وكلما ازداد بعدا كانت الفائدة أقوى، ولأنه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة أولى من ذكر ما يقيد الفعل المنسوب إليه من الحال (إلا)نكرة(موصوفة)مختصة بوصف، أو نكرة مختصة بإضافة نحو: نظرت إلى جارية امرء ة مختالة، فلو قال بدل قوله: موصوفة مخصوصة ليشتمل هٰذين القسمين لكان أولى، (أو)نكرة(مغنية)عن التعريف أي مفيدة وكافية في الإفادة(مغناء المعرفة لاستغراقها)وعمومها بنفسها، أو بوقوعها في سياق النهي والنفي أو معناه نحو: قلما جاءني رجل راكبا فإنها إذا كانت [مستغرقة كانت متعينة، لأن المراد][2] منها حينئذ كل فرد فرد، (أو)نكرة(واقعة في حيز الاستفهام)لإحداث الاستفهام فيها رائحة التعريف إما لأن النكرة في سياقه في تأويل المعرفة، ألاترى: أن المعنى من قولك: أرجل في الدار؛ أهذا الجنس فيها؛ وأما لأن الاستفهام بمنزلة النفي في كونه غير موجب،(أو)واقعة حالها بدونها(بعد «إلا» نقضا للنفي)السابق،واعلم أن في قوله[١٥٨/ب]/ أو بعد إلا تعسفا،فلوقال بدله أو قبل إلا لكان سالما عن التعسف، وإنما يجب أن يكون «إلا» نقضا للنفي لأن الحال لا تقع بعد «إلا» إلا أن

---

(١) الفالي ١٥٠/ب.

(٢) العبارة مابين المعكوفين لا يقرأ في (ب).

تكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لايجيء في الموجب في الأغلب قال المصنف: إنما حسن تنكيره لأن إلا تقطع مابعده عما قبله، فلا يصح الحال أن يكون صفة له لانقطاعه عنه وفيه نظر لجيء مابعد «إلا» صفة لما قبلها كما يجيء والأولى أن يقول: النكرة هاهنا أيضا مغنية فعلى هذا لاحاجة إلى ذكر هذا القسم وقال الشارح: "لأن النكرة موصوفة لأن الاستثناء مفرغ فالتقدير ماجاءني رجل في حال من الأحوال إلا في حال الركوب "[١].

أقول: الاستثناء مفرغ، فامقدر يكون حالا أيضا، لاصفة لوجوب مناسبة المستثنى للمستثنى منه في جنسه وصفته ،فيكون التقدير على هذا: ماجاءني رجل كائنا على حال من الأحوال إلا راكبا،(أو مقدما عليها)أي على النكرة(الحال)لأن التقديم يومن الإلباس بالصفة في حال النصب ،نحو: ضربت رجلا راكبا فطرد التقديم جرا ورفعا، ويجوز تنكيره إذا شاركته معرفة في الحال، وذلك من باب التغليب نحو: جاءني رجل وزيد راكبين، أو إذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو: جاءني رجل وعلى[٢] كتفه سيف .

[أمثلة المستثنى]

ولما فرغ من [صور المستثناه شرع في أمثلتها] [٣]بقوله:(نحو: جاءني رجل من بني تميم فارسا)النكرة موصوفة، (ونحو قوله تعالى:﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [٤]النكرة بعمومها بنفسها مغنية، وليس في الآية تنصيص[٥] على الاستشهاد، ولا

---

(١) هذا ملخص ما قال به الشارح انظر شرحه على اللباب ١٥٠/أ.

(٢) سقطت عن (أ): وعلى.

(٣) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (أ).

(٤) سورة الدخان : ٤.

(٥) سقطت عن (أ): تنصيص.

ترجيح له لجواز أن يكون حالا من النكرة الموصوفة كما ذكر في شرح التسهيل [١] وإن يكون منصوبا على الاختصاص أو على الحال من ضمير الفاعل في «أنزلناه» أي آمرين أمرا، أو من الضمير المفعول فيه على ماهو المذكور في الكشاف [٢] . (وقوله [٣]:

لَا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إِلَى الأَحْجَامِ ... يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ [٤]

فـ«أحد» مستغرق لوقوعه في سياق النهي، ومتخوفا حال منه ،(وهل أتاك رجل راكبا)؟ النكرة في سياق الاستفهام،(وماجاء ني رجل إلا راكبا)الحال واقعة بعد« إلا»(وجاء ني راكبا رجل)النكرة [متاخرة عن الحال] [٥] .

(وضعف)كون صاحبها نكرة(في غيرها)أي غير الصور المستثناة.

واعلم: أن الشرط في جواز تنكيره حصول الفائده أمن،ولايكون ذلك الشرط في الأكثر إلا في صورة من تلك الصور،فلو حصل هذا الشرط في غير تلك الصورة يجوز تنكيره كما في المبتدأ (وهي)أي الحال[١٥٩/أ]/(الأمر العام)وأكثر الأحوال(اسم مشتق)لأن المشتق

---

(١) لم نعثر على هذا الكتاب.

(٢) انظر: الكشاف سورة الدخان: ٤.

(٣) أي قول قطري بن الفجاءة.

(٤) البيت من الكامل ، و هو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٣؛ والدر ٤/٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ و شرح ابن عقيل ص ٣٣٠؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣؛والمقاصد النحوية ٣/١٥٠؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٤؛ و شرح الأشموني ١/٢٤٧؛ و شرح التصريح ١/٣٧٧؛ و همع الهوامع ١/٢٤٠.
والشاهد فيه قوله : «متخوفا»حيث جاء من النكرة «أحد» والذي صوغ ذلك و قوع هذه النكرة بعد نفي .

(٥) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

الدال على الهيئة أكثر في كلامهم من غير المشتق، فإن الأكثرين على أنه مأول بالمشتق لاعلى حذف المضاف(نحو: أتيته ركضا)أي راكضا، ولايمتنع أن يقال أنه على حذف المضاف، أي ذاركض، (وقتلته صبرا)أي مصبورا محبوسا،(وأنه)أي أن وقوع الحال مصدرا (قياس)عند المبرد[1](في كل مادل عليه الفعل)الناصب له من المصادر، ومعنى دلالة الفعل عليه أن يكون في المعنى من تقسيمات ذلك الفعل(وأنواعه نحو: أتانا سرعة ورجلة) وبطاء فإنها في المعنى من أنواع الإتيان.قال الشارح في شرح قوله:أنه[2]أي أن ارتفاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس: وفي هذا التقدير نظر، لاسيما في قوله: "بهذا التاويل"، لأن القياس عند المبرد وهو أن يجعل تلك المصادر الواقعة مواقع الأحوال منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر كما في نحو: فأوردها العراك، لاعلى أنها مأوله بذلك التأويل، هكذا ذكر في شرح التسهيل وفي شرح الكافية للشيخ الرضي[3] ، (بخلاف :أتانا ضحكا وبكاء ونحوه)كأكلا وشربا مما لادلالة للفعل عليه، فإنه لاخلاف في أنه ليس بقياس ،لأنها ليست من أنواع الإتيان، فلايقال:أتانا ضحكا أو بكاءًا، أو أكلا وشربا لعدم السماع ؛وقد جعل ابن مالك وقوع المصدر حالا قياسا إذا وقع بعد اسم جنس مرادا به الكمال[4] نحو: أنت الرجل علما أي الكامل في الرجولية عالما، وقيل: أنه مصدر أي العالم علما، والأولى أنه تمييز (خلافا لسيبويه حيث قصره)[5]أي وقوع الحال مصدرا (على السماع)مطلقا سواء كان للفعل دلالة عليه ،أولا.

(وقد يكون)الحال (اسما)غير مشتق ولا مصدر (على ضرب من التأويل)بجعله

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٩/٢.

(٢) قال الشارح: أي إيقاع المصدر على هذا التأويل قياس. الفالي ورقة ١٥١/ب.

(٣) انظر: شرحه على الكافية ٣٩/٢.

(٤) نفس المصدر ٣٨/٢. (٥) الكتاب١/ ٣٦٠ وما بعدها.

بمعنى المشتق(نحو: جاء البر قفيزين)وصاعين(فيمن لم يجعله)أي قفيزين(خبرالجاء بمعنى: صار، ويكون نسبة المجيء إلى البر على معنى حصوله في نفسه، ثم أثبت له حال كالقفيزين والصاعين ،كأنه قيل: كلت البر، فحصل البر مقدرا بهذا المقدار، وأما من جعله خبر «جاء» وهو الأولى ،لأن الحال فضلة، وقفيزين هنا ليس على معنى الفضلة بل على معنى الصيرورة فليس مما نحن بصدده .

(ومنه):أي مما يكون الحال اسما (ماكرر)من أجزاء مجموع بعد ذكره، سواء كان بعضها معطوفا على الآخر بالفاء [١٥٩/ب]/أو بثم أولا (للتفصيل)أي كرر لتفصيل المجموع باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر (نحو: بينت حسابه بابا بابا)أي مفصلا باعتبار أبوابه، وجاء القوم ثلثة ثلثة[1] أي مفصلين باعتبار هذا العدد، ونحو: دخلوا رجلا، فرجلا أو ثم رجلا أي مرتبين هذا الترتيب.

(ومنه)أي من المكرر الجاري مجرى التفصيل ،وإنما فصله عما قبله إما لأنه جار مجرى التفصيل، أولأنه في الأصل جملة بخلاف ماقبله(كلمته فاه إلى فيّ)لأنه في تأويل مشافها (وبايعته يدا بيد)لأنه في تأويل مصفقا يدي على يده،[2](وبعت الشاء شاة ودرهما)أي معوضا شاة بدرهم ودرهم بشاة.

(والأصل فيها)أي في هذه الأحوال (الجمل)فالتقدير في الأول باعتبار الأصل كلمته فوه إلى فيّ،وفي الثاني يده بيدي أي متصل بيدي أو ذو يد بذي يد أي النقد بالنقد،وفي الثالث شاة بدرهم أي كل شاة بدرهم،وإنما كان الأصل فيها الجمل (لأن الهيئة)وهي هنا المشافهة والتصفيق والتعويض(إنما فهمت منها)أي من جميع تلك الألفاظ (دون المفرد)من تلك الألفاظ.

---

(١) سقطت عن (ب): ثلثة.

(٢) في (ب): يد.

إذ لا دلالة لمجرد قولك فاه ويد أو شاة على المشافهة، والمبايعة والتعويض فيكون تلك الألفاظ في الأصل جملا لأن الدال على الهيئة في غير المكرر للتفصيل إما مفرد وإما[1] جملة، وليس هنا بمفرد لما ذكرناالآن ،فيكون جملة في الأصل(إلا أنهم وضعوها)أي هذه الجمل (موضع لوازمها المفردة)،وهي: مشافها ومصفقا ومعوضا وضعا (لمبادرة الفهم إليها)أي تلك اللوازم (لكثرة الاستعمال)مبادرة(من غيرنظر إلى تفصيل أجزائها)بل صار فوه إلى فيّ بمعنى: مشافها، حتى يفهم ذلك من لايخطر بباله فم المتكلم ولافم غيره ولا مدلول الجار، فلماصار كذلك جعلوها كالمفردات تشبيها لها بها(فأعربوا القابل منها)أي من تلك الجمل (إعراب الحال)تشبيها لهذه الجمل بقولهم بابا بابا(وهو)أي القابل الجزء (الأول)وهو فاه ويد(في)المثالين(الأولين، وكلاهما)أي كلا الجزئين وهو شاة ودرهما(في)المثالين(الأولين، وكلاهما) أي كلا الجزئين وهو شاة ودرهما (في)المثال(الثالث بعد إبدال)الواو(العاطف من أداة المصاحبة)وهي الباء بمعنى مع وإذا أبدلت الباء واوا وجب أن يعرب مابعدها بإعراب ماقبلها، نحو: قولهم: كل رجل وضيعته، وقولهم: امرا، ونفسه هكذا ينبغي أن يقرر هذا البحث، لا كما قرره الشارح[2].

واعلم: أن الشيء المنسوب[١٦٠/أ]/ إلى شيء ذي حرفين، أو أجزاء قابل كل واحد منهما للإعراب أعرب الجزء الأول بما يستحقه المفرد في غير هذه المسألة، ومابقي من أجزاء المنسوب إليه يُجَرُّ إن استحق الجر كالمضاف إليه ،ويتبع إن استحق التبعية كالتوابع الخمسة وإن لم يستحق إعراب معينا نصب تشبيها بالمفعول نحو: جاءني القوم إلا زيدا، فإن المجموع في هذه الصور هو المنسوب إليه.

---

(١) سقطت عن (ب): وإما.

(٢) الفالي ١٥٢/أ.

(ومنه)أي مما وقع الحال اسما جامدا ماذكر لتفضيل الشيء على غيره أو على نفسه باعتبار طورين(نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا)معناه تفضيل هذه التمر في حال كونها بسرا عليها في حال كونها رطبا،(والعامل في «بسرا» اسم الإشارة على رأي، وأطيب على رأي، وفعل محذوف على رأي، أي هذا إذا وجد بسرا أطيب منه إذا وجد رطبا إلا أنهم حذفوا الظرف)،وهو إذا (و) حذفوا (ما أضيف هو)أي الظرف (إليه)وهو وجد، وإنما حذفوه (سدا بالحال مسده كما في شربي زيدا قائما، ويعود الاختلاف السابق)إذا قرر إذا وجد (في عامل الظرف)هل هو معنى الفعل في اسم الإشارة أو أطيب. (والأصح أنه)أي أن العامل في بسرا (أطيب)كما أن العامل في رطبا هو بالاتفاق لوجوه ثلثة (لصحته)أي لصحة هذا الكلام. (والمشار إليه «بلح» أو رطب استعمالا)،ولو كان اسم الإشارة عاملا في الحال لتقيدت الإشارة بحال البسرية لان العامل وفي الحال مقيد به، فوجب أن لايقال هذا الكلام إلا في حال البسرية، وليس كذلك، (و)لصحته(حيث لا اسم إشارة)نحو؛ [تمرة نخلي بسرا أطيب منه][1] رطبا، فهنا يجب أن يكون أطيب هو العامل لعدم اسم الإشارة، وإذا وجب أن يكون أطيب هو العامل معاهنا، وجب أن يكون العامل فيما فيه اسم الإشارة أيضا أطيب، لأنه بمعناه، ولو كان العامل اسم الإشارة لاختلف المعنى له إذ باختلاف العامل تتغير المعنى،(ولما يلزم في غيره) وهو كون العامل اسم الإشارة (من تفضيل الشيء على[2] نفسه باعتبار حاله واحدة)وهي حال الرطبية وهو غير معقول لاستحالة كون الشيء الواحد مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد(إذ)الحال (للأول من تتمة هذا)لأن العامل هو هذا فيه فلم يكن إلا طيبية مقيدة بالبسرية إذ لاتعلق له حينئذ به وإذا كان كذلك وجب أن يكون الأطيبية مقيدة بالبسرية، وإذا كان مقيدة بها وجب أن

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٢) سقطت عن (ب): على.

يكون العامل في الحال الأول.

[جواب عن شبهتين لمن قال أن العامل هو اسم الإشارة]

ولما فرغ من أدلة على أن العامل أطيب شرع في الجواب عن شبهتين لمن قال أن العامل هو اسم الإشارة .

[الشبهة الأولى]

الشبهة[١٦٠/ب]/الأولى هي أنه لوكان أطيب هو العامل في بسرا وقد ثبت أنه العامل في رطبا لأدى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفين وهو محال، لأن التقييد بكل واحد منهما مانع من التقييد بالآخر بقوله (واختلاج لزوم تقيّد)الشيء (الواحد بحالين مختلفين يزول)ذلك الاختلاج(باختلاف الاعتبار)فإن لأطيب اعتبارين، لأن معناه: زاد طيبة وحينئذ لافساد في عمله في حالين مختلفين (إذ)الحال (الأول باعتبار الفضل، و(الحال)الثاني باعتبار المفضولية)فعمله في الأول باعتبار زاد وفي الثاني باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه: هذا زاد وبسرا في[1] الطيب على طيبة في حال كونه رطبا، فعلى هذا لايكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفين .

[الشبهة الثانية]

وشرع في جواب الشبهة الثانية وهي أن معمول أفعل التفضيل لايتقدم عليه[2] بدليل امتناع زيد منك أحسن بقوله (وعمله في)الحال(الأول عمل الفعل الصريح)لأن دلالته على الحدث الفاضل أظهر من دلالته على حدث المفضول مع أن ذا الحال هنا فاعل صريحا، فهو باعتبار هذا الظهور كالفعل الصريح،(ولذا تقدمه)الحال الأول(و)عمله(في)الحال(الثاني عمل

(١) في (ب): هذا يسرا وزاد.

(٢) في (أ): عليه لا يتقدم .

المعنى)أي معنى الفعل لأن دلالته على حدث المفضول أخفى، فهو باعتبار هذا الخفاء يكون كمعنى الفعل مع أن ذا الحال في الثاني لما كان مجرورا «بمن» صار العامل بمنزلة معنى الفعل (فامتنع التقديم)أي تقديم الحال الثاني عليه لكونه بـ منزلة العامل المعنوي أو نقول لما دل أفعل التفضيل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير ما يتعلق به الآخر، ووقوعه في وقت آخر وعلى حال آخر جعل متعلق حدث المفضل عليه بجنبه،ومتعلق حدث المفضل بجنبه مع ضعفه في العمل،وعدم جواز تقدم معموله عليه دفعا للالتباس كما تقدم الحال على أداة التشبيه لذلك نحو:زيد قائما مثله قاعدا .

(ويكون)الحال (موطاء ة)أي ممتدة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة، ولهذا سميت موطاء ة لأن ذلك الجامد وطا لما هو حال في الحقيقة من صفته أي جعل موطاء له(نحو : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، والحال الموطاء ة من لجوامد التي يقع حالا.

[الجملة الحالية صورها وشروطها وروابطها]

(ويكون)الحال جملة لأن مضمون الحال يقيد مضمون عاملها، فكما يقيده مضمون المفرد يقيد به مضمون الجملة وإن كان [الأصل المفرد][2] (خبرية)لأن ذلك التقييد إنما يكون بتخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ومضمون الطلبية[١٦١/أ]/نحو: أطلب غير واقع على اليقين، فلايعقل تخصيص مضمون العامل بوقت مضمونها ومضمون الإيقاعية نحو:بعت غير منظور إلى وقت حصوله، بل المقصود منها مجرد الإيقاع، فلو وقع حالا لزم أن يكون وقت مضمونها منظورا إليه غير منظور إليه وذا تناقض، (فالاسمية

---

(١) سورة يوسف: ٢.

(٢) العبارة مابين المعكوفين لا يقرأ في(ب).

بالواو)إذا لم يكن مؤكدة(والضمير نحو: جاء ني زيد وأبوه قائم)لأن الحال فضلة فاحتيج في الأكثر إلى مزيد ربط، فجيء في الجملة[1] الحالية التى أصلها الاستقلال بالواو المفيدة للربط والجمع وبالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا أو صفة أو صلة ،فإنها لايحتاج إلى ذلك المزيد بل يكتفي فيها بالضمير لعدم كونها فضلة إلا إذا حصل للواقعة خبرا، أو صفة أدنى انفصال بوقوعها بعد «إلا» فإنها قد تصدر بالواو نحو: حسبتك إلا وأنت بخيل وما جاء ني رجل إلا وهو فقير.

(أو بالواو وحدها نحو[2]: لقيتك والجيش قادم إجراء لها مجرى الظرف) لأنها في المعنى ظرف فكما يجوز إخلاء الظرف عن الضمير جار إخلاء ها عنه[3]، وهي أقوى من الضمير وحده لإيذانها في أول الأمر، دائما أن الجملة مرتبطة بما قبلها، غير[4] مستقلة بنفسها، قال المصنف: الحال هاهنا ليست لبيان هيئته الفاعل أو المفعول، بل بيان [هيئة صدور الفعل عن الفاعل و وقوعه على المفعول][5]. ألاترى: أن قولك أتيتك والجيش قادم تقديره: أتيتك زمان كان الجيش فيه قادما: ولهذا قلنا أنه جار مجرى الظرف(أو بالضمير وحده على ضعف)لعدم ذلك الإيذان سواء كان المبتدأ ضمير ذي الحال، أو لا، وسواء كان الضمير فيها يقع في أول الجملة أو لا(نحو:

---

(١) سقطت عن (أ) الجملة.

(٢) سقطت عن (ب): نحو.

(٣) سقطت عن (أ): عنه.

(٤) سقطت عن (ب): غير.

(٥) العبارة ما بين المعكوفين لا يُقرأ في (أ).

فَلَوْ لا جَنَانُ اللَّيلِ ما آبَ عامِرٌ   إلى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ[1]

ونحو: جاء ني زيد هو راكب، وكقوله : نصف النهار الماء غامره لكن الضعف في المثال الثالث أكثر، وعند الأندلسي :يجب الواو في المثال الثاني لأنه في قوة المفرد وبمعناه فصدرت بالواو إيذانا بأنها جملة ،لا مفرد[2] ، (والمضارع المثبت بالضمير وحده)لما بينه وبين اسم الفاعل من الشبه لفظا ومعنى، فيكون جاء زيد يركب[3] بمنزلة جاء زيد راكبا، قوله:(وقولهم)في المثل(دون ذاوينفق الحمار)جواب سؤال (هو)أن «ينفق» مضارع مثبتة وقع حالا مع أنه ليس بالضمير وحده فأجاب عنه بأنه(ليست الجملة فيه حالا)كما قال الميداني: "أن الواو للحال"[4] بل كلام معطوف على ماقبله أي أذكر قولا دون الذي تقول في وصف الحمار وليتفق الحمار دون ذا القول بالمبالغة في وصفه[١٦١/ب]/ ،فيكون «ينفق» في معنى الأمر، معطوفا على ماتقدمه من الأمر المقدر، أو يكون باقيا على معناه من الخبر، ويكون المقدر قبله خبرا أيضاء أي التنفيق دون ذاك .

قيل: إن إنسانا أراد أن يبيع حمارا له، فقال لُمشَوِّر: هذا حمارك الذي كنت تصيد

---

(١) البيت من الطويل ، و هو لسلامة بن جندل في ديوانه(١) ص ١٧٦؛ و الأصمعيات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ٩٢/١٣(جنن) ؛ والمقاصد النحوية ٢١٠/٣؛ و بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢/٧؛ و شرح الأشموني ٢٥٨/١.

والشاهد فيه قوله : «سرباله لم يمزق» حيث وقع حالاً ، و هو جملة اسمية ، بدون الواو ، كما في قول العرب :«كلمته فوه إلى في » و هذا قليل .

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤١/٢.

(٣) سقطت عن (ب):يركب.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٢٦٥/١ رقم المثال ١٣٩١.

عليه الوحش، فقال الرجل له هذا القول.[1]

(وماسواهما) أي سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت وهو ثلثة أقسام[2]: المضارع المنفي بلم، وما ولما، وبا لا المنفي بلن، فإنه لا يقع حالا والماضي المثبت والمنفي (بالواو والضمير أو بأحدهما) أي يجوز اجتماعهما، والإكساء بأحدهما فالأقسام تسعة .

(ولابد في الماضي المثبت من «قد») ظاهره لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحال وإن كان حاليته بالنظر إلى عامله ولفظة «قد» تقرب الماضي من حال التكلم فقط (ويجوز حذفه لفظا) لاتقديرا (خلافا لسيبويه)[3] فإنه لايجوز حذفه لفظا بل يوجب الإثبت، وكذا المبرد؛ وخلافا للكوفيين فإنهم لم يوجبوا «قد» لاظاهرة ولامقدرة[4].

(وتأويله) أي تأويل سيبويه قوله تعالى: (﴿أو جَاؤُ كُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ﴾[5] بقوما) أي قوما حصرت صدورهم، فيكون «حصرت» صفة موصوف محذوف هو حال، وليس هو بحال (يفسره) ويكشف ذلك التأويل (عن ضعف لما أن صفة الموطاء ة) وهو «حصرت» (في حكمها) أي في حكم الحال في وجوب تصدرها بـ قد (لاسيما ولموصوف محذوف) فإن الصفة تصرح في صورة الحال فالإتيان «بقد» يكون أوجب.

(وتأويل المبرد) قوله «حصرت» (بالدعاء يبطله مابعده)[6] وهو قوله[7]: ﴿أوْ يُقَاتِلُوْا قَوْمَهُمْ﴾[8] وهومعطوف على «أن يقاتلوكم» وعن أن يقاتلوا قومهم . ونحن لاندعو بأن تضيق صدورهم عن قتال قومهم، بل نقول: اللهم ألق بأسهم بينهم .

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٦٥ رقم المثال ١٣٩١.

(٢) في (ب): وأقسامه ثلاثة.

(٣) الكتاب١/ ٣٤٠-٣٤١.

(٤) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٤٥.

(٥) سورة النساء: ٩٠ .

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٠، ١٢٦؛ وشرح المفصل التخمير للخوارزمي ١/ ٤٤٠.

(٧) سقطت عن (ب): قوله.

(٨) سورة النساء: ٩٠.

(وحكى الأخفش: زيادة الواو في الخبر)[1] إذا كان جملة(في باب «كان» نحو: كنت ومن يأتيني أكرمه)، وكـ قول أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه «كنت وما أهدد بالحرب»[2] (تشبيها)للخبر(بالحال)لأنه في معناه إذ المعنى: كنت على هذه الحالة [3].

واعلم: أنه إذا كان خبر «كان» جملة واقعة بعد «إلا» وكذا خبر «ليس» وما يجوز تصدرها بالواو اطراده وذلك لحصول انفصال خبر عن الاسم لوجهين بكونه جملة وبـ إلا، فجيء بالواو للربط، (ولايقع)الحال (مستقبلا)بالنظر إلى مضمون عامله(لمنافاته الحال)في الظاهر. إذ بين الحال من[١٦٢/أ]/ الزمان والمستقبل منه تناقض حقيقة، والحال المصطلح مناسب للحال من الزمان،

(وقولهم: "مررت برجل معه صقرٌ صائدا به غدا" متأول) لأن «صائدا» حال مع أنه مستقبل لقرينة «غدا»، وتأويله بأنه مقدر بمقدر الصيد به غدا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَآءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ﴾[4] أيّ: مقدرين التحليق، فإنهم جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل.

[حذف عاملها]

(ويضمر عامله)جوازا عند وجود قرينة من حضور معناه نحو قولك (للمرتحل: راشدا مهديا)أي: أذهب أو تقدم ذكره في استفهام [5] أو في غيره نحو قولك:«قائما» في

---

(١) انظر: الهمع١/١١٦،١١٧.

(٢) هو من خطبة علي رضي الله عنه في شأن طلحة بن عبد الله بن عثمان وكان من المطالبين بدم عثمان ، انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي٢/١٠٣.

(٣) في (ب): هذا الحال.

(٤) سورة الفتح: ٢٧.

(٥) في (أ): أو في الاستفهام تقدم ذكره.

جواب من قال: كيف ضربت زيدا: ونحو قوله تعالي: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾ [1] أي: بلى، نجمعها قادرين.

(ومنه): أي ومما أضمر عامله على سبيل القياس أن يبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا، مقرونة بالفاء، أو «بثم»، ففي الثمن (نحو: أخذته بدرهم فصاعدا)، أو ثم صاعدا (أي فذهب الثمن صاعدا) أي زائدا، وآخذا في الزيادة في كل يوم، يقال هذا في ذي أجزاء بيع، بعضُها بدرهم، والباقي بأزْيد، وفي غير الثمن نحو: قراءته كل يوم جزءٌ من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا أي فذهب القرآءة زائدة (إذ لايصح عطفه) أي [2] عطف صاعدا (على ماقبله) وهو الفاعل والمفعول والدرهم، أما على الفاعل فلاختلافهما إعرابا، ولاستلزامه أن يكون مأخوذا أيضا، [وليس كذلك إذ ليس] [3] الغرض: أنك أخذت المثمن والثمن لأن الصاعد هو الثمن، ولا يصح عطف على درهم وإلا لزم أن يكون المثمن مأخوذا بالدرهم والصاعد معا، (ولايصح «صاعدا» حالا منه) أي مما قبله، لا لفظا لوجود الفاء، ولا معنى لفساد المعنى، فيكون حالا مما يدل عليه قوله «أخذته بدرهم وهو الثمن» وعاملها مقدر بعد الفاء كما قدر المصنف، وأما الحال فظاهر لامتناع من الفاعل والمفعول معنى [4]، وكذا لفظا إذ الحال لايعطف على صاحبها، خصوصا إذا كان مفردا، ولايجوز أن يكون حالا من درهم لتنكيره ولمكان الفاء، فإذن يجب أن يحمل على محذوف، ويكون [5] التقدير: فذهب الثمن على هذه الحال في البعض.

---

(١) سورة القيامة: ٣.

(٢) سقطت عن (ب): أي.

(٣) العبارة مابين المعكوفين في (أ) لا يُقرأ.

(٤) زيدت في (ب): كما هو الظاهر. (٥) في (ب): تكون.

[الحال الذي تضمن توبيخا]

(ومنه): أي مما أضمر عامله قياسا الحالُ الذي تضمن توبيخا على ما لاينبغي من التقلب في الحال (المثل)الذي يضرب للمتلون الذي لايستقر[1] على حاله واحدةً (أتميميا مرة و قيسيا أخرى)[2] أي أتتحول تميميا (فيمن يراهما[١٦٢/ب] "حالين" وهو السيرافي والزمخشري[3] ؛ (ومثله :

أفي الولائِم أولاداً لواحِدَةٍ　　　وفي العِيَادة أولاداً لِعَلاّتِ[4]

وبنو العلات: أولاد الرجل من نسوة شتى، أي أيتحولون على هذه الحالة من كونهم في الولائم متفقين و في العيادة مختلفين؛ (وكذا)مثله :

أفي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَ غِلْظَةً　　　وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ[5]

الأعيار: جمع عير، وأراد: أنهم سفهاء كما في المثل : مغيوراء مكادم أي: أنهم سفهاء تتهارش، والعوارك: جمع عارك وهي الحائض[6].

---

(١) في (ب): يستقرر.

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يتلون من حال إلى حال فلا يثبت على شيء،انظر: الكتاب ١٧٢/١؛ والمقتضب٣/٢٦٤.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/١٩٠.

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/٣٨٢؛ والكتاب ١/٣٤٤؛ ولسان العرب ١١/٤٨٠(علل) ؛ والمقتضب ٣/٢٦٥؛ والمقرب ١/٢٥٨. والشاهد فيه نصب « أولاداً» بإضمار فعل هي مو ضعه بدل التلفظ به .

(٥) البيت من الطويل ، و هو لهند بنت عتبة في خزانة الأدب ٣/٢٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣/١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/٣٨٢؛ والكتاب ١/٣٤٤؛ ولسان العرب ٤/٦١٤(عور) ، ٦٢٠(عير) ؛ والمقتضب ٣/٢٦٥؛ والمقرب ١/٢٥٨.
والشاهد فيه نصب «أعياراً» بإضمار فعل هي مو ضعه بدلاً من اللفظ به .

(٦) يضرب للسفهاء، إذا تواثبوا. المستقصى ٢/٣٤٦ رقم المثال ١٢٦٧.

(ويحمل) جميع هذه الصور (عند سيبويه على المصدر)[1] وهو الحق إذ ليس المراد: أنك تتحول حال كونك تميميا، وإنما المراد: تتحول هذا التحول المخصوص، وكذلك في البواقي.

(ويلزم ذلك)الإضمار يلزم من قوله هذا والذي قبله أن يكون عامل الحال المبين للازدياد ليس بلازم الحذف مع أن ابن مالك قال: أنه لازم قياسي[2] (في)الحال (المؤكدة)على مذهب من قال إن المؤكدة لاتجيء إلا بعد الاسمية وارتكب أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [3] أن الصفة بينها قائمة مقام الصدر كما في قوله : أقاعدًا وقد سار الركب، أو مأولة بمبالغين في التولية، (وهي المقررة)المؤكدة (لمضمون جملة اسمية)تكون جزاها جامدين معرفتين .

[وإنما سميت مؤكدة لأنه لايستعمل هذا الحال إلا فيمن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال، فصار الجملة متضمنة لها، ومضمونُ الجملة قد تكون فخرا نحو: أنا حاتم جودا، وتعظيما لغيرك نحو أنت الرجل كاملا، وتصاغرا في نفسك نحو: نحن المساكين مظلومين، وتحقيرا لغيرك نحو: هو المسكين مرحوما، وتهديدا نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء ،أو غير ذلك (نحو: زيد أبوك عطوفا). والعامل فيه عند سيبويه مقدر بعد الجملة أي أحقه عطوفا، من حققت الأمر، أي تحققته وعرفته، وقيل أي يجيء عطوفا، وعند ابن مالك: العامل معنى الجملة كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفا، لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين إلا أنه يحصل من إسناد أحد جزئها إلى آخر معنى من معاني الفعل، وعلى هذا لايجوز تقديم الحال على جزءي الجملة ولا على أحدها] [4].

---

(١) الكتاب ١/١٧٢؛ والمقتضب٣/٢٦٥؛ والخزانة١/٥٥٦؛ والرضي٢/٤٨.

(٢) التسهيل لابن مالك ص ٨٨.

(٣) سورة التوبة: ٢٥.

(٤) أخذ المؤلف العبارة ما بين المعكوفين عن شرح الكافية للشيخ الرضي بتمامها(٢/٥٠-٥١)

(ويقع)الحال(جملة اسمية، ولا تصدر بالواو لاتحادها بما قبلها)لكونها مؤكدة له(نحو: هو الحق لاشك فيه)فإن قوله: لاشك فيه جملة اسمية وقعت حالا غير مصدرة بالواو لكونها، مؤكدة لما قبلها(و)نحو: (﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] على أحد الوجوه)في «لاريب فيه» لأنه يجوز أن يكون حالا مؤكدة لما قبلها، وذلك لأنه لما عظم أمر الكتاب المنزل بأن كنى عنه[١٦٣/أ] بـ«ذلك»، وهو إشارة إلى البعيد يبعيداً[2] لرتبته في الشرف، وأخبر عنه بالكتاب مطلقا معرفا بلام الجنس أيهاما بأنه الذي يستأهل إن يسمى كتابا، وإن غيره من الكتب بالنسبة إليه كأنه غير كتاب كان ذلك -لامحالة- مما لايحوم الشك حوله، فيكون قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3] مؤكدا أو خبرا بعد خبر لـ«ذلك»، أو خبر ذلك والكتاب صفة «لذلك»، أو جملة مستأنفة.

(وقد تخلو)الجملة الاسمية عن الضمير والواو وإن لم يكن مؤكدة، وذلك: عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت، زيد على الباب. (ومن الأسماء مايلزم النصب على الحال)استعمالا(نحو: طرا، ومثله كافة وقاطبة، واستهجن إضافتهما)أي إضافة «كافة» وقـاطبة»، فإنه يقع، «كافة» في كلام صاحب الكشاف مضافة غير حال في خطبة المفصل كقوله:" محيط بكافة الأبواب"[4] وقد خطيء فيه، وكذا يقع «قاطبة» في كلام صاحب المقامات مضافه غير حال[5] ، وبعضهم: ألزمهما النصب والإفراد كما في طرا[6].

---

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) سقطت عن(أ): ببعيدا.

(٣) من الآية: ٢ في سورة البقرة.

(٤) انظر: المفصل ص ٥.

(٥) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٥٢.   (٦) نفس المصدر.

٧-[التمييز]

(ومنها): أي من المنصوبات (التمييز، وهو ما يرفع الإبهام)يدخل فيه التمييز وغيره،(المستقر)أي الثابت بوضع، الواضع احترز به عما يرفع الإبهام عن الاسم المشترك، فإن الإبهام فيه ليس بأصل الوضع لأن الواضع وضعه[١] لمعنى معين، ثم اتفق منه أو من واضع آخر أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين، فتعرض الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض، (عن ذات): احترز به عن الحال، فإنها رافعة للإبهام عن هيئة الذات، لا عن نفس الذات (مذكورة) نحو: عشرون درهما(أو مقدرة)نحو طاب زيد أبا، فإن «طاب» مسند في اللفظ إلى زيد، وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق بزيد، وذلك مبهم لاحتمال جميع متعلقاته، فإنه إذا قصدنا أن نصرح بذلك المبهم قلنا في «طاب زيد أبا أو نفسا»: طاب شيء زيد أبا، وطاب شيء زيد نفسا، فيكون المنتصب عنه - وهو زيد في المثال الأول- بدلا من الذات المقدرة، وهو شيء ،وفي المثال الثاني مضافا إليه لها، و«أبا ونفسا» تمييز لشيء المقدر، وإنما قال عن ذات مذكورة أو مقدرة ليشتمل نوعي التمييز: التمييز عن المفرد، وعن الجملة .

قيل: الصفة في نحو: «جاء ني رجل طويل أو ظريف» تدخل في الحد لأن «رجلا» ذات مبهمة بالوضع، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، وصفته ترفع الإبهام المستقر[٢] . وأجاب الشارح بأن الذات لا إبهام فيها، بل الإبهام باعتبار الصفات، وصفة الذات مبهمة دون الذات. (فالأول) [١٦٣/ب]/الرافع للإبهام عن ذات مذكورة (لايكون)ذلك التمييز

---

(١) في (ب): وضع هذا.

(٢) كما هو الظاهر.

الأول(إلا) صادرا(عن مفرد)أي المفرد لإبهامه سبب له(تام)بمعنى أن يكون على حاله تمنع إضافته معها.

(وتمامه)بأربعة أشياء (بالتنوين لفظا)نحو: راقودخلا،(أو)بالتنوين(تقديرا فيما لاينصرف)نحو: عندي مكائيل برا، والمثال الذي أورده الشارح إنما يرفع الإبهام عن الذات المقدرة، لا المذكورة، (و)في (المبني كالأعداد المركبة)نحو: ثلثة عشر رجلا، لأنه في الأصل: ثلثة وعشر؛(و)مثل كم(الاستفهامية)نحو: كم رجلا عندك؟ (وكذا)كم (الخبرية)التنوين فيها مقدر حال كون الخبرية(مفصولا بينها وبين مميزها)نحو: كم في الدار رجلا لقيت، فإنها مع الفصل كان التنوين مقدرا فيها لعدم إضافتها، ومع عدم الفصل لايكون التنوين مقدرا فيها لأنها مضافة حينئذ على قول غير الفرآء، وأما على قوله: فالجر في مميزها عن مقدره[1]، لا بالإضافة، فيكون التنوين أيضا مقدرا. قال المصنف: وقد جاء في بعض الكلام الفصلُ بين «كم» ومميزه، مضافا إليه كمسألة الكتاب: كَمْ بِهَا رَجُلٌ مُصَابُ.[2]

وأمَا كَمْ نَالَنِيْ مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ[3]،

فلو حاولت [فيه أن تجر فضلا لم يجز إلا على لأن الفصل فيها][4] غير ظرف، (و) كذا («كذا») التنوين مقدر فيه، نحو: عندى كذا درهما، (و)تمامه(بنوني التثنية والجمع

---

(١) انظر : شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/١٥٥. (٢) الكتاب١/٢٩٣.

(٣) هذا صدر البيت وهو بتمامه:

وأمَا كَمْ نَالَنِيْ مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ إذْ لاَ أكادُ من الأقتارِ أحتمل

والبيت للقطامي . انظر: الخزانة٣/١٢٢؛ والأشموني ٤/٨٤؛ والعيني٤/٤٩٤؛ الإنصاف ص٣٠٥؛ واللمع لابن جني ص ١٤٧؛ والمقتضب٣/٦٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش٤/١٢٩، ١٣١؛ وشواهد سيبويه١/٢٦٥.

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

والإضافة)والمراد بنون الجمع: شبه نون الجمع لا نون الجمع، لأن التمييز بعد نونه إنما يكون عن ذات مقدرة، لامذكورة نحو: هم حسنون وجوها، وإنما ينصب الاسم التام التمييز لأنه يشابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده، وشابه التميزالآتى بعده المفعول الآتي بعد تمام الكلام، ولأجل ذلك لاينصب الاسم التام باللام التميز لأن المتمم ليس بعده ،فلايقال: عندي الراقود خلا.

(وأكثره) أي أكثر التميز عن المفرد (فيما كان مقدرا)وهو مايعرف به قدر الشيء، وإنماكان ذلك أكثر لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز، ونصب المميز نص على كونه مميزا، بخلاف الجر، فإنه علم الإضافة، فهو في غير المقدار والمقياس أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار(كيلا)كان المقدار، وهو مايعرف به قدر المكيل نحو: قفيزان برا أو وزنا)يعرف به قدر الموزون(نحو منوان سمنا أو مساحة)يعرف به الممسوح، (نحو: ما في السمآء موضع كف سحابا؛ أو عددا إما صريحا نحو: أحد عشر إلى تسعة وتسعين درهما وماعداها)أي ماعدا أحد عشر إلى تسعة وتسعين(يضاف)إلى المميز، وهو الثلثة إلى العشر والمائة والألف، و[١٦٤/أ]/ما يتضاعف منهما[1] لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع من إضافته فآثروا التخفيف بالإضافة لسقوط التنوين والنون بها مع أنه قد جاء على الأصل نحو:خمسة أثوابا ومائتين عاما، ولأن المعدود في الأصل كان موصوفا لطريان معنى الوصفية على الإعداد بواسطة غلبة التعبير بها عن المعدودات، ألاترى: أن معنى: جاء ني رجال ثلثة أي رجال معدودة بهذا[2] العدد، والموصوف هو المقصود، فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات مع عدم المانع من إضافته.

واعلم: أن هذه الأعداد مع غلبة معنى الوصفية عليها كان استعمالها غير تابعة

---

(١) سقطت عن (ب): منهما.

(٢) في (ب): إذا.

لموصوفها أغلب إذنحو: «ثلثة رجال» أغلب في الإستعمال من «رجال ثلثة» للتخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ولرعاية أصلها لكونها ألفاظا جامدة لادلالة لها على معنى الوصف .

واعلم: أيضا أن المراد من هذه المقادير الأربعة المشهورة عند نصب مميزها المقدراتُ لا المقادير، فإن المراد من عشرون في قولك: عندي عشرون درهما، هو الدراهم لاالعدد، (أو)عددا(كناية)لاصريحا (نحو: كم درهما مالك) في الإستفهام، (وكم في الدار رجلا في الخبر)فهما يدلان على عدد ومعدود إلا أن المعدود مجهول عند المخاطب فيهما، والعدد في الاستفهامية مبهم عند المتكلم، معلومٌ عند المخاطب[1] في ظن المتكلم، وفي الخبرية العدد مبهم عند المخاطب، معلومٌ غالبا عند المتكلم؛ (وكأيِّ رجلا)فإنه للعدد المبهم عند السامع، وهو في الأصل «أيّ» دخلت عليه كاف التشبيه، و«أيّ» في الأصل معرب إلا أنه أزيل عن الجزئين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فهوكأنه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة، فيكون التنوين عنه مقدرا، وعند صاحب المفتاح[2] : التنوين فيه ظاهر،(وعندي «كذا» درهما)كان كذا في الأصل «ذا» دخلت عليه كاف الشتبه، وكان «ذا» مشارا به إلى عدد معين في ذهن المتكلم، مبهمٌ عند السامع، لكنه صار بمعنى «كم»، وأزيل عن الجزئين معناهما الإفرادي، وقد يكون كناية عن غير المعدد نحو؛ قال فلان كذا.

(وقد جاء الجر في)مميز(«كم» الاستفهامية)باضاه كم» إليه عند الزجاج إذا انجرت هي بحرف الجر[3]،(منه: مسألة الكتاب «على كم جذع بيتك مبني»)[4]فإنه يجوز الجر

---

(١) في (ب): معلوم عند المخاطب ومبهم عند المتكلم.

(٢) المراد من صاحب المفتاح هو العلامة السكاكي (١١٣/١).

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي٣/١٥٤. (٤) الكتاب١/٢٩٣.

في مميزه حينئذ، وذلك لأن المميِّز والمميَّز في المعنى شيء واحد، فكأنّ الجار الداخل على «كم»[١٦٤/ب]داخل على مميزها؛ (وحمله)أي حمل الجر(الخليلُ على إضمار من دون الإضافة)[1] ، ويجوز إضمارها قصدا لتطابق بين كم ومميزها في الجر ولايجوز أن يكون المجرور بدلا من كم لأن ماأبدل من متضمن الإستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام، نحو: كيف زيدا صحيح أم سقيم؟

(والنصب)في مميز «كم» الاستفهامية[2] (أكثر)من الجر، لأنه يحمل على المرتبة المتوسطة من العدد لأن السائل لايعرف في الأغلب الكثرة والقلة، فحملها على المرتبة المتوسطة بينهما هو أولى، وقوله:(أو مقياسا)عطف على قوله: مقدرا، ويكون المقياس حينئذ قسيما للمقدار، ويجوز أن يكون عطفا على «عددا» أو كيلا»، ويكون حينئذ قسما من المقدار على ما هو المفهوم من كلام صاحب المفصل[3] وغيره، لكن كلام المصنف في المفتاح وقوله بعد ذلك «وقد يقع في ماليس إياهما بضمير التثنية» يدلان على الأول (نحو: التمرة مثلها زبدا)أي[4]على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار[5] ، فالاسم المبهم المحتاج إلى التميز هو المثل لإبهامه، قال المصنف: فإنما سمي ذلك مقياسا لأنك إذا قلت: لي ملاه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بملاء هذا الإناء، بخلاف: لي منوان سمنا[6] ، فإنك قدرت ماعندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء .

---

(١) الكتاب ٢٩٣/١.

(٢) في (ب): الاستفهام.

(٣) المفصل ص٦٦.

(٤) سقطت عن (ب): أي.

(٥) في (ب): مماثل في المقدار للثمرة. (٦) في (أ): سمن.

[حكم المميّز على العدد]

(وفي العدد)صرحا كان أو كناية (يفرد)مميز المنصوب(ألبتة)سواء كان جنسا، أو لا، وسواء قصد بالجنس الأنواع، أو لا، فلايقال: [عشرون ضربين بمعنى أن كل][1] عشرة نوع، ولاعشرون ضروبا بمعنى: اختلاف أنواع أحاده لأن مميز العدد المنصوب لايجمع كما سيجيء (إلا في «كم» الخبرية)إذا نصب مميزه،(فإن الإفراد لم يلزم هناك)أي في مميزها، وذلك لأنه لما كان «كم» كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه، جوّزوا جمع مميزها ليكون تصريحا في الدلالة على الكثرة (ونحو: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[2] محمول على البدل)أي على بدل «أسباطا» من اثني عشرة، والمميز محذوف، وهو فرقة أو جماعة، فلايكون المميز جمعا بل مفردا، ولو كان الأسباط هو المميز لزم أن لايؤنث العدد، (ونحو: كم لك غلمانا، فالمميز فيه محذوف، وانتصاب «غلمانا» على الحال)أي: كم نفسا لك في حال كونهم غلمان أي مملوكين، والعامل في الحال الجار والمجرور، فالمميز على هذا مفرد لاجمع، والفاءُ في المميز فاء الشرطية لمظنة وقوع أما.

واعلم: أنا لو فسرنا العدد في قوله: من قبل وفي العدد يفرد بما فسره الشارح به من قوله: [١٦٥/أ] وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لم يكن للاستثناء في قوله إلا في كم الخبرية ولا للجواب الثاني في قوله ونحو:كم لك غلمانا توجيه لأن السوال لايرد حينئذ.

(ولايجوز الإضافة)في مميز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لوجود المانع من الإضافة وهوجعل ثلثة أشياء كاسم واحد لفظا ومعنى في أحد عشر وأخواته وبعدد إثبات النون وحذفها مع الإضافة في عشرون وأخواتها لأنه ليس بنون الجمع حقيقة، ولايجوز إثباتها

---

(١) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (أ).

(٢) سورة الأعراف: ١٦٠.

معها لمشابهته له لفظا، ولا يتعين التذكير والتأنيث في)العدد (غير المركب)نحو: عشرون وأخواته. قال المصنف: قيل: إنما فعل ذلك تغليبا للمذكر على المؤنث، وفيه نظر لأن التغليب يكون عند اجتماع المذكر والمؤنث، لاعند افتراقها، وأنت تقول: عشرون رجلا وعشرون امرأة، والأولى أن تقول: إن الواو والنون فيه كالجبر مما حذف منه من المضاف إليه، وذلك لأن قياس هذه العقود أن يقال: عشران رجلا مثنى وثلث وعشرات رجلا، إلى تسع عشرات رجلا، فحذف المضاف إليه تخفيفا فصار المضاف ككلمة حذف لامها وعوض عنها الواو والنون نحو: قلون، وذلك لأن المضاف والمضاف إليه هنا بمنزلة كلمة واحدة لأنهما معا عبارة عن عدد واحد، فنقل أولا عشران المثنى إلى لفظ عشرون ليكون كالتوطية للجميع غير القياسي في أخواتها، فلما لزم في أخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف لايجوز تأنيثه، (وفي)العدد (المركب إن كان)المركب للمذكر (نحو: أحد عشر)واثني عشر وثلثة عشر (إلى تسعة عشر بتذكير)الجزء (الأول)، لاالثاني، يحذف الياء من إحدى والتاء من اثني على قياس التذكير في غير العدد، [وبإثبات](١) التاء في ثلثة إلى تسعة على قياس التذكير في باب العدد كما سيجيء.

(وحذف التاء من)الجزء (الثاني)الذي كان ثبوت التاء فيه علامته للتذكير فيه- وهو عشر- يذكر ذلك المركب، وقوله: قبل في المركب، وكذا قوله: «بتذكير الأول» متعلقان بتذكير، وإنما كان يذكره على هذا الوجه لأن للاسمين أعني: العشرة مع ما نيف عليها لما[٢] تنزلا تنزلا منزلة كلمة واحدة لفظا ومعنى، كرهوا إثبات علامة التذكير فيهما لامتناع اجتماع علامتي تذكير في اسم واحد، والاسم الأول لسبعة أولى بالتذكير، (وإن كان)المركب للمؤنث (نحو: إحدى عشر واثنتا عشرة)وثلث عشرة إلى تسع عشرة(الجزء الأول) بإثبات ياء «إحدي»

---

(١) العبارة مابين المعكوفين في(ب) لا يُقرأ.

(٢) سقطت عن (ب): لما.

[١٦٥/ب]/والتاء من اثنتا، وحذف التاء، من ثلثة إلى تسعة عشرة وسكون شين العشرة المركب في المونث كرهة توالي أربع فتحات في كلمة واحده مع امتزاجها بالنّيّف الذي في آخره فتحة، فعدل عن فتح وسطها إلى سكونة (في)لغة(الحجاز، وكسرها)أي كسر الشين (في)لغة(تميم)لما ذكرناالآن، واللغة الأولى هي الفصحى لما تلزم في الثانية من إزالة ثقل بثقل آخر، وقد تبقى شينها مفتوحة نظرا إلى أن التركيب عارض،وقد يسكن عين العشرة المركب في المذكر إذا كان آخر الجزء الأول مفتوحا نحو: أحد عشر وثلثة عشر، بخلاف: اثناعشر وأما شينه فمفتوحة لاغير(يونث)المركب، وقوله قبل : «بتأنيث الأول» يتعلق بـ يؤنث،وإنما كان تأنيثه على هذا الوجه لأنه كما كرهوا اجتماع علامتي تذكير فيما هو بمنزلة كلمة واحدة كرهوا اجتماع علامتى تأنيث فيه، والجزء الأول لبسته بالتأنيث أولى، فعلم مما قررنا أن تأنيث الأحد والاثنين على القياس سواء وقعت في التركيب، أو لا إلا لفظ عشرة فإنه يرجع إلى القياس عند التركيب. قال الشارح: " وفى لفظ الكتاب نظر، لأن نيف عشر إلى تسعين - نحو: ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون- يتميز فيه المذكر عن المؤنث، ولم يذكر حكمه في الكتاب ".[١]

أقول: حكم نحو عشرون ونيفه مذكور في الكتاب[٣]. أما حكم الأول فحيث قال:"ولا يتعين التذكير والتأنيث في غير المركب،" وأما حكم الثاني: فحيث قال بعد ذلك:" ثم إن كان بالتاء يذكر وبغيرها تونث"، وليس نحو: عشرين ونيفه بمركب جعلا كاسم واحد[٢] طرئي عليهما حكم آخر بواسطة التركيب حتى يذكر حكمه كما ذكر حكم أحد عشر لذلك.

(ومايضاف من الاعداد)إلى المميز(فالمائة والألف وما يتضاعف منهما)كألف ألف

---

(١) الغالي ورقة ١٥٧/أ.

(٢) في (ب): واحدة.

(٣) الكتاب٣/٥٥٧.

درهم ومائة ألف درهم(يفرد لها)أي للمائة والألف ومايتضاعف منهما(المضاف إليه التثنية)حملا لها في إفراد المضاف إليه على العدد الذي قبله مع أنه أخف عن الجمع، ولفظ العدد يشعر بالجمعية ،(ولايتعين التذكير والتأنيث فيهما)لأن الأصل في مائة: مِئيَة كسِدرَةٍ ، حذف لامها، فلزمها التاء عوضا منها[1] كما في ثُبَةٍ وحُمِل عليها الألفُ. (والثلثة إلى العشرة يجمع)لها المضاف إليه لأن المضاف إليه للثلثة فما فوقها في الأصل موصوف لها كما ذكرنا، وأصل الموصوف لها أن يكون جمعا وإنما أفرد المميز المنصوب للعدد لأن الجمعية التي[١٦٦/أ] كانت له حين كان موصوفا إنما حوفظ عليها حال الإضافة إليه لأن المضاف إليه غير فضلة، بل من تمام الأول كالموصوف، فأُبقى الجمعية فيه مضاف إليه كما كانت له موصوفا، ولما تعذرت الإضافة هنا ونصب على التميز وهو حال في صورة المفعول الذي هو فضلة، لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله مع أن الجمعية تفهم من العدد المتقدم، والمفرد أخصر، فاقتصر عليه.

(و«كم» الخبرية من غير فصل تحمل على الأول)وهو المائة والألف(مرّة)لأن «كم» للتكثير كما إن المائة له، فتفرد المضاف إليه لها كما تفرد المضاف إليه للمائة، نحو: كم غلام اشتريت،(و)يحمل(على الثاني)وهو الثلثة إلى العشرة مرة[2] (أخرى)فجمع المضاف إليه «لكم» كما يجمع المضاف إليه للثلثة،وذلك لأنه لما بينت بالإضافة اشبهت باب عشرة، فقيل: كم رجال عندك، كما يقال: عشرة رجال .

(ونحو: ثلثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس)لأن المائة المضاف إليها ثلثة إلى تسعة مفردة غير مجموعة،وعلة ذلك إن المائة في نفسها جمع كثير مؤنث،فاستثقل للكثرة والتأنيث

(١) في (ب): منهما.

(٢) سقطت عن (أ): مرة.

أن يقال ثلث مئين وثلث مئات، فرد إلى الواحد لأن المفرد أخصر، ولايرد عليه ثلثة رجال إذ لاكثرة ولاتأنيث ولاثلث نسآء، إذ لاكثرة ولا ثلثة آلاف[1] إذ لا تأنيث(وإنما هو)أي القياس (نحو:

ثَلاثُ مِئِيْنَ للمُلُوكِ وفي بها رِدَايَ وَجَلَت عن وُجُوه الأُهَاتِم[2]

قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب، وكانت دياتهم ثلثمائة بعير، فرهن رداءه بالديات الثلث، وهو دليل شرفه والاهاتم بنو الأهتم .

(ثم إن كان العدد)من الثلاثة إلى العشرة(بالتاء مذكّرُ)وإن كان(لغيرها يونث)إنما انعكست قضية التذكير والتأنيث في الثلثة إلى العشرة لأن مافوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد نحو: ستة ضعف ثلثة لأن كل جمع انما يصير مؤنثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين، فتأنيث هذا العدد باعتبار[3] نفسه أولى ثم لما ثبت معنى الوصف في هذه الألفاظ كما ذكر قبل أجريت مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفوق بين المؤكد والمؤنث بالتاء، فإن كان موصوفها جمعا مذكرا كان تأنيثها على الأصل لكونها صفة للجمع، والجمع مؤنث وإن كانت مضافه، إلى موصوفها، نحو: ثلثة رجال، صارت تابعة للمضاف إليه في التأنيث لأن المضاف إليه هو الموصوف[١٦٦/ب] بعينه، ثم لما انتهى الأمر إلى اعتبار جمع المؤنث واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء أخرى لامتناع علامتي

---

(١) في (ب): ألف.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٠، توجيه شرح البيت واعرابه في إثبات المحصل ص ١٠٥-١٠٦؛ والمنحل ص١٣٣؛ وشرح المفصل للأندلسي٣/٨٨؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٢؛ والشاهد في المقتضب٢/ ١٧٠؛ وأمالي الشجرية ٢/ ٢٤، ٦٤؛ وشرح التصريح٢/ ٢٧٢؛ والخزانة٣/ ٣٠٢.

(٣) سقطت عن (أ): باعتبار.

التأنيث في كلمة واحدة لزم حذف التاء .

(وقد ينصب)المضاف إليه المفرد والجمع على سبيل الشذوذ (على التمييز نحو: ثلثة أثوابا ونحو:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا) فقد ذهب اللذاة والفتاء[1]

فشذوذه نصبه بترك إضافته، والقياس: مائتي عام لأن حكم المائة والألف الإضافة إلى مميزها مفردين كانا: زأ ولا وكذا حكم ثلثة.

(وقوله تعالى: ﴿ثَلَثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾[2] فيمن قرأ بالتنوين (غير مضاف محمول على البدل)،لاعلى التميز (وإلا)يحمل على البدل ويحمل على التمييز(يلزم شذوذان)أحدهما:جمع مميز مائة، والآخر: نصبه وإذا جعل بدلا خرج عن الشذوذين واستقام الإعراب فكأنه قال: «ولبثوا سنين»، (وفي الإضافة)أي إضافة ثلثمائة إلى ستين وهي قراءة حمزة والكسائي شذوذ[3](واحد)وهو جمع مميز مائة،(أما الواحد والاثنان: فالاستعمال أن يلفظ بالمميز)حال كون المميز(واحدا أو مثنى)فيقال: رجل ورجلان(فيحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ واحد)وهو لفظ الواحد ولفظ المثنى، فلا يقال: واحد رجل ولااثنى رجلين لأن لفظ

---

(١) نسبه سيبويه مرة إلى الربيع بن ضبع الفزاري وهو جاهلي، عمر طويلا وأدرك الاسلام . ولم يسلم،الموتلف والمختلف ١٨٢؛ والخزانة٣٠٨/٣؛ ونسبه إلى يزيد بن ضبة مرة أخرى.
الشاهد فيه إثبات النون في (مائتين) ضرورة ونصب مابعدها على التميز والقياس مأتي عام (الكتاب١٠٦/١، ٢٩٣؛ والمقتضب ١٦٦/٢؛ وشرح المفصل ٢١/٦؛ والمقرب١٠٦/٣؛ والعيني ٣٨١/٤؛ والهمع٢٥٣/١؛ والتصريح٢٧٣/٢؛ والأشموني٦٧/٤؛ والخزانة ٣٠٦/٣.

(٢) سورة الكهف: ٢٥.

(٣) قراءة حمزة والكسائي ، انظر: السبعة ص ٣٨٩؛ والكشف٥٨/٢؛ والتيسير ص١٤٣؛ والبحر المحيط ١١٧/٦؛ والنشر ص ٣١٠.

رجلين يفيد الاثنينية، بخلاف: لفظ الجمع، فإنه لو قيل: رجال لم يعلم عددهم، ولو قيل: ثلثة، واقتصر على العدد لم يعلم ما هو؟ فينبغي الجمع في الجمع بين العدد والمعدود (ونحو)قوله[1]:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ (ظَرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[2]

شاذ)، والقياس: حنظلتان، قوله (وفي غيره)أي في غير العدد عطف على قوله: وفي العدد (يفرد)أي يفرد المميز المنصوب (إن كان المميز جنسا، وهو)أي الجنس هنا (مايدل)من الألفاظ المجردة من التاء للوحدة (على القليل والكثير)حال كونه (من مسماه)فنحو: تمر وضرب جنس بخلاف: رجل وفرس لأن الغرض من التمييز الدلالةعلى الجنسية، وقد حصلت من المفرد الذي هو أخصر من الجمع (إلا أن يقص بالجنس الأنواع)،فيجمع حينئذ باعتبار الأنواع (نحو: عندي أرطال خلولا لأنواع من الخل، ويثنى إن يقصد بالجنس المثنى، نحو: عندي رطلان تمرين .

---

(١) أي قول خطام أو لآخر.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل أو لسلمى الهذليه أو لشماء الهذالية في خزانة الأدب ٧/٤٠٠،٤٠٤؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذالية في المقاصد النحوية ٤/٤٨٠؛ ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الدرر ٤/٣٨؛ و لجندل بن المثنى في التصريح ٢/٢٧٠؛ وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/٥٢٦،٥٢٩و٥٣١؛ و بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٨٩؛ و خزانة الأدب ٧/٥٠٨؛ و شرح أبيات سيبويه ٢/٣٦١؛ و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧؛ و شرح المفصل ٤/١٤٣،١٤٤،٦/١٦،١٨،؛ والكتاب ٣/٥٦٩،٦٢٤؛ ولسان العرب ١١/٢٤٩(دلل) ،٦٩٢(هدل) ، ١٤/١١٧(ثن)، ٢٣٠(خصى) ؛ والمقتضب٢/١٥٦؛ والمنصف ٢/١٣١؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٣.

والشاهد فيه : إضافة « ثنتا » إلى « الحنظل» وهو اسم يقع على جميع الجنس و حق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل . و إنما جاز على تقدير : ثيتان من الحنظل ، كما يقال أربعة كلا ب على تقدير أربعة من الكلاب . و كان الوجه ، أيضا ، أن يقال :حنظتان ، و لكنه بناه على قياس و ما بعدها إلى العشرة .

(ثم إن كان)المفرد التام(بنون التثنية والتنوين الظاهرة جازت الإضافة)اختيارا لتخفيف حيث لامانع من الإضافة (نحو: رطل زيت ،ومنوا سمن؛ وإلا يكن)بنون التثنية والتنوين الظاهرة بل بالإضافة أو نون الجمع أوالتنوين المقدرة(فلايجوز)الإضافة(لاتقول)في الذي بالإضافة نحو: مافي السماء[١٦٧/أ]موضع كف سحابا(موضع سحاب)بحذف المضاف إليه، فإن الاسم التام الذي ينصب التمييز عنه هو المضاف، لا المضاف إليه التام بالتنوين كما قيل إذ لا ابهام فيه. وإنما لايجوز حذف المضاف إليه لأن المعنى الذي كان التمييز لأجله من المساحة إنما يحصل في الموضع بعد إضافته إلى الكف فلو حذف لفسد المعنى، ولا يجوز إضافته مع وجود المضاف إليه لامتناع أن يضاف الشيء مرتين، وقد عرفت امتناع إضافة ما تم بنون الجمع، نحو: عشرون وما تم بالتنوين المقدر نحو: أحد عشر، فالإضافة ونون الجمع والتنوين المقدر تشترك في أن تمام الاسم لها لازم كما أن التنوين الظاهرة ونون التثنيية تشتركان [١] في أن التمام بهما غير لازم .

(وقد)يقع التمييز (فيما ليس إياهما)أي المقدار والمقياس، والمراد بغيرهما: كل فرع حصل له بالتفريغ اسم خاص يليه أصله، ويصح إطلاق اسم الأصل عليه (نحو: خاتم حديدا، والإضافة)في غير المقدار والمقياس «أكثر» من الإضافة فيهما، وقد عرفت علة ذلك من قبل.

[تميز الجملة]

(وأماالثاني)وهو التمييز عن الذات المقدرة فلايكون هذا التمييز(إلا)صادرا(عن نسبة)بمعنى: أن تلك النسبة مصدر، وسبب لذلك التمييز بواسطة انتساب شيئ إلى شيء في

---

(١) في (ب): وتشتركان نون التثنية.

الظاهر والمنسوب إليه غير ذلك الظاهر في الحقيقة . والشارح ظن: ﴿وَإِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[1] إن المجرور بـ عن هو المبهم المميز له، وليس كما ظن لأنه قد يكون هو المبهم كما في القسم الأول ،وقد لا يكون إياه بل يكون سببا ومصدر التمييز، وذلك لأن لفظه «عن» تدل على أن ما بعدها سبب لما قبلها. سواء كان هو المبهم، أو لا (في جملة)أي كائنة في جملة (أو)عن نسبة في (ماضاهاها)أي فما شابه الجملة من اسمي الفاعل والمفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة، وكذا كل مافيه معنى الفعل نحو: يا لَزيدٍ فارسًا . (أو)عن نسبة(في إضافة)وسنذكر بعد ذلك أمثلة الجميع على الترتيب .

(فإن كان)التمييز عن النسبة (اسما)جامدا غير مأول مابصفة(يصح جملة)أي جعل ذلك الاسم (لما انتصب)التمييز (عنه)بمعنى يصح الإخبار بالتمييز عن المنتصب عنه وإطلاقه عليه والمنتصب عنه: هو الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة كـ زيد في «طاب زيد نفسا» فإن الأصل: طابت نفس زيد(جاز)وجهان: (أن يكون)المبيز (له)بأن يطلق ويراد ما انتصب عنه [١٦٧/ب](و)أن يكونَ(لمتعلقه)المقدر بأن يطلق ويراد متعلقه[2]، وهو المضاف إلى المنتصب عنه تقديرا(نحو: طاب زيد)النسبة في الجملة،(أو زيد طيب)النسبة فيما شابه الجملة،(أو يعجبني طيبة)النسبة في الإضافة(أبا)فإن «أبا» يصح أن يكون زيد، أو أن يكون «أبا» زيد(فيطابق التمييز)في الإفراد والتثنية والجمع(ماقصد)في المنتصب عنه وفي متعلقه من المفرد والمثنى والمجموع(نحو: طاب الزيدان أبوين)التبس الأمر في هذا المثال، وكذا في قولنا: طاب زيد أبا وطاب الزيدون أبآء، بل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه فيرجع في هذه الصور إلى القرآئن إن كانت (أو)طاب(زيد

---

(١) سورة الحجرات : ١٢.

(٢) سقطت عن (ب): متعلقه.

أبوين إذا كان المراد)بالأبوين(أبا وجدّه أو أمّه)ولا لبس هنا في أن التمييز[1] لمتعلق ما انتصب عنه، لا له لعدم مطابقته له، وكذا لا لبس في قولنا طاب زيد أبآء أو طاب الزيدان أبآء أو أبا أو طاب الزيدون أبوين أو أبا(وإلا)يصح جعله لما انتصب عنه(فهو)أي التمييز يكون لمتعلقه(نحو: طاب زيد دارا)أو دارين أو دورا، أو علما أو أبوّة.(ويطابقه)التمييز في الإفراد والتثنية والجمع(في الأكثر نحو قوله[2]:

بَصْرَعْنَ ذا اللُّبِ حَتّى لا حَرَاكَ بِهِ   وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[3]

أي النسآء أضعف خلائق الله أجزاء.

(وقد يقع الواحد موقع الجمع)في التمييز لمتعلق انتصب عنه الواقع بعد الجمع في غير الجنس مع عدم اللبس نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[4] ونحو هم حسنون وجها، فإن الإفراد هنا أولى من الجمع لأنه أخف مع عدم اللبس ومع أن الجمعية مفهومة مما قبله فأشبه مميز عشرون وأخوابه وإن لزم في الإفراد اللبس لزمت المطابقة لا تقول:طاب زيد دارا وأنت تريد دارين أو دورا،(ونظيره) في وقوع[5] الواحد موقع الجمع مع

(١) سقطت عن (أ): التمييز.

(٢) أي قول جرير.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٩٥، و شرح درة الغواص ٢٥٤وورد في الأصل ، أو كانا . تحريف والشاهد فيه مجيء النميز « أركانا »على صيغة الجمع .
من شواهد سيبويه التي لم يعرف قايلوها .
انظر: سيبويه ١/٢٠٦، و معاني القران ٢/١٠٢، والمقتضب ٢/١٧٢، و تفسير الطبرى ١/١٢٣، والمفصل ٢١٣، والأمالي الشجرية ١/٣١١و ٢/٢٥، ٣٨، و ابن يعيش ٨/٥و ٢١/٦، و الخزانة ٣/٣٧٩-٣٨١،والدرر اللوامع ١/٢٥.

(٤) من الآية: ٤ في سورة النسآء .   (٥) سقطت عن (ب): وقوع.

عدم اللبس في غير التمييز قوله[1] :

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زمانَكُمْ زمنٌ خَميصٌ[2]

فإن المراد: بعض بطونكم، وتعفوا: من عف عن الحرام، أي كفّ عنه زمن خميص أي جامع على معنى جامع أهله كما يقال نهاره صائم، وليله قائم(إلا أن يكون)التمييز (جنسا)يقع على القليل والكثير، فإن التمييز حينئذ لا يطابق المتعلق(نحو: طاب زيد علما)مع كثرة علومه.

(ومنه)أي ومن التمييز الذي يكون جنسا قوله تعالى:﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[3]

فإن مطلق الشيب يقع على القليل والكثير، وفيه من اللطائف ما[١٦٨/أ]/ لا يتفطن بمواقعها إلا الراسخون في علمي المعاني والبيان (إلا أن يقصد الأنواع)بذلك الجنس، فإن التمييز حينئذ يطابقه على حسب[4] ما يقصد(نحو)قوله تعالى: ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[5]

أي أنواعا من العمل كالصناعة والتجارة والزراعة، (و) آية أنه)أي[6] علامة أن التمييز(لمتعلقه)على سبيل انقطع أو على سبيل الاحتمال صحة إضافة إلى[ما انتصب عنه][7]

(١) قائله غير معروف.

(٢) البيت من الوافر ، و هوبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ و تلخيص الشواهد ص ١٥٧؛ و خزانة الأدب ٥٣٧/٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣؛ والدرر ١٥٢/١؛ و شرح أبيات سيبويه ٨٧/١؛ وشرح المفصل ٢١/٦،٨/٥؛ والكتاب ٢١٠/١؛ والمحتسب ٨٧/٢؛ والمقتضب ١٧٢/٢؛ و همع الهوامع ٥٠/١.
والشاهد فيه استعمال «بطن» بمعنى الجمع : أي بعض بطونكم .

(٣) سورة مريم : ٣.

(٤) سقطت عن (ب): حسب.

(٥) من الآية : ١٣٠ في سورة الكهف.

(٦) سقطت عن (ب): أي.

(٧) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

مبهما لايعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد، لا عن النسبة، وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو: جاء ني زيد في اله رجلا، ولقيت زيدا فللّه دره رجلا، أو كان مقامه كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو: للّه درك رجلا، وللّه در زيد رجلا كان[١٦٨/ب] التمييز عن النسبة في الإضافة لا محالة، وأما التمييز في «نعم رجلا» و«بئس مثلا» فهو عن نفس الضمير، لاغير لإبهامه، والعامل هنا في التمييز الضمير، لاغير لتمامه بنفسه لابشيء آخر من الأشيآء الأربعة. (واحتملت)الصفة(الحال)عند بعضهم، والمعنى ما أعجبه في حال فروسيته، (والتمييز) في الصفة(أولى)من الحال، قيل: لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالا تفيد المدح بحال فروسيته، والظاهر أن المعنيين متقاربان لأن معني التمييز ما أحسن فروسيته، فلا تمدحه في غير حال الفروسيته إلا بها، فالأولى أن يقال في توجيه الأولية: اطراد زيادة من في هذه الصفة نحو: للّه درك من فارس، ونحو: قال: عزّ من قائل، وقاتله اللّه من شائر، وإنما يزاد «من» في التمييز، لا في الحال، والتمييز.

[حكم التميز في التنكير والتعريف والتقديم والتأخير]

(يلزمه التنكير على الأعرف)الذي هو منهب البصريين[١] لأن المقصود من التمييز رفعُ الإبهام، وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل فلو عرّف وقع التعريف ضائعا، (ويحتج للآخر)وهو قول الكوفيين[٢]، فإنهم قالوا[٣] بجواز تعريفه (بقوله تعالى[٤]: ﴿إلاَّ مَنْ

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٢٢٣.

(٢) نفس المصدر.

(٣) في (أ): قال.

(٤) سقطت عن (ب): تعالى.

سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1] فيمن قرأ بالنصب)[2]، فإن المراد «إلا من سَفِه نفسا» لأن «سَفِه» لازم، لا يقتضي مفعولا به، (وفي)القول(الأول) الأعرف (يحمل)الآية أي يحمل نصب «نفسه» (على نزع الخافض)أي نفسه، في سفه أو على التضمين أي جهل نفسه، أو سفهها، ومثله: غبن رأيه، وبطر عيشه، ورشد أمره، وألم بطنه.

(ولايجوز تقديمه)أي تقديم التمييز(على عامله مطلقا)أي سواء كان العامل فعلا أو اسمي الفاعل والمفعول، أو اسما تاما، أو أفعل التفضيل، أو الصفة المشبهة، أو المصدر، أو مافيه معنى الفعل وسيجيء تقرير الدليل على ذلك عن قريب(خلافا للمبرد والمازني[3])

---

(١) من الآية : ١٣٠ من سورة البقرة.

(٢) وقول المصنف يوحي أن في الآية قراء ة أخرى ، ولم أجد غير هذه القراء ة ، لا في القراء ات المشهور ة ولا في الشواذ .

(٣) هو: بكر بن محمد بن بقيه المازني البصري (أبو عثمان). مازني منسوب إلى مازن بن شيبان ابن زهل؛ وقيل: مولى بني سدوس نزل في بني مازن فنسب إليهم ، وهو بصري،روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة. وكان إماما في العربية. قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. وكان المازني مع علمه بالنحو متسعا في الرواية. قال أبو جعفر الطحاوي الحنفي المصري ناقلا عن القاضي البكار بن قتيبة: ما رأيت نحويا قط يشبه الفقهاء إلا حيان بن هرمة والمازني . توفي بالبصرة سنة ٢٤٨هـ/٨٦٢م . وله من التصانيف : كتاب في القرآن علل النحو ، وتفاسير كتاب سيبويه ، والديباج في جوامع كتاب سيبويه . انظر للتفصيل:

أنباه الرواة ٢٤٦/١، وإيضاح المكنون ٤٨٢/١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (المترجم)٩٦٢/٢، وتاريخ الأدب العربي لجرجي زيدان ١٨٠/٢، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، و روضات الجنات ص: ١٣٣، وشذرات الذهب ١١٣/٢، = =

والكسائي[1]؛ (فما كان العامل فعلا)واسمي الفاعل والمفعول، فإنهم جوزوا تقديمه على أحدها نظرا إلى قوة العامل حينئذ، ولايجوّزون تقديمه إذا كان العامل اسما تاما. أو الصفة المشبهة أو أفعل التفضيل أو المصدر أو ما فيه معنى الفعل لضعف العامل حينئذ (نحو قوله:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَاد نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

فيمن أنث الضمير في «تطيب»)فيكون في «كاد» ضمير الشان، وفي «تطيب» ضمير سلمى، أي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق، فقدم نفسا، وأما لو روي «تطيب» بالياء على التذكير، فلا يتعين للاستدلال لأنه يحتمل حينئذ أن يكون في «كاد» ضمير حبيبها، ويكون العامل في التمييز هو «كاد» على معنى وماكاد حبيبها نفسا تطيب

== والفهرست ص: ٩٠، وكشف الظنون ١/٤١٢، ٢/١٣٧، ومرءآة الجنان ٢/١٠٩، ومعجم الأدباء ٢/ ٣٨٠، ومفتاح السعادة ١/١١٤، والنجوم الزاهرة ٢/٣٢٦، و وفيات الأعيان ١/٢٨٣.

---

(١) المقتضب ٣/٣٧؛ والإنصاف ص ٨٢٨؛ شرح المفصل ٢/٧٣، ٧٤؛ الهمع ١/٢٥٢؛ والأشموني ٢/٢٠١.

(٢) البيت من الطويل ، و هو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠؛ والخصائص ٢/٣٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٠(حبب) ؛ وللمخبل السعدي ، أو لأعشى همدان ، أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤/٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٠؛ و للمخبل السعدي أ و لقيس بن معاذ في شرح شواهد الأيضاح ص ١٨٨؛ و بلا نسبة في أسرار العربيةص ١٩٧؛ و الإنصاف ص ٨٢٧؛ و شرح الأشموني ١/٢٦٦؛و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٣٠؛ و شرح ابن عقيل ص ٣٤٨؛ و شرح المفصل ٢/٧٤؛ و المقتضب ٣/٣٦،٣٧،٣٧؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٢.
والشاهد فيه تقديم التمييز «نفسا » عامله المتصرف « تطيب» . ويروى «ولم تك يفسي بالفراق بطيب ولا شاهد على هذه الرواية .

بالفراق أي ما [١٦٩/أ] كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق.

(ثم) أن (التمييز) سواء كان عن المفرد أوعن النسبة في الأصل (متصف بما هو) أي التمييز (منتصب عنه) ألا ترى؛ أن الأمثلة الواردة من التمييز رطل زيتا، ومنوان سمنا وعشرون درهما، وملأ الإناء عسلا وعلى التمييز: مثلها زبدا موضع كف سحابا منادية على أن الأصل: عندي زيت رطل سمن منوان، ودراهم عشرون، وعسل ملاء الإناء، وزبد مثل التمرة، وسحاب موضع كف، وكذلك الأصل في «طاب زيد نفسا» وتصبب الفرش عرقا ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2] عيونا طابت نفسه وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسه، وتفجرت عيونها بكون التمييز في المعنى فاعلا، والفاعل موصوف بالفعل.

واعلم: أن في عبارته تساهلا، وذلك لأن التمييز عن النسبة لايكون متصفا بالمنتصب عنه، بل بالفعل المنسوب إليه كما بيّنّا. (وإنما أزيل (التمييز) عن أصله (توخّيا) وطلبا (لضرب من المبلغة) والتعظيم، فإن كون الشيء مبهما ومجملا أولا، ومفصلا ثانيا أوقع في النفس من ذكره مفصلا أولا، لأن النفس تتشوق إلى معرفة ما أبهم عليها، وتتوفر رواعيها إلى طلب العلم به (و) يضرب من (التأكيد) فإنك إذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته، فقد ذكرته مرتين إجمالا وتفصيلا، وما ذكر مرتين أكدُّ مما ذُكر مرة واحدة، ومن هذا البيان يعلم تقرير الدليل على امتناع تقديم التمييز على العامل مطلقا، لأن تقديم[3] التمييز على العامل تخل هذا المعنى من المبالغة والتوكيد.

---

(١) سورة مريم: ٤.

(٢) من الآية: ١٢ في سورة القمر.

(٣) سقطت العبارة عن (ب): تقديم.

[المستثنى]

(ومنها: ما انتصب من المستثنى، وهو المذكور بعد «إلا» غير الصفة)هكذافي بعض النسخ، ولا بد منه «لأن» المذكور بعد إلا الصفة لايكون مستثنى(وأخواته)كسوى، وعدا، وخلا وغيرها.

هذا تعريف حقيقة المستثنى متصلا كان أو منقطعا لأن حقيقة ما ذكره، وأما كون المتصل مخرجا من متعدد فلا نسلم أنه من أجزائه، بل كان ذلك من شرائطه، وليس بتعريف له باعتبار اللفظ كما قال ابن الحاجب، فإنه قال: لايمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لأن المتصل مخرَّج من حيث المعنى، وهو فضلة الذي يتميز به عن المنقطع، والمنقطع غير مخرَّج، وإذا أحملنا في الحقيقة لايمكن جمعهما في حدٍّ واحد، لأن المختلفين في الحقيقة لا يتساويان في جميع أجزائهما حتى[1] يجتمعا في حدٍّ واحد وإنما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لأن المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ.

[المستثنى المتصل]

(فمتصل)المستثنى(إن كان مخرَّجا[١٦٩/ب]/من متعدد)حسا أو حكما(لفظا)أي حال كون المتعدد ملفوظا به، (أو تقديرا) أي حال [كونه متروك الذكر][2]، (نحو: جآء ني القوم إلا زيد)فإن نحو القوم والرجال متعدد حسًا، لأن له إفراد يتميز في الحس بعضها عن بعض (وضربت زيدا إلا رأسه)فإن زيدا مفرد متصل الأجزاء حسا، لكن يصح افتراقهما حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال كالضرب والبيع، وإنما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا

---

(١) سقطت عن (ب): حتى.

(٢) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن(أ).

لذكره بعد ذلك قال الشارح: "ضربت زيدا إلا رأسه مثال للمتعدد تقديرا". وفيه نظر على ما ذكرنا.

[المستثنى المنقطع]

(وإلا)يكن مخرجا عن متعد(فمنقطع)سواء كان من جنس المتعدد كقولك: جاء ني القوم إلا زيدا، إذا أشرتَ بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن نحو: جاء ني القوم إلا حمارا.

[إعراب المستثنى]

(وهو)أي المستثنى (منصوب)وجوبا خال كونه واقعا(بعد إلا)لا بعد سوى وغير وغيرهما حال كون إلا(غير الصفة). قيل: احتراز عن الواقع بعد «إلا» الصفة بمعنى غير، فإنه لايجب نصب مابعده[1]، ولا حاجة إلى هذا الاحتراز لأن الواقع بعد «إلا» الصفة ليس مستثنى، والكلام في المستثنى (في كلام موجب)احتراز عن غير الموجب، فإن نصب المستثنى لايجب فيه. وإنما يجب النصب في الموجب لأنه لايجوز التفريغ فيه كما يجيء ولا الإبدال.

قال المصنف: لأن البدل يقوم مقام المبدل منه، وإذا قام مقامه عمل فيه[2] عامله، فصار كأنّك قلتَ «في جاء ني القوم إلا زيدا»: جاء ني إلا زيد، فرفعت زيدا بـ«جاء» ني وكيف ترفعه وقد نفسه عنه، وهذا محال لأن القصد أن تجعل زيدا خارجا عن جملة القوم عاريا عن المجيء، فإذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم وأثبته، وهذا عكس الغرض.

---

(١) في (ب): فانه لا يجب مابعده نصب.

(٢) سقطت عن (أ): عمل فيه.

(و)هو منصوب أيضا وجوبا حال كونه (منقطعا) بعد «إلا» فإن بني تميم يوجبون نصبه[1] حال كونه(ممتنعا إيقاعه موقع للاسم)الأول بمعنى: أن الاسم الأول لايصح حذفه استغناء عنه بالثاني نحو﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَّحِمَ﴾ [2] فيه أربعة أوجه، ومقصود المصنف منها اثنان، الأول أن يكون العاصم بمعنى الفاعل، ويكون ضمير رحم عائد إلى الله تعالى، أي: إلا من رحمه الله بمعنى إلا المرحوم فيكون المستثنى منقطعا لأن المرحوم معصوم لا عاصم فلا يدخل في عاصم والثاني أن يكون العاصم بمعنى المعصوم كقوله تعالى: ﴿فِيْ عِيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [3]أي مرضية ويكون ضمير رحم عائد إلى «من»، أي لا معصوم [١٧٠/أ] إلا من رحم الخلق. يعني: إلا الراحم، فيكون الاستثناء أيضا منقطعا، وعلى التقديرين: لايجوز حذف الاسم الأول لفساد المعنى، وإن كان العاصم بمعنى الفاعل، ويكون في «رحم» ضمير «من»، أو بمعنى المفعول، ويكون فيه ضمير «الله» يكون الاستثناء متصلا؛ (ومطلقا)أي يجب نصب المنقطع (في اللغة الحجازية) [4]مطلقا سواء لم يصح حذف الاسم الأول كما ذكر أو صح(نحو: ما جاء ني أحد إلا حمارا)، وما جاء ني زيد إلا عمر، ولا يصح البدل عندهم لأن بدل الغلط لايجيء في كلام الفصحاء ،(وفي تميم: جاز رفعه)[5] أي رفع المنقطع (على البدل)حيث يصح حذف الاسم الأول استغناء بالمنقطع عنه كالمثالين المذكورين سواء صح إطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من التأويل مجازا كالمثال الذي ذكر[6] . فإن المراد أن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠.

(٢) سورة الهود: ٤٣.

(٣) سورة القارعة: ٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي١/ ٨٥.

(٥) نفس المصادر.

(٦) في (ب): ذكرنا.

الحمار إن كان يعد أحدا فماجاء ني أحد إلا إياَ ه ، أو لايصح كالمثال الذي ذكرت، فإنه لايجموزحمل أحد المتباينين على الآخر بوجه من الوجوه، ولسيبويه في المبدل فيما يصح الإطلاق بضرب من التأويل وجهان، الأول: أن يجعل المنقطع كالمتصل لصحة إطلاق اسم المبدل منه على البدل مجازا أو الثاني أن يجعل الأصل في لا أحد فيها إلا حمارا [1]، أي لا فيها شيء إلا حمار، فخصص المتكلم أحدا بالذكر من جملة المتعدد المقدرلأنه يظن أن المخاطب يستبعد خلوّ الدار من الآدمي، فخصصه بالذكر، وقال لا أحد فيها إلا حمار تأكيدا لنفي كون الآدمي بها، ورفعا لتوهم الخاطب أن المتكلم لم يتعرض له، وأبقي المستثنى على إعرابه الأصلي بينها على الأصل، وجعله بدلا من ذلك المذكور المستبعد، فلايكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كما في الوجه الأول، وليس لسيبويه في البدل فيما لايصح الإطلاق إلا الوجه الثاني نحو: ماجاء ني زيد إلاعمرو، وما أعانه أخوانكم إلا إخوانه [2] ، هكذا يبغي أن يشرح كلامه من قوله: "ممتنعا" إلى قوله "على البدل" فإنه شرح له لا تجد لردّه مقالا، ولا لارتكاب حجره مجالا، لا على ماشرحه الشارح [3] . فإنه لايوافق العقل الصحيح الصريح على ماهو المشهور

---

(١) الكتاب٢/٣١٠، ٣٣٦؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/٨٢، ٨٦.

(٢) نفس المصادر.

(٣) حيث قال: ....المنقطع وهو ما لا يكون من جنس الأول ، وهو قسامان: قسم يمتنع إيقاعه مرقع الاسم الأول بضرب من التأويل نحو: ماجاء ني أحد إلا حجرا إذ لا يصح إطلاق أحد على حجر بالتاويل ؛ ونحو قوله تعالى...... فإنه يمتنع إيقاع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف . وقسم لا يمتنع إيقاعه موقع الاسم الأول وهو المراد بقوله في الكتاب،ومطلقا أي منقطعا مطلقا عن قيد امتناع إيقاعه موقع الاسم الأول أي يجوز إيقاعه موقعه بضرب من التاويل نحو: ماجاء ني أحد إلا حمارا . فإن الأحد قد يتناول الحمار بضرب من التأويل وهو أن يراد بالأحد الشيء أو يراد بالأحد الشخص وما يتعلق به من مركوبه ونحوه فإنه حينئذ يتناول الحمار مجازا ، فهذا القسم يجب نصبه عند أهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل عند بني تميم ولو قال في الكتاب، وأما في المطلق عن قيد الامتناع إلى آخره كان أظهر وأدل على المقصود ، ومثّل في الكتاب في المنقطع الذي لا يصح إيقاعه موقع القسم الأول لقوله تعالى : لا عاصم....... (الفالي ١٦١/ب-١٦٢/أ).

في الكتب المعتبرة في هذه الصناعة كشرح التسهيل لابن المالك والشرح للشيخ الرضي[1]، فإنه فسر المنقطع بأنه الذي لايكون من جنس الأول، وليس كذلك لأن المنقطع على ما فسره المصنف وغيره من أهل النحو: هو الذي لايكون مخرجا من المتعدد سواء كان من جنس المتعدد كقولك: جاء ني القوم إلا زيد إذا كان المراد بالقوم جماعة مخصوصة لايكون زيد داخلا فيهم، أو لم يكن من جنسه نحو: جاء ني القوم إلا حمارا، وفسر أيضاً قوله ممتنعا إيقاعه موقع الاسم الأول، فإنه لايصح إطلاقه عليه، وليس التفسير ذلك لأن المراد بهذا الإمتناع عدم صحة حذفه استغناء بالثاني، هكذا قال الشييخ الرضي وابن مالك نقلا عن تميم، وعلى مافسره ينبغي أن لايجوز البدل عند تميم حيث لايصح إطلاقه عليه لضرب من التأويل[2] نحو: ماجاء ني زيد إلا عمر وليس كذلك لأنهم يجوزون[3] رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الأول استغناه بالثاني عنه سواء صح إطلاقه عليه نحو: ماجاء ني أحد إلا حمارا، أو لايصح نحو، ماجاء ني زيد إلا عمرا . (و روي قوله)[4]:

وَقَفْتُ فيها أُصَيلانًا[5] أسائلها عَيَّتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[6]

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٧٦.

(٢) نفس المصدر ١/٨٥، ٦٨.

(٣) في (ب): لايجوز.

(٤) هو: النابغة الذبياني.

(٥) في (ب): أصيلا.

(٦) البيت من البسيط ، و هو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤؛ والأغاني ١١/٦٧؛ و الإنصاف ١/١٧٠؛ و خزانة الأدب ٤/١٢٢،١٢٤، ١٢٦،١١/٣٦؛ والدر ر ٣/١٥٩؛ و شرح أبيات سيبويه ٢/٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١؛ و شرح المفصل ٢/٨٠؛ والكتا ب٢/٣٢١ ولسان العرب ١١/١٧ (أصل)؛ واللمع ص ١٥١؛والمقتضب ٤/٤١٤؛ و بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٠؛ والإنصاف ١/١٧٠؛ ورصف المباني ص ٣٢٤؛وشرح الأشموني ٣/٨٦٠؛ ومجالس ثعلب ص ٥٠٤.
والشاهد فيه قوله : «من أحد » حيث جا ءت « من » زائدة .

(إلاّ الأواريُّ لأيًا ما أبيّنُها)　　　والنُّؤيُ كالحوْضِ بالمظلومَةِ الجَلَدِ[1]

أصيلانا: تصغير أُصْلأنٍ، جمع أصيل، أبدِل نونه لامًا في التصغير؛ والأواري: جمع الآري، وهو محبس الدابة من وتد أو حبل؛ واللاتي: البطؤ؛ والنُّؤي: الحاجز من تراب يجعل حول البيت أو الخيمة لئلا يصل إليه، والمظلومة: الأرض التي لم تحفر قط، ثم حفرت والجلد الأرض الغليظة الصلبة (مرفوعا ومنصوبا)عند تميم لأنه يصح حذف الاسم هنا وهوأحد استغناء بالمنقطع عنه، وهو منصوب أيضا وجوبا حال كونه(مقدما على المستثنى منه)واقعا بعد «إلا»(نحو: ماجاء ني إلا عمرا أحد)، وإنما يجب نصبه لأنه إن كان في الموجب فقد تقدم علة وجوبه، وإن كان في غيره فكذا يجب نصبه لأنه لايجوز البدل، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه.

(وإن قدم)المستثنى(على صفة المستثنى منه)، لاعلى المستثنى منه (فهو)أي التقديم على صفته(بمنزلة التقديم عليه)أي على المستثنى منه [2] في وجوب نصبه(على رأي)وهو اختيار المازني فإنه إخبار الإستثناء على البدل لأن الصفة كالجزء من الموصوف[3]

---

(١) البيت الثاني أيضا من البسيط، و هو للنابغة النبياني في ديوانه ص ١٥؛ و الأهية ص ٨٠؛ و إصلاح المنطق ص٤٧؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ و الإنصاف ١/ ٢٦٩؛ و جمهرة اللغة ص ٩٣٤؛ و خزانة الأدب ٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦؛ والدرر ٣/ ١٥٩،٦/ ٣٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ والكتاب ٢/ ٣٢١؛ و لسان العرب ٣/ ١٢٦(جلد) ، ١٢/ ٣٥٦(ظلم)، ١٣/ ٦٧(بين)،والمقاصد النحويه ٤/ ٣١٥،٣٧٨؛ والمقتضب ٤/ ٤١٤؛ و بلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ١٢٩.

و في البيت شاهدان : أو لهما قوله : « الاواري» بالرفع على البدل من المو ضع والتقدير : ما باربع أحد إلاأواري على اعتبارها من جنس الأحدين ،فيكون الكلام مستأنفاً،والتقدير: ولكن الأواري، والخبر محذوف . و ثانيهما قوله : «ما أبينها » حيث جاء ت «ما » زائدة.

(٢) سقطت عن (ب): منه.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٩٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/ ٩٩.

فكأنه حين يقدم على الصفة تقدم على الموصوف، ولأن الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه و وصفه بعد ذلك علامة الاستثناء بحالة، والاعتبار بالشيء بعد الاستثناء عنه بعيد عن الحكمة، (والصحيح أن لايُكْتَرَثَ)ولا يعتبر(لهذا التقديم)وهو اختيار سيبويه فإنه يجوّز الاستثناء ويختار البدل[1]، ولا يعتبر لهذا التقديم لأن تأخير المستثنى عن الموصوف كتأخيره عن الصفة لأن الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد، فإذا[١٧١/أ]/تأخر عن الموصوف فكأنه تأخر عن الصفة ولأن الصفة كالعدم لأن المقصود هو الموصوف وهو مقدم عليه(نحو: ماجاء ني أحد إلا زيد خير منك)فـ«إلاّ زيد» مستثنى تقدم على صفة المستثنى منه وهو خير منك، (و)هو منصوبٌ وجوبا حال كونه واقعا (بعد ماخلا)هو في الأصل لازم متعد إلى المفعول عن نحو: خلَتِ الدارُ من الأنيس لكن التُزِمَ فيه تضمين معنى جاوز ليكون مابعده في صورة المستثنى بـ«إلاّ» التي هي[2] أم الباب.

(وماعدا)وهو متعد في غير الاستثناء أيضا،وجوّز الجرمي[3] الجراء ما بعدهما بناء على أن «ما» زائد[4]، وهما حرفا جرّ (و)بعد(ليس، ولايكون وهما)في محل النصب على الحال[5]إذْ ضمنا معنى الاستثناء ، ولايستعمل في موضع «لايكون» غيره نحو: «لم يكن وما كان» حال كون هذه الأفعال واقعة(بعد كل كلام)موحب أو منفي (نحو: جاء ني القوم،

---

(١) الكتاب ٣٣٥/٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٩٩/١.

(٢) سقطت عن (أ): هي.

(٣) هو : صالح بن إسحاق الجرمي ، بالولاء أبو عمر فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة سكن بغداد. له كتاب في السير و «كتاب الزبنية» و«غريب سيبويه» و كتاب في «العروض». توفي سنة ٢٢٥هـ/ ٨٤٠م . وللتفصيل انظر:
بغية الوعاة ص ٢٦٨؛ و وفيات الأعيان ٢٢٨/١؛ ونزهة الألباء ص ٢٠٦.

(٤) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي٩٠/١. (٥) في (ب): على الحال في محل النصب.

أوما جاء ني ما خلا زيدا، أو ما عدا زيد، أو ليس زيدا، ولايكون زيدا.

(وهذه أفعال)إما ماخلا وما عدا: فلتصدرهما «بما» المصدرية، وهي لاتدخل على حرف الجر، وأما ليس ولايكون: فظاهر(مضمر فاعلوها)فإن فاعل «ماخلا» و«ماعدا» ضمير راجع إلى مدلول العامل في المستثنى منه التقدير «جاء ني القوم ماخلا مجيئهم زيدا» أي وقتَ خلوّ مجيئهم زيدا، ولايكون الضمير راجعا إلى بعض مضافا إلى ضمير المستثنى منه كما قال الشارح[1] وغيره لأن المقصود في قولك؛ جاء ني القوم ماخلا زيدا إن زيدا لم يكن معهم أصلا، ولم يلزم من مجاوزة البعض إياه،[2] مجاوزة الكل إياه وأما فاعل «ليس» ولا«يكون» فهو الذات المتصفة بمضمون العامل المنسوب إلى المستثنى منه أي ليس الجائى زيدا أو يكون فاعلهما ضميرا راجعا إلى بعض مضافا إلى ضمير المستثنى منه، وإنما التزم إضمارالفاعل فيها ليكون مابعدها في صورة المستثنى بـ«إلاّ».

(وجائز): عطف على قوله: منصوب (فيه)أي في المستثنى (النصب، والبدل)أي بدل البعض، ولم يحتج بدل البعض من الكل هنا إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه.

ولايمنع البدلية كون الأول منفيا، والثاني موجبا، أو بالعكس لوجود الحرف المقتضي لذلك كما في الصفة نحو: مررت برجل لاظريف، بجعل لاظريف الحرف مع الاسم صفة لرجل والإعراب على الاسم، (وهو)أي البدل (المختار)، وإنما كان مختارا قصدا للتطابق بينه وبين المستثنى منه مع إمكانه، وإنما يقصد ذلك إيذانا بكونه من تمام المنسوب إليه، فإن المجيء في قولك: ماجاء ني القوم إلا زيدا [١٧١/ب]منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيدا، لا إلى

---

(١) الفالي ١٦٢/ب.

(٢) سقطت عن (أ): إياه.

القوم فقط وإلاّ لزم التناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه، ولأن البدل مقصود في الكلام وجزء منه، بخلاف الاستثناء فإنه فضلة(بعد «إلا »)أي جائز فيه النصب مع اختيار البدل حال كونه واقعا بعد «إلا »، وهو احتراز عما وقع بعد «سوى» و«ما خلا» و«ما عدا» وغيرها حال كونه (متصلا)احتراز عن المنقطع (في كلام غير موجب)من استفهام أو نفي صريح أومأول، واحتراز عما لم يذكر فيه المستثنى منه، فإنه لايجوز فيه النصب والبدل، بل هو معرب على حسب العوامل (قبله)احتراز عما ذكر المستثنى منه بعده فإنه لايجوز البدل فيه .

واعلم: أنه ينبغي أن يقيد اختيار البدل بأن يقول أيضا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه، واحترزنا بالقيد الأول عن نحو: ما جاء ني أحد حين كنت جالسا هاهنا إلازيدا، فإن البدل فيه غير مختار لأن البدل إنما يكون مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لايظهر التطابق.

(وإن تعذر البدل)حملا(على اللفظ أبدل) حملا (على الموضع)[1]. وذلك في أربعة مواضع على ماذكره(نحو ماجاء ني من أحد)إلا زيد، فإنه تعذر الإبدال من لفظ المجرور «بمن» الزائدة لأنها لاتزاد في الإثبات، وكذا في قوله: ماجاء ني من رجل إلا زيد، فتعذر الإبدال من المجرور «بـ من» الاستغراقية لأنها وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها، وإلا مبطلة لعدم الإيجاب؛(ولا أحد فيها إلا زيد)فإنه تعذر الإبدال من لفظ اسم «لا » بمعنى نفي الجنس لأن عمل «لا » لأجل النفي، و«إلا » مبطلة له فلا يعمل، مع سبب عدم المعمل فأبدل حملا على محله المرفوع بالإبتداء،، ويجوز فيه أن يكون بدلا من الضمير في الظرف المستقر اعني فيها،(وليس زيد بشيء إلا شيئالا يعبا،[به)بالنصب][2] لاغير، ولايجوز الجرحملا

(١) في (ب): على الموضع حملا.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

على لفظ المجرور بالباء و«إلا» مبطلة له، فنصب على محله المنصوب بـ«ليس»، وإنما وصف المستثنى بقوله: لايعباء به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه[١٧٢/أ] وما زيد بشيء أو شيئا إلا شيئ بالرفع، لاغير)حملا على محله، فإن محله رفع لأنه خبر المبتدأ في الأصل، وعمل الابتداء في الخبر يبقى تقديرا إذا كان العامل حرفا لضعفه، ولأجل ذلك جاز اعتبار العامل المعنوي المقدر بلاضرورة إذا كان العامل حرفا لا يغير معنى نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وإن غير المعنى لايجوز اعتباره إلا عند الاضطرار إليه كما فيما نحن بصدده، ولايجوز الجر ليكون بدلا من لفظ شيء المجرور بالباء كما ذكرنا، ولايجوز النصب ليكون بدلا من لفظ شيء المجرور بألباء كما ذكرنا، ولايجوز النصب ليكون بدلا من لفظ «شيئا» أو من محل بشيء لما ذكرنا في «لا»، بخلاف «ليس» فإنها إنما تعمل للفعلية وهي باقية فإن «ليس» لكونهافعلا كان معناها في أصل الوضع «ماكان»، فهي لنفي كون مضمون خبرها، و«ما» لنفي مضمون خبرها، وهما شيء واحد في الحقيقة، فلهذا قالوا: إنها بمعنى ليس، وقوله (لأن الممتنع)أي لأن الذي ممتنع(عمله إلا في النفي لايعمل)ذلك الممتنع[١] (في الإثبات)تعليل لتعذر البدل في هذه الصور الأربع، وقد عرفت تفصيل ذلك.

(وتقول)في النفي المأول (أقل رجل يقول ذاك إلا زيد)على البدل من رجل على المعنى المأول به الكلام إذ التقدير: ما رجل يقول ذلك إلا زيد، أو من الضمير في يقول إن كان خبرا[٢]، ولايجوز أن يكون بدلا من لفظ أقل وإلا لكان في حكم الساقط، ويكون التقدير: يقول ذاك إلا زيد، وهذا فاسد غير صحيح ،ولا من الضمير في يقول إن كان صفة لأن القول على هذا التقدير ليس بمنفي (لأنهم أجروه)أي أقل(مجرى النفي)لأن أقرب الشئ إلى النفي

---

(١) سقطت عن (أ): الممتنع.

(٢) في (ب): أو من الضمير إن كان خبرا في يقول.

القليل كما إن أبعد الشيء منه الكثر؛(ولذا)الذي ذكر من كونه يجري مجرى النفي(ألزموهالصدر)لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام، فيمتنع دخول نواسخ الابتداء عليه كما لاتدخل على «ما» النافية، لايقول ليت أقل رجل يقول ذاك.

(و)ألزموه(الرفع بالابتداء) لا تقول: «كان أقل رجل يقول ذاك»[إلا أن ترفع أقل][1] ما بالإبتداء، وتضمر في كان ضمير الشأن، (وخبره الجملة)كائنة(بعده)وإلا زيد على هذا القول بدلا من ضمير، تقول، وكذا أقل رجلين تقولان ذلك إلا الزيدان، وأقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون، وإنما ثنّي الضمير وجمع- وإن كان راجعا إلى أقل- لأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد، وإن كانت مثناة فمثنى، وإن كانت جمعا فجمع.(ويلزمه)أي الخبر على الأشهر (الجملة الفعلية أو[١٧٢/ب] الظرفية)لأن الأصل في النفي أن يدخل في الفعل.

(وقيل)- والقائل أبوعلي[2](أن المجملة وصف)للمضاف إليه لأقل،(والخبر)لأقل (محذوف)وجوبا استغناء بوصف المضاف إليه عنه، وفيه تعسف إذ لا معنى لقولك: أقل رجل تقول ذك إلا زيد موجود، وقال أبوعلي أيضا أن أقل مبتداء لاخبر له لأن فيه معنى الفعل لأنه بمعنى: قلّ رجل يقول: ذاك كما في أقائم الزيدان؟ .

قيل: لوكانت الجملة وصفا، لاخبرا لجاز طرحه، فأجاب عنه بقوله:(ولايجوز طرح الوصف)كما لم يجز طرح وصف المجرور في «رب» على الأصح (لأن المقلل هو الموصوف)لأن الوصف أدخل في باب التعليل، فإن رجلا قائما أقل من رجل وحده، فلايجوز طرح الوصف في «أقل» و«رب» لتحقق التعليل الذي هو مدلولهما(دون المفرد)أي المقطوع عن الوصف وغير

---

(١) العبارة مابين المعكوفين في(ب) لا يُقرأ.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٩٤/١.

المقيد به، فإنه لايفيد التقليل كافادة الموصوف .

(ولايجوز الجر)في إلازيد(بدلا من المضاف إليه)«لأقل» (لأنه)أي لأن «أقل» وهو أفعل التفضيل (لايضاف إلى المفردة المعرفة)إذا لم يكن جنسا كما سيجيء، فلو كان بدلا من المضاف إليه لكان أقل مضافا إلى المعرفة المفردة لأن البدل في حكم تكرير العامل ولأنه لايجوز دخول «أقل» على زيد مع قطع النظر عن ذلك؛ (وكذا إذا قلت)في النفي المأول (قلَّ)أو قلما(رجل تقول ذاك إلا زيد)على البدل من رجل على المعنى المأول به الكلام كما ذكرنا في «أقل»(فإن قال سيبويه: ليس إلا زيد بدلا من[1] لفظ (الرجل)في «قل رجل يقول ذاك الازيد، (لأنه معنى أقل رجل)فكما لايجوز البدل فيه من لفظ رجل لتعذر تقدير دخول أقل على زيد، فكذا في قل رجل لايجوز البدل، ولأنه لو كان «إلازيد» بدلا من لفظ «رجل» باعتبار أنه فاعل «قلّ » لكان العامل في «إلا زيد» قلّ، وهو لايجوز لفساد المعنى، فيكون قوله لانه تقليلا للنفي .

قال الشارح : إنه نفي للتقليل[2] . وفيه نظر لانه يجوز فيه البدل من الرجل على المعنى كما يجوز في «أقل رجل» .

[الاستثناء المفرغ]

(وهو معرب على حسب العوامل إن لم يذكر)المستثنى منه في كلام غير موجب[3] وسماه النحاة بالاستثناء المفرغ وإن كان المفرغ، في الحقيقة هو الفعل قبل «إلا» لأنه غير

---

(١) الكتاب ٣٦١/١.

(٢) انظر: الفالي ١٦٥/أ.

(٣) سقطت عن (أ): موجب .

مشتغل بمستثنى منه فيعمل في المستثنى (نحو: ماجاء ني إلا زيد)فإن «زيد» مرفوع على الفاعلية،(ومارأيت إلا زيدا)منصوب على المفعولية، والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل إلا المفعول معه[1]، لايقال: لاتمش إلا وزيد، أو تقول: ما مررت إلابزيد، وإن يظن إلا ظنا، وما رأيته[١٧٣/أ] إلا يوم الجمعة، وإلا قدامك، وما ضربته تأديبا وإلا راكبا وما امتلاء الإناء إلا ماء .

(ومنه) ممالم يذكر المستثنى «منه» (ماجاء ني أحد إلا زيد خيرمنه)وإنما فصله عما قبله بقوله ومنه، لأنه يكون في الظاهر كأنّ المستثنى منه مذكور لوجود اسم صالح للمستثنى منه ولكنه في الحقيقة المستثنى منه مقدر، (فما بعد «إلا»)-وهو زيد- خبر منه، وهي جملة ابتدائية (وصف لما قبله)وهو «أحد»، وإذا كان وصفاله لابد و أن يكون المستثنى منه أيضا صفة لأن المستثنى في الاستثناء المفرغ لابد وأن يكون مناسبا للمستثنى منه المحذوف في جنسه و وصفه من كونه فاعلا ومفعولا وذا حال وصفة فيكون التقدر ماجاء ني أحد موصوف بصفة من الصفات المضادّة للصفة المذكورة بعد إلا ، إلا يكون زيد منه وهذا التوجيه في بيان المفصل أوجه مما قال الشارح في توجيهه ، (فهنا أي الاستشنا إالمصرغ (المستثني منعذوف)لاستدعا ء «الا» لكونه للإخراج مخرجا[2] منه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه و وصفهوإنما يجب عمومه ليدل المستثنى عليه ويتحقق الدخول فيهوذلك لأن ذلك المخرج منه لو كان بعضا من الجنس غير معين لايتعين الدخول فيهولو كان معينا يدخل فيه المستثنى حقيقة لايدل المستثنى عليه فحذف المستثنى منه لدلالة المستثنى عليه .

(والمستثنى يسمى باسمه)أي باسم المستثنى منه(مجازا)يعني إن كان المستثنى

---

(١) سقطت عن (ب): معه.

(٢) في (ب): مخرج.

منه المحذوف فاعلا سمي المستثنى فاعلا بعد حذفه ،وإن كان مفعولا سمي مفعولا،وإن كان صفة سمي صفة إلى غير ذلك، وذلك لانه لما حذف المستثنى منه وكان المنسوب إليه قبل حذفه هو مجموع المستثنى منه والمستثنى دالة الاستثناء صار المستثنى بعد حذفه متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب بعد إن كان المستثنى منه قبل الحذف أولى بذلك لكونه جزء أول كما تقدم ،فسمي باسمه مجازا لقيامه مقامه،(يدل على اعتباره)أي اعتبار المستثنى منه المحذوف (جواز« ماقام الاَ هند» مع امتناع «قام هند»)وفيه نظر لجواز أن يكون ذلك الجواز لوجود الفصل ،لا لكون الفاعل[في الحقيقة هو المحذوف وهومذكر] (١) وأن يكون هذا الامتناع لعدم الفصل، إذ مع وجوده يجوز ترك علامة التأنيث بالفعل نحو: قام اليوم امرأة والأولى أن يقول يدل على اعتباره أولوية ماقام إلا هند، فإن مع الفصل لغير «إلا» يكون الأولى [١٧٣/ب]/إلحاق العلامة لأن المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، ومع الفصل «بإلا» يكون الأولى ترك العلامة لأن المرتفع في الظاهر ليس بالمسند إليه في الحقيقة مع الفصل «بإلا» وأما إلحاق العلامة في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ (٢) فيمن قرأ بالرفع فبالنظر إلى ظاهر اللفظ الواقع بعد إلا وإن كان الأصل التذكير لأن المقدر يذكر على معنى ما وقع شيء من الأشياء إلا صيحة .

(وهذا)الاستثناء المفرغ (لايكون في الأبيات)لاتقول: جاء ني إلا زيد لأن اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها وخالفه واحد إياها فإنه قليل جدا (إلا أن يستقيم)في الأبيات(المعنى)أي معنى الإستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه فإنه يجوز فيه أيضا وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال(نحو: قرأ ت إلا

(١) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

(٢) سورة يسين : ٢٩، ٥٣.

يوم كذا)،وضربته إلا بالسوط وقطعت الرجاء إلا من اللّٰه تعالى، وقد يقع في غير الفضلة نحو: يحرك الفك الأسفل في الأكل إلا التمساح: (ولهذا)الذى ذكر من أنه لايكون في الاثبات(لايجوز مازال زيدلا عالما)لأن «مازال» موجب لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات[1]؛ فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم وهو محال وفيه نظر لأن لايجوز حمل الصفات على الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد« إلا »كما في النفي فيستقيم المعنى .

(ويجوز)الاستثناء المفرغ(فيما هو جواب النفي وهو الفعل المضارع المصدر بالفاء المنصوب أن مقدرة(نحو:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا   فَيَنْطِقَ إِلاَّ بِالَّتِي هي أَعْرَفُ[2]

فإن ينطق لما كان في تقدير المصدر المعطوف على مصدر الفعل الأول وهومنفي فيكون[3] هو أيضا منفيا إذ المعنى :ما يكون له قيام[4] فينطق صح الاستثناء المفرغ فيه .

(وجائز فيه)أي[5] في المستثنى (الرفع والجر)حال كونه واقعا(بعد «لاسيما»)لكن

---

(١) في (ب): لأن إدخال النفي على النفي يفيد الإثبات .

(٢) البت من الطويل ، وهو للفرزدق ديوانه ٢٩/٢ ، و جمهرة أشعار العرب ص ٨٨٧؛ و خزانة الأدب ٥٤٠/٨، ٥٤١ و٥٤٢؛ والردعلى النحاة ص ١٥٤؛ و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ والكتاب ٣٢/٣؛ والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٧؛ و شرح الأشموني ٥٦٤/٣.

والشاهد فيه نصب « فينطق» يا ضمار «أن » على الجواب ، ولاعبرة بدخول «أن » إلا بعده ناقضة للنفي.

(٣) في (ب): فتكون.

(٤) في(ب): مايكون قيام له.   (٥) سقطت عن (ب): أي.

الجر أكثر من الرفع: (ورويت الوجوه الثلثة)من الرفع والنصب والجر في «يوم» في (قوله) [1]:

ألاَ رُبَّ يومٍ لكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ (ولاسِيَّما يومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ) [2]

فالرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، «وما» موصولة أوموصوفة التقدير: ولامثل الذي هو يوم أو لامثل سيٍّ هو يوم، والجر على إضافة سيِّ إليه، وما زايدة ويحتمل أن يكون «ما »نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها، وسيّ في الوجهين نكرة لأنه بمعنى مثل فلا يتعرف [١٧٤/أ]بالإضافة لتوغله في الإبهام، ولهذا جاز دخول «لا» التي لنفي الجنس عليه، والنصب على جعل «ما» نكرة غير موصولة ولا موصوفة ويو ما» منصوب على التمييز لأن «ما» بتقدير التنوين كما في «كم رجلا» أو على أن يجعل «لاسيما» بمنزلة إلا ليتحقق معنى الاستثناء فيه وهو الإخراج . ألاترى؛ أنك إذا قلت: أكرمني القوم لاسيما زيدا كان معناه: أن القوم أكرموني وأن زيدا قد أكرمني ولكن لا كإكرامهم بل أشد وأبلغ، فيكون مستثنى منهم بزيادة الإكرام ويجوز مجيء الواو الإغراضية قبل «لاسيما» إذ هي مع مابعدها بتقدير جملة مستقلة نحو: جاء ني القوم ولاسيما زيدا أي ولامثل زيد موجود بين القوم الذين [3] جاؤني، أي هو أخص بي، وأشد إخلاصا في المجيء وخبر «لا» محذوف وق يخفف لاسيما

(١) هو امرئ القيس ملك الضليل.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرى، القيس في ديوانه ص ١٠؛ و الجنى الداني ص ٤٤٣،٣٣٤ و خزانة الأدب ٤٤٤/٣، ٤٥٠، والدرر ١٨٣/٣؛ و شرح شواهد المغني ٥٥٨/٢،٤١٢/١؛ و شرح المفصل ٨٦/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥؛ ولسان العرب ٤١١/١٤(سوا) ؛ و بلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣؛ و شرح الأشموني ٢٤١/١؛ و مغني اللبيب ص ٤٢١،٣١٣،١٤٠؛ و همع الهوامع ٢٣١/١

والشاهد فيه قوله : « يوما » حيث يجوز فيه الرقع والنصب والجر : الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف ، والنصب على التمييز ، والجر على الإضا فة .

(٣) في (ب): التي.

لكثرة الاستعمال .

(و)جائز فيه(النصب والجر)حال كونه واقعا(بعد «خلا» وعدا؛ وكذا)جائز فيه النصب والجر حال كونه واقعا (بعد «حاشا» عند المبرد)فإنه عنده يكون تارة فعلا وأخرى حرف جر وإذ وليه اللام[1]نحو: حاشا لزيد تعين فعليته عنده واستدل المبرد على كونه فعلا منصرفه[2] نحو: حاشيتُ زيدا وأحاشيه قال النابغة:

وَمَا أُحَاشِيْ مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[3]

وبالتصرف فيه ،نحو: ﴿حَاشَ لِلّهِ﴾ [4] ، والتزم سيبويه كونه حرف جر لقولهم حاشايْ مِن غير نون الوقاية[5] ولوكان فعلا لم يجز ذلك ولأنه لوكان فعلا لدخل عليه «ما» المصدرية مطردا قياسا على خلا وعدا ، والجواب عن قول المبرد أن التصريف والتصرف لايدلان قطعا على الفعلية لجواز اشتقاقه من لفظ حاشا حرفا كقولهم لوليت: أي قلت لولا وبسملت: أي قلت بسم الله[6]؛ فمعنى حاشيت زيدا قلت حاش[7]زيد. ولجواز الحذف من الحرف الكثير

---

(١) المقتضب ٣٩١/٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٨٥/٢؛ وشرح المفصل «التخمير» للخوازمي ٤٦٥/١.

(٢) نفس المصادر.

(٣) هذا عجز البيت ، وصدره:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ

والبيت للنابغة في ديوانه ص ١٣؛ والبيت في مجالس ثعلب ص٥٠٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش٨٥/٢، ٤٨/٨، ٤٩؛ وشرح المفصل للأندلسي٢٨١/١؛ والأصول في النحو ٣٥٦/١؛ والخزانة ٤٢/٢ .

(٤) من الآية: ٣١ في سورة يوسف.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٦) في (أ): بسم الله الرحمن .

(٧) في (ب): حاشا.

الاستعمال نحو: سَوَاً فعل، وما حكى المازني من قول بعضهم: اللَّهم اغفر لي ولمن سمع حاش الشيطان وابن الأصبغ أي جانب الغفران الشيطان فشاذ عند سيبويه،ومعناه في الاستثناء: تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه،[1] وربما أزيد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه اللّه تعالى من السوء، ثم بتنزيه من أريد تنزيهه على معنى: أن اللّه تعالى تنزه عن أن لايطهر ذلك الشخص مما يضمه، فيكون أبلغ في المعنى.

وإنما يجوز النصب والجر فيما بعدها(لكونها حروفا تارة)فيجر ما بعدها(وأفعالا أخرى)فتنصب مابعدها(وهو مجرور)حال كونه واقعا (بعد غير وسوى)بكسر السين أو ضمهامع القصر،(وسواء)بفتحها[١٧٤/ب]أو كسرها مع المد، وإنما كان مابعدها مجرورا لأنها أسماء مضافة إليه .

(وإعراب غير)إن حمل على «إلا» في الاستثناء(إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» على التفصيل)فيجب نصبه بعد [كلام موجب وعند التقديم، وفي المنقطع][2]، ويجوز النصب والبدل في كلام غير موجب تام، ويعرب على حسب العوامل في المفرغ، وإنما يعمل الفعل أو معناه في غير لغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد «إلا» إلا بواسطة «إلا» لأن الإعراب عليه عارية،وذلك لأنه اسم فيحمل الإعراب ومابعده مشغول بالجر لكونه مضافا إليه، فجعل إعرابه الذي كان يستحقه، لو لا اشتغاله بالجر على نفس غير عاربة، ولأجل ذلك يجوز العطف على محله نحو ماجاء ني غير زيد وعمرو- بالرفع- وأما إعراب سوى وسواء فنصب على الظرفية على الأصح لأن «سوى» في الأصل صفة مكانا،قال للّه تعالى : ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[3] أي مستويا، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي١٢٣/١.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) من الآية: ٥٨ من سورة طه.

الوصف، فمعنى سوى أي مكانا ثم استعمل استعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل، تقول: أنت لي مكان عمرو، أي بدله، ثم استعمل بمعني البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاء ني القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك، فجرد أيضا لمطلق معنى الاستثناء، (و)لفظة(إلا تحمل على غير في الوصفية)بمعنى أن صار ما بعدها مغائرا لما قبلها ذاتا أو صفة كما أن مابعد غير كذلك، لا نفيا وإثباتا على ما هو أصلها في الاستثناء(كما يحمل)غير(عليها في الاستثناء)بمعنى أن صار مابعدهامغايرالما قبلها نفيا وإثباتا كما أن مابعد «إلا» كذلك لا ذاتا وصفة كما كان في الأصل وإنما حمل أحدهما على الآخر لاجتماع مابعدهما في معنى المغائرة لما قبلهما إلا أن حمل «غير» على الأكثر من العكس لأنه اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف.

(وذلك)الحمل لـ إلاّ على «غير» في الوصفية مشروط بشروط ثلثة أشار إليها بقوله: (إذا كانت إلا تابعة)فان «إلا» إذا كانت وصفا لايستعمل إلا [مع الموصوف لأنه][1] فرع على «غير» في الوصفية فيجب إظهار الموصوف معها للدلالة على كونها صفة بخلاف «غير» فإنه لما كان أصلا في الصفة جاز حذف الموصوف منه تقول: جاء ني غير زيد ولاتقول جاء ني إلازيد وشبّهها صاحب الكتاب بأجمعون في أنها لا تستقل بنفسها(لجمع)أي لمايدل على الجمعية جمعا كان كرجال أو لا كـ قوم وعشرة[2] وإنما اشترط هذا الشرط مراعاة لأصلها في الاستثناء من أنه لابد له من مستثنى منه متعدد، فلا تقول في[١٧٥/أ] الصفة: جاء ني رجل إلازيد،(منكور): وإنما اشترط هذا الشرط لأنه لو كان معرفة نحو جاء ني الرحال يجوز الاستثناء لاحتمال أن يراد به استغراق الجنس (غير محصور)والمحصور إما الجنس المستغرق

---

(١) العبارة مابين المكوفين في (ب) لا يقرأ.

(٢) في (ب): كعشرة وقوم.

نحو: ماجاء ني رجل، أو جاء ني الرجال إلا زيد، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له علي عشرة دراهم أو عشرون،وإنما اشترط ذلك لانه لو كان محصورا وجب دخول ما بعد إلا فيه فلايتعذر الاستثناء(نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، وإنما يحمل «إلا» على «غير» (لتعذر الاستثناء حيث لايعلم دخوله فيه)إذ عند هذه الشروط الثلثة لا يتحقق دخول ما بعد إلا فيما قبلها فيُضطر إلى حمل إلا على «غير»الاستثناء،وهذا كله مبني على أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور، وإليه أشار بقوله: لايعلم دخوله فيه وأما على مذهب المبرد،فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضا لأنه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة الدخول [2].

(وفي الآية مانع آخر)معنوي من جمل «إلا» على الاستثناء وهو أن الآية رد على المشركين الذين يقولون أن مع اللّه إلها آخر، فقيل لهم: لو كان مع اللّه إله آخر لفسدت السمآء والأرض، ولكن لم تفسد فلم يكن معه إله آخر. وهذا المعنى لا يتخلص إلا بجعل «إلا» وصفا ولو جعل استثناء لكان المعنى :لو كان فيهما إلهة مستثنى عنهم اللّه لفسدتا، لكن اللازم منتف فيلزم انتفاء الملزوم، فللخصم أن يقول: جاز أن يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف مع صفة بانتفاء الصفة ،لابانتفاء[3] الموصوف إذ لايلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزاء، ولايلزم على تقدير الوصف عدم المقصود، لأن انتفاء المجموع -وهو الإلهية الموصوفة بصفة المغايرة- إن كان بانتفاء الموصوف وحده فقد حصل المطلوب،وكذلك إن كان بانتفاء الوصف، إذ من انتفاء المغايرة يلزم ارتفاع التعدد وكذلك لايلزم عدم المقصود على تقدير

---

(١) سورة الأنبياء : ١٢٢.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/ ١٣٠.

(٣) سقطت عن (ب): بانتفاء.

الوصف من وجه آخر بأن يقول يجوز أن يكون الانتفاء بانتفاء الظرفية لأنه على هذا التقدير قد انتفى ماقاله الخصم لأن كل من يثبت معه تعالى الآلهة فإنما يثبتها في الأرض أو في السمآء[1] فيلزم إقحامه.

(وضعف)حمل «إلا» على «غير»(في غيره)أي: في غير الجمع المذكور(منه قوله[2]:

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ　　　لَعمْرُ أبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ[3]

فإنه لم يتعذر هنا الاستثناء لاستغراق «كل أخ» ومع ذلك حمل على الوصف لضرورة الشعر، وللضرورة أيضا وصف المضاف هنا[١٧٥/أ]/وهو كل والقياس أن يوصف المضاف إليه في كل إذ هو المقصود، وكل لإفادة الشمول فقط فالذي جملة على أن يجعل إلاصفة هو الحامل له على أن يجعلها صفة لكل، (ويقول في تثنية الاستثناء)وتكريره ويكون

---

(١) في (ب): في السمآء أو في الأرض.

(٢) هو: عمرو بن معديكرب.

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٣٣٤/٢؛ ولسان العرب ٤٣٢/١٥(ألا) ؛ والممتع في التصريف ٥١/١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ و حماسة التختري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٤١٨/٢؛ و شرح أبيات سيبويه ٤٢/٢؛ والموتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي خزانة الأدب ٤٢١/٣؛ والدر ر ١٧٠/٣؛ و شرح شواهد المغني ٢١٦/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٨؛ وأمالي المرتضى ٨٨/٢؛ والإنصاف ٢٦٨/١؛ والجنى الداني ص ٥١٩؛ و حزانة الأدب ٣٢١/٩؛ ورصف المباني ص٩٢؛ وشرح الأسموني ٢٣٤/١؛ و شرح المفصل ٨٩/٢؛ والعقد الفريد ١٣٣،١٠٧/٣؛ وفصل المقال ص٢٥٧؛ و مغني اللبيب ٧٩/١؛ والمقتضب ٤٠٦/٤؛ و همع الهوامع ٢٢٩/١

والشاهد فيه نعت « كل » بقوله : « إلا الفرقدان » على تقدير « غير » وفيه رد على المبرد الذي زعم أن الوصف « إلا » لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل أي «إلا الفرقان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .

أحد المستثنيات مفرغا والآخر غير مفرغ ويكون المستثنى منه مذكورا (نحو: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا بنصب) المستثنى(الأول) وهوالجر(على المفعولية) فإن الاستثناء باعتباره مفرغ(و)نصب(المستثنى) (الثاني على الاستثناء)،ولايجوز فيه الرفع على البدل وإن كان الكلام في الظاهر غير موجب ذكر فيه المستثنى منه(لأن الكلام)باعتباره(صار موجبا)لطريان حرف الاستثناء عليه، وهو «إلا» الأولى لأن الاستثناء من النفي إثبات فيكون(المعنى أكل الخبز)وحده (كل أحد إلا زيدا)فإنه لم يأكل وحده، فيكون «إلا زيدا» مستثنى في كلام موجب ذكرالمستثنى منه فيه ،فيجب نصبه[1].

(وتقول)في المستثنيات المكررة ويكون أحدهما مفرغا والآخر غير مفرغ والمستثنى[2] منه فيه غير مذكور :(ما أتاني إلا زيدا لاعمرا ترفع)أنت(أحدهما لإسناد الفعل إليه)لأنه لو لم ترفع أحدهما لبقي الفعل بلا فاعل لأن الاستثناء مفرغ(وتنصب)أنت(الثاني)على الاستثناء الأولى أن يقول: «الآخر» بدل «الثاني» ليشمل[3] قسمين رفع الأول ونصب الثاني، وبالعكس (إذ لايمكن رفعه على البدلية)لأنه لايجوز أن يكون بدلا من المستثنى منه المقدر لأن المبدل منه لايحذف، ولامن المستثنى الأول إذ ليس المعنى على طرحه(ولا)يمكن رفعه (على الفاعلية)لأن الفاعل واحد ليس «إلا» فحينئذ لايجوز رفعهما[4] وكذا لايجوز نصبهما لئلا يبقى الفعل بلافاعل، وإنما ينصب الثاني [حال كونك (مأولا كلامك][5] على تركني الناس وراء زيد)وسوى زيد(لاعمرا)فيكون الكلام بهذا التأويل

---

(١) في (ب): نصب.

(٢) في (ب): مستثن.

(٣) سقطت عن (ب): شمل.

(٤) في (ب): رفعها.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

موجبا، وفي الموجب لايجوز الإبدال.

(وتقول)في تقدم المستثنيات المكررة بغير عاطف على المستثنى منه في الكلام الغير الموجب، ولاتفريغ فيه ،(نحو: ماأتاني إلا زيدا إلا عمروا منصوبين)لكن أحدهما يكون استثناء والآخر غير استثناء في الأصل، بل كان بدلا تقدم على المستثنى منه، فنصب ضرورة إذ لايجوز أن يكونا منصوبين على الاستثناء ابتداء لأن المستثنى المنصوب يشبه المفعول، فكما لايجوز أن يكون لفعل واحد مفعولان لايقتضيهما معنى ذلك الفعل إلا بالعاطف، فكذا لايجوز أن يكون له مستثنيان كذلك، وليس نصب «غيرك» في قول الكميت "ومالي إلا الله غيرك ناصر" على الاستثناء ،بل هو[١٧٦/أ]في الأصل صفة لناصر، فلما قدم عليه جعل حالا عنه (لأن التقدير« ما أنا في إلازيدا أحد إلا عمرو» على الإبدال)أي إبدال عمرو من أحد (فلما قدمته)أي إلا «عمرو» على «أحد»(نصبته)لأنه لايجوز البدل لتعذر تقديم البدل على المبدل.

(ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد مايصح)من المستثنى(دخوله)أي دخول الثاني(فيه)[١] لأنه لو لم يصح دخوله فيه لم يمكن استثناء المستثنى الثاني منه(كان)الاستثناء (من النفي اثباتا ومن الإثبات نفيا نحو: له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية ،هكذا إلى الواحد)بأن تقول :إلا سبعة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلثة إلا اثنين إلا واحدا(فاللازم)على قائله(خمسة)لأن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، وطريق ذلك: أن تسقط المستثنى الأول من المستثنى منه، فما بقي منه تضيف إليه المستثنى الثاني ،وتحفظ المبلغ ثم تسقط منه المستثنى الثالث، وهكذا إلى المستثنى الأخير كما تسقط تسعة من عشرة[٢]، فبقي

(١) في (ب): فيه دخول الثاني.

(٢) في (أ): عشر.

واحد فتضيف إليه ثمانية، فتصير تسعة، فيسقط منها خمسة، فبقي منها ثلثة، فتضيف إليها أربعة، فتصير سبعة، فتسقط منها ثلثة ،فبقي أربعة ،فتضيف إليه ثمانية، فتصير تسعة، فتسقط منها سبعة،فبقي اثنان،فتضيف إليهما ستة،فتصير ثمانية،فتسقط منها خمسة،فبقي منها ثلثة، فتضف إليها أربعة،فتصير سبعة، فتسقط منها ثلثة،فبقي أربعة،فتضيف إليها اثنين، فتصير ستة،فتسقط منهاواحدا ، فبقي خمسة.

والضابط: أن تجعل كل مستثنى وتر منفيا خارجاوكل شفع موجبا داخلا في الموجب، فعلى هذا لايجوز في كل وتر إلا النصب لأنه غيرموجب، ويجوز في كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء، لأنه عن غير موجب والمتثنى منه مذكور، وأما في غير الموجب نحو: ماله علي عشرة إلاتسعة وهكذا إلى الواحد،فتجعل كل وتر داخلا وكل شفع خارجا،فاللازم على هذا أيضا خمسة، لأن التسعة تكون مثبتة داخلة، تسقط منها ثمانية تبقي واحد يضم إليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة تبقي اثنان بضم إليهما خمسة، تصير سبعة تسقط منها أربعة تبقي ثلثة ، بضم إليها ثلثة تصير خمسة .

(ولو ذكرت بعده)أي بعد إلا واحد (لا اثنين إلا ثلثة وهكذا إلى التسعة)بأن تقول له علي عشرة إلا تسعة إلا سبعة إلا تسعة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلثة إلا اثنين إلا واحدا إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة إلى إلا تسعة(فاللازم واحد)لأنك إذا قلت إلا اثنين[١٧٦/ب]بعد إلا واحدا إلا أربعة صاراللازم ثمانية، ثم إذا قلت : إلا خمسة بقي اللازم ثلثة، ثم إذا قلت: إلاستة صار اللازم تسعة،ثم إذا قلت: إلا سبعة بقي اللازم اثنين، ثم إذا قلت:إلا ثمانية صار اللازم عشرة ثم إذا قلت: إلا تسعة بقي اللازم واحدا .

واعلم: أن استثناء المساوي عن المساوي أو أنقص منه لايصح إلا إذا ضم إليه ما يخرجه عن المساواة، وهنا كذلك فتأمل.

(وقد تقع الفعل)الماضي(موقع الاسم المستثنى)في القسم (في قولهم: "نشدتك

اللّه إلا فعلت")من قولهم نشدته فنشد أي ذكرته فتذكر، فنشد[١] الثاني المتعدي إلى واحد مطاوع للأول المتعدي إلى اثنين و المعنى: ذكرتك اللّه بأن أقسمت عليك به، وقلت: باللّه لتفعلن أو يكون نشدت بمعنى طلبت أي نشدت لك اللّه على معنى: طلبت لك اللّه من بين الأشياء التي تقسم بها الناس لاقسم عليك به .

ومعنى إلا فعلت إلا فعلك، فهو بمعنى المصدر مفعولا به لما أطلب الذي دل عليه «نشدتك اللّه» فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلك، وبهذا النفي المعنوي وقع الاستثناء مفرغا ويكون «إلا» نقضا لذلك النفي، وإنما جعل المصدر في صورة الفعل الماضي للمبالغة في الطلب حتى كأنّ المخاطب فعل مايطلبه، وصار ماضيا ثم أنت تخبر عنه كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ﴾[٢] .

(وقد يحذف المستثنى)عند قيام قرينة دالة على خصوصيته، ولذا لايجوز أن يقال: «جاء ني القوم إلا» في «جاء ني القوم إلازيدا لعدم القرينة الدالة عليه بعد «إلا» وغير إذا كانا بعد «ليس» وإنما حذف(تخفيفا)لكثرة استعمالهما في الاستثناء بعده مع الدلالة على المستثنى(نحو: جاء ني زيد ليس إلا)أي ليس الجائي إلا زيدا، (وليس[٣] غير)أي ليس الجائي غير زيد، فحذف المضاف إليه منه وبني على الضم تشبيها «لغير» بالغايات المبنية عليه[٤](ولايخفى جواز إضماره)أي: إضمار المستثنى أي يجوز أن يكون المستثنى مضمرا كما يجوز أن يكون مظهرا، نحو: لاإله إلا اللّه ولانعبد إلا إياه.

---

(١) في (ب): فشد.

(٢) من الآية: ٥ في سورة الأعراف.

(٣) سقط عن (أ): ليس.

(٤) سقطت عن (ب): عليه.

[باب اسم «إن»]

(ومنها)أي: من المنصوبات (الاسم في باب «إن »نحو إن زيدا قائم

ولايحذف)الاسم في باب «إن» إلا في الضرورة لأنه إنما قدم منصوبة على مرفوعه ليكون تنبيها على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبه ويليه مرفوعه لكان في صورة العمل الأصلى (إلا إذا كان)الاسم(ضمير الشان)فإن الاسم حينئذ يحذف[1] ، وإن لم يجز حذف هذا الضمير إذا كان مبتدأ لعدم الدليل عليه لان الخبر فيه مستقل ليس فيه ضمير رابطة، وإنما حذف[١٧٧/أ] هنا لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام هاهناعليه

(نحو)قول الشاعر في حذف اسم «أن» المكسورة إذا كان ضمير الشان :

(إِنَّ مَنْ لامَ في بَنِي بنْتِ حَسا   نَ أَلُمْــهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ[2]

أي: إنه)فحذف ضمير الشان(وإلا)أي إن لم يحذف ضمير الشان وجعل من الشرطية اسم «إن» (لزال الجزاء عن صدر الكلام)،فإنه لو نصب قوله: «من لام» بأنَّ لبطل ما يستحقه الجزاء من الابتداء الصريح، ألاترى! أنه لايقال: إن أيّهم يأتك تضربه، فيعمل ماقبل الجزاء فيه، وإنما وجب أن يقال: إن أيّهم يأتك تضربه، فيوتى بضمير الشان ليرفع أيّ بالابتداء

ونحو: قوله في حذف اسم «إن» المفتوحة إذا كان ضمير الشان:

---

(١) في (ب): فان الاسم حذف حينئذ.

(٢) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ والإنصاف ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٠-٤٢٢، ١٠/٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٢؛ وشرح الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٣/٧٢؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/٧٥، ١٣٩، ١٠/٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠؛وشرح المفصل ٣/١١٥؛ ،مغني اللبيب ص ٦٠٥.

والشاهد فيه قوله: «إنّ من لام ... » حيث جعل «من» للجزاء مع إضمار المنصوب بـ«إنّ» ضرورة ،

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَـةٌ   وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا [1]

أي: فلو أنه يعنى لو تحققت أنكم تحسنون إليّ بإقامتكم لشكرتكم وإن كان متاعكم قد سار قبلكم وتسرع(ونحو)قوله في حذف اسم «ليت»:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّيَ ساعَةً   فَبِتْنَا على ما خُيِّلَتْ ناعِمَيْ بالي [2]

أي فليته، يقال فلان يمضي على ما خيلت أي شبهت وأوهمت يعني على غرر من غير يقين، فحذف الفاعل من «خيلت» أي خيلت النفس. (ونحو)قوله في حذف اسم «ليت» أيضا:

(فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ   وَشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوى الماءَ مُرْتَوِي [3]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٦٧؛ والإنصاف ١/ ١٨٠؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤؛ ولسان العرب ٢/ ٤٨١ (سرح) ، ٨/ ١٥٢ (سرع). والشاهد فيه حذف الضمير من «أن» ضرورة، ولذلك وليها الفعل لفظاً، حرف التأكيد لا يليه إلاّ الاسم ظاهراً أو مضمراً .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص ١٦٢؛ وشرح المغني ٢/ ٦٩٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٥؛ وبلانسبة في الإنصاف ١/ ١٨٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥، ٤٥١؛ والدرر ٢/ ١٧٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، ١٤٣.

والشاهد فيه قوله: «فليت دفعت» حيث وقع اسم «ليت» محذوفا، وتقدير الكلام : «فليتك دفعت الهم»، وذلك لأن «ليت » مختصّة بالدخول على الجمل الاسميّة .

(٣)البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم في الأغاني ١٢/ ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢؛وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٤؛ والإنصاف ١/ ١٨٤.

والشاهد فيه قوله: «فليت كفافاً..» حيث يجوز اعتبار «كفافاً» خبرا لـ «ليت» فيكون اسمها ضمير شأن، أو ضمير مخاطب، ويجوز اعتبارها اسماً لـ «ليت» وخبره الجملة الاسمية «كان خيرك كله».

على أحد التاويلين)وهو: أن يجعل «كفافا» منصوبا على أنه خبر «لكان» و«خيرك» مرفوع بأنه اسمه، و«شرك» عطف عليه، أي فليته كان خيرك كله ،وشرك كفافا عني، أي مكفوفين عني، لأن الكفاف مصدر، فيقع على الواحد والاثنين والجمع، كقولك رجلان عدل وإنما يجب تقدير ضمير الشان لئلا يدخل «ليت» على الفعل إما إن جعلتَ «كفافا» اسم ليت ويكون على هذا «خيرك» منصوبا بأنه خبر كان، وكذا «شرك»لكونه معطوفا عليه، أي فليت شيئا مكنونا كان هو «خيرك» وشرك ويجري مجرى قولك في المعنى ليت خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني والوجه الأول أوضح، وفي الثاني تعسف، فليس مما نحن بصدده .

وأما قوله ما ارتوى الماء مرتو، فمنصوب المحل على الظرف، وارتوي: بمعنى استقى، ويجوز أن يكون «شرك مرتو» بتقدير مرتويا اسم، وخبر معطوف على اسم كان، وخبره أي كان خيرك كفافا، وشرك مرتويا عني[1] أي كافًا من: ارتوى عن الشيء، إذا كفَّ عنه، فسكن الياء في حالة النصب كما في قوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ"[2]

فيكون الماء على هذا مرفوعا بأنه فاعل "ارتوى" أي مادام[3] الماء ريان، ونحو

---

(١) في (ب): عن.

(٢) البيت من الطويل ، وهو للجنون في ديوانه ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٥،٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٨؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/٢٨٩؛ والدرر ١/١٦٦؛ وشرح الأشموني ١/١٤٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٧٧؛ ٣/١٨٣؛ وشرح المفصل ٦/٥١؛ ومغني اللبيب ١/٢٨٩؛ وهمع الهوامع ١/٥٣.
والشاهد فيه قوله: «فلو أنَّ واشٍ» حيث عامل الاسم المنقوص «واش » حالة النصب كما يعامل في حالتي الرفع والجرّ، فحذف ياءه.

(٣) في (ب): مادامت.

قوله[1]:

كَأنَّهُنَّ الفَتَاتُ اللُّمْسُ   كأنَّ في اظلالهنَّ الشَّمْسُ[2]

أي كأنه[١٧٧/ب] (وإلا)أي: وإن لم يقدر ضمير الشان (انتصب «الشمس») على أنه اسم «كان» قدم عليه خبره واللعس :جمع العس من اللعس، وهو سواد في باطن الشفة؛

(ونحو)قوله[3] في حذف اسم لكن:

وَتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ   وَتَقْلِينَني لكِنَّ إيَّاكِ لا أقْلي[4]

أي: لكنه، وإياك مفعول: أقلي، وإنما لم يحمل «إياك» على أنه اسم «لكن» لأن حذف ضمير الشان أكثر من الإتيان بالمنفصل مع القدرة على المتصل.

(ولايجوز هذا)أي حذف الاسم في باب «أن» إذا كان ضمير الشان (في غير الاضطرار عند الأكثر)إذ لايقال في السعة إن زيد قائم ،أي إنه، وعند بعضهم يجوز حذفه في

---

(١) هو: عمارة بن عقيل بن بلال.

(٢) التقدير كان ، ألا ترى أنه لو لم يقدر ذلك لنصب فقال : كان في إظلالهن الشمس كما تقول: كان في الدار زيداً ، ولا هذا يجو ز هذا في غير الاضطر ار عند الأكثر .
والبيت في نوادر أبي زيد ص ٢٥ للعمارة أنشده لأبي العباس محمد بن يزيد . وعمارة هذا هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطفي اليربوعي ، اتصل بالمأمون وبقي إلى أيام الواثق. وكان المبرد يستحسن شعره (معجم الشعراء ص ٢٤٧).

(٣) قائله غير معروف.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣؛ والجني الداني ص ٢٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٢١٧، ٤١١؛ وخزانة الأدب ٢٥٥/١١، ٢٢٩؛ والدرر ٣١/٤، ١٢١/٥؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١، ٨٢٨/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٨؛ ومغني اللبيب ٧٦/١؛ وهمع الهوامع ٢٤٨/١، ٧١/٢.

السعة إذا[١] كان ضمير الشان، ولم [٢] يتصدر الخبر بفعل؛ وعليه[٣] يحمل نحو: إن في الدار يجلس أخواك[٤] ، لاعلى ابطال العمل لفظا دون المعنى ،خلافا[٥] لابن كيسان[٦].

(١) سقطت عن (ب): إذا.

(٢) سقطت عن (أ): ولم.

(٣) في (ب): وعليها.

(٤) في (ب): أخوك.

(٥) في (ب): وعند.

(٦) انظر في هذه المسألة : شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٧٦/٤ حيث قال: وعند ابن كيسان: الحروف في مثله غير عاملة خطا كالمكفوفة.

[الخبر في باب كان]

(ومنها)أي: من المنصوبات (الخبر في باب «كان» نحو: كان زيد منطلقا،وقول من يلحقه)أ ي الخبر(بالحال)وقال إنه حال وهم الكوفيون -(يبطله عدم الستقلال الكلام بدونه)إذ لو كان حالا لاستعمل الكلام بدونه، لأن الحال فضلة، ولمجيئه مضمرا ومعرفة كثيرا، ولو كان حالا لما كان كذلك.

(وأمره على نحو: أمر خبر المبتدأ)فيما يجوز من كونه معرفة ونكرة وكونه مفردا وجملة ومتقدما على الاسم ومتأخرا، وفيما يجب من تقديمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو: كان في الدارصاحبها،أو إذا كان الاسم «أن» مع صلتها نحو: كان عندي أنك قائم، ومن اشتماله على الضمير إذ كان جملة أو ظرفا، وغير ذلك من الأحكام (لكنه) أ ي الخبر(يتقدم معرفة)على الاسم لأن اختلافهما في الإعراب رافع للا لتباس بخلاف خبرالمبتدأ، فإنه لا يتقدم على المبتدأ إذا كانامعرفتين ولا قرينة لرفع الا لتباس، وينبغي أن لايجوز التقدم هاهنا أيضا إذا لم يظهر الإعراب فيهما ولم يكن قرينة نحو: كان الفتى هذا[١].

(ويتقدم)الخبر(عامله)حال كون الخبر (فعلا لا يتقدم المبتدأ)وهو الفعل المفرد المسند إلى ضمير المبتدأ (نحو: الذي يقوم كان زيدا)أي الذي كان يقوم زيد، فقدم الخبر- وهو «يقوم»- على عامله إذ لا لبس هاهنا مع التعديم، بخلاف خبر المبتدأ فإنه إذا كان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ لايجوز تقديمه عليه[٢] لالتباسه بالفاعل.

(واستقبحه)أي هذا التقديم (بعضهم)لأنه لم يعهد به حيث كان خبر المبتدأ .

(١) في (ب): كان هذا الفتى.

(٢) في (ب): لا يجوز عليه تقديه.

قال الشارح: "لأنه في الصورة فعل داخل على فعل" [1]. أقول: مع عدم التقديم أيضا كذلك.

(ولايكون)الخبر(إلا حيث يفيد فائدة[١٧٨/أ]لم تستفد من نفس كان أو من نفس اسمه فلا يقال كان زيد كائنا ولا كان مالك الفرس صاحبه.

(وقوله تعالى: ﴿فَـإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [2] جواب سوال، هو أن الخبر لا يفيد إلا مايفيد الاسم لأن الألف في كانتا ضمير اثنين والتاء علامة التأنيث،ففيهما دليل على التثنية والتأنيث اللذين يستفاد أن من قوله اثنتين. فأجاب عنه بقوله(فإنما جاز)ذلك(لأن الأول)وهو الاسم في «كانتا»(لايفيد العدد مجردا من الصغر والكبر)لأنه إذا قيل «فإن كانتا» يحتمل أن يراد الكبر والصغر، كما يقال فإن كانتا كبيرتين أو صغيرتين، فلما قيل: اثنتين علم أن الصغر والكبر لا اعتبار بهما وإنما الاعتبار بمجرد العدد فقط، وقد يكون الشيء بمنزلة التكرير في اللفظ ومتضمنا للإفادة في المعنى (فهو بمنزلة قوله) [3]:

أَنَا أَبُوْ النَّجْم (وَشِعْرِيْ شِعْرِي) [4]

في أن التكرير في اللفظ متضمن للإفادة في المعنى ،(بخلاف: إن الذاهب جاريته صاحبها، حيث لايفيد)،لأن قولك [5]: " أن الذاهب جاريته"، يعلم منه أن الرجل المقصود صاحب

---

(١) الفالي ١٧٠/ب.

(٢) من الآية: ١٧٦ في سورة النسآء.

(٣) هو: أبي النجم.

(٤) الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى ٣٥٠/١؛ وخزانة الأدب ٤٣٩/١؛ والخصائص ٣٣٧/٣؛ والدرر ١٨٥/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: ١٦١٠؛ وشرح شواهد المغني ٩٤٧/٢؛ وشرح المفصل ٨٣/٩،٩٨/١؛ والمنصف ١٠/١؛ وهمع الهوامع ٦٠/١؛ وبلانسبة في خزانة الأدب ٣٠٧/٨؛ ٤١٢/٩؛ والدرر ٧٩/٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: ١٠٣، ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ٣٢٩/١، ٤٣٥/٢، ٤٣٧؛ وهمع الهوامع ٥٩/٢.
والشاهد فيه إثبات ألف «أنا» في الوصل كما في الوقف، وذلك على لغة بني تميم.

(٥) في (ب): قول.

الجارية،فلا يتضمن الجزء الثاني فائدة،ولا بد أن يختص كل واحد من جزئ الجملة بفائدة إذ لو تضمن ما يتضمنه الجزء الآخر لكان تكريرا و التكرير يجري مجرى مالم يذكر والجزء الواحد لايتم منه كلام،وكان ينبغي عليه أن يقول أن الذاهبة جاريته بتانيث الذاهبة لأن المونث الحقيقي يلزم ما يسند إليه علامة التانيث نحو: ضربت هند(وقوله صلى الله عليه وسلم:)«كل مولود يولد على الفطرة (حتى أبواه الذان يهودانه)وينصرانه»[1](روي)اللذان فيه(مرفوعا بالألف، (ومنصوبا بالياء، (وفيه أربعة أوجه)من الإعراب.

الأول: أن يرفع «أبواه» على أنه اسم «كان»،ويجعل الجملة الاسمية بعده- وهي: هما اللذان- منصوبة المحل على أنها خبر «كان».

الثاني :أن يجعل اسم «كان» ضميرا عائدا إلى المولود،ويجعل «أبواه» مرفوعا بالابتدا، ويجعل «هما» مبتدأ ثانيا، و«اللذان» خبرا له، ويجعل الجملة أعني: هما اللذان في محل الرفع بأنها حبر المبتدأ الذي هو «أبواه»، ثم يجعل الجملة التي هي أبواه،وخبره في محل النصب بأنها خبر كان الثالث: أن يجعل اسم ضمير المولود، ويرفع أبواه بالابتداء واللذان بأنه خبر، ويجعل: هما فصلا غير محكوم على محله بالإعراب، وفي هذه الأوجه الثلثة «اللذان» مرفوع، والرافع أن يرفع أبواه على أنه اسمه، ويتصب[2]اللذين على أنه الخبر، ويجعل «هما» ضمير الفصل.

(ويحذف عامله)جوازا أي عامل الخبر في باب «كان» .

---

(١) وتمام الرواية: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعا». (صحيح البخاري (الجنائز)١/١٢٥؛ وصحيح مسلم (قدر) ٣/٢٠٤٧؛ و سنن أبي داؤد (السنة) حديث ٤٧١٤؛ وسنن الترمذي٤ (القدر)حديث ٢٢٣٨.

(٢) في (ب): وتنصب.

واعلم: أنه لا يحذف من الأفعال الناقصة إلاّ «كان» فليس إطلاقه باقيا على الإطلاق (في مثل «الناس يجزيون[١٧٨/ب] بأعمالهم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر»، ويجوز في مثله)أي مثل هذا التركيب، ويعنى به: إن يجيء بعد «إن» الشرطية اسم وجزاؤها الفاء ،وبعدها اسم مفرد مع جواز تقدير معه أو فيه فيه(أربعة أوجه).

الأول: نصب الأول ورفع الثاني وهو [أحسن الوجوه على معنى: إن كان عمله][1] خيرا فجزاءه خير، فحذف في هذا الوجه «كان واسمها» لدلالة حرف الشرط عليهما، لأن حرف الشرط لا الفعل وحذف أيضا المبتدأ لدلالة الفاء التي من جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة الوجه.

الثاني: رفعهما معا، نحو «إن خير فخير» على معنى: إن كان في عمله خير فجزاء ه خير، فحذف «كان» وخبره والمبتدأ، وفيه ضعف من حيث المعنى لأن المراد أن كان نفس عمله خيرا، لا أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خير، ومن حيث اللفظ لقلة حذف خبر «كان» مع كثرة الحذف في هذا الوجه من حذف كان والجار والمجرور، بخلاف حذفه مع ،سمه الذي هو كجزئه، ولو قدر فيه «كان» التامة لزال الضعف من حيث[2] المعنى لكن تراكم الضعف اللفظي، وذلك لقلة استعمال التامة ولا يحذف إلا ما هو كثير الاستعمال للتخفيف وليكون الشهرة دالة على المحذوف.

الوجه الثالث نصبهما جميعا نحو: إن خيرا بخيرا، فنصب الأول على ما ذكرنا في الوجه الأول ونصب الثني على أنه بتقدير «كان» بعد الفاد أو بتقدير فعل لائق، أي: فيكون جزاء ه خيرا، أو فيجزى خيرا، وهذا الوجه دون الوجه الثاني، لأن المحذوف فيه أكثر، ولأن

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) في (ب): عن.

مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر، منه مع الفعل وحذف المبتدأ أكثر من حذف «كان» وغيره من الفعل الناصب .

الوجه الرابع: رفع الأول على ما ذكرنا[1] في الوجه الثاني ونصب الثاني على ماذكرنا في الوجه الثالث، وهذا الوجه أقبح الوجوه لانه عكس الوجه الأول وهو أحسن الوجوه، والوجه الثاني والثالث متوسطان لمخالفتهما الأصل في موضع واحد .

[حذف عامل]

(ومنه)أي: ومما حذف عامله جوازاً قول نعمان بن المنذر:

(قَدْ قِيلَ ذلِكَ حقًا وإِنْ كَذِباً   فَمَا اعتِذارُكَ عَنْ شَيْءٍ إِذاَ قِيلاً[2]

أي: إن كان هذا القول حقا وإن كان كذبا.

(ويلزم)حذف العامل في باب «كان» بعد أن كان معوضا عنه(في مثل :أماأنت منطلقا أنطلقت أي انطلقت لانطلاقك، فحذف حرف الجر كما يحذف من «أن وإنّ» قياسا مطردا مستمرا[3] ثم حذف «كان» لأنه يحذف كثيرا وأبدل منه «ما» فوجب الحذف لئلا يلزم الجمع بين

---

(١) في (ب): ماذكر.

(٢) البيت من البسيط ، وهو للنعمان بن منذز في الأغاني ٢٩٥/١٥؛ وأمالي المرتضى ١٩٣/١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠، ٥٥٢/٩؛ والدرر ٨٢/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١؛ وشرح الأشموني ١١٨/١؛ والكتاب ١/ ٢٦٠؛ والمقاصد النحوية ٦٦/٢؛ وبلانسبة في شرح الأشموني ١١٨/١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٨؛ وشرح المفصل ٩٧/٢؛ ومغني اللبيب ٦١/١.
والشاهد فيه قوله:«إن حقا وإن كذباً» يريد: «إن كان ذلك حقاً وإن كان ذلك كذباً» ، حيث حذفت «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطية.

(٣) في (ب): مستمر.

العوض والمعوض عنه، ثم ادغمت النون الساكنة في الميم وجوبا، فبقي الضمير المتصل المرفوع بلا عامل يتصل به[١٧٩/أ]فجعل منفصلا، فصار: إما أنت منطلقا[١].

(ويضمر)الخبر(منفصلا في الأكثر)لأن اسمها ليس في الحقيقة فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله إذا الفاعل مضمون الجملة فإن الكائن في «كان زيد قائما» قيام زيد ولأنه في الأصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ، يجب أن يكون منفصلا،(نحو)قول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[٢]

وقد جاء الاتصال في) الخبر لكون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول نحو:

(تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ)
الـمَرْءُ قَدْ يَرْجُوْ الحَيَاةَ مُؤَمَّلا وَالمَوْتُ دُوْنَهْ[٣]

تنفك بمعنى لا تنفك، والضمير في «تكون» عائد إلى الهالك.

---

(١) في (ب): منطلق .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٣١٢/٥، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١٠٨/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٠٧/٣؛ والمقاصد النحوية ٣١٤/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٢/١؛ وشرح الأشموني ٥٣/١؛ والمقرب ٩٥/١.
والشاهد فيه قوله: «لئن كان إيّاه» حيث جاء خبر كان ضميراً منفصلاً، والأكثر أن يكون متصلا.

(٣) البيت لخليفة بن براز، وهو شاعر جاهلي(الخزانة ٤٨/٤) والشاهد قوله: تكونه، حيث جاء خبر «كان» ضميرا متصلا.
البيت في الإنصاف ص٨٢٤، وشرح المفصل ١٠٩/٧، والعيني٧٥/٢، والهمع١١١/١.

[المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس]

(ومنها)أي: من المنصوبات (المنصوب لا التي لنفي الجنس)إنما لم يقل اسم «لا» التي لنفي الجنس كما قال قبل فيها« الخبر في باب كان» لأن كلامه[1] في المنصوبات وجميع ماهو اسم لا هذه ليس منصوبا بخلاف الخبر في باب كان فإنه منصوب لفظا أو تقديرا أو محلاء وإنما تعمل« لا » هذه في نصب الاسم ورفع الخبر لمشابهتها أنّ على ما يجيء في القسم الرابع إن شاء الله تعالى.

(وهو)أي: المنصوب(المنفي المضاف أو)النفي(المضارع له)إذا كان نكرة غير مفصول بينهما وبين «لا» (نحو: لا غلام رجل)مضاف،(ولا خيرا من زيد عندنا)مضارع للمضاف،(و)النفي(المفرد)الذي ليس بمضاف ولا مضارع له، سواء كان واحد أو مثنى أو مجموعا (مبني لتضمنه لمن)الاستغراقية، وذلك أن قولك لا رجل نص في نفي الجنس، ويكون بمنزلة :لا من رجل، بخلاف: لارجل في الدار ولا امرأة فان النكرة في سياق النفي- وإن أفادت العموم- إلا أنها لايكون نصا فيه بل ظاهر ا، ولأجل ذلك لا يجوز أن يقال:ما جاء ني من رجل بل رجلان[2]، ويجوز أن يقال ماجاءني رجل بل رجلان، فلما أريد التنصيص على الاستغراق ضمنت النكرة معنى «من» فبنيت، ولم يبن المضاف ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانز الاسمية في الإعراب، وإنما بنيت (على ما ينصب به)من الفتحة والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الأصل قبل البناء، وهذا أولى مِن قول مَن قال مبني على الفتح، لكونه شاملا لجميع أنواع علامات النصب من الفتحة وغيرها(نحو : لارجل)مبني على الفتح،

---

(١) سقطت عن (ب): كلامه .

(٢) في (أ): رجال.

(أو رجلين)مبنى على الياء، (أو مسلمين) مبني علي الياء ،(أو مسلمات في الدار)مبني على الكسرة بلا تنوين عند الجمهور [1]؛ لأنها وإن لم يكن للتمكن أنها شبيهه بالتي للتمكن ومع التنوين عند بعضهم نظرا إلى أن التنوين للمقابلة، لا للتمكن والمازني: يفتح بلا تنوين [2] حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبنيات وطردا للباب على نسق واحد[١٧٩/ب] .

(وحق المنفي بها أن تكون نكرة)ليتحقق بها نفي الجنس، وذلك لأن المعرفة ليست لفظ جنس حتى ينبغي الجنس بانتفائها (ومثل:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ للمَطِيِّ) وَلاَ فتَىً إلا ابن خيبريّ [3]

ومثل: «قضية ولا أباحسن بها»(متأول)فإن «هيثم» اسم رجل وقع اسم لا، وكذلك [4] «أبا حسن»وتأويله بأنه في «تقدير لا مثل هيثم» ولا مثل أبي حسن [5]، والمثل لا يتعرف بالإضافة، أو بأن يجعل العلم لاشتهاره بمعنى: بمنزلة اسم جنس موضوع لإفادة [6] ذلك المعنى، لأن معنى "قضية ولا أبا حسن لها" لا فيصل لها إذ هو رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات كماقال النبي ﷺ«أقضاكم عليّ» [7]، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظ الفيصل وكذا معنى« لاهيثم»: لا حاوى لأنه كان مشهور الحسن الحذاء .

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٥٧/٢.

(٢) نفس المصدر ١٥٨/٢.

(٣) لم أعثر على قائله ، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣٥٤/١؛ والمنخّل ص ٥٣؛ والخوارزمي ص ٣٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢، ١٠٣؛ والأندلسي ٢٠٤/١؛ والمقتضب ٣٦٢/٤؛ والخزانة ٩٨/٢ ؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١٦٦/٢.

(٤) سقطت عن (ب): وكذلك.

(٥) يراد به علي ابن أبي طالب ، والمعنى : ولا قاضي ولا فاضل مثل أبي حسن لها (الكتاب٢٩٦/٢).

(٦) في (أ): لإفادة.

(٧) فتح الباري لابن حجر ٥٩٠/١٠، وكشف الخفاء للعجلوني١٨٤/١.

(فإن وقع بعدها)أي بعد «لا » (معرفة وجب رفعها)أي رفع المعرفة لزوال المشابهة التي تعمل «لا » لأجلها من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة، (والتكرير)أي تكرير «لا »ليكون التكرير جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن إثباته في المعرفة، لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة.

(وكذا إذا فصل)بين «لا » واسمها وجب الرفع لضعف عملها لأنها إنما تعمل لمشابهتها ما تعمل بالمشابهة لا بالإصالة ،فلا يقدر على العمل فيما هو يفيد عنها، و وجب تكرير «لا » أيضاً ليكون التكرير تنبيها على كونها لنفي الجنس في النكرات، بخلاف ما عملت عمل «أن» فإن عملها كاف في هذا التنبيه لأنه لا يعمل عملها إلا التي لنفي الجنس، (نحو: لازيد فيها ولا عمرو)فالواقع بعد« لا » معرفة(ولا فيها رجل ولا امرأ ة)مفصول بين «لا » واسمها بالظرف.

(وقولهم: لانولك)أن نفعل كذا. هذا اعتراض، فإن «نولك» معرفة قد وقع مرفوعا بعد «لا » من غير تكرير، فالجواب أنه(محمول على لا ينبغي)فلا من حيث المعنى داخلة[1] على الفعل والداخلة على الفعل، «لا » يجب تكررها؛ و«النول» هو التناول مصدر بمعنى المفعول أي ليس متناوُلك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تتناوله أو العطاء، فمعنى«لانولك» أن تفعل كذا ما أعطيت هذا الفعل، أي: ليس خلقك[2] هذا وإذا لم يعط لم يكن لك ذلك (كما «حمل» يذر على «يدع»)فإن أصل نوع يودع، حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، ثم فتح العين لأجل حرف الحلق، و«يذر» لما ينزل منزلة «يدع » في المعنى جعل لفظه كلفظه ففتحت عينه وإن لم يوجد فيه حرف الحلق؛ وكذلك «لانولك» لما كان فيه معنى لا

(١) سقطت عن (ب): داخلة.

(٢) سقطت عن (أ): خلقك .

ينبغي جاز أن يقع بعد لا من غير تكرير .

(وأجاز المبرد الرفع من غير التكرير)[1] في سعة الكلام[١٨٠/أ](في المعرفة والنكرة، نحو: لازيد في الدار)مثال المعرفة ،(ونحو: لارجل عندك)مثال النكرة.

(وإن كرر النكرة معها)أي مع «لا»(من غير فصل)بين «لا» وبين النكرة فإنه مع الفصل لم يبن لأنها لما مزجتا تعدى البناء من «لا» ألى المنفي لسبب التركيب، فإذا انتفى المركب تعدى البناء منها اليه(جاز)في المجموع خمسة أوجه:

[١]- (فتحهما)على أن تجعل «لا» في الموضعين لنفي الجنس، ويقد، لهما خبر واحد عند سيبويه لأن مذهبه أن «لا» المفتوح اسمها لا تعمل عمل[2] «أن» في الخبر، فيكون الكلام جملة واحدة، ويجوز تقدير خبرين عنده أيضا[3] أما عند من تعمل «لا»مفتوح اسمها في الخبر عمل «أن» كما عملت فيه «لا» المنصوب اسمها . فيجوز أيضا أن يقدر لهما معا خبر واحد، لأن الأول والثانية وإن كانتا عاملين[4] إلا إنهما متماثلتان، فيجوز أن تعملا في اسم واحد عملا واحدا كما[5] في" إن زيدا أو إن [عمروا قائمان" ويجوز][6] أن يقدر لكل واحد منهما[7] خبر.

[٢]-(ورفع الثاني)مع فتح الأول على أن يكون «لا» الثانية زائدة لتاكيد نفي

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/١٦١.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) سقطت عن (ب): أيضا.

(٤) في (أ): عامل.

(٥) في (ب): كما قرر.

(٦) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن(ب). (٧) في (ب): منه.

الأول، ويكون الثاني معطوفا [1] على محل الأول.

[٣] (ونصبه)مع فتح الأول على أن يكون معطوفا على لفظ الأول نحو:

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه [2]

[٤]-(ورفعهما) لأنه يجوز إلغاء «لا» هذه لضعفها، وقد حصل شرط الإلغاء فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء،«ولا» الثانية إما زائدة أو ملغاة غير زائدة كالأولى.

[٥]-(ورفع الأول) فيكون لا ملغاة لضعفها وفتح الثاني على أن يكون «لا» غير ملغاة(نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله)

(ونعت المبني)احتراز عن نعت المعرب فإنه لايجوز فيه البناء، نحو: لاغلام رجل ظريفا (الأول)احتراز عن الثاني وما بعده،فلا يبني «كريم» في نحو لارجل ظريف كريم حال كون النعت(مفردا)احتراز عن نحو: لا رجل حسن الوجه، وحال كونه (يليه) أي يلي النعت المبني من غير فصل بينهما احتراز عن نحو: لاغلام في الدار ظريف(جاز فيه)أي في هذا النعت المنعوت(الإعراب)من النصب والرفع. فالنصب: (حملا على لفظه)وإن كان حركته بنائية لمشابهتها [3] الحركة الإعرابية لعروضها مع عروض «لا» و زوالها، ويجوزأن يكون النصب حملا على محل اسمها لأنها تعمل عمل «إنّ» فمحل اسمها المبني منصوب والرفع حملا على(محله)وهو القياس، لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في البناء.

---

(١) في (ب): معطوف.

(٢) هذا صدر البيت ، وعجزه:

إذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا

والبيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها. والبيت في الكتاب ٢٨٥/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، ١١٠؛ والخزانة١٠٣/٢.

(٣) سقطت عن (ب): لمشابهتها.

(و)جاز فيه(البناء بجعل الموصوف والصفة شيئاواحدا)لاجتماع ثلثة أشياء في هذا النعت كونه في المعنى هو المبني وفي اللفظ متصلا به، وكون النفي في المعنى داخلا عليه لأن المنفي في قولك: لا رجل ظريف هو الظرافة ،وكونه قريبا من «لا» التي هي سبب البناء . [١٨٠/ب](وأما)النعت (الثاني فصاعدا فلايجوز فيه) إلا الإعراب من النصب والرفع على اللفظ وعلى المحل؛ (وكذا المعطوف عليه)أي على المبني حال كون المعطوف(نكرة)لايجوز فيه إلا الإعراب لعدم مصحح البناء من اجتماع الأمور الثلثة المذكورة فيهما(نحو:

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه   إذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرُ)[1]

«فابن» معطوف على لفظ أب أو على محله(و)نحو:

هَذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لاَ أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولاَ أَبُ [2]

---

(١) مرذكره قبل قليل.

(٢) البيت من الكامل ، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢؛ هو لضمرة ، أولهمام أخي جساس ابني مرة في"تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف ، أو لابن أحمر ، أو لضمرة بن ضمرة أولرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥؛ وهو لهني بن أحمد أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦١/٦ «حيس» ؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر ، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١؛ ولا بن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣٣٩/٢؛ ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٦١؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١؛ ولعامر بن جوين الطائي أو مقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وبلانسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ١٩٢/٤؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٢٩٢/٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٣؛ والمقتضب ٣٧١/٤.

والشاهد فيه قوله: «ولا أب» حيث جاء «أب» مرفوعاً بالابتداء بعد «لا» النافية غير العاملة التي تلت «لا» النافية للجنس.

فأب معطوف على محل لاأم.

(وأما) المعطوف المعرفة فلايجوز فيه (إلا الرفع نحو: لا غلام لك ولا العباس)،وذلك لأنه لو باشرا المعرفة لا هذه لم يجز فيها إلا الرفع، فهي إذا كانت تابعة أولى بأن يكون مرفوعه.

(وإذا كرر)المبني بلافصل بين المبني وذلك المكرر[1] (وجاز في الثاني الإعراب)رفعا ونصبا(والبناء نظرا إلى كونه تكريرا لفظا لكن الإعراب في المكرر الموصوف أولى من الإعراب في المكرر غير الموصوف، نظرا إلى أنه لما وصفه صار مع وصفه كأنه وصف للأول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [2] (نحو لا ماء ماء باردا)تنوين ماء الثاني (وإن شئت لم تنون)وتبن الثاني-لماذكرنا-.

(وإذا دخلت الهمزة على «لا» لم يغير العمل)إذ مدخول الهمزة على العامل لا يتغير عمله(ومعناها)أي معنى الهمزة (الاستفهام نحو: ألا رجل في الدار)وألا قماص بالعير . يضرب لمن ذل بعد غرة [3] (أو)معناها(التمني نحو: قول التمنية):اسم امرأة مدنية عشقت نضربن الحجاج وكان أحسن أهل زمانه:

(ألاَ سبيل إلىَ خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا ... أ لاَسَبِيْلَ إلى نَصْرِبن حَجَّاج)[4]

لا خلاف بينهم في أن لفظه ما يلي «لا» من اسمه على ما كان عليه قبل الهمزة

---

(١) في (ب): وكرر ذلك .

(٢) من الآية: ٢ في سورة يوسف.

(٣) المثال في شرح الكافية للشيخ الرضي٢/١٧١؛ والكتاب٢/٣٠٦.

(٤) صاحبة هذا البيت المتهنية، وهي الفريقة بنت همام وتعرف بـ (الذئنهاء)، انظر: الخزانة٢/١٨، ١٩، ١١٠، ١١١ ؛ والدرة الفاخرة ١/٢٧٤.

من الإعراب في المضاف والمضارع والبناء في المفرد النكرة، وإنما الخلاف في الحمل على موضعه، فإن سيبويه لا يجوز هاهنا حمل التوابع على الموضع[1]، إذا التمني أغنى «لا» عن الخبر، وصار معنى اسمها معنى المفعول به فمعنى "ألا غلام" أَتَمَنَّى غلاما، وعند المبرد والمازني يجوز العطف والوصف على الموضع، وخبرها عندهما ظاهراً أو مقدر[2]؛ (أو)معناها(العرض نحو: ألا تزول منك فتصيب خيرا)ذكر السيرافي: أن حال لا في العرض كحالة قبل الهمزة[3] وتبعه المصنف : قال الأندلسي: هذا خطأ لأنها إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال «كان ولو» وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو: ألا زيدا تكرمه[4] . (وقوله:

ألا رَجلاً جزاه اللهُ خيراً)   يَدُلُّ على محصِّلةٍ تبيث[5]

المحصلة بالكسر المرأة التي تنخل تراب المعدن وتستخرج الذهب وتبيث أي تثير تراب المعدن[١٨١/أ] /(فعند الخليل «الا» حرف برأسه موضوع للتحضيض)، والفعل محذوف، فلا يكون مما نحن بصدده(والمعنى: الا ترونني رجلا؛ وعند يونس معناها)أي معنى الهمزة في هذا البيت: (التمني)[6] دخلت على «لا» وكان حق اسمها[7] أن لا ينون، (ولكن نون الاسم ضرورة، وقالوا: لاأبالك)ولاأخالك بإثبات الألف في الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا

---

(١) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٧١/٢.

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر.

(٥) البيت لعمرو بن قنعاس في الكتاب٣٠٨/٢؛ وشواهد سيبويه٣٥٩/١؛ وشرحه للسيرافي ٩٦/٣؛ والنوادر لأبي زيد ص ٥٦؛ والخصائص٣٤٦/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٠١/٢، ١٠٢؛ وشرح التسهيل لأبي حيان ١٧٥/٢؛ والخزانة ٤٥٩/١؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٤٦٩/١.

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢.   (٧) في (ب): اسم.

وليها لام الجر(ولا غلامي لك، ولا ناصري لك)بحذف نون التثنية والجمع(وكان القياس)الكثر(حذف الألف) من«لاأبالك»(وإثبات النون)من«لاغلامي ولاناصري» فيقال : لاأب لك ولاغلامين لك ،ولاناصرين لك، فيكون مبنية . ومذهب سيبويه والجمهور أن هذا مضاف حقيقة باعتبار المعنى[1] (لكنهم قصدوا الإضافة وأُقحمت اللام)بين المضاف والمضاف إليه لوجهين(توكيدا للإضافة)فإن اللام الظاهر تأكيد للمقدر كيتم الثاني في: تيم تيم عدي (وقضاء من حق المنفي في النكر بما يظهر بها)أي بسبب اللام(من صورة الانفصال)فإن المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير «لا» قبل أنه ليس بمضاف حقيقة وإلا لكان معرفة، فوجب رفعه وتكريرة، قلنا:لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة، والغرض من هذا الفصل أن لا يرفع ولا يكرر، فكيف يرفع ويكرر معه؟

واعلم: أن الخبر في «لاأبالك »محذوف، أي: لا أبا لك موجود، وفي «لا أب لك» هو لك.

(فلو فصلت بينهما)أي بين اسم «لا» وبين اللام (لم يكن بد من الحذف)أي حذف الألف من «لا أبا» و«لا أخا.

(والإثبات لنوني التثنية والجمع (نحو: لاأب فيها كذلك)ولا غلامين اليوم لك.

واعلم: أن الفصل إن كانت نعت المضاف فبالاتفاق يجب الحذف والإثبات نحو: لا أب ظريف لك ولاغلامين ظريفين لك وإن كان بالظرف اللغو لا المستقر فعند يونس: لا يجب الحذف والإثبات لكثرة ما يتبع في الظروف . وعند سيبويه والخليل: يجيئان الا في ضرورة الشعر.[2]

(وقد يحذف)اسم «لا» هذه(نحو: لا عليك أي لا بأس)عليك ولا كزيد . فإن الكاف إن كان اسما فيكون الخبر محذوفا،وإن كان حرفا فيكون الاسم محذوفا.

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٤. (٢) نفس المصدر.

[خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»]

(ومنها خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» نحو: ما زيد منطلقا ولا رجل أفضل منك وهي:)أي هذه -اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس- (اللغة الحجازية)،واللغة(التميمية رفعهما)[1]أي رفع الجزئين (بالابتداء)أي يكون العامل هو للابتداء إذ قياس العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم أو الفعل، فيكون متمكنة بثبوتها في مركزها، و«ما» و«لا» يشتركان في الاسم والفعل، ولكن لقوة مشابهة «ما» بليس على ما ذكرنا في المرفوعات عملت، وكان عملها أكثر تصرفا من عمل «لا» وكانت في العمل أكثر تصرفا من «لا».

(فإذا زيدت «إن»)نحو: وما إن طبنا جبن(أو يقدم الخبر)على الاسم ظرفا كان الخبر أو غيره (بطل العمل)بالاتفاق أما في الصورة الأولى: فلأن «إن» وإن كانت زائدة إلا إنها في صورة «إن» الناصبة لنفي «ما» داما في الصورة الثانية: فلضعفهما في العمل لأنهما إنما عملتا لمشابهة ضعيفة فعلا غير منصرف ،(وكذا إذا انتقض النفي «بالا»)بطل العمل ونقل عن يونس جواز الإعمال مع الانتقاض بإ لا نحو:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًابِأَهْلِهِ وَمَا طَالِبَ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّ با[2]

وليس في البيت تنصيص على الإعمال لجواز أن يكون المضاف محذوفا من الأول، أي: دوران مجنون وأن يكون «معذبا» مصدر، أويكون مثل قولك ما زيد إلا سيرا.

قال الشارح : "وإنما أفرد قوله وكذا عما قبله لأنه[3]أراد أن يفرق بين الانتقاض

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي٢/١٨٤.

(٢) قال الشيخ الرضي البيت غير منسوب ٢/١٨٧.

(٣) سقطت عن (ب): لأنه .

بالا في ما ولا وبينه في ليس". [١]

أقول: كذلك فرق بين الفصل بأن في «ما» و«لا» وبين التقديم وبينهما في «ليس» (بخلاف ليس)فإن عملها لا يبطل مع انتقاض نفيها با«لا»، وكذلك لا يبطل بالفصل أو التقديم، (فإنهما عملتا للنفي)الذي شابهتا به ليس، (وقد انتقض)النفي با«لا»،فلا يجوز إعمالهما مع زوال المشابهة (و «ليس»)عملت (للفعلية وهي باقية)بعد انتقاض نفيها،(وكذا إذا عطف عليه)أي على «خبر» ما و«لا» سواء كان الخبر منصوبا أو مجرورا بالباء الزائدة (بموجب) أي مثبت من حروف العطف نحو: بل ولكن، بطل عملهما فيما بعد الموجب . ويجب رفع المعطوف لزوال علة العمل وهي النفي(نحو: مازيد قائما بل قاعدا [ولكن قاعدا] .

(ودخول الباء في الخبر إنما يصح على لغة أهل الحجاز على قول أبي علي و جارالله[٢] لأن الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب، لا المرفوع، وذلك لكثرة دخول حرف الجر على المنصوب، والأخفش :أجاز دخوله على لغة تميم أيضاً[٣]، وفي تعليل المصنف بقوله: "(لأنك لا تقول زيد بمنطلق)فيدخل الباء في خبر المبتدأ" نظر، وذلك لأنه إنما لا يجوز دخول الباء [١٨٢/أ]/في خبره لفقدان النفي المصحح لجواز دخولها، ألا ترى أنه يقال: ما جاءني من أحد، ولا يقال جاءني من[٤] أحد (ولا المكسوعة بالتاء)أي: الملحق بآخرها تاء التانيث، نحو «لات» كما في : رُبَّتَ و ثَمَّتَ لتانيث الكلمة أو لمبالغة الشيء كما في علاّمة ، من: كسعته أي ضربت دبره شبه موضع التاء في آخر الكلمة بموضع وقوع الضرب على

---

(١) الغالي ٧١/أ.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٨٨/٢.

(٣) نفس المصدر.

(٤) في (ب): عن.

دبره(وهي)«لا»(المشبهة بـ«ليس»)ولا يمتنع أن يقال هي «لا» لنفي الجنس،ولهذا التزم تنكير المضاف إليه لحين، فإذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف،وإذا ارتفع فالاسم محذوف أي لات حينَ حينُ مناض (إلا أنهم أبوا أن يُعمِلُوها إلا في حين)مضافا إلى نكرة(نحو)قوله تعالى:

(﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] اي ليس الحينُ حينَ مناصٍ) مفر فيكون الاسم محذوفا، ولا يجوز أن يضمر الاسم في لات كما يضمر في ليس لأن الحرف لا يضمر فيها، وقيل لما اردفت بالتاء، صارت شبهة بليس صورة ومعني، فيستحسن اضمار الاسم فيها، كما في ليس . قال سيبويه: إنها في لزوم الاضمار فيها نظير ليس،[2] ولا يكون في الاستثناء ،ويجوز أن يرفع «حين» مع قلته على أنه اسمها والخبر محذوف وهو «حاصلا» ولا يستعمل «لات» إلا مع حذف أحد الجزئين هذا قول سيبويه، وقال الأخفش: إن المنصوب بعدها تقدير فعل، وهي غير عامله[3] ، التقدير: لات أرى حين مناص، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر، وقيل[4] : أن التاء من جملة حين كما:

العاطِفُونَ تَحينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُطْعِمُونَ زمانَ ما مِنْ مُطْعِمِ[5]

---

(١) سورة ص: ٣. (٢) الكتاب ١/٥٨؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٢/١٩٧.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/١٩٧.

(٤) القائل هو أبو عبيدة ، انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/١٩٧.

(٥) البيت من الكامل ، وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية ص ٢٦٤؛ والإنصاف ١/١٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠؛ والدرر ٢/١١٥، ١١٦. ولعجز البيت روايات مختلفة ، منها: «والمسبغون يداً إذا ما أنعموا» ، و «نِعْمَ الذرا في النائباتِ لنا هُمُ» و « المطعمون زمان ما من مطعم».

والشاهد فيه قوله: «العاطفون تحين ما من عاطف» حيث زاد التاء على «حين».

وخرّج على أنّ هذه التاء ، في الأصل، هاء السّكت لاحقة لقوله: العاطفونه، اضطرّ الشاعر إلى تحريكها، فأبدلها تاءً وفتحها. وقيل: الشاهد حذف «لا»وإبقاء التاء لأن الحين مضافة في التقدير ، والتقدير: العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف «حين» مع «لا».

وقد تدخل «لات» على «هنا» نحو قوله:

حنَّت نوارُ ولاتَ هنَّا حنَّت   وبد الذي كانت نوار أجَنَّتِ[1]

«هنا» في الأصل للمكان، واستعين هاهنا للزمان، وأضيف إلى الفعل، (وتدل على أن التاء ليست من جملة «حين»)كما هو مذهب أبي عبيد بل من جملة «لا» (قوله: حنت ولاتَ حَنَّت وإني لكِ مقروع)فإن التاء لو كانت من جملة «حين» لما دخلت على «هنت»،وكذا يدل على ذلك مجيء «لات هُنّا» و«لات أوانَ» مع أن تحين غير مشهورة في اللغات،وهنت: من هَنَّ بمعنى حَنَّ . وهذا مثل[2]، وأصله: أن هيجمانة بنت العين كانت تعشق ابن سعد، وكان يلقب بمقروع فأراد أن يعبر على قبيلة الهيجمانة فأخبرتْ أباها، فقال مالك بن زمان: حنّت ولات هنّت، أي: اشتاقت وليس وقت اشتياقها، ثم التفت من الغيبة إلى الخطاب، وقال لها: وأني[١٨٢/ب]/لك مقروع أي من أين تظفرين به . يضرب لم يَحِنَّ إلى مطلوبه قبل أوانه.

[نواصب الفعل المضارع]

(وأما منصوب الفعل) - بعد الفراغ من منصوب الاسم -(فهو)(الفعل)المضارع الواقع بعد «أن»)المصدرية(وأخواته الثلث من نحو«كي»،و «لن»،و «إذن»- وسيجيء البحث عنها إن شاء الله تعالى- حال كونها (ظاهرة نحو :أريد أن تخرج، و لن يذهب ،وجئت كي تعطيني وإذن أكرمك)،والواقع(بعد «أن» خاصة)حال كون «أن» (مضمرة) و مقدرة من بين أخواته، وإنما أُضمرت دون أخواتها لأنها أكثر في الكلام منها(إذا كانت قبله أحد هذه

---

(١) البيت لشبب بن جميل أو حجل بن نضلة وكلاهما جاهلي . انظر: شرح المفصل لابن يعيش١٥/٣؛ والهمع١/١٢٦،٧٨؛ والخزانة٢/١٥٦.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٢٦٩.

الأشياء)الستة(وهي)أي: هذه الأشياء(«حتى»الجارة)لاالعاطفة والابتدائية، إذا الجارة لا تدخل على الفعل فأضمر«أن» ليكون الفعل معها في تقدير المصدر، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، وأو، والواو (إذا كان)مضمون الإخبار حالا أو مستقبلا أو ماضيا، ولايجب أن يكون مضمون الواقع بعدها وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا(للسببية كانت)حتى بمعنى كي (أو لمجرد الغاية بمعنى إلى، وفي كلا الوجهين لا بد أن يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها، لأن المسبب لا بد أن يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية (نحو: سرت حتى أخلها)فإنها للسببية بمعنى «كي» ولو قال بدله: أسلمت حتى أدخل الجنة لكان أولى لأنه متعين لمعنى السببية، بخلاف سرت حتى أدخلها، فإنه محتمل للسببية والغاية، (أو)سرت (حتى تغيب الشمس)فإنها لمجرد الغاية على التعين .

(وجاز الفصل)بين «حتى» وبين الفعل المنصوب بعدها[1] بالشرط الذي أداته «أن» ويكون الشرط غير مجزوم(على قبح)وذلك لقبح الفصل بين الجار والمجرور (نحو: انتَظِر حتى أن قُسِمَ شيء تأخذَ بالنصب)أى بنصب تأخذ (عند الأخفش[2]، والجزم)أي جزم تأخذ على أن يكون جزاء للشرط(أحسن)لأنه لا يلزم منه الفصل بين الجار والمجرور لأن «حتى» على هذا التقدير يكون ابتدائة، لا جارّة(ولو قلت)في هذا المثال بدل «أن قسم»(أن تقسم شيء) بالمضارع المجزوم(فالجزم)في «تأخذ» واجب (ليس إلا)الجزم قال ابن السراج: لأنه جواب لقولك أن تقسم . قال الشارح: "وفيه نظر لأنه على تقدير أن يكون تأخذ منصوبا لايكون جواب الشرط، فلا يجب جزمه حينئذ"[3] واستقبح ابن السراج الفصل بينهما، وقال: الفصل بالطرف

(١) سقطت عن (ب): بعدها.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي١/٦١.

(٣) الفالي ١٧٦/أ.

أسهل مع قبحه نحو: سكت حتى {١٨٣/أ}/ إذا أردنا أن تقوم، يقول: وكذا يجب الجزم إذا كان أداة الشرط اسما نحو: انتظر حتى من أخذنا تأخذ.

(وإن كان) الفعل الواقع بعدها (حالا حقيقة أو حكاية للحال الماضية(كانت)«حتى» (حرف ابتداء) أي: حرف الاستيناف أي: يكون ما بعدها كلاما مستأنفا أي: لايتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، بخلاف : ما إذا كانت جارة فإنها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور، ولا يجوز أن يكون جارة لامتناع إضمار «أن» التي هي موضوعة للاستقبال بعدها مع كون الفعل للحال حقيقة أو حكاية ، فترفع الفعل إذ لا وجه لانتصابه، وقال الشارح في تفسير قوله: حرف ابتدا : أي عاطفة لا جارة[١]، وليس على ماقال لأن حتى العاطفة غير حتى الابتدائية.[٢]

(ويجب السبب حينئذ بمعنى أن يكون ماقبلها سببا محصول ما بعدها بحيث يمكن أن يودي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعدها، سواء اتصل مضمون الأول لمضمون الثاني نحو: سرت حتى أدخلها، أو لم يتصل نحو: رأى مني العام الأول شيئا حتى لا استطيع أن أكلمه العام بشيء، و إنما يحب السببية لأنه لما زال الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها، شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جُبرانا لما فات من الاتصال اللفظي (نحو: مرض حتى لا يرجونه) فإنه حال حقيقة، يريد: أن مرضه فيما مضى قد انقطع وعدم الرجاء الآن حاصل، (ولذا) الذي ذكرنا من كونها حرف ابتداء (امتنع الرفع في: كان سيري حتى أدخلها) حال كون «كان» (ناقصة) لأنه لو ارتفع الفعل لكانت حرف ابتداء لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب، [فتبقى «كان» الناقصة بلاخبر].[٣]

---

(١) الفالي ١٧٦/أ

(٢) سقط عن (ب): الابتدائية.

(٣)سقط عن (ب) ما بين المعكوفين.

(و)امتنع الرفع(في أسِرتَ)أو ما سرت(حتى تدخلَها)لأن السبب غير محكوم بثبوته، لا بالعلم ولا بالشك في المثال الأول، وهو محكوم بابتغائه في المثال الثاني، فلا يمكن الحكم لحصول مسبّبه، فيجب النصب لأن المعنى: أسرتَ أو ما سرتَ لتدخلَها، وهذا صحيح.

(وجاز) في «كان» (التامة)[وفي الناقصة أيضا(بعد)مضى] [1] (الخبر)نحو: كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها،(و)جاز أيضا (في: أيّهم سار حتى يدخلَها الوجهان)أما النصب: فظاهر، وأما الرفع فلزوال مانع الرفع في هذه الأمثلة، أما في الأولين فلاستيضاء كان ما يقتضيه فيما وراء حتى يدخلها، وأما في الثالث: فلأنك حاكم بالسير غير مستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن السائر لا عن نفس السير،(وتقول: سرت حتى أكاد أدخل؛ بالرفع)في أكاد وأدخل أما[١٨٣/ب]/في «أكاد» فلأنه حال حقيقة (لأن الكيدودة كائنة)واقعة غير متوقعة، فيجب رفعه، وأما في أدخل فلأن أكاد يحتاج إلى خبر فتوقع «أدخل»: لكونه خبره.

(وحكى الأخفش جواز النصب في: أدخل، لأنه لم يقع بعد) [2] لأنه مترقب الوقوع فجاز نصبه ،(وليس)جواز النصب(بذلك)القوى (لأنه)أي لأن أدخل في(حيّز كان)فترفع، والحاصل: أنه لايلزم من كون الفعل مستقبلا جواز النصب، وإنما يلزم [3] من جواز النصب كون الفعل مستقبلا؛(ولام «كي»)عطف على قوله: «حتى» الجارة(نحو: جئت لتكرمني)أي: لأن تكرمني أي لإكرامك وإنما أضمر «أن» بعدها لأنها جارة لا تدخل إلا على الاسم.(وجاز الإظهار)أي إظهار «أن» مع لام كي، لأن هذه اللام تدخل على اسم صريح نحو: جئت لإكرامك، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح وهو «أن» المصدرية، ولا يجوز الإظهار مع

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

(٢) هذه المسألة مفصلة في الأصول ٢/١٧٣، ١٧٤.

(٣) سقطت عن (ب): يلزم.

«حتى» لأن الأغلب فيها أن يستعمل بمعنى «كي»، وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح، وأما الفاء، والواو، وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص[1] على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما سيجيء بيانها إن شاء الله تعالى صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصبة بعدها أيضا.

(ويلزم)الإظهار(مع «لا») لئلا يتوالي اللامات فإن التلفظ به قبيح جدا.

(ولام الجحود)وهي في الأصل: اللام التي في نحو قولهم: أنت لهذه الخطة أي مناسب لها، فمعنى «ما كنتُ لأفعل» ما كنت مناسبا لفعله، ولا شك أن في هذا معنى التاكيد.

(وهي المزيدة لتأكيد النفي)لـ«كان» فإنها يخص من حيث الاستعمال بخبر «كان» المنفية إذ كانت ماضية لفظا نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[2] أو معنى (نحو: لم أكن لأسجد) فإن قلت: "إذا كانت زائدة لزم الاخبار بالمصدر عن الخفة ولا يجوز ذلك" قلنا يجوز الإخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة، ولم يجز بالمصدر عنها، وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان، بخلاف المصدر، ولا سيما وقد التزم [3] إضمار «أن»، فصار منخرطا في سلك الفعل المحض،

(ولا يجوز الإظهار)أي «أن» معها لأنه لما لم يدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها ما تقلب الفعل إليه، (والفاء بشرط السببية)لأنه إنما صُرِفَ ما بعد الفاء من الرفع إلى النصب قصد التنصيص على أن ما قبلها سبب لما بعدها، وذلك لأن المضارع المرفوع ظاهر في

---

(١) سقطت عن (ب): للتنصيص.

(٢) من الآية: ٣٣ من سورة الأنفال.

(٣) سقطت عن (أ): التزم.

معنى الحال، ففي الصرف إلى النصب تنبيهٌ على أن الفاء [١٨٤/أ] في الظاهر ليست لعطف الجملة على الجملة، لأن المضارع المنصوب مفرد، وتخليص للمضارع[١] للاستقبال اللائق بالجزائية،ففيه دفع كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر، لأن الفاء السببية إنما تدخل على الجملة، وقال أكثرهم: إن ما بعدها بتقدر مصدر معطوف على المصدر الفعل المقدم تقديرا لأن الطلب في الأشياء الستة غير المنفي يشتمل الطرفين، وكذا النفي يشتملهما، قال أبوعلي : "فمابعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة، وإنما سماه النحو يون جوابا وإن كانت جملة واحدة ولم يكن كالجزاء لمشابهته له في أن الثاني سببه الأول[٢] ، فنحو: زرني فأكرمك بتقدير: ليكن منك زيارة فإكرام مني، وما تأتينا فتحدثنا بتقدير: لا يكون منك إتيان ولا حديث؛ (و)بشرط (الوقوع)أي وقوع الباء(في جواب)الأشياء (الستة)وإنما شرط ذلك لأن هذه الأشياء غير ثابتة المضمون، فيكون كالشرط الذي ليس متحقق الوقع، ويكون ما بعد الفاء كالجزاء (الأمر، والنهي، والنفي)الذي لا يكون بمعنى التحقيق، نحو: مازال زيد قائما، فإنه هاهنا بمعنى: الإيجاب، فلا يجاب بالفاء ، لا يقال: مازال زيد عالما فأعطيك، وما جرى مجراه في الاستعمال نحو: قلّما تلقاني فتكرمني، (والاستفهام، والتمني)وفي معناه: ودَّ ، لو تأتيه فتحدثه بالنصب بإضمار «أن»، وذلك لأن «لو» فيه رائحة التمني لاسيما، وقد تقدم ودَّ ويجوز الرفع عطفا على تأتيه كقوله تعالى : ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[٣] (والعرض)وقد ترك التري نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[٤]، ثم قال: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[٥] بالنصب على قراءة حفص[٦]والتحضيض نحو:

(١) سقطت عن (أ): للمضارع.
(٢) المقتصد ١٠٦٦/٢.
(٣) سورة القلم : ٩.
(٤) من الآية: ٣٦ من سورة الغافر.
(٥) نفس السورة ونفس الآية.
(٦) القراءة في السبعة ص ٥٧٠؛ والتيسير ص ١٩١؛ و إعراب القرآن للنحاس١١/٣؛ والبحر المحيط ٤٦٥/٧.

قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[1]، ثم ذكر الأمثلة على الترتيب بقوله نحو: (ائتني فأكرمك، ولا تدنُ من الأسد فيأكلك، وما تأتينا فتحدثنا، وأين بيتك، فأزورك،وليت لي مالا فأنفقَ، وألا تنزل فتصيب خيرا.

ونحو:

سأتركُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيْمَ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[2]

ضعيف)لأنه نُصِبَ ما بعد الفاء في غير جواب الأشياء الستة بإضمار «أن».

كأنه قال:ويكون مني إلحاق فاستراحة،(ونحو: كأنك وال)علينا فتشتَمِنا ماول)بالنفي أي ليست بوال علينا، لأنه لما شبّهه بالوالي علم أنه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه، والمشبه به فإن التشبيه المقيد لمعنى النفي قد يلحق بالنفي؛ وأما التشبيهالمقصود منه الحقيقة، لا النفي فلا يجوز فيه ذلك [١٨٤/ب] ونحو: أنت (غير قائم فتأتينا)مما تفيد معنى النفي ولكن لايجري مجراه في الاستعمال (جائز عن قوم)نظرا إلى أن «غير قائم »في معنى النفي، أي: أنت لا تقوم بيننا(ومنعه الأكثرون)نظرا إلى أنه لايجري مجراه في الاستعمال، بخلاف، نحو: قلما تلقاني وفكرمني، وكذا: قلّ رجل، وأقلّ رجل، فإنه يجوز ذلك عند الجميع لأن هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرفِ في الاستعمال، (ولا يكون[3] أسماء الأوامر)من أسماء الأفعال، نحو: نزال وعليك، وصه، (ونحو: الأسد الأسد)مما فيه الأمر مقدر؛ (والدعاء)المدلول عليه بلفظ الخبر(بمنزلة الأمر)خبر «لايكون». وما ظن الشارح من أن قوله: "الدعاء" ابتداء

---

(١) سورة أنعام: ٨.

(٢) البيت للمغيرة بن حبناء، في الكتاب ٤٢٣/١، ٤٤٨؛ والمقتضب ٢٤/٢؛ والمحتسب١٩٨/١؛ وشرح المفصل لابن عصفور ص ٢٨٤؛ والبحر المحيط٣٣٧/٣، ٣٠٢/٢؛ والخزانة٦٠٠/٣.

(٣) في (ب): تكون.

فتكرمني»: ليكن منك إتيان فإكرام، أو افعَل إتيانا فإكراما، وكذا في «ليته تأتيني فتكرمني» يصح أن يقال أنه في تقدير: ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام، أو ليت الشأن بفعل إتيانا فإكراما.

واعلم: أنه على ما حققنا أولا من أن ما بعد الفاء بتقدير مبتدأ محذوف الخبر يكون أبدا مرفوع المحل على الابتداء (ولا يجاب للجواب) للأشياء الستة بالفاء لأن الجواب لها ليس منها، فلا يستدعي جوابا. (ولا) يجاب (للشيء الواحد) من الأشياء الستة (بجوابين) لا يقال: أبتني فأكرمك «فأعطيك» على أن يكون فأعطيك جوابا مستقلا، لا معطوفا على: فأكرمك، لأن ما بعد الفاء مع ما قبلها في تقدير شرط وجزاء، فكما [١٨٥/ب] لا يجوز توارد الجزائين على شرط واحد من غير تحليلِ عاطف، لا يجوز توارد جوابين على شيء من هذه الأشياء الستة.

(وقوله تعالى): ﴿وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيْدُوْنَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ (فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُوْنَ) مِنَ الظّٰلِمِيْنَ﴾[١] قيل: إنه في الظاهر من باب الجواب للجواب، أو من باب الجوابين لشيء واحد. أجاب المصنف عنه: بأنه ليس كذلك في الحقيقة بقوله: (فالأول) وهو «فتطردهم» جواب (للنفي قبله)، وهو قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[٢] (والثاني) وهو قوله: «فتكون» جواب (للنهي السابق) وهو قوله «ولا تطرد الذين»، ويجوز أن يكون «فتكون» عطفا على «فتطردهم»؛ (والواو) وسمي واوا الصرف لأنه لما قصد معنى الجمعية نُصب الفعل بعدها ليكون الصرف عن إعراب ما قبلها مرشدا من أول الأمر بأنها ليست للعطف، وإنما

---

(١) سورة الأنعام: ٥٢.

(٢) من نفس الآية.

ينصب الفعل بعدها بشرطين: (بشرط الجمعية)أي: اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد، وبشرطِ(الوقوع في جواب الأشياء الستة)المذكورة في الفاء، وإنما شُرط ذلك حملا للواو على الفاء للمشابهة بينهما في أصل العطف، وفي حرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في أحدهما، والجمعية في الأخرى، ومحله أي: محل الفعل المنصوب بعد الواو، (والنصب، لا غير)فمعنى: قم وأقوم، أي: قم مع قيامي، فيكون الواو بمعنى «مع» وما بعده منصوب بأنه مفعول معه، هكذا قال المصنف في ضوء المصباح. ولا يجوز أن تُجعَل عاطفةً للمصدر على مصدر الفعل الأول على تقدير: ليكن منك قيام وقيام مني، لأنه حينئذ لم يكن ذلك تنصيصا على معنى الجمعية. قال الشارح: لا تأكل السمك وتشرب اللبنَ،[1] أي وأن تشرب، فإن مع ما في حيزه معطوف على المصدر المنتزع من الأول، أي: لا تفعل أكل السمك وشرب اللبن، والواو بمعنى «مع»، أي: لا تأكله مع شربه، وإنما لم يجز الرفع فيه إذ لو قلت: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، لم يتعين للجمع مع أنه المراد، فلو كان الواو بمعنى «مع» أفاد نفي الجمع وهو المطلوب .

أقول: حاصل كلامه أن الواو [للعطف «مع» كونه بمعنى مع كما][2] في قولهم: كل رجل وضيعته: وإذا كان كذلك، فلم لم يجز الرفع فيه، لأن كونه بمعنى «مع» لا يتغير بالرفع و[١٨٦/أ]/النصب هذا مع أن مراد المصنف ليس ذلك، بل مراده ما بيناه من أن ما بعد الواو منصوب على أنه مفعول معه، ومع أن كلامه تناقض آخرُهُ أوله، لأنه قال: فقدر النصب لئلا يخرج الواو إلى العطف، لأنه لم يكن حينئذ فيه تنصيص على معنى الجمعية، وفي قوله: «لا غير» نظر لجواز أن يجعل محله مرفوعا مع التنصيص على معنى الجمعية بأن تجعل

---

(١) الفالي ١٧٩/أ.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

الواو للحال، ويكون الفعل المنصوب بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر، فمعنى «قم وأقوم»: قم وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي على أنا لو جعلنا الواو بمعنى «مع»، لايكون فيه تنصيص على معنى الجمعية لأن المصاحبة المفهومة من الواو بمعنى «مع» كما يجوز أن يكون في الزمان، يجوز أن يكون في المكان، بخلاف المصاحبة المفهومة من واو الحال، فإنها لا يكون إلا في الزمان، وهذه المصاحبة هي المرادة من معنى الجمعية (واو)معناه في أصل الوضع أحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قصد مع إرادة هذا المعنى التنصيص على أن حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الفعل الأول ممتد «إلى» حصول الثاني نُصبَ ما بعده(بشرط معنى إلى أو «إلا»)، فإن سيبويه يقدره بـ«إلا»[1]، وغيره بـ «إلى»، والمعنيان[2] متقاربان(نحو قوله:[3]

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أوْ تَسْتَقِيمَا)[4]

«أو» في البيت بمعنى «إلا» أظهر.

(ومحله)أي: محل المنصوب بعد«أو»(النصب)إن كان «أو» بمعنى «إلا» على أنه ظرف لما قبله، أو بحذف مضاف، أي: كسرتها إلا وقت تستقيم (أ و)محله(الخبر)إن كان «أو» بمعنى «إلى» بتأويل مصدر مجرور بـ«أو» التي بمعنى «إلى» (بحسب اختلاف

---

(١) الكتاب ٤٧/٣. (٢) سقطت عن (ب): والمعنيان. (٣) هو: زياد الأعجم.

(٤) البيت من الوافر ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢؛ وشرح التصريح ٢٣٧/٢؛ والكتاب ٤٨/٣؛ ولسان العرب ٣٨٩/٥ (غمز)؛ والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٨٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ٧٠؛ وشرح المفصل ١٥/٥؛ ومغني اللبيب ٦٦/١؛ والمقرب ٢٦٣/١.

والشاهد فيه قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «أو» التى بمعنى «إلاّ» .

التفسير)كما بينا.

(وإذا انتفى الشرط)من معنى السببية والجمعية ومعنى «إلا» أو «إلى» (في الثلثة الأخيرة)التي هي الفاء والواو «واو»(فالاستيناف)جائز للمفعل الثاني بأن يكون كلاما مستأنفا، لا معطوفا على الفعل الأول، فيكون المعنى في «ما تأتينا فتحدثنا»: ما تأتينا فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل وبحالنا(أو الاشراك)بين الفعل الثاني والأول في العطف، فيكون النفي في المثال واقعا على المعطوف والمعطوف عليه(إن أمكن)الاشراك، وذلك بأن يكون قبله فعل معرب هكذا قال المصنف .

قال الشارح: أي إن أمكن كل واحد من الاستيناف والاشتراك،[1] واحترز به عما يتعين فيه اللاستيناف نحو قوله[2]:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ[3]

---

(١) الفالي ١٨٠/أ. (٢) القائل هو جميل.

(٣) هذا صدر البيت وعجزه:

وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

و البيت من الطويل ، وهو لجميل بثنة في ديوانه ص ١٣٧؛ والأغاني ١٤٦/٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤. ٥٢٥؛ ؛ والدرر ٨١/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ٤٧٤/١/١؛ وشرح المفصل ٣٦/٧، ٣٧؛ ولسان العرب ١٦/١٠ (سملق)، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥؛ والجني الداني ص ٧٦؛ والدرر ٨٦/٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ورصف المباني ص ٣٧٨، ٣٨٥؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٨٨؛ والكتاب ٣٧/٣؛ ولسان العرب ٣٠٠/١١ (حدب) ؛ ومغني اللبيب ١٦٨/١؛ وهمع الهوامع. ١١/٢، ١٣١.

والشاهد فيه قوله: «فينطق » حيث جاء ت الفاء للاستئناف ، لا للعطف ولا للسببية .

وعما يتعين فيه الاشتراك[1] نحو قوله تعالى : ﴿وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾"[2].

[١٨٦/ب]أقول: لا دلالة لكلامه على جواز الأمرين معا حتى تحرز بذلك عن كل واحد على انفراده لأنه بَنَى كلامَه على «أو» التي تفيد أحد الشيئين[3] على أن تعين الاشتراك في الآية ممنوع لأنه كما يجوز الاشتراك فيها على معنى «لا يؤذن لهم فلا يعتذرون» يجوزفيه الاستيناف على معنى «لا يُؤذن لهم فهم يعتذرون» . وتقول في الواو: دعني ولا أعود ، أي: أن لا أعود على كل حال، وفي: أو أنا أسافر، ثم يبدو لك فتقول: أو أقيم، أي: بل أنا أقوم، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[4] بالرفع على الاستيناف والقطع.

(وحروف العطف)فانه ينصب بعدها الفعل بإضمار «أن» (إذا كان المعطوف عليه اسما)فانه إذا كان بعدها الفعل ينصب ذلك الفعل بتقدير «أن» ليكون عطف الاسم على الاسم(نحو قوله)[5]:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبي الدُّهيقِ بِمطْلِهِ (حَتَّى المصيفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ)[6]

هي جمع قعود من الإبل البكر حين يمكن ركوبه، ونحو: أعجبني ضرب زيد فيشتم، أو ثم يشتم، أو أو يشتم.

---

(١) سقطت عن (ب): الاشتراك.

(٢) سورة المرسلات : ٣٦.

(٣) سقطت عن (ب): الشيئين .

(٤) من الآية: ٥١ من سورة الشورى.

(٥) القائل غير معروف.

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٩٩.
والشاهد فيه قوله : «ويغلو» حيث بـ«أنْ» مقدرة بعد الواو، ولا بدّ من تقدير «حتى» أرى بعد الواو تكون «أن» المصدريّة وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت «حتى» ومجرورها على «حتى» المذكورة ومجرورها، والتقدير: حتى المصيف وحتّى يغلو القعدان.

(و جاز معها)أي [1] مع حروف العطف(الإشهار)أي إظهار «أن» (كما جاز) الإظهار(مع لام كي)وعلة الاظهار معها هي ما تقدم في لام كي.

(والواو في قوله [2]:

وَمَا أنا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْه صَاحِبي بِقَؤُولِ [3]

قيل للعطفُ دون الجمع)والصرف(وإلا)أي: وإن كان الجمع(تفسد المعنى المقصود)إن جعل جوابا للنفي في قوله «ليس نافع» لإفادته نفي النفع، ونفي الغضب، ومقصود الشاعر: لا أقول مالا ينقضي ويغضب؛ منه صاحبي، لا إنه لا يغضب(أو يلزم تقدُّمُه)أي: تقدم الواو(المنفيُّ)وهو قوله: بقؤول، مع أن شرط المنفي تقدمه على الواو إن جعل جوابا للنفي في قوله: وما أنا، ولا يلزم على هذا التقدير فسادُ المعنى، لأنه يكون المعنى: إذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ،وذلك إما بانتفائهما معا، أوبانتفاء أحدهما، لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما، وإذا لم يجز أن يجعل الواو للجمع لأحد الفسادين يلزم أن يكون عاطفة ليغضب على الشيء، أو إذا عطف الفعل على الاسم، وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يقدر به إلا بأن يكون المعنى: وما أنا بقؤول للشيء غير النافع وتغضب صاحبي.

---

(١) سقطت عن (ب): أي. (٢) هو كعب بن سعد.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٧٦؛ والردّ على النحاة ص ١٢٩؛وخزانة الأدب ٥٧٣/٨؛ وشرح المفصل ٣٦/٧؛ والكتاب ٤٦/٣؛ ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول) ؛ وبلانسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٤/١؛ والمقتضب ٢/ ١٩؛ والمنصف ٥٢/٣.

والشاهد فيه قوله: «ويغضب» حيث يجوز فيه النصب بإضمار «أن» ، والرفع عطفاً على صلة «الذي» وهو أظهر واحسن.

(و في العطف أيضا نظر)لأن الغضب لا يقال فيه «بقول» وإن قيل إن ها هنا المضاف محذوف،: أي: لقول الغضب بقؤول، إن كانت الاضافة[١٨٧/أ]/من باب إضافة المصدر إلى المفعول يلزم منه وقوعنا فيما هربنا منه من كون الغضب مقؤولا، وإن كانت من باب إضافة الشيء إلى الشيء للملابسة فإن اقول لما كان مغضوبا منه أضيف إلى الغضب كان كلمة منه ينبئ عن هذه الملابسة إن كان الضمير فيه راجعا إلى المصدر المقدر فلا حاجة إلى الإضافة.

ألا ترى: أنه لا يقال: رأيتك يوم خرجت فيه، لأن الربط بالضمير[1]عندعدم الإضافة نحو: يوما خرجت فيه هكذا قال المصنف في التعليق، والشارح وغيرهما[2]، ففيه نظر لأن الإضافة إنما تدل على الملابسة إذا كان المضاف ظاهرا، لا مقدرا على أنه قد ورد في الأدعية ﴿ يَوْمَ تَسْوَدُّ الْوُجُوهُ﴾[3] بالجمع بين الضمير والإضافة وإن كان شاذا، وإن كان الضمير في «منه» راجعا إلى الشيء غير النافع، يكون المعنى: وما أنا بقؤول لشيء يغضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولافائدة فيه، (فالأولى)بناء على النظر المذكور(بتقدير التأخير)أي: تأخير الواو عن المنفى، وجعل الواو للجمع، لا للعطف، ويكون جوابا للنفي في قوله «وما أن أنا»وإنما يجوز تقديمه كما يجوز تقديم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك: فمتى أكرمك تكرمني، فإن ما بعد الفاء لما كان مبتدأ محذوف الخبر على ما اخترناه صار الفاء مع ما بعدها أشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية، فيجوز فيه مالا يجوز في الجملة الجزائية من الفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل يعطني فيأتيك زيد درهما، وبين توسطه بين أداة

---

(١) سقطت عن (ب): بالضمير.

(٢) الفالي- ١٨٠/ب. ولم نعثر على كتاب المصنف « التعليق».

(٣) من الآية : ١٠٦ من سورة آل عمران.

الاستفهام والفعل المستفهم منه كما ذكرنا مثاله.

(والرفع)في «يغضب» بأن يكون عطفا [(١)] على الصلة أعني على «وقوله ليس نافعي» فيكون واحدا في حكم الصلة، ولذا أحتيج إلى ضمير يرجع إلى «الذي»، فيكون «الذي» موصولا بجملتين أحدهما منفية والأخرى مثبتة، ولا بعد في ذلك، (أظهر)من النصب إذ لا إشكال فيه، لا لفظا ولامعنى، وقال أبوعلي: بل هو عطف على: نافعي وفيه نظر لأنه يكون المعنى إذن، وما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي، وهذا عكس المقصود.

(وإضمارها)أي: اضمار «أن» (بدون هذه)الحروف الستة (ضعيف منه قوله:

ألاَ أيُّهَذا الزاَّجري أحْضرَ الوغى [(٢)]

فيمن نصب «احضر» أي من احضر، فحذف «من» كما حذف الجار من «أن» و«إن» كثيرا، ثم أضمر «أن» من غير أحد الحروف الستة.

(والذي سوّغه)أي سوّغ إضمار «أن» (دلالة ما بعده)أي ما بعد احضر وهو قوله:

وأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي [(٣)]

يه، فإن عطف «أن اشهد» على «أُحضر» دليل على أنه منصوب بإضمار« أن» (وجاء حذفها)أي: حذف «أن» لا إضمارها، (ورفع الفعل)وهو «احضر» (وقد مر)ذكر ذلك في مقدمة الكتاب.

---

(١) سقطت عن (ب): عطفا.

(٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٧٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٢/٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/١١٩، ٨/٥٧٩، والدرر ١/٧٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٠٠؛ والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/٣٢ (أنن) ١٤/٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٠٢؛ والمقتضب ٢/٧٣؛ وبلانسبة في خزانة الأدب ١/٤٦٣، ٨/٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٢/٧، ٤/٢٨، ٧/٥٢؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/٣٨٣، ٦٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/١٧.

والشاهد فيه قوله: «أحضر» حيث روي بالرفع على حذف «أن» الناصبة، وارتفاع الفعل بعدها، وروي بالنصب بإضمار «أن».

مباحث المجرور

مباحث المجرور

ولما فرغ من مرفوع الأسماء والأفعال ومنصوبهما شرع في المجرور، ولا يكون في الأفعال، فقال:

[الإضافة]

(المجرور هو إما بالإضافة)نحو: غلام زيد (أو بحرف الجر)نحو: المال لزيد؛ (وحروف الجر تذكر بعد)حيث ذكر العوامل من الحروف .

[١-الإضافة المعنوية]

(والإضافة على ضربين : معنوية أي مفيدة معنى في المضاف تعريفا)كان ذلك المعنى (إذا كان المضاف إليه معرفة)، وذلك لأن وضع الإضافة لتفيد أن لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي[١] معه، مثلا إذا قلت:غلام زيد راكب، يجب أن يكون إطلاق اللفظ يرجع إلى غلام له مزيد خصوصية بزيد، بكونه أعظم غلمانه أو أشهر،

إلا إذا كان المضاف متوغلا في التنكير[٢] بحيث لا تعرف الإضافة إلى المعرفة إضافة معنوية(نحو: غير ومثل وشبه)، وكل ماهو بمعناه نحو: نظر وسوى (لتوغلها في الإبهام)، وذلك لأن مغائرة زيد ليست صفة تُخصص ذاتا دون أخرى إذ كل ما في الوجود إلا ذاته مغائرة وكذا مماثلة زيد لا تُخصّصُ ذاتاً معينة(إلا إذا شهر المضاف بمغائرة المضاف إليه نحو : ﴿غَيْرِ

---

(١) سقطت عن (ب): للباقي.

(٢) سقطت عن(أ): التنكير.

الْمَغْضُوْبِ) عَلَيْهِمْ﴾[1] فإن «غير» هاهنا تعرف بالإضافة لانحصار الغيرية إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد إلاّ المغضوب عليهم، (أو) أشهر (بمماثلته)أي بمماثلة المضاف إليه في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة نحو: زيد مثل حاتم: إذا شهر باتصافه بالكرم . قيل: إن غيرا في قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِيْ كُنَّا نَعْمَلْ﴾[2] وقع بين الضدين في المعنى وشهر بالمغائرة ،ولم يتعرف بالإضافة، وإلا لم يقع صفة للنكرة، والجواب أنه بدل منها، لا صفة لها(وقد يجعل قولهم: فلان واحد أمّه، وعبد بطنه ونسيج وحده)أي: لا نظر له وصدر بلده، ورئيس قبيلته، ونادرة دهره نكرة لتوغلها في الإبهام . وقيل: إن واحدا مضاف إلى «أم»، و«أم» مضاف إلى ضمير واحد، فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه .

قلنا: إن الضمير راجع إلى صاحب ذلك المضاف، لا إلى المضاف، أي: فلان رجل واحد أمه، فيكون تعريفه بغير ضميره(منه قوله[3]:

أماويُّ إنّي رُبَّ واحد أمّه قتلت فلا غرمٌ عليّ ولا جَـدَلُ[4]

فإن واحدا لو تصرّف [١٨٨/أ]/بالإضافة لما دخلته «ربّ» لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

(والأكثر أن يكون)هذه الكلمات معرفة)فإذا قلت: جاءني واحد أمه، كأنك قلت: جاءني النبية الكامل الذي عرفتَه؛ وإذا جعل نكرة، فعلى أنه يوصف به نكرة محذوفة أي: ربُّ

---

(١) من الآية: ٧ من سورة الفاتحة.

(٢) سورة الفاطر :٣٧.

(٣) هو حاتم الطائي.

(٤) والبيت له من قصيدة رائية مشهورة . والشاهد فيه دخول (رب) على (واحد أمه) و(رب)لا تدخل إلا على النكرات فكان ذلك دليلا على أنه نكرة. انظر: الديوان ص ٥١؛ واللسان ٤٦٣/٤(وحد) ؛ والهمع٤٧/٢؛ والخزانة١٦٢/٢.

إنسان عزيز معظم، لأن «رب» لا تدخل على المعروف (أو خصيصا)كان ذلك المعنى (إذاكان)المضاف إليه(نكرة)نحو: غلام رجل، فإنه تخصيص من غلام المرأة .

وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه نحو:

فما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ قَلْبِيْ ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارا [1]

والبناء أيضا كما في الظروف المضافة المبنية بعدها المعربة قبلها، وهي أي الإضافة المعنوية في الأمر العام الغالب، واحترز به عن الإضافة بمعنى «في» نحو: ضرب اليوم، والأولى أن نقول: أن هذه الإضافة أيضا بمعنى اللام، فإن أدنى الملابسة والاختصاص يكفي في الإضافة بمعناها، كقول أحد حاملي الحشب لصاحبه: خذ طرفك (بمعنى اللام)إن لم يكن المضاف إليه جنسا للمضاف بمعنى صحة اطلاق الاسم المضاف إليه عليه، وعلى غيره أيضا؛ فيكون الإضافة في «بعض القوم» و«يد زيد» بمعنى اللام لعدم صحة إطلاق القوم على بعضه، وكذا في جميع القوم؛ و«عين زيد» بمعناه لأنه وإن صحّ هاهنا إطلاق المضاف، إليه على المضاف لكن لا يصح إطلاقه على غيره أيضا، وكذا «مسجد الجامع» لأن الجامع لا يتناول إلا المضاف بالغلبة، فإنه في العرف هو المسجد، لا غير؛ (أو بمعنى «من»)المبنية إن كان جنسا بالمعنى [2] المذكور(نحو: غلام زيد)بمعنى اللام ، (وخاتم فضة)بمعنى «من».

(وفي)القسم (الثاني)الذي بمعنى «من»(يصح إطلاق الثاني على الأول (كما

---

(١) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣١ ؛ وخزانة الأدب٤/٢٢٧، ٣٨١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩؛ ومغني اللبيب٢/٥١٣.

والشاهد فيه قوله: «حب الديارشغفن» حيث أعاد الضمير في الفعل «شغفن» مؤنثا على المبتدأ المذكر«حب» الذي اكتسب تأنيثه من المضاف إليه « الديار».

(٢) سقطت عن (ب): بالمعنى.

ذكرنا-(بخلاف)القسم (الأول) فانه لا يصح فيه إطلاق الثاني على الأول، وفيه نظر لما ذكرنا الآن من أن نحو: «عين زيد» و«مسجد الجامع» بمعنى اللام مع صحة إطلاق الثاني على الأول.

(ولابد)في الإضافة المعنوية(من أن يتجرد المضاف من حرف التعريف)لأنه لو لم يتجرد عنه لزم تحصيل الحاصل، لأن المضاف بحرف التعريف قد تعرف[1] به، فلا حاجة إلى إضافته للتعريف، وإنما قال «من حرف التعريف» لأنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما في «يا زيد» وبعضهم يجعل العلم منكرا بأن يجعله واحدا من جملة المُسَمَّينَ بذلك اللفظ نحو قوله[2]:

عَلا زَيْدُنا يومَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكمْ؛ [3]

وليس ذلك بلازم بجواز أن يقال: زيدا الشجاعة، وإن لم يكن في الدنيا[١٨٨/ب]/ إلا هو.

(وما أجازه الكوفيون من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف) في كل عدد

---

(١) سقطت عن (ب): قد تعرف. (٢) القائل هو رجل من طيء.

(٣) هذا صدر البيت وهو بتمامه:

عَلا زَيْدُنا يومَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكمْ بِأَبْيَضِ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

والبيت في شرح شواهد المغني لرجل من طيء ١/١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٨١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر٣/١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/٢٢٤؛ وسر صناعة الإعراب٢/٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني١/١٨٦، ٢/٤٤٢؛ وشرح التصريح ١/١٥٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش١/٤٤؛ ولسان العرب٣/٢٠٠(زيد).

والشاهد فيه قوله: «زيدنا» حيث أضاف العلم إلى الضمير، فأجرى (زيدا) مجرى النكرة، ثم عرّفه بإضافته إلى الضمير.

مضاف إلى معدوده[1] (من نحو: الثلثة الأثواب)، والمائة الدراهم، والألف الرجل (ضعيف) قياسا لأن تعريف بالمضاف يحصل بالمضاف، إليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واستعمالا لنقلهم ذلك من قوم غير فصحاء؛ و وجه جوازه مع ضعفه أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، وهو المقصود بالنسبة، فعرّف المقصود بها تعريفا بحسب ذاته، لا تعريفا مستعار من المضاف إليه، ثم أضيف بعد التعريف ليعلم أنه من أيّ نوع من الأنواع.

(و)لابد من(أن يكون)المضاف (غير المضاف إليه في المعنى)لعدم العائدة من التعريف والتخصيص لو كان نفسه(فلا يجوز إضافته إلى مماثل)ومساء (في العموم و الخصوص)بأن تصدق كل منما على كل ما صدق عليه الآخر(كليث أسد)، وحبس منع،(بخلاف: كل الدراهم وغير الشيء)المعهود (ونفسه)فإن الأول منها ليس بمماثل للثاني في العموم والخصوص، بل الأول أعم من الثاني؛ وإنما جاز إضافة العام إلى الخاص لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص، ولا يجوز إضافة الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الابهام، فلا يقال: زيد نفس، لأن المعين بعد ذكر لفظه ويتعينه لا يكتسي من غيره الإبهام.

(وإضافة المسمى إلى اسم في قوله : سرنا [2]ذات مرة ليست)هذه الإضافة (منه)أي: من باب إضافة الشيء إلى مماثله في العموم والخصوص لأن المسمى لا يماثل الاسم فيهما، فمعنى «سرنا ذات مرّة» سرنا مدة صاحبة هذا الاسم، ومعنى «جئت ذا صباح» وقتا صاحب هذا الاسم؛ فذا من الاسماء الستة، وهو ضد موصوف محذوف.

(وكذا إضافة الاسم العلم غير المضاف إلى اللقب)ليست منه (نحو: سعيد كرز)فإن المراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف إليه اللفظ الدال عليه، فمعنى «جاءني سعيد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢.

(٢) سقطت عن (ب): سرنا.

كرز جاء ني بلقب هذا اللقب، ولا يجوز أن يكون المراد من الأول الدال، ومن الثاني المدلول لإسنادهم إلى الأول ما لايصح إسناده إلى اللفظ نحو ضربت سعيد كرز.

واعلم: أنه لا يجوز إضافة اللقب إلى الاسم كما يجوز العكس لأن اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم، فلم يجتمعا.

(وفي)الاسم العلم(المضاف لا يجوز إلا الإجراء)أي: إجرا اللقب على العلم المضاف[١٨٩/أ]/ على أنه عطف بيان له لأنه أشهر، ولا يجوز إضافته إليه لأن المضاف لا يضاف؛ واعلم: أن الحصر المستفاد من قوله «هاهنا» قصر قلب، أي: يجوز فيه الإجراء، لا الإضافة. وليس المراد به حصر إفراد، وذلك لأنه كما يجوز إجراء اللقب متضمنا لأحدهما نحو: هذا عبدالله بطة)فبطة عطف بيان لعبدالله.

(وقد جاء)إجراء اللقب (في)الاسم العلم (المفرد)غير المضاف على قول الزجاج والفرآء[١] (أيضاً) كما جاء في المضاف(نحو قوله[٢]:

ومن طلبِ الأوتارِ ماحَزّ أنفه　　قصيرٌ ورامَ المَوْت بالسَّيفِ بيهس
نَعَامَةُ لمَّا صَرَّعَ القَوْمُ رَهْطَهُ　　تَبَيَّنَ في أثوابهِ كَيْفَ يَلْبَسُ)[٣]

فإن «نعامة» و«بيهس» علما لرجل من بني فزارة، و قد أجري اللقب وهو «نعامة»، على الاسم، وكان يحمّق، وهو سابع سبعةً أخوةٍ، فأغار عليهم ناس من أشجع بينهم،

---

(١) في (ب): على قول الفراء والزجاج.

(٢) القائل هو المتلمس.

(٣) البيتان من الطويل ، وهما للمتلمس في ملحق ديوانه ص ١١٣، ١١٦، وحماسة البحتري ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ٢٩٠/٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٩؛ والعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ٢٠٠؛ والحيوان ٤١٣/٤.

والشاهد فيهما إتباع اللقب الاسم ، فإن «بيهسا» اسم رجل ، «نعامة» لقبه، وهو عطف بيان لـ«بيهس».

وبينهم حرب، فقتلوا أخوته، فجعل تلبس القميص مكان السراويل، والسراويل مكان القميص، فإذا سئل عن ذلك قال: أليس لكل حالة لبوسها: إما نعيمها وإما بوسها، فتوصل بما صوّره من حاله عند الناس إلى أن طلب بدماء إخوته، وقصته مشهورة كما أن قصة قصير، والزباء الرومية أيضا مشهورة وما في ماجز. قال المرزوقي: إنها زائدة والأولى: أن يجعل مصدرية، وهي مع ما في حيزها مرفوعة المحل بالابتداء، وخبره هو الجار والمجرور المقدم عليه، وقال أيضا: إن محل «كيف» النصبُ على أنه مفعول «بيّن»، والأولى: أن يكون محله النصب على الحال، أو على المصدر. والعامل فيه بليس، و الجملة أعني: كيف مع ما عمل فيه ساد مسد المفعول «لتبين»، ولابد من أن (لايكون)المضاف (وصفه) أي وصف المضاف إليه، أي لايجوز إضافة الصفة إلى الموصوف لأنها يخرجها عن وضعها بتقديمها، وخروجها عن كونها بالغة، وخروج متبوعها، من كونه متبوعا و لأنه يودي إلى توهم [إضافة الشيء إلى نفسه][1]. (و)لا بد من أن (لايكون)المضاف (موصوفة)أي لايجوز إضافة الموصوف إلى الصفة لمثل ماذكرنا. ثم أورد اعتراضا توهم إضافة الصفة إلى موصوفها بقوله (وقولهم: سحق عمامة)فإن السحق، وهو الثوب البلل في الأصل صفة «عماة» (وجرد قطيفة)فإن الجرد وهو البالي في الأصل صفة للقطيفة[2] إذ يقال: قطيفة جرد كما يقال: عماة سحق، فقد أضيف الصفة إلى موصوفها، فأجاب عنه بقوله: (ليس)قولهم هذا(منه)أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف لأنهم[١٨٩/ب]/ لما حذفوا قطيفة من قولهم: قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة، فقصدوا تخصيصة لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل: خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضة وغيرها أضافوا إلى جنسه الذي يتخصص به ، وأورد أيضا اعتراضا آخر يوهم إضافة

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) سقطت عن (أ): للفظية.

الموصوف إلى الصفة بقوله: (وقولهم: مسجد الجامع، وصلوة الأول، وبقلة الحمقاء)، فإنها في الظاهر من باب الإضافة الموصوف إلى الصفة، لأنهم يقولون: المسجد الجامع، والصلوة الأولى، والبقلة الحمقاء ، فأجاب عنه بقوله: (فعلى حذف المضاف إليه)أي: مسجد الوقت الجامع، وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة، وصلوة الساعة الأول أي أول ساعة بعد زوال الشمس، وبقلة الحمقاء، وإنما نسبت إلى الحمق لأنها بنيت في مجاري السيول، ومواطي الأقدام. وفي أكثر النسخ: فعلى حذف المضاف عن غير لفظه إليه، وهو غير مستقيم.

(وهي)أي الإضافة المعنوية (تكون لازمة)على معنى أن يكون الاسم أبدا مضافا أو يقطع عن الإضافة لكنه في حكم المضاف، وهي إنما يكون في كل اسم لا يعقل مدلوله إلا بالنسبة إلى غيره فتذكر معه، وكذا الغيرعلى سبيل الإضافة، ولاتستعمله العرب مفردا لتعرف مدلوله على سبيل الوضوح، وقد يتوهم أن هذا المعنى يلزم لسببه الإضافة مطلقا [1] في كل اسم بهذه المثابة، وليس الأمر كذلك، لأن نحو الأب والابن وما أشبهما لا يعقل إلا بالنسبة إلى غيرها ، ومع ذلك فإنه يستعمل غير مضاف (وغير لازمة وهي إنما يكون في كل اسم يعقل في نفسه من غير توقف على متعلق وغير ذلك مما استعمله العرب مفردا باعتبار معناه خاصة كما ذكرنا من الأدب والابن (فالأولى)أي اللازمة (ظروف)الأولى أن يقول: في ظروف، أو إضافة ظروف؛ ولو قلنا أن الضمير في قوله «قبل» وهي يكون لازمة راجع إلى الأسماء المضافة إضافة معنوية مع تعسف في ذلك، لاستقام [2] كلامه هاهنا، ولا حاجة إلى ذكر لفظة «في»، ولا إلى تقدير مضاف (نحو: فوق، وتحت، وأمام، وقدام، وخلف)، و وراء، (وتلقاء وتُجَّاهِ، وحِذاءٍ، وجذة وعند، ولدى، وبين، و وسط، وسوى، ومع، ودون، وغير ظروف)أي: وإضافة

---

(١) في (ب): أن هذا المعنى يلزم مطلقا لسببه الإضافة.

(٢) سقطت عن (ب): لاستقام.

«غير» ظروف (نحو: مثل، وشبه، وغير، وبَيدَ)بمعنى: غير(وقيد، وقدا)بكسر القاف، (وقاب، وقيس)هذه الأربعة [١٩٠/أ]/بمعنى: قدرو مقدار، (وأيّ، ولايضاف)«أيّ» (إلى الواحد المعرفة)غير الجنس، (ولكن)يضاف(إلى اثنين فصاعدا لأنه واحد منهما)لأن «أيا» شرطا كان أو موصولا، أو استفهاما موضوعٌ ليكون جزء ا من جملة معينة بعده، مجتمعة منه، ومن أمثاله. فلا يجوز أن يقال: أيّ الرجل ليس جملة مشتملة على زيد، وأمثاله، وكذا لايجوز «أيّ رجال زيد» لأن رجال جملة غير متعينة، ولا يجوز، أي زيد أحسن أوجهه «أو يده» لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله(نحو: أيّ الرجلين)؟ في جواب من قال: جاءني أحد الرجلين(وأي الرجال عندك)؛ في جواب من قال: جاء ني أحد الرجال، وهو إذا أضيف إلى المعرفة يكون بعض من المضاف إليه، فيجب أن يكون في المضاف إليه تعدد.(بخلاف: أيّ رجل)هو في جواب من قال جاءني (وأيّ رجلين)هما في جواب من قال: جاء ني رجلان، رجل وأيّ رجال هم، في جواب من قال: جاء ني رجال. وإنما جاز ذلك مع أن المجرور هاهنا لم يكن في الظاهر جملة متعينة[1]لأن المراد به الجنس المستغرق المجتمع من المسؤل عنه ومن أمثاله، فيكون في الحقيقة جملة متعينة، فان النكرة لما لم يختص في أصل وضعها لواحد بعينه صح أن يعبرَ بها عن كل واحد واحد على البدل إلى أن نفي الجنس، بخلاف: المعرفة، فإنها لكونها متخصصة بواحد بعينه لا تطلق مع ذلك التعين على غيره، فيكون معنى «أي رجل» أيُّ قسمٍ من أقسام جنس الرجال إذا قسم رجلا رجلا، ومعنى «أي رجلين»: أي رجلين ، ومعنى أي رجال : أي قسم من أقسام هذا الجننس إذا قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسم رجالا رجالا (وقوله[2]:

(١) سقطت عن (أ): متعينة.

(٢) القائل هو العباس بن مرداس.

فأيِّي مَا وأيُّكَ كانَ شَرّاً   فَقِيدَ إلى المَقَامَةِ لاَ يَرَاهَا [1]

أي من كان شرا منا قُيِّد إلى موضع إقامة الناس حال كونه لايراها أي المقامة لكونه أعمى اعتراضٌ لأن «أيا» ها هنا مضاف إلى الواحد المعرفة غير الجنس، وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب. فأجاب عنه بقوله: (فالمعنى: أيُّنَا) فهو في الحقيقة مضاف إلى متعدد لكنهم لما أرادوا التنصيص على أن المراد هو المتكلم والمخاطب، ولم يكن للضمير في «أينّا» دلالة على المخاطب صرّحوا بالضمير، وإنما كررول «أيًا» لأمر لفظي وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار كقوله تعالى: ﴿هذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[2].

(وبعض و«كل»،)ولا يضافان إلا إلى شيء ذي أجزاء حسا أو حكما؛ (وكلا، ولا يضاف كلا وكلتا إلا إلى المثنى)المعرفة لأن وضعه للمثنى[١٩٠/ب] كما أن وضع «كل» للجمع نحو: كلا الرجلين وكلاهما؛(أو ما هو في معناه)كقوله[3]:

إنَّ لِلْخَيْرِ ولِلشَّرِّ مَدىً   وكِلاَ ذَلكَ وَجْهٌ، وَقَبَلْ [4]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٣٦٨،٣٦٧/٤؛ وذيل الأمالي ص ٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢؛ وشرح ديوان زهير ص ١١٣؛ وشرح المفصل ١٣١/٢؛ والكتاب ٤٠٢/٢؛ ولسان العرب ٥٠٦/١٢ (قوم) ؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا) .

والشاهد فيه قوله: «فايي ما وأيك» حيث أفرد «أي» لكل واحد من الاسمين، توكيداً . والمستعمل إضافتها إليهما معاً ،فيقال : فأيّنا.

(٢) من الآية : ٧٨ في سورة الكهف.

(٣) القائل هو عبد الله بن ازبعري(شاعر قريش في الجاهلية توفي نحو ١٥هـ) قاله قبل أن يسلم في وقعة أحد. والبيت في شرح ابن عقيل ص ٣٨٩ رقم الشاهد ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢ رقم الشاهد ٣٢٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣.

فـ«ذلك» هاهنا في معنى المثنى، أي كلا الأمرين من الخير والشر؛ و«ذو» فإنه أيضا لازمة الإضافة(ولايضاف)«ذو»(إلاّ إلى أسماء الأجناس الظاهرة عند سيبويه)[1] لأنه وصله إلى جعل أسماء الأجناس صفة، وجنس المضمرات والأعلام لا يقع صفة فلم يتوصل بـ«ذو» إلى بها (ونحو):

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ (أَبَانَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا)[2]

ويروى بدل أبار، وهو بمعنى أهلك، من البوار، أبان بالنون (شاذ عنده)لإضافته إلى المضمر، وكذلك قطعه عن الإضافة وإدخال اللّام عليه لإجرائه مجرى صاحب في قوله[3]:

فلا أعني بذلِكَ أَسْفَليكم ولكنّي أريدُ بهِ الذَّوِينا[4]

شاذّان.

(و«أولو»)بمعنى: ذو (وقد وقط وحسب) الإضافة في هذه الكلمات لازمة، لا تراها تنفك عنها.

---

(١) الكتاب ١/٢١٣، ٢٢١، ٢/١٠٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش١/٥٣.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٤٤؛ وشرح المفصل ١/٥٣، ٣/٣٦، ٣٨؛ ولسان العرب ١٥/٤٥٨ (ذو) ؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/٢٨؛ والمقرب ١/٢١١؛ وهمع الهوامع ٢/٥٠.

والشاهد فيه قوله: «ذووها» حيث أضاف «ذوو» (جمع «ذو») إلى مضمر ، وهذا جائز،وكذلك القول في «ذو»، و «أولو».

(٣) القائل هو الكميت بن زيد.

(٤) البيت له في ديوانه ٢/١٠٩؛ وخزانة الأدب١/١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ٤/٤١٦؛ والدرر٥/٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٢٧؛ ولسان العرب ١٥/٤٥٧، ٤٥٩(ذو)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب١/١٧٩، ٧/٤٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٦.

والشاهد فيه : جمعه لـ(ذي) جمعاً سالماً، وإفراده من الإضافة، والتزامه الألف واللام لمّا نقله كان عليه، وجعله اسمًا على حاله.

(والثانية)وهي الإضافة غير اللازمة (نحوثوب)ولوقال: «في نحو ثوب» لكان أولى؛ (ودار، ونحوهما مما يضاف في حال دون حال).

وقوله:(ولفظية)عطف على قوله: معنوية،(وهي إضافة الصفة)كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب (إلى مفعولها أو فاعلها)واحترز [1] بالصفة عن غيرها المضاف إلى أحدهما كالمصدر نحو: ضرب، فإن إضافته معنوية، وبقوله إلى مفعولها أو فاعلها من إضافة الصفة، لا إلى أحدهما نحو: مصارع مصرَ، فإن إضافته معنوية(نحو: هو ضارب زيد)الآن وغدا، (و)هو(حسن الوجه).

واعلم: أن إضافة الصفة المشبهة أبدا الفظيةٌ لأنها أبدا عاملة، وكذا إضافة اسمي الفاعل والمفعول إلى فاعلهما السببيِّ أبدا لفظيةٌ لجواز عملهما فيه مطلقا، سواء كانا بمعنى الاستمرار نحو: زيد مسودٌ وجهه، أو بمعنى الماضي نحو: زيد خارج أبوه أمس، وذلك لأن أو في مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به، وأما إضافتهما إلى المفعول فإنما يكون لفظية إذا كانا بالمعنى الحال أو الاستقبال.

(ولا تفيد)الإضافة اللفظية(إلاّ خفة في اللفظ)أي [في لفظ المضاف وحده كاسمي الفاعل والمفعول] [2] المجردين عن اللام المضافين إلى الأجنبي، أو في لفظ المضاف إليه وحده كاسمي الفاعل والمفعول المعرفَّين باللام المضافين إلى الفاعل السببي، والصفة المشبهة المعرفة باللام المضاف إليه نحو: القائم الغلام، والمؤدب الخدَام، والحسن الوجه، أوفي لفظيهما كهٰذه الأمثلة مع التجريد عن اللام نحو: قائم الغلام، ومؤدب الخدام، وحسن الوجه[١٩١/أ]فإن التخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير،

---

(١) سقطت عن (ب): واحترز.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

أُستتاره في الصفة وقد يكون الخفة لا في لفظ واحد منهما نحو: أفضل القوم عند من قال أن إضافة أفعل التفضيل لفظية، فإن التخفيف فيه يحذف من(والمعنى)أي معنى المضاف(كما هو قبل الإضافة) من غير تعريف فيه، ولا تخصيص بالإضافة. ألا ترى أن التخصيص الذي في ضارب زيد كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به أيضا بلا تفاوت، فلا يكن الإضافة هي المخصصة ولا المعرفة .ومن ثمه)أي (ومن جهة أنها لا تفيد إلا خفة في اللفظ: ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا (قالوا: مررت برجل حسن الوجه)، ولم يقولوا: مرررت بزيد حسن الوجه؛ ولوأفادت تعريفا لم يجز القول الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز القول الثاني لكون إذن صفة للمعرفة.

(و)من ثمه قالوا: (الضاربا زيد، والضاربو زيد)،فإن الإضافة تفيد خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا، وإلا لما جاز إضافة ما فيه اللام. (و)من ثم(لايجوز: الضارب زيد إلا إذ لا خفة)في اللفظ، لأن التنوين سقط في الأول باللام لا بالإضافة ،(خلافا للفرآء)فإنه يجوزه على أن لام التعريف بعد الحكم باضافته[1]، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، وفيه نظر: لأنا نرى اللام إلا سابقه حسا على الإضافة، والإضافة في[2] الظاهر إنما أتت بعد الحكم بسقوط التنوين بسبب اللام، لا بسبب الإضافة(وجاء)

الواهِبُ المِئَةَ الهِجَانَ وَعَبْدِها عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَهَا أُطفالَها)[3]

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٢، ١٢٣.

(٢) سقطت عن (ب): في.

(٣) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٩؛ وأمالي المرتضى ٢/٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢٥٦، ٢٦٠، ٥/ ١٣١، ٦/٤٩٨؛ والدرر ٥/١٣؛ والكتاب ١/١٨٣؛ والمقتضب ٤/١٦٣؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ٩٢٠؛ والدرر ٦/١٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧: والمقرب ١/١٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/٤٨،١٣٩.

والشاهد فيه قوله: «وعبدها » فقد روي بالجرّ والنصب تبعاً للفظ الذي أضيف إليه اسم الفاعل، وهو قوله: «المئة » ، أو محلّه.

قوله: المائة أي ماية الناقة؛ والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك

قوله: وعبدها أي: العبد الذي يزعاها؛ وعوذا: وهي حال من المائة، جمع عائذ، وهي الحديثة المنتاج، وتزجي: تُسَوَّقُ (والقياس: أن لا يجوز)لأن التابع لايقع حسب لا يقع متبوعه (كما لا يجوز: الواهب عبدها)ليس عدم جواز هذا بالاتفاق، فإن المالكي يجوِّزه إذا كان المضاف إليه مضافا إي ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام نحو: الرجل الضارب غلامه، وذلك يجري ضمير المعرف باللام[1].

(وفرق بعضهم بين الصورتين إذ)عبدها[2] (الأول)في الصورة الأولى، وهي: الواهب عبدها، وإنما جعله أولا- وإن كان في الذكرمتأخرا- لأنه مقيس عليه[3]، وهو باعتبار المقيس أصل وأول(مباشر)للمضاف المعرف[4] باللام، فلا يجوز ذلك كما لا يجوز الضارب زيد؛(و)عبدها(الثاني)في الصورة الثانية[5] (تابع)معطوف على ما باشره المضاف المعرف، فيجوز ذلك، وأشار إلى علته بقوله :(وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل[١٩١/ب]/في المتبوع)لأن القبح في التابع ليس بظاهر (بدليل)عطف المعرفة على نكرة مصدرة[6] بعلامة التنكير، نحو: [رب وكل، ومن الاستغراقية][7]، نحو: قولهم (رب رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها)مع أنه لا يجوز: رب غلامه وكل سخلتها.

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي٢/ ٢٣١.

(٢) في (ب): عبدها.

(٣) في (ب): لأنه عليه مقيس .

(٤) في (أ): المعرّف.

(٥) في(ب): الثاني.

(٦) سقطت عن(ب): مصدرة.

(٧) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

واعلم أن المصنف اختار مذهب الجزولي [1] فإنه قال: "هذا المعطوف معرفة، وإنما جاز ذلك لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع، وهذا المذهب مردود لأنه لو كان معرفةلجاز، رب غلام والسيد" [2] ؛ فالحق: أن الضمير في «غلامه وسخلتها» نكرة كما هو مذهب سيبويه [3] كما في ربه رجلا لأن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة قبل بحكم من الأحكام نكرة، بخلاف الراجع إليه وهي مختصة بحكم من الأحكام نحو: جاء ني رجل فضربته، فإنها معرفة لأن هذا الضمير لهذا لرجل الجائي دون غيره قال سيبويه في رب رجل وأخيه: ولا يجوز حتى يذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد سببا بعينه، وإنك تريد شيئا من أمة كلُّ واحد منهم رجل، وضممت إليه شيئا من أمة كلهم [4]، فقال له أخ، ولو قلت وأخيه واجب تريد شيئا بعينه كان(محالا، ومنه مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَين، حيث أخلى المعطوف)بلا وهو قاعدين على الصفة(عن ضمير الموصوف، ولم يجز ذلك)إلا خلاء(في المعطوف عليه)وهو قائم

---

(١) هو عيسى بن عبدالعزيز بن بلليخت الجزولي المراكشي البربري (أبو موسى) وجزولة بطن من البربر. نحوي لغوي. حج ولازم عبدالله بن بري المصري فأخذ عنه العربية واللغات . وتصدر بالمرية والجزائر لاقراء النحو، وتوفي بازمور من ناحية مراكش ٦١٠هـ/١٢١٣م. من آثاره: المقدمة في النحو، سماها القانون؛ وشرح على المقدمة؛ و شرح على الإيضاح لأبي علي الفارسي . وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة ٢٣٦/٢، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٣٤٩/٥، وروضات الجنات ص: ٥٠٨، وكشفالظنون ١١١/١، ٦٠٥، ٨١١؛ ١٨٠٠/٢، والمختصر في أخبار البشر ١٢١/٣، و مراة الجنان ١٩/٤، و وفيات الأعيان ٤٨٨/٣.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٩٣/٤.

(٣) الكتاب ٥٥/٢.

(٤) نفس المصدر.

أبواه، وكان إلا خلاء في المعطوف للحمل على المعنى لأن المعنى: لا قاعد أبواه، فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير، وكذا قولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة[1] لأن الضمير المستكن في قبيحة راجع إلى جاريته، فكأنك قلت: لا قبيحة جاريته، ولما كان فرق بين هذا المثال وبين ما قبله فصله عنه بقوله: منه(وكذا في)اللام (الموصول)لا يجوز خلاء صلته من الضمير، ويجوز إخلاء المعطوف على الصلة منه (نحو: مررت بالرجل القائم أبواه لا القاعدَين)وإنما يجوز ذلك لأنه في «تقدير لا القاعد أبواه» (ولم يجزه بعضهم في «الذي» نحو: مررت)بالرجل القائم أبوا(لا اللذين قعدا)،وإنما لا يجوز هذا ويجوز ذلك لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في «قعدا» وخفاء الموصول في القاعدين، وظهوره في الذين قعدا، وعدم المخالفة ظاهر بينه وبين الموصوف فهو بالرجل، بخلاف الذين، فإنه يظهر المخالفة بينهما افرادا أو تثنية(ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى)لأن المعنى: لا الذي قعد أبواه وتعليل الشارح هاهنا بقوله: لأن القاعدين في المعنى بمنزلة الذين قعدا مستبعد[2]، إذ لا دلالة على عدم الاستبعاد(كما في قوله[3]:

وأنَا الَّذِي قَتَّلْتُ بَكْراً بالقَنَا وتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَذَاتِ سَنَامِ)[4]

اعلم: أنه إذا كان الموصول أو موصوفة خبرا عن متكلم أو مخاطب، ولم يكن

---

(١) سقطت عن (ب): قبيحة.

(٢) الفالي ١٨٤/أ.

(٣) القائل هو المهلهل بن ربيعة.

(٤) البيت من الكامل ، وهو له في المقتضب ١٣٢/٤؛ وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧٣/٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٣٥٨/١؛ وشرح المفصل ٢٥/٤.

والشاهد فيه قوله: «قتلت» ، وحيث جاء بالضمير حملا على المعنى ،ولو جاء به حملا على اللفظ لقال : «قتل» .

(و المكان لا يضاف إليهما)أي إلى الجملتين الظروفُ (المتمكنة)أي المعربة (منه) أي من المكان لعدم التناسب بين المكان والجملة، إذ لا دلالة للجملة على أحد الأمكنة معينا، بخلاف غير المتمكنة نحو حيث فإنه يضاف إلى الجملتين نحو: اجلس «حيث» جلس زيد أو زيد جلس.

[الفعل بين المضاف والمضاف إليه]

(ولا يجوز إضافة المضاف)مرة أخرى وإلا لزم أن تكون الاسم الواحد تاما وغير تام؛ (ولا تقديم المضاف إليه)على المضاف لأنه كالجزء الثاني من كلمة واحدة؛ (ولا يجوز الفصل بينهما مطلقا)سواء كان بالظرف أو لغيره(سعة)أي في سعة الكلام اتحادها وامتزاجهما، فلا يتخلل بينها شيء كما لا يتخلل بين الطرفين من كلمة،(و)لايجوز الفصل (بغير الطرف ضرورة)أي ضرورة الشعر، وأما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم في الظروف مالم يتسعوا في غيرها (نحو قوله[1]:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أكُونَنْ وَمِدْحَتِي   كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ)[2]

يقال فرشت فلانا[١٩٥/ب]/أي أصلحتُ حاله، مستعار من رشت السهم إذا ألزمتَ عليه الريش؛ قوله: ولا أكونن ومدحتى مما يصلح حجة لمن يجوّز تصدير خبر كان بالواو،

---

(١) القائل غير معروف .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٤؛ والدرر ٥/ ٤٣؛ وشـــرح الأشموني ٢/ ٣٢٨ ؛ وشرح التصريح ٢/ ٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٨؛ ولسان العرب ١١/ ٤٤٧ (عسل) ؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨١؛ همع الهومع ٢/ ٥٢.

ولشاهدفيه قوله: «كناحت يوما صخرة»، فإن قوله: ناحت» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وهو قوله: «صخرة» ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وهو قوله: «يوما».

أي: لا أكونن ومدحتي لك، كمن سحت الصخرة بعسيل، أي لا يحصل له شيء ولا يمكن له ذلك والعسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، ففصل بين ناحت وصخرة بيوما وهو ظرف وقوله:(ونحو قوله[1]:

يا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ بِهِ (بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ)[2]

اعتراض، لأنه فصل بينهما بغير الظرف، فأجاب عنه بأنه محمول (على حذف المضاف إليه من الأول)، وهو مذهب المبرد[3]، والتقدير: بين ذراعي الأسد، وجبهه الأسد فاكتفى بدلالة الثاني على الأول عنه لأنه مثله لفظا ومعنى، (وقيل: مذهب سيبويه أنه)[4] أي أن المضاف إليه (الأول ليكون كالعوض)من المضاف إليه للأول (وآخر)المضاف إليه (الأول ليكون كالعوض)من المضاف إليه الثاني، لأنه لو قدم، وقيل: بين ذراعي الأسد وجبهة لم يكن

---

(١) القائل هو الفرزدق.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤، ٥/٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٩؛ وشرح المفصل ٣/٢١؛ والكتاب ١/١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٥١؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٠، ٢/٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/١٨٧؛ والخصائص ٢/٤٠٧؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/٣٣٦؛وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/٩٢ (بعد)، ١٥/٤٩٢ (يا)؛ ومغني اللبيب ٢/٣٨٠، ٦٢١. والشاهد فيه قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله «ذراعي»، والمضاف إليه، وهو قوله: «الأسد»، بماليس بظرف، وهو قوله: «وجبهة»، والفصل بغير الظرف غير جائز، ولذلك يجب تقدير مضاف إليه للأوّل، أو إنّ المضاف إليه «الأسد» هو للمضاف الأول، وحذف المضاف إليه الذي للثاني، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته.

(٣) المقتضب٤/٢٢٩.

(٤) الكتاب١/٩٢.

للثاني مضاف إليه ولا قائم يقوم مقامه. ومذهب المبرد أقرب لما يلزم على المذهب الآخر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة بغير لفظه[1] ماهو مثل المضاف لفظا ومعنى.

(ومذهبه)أي مذهب سيبويه(في نحو: زيد وعمرو قائم على العكس لأنه قال: إن خبر الأول محذوف، والفرق بين الصورتين إن حذف الجر جائز متسع من غير قائم مقامه، بخلاف حذف المضاف إليه، (وقراءة)ابن عامر[2](نحو : ﴿قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[3]ليست بتلك القوية) لمايلزم منها من الفصل بينهما بغير الظرف، وقد أجاز بعضهم الفصل في السعة بالمفعول إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا له لكن هذه القراءة مردودة[4]، وتواتر القراءآت[5] السبع على ما هو مذهب بعض الأصوليين[6] غير مسلم.

[حذف المضاف أو المضاف إليه]

(ويجوز حذف المضاف وإجراء حقه[7]من الإعراب على المضاف إليه عند أمن اللبس)فلا يقال: رأيت هندا، ويعنى: غلام هند لوجود اللبس ،أما حذفا (مرة)بأن حذف مضاف واحد (نحو : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةِ﴾[8] فإن من المعلوم أن المسئول أهلها، لا هي، (أوحذفا

---

(١) سقطت عن (ب): لفظة.

(٢) الكشف ١/٤٥٣؛ والتيسيرص ١٠٧؛ والنظر٢/٢٦٣.

(٣) من الآية: ٣٧ من سورة الأنعام .

(٤) في (ب): مردود.

(٥) سقطت عن(ب): القراءآت.

(٦) في (أ): الأصول.

(٧) في (ب): حق.

(٨) من الآية: ٧٢ من سورة يوسف.

(مرتين)بأن حذف مضافانِ(نحو قوله)[1] في صفة (البرق):

أَلاَ مَنْ رَأَى لي رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ (أَسالَ البحارَ فانْتَحَى لِلْعَقِيقِ)[2]

الرأي: واحد الآراء، والمراد به الجهة تجوّزا، وشريق[١٩٦/أ]: «فعيل» بمعنى الفاعل، مِن شرق بريقه إذا غصَّ، أو بمعنى: مفعول مِن شَرقت الشاء إذا شققتَ أذنها، وهي صفة موصوف محذوف أي: سحاب شريق، يقول: من أبصر لي جهة برق شرق بمائه لكثرته بحيث أسأل البحار، والبحار: اسم موضع بنجد؛ والانتحاء: القصد، والعقيق: اسم موضع آخر (أي أسأل سقيا سحابه)أي سحاب البرق البحار، فحذف المضافان[3]، وأعرب الضمير المجرور العائد إلى البرق إعراب المضاف الأول، فانقلب المجرور مرفوعا واستكن في الفعل. قال الشارح: "ولو قيل أن أسأل فيه ضمير يرجع إلى البرق على الإسناد المجازي بدون ارتكاب حذف المضافين لم يكن بعيدا"[4] . (أو)حذفا (أكثر)من المرتين (نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾)[5] أي كان (مقدار مسافة قربة)أي جبريل مثل مقدار قوسين، فحذف المضافات الثلث وأقيم المضاف إليه الثالث، وهو الضمير في «قربه» الراجع إلى جبريل مقام المضاف الأول واستتر في كان. (ويقال: هو منّي فرسخان وميلان وقدر رمح)أي: مقدار مسافة فرسخين.

(١) القائل هو أبي داؤد الإيادي.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي داؤد الإيادي في ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح المفصل ٣١/٣. والشاهد فيه أنّه حذف المضاف والمضاف إليه الأوّل ، واكتفى بالمضاف إليه الثاني ، والأصل: أسال سقيا سحابه البحار، فحذف المضاف ، وهو «سقيا» ، والمضاف إليه ، وهو «سحاب» ، ولم يبق إلاّ المضاف إليه الثاني، وهو الضمير المجرور بإضافة «سحاب» ، فلما اتصف بالفعل ، وأقيم مقام المضاف ارتفع فاستتر.

(٣) سقطت عن (ب):

(٤) الفالي ١٨٨/أ.

(٥) من الآية: ٩ من سورة النجم.

للتشبيه جاز أن [١٩٢/أ]/يكون العائد إليه غائبا، وهو الأكثر لأن جميع المظهرات غُيَّبٌ نحو: أنا أو أنت الذي قال كذا، وجاز أن يكون العائد متكلما أو مخاطبا حملا على المعنى نحو: أنا الذي قلتُ وأنتَ الذي قلتَ؛ أما إذا كان المتكلم والمخاطب خبرا عن الموصول أو عن موصوفه فلا يجوز الحمل على المعنى، فلا يقال: الذي ضربتُ أنا لئلا يبقى الإخبار لغوا، وكذا إذا كان للتشبيه فليس إلا الغيبة نحو: أنا حاتم الذي وهب المائين.

(وعلى هذا المذكور من أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع(جاز: الضارب الرجل وزيد)فإن سيبويه أجاز في تابع المضاف إليه الذي لايكون متبوعه في حكم الساقط[١] مالا يجوز في متبوعه قياسا على قولهم يازيد والحارث.

(وأبوالعباس)المبرد (يفرق بين الصورتين)[٢] أي: بين الواهب المائة الهجان وعبدها وبين الضارب الرجل وزيد، (قائلا بأن الضمير في عبدها للمائة، فكأنه قيل عبد المائة)،فجعل المضاف إلى ضمير مافيه اللام في قوة المضاف إلى ما فيه اللام، والمضاف إليه يجوز أن يقع مضافا إليه للصفة المعرفة باللام نحو: الضارب وجه فرس غلام الرجل، قال :أما إذا اتبعتَ مجرور ذي اللام مالم يكن في قوله ما يمكن وقوعه موقعه نحو: زيد وغلام زيد، فليس فيه إلا النصب حملا على محل المجرور وأنشد:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرًا [٣]

---

(١) الأصول في النحو ٢/٣٢٢. (٢) نفس المصدر.

(٣) هذا صدر البيت وهو بتمامه :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا

والبيت للمرار الأسدي في الكتاب ١/٩٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش٣/٧٢، ٧٣؛ والمقرب ١/٢٤٨؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي١/٣٤٣؛ والهمع٢/١٢٢؛ والخزانة ٢/١٩٣، ٣٦٤.

بنصب بشرا لا غير، (بخلاف العلم)المعطوف على المجرور فإنه ليس في قوة المضاف إلى ما فيه اللام، وإنما جاز: الضارب الرجل وإن لم يكن في هذه الإضافة خفة في اللفظ تشبيها له بالحسن الوجه)المقيد فيه الإضافة الخفة بحذف الضمير واستتاره وقلب الضمة كسرة، إذ كان أصله: الحسن وجهه؛ و وجه المشابهة كون المضاف والمضاف إليه فيهما معرف بلام التعريف .(وأما نحو: الضاربك والضاربه فيمن قال: إنه مضاف)فإن بعض النحاة قال إن الضمير بعد ذي اللام من الصفة مفردا كان أو مثنى، أو مجموعا على حده مجرور بالإضافة. وقال سيبويه إن ذا اللام

إذا لم يكن مثنى أو مجموعا على حده فهو منصوب[1]، لا غير نحو: الضاربة لاعتباره المضمر بالمظهر، فكما لا يجوز في «الضارب زيدا» إلا النصب، فكذا لا يجوز في «الضاربة» إلا النصب (محمول في صحة الإضافة)وإن لم يحصل بها تخفيف(على ضاربك)لأنهما من باب واحد، لا فرق بينهما في عدم التخفيف فيهما، وقال المصنف أيضا في ضوء المصباح، وإنماساغ: الضاربك والضاربة، لأنه في الأصل: الضارب إياك والضارب إياه، فلما أضيف حصل التخفيف جدا (إذ الإضافة فيه)أي في «ضاربك» (لازمة من غير نظر إلى تخفيف) لأنه ١٩/ب]/ الإضافة المقصودُ بها التخفيفُ غير لازمة كما في «ضارب زيد فانه يجوز أن يقال فيه ضارب زيد، أو إنما كانت لازمة[2] (لرفضهم الجمع بين التنوين أو النون والضمير[3] المتصل) المنصوب، وذلك لأن التنوين و[4]النون [مشعران بتمام الكلمة][5]، والضمير المتصل في

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٢٣٣.

(٢) في (ب): لازمة كانت .

(٣) سقطت عن (ب): والضمير.

(٤) سقطت عن (أ): و.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

حكم تتمة الأول، فلو لم يكن الإضافة لازمة فيه لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة؛ وقال الأخفش: إن الضمير بعد المجرد عن اللام[1] نحو: ضاربك وضارباك منصوب وإنما حذف التنوين والنون للاتصال المذكور بينهما وبين الضمير المتصل، وقوله (ونحو:

هُمُ الآمِرُوْنَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُوْنَهُ إذا ما خَشوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا[2]

إيراد، فإنه قد جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب في «الفاعلونه»،فأجاب عنه بقوله :(مما لا يعمل)ولا يعتمد(عليه) لأن سيبويه قال هذا البيت مصنوع ،وقال المبرد: إنها للسكت ولم يحذف في الوصل اجراء له مجرى الوقف، وإنما حركت تشبيها لها بهاء الكناية[3].

(وأفعل التفضيل إذا أضيف إلى المعرفة)حال كونه[4] (مرادا به الزيادة على من أضيف إليه)أفعل أي[5] مرادا به تفضيل صاحبه على كل واحد واحد[6] من سائرا، مثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه، لا على مجموع أمثاله من حيث هو مجموع (فالإضافة لفظية

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي٢/٢٣٢.

(٢) ويروى : هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُوْنَهُ

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩١؛ وخزانة الأدب ٤/٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ والدرر ٦/٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/١٢٥؛ والكتاب ١/١٨٨؛ ولسان العرب ٨/٢٣٦ (طلع) ، ١٣/١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها) (وفيه «مفظعا» مكان «معظما» ؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهومع ٢/١٥٧.

والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في «الآمرونه»، للضرورة الشعرية .

(٣) الكتاب ١/٩٦؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٢/٢٣٢.

(٤) في (ب): كون.

(٥) سقطت عن (ب): أي. (٦) سقطت عن (أ): واحد.

غير محضة على رأي)وهو رأي ابن السراج وعبدالقاهر والجزولي وأبي علي[1]، (ولذا قيل مررت برجل أفضل القوم)فـ« أفضل» وقع صفة للنكرة، فلو كانت إضافة معنوية لما وقع عند إضافته إلى المعرفة صفة للنكرة وكقوله [2]:

وَلَمْ أَرَ قوماً مِثْلَنا خَيْرَ قَوْمِهِمْ   أَقَلَّ بهِ منّا على قَوْمِهِمْ فَخْرا [3]

فإن «خير قومهم» صفة لقوله «قوما»، و« أقل» مفعول ثان، والهاء في «به» ضمير الجر الذي دل عليه قوله «خير قومهم» وليس الأول والثاني سواء ،لأن الأول صفة والثاني مصدر، كقولك: أوثر الخير وأكره الشر، والمعنى: لا نتكبّرُ عليهم، بل نعدهم أمثالنا، وإنما كانت غير محضة (لأن المعنى على إثبات «من»)الابتدائية (كأنه قيل أفضل من باقي القوم)ويكون الجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول أفعل كما لو ظم فإن «من» في قولك: أفضل من القوم ابتدائية على معنى أن زيدا ابتدا في الزيادة في الفضل، من مبداء هو القوم بعد مشاركتهم له في أصل الفضل والجار والمجرور مفعول أفضل ،فيكون « أفضل» في أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها (يُؤنِسُ به) أي يحصل الاستيناسَ بأن المعنى على ثبات من (قوله تعالى): ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ[١٩٣ /أ] / عَلَى حَيٰوةٍ﴾ [4] ﴿وَمِنَ الَّذِينَ

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٤؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١/٢٨٨؛ والتصريح٢/٢٧.

(٢) القائل هو الزياد بن زيد الحارثي.

(٣) البيت من الطويل ، هو لزيادة بن زيد الحارثي في خزانة الأدب ٤/ ٣٦٤، ٥/ ٢٢٧؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٤.

والشاهد فيه قوله: «ولم أر قوماً مثلنا خير قومهم» حيث وصف النكرة «قوما» بـ«خير» وهو بمعنى التفضيل ، فلو كان الإضافة معنوية للتعريف لما وقع صفة للنكرة.

(٤) من الآية: ٩٦ في سورة البقرة.

أشْرَكُوْا) ﴾[١] فان قوله «من الذين» عطف على«الناس» فلو لم يكن فيه «من» في التقدير ثابتة لم يجز اثباتها في المعطوف وإنما قال يونس به لأن ذلك ليس بنص على «ثبات» من لجواز أن يكون ذلك عطفا لـ«أحرص» المقدر على «أحرص» الظاهر، فلا يلزم أن يكون المعنى على ثبات «من» في الأول (وإلاعرف)وهو مذهب سيبويه وابن مالك[٢] (أنه يتعرف)بالإضافة ويكون الإضافة ،معنوية بمعنى اللام لأن المعنى فيه أن صاحبه متصل في المعنى: الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد عما بقي بعده من اجراء المضاف إليه فأ«زيدا» في قولك: زيد أفضل القوم، مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد القوم، فالمعنى: زيد بعضهم، الزائد في الفضل فيكون الإضافة بتقديراللام كما في قولك بعض القوم، ولا يكون بتقدير «من» الابتدائية وإلا لجاز زيد أفضل عمرو، كما جاز زيد أفضل من عمرو ولا بتقدير من المبيّنة كما في خاتم فضة وإلاّ لوقع اسم المضاف إليه على المضاف فيكون الإضافة محضة بدليل قوله تعالى : ﴿فَتَبَارَكَ اللّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِيْنَ﴾ [٣]وقوله: خير قومهم في البيت منصوب على المدح أو البدل.

(ومن شرطه)أي ومن شرط أفعل المراد به هذا المعنى (أن يضاف إلى ماهو)أي أفعل(بعضه)لأن أفعل المضاف بهذا المعنى موضوع ليكون جزء ا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن أمثاله،(فلا يجوز «يوسف أحسن أخوته»)لفقدان الشرط المذكور(لخروجه)أي خروج يوسف (من جملتهم)أي من جملة الإخوة(باضافتهم إلى ضميره)فإنك إذا قلت جاء ني أخوة يوسف لم يكن يوصف من جملتهم، وكذا لا يجوز زيد أفضل رجلين أو أفضل رجال إذا

---

(١) من الآية :٩٦ في سورة البقرة.

(٢) التصريح ٢/ ٢٧.

(٣) من الآية : ١٤ في سورة المؤمنين.

كان المراد به المعنى المذكور، لأنه لا فائدة في كونه أفضل من جملة غير معينة وكذا لا يجوز وجه زيدأحسنة لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله.

وقوله(واختلاج لزوم تفضيل الشيء على نفسه)اعتراض توهم من قوله: مرادا به الزيادة على من أضيف إليه ومن قوله ومن شرطه أن يضاف إلى ماهو بعضه لأنك إذا قلت: زيد أفضل الناس فأنت تفضّل زيدا على الناس، وهو من جملتهم فيلزم بفضيلة على نفسه، وأجاب عنه بقوله (يضمحل)ويزول ذلك الاختلاج والتوهم(بأن لافعل جهتين: أصل ثبوت المعنى)صوابه أن يقول: ثبوت أصل المعنى ،(والزيادة فيه)وقد عرفت الكلام[١٩٣/ب]/في ذلك في باب الحال، فكونه من جملتهم باعتبار الجهة الأولى دون)الجهة(الثانية)،فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، لأن الجهة التي ذكربها معهم غير الجهة التي فضل بها عليهم، (ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين)في استعمالهم لأفعل باعتبارهما(قولهم: زيد قائما[١] أحسن منه قاعدا)فان قائما هو الحال المفضل بها، وقاعدا هو الحال المفضل عليها، والعامل فيهما جميعا أحسن، ونسبة أحسن إلى القيام نسبة الأحسنية[٢]، ونسبته إلى القعود نسبة أصل الحسن، ولا يجوز أن يكون نسبة أحسن إليهما نسبة واحدة وإلا لزم أن يكون القعود مفضلا ومفضلا عليه، واعلم أنه لا حاجة إلى هذا الجواب إن قال على ما قررنا من قبل من أن صاحب أفضل ليس بمفضل على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي من المضاف بعد خروجه منه.

(وإن قصد به)أي بأفضل(زيادة مطلقة)على جميع إفراد نوعه، لا على المضاف

---

(١) سقطت عن (ب): قائما.

(٢) سقطت عن (ب): الأحسنية.

إليه المعين، (وأضيف للتوضيح)والتخصيص كما أضيف سائر المصفات نحو مصارع مصر(فلا يقال في تعرفه بالإضافة)أي يكون [الإضافة حينئذ محضة بمعنى اللام][(١)] بالاتفاق إذ ليس المعنى على ثبات من حتى يكون المضاف إليه معمولا له، ويكون الإضافة لفظية(ولا منع حينئذ من إضافته إلى ماليس) أفعل (ببعض منه)سواء كان من جنسه نحو: يوسف أحسن إخوته أي أحسن الناس، وأضيف إلى إخوته لملابسته إياهم أو لم يكن من جنسه نحو: فلان أعلم بغداد، أي أعلم ممن سواه وله اختصاص ببغداد لكونهامنشاة أو مسكنه، ويجوز أن أضيف إلى ما هو بعضه أيضا نحو نبينا ﷺ أفضل قريش بمعنى: أفضل الناس وهو من قريش.

(وعلى المعنى الأول)وهو الزيادة على المضاف إليه (جاز الإفراد)أي، إفراد أفعل وتذكيره على كل حال ،تقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وسيد أفضل القوم. وإنما جاز ذلك لأنه مثل المصحوب عن الذي لايطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتأنيثا كما سيجيء إن شاء الله تعالى في كون المفضول مذكورا مجرور بعدهما، ولا فرق بينهما من حيث المعنى إلا أن المجرور بمن مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة مفضول بجميع أجزائه له إلا بجزء ،وهو صاحب أفضل، ولا فرق بينهما لفظا إلا بذكر «من» في أحدهما دون الآخر.

(و)جاز(المطابقة لمن هو)أي أفعل(له)تثنية وجمعا وتانيثا لفوات لفظ من المانع من التصرف :(وعلى الثاني المطابقة)لمن هو له واجبة(ليس إلا)المطابقة [١٩٤/أ]/،وذلك لعدم مشابهته للمصحوب «بمن» لعدم ذكر المفضول بعده.

(وإذا أضيف)أفعل (إلى النكرة فحكم المضاف إليه حكم موصوفه في الإفراد والتثنية والجمع)مالم يكن المضاف إليه مشتقا، أما إذا كان مشتقا فيجوز إفراده مع جمعيّته

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

الموصوف كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[1] قال ابن مالك: ويلزم أفعل المستعمل هذا الاستعمال للإفراد والتذكير لشدة شبهه بالقاري في التنكير[2]، وظهور من بعدها بأسهل تقدير(نحو: أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهو أفضل رجال وهي أفضل امرأة، وهما أفضل امرأتين، وبين أفضل نسوة، والمعنى في المضاف إلى النكرة اثبات الفضل على هذا الجنس(إذا فصّلوا)بالصّادالمهملة (رجلا رجلا، واثنين اثنين، وجماعة جماعة) يعني: إذا قلت هو أفضل رجل فالمعنى؛ إذا فصلت هذا الجنس وصنّفته رجلا رجلا فهو أفضل رجل أي هو أفضل كل من كان رجل قيس فضله فضله، أي أفضل من زيد، وأفضل من بكر إلى أن يغنى الجنس. وإذا قلت: هما أفضل رجلين، فالمعنى: إذا فصّلت الجنس رجلين رجلين فهما أفضل رجلين، أي: هما أفضل من كل رجلين قيس فضلهما يفضلهما، وإذا قلت: هم أفضل رجال، فالمعنى: إذا فصلت الجنس رجالا رجالا فهم أفضل رجال، أي: هم أفضل كل رجال قيس فضلهم بفضلهم.

وإنما جاز الإضافة إلى النكرة وإن لم يكن المجرور في هذه الأمثلة في الظاهر جملة متعينة كما شرطنا لأن المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس المستغرق المجتمع من المفضل وأمثاله، فإن التعبير عن استغراق الجنس بأحد أفراده في النكرة جائز دون المعرفة كما عرفت، فاعرف هذا، ولا تلتفت إلى حاصل ما قال الشارح من أن المضاف إليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور[3]، فإن المضاف إليه المراد به الاستغراق هو المفضل عليه .

(ويضاف أسماء الزمان إلى الجملتين)الفعلية و الاسمية،اعلم: أن إنما يضاف الزمان إلى الجملة، وهو في المعنى ظرف لمضمونها تشرط استعادة أحد الأزمنة منها، وذلك لأن

---

(١) من الآية : ٤١ في سورة البقرة.

(٢) لم أجده.

(٣) الغالي ١٩١/ أ.

الإضافة إلى الجملة على خلاف الأصل، لأن المضاف إليه في الحقيقة هو مضمون الجملة، لا الجملة فاشترط ذلك ليكون بين المضاف والمضاف إليه تناسب في الدلالة على مطلق الزمان مع أن بينهما ارتباطا معنويا من كون المضاف ظرفا لمضمون المضاف إليه، ولهذا الشرط كان إضافته إلى الجملة الفعلية أكثر منها إلى الاسمية لدلالة الفعلية على أحد الأزمنة وضعا [١٩٤/ب]وإنما يضاف إلى الاسمية المستفادة منها الزمان، إما بأن يكون ثاني جزئها فعلا كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾(١)، أو يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة وإن كان جزاها اسمين نحو آتيتك زمن الحجاج أميرٌ وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾(٢)أما إن لم يكن الزمان ظرف مضمونها بل كان إما قبله أو بعده فلا يضاف إليها إذا كان الجملة مصدّرة بحرف مصدري كـ«أنّ» و«إن» و«ما» كقوله تعالى : ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهاً﴾(٣)و ﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾(٤) وذلك لأنه لا يكون للزمان حينئذ مع الجملة من الاختصاص ما يكون ظرف مضمونها،فإن التناسب بين المضاف والمضاف إليه في الدلالةَ على مطلق الزمان وكون الزمان ظرفا لمضمونها يوجبان الاستغناء عن الحرف المصدري، بخلاف مالم يكن كذلك فإنه يحتاج فيه إضافته إلى الجملة إلى ما يوقع بينهما الارتباط وهو الحرف المصدري.

(و)يضاف(آيَةٌ)بمعنى العلامة لمشابهتها الوقتَ لأن الأوقات علامة توقّت بها الحوادث وتعين بها الحوادث الأفعال (و)مضاف(ذو)معربا كإعرابه في نحو ذو مال بالواو

---

(١) سور الذاريات : ١٣.

(٢) من الآية: ١٦ في سورة الغافر.

(٣) سورة النسآء : ٤٧.

(٤) نفس الآية.

والألف والياء وقيل هو ذو الطائية، وهو تفيد لأنها بالواو في الأحوال الثالث على الأشهر (إلى الفعلية نحو: زمن الحجاج أميرٌ)الزمان مضاف إلى الجملة الاسمية (و)نحو(قول الشاعر[1]:

أَعَلاقةً أُمَّ الوليِّدِ بَعْدَمَا أفْنانُ رأسِكِ كالثُّغامِ المُخْلِسِ)[2]

العلاقة: بالفتح علاقة الحب والخصومة، بالكسر علاقة السوط والقوس والأفنان: جميع الفنّ وهو الغصن في الأصل، وهاهنا أراد به الشعر، والثغام: بالفتح نبت يكون بالجبل يبيضّ يقال له بالفارسية شاورد ،ويشبه به الشيب، والمخلس: من أخلس النباتُ إذا اختلط رطبه ويابسه، وأخلس رأسه إذا خالط السواد البياض خاطب الشاعر نفسه[3]، أي أتحِبُّ أمُّ الوليد حبا وعلاقة ،

(وليست «ما» بكافه)لبعْدَ (عن الإضافة)كما قيل و[4]ذلك لأن بعد في البيت على معناه الأصلي من اقتضاء الإضافة إلى شيء وهو في المعنى مضاف إلى ما بعده كأنه قيل بعد حصول رأسك أشمط كالثغام، (بل)هي مصدرة،فإن ما المصدرية يجوز أن يكون صلتها

---

(١) الشاعر هو المرار الأسدي.

(٢)البيت من الكامل ، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ٢٣٢/١١، ٢٣٤؛ والدرر ١١١/٣؛ وشرح شواهد المغني ٧٢٢/٢؛ والكتاب ١/ ١١٦، ١٣٩/٢؛ ولسان العرب ٢٦٢/١٠ (علق)، ٧٨/١٢، (ثغم) ، ٣٢٧/١٣ (فنن)؛ وبلا نسبة في ازضداد ص ٩٧؛ ورصف المباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٣/١؛ ومغني اللبيب ٣١١/١؛ والمقتضب ٥٤/٢؛ والمقرب ١٢٩/١؛ وهمع الهومع ١/ ٢١٠،

وفي البيت شاهدان : أولهما نصب «أم» بـ «علاقة» لأنها بدل من التلفظ بالفعل ، فعلمت عمله. وثانيهما إضافة «بعد » إلى الجملة ، لأنَّ «ما» وصلت بها ، فكفتها عن الإضافة إلى المفرد، وثباتها للإضافة إلى الجملة.

(٣) في (ب): نفس.

جملة اسمية عند سيبويه[1] (مهياة للإضافة إلى الجملة)لما قلنا من أن الزمان إذا لم يكن ظرفا لمضمون الجملة فلا بد من تصديرها بحرف مصدري وهاهنا كذلك .

(ومنه)أي ومن الزمان المضاف إلى الجملة (قولهم: مارأيته مذ دخل الشقاء فيمن يرى الإضافة)أي: إضافة[١٩٥/أ]/مذ إلي الجملة الفعلية بعده، قا ل ابن مالك أن «مذ» و «منذ» إذا وليها جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها[2] أما على قول من جعل مذ مبتدأ والجملة الفعلية خبره على تقدير زمان مضاف إليها، أي: أول المدة أو جميعها زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب (ونحو قوله[3] :

بايةِ تُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامًا[4]

مثال «لإضافة آية» إلى الفعلية، وخيل ضعث أي[5] غير مفرجنة، والسنبك[6] طرف مقدم الحافر، والمدام: الخمر أي بعلامة إقامهم وتقديمهم الخيل ملطحة السنابك

---

(٤) سقطت عن (أ): و.

(١) الكتاب ١٣٩/٢؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٤٤١/١.

(٢) التسهيل ص ٨١.

(٣) القائل هو الأعشى.

(٤) البيت من الوافر ، وهو له في خزانة الأدب ٥١٢/٦، ٥١٥؛ولسان العرب ٢٩٢/١٢ (سلم)، وليس في ديوانه ؛ وبلانسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ ولدرر ٣٣/٥؛ وشرح شواهد المغني ٨١١/٢؛ وشرح المفصل ١/٣؛والكتاب ١١٨/٣؛ ولسان العرب ٦٢/١٤ (أيا)؛ ومغني اللبيب ٤٢/١، ٥٢، ٥٣؛ وهمع الهوامع ٥١/٢.
والشاهد فيه إضافة «آية» بمعنى «علامة»إلى الفعل ... تضاف إلى الفعل بدون «ما» المصدرية أو النافية ومعهما.

(٥) سقطت عن (ب): أي . (٦) سقطت عن (أ): والستيك.

بالدم لكن يكن «أية» وخيلا في معني الزمان يصدر في الأغلب الجملة الفعلية بحرف مصدري كقوله[1]:

ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَمِيْمًا بآيَــةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعاما[2]

أي: علامة جهتم الطعام، أي: من يبلغهم عني هذا الذم لأنهم مذمومون يحبّ الطعام .

(ونحو: اذهب بذي تسلم[3])مثال لإضافة «ذو» إلى الجملة الفعلية، واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون. قيل: هو شاذ، وذي صفة موصوف هو الأمر والباء بمعنى مع اذهب مع الأمر ذي السلامة، وقال السيرافي: أن الموصوف المقدر هو الوقت والباء بمعني في فلا يكون الإضافة شاذة لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل[4] أي اذهب في الوقت، ذي السلامة. وقد يستعمل «ذو» في، الإضافة إلى الفعل، استعمالها في الإضافة إلى الاسم، نحو: جاءني ، ذوفعل، وذافعلا ، وزا فعلو، وذات فعلت ذواتا فعلتا وذوات فعلن.

---

(١) القائل هو يزيد بن عمرو بن الصعق.

(٢) البيت له في خزانة الأدب ٦/٥١٢-٥١٥، ٥١٨-٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه٢/١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦؛ وشرح المفصل ٣/١٨؛ والشعر والشعراء ٢/٦٤٠؛ والكتاب٣/١١٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ وهمع الهوامع٢/٥١.

والشاهد فيه : إضافة «آية» إلى جملة «يحبون» المصدرة بـ «ما» المصدرية.

(٣) قال سيبويه: «...ومما يضاف أيضاقوله: لا أفعل بذي تسلم، ولاأفعل بذي تسلمان ولا أفعل بذي تسلمون، والمعنى: لا أفعل بسلامتك، و(ذو)مضافة إلى الفعل..كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك فـ (ذو) هاهنا الأمر الذي يسلمك وصاحب سلامتك» الكتاب ١/٤٦١.

(٤) شرح أبيات سبويه ١/١٨٨.

(وليس)حذف المضافات (عند سيبويه بقياس)[1] بل ذلك عنده موقوف على السماع، (وأنكر)سيبويه قولك[2] (هو منى عدوة الفرس أو غلوة السهم)أي مقدار مسافة قربه مني عدوة الفرس وإنما أنكر ذلك لعدم السماع فيه.

واعلم: أنه كما أجروا حق المضاف على المضاف إليه في الإعراب كذلك أُجروا حقه عليه في غيره من التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع نحو:

يسقون مَن وَرَدَ البَرِيْصَ عليهم ... بَرَدى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ[3]

أي ماء بردي، وهي نهر فإنه أراد المحذوف، وهو الماء، ولذلك قال: يصفّق بالباء، ونحو قطعت السارق فاندملت أي قطعت يده، أنث اندملت لأنه أراد المحذوف أيضا كقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[4] ، وقوله «أهلكناها» على الثابت، وقوله «أوهم قائلون» على المحذوف، وفي إعادة الضمير على الثابت وجهان: أحدهما: أنك أقمته مقام المحذوف، فصارت المعاملة في اللفظ معه، والآخر: أنه يقدر في الثاني حذف المضاف كما قدر في الأول، فإذا قلت: سألت القرية وضربتها، فمعناه: وضربت أهلها، فحذف

---

(١) الكتاب ١/٢٠٥؛ والأمالي الشجرية٢/٢٥٥. (٢) نفس المصادر.

(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوان ص ١٢٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢؛ وخزانة الأدب ٣٨١/٤، ٣٨٤، ١٨٨/١١؛ والدرر٥/٨؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٣؛ ولسان العرب ٨٨/٣(برد)، ٦/٧(برص)، ٢٠٢/١٠(صفق)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٥١/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٣٣/٦؛ ولسان العرب٣٤٥/١١(سلسل) ، ٤٧٨/١٤(ضحا) ؛ وهمع الهوامع٢/٥١.

والشاهد فيه قوله: «بردي يصفّق» حيث حذف المضاف، وهو «ماء» وأبقى المضاف إليه «بردي» وأقامه مكانه من حيث الإعراب فأصبح مفعولا.

(٤) سورة الأعراف: ٥.

المضاف فيه كما حذف في الأول.

(وقد يترك المضاف إليه على إعرابه إذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا إلى [١٩٦/ب]/شيء آخر كقراءة من قرأ)[١] ﴿يُرِيْدُوْنَ عَرَضَ الدُّنيَا (وَاللهُ يُرِيْدُ الآخِرةِ) ﴾[٢] فأبقي المضاف إليه على إعرابه بعد حذف المضاف.

(ومنه)أي ومما ترك المضاف إليه على إعرابه حيث كان المضاف إليه على إعرابه بعد حذف المضاف عطوفا على مثله كما يقال في المثل في موضع التهمة:("تاكل سوداء تمرة ولا بيضاء شحة"[٣] أي ولاتأكل بيضاء) فحذف كل، وترك البيضاء على إعرابه (فيمن لا يجوز العطف)بحذف واحد (على) معمولي (عاملين محذوفين)لسيبويه[٤] (فإنه)لما لم يجوز ذلك قال(ولا بيضاء: عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه، وحينئذ يكون حرف العطف قائما مقام حرف واحد -وهو ما النافية- لا عاملين مختلفين وغيره يجوز العطف عليها فلا يقدر المضاف، ويقول: إن واو العطف قائما مقام كل وما النافية.

(ومنه: ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا أخيه)التقدير: ولا مثل أخيه، قالوا: يجب هنا إضمار المضاف.(ولا يجوز العطف)أي عطفا أخيه على عبدالله، ويكون المثل المذكور مضافا إليها ولا يحتاج إلى إضمار مضاف في أخيه(حيث كان النفي عن كل واحد من المثلين)إذ المعنى: أن مثل عبدالله لا يقول، ومثل أخيه أيضا لايقول[٥] (لا غير المماثل لهما)على معنى: مارجل هو مثلهما معا يقول ذلك ولو كان عطفا على عبدالله لكان المعنى

---

(١) هو قراءة ابن جماز (المحتسب١/٢٨١).

(٢) من الآية: ٦٧ في سورة الأنفال.

(٣) مجمع الأمثال ٢/٣٠٧؛ والمستقصى٢/٣٢٨.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٦-٢٧. (٥) سقطت عن (ب): لا يقول.

على هذا، وليس هذا بمراد،

(و)كذا لايجوز العطف على عبدالله[1](لما يلزم)فيه (من إيلاء «لا »)المزيدة (المؤكدة للنفي)الذي في المعطوف عليه(غير ما عطف على المنفي)وهو أخيه، فإنه معطوف على عبدالله، وهو ليس بمنفي، فلو لم يقدر المضاف هاهنا لم يجز لأن الداخل عليه «لا » المزيدة لتأكيد النفي ما دخل فيه النفي نحو : ما جاء ني ولا عمرو ، ولا يجوز : ماجاءني غلام عمرو لا يزد عطفا على عمرو إنما يعطف على لأن المجيء ليس منفيا عن عمرو بل عن غلامه،(و)لما يلزم من(الفصل بين المعطوف المجرور)وهو أخيه(والمعطوف عليه)وهو «عبدالله» (بأجنبي،وهو «يقول» لأنه خبر «لما » وهو أجنبي عن المعطوفين؛ فكما لا يجوز الفصل عن الجار والمجرور، كذلك لايجوز بين الجار وبين ماهو في حكم المجرور من العطوف عليه؛ فلا يقال: غلام زيد ضارب وعمرو.

(ومنه: ما مثل أبيك ولاأخيك)أي: ولا مثل أخيك(يقولان ذاك)فحذف المضاف من أخيك، وترك على إعرابه. (ولا يصح العطف)أي عطف أخيك على أبيك (للوجهين المتقدمين)من أن المراد والنفي من كل واحد من المثلين، لا من شخص مماثل لهما، ومن لزوم إيلاء [١٩٧/أ]/«لا » المؤكدة لغير ما عطف على المنفي، ولا يلزم الفصل لتأخير الخبر فيه؛(و)لا يصح العطف(للزوم الإفراد)على تقدير العطف (في «يقولان»)لأن المبتدأ،- وهو المثل- المضاف إلى أبيك وأخيك مفرد، (والاعتذار)أي[2]اعتذار ابن الحاجب عن هذه الاستدلالات كلها (بإقحام المثل)قال:" إن المثل هاهنا كناية وليس بمقصود، فكأنه معدوم، يقال: مثلك لا يفعل هذا أي أنت ينبغي أن لا تفعل، وذكر المثل سابقة ولو كان المثل مقصودا

(١) في (ب): ولا يجوز كذا العطف على عبد الله.

(٢) سقطت عن (ب): أي.

لم يكن المخاطب مرادا، وعند ذلك تفسد المعنى، لأن المعنى حينئذ: إن مثلك لا يقوله وأنت يقوله كما تقول أخو زيد لا يفعل هذا، ولكن زيد فعله لكون الأخ مقصود؛(أو إذا كان)المثل مقحما فكأنهم قالوا: ما عبدالله يقول ذلك ولا أخوه وما أخوك ولا أبوك يقولان ذلك، فلا يلزم شيء من الفسادات المذكورة"[1] (ضعيف لأن المعاملة لفظا مع)المثل (المقحم)من حيث المعنى، لامع المضاف إليه المقصود (بشهادة امتناع: مثلي أفعل ومثلك تفعل، ومثلكما تفعلان، ومثلكم تفعلون. ولو كان المثل كما هو مقحم من حيث المعنى مقحما من حيث للفظ، لوجب أن يقال: مثلي أفعل كما يقال: أنا أفعل لكنه يجب أن يقال: مثلي يفعل بلفظ الغائب. والشارح جعل الاعتذار مختصا بالدليل الرابع[2] . وعلى ما قررنا الكلام هو شامل للأدلة الأربعة، فيكون أكثر فائدة.

(و)يجوز (حذف المضاف، إليه)كما يجوز حذف المضاف فيجب إبدال التنوين في المضاف عوضا عن المضاف إليه إذا لم يعطف عليه [اسم مضاف إلى مثل المضاف][3] إليه المحذوف، ولم يكن المضاف ظرفا فيه معنى النسبة (كما في «إذ» و«حينئذ»، و مررت بكل قائما)التقدير: إذا كان كذا، وحين إذا كان كذا، ومررت بكل واحد قائما [4] . أما إذا عطف عليه ذلك الاسم سواء كان ظرفا فيه معنى النسبة، فلم يجب الإبدال بل بني الثاني[5] على الضم وترك الأول على إعرابه.

---

(١) انظر: الإيضاح ١/٤٢٦-٤٢٩؛ وذكر الشيخ الرضي أيضا اعتذار ابن الحاجب عن هذه الاستدلات (شرح الكافية ٢/٢٥٥).

(٢) الفالي ١٨٩/أ.

(٣) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (أ).

(٤) في (ب): قائم. (٥) بل الثاني بني.

[الإضافة إلى ياء المتكلم]

(وحكم الإضافة أن يحذف لها)أي لأجلها التنوين ونونا التثنية والجمع من المضاف صحيحا)وهو في اصطلاح النحاة: ما حرف إعرابه صحيح كـ زيدا،(وجاريا مجراه)وهو ما حرف إعرابه ياء، أو واو، قبله ساكن كـ ظبي و دلو[١٩٧/ب]/ومدعوّ، ومعنى جريانه مجراه احتماله للحركات[١] الثلُث كالصحيح (عند الرضافة إلى ياء المتكلم)، وإنما كسر آخره عند ذلك للتناسب بين الياء والكسرة (وإن كان الآخر ألف مثبت)الألف في جميع اللغات عند الإضافة إلى ياء المتكلم، سواء كانت الألف للتثنية، أو لا كـ مسلماي و كـ فتاي (إلا في لغة هذيل[٢] ، فينقلب)الألف في لغتهم إذا كانت(لغير التثنية ياء)وذلك لأن حروف المد لما كانت من جنس الحركات جعل الألف قبل الياء كالفتحة، فغيروها إلى الياء ليكون كالكسرة قبله، وأما ألف التثنية فلم يغيروها لأمر استحساني، لا موجب لئلا يلتبس الرفع لغيره بسبب قلب الألفا (وتدغم)الياء المنقلبة في ياء المتكلم.

(وتفتح الياء)أي ياء المتكلم الواقع بعد الألف، سواء قلبت الألف، أو لا على سبيل الوجوب. وقد جاء فيها الإسكان مع الألف في قراءة نافع[٣] ﴿مَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[٤]

وذلك لأن الألف فيها زيادة مدة يقوم مقام الحركة (لاجتماع الساكنين، بخلاف)الياء في الصحيح والجري مجراه، فإنه يجوز أن يكون مفتوحة أو ساكنة (وألف «لدا» تقلب ياء وفاقا)أي: على لغة هذيل وغيرها(مع الضمائر أجمع)أي سواء كانت الضمائر للمتكلم، أو

---

(١) في (أ): للحركة.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣.

(٣) قراءة نافع في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٤-٢٧٥؛ وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٢٧٩ ؛ والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي٤٥٩/١.

(٤) من الآية: ١٦٢ من سورة الأنعام.

المخاطب، أو الغائب، وسواء كانت جمعا، أو تثنية، أو مفردا مذكرا، أو مؤنثا. بخلاف: ألف غير لدا، فانه إما تقلب ياء مع ياء المتكلم في لغة هذيل (كألف إلى وعلى)قال المصنف: إنما فعلوا ذلك في «إلى» و«على» لأنهم رأوهما يفتقران إلى ما يدخلان عليه ورأوا الضمير المجرور يحتاج إلى ما يتصل به، فلما دخلتا عليه كان الأول في إفادته محتاجا إلى الثاني، والثاني في وجوده إلى الأول، فامتزجا امتزاجا تاما، وصارا كاسم واحد، فأحبوا أن ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج، فقلبوا الألف ياء لأن مثل هذا الياء لا توجد أصلا في أواخر الكلمة، وإنما توجد كثيرا في أواسطها كسَيْد ومَيْتٍ، وحملوا «لدا» عليهما للزومها الإضافة لزومهما ما قبلها من الياء والواو كياء التثنية نحو: مسلمَين، و واو الجمع ويائه في نحو: مصطفون ومصطفَين (فمدغم)هذا المفتوح ماقبله(في ياء المتكلم)حال كون المفتوح ما قبله (ياء ساكنة)، وإنما كانت ياء لأنه إن كان قبل الإضافة إلى ياء المتكلم ياء كان بعدها أيضا ياء، وإن كان قبلها واوٌ يجب أن تقلب بعدها ياءً لاجتماع الواو[١٩٨/أ]/ والياء والأولى منهما ساكنة واقعة(بين مفتوحين)أحدهما: ما [قبل الواو والياء؛ والثاني: ياء المتكلم][2]، تقول: مسلمي في مسلمين، ومصطفيّ في مصطفون، وإنما أبقيت الفتحة على حالهالخضتها(وما انضم)ما قبلها كواو الجمع في نحو مسلمون، (أو انكسر)ما قبلها كيائه في مسلمين (فبين)أي: فمدغم حال كونه بين (مكسور ومفتوح)، فالمكسور: هو ما قبل الواو والياء،[3] وإنما قلبت الضمة التي قبل الواو كسرةً لثقلها لعدم مناسبتها للياء مع أن الضمة قريبة من الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف؛ والمفتوحُ: هو ياء المتكلم، وقد جاء في ياء

(١) في (ب) : يفتقر .

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) في (ب): ما قبل الياء والواو.

المتكلم عند الإدغام الكسرةُ منه قراءة حمزة[1] : ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾[2]

المجزوم

(وهو المضارع الواقع بعد لم، ولما، ولام الأمر، ولا للنهي، وكلم المجازات، و هي التي تفيد سببية الأول للثاني)، وسيأتي جميعُها في القسم الثالث إن شاء الله تعالى.

(ويسميان)أ ي الأول والثاني (شرطا وجزاء). وهاهنا أربعة أقسام :

أحدها: كونها مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى، ثم كونها ماضيين وإن تخالفا، فالأولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا، وعكسه أضعف الوجوه، لا يجيء في الكتاب العزيز حتى قال بعضهم: لا يجيء في ضرورة الشعر(فإن كانا مضارعين فهما مجزومان)نحو: إن تكرمني أكرمك لقبولها الجزم، ولا يجوز في الثاني الرفع إلا في ضرورة الشعر على نية التقديم والتاخير، نحو قولك:

يا أُقْرَعُ بنَ حابسٍ يَا أقرعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ[3]

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/١١٢ ؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٢/٢٦٥.

(٢) من الآية: ٢٢ من سورة ابراهيم.

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/١٢١؛ والكتاب ٣/٦٧؛ ولسان العرب ١١/٤٦(بجل)؛ وله أو لعمرو بن خشارم البجلي في خزانة الأدب٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٧؛ والمقاصد النحوية٤/ ٤٣٠؛ ولعمروبن خشارم البجلي في الدرر١/٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/٦٢٣؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٨٦؛ وشرح التصريح٢/٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٥٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش٨/١٥٨؛ ومغني اللبيب٢/٥٥٣؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ وهمع الهوامع٢/٧٢.
والشاهد فيه قوله: «إن يُصرع...تُصرعُ» حيث ألغى جزم «تصرع» الذي هو خبر«إن»، وهو دليل جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

كأنه قال: إنك تصرع إن يصرع أخوك،(وكذا الأول)مجزوم إذا كان مضارعا، (وفي الثاني -إذا كان هو وحده المضارع)-يجوز وجهان: (الجزم)لأن الشرط والجزاء حقهما أن تكونا محذوفين، ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو. إن جئتني أكرمك (والرفع)قال عبدالقاهر والمصنف في المفتاح[1] لأن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا، حمل الجزاء عليه، فلم يجزم، وترك على أول أحواله- وهو الرفع- فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى؛ والرفع (إما بتقدير الفاء)قبل الفصل الثاني أي فأكرمك(عند المبرد[2]،أو على نية التقديم والتاخير)أي أكرمك إن جئتني (عند سيبويه)[3].

قال الشيخ الرضي : "الرفع فيه عند النحاة لأحد هذين الوجهين"[4]، وفيه نظر لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة، وكلامنا في حال السعة، والأولى أن يقال: تغيرعمل «إن» و ضعفت[١٩٨/ب]/في هذه الصورة من جزم الجواب لحيلولة[5] الماضي الذي لم يعمل «إنْ» فيه بين «إنْ» وبينه، فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء، فيكون الأداة جازمة لشيء واحد[6] وهو الشرط تقديرا.

(وإن كان الجزاء ماضيا لفظا بغير «قد» ظاهرة أو مقدرة من فعل منصرف، أو)كان ماضيا(معنى فلا مساغ)، ولا جواز(للفاء)أي لدخول الفاء في الجزم، نحو: إن قمت، قمت الجزاء ماض لفظا،(أو)إن قمت(لم أقم)، الجزاء ماض معنى، وإنما لا يجوز الفاء في

---

(١) لم نعثر على هذا القول.
(٢) المقتضب٢/٦٨، ٦٩، ٧٠.
(٣) الكتاب ١/٤٣٦.
(٤) شرحه على الكافية ٦/١٠٨.
(٥) سقطت عن (ب): لحيلولة.
(٦) في (ب): فيكون لشيء واحد الأداة جازمة.

الجزاء حينئذ لمشابهته الشرط من حيث صلاحية وقوعه موقعه، فإن الشرط لا يكون إلا فعلا متصرفا غير مصدر لشيء من الحروف إلا بـ«لا» و«لم»؛ وهاهنا الجزاء كذلك، فلا حاجة إلى رابط لتلك المشابهة لفظا مع التعلق المعنوي من تأثير حرف الشرط في معناه بانقلابه إلى معنى المستقبل.

(وإن كان الجزاء مضارعا مثبقا من غير «سين» أو «سوف»، أو)مضارعا(منفيا بـ«لا» فالوجهان): دخول الفاء مع رفع الفعل لأن المضارع المثبت المذكور والمنفي[1] بـ«لا» كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا، فاحتاجا إلى مزيد ربط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء لقرب مناسبته للجزاء معنى من حيث إن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء معقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا، وترك دخوله مع الجزم لتأثير الأداة فيهما لأنهما كانا صالحين للاستقبال والحال، لأن لا صالحة لهما على الصحيح مع صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا لكثرة استعمال «لا» حتى يقعين الجار والمجرور نحو: كنت بلا مال؛ وكلا الأمرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ تَغْلِبُوا﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾[5] و[6] مذهب سيبويه: تقدير[7] المبتدأ

---

(١) سقطت عن (أ): والمنفي.

(٢) من الآية: ٦٦ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية: ٩٥ من سورة المائدة.

(٤) من الآية: ١٤ من سورة الفاطر.

(٥) سورة الجن: ١٣ .

(٦) سقطت عن (ب): و.

(٧) في (ب): تقديره.

بعد الفاء ليكون جملة اسمية في التقدير[١] ، وقال المبرد: لا حاجة إليه[٢] . قيل [٣]: مذهب سيبويه أقيس لأن المضارع صالح للجزاء فلولا خبر مبتدأ لم يدخل الفاء عليه .

أقول: إنما يجوز دخول الفاء لما ذكرنا من عدم تأثير أداة الشرط فيه ظاهرا . واعلم: أن المضارع المنفي بـ«لم» لا يجوز فيه الفاء لصلاحية وقوعه شرطا مع تأثير أداة الشرط فيه معنى، وذلك لأنها يغير معنىَ المضارع إلى معنى الماضي، فصارت كجزء منه مع قلة حروفها؛ (وإلا)يكن الجزاء كذلك(فالفاء)واجب، وذلك بأن يكون ماضيا مصدرا بـ«قد»[١٩٩/أ]/ظاهرة أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٤] و ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٥] وإنما يجب الدخول لعدم تأثير الأداة فيه لأن «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه، ماضيا كان أو مضارعا ، وما تأكد وتحقق «لا» ينقلب مع عدم صلاحية وقوعه شرطا لما قلنا من أن الشرط لا يكون مصدرا لشيء من الحروف غير «لا» و«لم»، أو يكونَ فعلا غير منصرف كـ «نعم»، وبئس، وعسى، وفعل التعجب كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[٦] وإنما الدخول لعدم صلاحية وقوعه شرطا مع عدم تأثير الأداة فيه، أو يكونَ مضارعا مبنيا مصدرا بالسين، أو سوف، أو منفيا لـ«من» نحو: إن زرتني فسأكرمك، وفسوف أكرمك، فإنه يجب الدخول لعدم الصلاحية مع عدم التاثير، أو يكون جملة طلبية كالأمر والنهي والأستفهام والتمنى والعرض والتحضيض

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١١٢/٤. (٢) المقتضب٢/٦٨-٧٠.

(٣) قال الشيخ الرضي: القائل هو ان جعفر (شرحه على الكافية٤/١١٢).

(٤) من الآية: ١١٦ من سورة المائدة.

(٥) من الآية : ٢٦ من سورة يوسف.

(٦) من الآية: ١٩ من سورة النسآء.

والدعاء؛ أو إنشائية فانه يجب الدخول لعدم صلاحية هاتين الجملتين شرطا، لأن أداة الشرط إنما وضعت لتجعل الخبر الدي يليها مفروضَ الصدق، فلا يجوز أن يقعا شرطا، بخلاف الجزاء، فانه يجوز أن يقعا جزاء لأنه ليس شيئا مفروضا، بل هو مترتب على أمر مفروض، أو يكون جملة اسمية فانه يجب الدخول أيضا.

وقوله (ونحو:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا) وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلَانِ[1]

إيراد فإن قوله« اللّه يشكرها » جملة اسمية غير مصدرة بالفاء، فأجاب عنه بأنه (لم يسوّغه)، ولم يجوزه (إلا الضرورة)، فلا يجوز في غير الضرورة؛ وأما قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[2] فالقسم مقدر فيه[3].

---

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه٢/١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب٩/٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٧٨؛ ولعبد الرحمن ابن حسان في خزانة الأدب ٢/٣٦٥؛ ولسان العرب ١١/٤٧(بخل)؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ ومغني اللبيب١/٥٦؛ والمقاصد النحوية٤/٤٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر٥/٨١؛ والكتاب٣/٦٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١١٤؛ وخزانة الأدب٩/٤٠، ٧٧، ١١/٣٥٧؛ والخصائص٢/٢٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب١/٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٦؛ وشرح المفصل لابن يعيش٩/٢، ٣؛ والكتاب٣/١١٤.

والشاهد فيه قوله: « اللّه يشكرها » حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية، وذلك للضرورة الشعرية. والتقدير: «فاللّه يشكرها » وأجازه بعضهم إذا علم.

(٢) سورة الأنعام : ١٢١.

(٣) سقطت عن (ب): فيه.

[جزم المضارع الواقع جوابا لطلب]

(ويجزم)المضارع (بـ« إ ن»)حال كونها (مضمرة مع) إضمار (فعل الشرط بعد الأشياء)الستة (التي تجاب بالفاء إلا النفي)، وإنما ينجزم(إذا قصد السببية)، وإنما يكون الإضمار بعد الأشياء الخمسة(لتضمنها معنى الطلب وتضمنه)أي تضمن معنى الطلب معنى(السببية إذ لا يكون)الطلب، (إلا لغرض خارج)عن مفهوم الطلب، فيكون لطلب غرض حامل عليه، وذلك الحامل والذي جعل مسببا لأن العلة الغاية سبب حامل في الذين، ومسبب في الخارج، فيكون معنى الشرط في الطلب: الذي يذكر بعده ما يصلح للجزاء من الحامل عليه ظاهرا، فيجزم الجزاء بعد حذف فاء السببية، (بخلاف الإخبار)فإنه لا يتضمن الطلب حتى يتضمن السببية وإنما يكون كذلك لأن الخبر «إلا» يجب أن يكون لغرض خارج عن نفس الخبر، لأن الحامل على الكلام الخبري إفادةُ المخاطب بمضمونة، فلا يجزم الجزاء بعد الخبر بـ«أن» مضمرة(اللهم إلا أذا استعمل)الإخبار(في معنى الطلب)، فإنه[١٩٩/ب]/حينئذ يتضمن الطلب ويحصل فيه بواسطة معنى الطلب السببيةُ، فجزم الجزاء بعده بأن مضمرة، نحو: اتقى الله امرءٌ وفَعَل خيراً يُثب عليه، وكذا يجزم الجزاء بعد أسماء الأفعال بمعنى الأمر، نحو: نزال أقاتلك والأمر المقدر نحو: الأسد الأسد تنج، وإنما لم ينصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل لا بد للنصب من صريح الأمر أو النهي عند غير الكسائي[1] كما ذكرنا، ويجزم في جوابها لأن الجزم نص في السببية[2] فلم يضعف معناها معه، فلم يحتج فيه إلى صريح الأمر أو النهي للدلالة على السببية، بل معنى أحدهما كاف في الجزم، بخلاف النصب فإن فاء السببية قد ترتفع ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ

---

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/١١٨.

(٢) سقطت عن (أ): السببية.

لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1] ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لأن الرفع محتمل لها، والنصب نص فيها، وقد عرف أن الأشياء الستة مقوية لمعنى السببية في الفاء بواسطة مشابهتها للشرط في عدم ثبوت مدلولها، فأريد أن يكون قبل الفاء صريح الأمر أو النهي حتى إن ضعف دلالة على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الأمر قبلها أشد بقوية للسببية مما هو بمعنى الأمر.

(وإن لم يقصد السببية فالحال)أي يرفع الفعل على أحد ثلثة أوجه: الحال كقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[2] ،(أو الوصف) كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[3] أي وليا وارثا، وقيل: إن الضبط فيه أن المفعول إن كان نكرة يكون الفعل المضارع صفة، وإن كان معرف يكون حالا، قال صاحب المفتاح: الأولى حملها على الاستيناف دون الوصف لئلا يلزم منه إن زكرياً لم يوهب من وصف لهلاك يحي قبله[4]، وفيه نظر لأن مطلوب الأنبياء عليهم الصلوة والسلام بالحقيقة[5] هو الأصلح، ودعائهم لأجله، فما يظن أنه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لأن دعائهم، لا يكون عن مجرد التشهي وهو التمنى، وإنما يطلبون الأصلح لأنفسهم ولأمتهم، فوقوع الأمر على خلاف دعائهم يكون كلتنبيه على الأصلح؛ (أو الاستيناف)نحو: قم يدعوك أي فإنه يدعوك، وقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى﴾[6] يحتمل «تخاف» أن

---

(١) سورة المرسلات: ٣٦.

(٢) سورة الأنعام: ٩١.

(٣) من الآية: ٥ من سورة مريم.

(٤) لم نعثر هذا الكتاب.

(٥) سقطت عن (ب): بالحقيقة.

(٦) سورة طه: ٧٧.

يكون حالا من ضمير، فاضرب أي غير خائف، وأن يكون استينافا أي إنك لا تخاف؛ وصفة أي طريقا لا تخاف فيه، أي طريقا غير خائف أنت فيه فحذف الجار وأوصل الفعل[٢٠٠/أ]، فصار الظرف كأنه مفعول به، ثم [حذف الضمير كما في قولك: مررت برجل أكرمت][1]. أي أكرمته (ولا يجوز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك)لأن الجزم إنما يقع عند إضمار الشرط، والمضمر يجب أن يكون من جنس المظهر، فإن كان المظهر أمرا قدرت فعلا موجبا، وإن كان نهيا قدرت فعلا منفيا، ولا يجوز أن يضمر بين الموجب ليصح معنى الكلام (لأن النفي)المفهوم من قوله: لا تدن (لا تدن على الإثبات)ويجوز في هذه المسألة النصبُ بإضمار «أن» بعد الفاء نحو: لا تدن من الأسد فيأكلك لأن النصب لا يكون بإضمار الظرف حتى يلزم المحذور، وإنما يكون بإضمار «إن» وبإخراج الكلام في زيّ المصدر على قولهم، فالتقدير: لا يكن منك دنو وأكل منه، وهذا صحيح لا منع فيه، بخلاف الجزم(خلاف للكسائي)فإنه يجوّز عند قيام القرينة أن يضمر بعد المنفي المثبت[2]، وعلى العكس؛ [فيجوز: لا تكفر][3] تدخل النار، أي إن يكن[4]، كما يجوز[5] لا تكفر تدخل [الجنة، ويجوز][6] اسلم تدخل النار أي[7] إن لا تسلم؛ ومذهبه ليس سعيد من الصواب لو ساعده نقل.

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٢٦٧.

(٣) العبارة مابين المعكوفين لا يُقرأ.

(٤) سقطت عن (ب): إن يكن.

(٥) في (ب): تجوز.

(٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٧) سقطت عن (ب): أي.

(والجزم في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[1]) وإنما يكون(لأن الأول قد [تكفر مجزوما ولا فاء] [2]فيه) فإن قوله: لولا أخرتني للتحضيض، وهو في معنى الأمر، كأنه قيل: أمرني، ولما كان جواب الأمركثيرا [3] ما يقع مجزوما مجردا عن الفاء وقدر «أن» كذلك[4]، فجزم المعطوف عليه وهذا هو الذي يقال أنه عطف على التوهم (كما انجرّ الاسم ي قوله[5]:

بداليَ أنّي لَسْتُ مدركَ ما مَضَى وَلاَ سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا)[6].

---

(١) سوة المنافقون: ١٠.

(٢) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب) .

(٣) في (ب): ولما كان كثيرا جواب الأمر.

(٤) سقطت عن (أ): كذلك.

(٥) القائل هو لزهير بن أبي سلمى.

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧؛ وتلخيص الشواهد ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب٨/٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/١٠٠، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر٦/١٦٣؛ وشرح شوهد المغني ١/٢٨٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش٢/٥٢، ٧/٥٦؛ والكتاب١/١٦٥، ٣/٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/١٦٠؛ ولسان العرب٦/٣٦٠(نمش)؛ ومغني اللبيب١/٩٦؛ والمقاصد النحوية٢/٢٦٧، ٣/٣٥١؛ وهمع الهوامع ٢/١٤١؛ ولصرفة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه١/٧٢؛ والكتاب ١/٣٠٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر٢/٣٤٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة الأدب١/١٢٠، ٤/١٣٥، ١٠/٢٩٣، ٣١٥؛ والخصائص٢/٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/٤٣٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش٨/٦٩؛ والكتاب٢/١٥٥.

والشاهد فيه قوله: «ولا سابق» حيث عطف اسماً مجروراً على خبر«ليس» المنصوب، على توهم أنه مجرور بحرف الجر، فقد اعتادت العرب القول: «لست بمدرك».

فإنه جر سابق مع أنه عطف على مدرك، وهو منصوب؛ وكما الجر في (قوله[1]:

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   ولاَ نَا عِباً إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [2]

أي لا ينعب غرابها إلا بشؤم وتفرّق؛ والشؤم: نقيض اليمن، ورجل مشؤم فإنه جر ناعب، وهو معطوف على مصلحين المنصوب، وإنما الجر مع أن المعطوف عليه في البيتين منصوب (لأن الأول)وهو المعطوف عليه فيهما(قد يدخله الباء)، فيكون من مظان صحة دخول الباء عليه فيكن من مظان كونه مجرورا.

[اجتماع الشرط والقسم]

(أو إذا اجتمع الشرط والقسم فإن تصدر الكلام بالقسم،)بحيث لا يتقدم عليه ما يطلب الخبر(فالجواب له)أي للقسم (بشرط المعنى في فعل الشرط لفظا أو حكما)ومعنى نحو: والله إن أُتيتَنِي أو إن لم تأتني لآتينك؛ ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه،

---

(١) القائل هو الأخوص.

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الإنصاف ص ١٩٣؛ والحيوان ٤٣١/٣؛ وخزانة الأدب ١٥٨/٤، ١٦٤ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٧٤/١، ١٠٥/٢؛ والكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦؛ ولسان العرب ٣١٤/١٢(شام)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ الكتاب ٢٩/٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥ ؛ والأشباه والنظائر ٢٤٧/٢، ٣١٣/٤؛ والخزانة ٢٩٥/٨، ٥٥٤؛ والخصائص ٣٥٤/٢؛ وشرح الأشموني ٣٠٢/٢؛ وشرح المفصل ٦٨/٥، ٥٧/٧؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨والممتع في التصريف ص ٥٠.

والشاهد فيه قوله: «ناعب» حيث عطفه بالجر على مصلحين» المنصوب لكونه خبرا لـ«ليس»، وذلك لتوهم زيادة الباء في هذا الخبر، لكثرة زيادتها فيه ويسمى هذا في غير القرآن الكريم العطف على التوهّم ، وفي القرآن العطف على المعنى.

وإنما شرط المعنى في فعله لأنه لما جعل الجواب للقسم بطل عمل أداة الشرط فيه، فقصد[٢٠٠/ب]/إلى أن يؤتى بالشرط على وجه لا يكون لها فيه أيضا عمل لتطابقا، وإنما كان الجواب للقسم لأن الأصل في أداته التصدُر، وكذا في أداة الشرط، لأنهما موثر بأن في معنى الكلام، وقد تقوي القسم بالتصدر، وضعف الشرط بالتوسط، وكان اعتبار القسم أولى لذلك، ويجوز الغاء القسم مع تصدره قليلا نحو قوله :

لَئِنْ مُنِيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لا تُلفِنا عَنْ دماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ [(١)]

وذلك لأن الغاء القسم أكثر من الغاء الشرط لأنه أكثر دورا في الكلام، ولأن تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه، لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت، بخلاف الشرط فإنه محدث في جوابه معنى لم يكن وهو التوقيف (مذكورا كان القسم)كالمثالين(أو مقدرا)، وسواء كان عند تقدير القسم(ملفوظا بما يدل عليه)أي على القسم كاللام الموطئة (أو غير ملفوظ به نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[(٢)]) فإن اللام فيه تدل على القسم المقدر (﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[(٣)]لم يكن فيه شيء يدل على القسم قبل الجواب للشرط والفاء مقدر أي فإنكم، وهو ضعيف لأن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر.

(وإن تصدر)الكلام (بالشرط)وتأخر القسم عنه (فجائز اعتبارهما)معا لامكان

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب١١/٣٢٧، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧؛ ولسان العرب ١١/٦٧٢(نفل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب١١/٣٤٣؛ وشرح الأشموني ٣/٥٩٤.
والشاهد فيه قوله: «لا تلفنا» حيث جاء الجواب للشرط مع تأخُره، وهذا قليل في الشعر، فجملة«لا تلفنا» جواب الشرط دون القسم بدليل الجزم.

(٢) من الآية: ١٢ من سورة الحشر. (٣) من الآية: ١٢١ في سورة الأنعام .

التوابع

[ذكر التوابع]

ولما فرغ من ذكر المعرب المستبد الذي إعرابه على سبيل الاستقلال والاستبداد، شرع في النوع الثاني بقوله: (وأما غير المستبدّ من المعرب فهو التوابع، وهي التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها) أي: لا يكون إعرابها على سبيل الاستبداد. ألا ترى أنك إذا قلت: جاء ني زيد الظريف، كان المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوبا إليه مع تابعه، فإن المجيء هنا في قصده ليس منصسوبا إلى زيد من غير قيد الظرافة، بل إليه معه، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى وصار التابع والمتبوع كمفرد منسوب إليه كان الأول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا، تطبيقا للفظ بالمعنى.

(وهي خمسة) لأن التابع إن كان هو المقصود بالنسبة فإن لم يتحلل بينه وبين المتبوع عاطفٌ فهو البدل؛ وإن تخلل فهو العطف بالحرف، وإن لم يكن مقصودا بالنسبة، فإن دل على معنى في متبوعه فهو الصفة؛ وإلا فإن ذكر لتقرير أمر متبوعه فهو تأكيد، وإلا فهو عطف البيان.

١- [التاكيد]

(التاكيد وهو ما يُعادُبه) أي لسببه (ذكر الأول) إما بلفظ أو بمعناه، بحيث يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وخرج به غيره، من التوابع فلا حاجة إلى قوله (غير مقصود). قال الشارح:[1] وفيه نظر لأن المراد إن كان إعادة عين الأول خرج عنه التأكيد

---

(١) الفالي ١٩٣/أ.

المعنوي، وإن كان المراد إعادة ما تصدق عليه فعطف البيان، والصفة كذلك .

أقول: المراد أعم من ذلك، وليس عطف البيان والصفة كذلك كما قال[١٠٢/ب] على ما فسرنا قوله «ما يعاد به»، (ولا يختص)التاكيد (الاسم)بل شامل لغيره أيضا كالفعل والحرف والجملة نحو ضرب ضرب زيد، وإنّ انّ زيدا منطلق. و ﴿إنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾[1] .

(وفائدته)أي فائدة التاكيد(التقريرُ)أي: تقرير أمر متبوعه وتخفيفه بحيث لا يظن به غيره، (وإزالة التجوّز)والسهو، فإنه كثيرا ما يجوّز التجوّز في أصل النسبة كما ينسب (الفعل إلى شيء) ويراد به ما تعلّق به، نحو: قطع الأمير اللصّ، والمراد قطع غلامه بأمره، أو في عموم النسبة لجميع الأفراد مع أن المراد النسبةُ إلى بعضها، فإن المعمولات المخصّصة كثيرة نحو : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلٰئِكَةُ﴾[2] فقال «الملئكة» فإنه لم يكن ناداه إلا جبريل عليه السلام، فإذا قلت: قطع الأمير نفسه أزلت التجوز عن أصل النسبة، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[3] التجوز فيه نزال عن جميع الأفراد.

(والإعادة إما بلفظ الأول)ومرادفه، وإنما يعاد الأول بلفظه إذا أراد المتكلم أن يدفع غفلة السامع، أو ظنه بالمتكلم الغلط فإنه تكرر اللفظ تكريرا لفظيا، ولا يفيد هنا التاكيد المعنوي لأنك لو قلت ضرب زيد نفسه، فربما ظن بك السامع أنك أردت ضرب عمرو، فقلت نفسه بناء على أن المذكور عمرو، وكذا لا تفيد إن ظننت بالسامع غفلته عن سماع لفظ زيد.

(ويسمى)التاكيد بإعادة لفظ الأول تاكيدا (صريحا، ويجري)التاكيد الصريح (في

---

(١) سورة الإنشراح: ٥.

(٢) من الآية: ٣٩ في سورة آل عمران.

(٣) من الآية: ٣٠ في سورة الحجر؛ ومن الآية: ٧٢: في سورة "ص".

الألفاظ كلها)أسماء كانت أو أفعالا أو حروفا، مفردة كانت أو جملة، أو غير ذلك؛ (وأما بغيره)أي بغير لفظ الأول(مما هو بمعناه، ويختص بالاسم دون الفعل)والحرف(بأحد هذه الألفاظ)، وإنماكان مختصا بالاسم لأن هذه الألفاظ أسماء (وهي: النفس، والعين، وتثنيتهما)كالنفسين والعينين، (وجمعهما)كالأنفس ولأعين، فيعم النفس والعينُ الواحدَ والمثنى والمجموع، في المذكر والمؤنث بتغيير الضمير في الواحد، وبتغييره مع تغيير الصيغة في المثنى والمجموع نحو: زيد نفسه، هند نفسها، الرجلان أنفسهما أو نفساهما، الرجال أنفسهم، النساء أنفسهن؛ (وكلا ومؤنثه)وهو كلتا للمثنى، (وكل)ويعم الجميع، (وأجمعون)للجمع المذكر السالمَ (وأجمع)للواحد المذكر ،(وجمعا)للواحدالمؤنث، ويجوز اجراها على كل جمع إلا جمع المذكر السالم لأنه لا يونث، فتقول: مررت بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور، أو بالزينبا أو بالدور(جمعآء، وجُمَع)للجمع المؤنث عاقلا كان أو لا، (وأكتعون، وأبتعون، وأبصعون)بالصاد المهملة ، وقيل: بالضاد المعجمة: وأكتع، وأتبع، وأبصع، وكتعاء، وبتعاء، وبصعاء. [٢٠٢/أ]/(وهي)أي: هذه الألفاظ الثلاثة(أتباعات لأجمعين، لا يجئن إلا على أثره)على المشهور، فإن المشهور أنك إذا أردت ذكر الأربعة لم يجز إلا أن تأتي أولا بأجمع ثم بأخواته على هذا الترتيب أجمع أكتع أنصع أتبع؛ ولا خلاف في أنه لايجوز تاخيرا جمع عن أحدى أخواته؛ وقال ابن كيسان: يجوز الابتداء بأيتهن بعد أجمع [(١)]، وقيل : يجوز حذف أجمع مع رعاية هذا الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية وقيل: يجوز حذف أجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض .

واعلم: أن البصريين على ماحكى الأندلسي عنهم يجعلون النهاية أبصع ومتصرفاته [(٢)]، ولا يذكرون اتبع ومتصرفاته، والبغداديون: يجعلون نهاية أتبع ومتصرفاته [(٣)].

---

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٣٧٦.

(٢) نفس المصدر. (٣) نفس المصدر.

فيقولون: أجمع أكتع أبصع اتبع. وجار الله: قدم أبتع على أبصع[1] ، وتبعه المصنف في ذلك، قال الشيخ الرضي: صحة هذا الفعل غير معلوم لنا[2].

(ويسمى)التاكيد بإعادة غير لفظ الأول تاكيدا(غير صريح وتأكيدا معنويا.

(ولا يؤكد بكلا)كلتا(إلا المثنى)نحو: الرجلان كلاهما. والمرأتان كلتاهما (و)لا يوكد(بكل وأجمع إلا ماله أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما مما هو معرفة)«من» بيان لقوله ماله أجزاء، يعني لا يقع كل وأجمعون تأكيدين للنكرات، لأن التاكيد لرفع الاحتمال عن أصل النسبة أو عن عمومها، وإذا كان نكرة فرفع الاحتمال عن أصل النسبة أو عن عمومها، وإذا كان نكرةً رفع الاحتمال عن ذاته وإنه أيّ شيء هو أولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد معرفة الذات، فوصفها لتميز النكرة بين تميزها أولى من تاكيدها،قال ابن السراج: وأما قولهم: مررت برجل كل رجل،فإنما هو هذا على المبالغة في المدح كأنك قلت: مررت برجل كامل[3].

أقول: مراده[4] أنه محمول على الصفة، لا على التاكيد(أو)مما هو منكّر (محدود أيضا عند الكوفيين)فإنهم أجازوا تأكيد المنكّر[5] إذا كان معلوم المقدار موقتا[6] كـ درهم أو دينار ويوم وليلة بكل وأخواته، لا بالنفس والعين، وليس مذهبهم سعيد لاحتمال

(١) شرح المفصل لابن يعيش٣/٤٣.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٣٧٦، وقوله: ولا أدري ما صحته.

(٣) الأصول في النحو ٢/٣٢.

(٤) في (ب): مرادها.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش٣/٦٦؛ وشرح الكافية للشيخ ا لرضي ٢/٣٧٣.

(٦) في (ب): موقت.

تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت واستشهدوا لجواز ذلك بقوله[1]:

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًا مُرضِعًا تَحْمِلُنِي الذَلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[2]

(نحو رأيت القوم كلهم): مثال لما يكون له أجزاء يصح افتراقها حسا، فإن القوم له أفراد متميز في الحس بعضها، عن بعض (واشتريت العبد كله): مثال لما له أجزاء يصح افتراقها حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشرى والبيع، ولا يصح افتراقها حكما بالنسبة إلى بعض آخر منها كالمجيء والذهاب، ولذا قال: (ولا تقول جاء ني زيد كله)لأن أجزاء زيد لا يفترق بالنظر إلى[٢٠٢/ب]/حكم المجيء بأن يجيء بعض منه دون بعض في إذا قلت: جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، فكلهم تأكيد للقوم، وأجمعون تأكيد لكلهم، وكذا البواقي كل واحد تأكيد لما قبله، والصحيح أن كلها تاكيد للمؤكد الأول كالصفات المكررة. وقال المبرد في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَٰئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3] أن كلهم دال على الإحاطة، وأجمعون على أن السجود منهم في حالة واحدة،وكأنه كَرِه ترادف لفظين بمعنى واحد[4].

(والمظهر لا يؤكد بالمضمر)أي: لا يجعل المضمر تأكيد للمظهر لأن التاكيد تكملة الأول وهو المقصود، فلا يليق أن يكون التكملة أضعف من المقصود لأن المظهر لاستقلاله بنفسه أقوى من المضمر الذي لا يستقل بنفسه في الجملة.

(والمضمر يؤكد بهما)أي بالمظهر والمضمر، ولا يخلو المضمران من أن يكونا

---

(١) قائله مجهول .

(٢) البيت بلا نسبة في شواهد الهمع ٥/٢٠١.

(٣) سورة الحجر: ٣٠.

(٤) الأصول في النحو ٢/٢١.

منفصلين، أو الأول متصلا والثاني منفصلا، وبالعكس، أو متصلين، ولا يمكن القسمان للأخيران لأنه إذا انفصل الأول تعذر اتصال الثاني، وكذا إذا اتصل الأول تعذر تصال الثاني، فبقي القسمان الأولان، تقول: ما ضربني إلا هو هو، وزيد قام هو.

(ومن حقه) أي من حق المضمر (إذا أكد بالمضمران لايؤكد من الضمائر إلا بالمنفصل المرفوع نحو: رأيتني أنا) في المنصوب المتصل، (ومررت بك أنت) في المجرور؛ واعلم: أن هذا التاكيد من التواكيد الصريحة وإن كان الثاني فيه مخالفا للأول لفظا للضرورة الداعية إلى المخالفة «لئلا يلتبس»)التاكيد (بالبدل) [قال المصنف: لأنهم قالوا في البدل: رأيتك إياك، (فلو قالوا) في التاكيد أيضا هكذا لالتبس التاكيد بالبدل] ووجه إخصاص البدل إياك أنه في حكم تكرير العامل إذا قلت: رأيتك إياك، المعنى: رأيتك، رأيتك فلما لم يذكر «رأيت» تعذر التلفظ بالمتصل، فوضع موضعه المنفصل، والضمير المرفوع لا يأتى وضعه هذا الموضع لأن العامل المقدر تكرره يستدعى منصوبا، وأما المجرور، فإنما أكد أيضا بالمرفوع لأنه لا ينفصل للمجرور فتأكد به، ورفع المرفوع تأكيدا للمنصوب لما ذكرنا فاتبع الجر النصب أيضا لأن المجرور والمنصوب من واد واحد، وقيل: إنما أكد بالمرفوع لأنه لم يكن له ضمير منفصل حتى يوكد به، فاستعير له المرفوع لقوته وإصالته لأنه قبل المنصوب وإن كان القياس يقتضي أن يؤكد بالمنصوب المنفصل لما بين النصب أيضا لأن المجرور والمنصوب من واد واحد والجر من المواخاة قال الشارح: " بخلاف المرفوع المنفصل فإنه لا يصح أن يكون بدلا من الأول إذ البدل يشترط أن يكون بإعراب الأول ولا يشترط في التاكيد ذلك"[1].

أقول: لا نسلم أن المرفوع المنفصل لو كان بدلا[٢٠٣/أ]/لايكون بإعراب الأول

---

(١) الفالي ١٩٠/أ.

فإنه حينئذ يكون بإعرابه محلا، وإن سلم فلا نسلم أنه لا يشترط في التاكيد كونه بإعراب الأول، فإن ذلك فيه شرط أيضا لأنه تابع والتابع لابد أن يكون بإعراب المتبوع.

(وإذا كان)المضمر الموكد(متصلا)سواء كان مستترا أو بارزا، واحترزبه عن المنفصل فإنه يوكد من غير شريطة(مرفوعا): احتراز عن المنصوب والمجرور فإنهما يؤكدان من غير تاكيدهما منفصل نحو: رأيته نفسه، ومررت به نفسه (والتاكيد أحد لفظي، النفس والعين)احتراز من أن يكون التاكيد لغيرهما ككل وأجمعين، فإنه يوكد ذلك المضمر به من غير شريطة نحو: الكتاب ترى كله، وجاؤني كلهم، وخرجوا أجمعون (فالواجب أن يتوسط بينهما ضمير مرفوع منفصل)يكون تأكيدا لذلك المتصل نحو: زيد ذهب هو نفسه[وعينه، والقوم][1] حضروهم أنفسهم وأعينهم، والنساء حضرن هن أنفسهن وأعيانهن، وإنما فعلوا ذلك (كراهة تأكيد ماهو كالجزء من الفعل هو الضمير المتصل المرفوع لفظا من حيث أنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث أنه فاعل(بالمستقل وهو النفس والعين لأنهما كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير تأكيد، بخلاف «كل»، فإنه لا يلي العوامل الظاهرة أصلا، وإنما استكرهوا ذلك لأنه يوهم تأكيد الفعل بالاسم المستقل، لأن المرفوع المتصل كالجزء منه، وفي هذا التعليل نظر لأنه يلزم منه أن لا يجوز تأكيدا الضمير المجرور بالنفس والعين من غير التاكيد بالمنفصل لأنه أشد اتصالا بالجار من الفاعل بالفعل، فيوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك أنه تأكيد الحرف بالاسم، فالأولى أن يقول في تعليل ذلك: أن النفس والعين يقعان غير تأكيد نحو: طابت نفس زيد، فلو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل معهما بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل إذا كان ضميرا مستترا نحو: زيد طاب نفسه، وهند طابت نفسها، ثم طرد الحكم في البواقي مع أن

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

ضمائرها بارز ولم يلتبس بالفاعل نحو: ضربتني أنت نفسك.

٢-[الصفة]

(الصفة وهي تابع) يخرج عن الحد ما ليس تابع كخبر المبتدأ،(يدل على معنى في متبوعه)يخرج عنه عطف النسق وعطف البيان والتأكيد الصريح وغير الصريح الذي لا يفيد الإحاطة والبدل بأقسامه إلا بدل الاشتمال، وأما التأكيد الذي يفيد الإحاطة. فالظاهر أنه داخل في هذا الحد لأن كلهم في قولك: جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم، وكذا بدل الاشتمال داخل فيه نحو: أعجبني زيد علمه(مطلقا)يخرج عنه الحال نحو: ضربت زيدا مجردا، فإن «مجردا» يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب، وليس بمحتاج إلى هذا الاحتراز لأن قوله تابع يخرج الحال، لكنه ذكره دفعا لتوهم من يتوهم أنه داخل في التوابع، وكان عليه أن يقول بدل «على معنى في متبوعه» أو في متعلقه ليدخل فيه نحو: جاءني رجل قائم أبوه ، فإن قائم صفة مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه. وإنما يدل على معنى في متعلقه، ويمكن أن نقول أنه يدل على معنى في متبوعه أيضا لأن الرجل موصوف يكون أبيه، فإنما(تخصيصا له)أي للمتبوع (في النكرات)أي إذا كان المتبوع نكرة يكون فائدة الوصف التخصيص، ومعناه تعليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو: رجل صالح، (وتوضيحا في المعارف)، ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعارف علما كانت، أو لا نحو: زيد العالم، والرجل العالم.

(ولا يخفى تخصيصها)أي تخصيص (الصفة بالاسم)لأن الفعل لا يقبل التخصيص والتوضيح لأنهما من لوازم التنكير والتعريف اللازمين للاسم كما يجيء عن قريب، بخلاف غير الصفة من التوابع فإنه يجيء في غير الاسم أيضا.

(وقد تجيء)الصفة(لمجرد الثناء والتعظيم، أو لما يضاده من الذم والتحقر)إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في اسمه نحو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أو كان مما له شريك فيه نحو: أتاني زيد الفاضل أو الفاسق- إذا كان زيد معلوما للمخاطب قبل الوصف- ويجيء (للتاكيد)إذا دل الموصوف على معنى الوصف بالتضمن(نحو: أمس الدابر)فإن أمس يدل على الدُّبور، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1] قال صاحب الكشاف: إن اثنين و واحد تأكيد[2] ورد عليه ابن الحاجب بأن حد التاكيد لا ينطبق عليه لتوقف تقرير التابع أمر المتبوع، في النسبة أو الشمول على دلالته له على المتبوع[3]، ولا دلالة هاهنا عليه، فقال: هما صفتان لانطباق حد الصفة عليهما. قال صاحب المفتاح: إنهما عطف بيان، قال لأن لفظ «إلهين» يحمل معنى الجنسية ومعنى التثنية، وكذا «إله» محمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأول والوحدة في الثاني، ففسر إلهين باثنين، وإله بواحد بيان لما هو الأصل في الغرض، ونظره أدق من نظرهما، فإن اثنين و واحد لم يذكرا ليدلا على معنى في متبوعهما. وهو التثنية [٢٠٤/أ]/والوحده بل إنما ذكرا ليدلا على أن المراد من المتبوع الذي توجه إليه الإثبات والنفي هو معنى التثنية والوحدة، لا الجزء الآخر وهو الجنسية،

(واسم الجنس الجاري)في إعرابه (على المبهم)الذي هو اسم الإشارة(وصف له على الأعرف)خلاف لمن قال اشتراط اشتقاق الصفة، فإنه يقول أنه عطف بيان لعدم الاشتقاق، واستدل المصنف على أنه صفة لانطباق حدها عليه بقوله: (لأن ما تقدم)على اسم الجنس من

---

(١) من الآية: ٥١ من سورة النحل.

(٢) الكشاف ، سورة النحل : ٥١.

(٣) الإيضاح ٥١/٢.

المبهم، (دال على الذات)المبهم (فتعين دلالته)أي دلالة اسم الجنس (على المعنى وهو)أي المعنى (تعين حقيقة الذات)وبيان ماهيته المشار إليه.(ولذا)أي ولكون اسم الجنس يدل على تعيين حقيقة الذات(لايوصف)المبهم(إلا بها)أي بالذات، أي مما يدل على الذات من أسماء الأجناس لأنه لا يمكن تعينه بمبهم آخر مثله، لأن المبهم لا يرفع إبهامه فتعيته حيئذ إنما بالوصف إنما بالموصولا وبذي اللام أو بالمضاف إلى أحدهما،والأولى بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام، لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره، ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار، فاقتصر على المعرف باللام وحمل الموصول عليه، لأنه مع صلته بمعناه، ولأجل ذلك قبح أن يوصف المبهم بالمعرف باللام من الصفات المشتبهة التي لا يختص بعض الماهيات نحو: هذا الأبيض، لأنه عام لا تختص جنسا دون جنس، ولا يقبح أن يوصف مما يكون منها مختصا ببعض الماهيات، نحو: هذا العالم، فإن العالم يختص بجنس معين، فكأنك قلت: هذا الرجل العالم.

(وقد يوصف بالمصدر نحو: رجل عدل)على تأويل أنه بمعنى عادل أوذو عدل أو أنه مجاز للمبالغة كأنه نفس العدل .

(والنكرة يوصف بالجمل الخبرية)دون المعرفة لأن الجملة تشبه النكرة من حيث تصح أن تأول بالنكرة كما تقول في «جاء ني رجل قام أبوه» أنه في تأويل قائم أبوه،قال الشارح في تعليله: لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة[1] .

أقول كما قال الشيخ الرضي[2] : أن الجملة لا تعرض لها التعريف والتنكير لأنهما من عوارض الذوات، والجملة ليست بذات، لأن التعريف عبارة عن كون الذات مشارا بها

(١) الفالي ١٩٥/ب.

(٢) انظر: شرحه على الكافية ٣٠٧/١.

إلى خارج إشارة وضعية كما أن التنكير عبارة عن كونها غير مشار بها إلى خارج في الوضع، وإنما يجب أن يكون خبرية لأن الغرض من ذكر الصفة أن يعرف المخاطب الموصوف بما كان معرفة، قبل ذكر الوصف من اتصافه بمضمون [٢٠٤/ب]/الصفة، فلا بد أن يكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهي الخبرية لأن غيرها وهي الانشايئة والطلبية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرها، وقوله: (ونحو):

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ (جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ) (١)

اعتراض، فإن قوله: هل رأيت الذئب جملة طلبة وقعت صفة لمذق، فأجاب عنه بأنه (متأول)بأنها محكية بمقول محذوف وهو الصفة في الحقيقة أي بمذق مقول عنده هذا القول، أي يحمل المذق رائية أن يقول لمشاهده: هل رأيت الذئب قط لا يراد المذق في خيال الرائي لو ن الذئب بورقته لكونه سنمارا.

(ونظيره)في كون الجملة الطلبية واقعة مفعولا ثانيا في باب ظننت قول أبي الدرداء: («وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلِهْ») (٢) أي مقولا فيهم أخبر تقله، والهاء للسكت،

(١)الرجز للعجاج في محلق ديوانه ٣٠٤/٢؛ وخزانة الأدب ١٠٩/٢؛ والدرر ٦/١٠؛ وشرح التصريح ١١٢/٢؛ وخزانة الأدب ٣٠/٣، ٢٤/٥، ٤٢٨، ١٣٨/٦؛ وشرح الأشموني ٤٩٩/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٣، ٥٣، ولسان العرب ٢٤٨/٤ (خضر)، ٣٤٠/١٠ (مذاق)؛ والمحتسب ١٦٥/٢؛ ومغني اللبيب ٢٤٦/١، ٥٨٥/٢؛ وهمع الهوامع ١١٧/٢.

والشاهد فيه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب» فالظاهر أنّ الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتاً للنكرة «مذق»، والحقيقة أنّها مقول قول محذوف، والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قطْ.

(٢) حديث روي بطرق مختلفة عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه مرفوعاً. ذكره أبو يعلى في مسنده والعسكري في الأمثال والطبراني في الكبير. قال صاحب المقاصد: كلها ضعيفة. وصار مثلا يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم. (المقاصد الحسنة ص٢٥-٢٦).

والعائد محذوف أي: أُخبر الناس تقلهم، ويجوز أن يكون الهاء فيه عائدا إلى الناس حملا على لفظه لأنّه اسم للجمع كالقوم،(وَبِئسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ)/[1] قال المصنف أي بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه أمرس أمرس، وهو أن يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال: مرس الحبل تمرس: إذا وقع في أحد جانبي البكرة، فإذا أعدته إلى مجراه قلت :أمرسته، فالهمزة للسلب، يضرب لمن يحوجه الأمر إلى ما لا طاقة له به ،وفي بعض الكتب التقدير بئس مقام الشيخ مقولا له أمرس، فيكون الأمر واقعا موقع الحال على هذا التأويل وقوله (ونحو:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي [2]

---

(١) مجمع الأمثال ١/١٣٣؛ والأمالي الشجرية٢/١٤٩؛ والهمع٢/٨٧؛ والصحاح (قعس) (مرس).

(٢) البيت من الكامل ، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/٧٨ ؛ وشرح التصريح ٢/١١؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١٠؛ والكتاب ٣/٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦؛ والعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١؛ وبلانسبة في الأزهية ص ٢٦٣؛ والأشباه النظائر ٣/٩٠؛ والأضداد ص ١٣٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١؛ وأوضح المسالك ٣/٢٠٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٠٧؛ وخزانة الأدب ١/٣٥٧؛ ٣٥٨، ٣/٢٠١،٤/٢٠٧،٢٠٨، ٥/٣٣، ٣٠٥،٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣؛ والخصائص ٢/٣٣٨،٣/٣٣٠؛ والدرر ٦/١٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢١؛ ولسان العرب ١٢/٨١ (ثم) ، ١٥/٢٩٦ (منن)، ومغني اللبيب ١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥؛ وهمع الهوامع ١/٩،٢/١٤٠١.

وفي البيبت شاهدان: أولّهما قوله: «اللئيم» حيث دخلت «أل» الجنسبة ، فلم تفد اللفظ تعريفا تعينه من دون سائر أفراد جنسه ، فتعريفها لفظيّ لا يفيد التعين، وإن كان في اللفظ معرفة وثانيهما تعيّن المضارع للمضيّ إذا عطف الماضي عليه.

اعتراض على أن الجملة- وهي قوله يسبني- وقعت صفة للمعرفة فأجاب عنه بقوله: (بعد تسليم كون الجملة وصفا)فإن كونها صفة غير مسلم لجواز أن يكون حالا، لا صفة، وأما بعد التسليم (فلإ جراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة إذ لا توقيت فيه)ولا تعريف إذ لا يشار باللام هنا إلى واحد بعينة، فكأنه قال : ولقد أمر على لئيم من اللیام،(وكما موصفه بحال الموصوف)أي كما (يجعل حال الموصوف)وهيته وصفا- له وهو القياس- (يوصف بحال سببيه) أي متعلّقه أي يجعل حال متعلق الموصوف وصفا للموصوف لتنزله منزلة حاله(نحو: رجل كثير عدوة)،فإن الكثرة ليست صفة للرجل في المعنى بل للعدو الذي هو متعلق به يعود الضمير فيه إليه.

(والأول)أي الوصف بحال الموصوف(يتبعه)أي الموصوف في عشرة أشياء(في الإعراب، والتعريف ،والتنكير، والأفراد[٢٠٥/أ]/ ،والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث)لأن الصفة لما كانت حينئذ عبارة عن الموصوف وحيث أن توافقه في هذه الأشياء لأن الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومونثا، وكذلك حكم التعريف والتنكير لأنه لو كان أحدهما معرفة والآخر نكرةلم يكن بينهما موافقة وكذلك حكم الاعراب فإن الصفة لماكانت هي الموصوف وجب أن ينصبّ عمل العامل عليهما جميعا، والمعنى من أنه يتبعه في هذه العشرة أنه يتبعه في أربعة أشياء منها، وهي واحد من يليه أنواع الإعراب، و واحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، و واحد من التذكير (والتأنيث إلا إذا كانت الصفة صفة يستوي فيها المذكر والمونث) أراد بالصفة الثانية الوصف العام، وبالأولى الثانية الوصف العام، وبالأولى الخاص، فإن الصفة مطلق بالاعتبارين، والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية وقع تابعا أو لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: زيد قائم، وجاء نى زيد راكبا، وقد عرفت المراد بالخاص حين عرّفه المصنف(كفعول فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث

نحو: رجل صبور وامراء ة صبور، (و فعيل بمعنى مفعول كرجل صريح وامرأة صريح، وأما الفعيل بمعنى الفاعل فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: رجل كريم وامرأة كريمة، أو إذا كانت الصفة صفة (مؤنثة تجرى على المذكر) يكون التاء للمبالغة (كـ علامة وهلباحة)[1] وهو الأحمق، وقيل: هو الذي جمع كل شر.

(و) الوصف(الثاني)-وهو الذي بحال المتعلق - يتبعه في الخمسة الأول (في الاعراب، والتعريف والتنكير) بمعنى أنه يتبعه في اثنين من تلك الخمسة، واحد من ثلثة أنواع الإعراب، و واحد من التعريف والتنكير، وفي الباقي - وهو الخمسة الباقية وهي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث -كالفعل فينظر إلى فاعله، فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد الثاني كما يفرد الفعل عند اسناده إلى الظاهر، وإن كان مذكرا أو مؤنثا طابقة الثاني كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث .

واعلم: أن الوصف الأول عند التحقيق في هذه الخمسة أيضا كالفعل لأن فاعله الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقة الألف في المثني، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المونث .

(ولذا) أي ولكون الثاني في الخمسة الباقية كالفعل (جاز) وحسن(رجل قاعد غلمانه) كماجاز وحسن: تقعد غلمانه[٢٠٥/ب]/وجاز أيضا قاعدة غلمانه كما جاز تقصد غلمانه، (وضعف قاعدون) غلمانه(كيقعدون) أي أنه بمنزلة تقعدون، وإلحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل المسند إلى الظاهر ضعيف لأنه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين، (وحسن قعود) غلمانه(إذا الصيغة) أي صيغة قعود- وهي صيغة جمع المكسر-(لا تشبه الفعل) لأن اسم

الفاعل المشابه للفعل إذا كسر جمع تكسير، خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل لا تكسر، فلم يكن في «قعود غلمانه» شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه، فإن فيه شبه اجتماعهما.

(والمضمر لا يوصف)لأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والأصل في وصف المعارف التوضيح فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل، وحمل الغائب عليهما، وكذا لا يوصف به لأن الموصوف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا، ولا أخصّ من المضمر ولا مساويا له حتى يقع صفة له.

(ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الوصف)أي أعرف منه(أو مساويا له)في التعريف فهذا في قولك هذا الرجل وإن كان أعم من الرجل من حيث أنه يصح أن يشار به إلى أيّ مشار إليه كان لكنه أعرف [من ذي اللام،وكذلك العالم في قولك الرجل العالم] [1] وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ إلا أنهما من جهة التعريف متساويان،وإنما يجب أن يكون الموصوف كذلك لئلا يلزم أن يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة أعرف مما هو المقصود.

[أعرف المعارف المضمرات]

واعلم أن المنقول من سيبويه وما عليه جمهور النحاة أن أعرف المعرف المضموات [2] ، أما المتكلم والمخاطب فظاهر، وأما الغائب فلاحتياجه إلى لفظ يفسره في الأغلب، فكأنه بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم،لأن مدلوله معين عند الواضع والمستعمل، بخلاف

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) الكتاب ١١٥/٢؛ والأصول في النحو ٣٢/٢-٣٣.

اسم الاشارة فإن مدلوله إنما يتعين عند المستعمل بالاشارة الحسية ثم اسم الإشارة لأن مدلوله معلوم عند المخاطب بالعين والقلب معا ،بخلاف ذي اللام والموصول فإن مدلوله معلوم عنده بالقلب لا بالعين ، أما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لأنه يكتسب التعريف منه عند سيبويه،وعند المبرد تعريفه أنقص من تعريفه[1]،(ولذا)أي ولكون حق الموصوف أن يكون أخص أو مساويا (لا يجوز وصف المعرف باللام إلا بمثله)،أو بالموصول لأن الوصف حينئذ مساو[٢٠٦/أ]/للموصوف (أو بالمضاف إلى مثله)أي المعرف باللام لأن الوصف حينئذ مساو للموصوف، أو أنقص على ما عرفت الآن من الاختلاف،وعند بعضهم يجوز وصفه بجميع المضافات نحو الرجل صاحبك وصاحب زيد،وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك لكان بدلا لا صفة ولا يوصف بالبواقي من المعارف غيرهما (لكون البواقي)وهي المضمرات والعلم واسم الإشارة المضاف إلى أحدها (أخص منه)أي من المعرف باللام .

(ومن حق الوصف أن يصحب الموصوف)ويُذكرَ معه (إلا إذا ظهرأمره)أي أمر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من إطلاق الصفة موصوفها (فتحذف)الموصوف(إما)حذفا (جواز كقوله:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرودَتان قَضاهُمَا   داوُدُ أَوْ صَنْعُ السَّوابغِ تُبَّع) [2]

التقدير: درعان مسرودتان حذف الموصوف لأنه لا يفهم من مسرودتان إلا درعان

---

(١) الأصول في النحو ٣٢/٢-٣٣؛ والمقتضب ١٠٧/٢؛ والكتاب ١١٥/٢.

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأبي في سرّ صناعة الإعراب ٧٦٠/٢؛ وشرح أشعار الهذليين ٣٩/١؛ وشرح المفصل ٥٩/٣؛ ولسان العرب ٣١/٨ (تبع) ، ٢٠٩/٨ (صنع)، ١٨٦/١٥ (قضى) ؛ والمعاني الكبير ص ١٠٣٩؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٨/٣.

والشاهد فيه قوله: «مسرودتان» و «السوابغ» يريد: درعان مسرودتان ، والدروع السوابغ، فحذف الشاعر الموصوف ، وأقام الصفة مكانه.

لاختصاص السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس ،ولأنه لما ذكر أن داوُد عليه السلام قضاهماأى صنعهما وقدّرهما كقوله تعالى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [1] ورجل صنع اليدين وصنع اليدين بكسر الصاد أي: صانع حاذق، وكذلك رجل أصنع اليدين،والسوابغ جمع السابغة وهي الدرع الواسعة التامة،وتبع واحد التابعة،وهي ملوك اليمن وهو عطف بيان لصنع(وقوله [2]:

كأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ) [3]

أي: كأنك جمال من جمال بني أقيش، القعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت مثل السلاح وغيره؛ والشن:القربة البالية، وهم يحركونها إذا أراد وا حث الإبل على اليسر لينزع فينزع وجمال بني أقيش وخشيه لا يكاد ويتبع بها(أو)حذفا(وجوبا)بحيث لا يظهر موصوفه الستة(كالفارس)وهو راكب الفرس (والصاحب)فإنه يجوز أن مطلق على كل ما يصحبك من الحيوان وغيره، لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب ،(والأورق)وهومن الإبل الذي في لونه بياض إلى سواد،(والأطلس)هو الذئب الذي في لونه غبرة.

---

(1) من الآية : ١٢ في سورة فصلت.

(2) القائل هو النابغة .

(3) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٥/٦٧، ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٨؛ وشرح المفصل ٣/٥٩؛ والكتاب ٢/٣٤٥؛ ولسان العرب ٦/٣٧٣ (وقش) ، ٨/٢٨٦، ٢٨٧ (قعع)، ١٣/٢٤١؛ (شنن)؛ والمقاصد النحوية ٤/٦٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٨٤؛ وشرح الأشموني ٢/٤٠١؛ وشرح المفصل ١/٦١؛ ولسان العرب ٤/٢٣١ (حذر)، ٦/٢٦٤ (أقش)، ١٤/٢٧٢ (دنا)؛ والمقتضب ٢/١٣٨.

والشاهد فيه قوله: «كأنك من جمال » حيث حذف الاسم الموصوف وأقام الصفة مقامه، والتقدير: كأنّك جمل من جمال بني أقيش.

٣-[البدل]

(وهو المقصود)بمانسب إلى متبوعه من الفعل وشبهه، ومعناه، والمضاف به وبه خرج التأكيد والصفة وعطف البيان ، لان المقصود في هذه الثلاثة المتبوع ، وذلك لأنك تثبت بالتاكيدأمر المتبوع في النسبة أو الشمول وبالوصف المتبوع يذكر معنى فيه وبعطف البيان المتبوع يذكر أشهر اسمية،ولا شك أن المقصود في الكلام هو المبيّن والبيان فرعه (دون متبوعه)خرج العطف بالحرف لأن المقصود بالنسبة فيه هو[٢٠٦/ب]/التابع والمتبوع معا،ولو قال بدل دون متبوعه؛دون توسط حرف العطف بالحرف ليخرج عن الحد العطف بالحرف في نحو: جاء ني زيد بل عمرو فإن المقصود هو الثاني دون الأول لكان تعريفه مانعا.

(ولا يختص)البدل (الاسم)لجواز أن يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجحا في البيان على الأول (بدليل قوله[1]:

مَتَى تأتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا) تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأجَّجَا [2]

فإن تلمم من الإلمام، وهو النزول بدل من تأتنا، والجزل ماعظم من الحطب ويبس، وأجت المنار أجيجا تلهبت وأججتها فتاججت، وإنما قال تأجج - وإن كان الضمير راجعا إلى النار- اما لأن النار بمعنى الشهاب وهو مذكر، أو لان الضمير فيه - وهو الألف البارز- راجع

---

(١) القائل هو عبد الله .

(٢) البيت من الطويل ، وهو له في خزانة الأدب ٩/ ٩٠-٩٩؛ وشرح المفصل ٥٣/٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣؛ ورصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ص ٤٤٠؛ وشرح قطر الندي ص ٩٠؛ وشرح المفصل ٢٠/١٠؛ والكتاب ٨٦/٣؛ ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)؛ والمقتضب ٦٣/٢؛ وهمع الهوامع ١٢٨/٢.

وفي البيت شاهدان : أولها إبدال الفعل «تلمم» من الفعل «تأتنا» ، ثانيهما إبدال النون ألفاً في «تأججا».

إلى الحطب، والنار تغلّب المذكر، أولان الأصل تتأجج، فحذف النار، وأُلحق به نون التأكيد الخفيفة، ثم قلبت في الوقف ألفا(وهو)أي البدل على أربعة أقسام.

[أقسام البدل]

(إما بدل الكل إن كان)البدل (المبدل) بمعنى أن يصدق على ماصدق عليه المبدل لا بمعنى أن يكون مدلوله عين مدلوله(نحو: ضربت زيدا أخاك)فإن مدلول «أخاك» ليس مدلول «زيد» لكنه صادق عليه.

(وبدل البعض إن كان)البدل(بعضه نحو: ضربت زيدا رأسه).

(وبدل الاشتمال إن كان بينهما)أي بين البدل والمبدل (ملابسة بغيرهما)أي بغير الكلية والبعضية (نحو: سلب زيد ثوبه)،(وإلا)يكن بينهما ملابسة، لا بالكلية ولا بالبعضة، ولا بغيرهما(فهو بدل الغلط)على معنى أنه هو البدل الذي كان سبب [الإتيان به هو الغلط في][1] ذكر المبدل منه، لا على معنى: أن البدل هو الغلط(نحو: مررت برجل حمار)والعلم أنه على ما فسر بدل الاشتمال وبدل الغلط يدخل في الأول،ويخرج عن الثاني بعض بدل الغلط نحو: جاء ني زيد غلامه أو حماره، فإنه لا شك أن غلامه وحماره بدل الغلط، ولذا قال المبرد: إنما قيل لهذا بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم[2] لأن الإعجاب في قولك: أعجبني زيد حسنه وهو مسند إلى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لأنه لا يعجبك للحمه ودمه بل، للمعنى فيه، بخلاف: جاء ني زيد غلامه، فإنه بدل الغلط لأن مجيء زيد مقيد غير محتاج إلى شيء آخر، فلاتقول في بدل الاشتمال نحو: قتل الأمير سيّاقه لأن

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٣٨٥.

شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه معنا، بل يبقي النفس مع ذكر الأول منتظرة للبيان لإجمال الأول، وهاهنا الأول غيرمحمل لأنه يستفاد عرفا من قولك: قتل الأمير أن القاتل سيافه، فالصواب[٢٠٧/أ]/أن يقول: وبدل الاشتمال: إن كان الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملا على الثاني ومتقاضيا له بوجه ما وإلا فبدل الغلط.

(ولا يكون)أي البدل الغلط في (فصيح الكلام)إن كان عن غلط صريح كما أردت مثلا أن تقول: جاء ني حمار فسبقك لسانك إلى رجل،ثم تداركت الغلط، فقلت حمارا ولمن نسيان كما أن تعتمد ذكر شيء لا يسبقك لسانك إلى ذكره، لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود أما إذا كان بدل الغلط عن قصد وتعمد للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه: الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى فيجيء في كلام الفصحاء نحو: هند نجم بدر كأنك وإن كنت معتمدا لذكر النجم تغلط نفسك، وتريها أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيها بالبدر.

(وقولهم أنه)أي أن البدل (في حكم تنحية المبدل)وطرحه(ليس على ظاهره)إذ ليس المراد إهدار الأول وإطراحه رأسا، لا معنى ولا لفظا، أما الأول فلاشتمالهما في غير بدل الغلط على فائدة الاجمال أولا والتفسير ثانيا، وأما الثاني فلوجوب عود الضمير إلى المبدل في بدل البعض والاشتمال، ولأنه قد يكون المبدل في بدل الكل مشتملا على ضمير لا يستغنى عنه، وإلى هذا أشار بقوله: (إذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لا يجعله حالا موطاءة) وجعله بدلا، فلوكان المبدل منه - وهو غلامه - في حكم الطرح لكان التقدير: زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ إليه؛ أما من جعل «رجلا صالحا» حالا موطاءة من علامة، لا من الضمير المجرور فيه كما قال الشارح[(١)] فلايكون ذلك مما نحن بصدده؛ فقولهم: إنه في حكم تنحية الأول إيذانا منهم باستقلاله بنفسه

---

(١) القالي ١٩٧/أ.

ومفارقتها لتاكيد والوصف في كونهما تتمنين لما تتبعانه.

(وعلى هذا)من أنه ليس في حكم تنحيته الأول(لا يمتنع أن يجعل «غير المغضوب عليهم» بدلا من الضمير المجرور قبله)في قوله تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾[1]

ولو جعل المبدل في حكم المطروح والمنحي رأسا لما صح ذلك لأن التقدير حينئذ يكون ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾على ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾فنحلوالصلة عن الراجع إلى الموصول الأول- وهو الذين- لأن العائد المذكور آخرا راجع إلى الموصول الثاني، وهو اللام في «المغضوب».

(و) البدل والمبدل (يكونان معرفتين، ونكرتين، ومختلفتين)أي المبدل [معرفة والبدل نكرة وبالعكس][2]، فيكون أربعة أقسام، والبدل أربعة أقسام أيضا، والأربعة في الأربعة ستة [عشر قسما؛ أمثلة الكل نحو: بزيد أخيك][3]، برجل أخ لك بزيد، [أخ لك،[٢٠٧/ب]/ برجل أخيك، ونحو: بزيد رأسه، برجل رأس له، بزيد رأس له برجل رأسه]،ونحو: بزيدعلمه، برجل علم له، [بزيد علم له، برجل علمه][4]، ونحو: بزيد الحمار، برجل حمار، بزيد حمار، برجل الحمار.

(ولا يحسن [ابدال النكرة من المعرفة) في بدل][5] الكل من الكل(إلا)حال كون النكرة موصوفة إذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه، وإنما لا يحسن ذلك لأنه لا فائدة للابهام بعد التفسير نحو: بزيد رجل،أما إذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه فيجوز[6]

(١) من الآية: ٧ في سورة الفاتحة.

(٢) العبارة مابين المعكوفين لا يُقرأفي (ب).

(٣) العبارة ما بين المعكوفين ساقطة عن (أ).

(٤) العبارة مابين المعكوفين صححت عن الهامش.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب). (٦) سقطت عن (ب): فيجوز.

ويحسن إبدال النكرة من المعرفة وإن لم يكن موصوفة نحو قوله[1]:

فَلا وأُبيكِ خَيْرٍ مِنْكِ إنّي لَيُؤْذِيني التَحَمْحُمُ والصَّهِيلُ[2]

(ولايشترط أن يكون)البدل (على لفظ المبدل)على(الصحيح)خلافا للكوفيين، فإنهم قالوا: إن النكرة المبدلة من المعرفة يجب أن يكون على لفظ المبدل[3]نحو قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[4]، وهذا المثال لمجرده لا يدل على هذا الاشتراط.

(ويكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفتين)،ويكون البدل بهذا الاعتبار أيضا ستة عشر قسما: نحو بزيد أخيك، وإن الزيدين هم أخوتك لقيتهم إياها، وأخوك لقيت زيدا إياه على تقدير أن يكون زيدا هو الأخ وأخوك لقيته زيدا،وعلى هذا استخرج باقي الأمثلة.

(والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل إلا من الغائب)فلا يقال: في المسكينِ[5] مررتَ، ولا عليك الكريمِ المعقولُ؛ وأما في ضمير الغائب [فيجوز إبدال المظهر منه][6]نحو:

---

(١) القائل هو الشمير بن الحارث ،

(٢) البيت من الوافر ، وهو لشمير بن الحارث في خزانة الأدب ٥/١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧ ؛ ولسان العرب ١٣/ ١٠(أذن) ؛ ونوادر أبـي زيد ص ١٢٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨١والمقرب ١/٢٤٥.

والشاهد فيه قوله :« خير » بالجر حيث أبدله من المعرفة ، و هو قوله " «أبيك » ويتقدير الموصوف " أي رجل خير منك وهذا البدل بدل كل من ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جاريا على القاعدة وهي أنه أذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها . ويروى برفع «خير» كأنه قال : هو خير منك .

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك ٢/٥٨١.

(٤) سورة العلق: ١٦.

(٥) سقطت عن (ب) في المسكين . (٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

مررت به زيد لأن ضمير الغائب يصلح لكل واحدمبين بالبدل أن الضمير لمن أسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة بأخيك زيد من حيث أن ضمير القيته يصلح لكل أحد كما أن لفظ أخيك كذلك (نحوقوله :

على حالةٍ لو أنَّ في القَوْمِ حاتِماً   على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمُ)[1]

فإن حاتم مجرور على أنه بدل من الضمير المجرور في وجوده بدل الكل (وإلاّ) أي وإن أبدل الظاهر من المضمر بدل الكل في المتكلم والمخاطب(يختلفان)أي البدل والمبدل(غيبة وخطابا أو(غيبة(وحكاية)عن النفس،وبيان ذلك أن المتكلم في الغالب الأكثر إذا حدث عن نفسه لم يذكرها باسمه الظاهر الذي بمنزلة الغائب، وإنما يذكرهاباسمها المضمر، نحو قوله: فعلت،وكذا لا يذكر المخاطب باسمه الظاهر، فلايقول فعل زيد وهو يخاطب زيدا، وإنما يقول: فعلت؛ فلو أبدلنا الظاهر بدل الكل من ضمير المتكلم وقلنامررت بي زيد صرنا كأناً نجعل شيأ واحدا متكلما وغائبا، فيختلف البدل والمبدل حكاية وغيبة[٢٠٨/أ]/وكذا في المخاطب يختلفان خطابا وغيبة وأما بدل البعض والاشتمال والغلط فيالظاهر، فيجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب لأنه لا يلزم في هذه الثلثة جعل شيء واحد متكلما وغائبا، أو مخاطبا وغائبا لأن مدلول الثاني فيها غير مدلول الأول، فتقول: اشتريتك نصيفك واشترتني نصفي، وضربتك الحمار وضربتني الحمار. وشرح الشارح هاهنا مما يتبرء عنه الطبع وبمجه السمع،ألاترى أنه قال

---

(١) البيت من الطويل ، و هو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢؛ لسان العرب ١١٥/١٢(حتم)والمقاصد النحوية ١٨٦/٤؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣١٧؛ وشرح المفصل ٦٩/٣؛ وللمع ص ٢٦٦،١٧٤.

والشاهد فيه تانيث لفظ «حالة » بالتا ء وهي لغة،ويروى كما في الديوان :على ساعة لو كافي القوم حاتم   على جوده ضنت به نفس حاتم كذلك يروى : على ساعة لو ان في القوم حاتما على جوده ضنت به نفس حاتم،وليس في هاتين الروايتين شاهد .

في شرح قوله: وإلا أي وإن لم يكن بدل الكل فيجوز فيه أن يبدل الظاهر من المضمر، وجعل قوله «يختلفان» تعليلا لهذا الجواز[1] مع أن قوله وإلا في مقابلة قوله:« لا يبدل» ويكون التقدير وإن أبدل لأن نفي النفي إثبات، ولهذا قال يختلفان لأن الشرط إذا كان ماضيا جاز في جزائه إذا كان مضارعا الرفع ومع أن قوله: «يختلفان »تعليل لقوله: لا يبدل من المضمر هذا. ويلزم على ماشرح قوله «يختلفان» من أن ا لمراد اختلاف مدلول الثاني والأول أن يكون قوله غيبة وخطابا أو حكاية ضائعا لا فائدة تحته، ولا تعلق له بما قبله، وعلى ما ذكرنا تكون تمييزا عن النسبة في قوله: «يختلفان» وقوله : (وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[2] ينبغي أن يقول «لمن كان يرجو اللّه» لأن «لمن كان يؤمن باللّه» ليس بموجود في القرآن، ولعل هذا سهو منه أو من الناسخ اعتراض فإنه ابدل لمن كان وهوظاهر من المضمر المخاطب في قوله قبل ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[3] بدل الكل، فأجاب عنه بأنه (من بدل البعض)ويجوز إبدال الظاهر من المضمر بدل البعض قبل أو كان بدل البعض لابد وأن يكون فيه ضمير راجع إلى المبدل، فأجاب عنه بقوله(على تقدير «منكم»)أي لمن كان منكم إذ هم بعض المخاطبين .

(وقوله:[4]

ذَرِيني إِنَّ حِلْمَكِ لَنْ يُطَاعَا   وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[5]

---

(١) الفالي ١٩٨/أ. (٢) سورة الطلاق: ٢. (٣) سورة الممتحنة: ٦.

(٤) القائل هو عدي بن زيد، ونسبه سيبويه إلى رجل من بجيلة أو خثم.

(٥) البيت مطلع قصيدة يتهدد بها النعمان بن المنذر. انظر: الديوان ص ٣٥؛ والكتاب١ /٧٨؛ وشرح المفصل لابن يعيش٣/٦٥، ٧٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٤٣؛ والعيني ١٩/٤؛ والهمع ١٢٧/٢؛ والخزانة ٣٦٨/٢.

والشاهد فيه قوله: «ألفيتني حلمي»، فـ (حلمي) بدل من الياء في «ألفيتني» بدل اشتمال .

من بدل الاشتمال) فإن حلمي بدل من الضمير المتكلم بدل الاشتمال.

(والعامل)في المبدل- لا في البدل كما قال الشارح -(إذا كان حرف جرّ جاز تكريره)صريحا وأعادته في البدل نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [1] فإن «من آمن» بدل من «الذين استضعفوا» وقد أعيد العامل الذي هو اللام،وإنما اختص جواز التكرير صريحا بحرف الجر لاختصاره وتنزله من معموله منزلة الجزء .

٤-[عطف البيان]:

هو ما يوضح أمر[٢٠٨/ب]/ المتبوع)يخرج التاكيد لأنه لا يوضح بل يحقق أصل نسبته أو شمول النسب لأجزائه،وخروج العطف بالحرف والبدل ظاهر (من الدال عليه) أي على المتبوع (لا على معنى فيه)يخرج الصفة لأنهاتدل على معنى في المتبوع، بخلاف عطف البيان، فإنه دال على نفس المتبوع (نحو:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ) [2]

---

(١) سورة السبا: ٤٢.

(٢) وبعده:

ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللّهم إن كان فجر

نسب ابن يعيش هذه الأبيات لرؤبة بن العجاج، وهو سهو لأنه لم يكن من التابعين،و الصحيح أنها لأعرابي أتى إي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، يطلب منه أن يحمله على ناقة سليمة، لأن ناقته أصبحت دبراء نقباء ، فلم يصدقه عمر رضي الله عنه ، فانطلق وهو ينشد الأبيات، وسمعه عمر فتأكد من أمر ناقته، وحمله على بعير،وزوّده و كساه.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش٧١/٣؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٣٥؛ والعيني ٣٩٢/١؛ ، ١١٥/٤؛ والتصريح١٢١/١؛ والأشموني ١٢٩/١؛ والخزانة٣٥١/٢، ٣٦٢، ٣٨٣.

(وقد يفصل)عطف البيان(عن لبدل لفظا في مثل قوله[1] :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بشرٍ)   عليه الطيرُ ترقبه وقُوعا[2]

فإن بشرا عطف بيان من البكري، ويمتنع أن يكون بدلا منه، لأنه لو جعل بدلا منه- والبدل في حكم تكرير العامل- لكان التارك في التقدير داخلا عليه، نحو: التارك بشر، وهذا لايجوز كما لا يجوز الضارب زيد، وإنما قال: " في مثل" اشارة إلى أن الفرق واقع في غير هذا الباب أيضا، كقولك: يا أخا الحارث، فإن الحارث عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلا لعدم جواز «يا الحارث» وكقولك: ياغلام زيد وزيدا، فإنه لو جعل بدلا لوجب الضم، وأما فصله عنه معنى فهو أن البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإن المقصود فيه هو الأول، لأن البيان تابع للمبين.

٥-[العطف بالحرف]

وهو المذكور بعد متبوعه)، وإنما قال ذلك لأن المعطوف بالحرف لا بد وأن يكون مذكورا بعد متبوعه، بخلاف سائر التوابع، فإنه لا يجب فيها ذكر المتبوع أولا، بل قد يحذف

---

(١) هو المرار الأسدي.

(٢) البيت في الكتاب ٩٣/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣، ٧٣؛ والمقرب٢٤٨/١؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٣٤٣/١؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦؛ والعيني١٢١/٤؛ والتصريح ١٣٣/٢؛ والهمع١٢٢/٢؛ والأشموني٨٧/٣؛ والخزانة١٩٣/٢، ٣٦٤.

والشاهد فيه إجراء (بشر) على (البكري) عطف بيان عليه، ولا يجوز أن يكون على البدل لأن البدل في نية تكرير العامل فيلزم أن يكون التقدير:

أنا ابن التارك بشر

وذلك لايجوز لأن المضاف معرف بـ(ال) والمضاف إليه خال منها.

(متوسطا بينهما أحد الحروف العشرة) خرج عنه غيره من التوابع، ويجوز أن يكون المعطوف والمعطوف عليه معا مقصودين بالنسبة نحو: جاء ني زيد وعمرو، كما يجوز أن يكون أحدهما لا بعينه أو بعينه مقصودا بها كالمعطوف «بلا» «وبل» و«لكن» و «أم» وأ«ما» وأو، ولهذا لم يقل كما قال ابن الحاجب: " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه"[1] والحروف العشرة هو(الواو، والفاء، وثم، و أو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن؛ ويجعل أي وهو للتفسير(منها)أي من حروف العطف،وعند الأكثرين ما بعدها عطف بيان لما قبلها.

[استعمال واو العطف]

(فالواو للجمع)والمراد بالجمع هاهنا أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت أو، وأما له؛ سواء كان جمع الاسمين في فعل نحو: قام زيد وعمرو، أي حصل منهما القيام، أو جمع الفعلين في اسم نحو: قام زيد وقعد أي حصل كلا الفعلين منه، أو جمع مضمون الجملتين في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو لو لا العطف هاهنا لتوهم أن الأول سهو وغلط، والثاني يتدارك له، ومعنى (المطلق)احتمال حصول الفعل من المعطوف والمعطوف عليه في «جاء ني زيد وعمرو» [٢٠٩/أ]/في زمان واحد أو حصوله من الأول أولا، أو من الثاني أولا وقوله(من غير ترتيب)إشارة إلى أن الترتيب ليس بشرط، لا إلى أن عدم الترتيب شرط.

(ولذا)أي ولكون الواو للجمع المطلق دون الترتيب كما قال بعضهم أنه للترتيب (جاز)استعماله فيما يستحيل فيه الترتيب (نحو: المال بين زيدو عمرو)، فإن الواو لو كان للترتيب لكان بين غير داخل على متعدد وهو غير جائز، (وأصطلح زيد وعمرو)،واختصم زيد

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٣٣١.

وعمرو، وذلك لأن الاصطلاح والاختصام مما يقتضي فاعلين، فلو قلت في قولك اصطلح زيد وعمرو إنّ زيد أقبل عمرو في الرتبة لكان بمنزلة أن تقول اصطلح زيد وتسكت لأن أحدهما إذا تقدم على صاحبه لم يكن مجتمعا معه، كما أنك إذا قلت: جاء ني زيد قبل عمرو لم يكن لزيد اجتماع مع عمرو كما أن الفاء لماكانت للترتيب لم يقع في موضع من العطف، إلا وجاز السكوت على المعطوف عليه، فيجوز أن تقول جاء ني زيد فعمرو، فيصح أن يقال: جاء ني زيد ولاتأتي بالمعطوف .

[استعمال فاء العطف]

(والفاء له) أي للجمع (مع التعقيب) من عطف المفرد على المفرد في غير الصفات المتعاقبة التي لا يكون موصوفها واحدا، تفيد أن ملابسة المعطوف عليه [بمدلول الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه] بمدلوله بلا مهلة نحو: جاء ني زيد فعمرو، ونحو: تقدم الأقراء فالأفقه فالأقدم هجرة، وأما في الصفات التي موصوفها واحد فتفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات، لا في الملابسة المذكورة نحو: جاء ني زيد الأكل فالنائم، أي الذي يأكل فينام، وأما في عطف الجملة على الجملة فيفيد أن ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقيب حصول مضمون الجملة التي قبلها بلا مهلة، سواء كان حصول مضمون الثانية بتمامها في زمان طويل، أو لا نحو: قام زيد فقعد عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] فإن الأخضرار وإن كان بتمامه مترخيا عن الإنزال بمدة ومهملة إلاأن ابتداء ه بلا مهملة بعد الإنزال[2]، وقد تفيد الفاء في الجملة أن الجملة

---

(١) سورة الحج: ٦٣.

(٢) سقطت عن (ب): الإنزال.

المعطوفة كلام مرتب في الذكر على الجملة المعطوف عليها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[1] فإن مدح ذكر الشيء يصح بعد جري ذكره وكذا ذمه، نحو قوله تعالى:﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[2] وكذا ذكر يفصل الشيء بعد إجماله كقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾[3] فإن تبييت الناس تفصيل للإهلاك، وكذا ذكر الأخص بعد الأعم في تعريف[٢٠٩/ب]/الأمكنة، فإنه تفيد الترتيب في الذكر نحو قولك: وأرى ببغداد فالكرخي وقوله (وقوله)[4]:

قِفا نَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ (بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ)[5]

اعتراض، فإن الفاء ليس للتعقب لأنه لوكان له، لزم دخول من على غير متعدد،

---

(١) سورة الزمر: ٧٤. (٢) الآية: ٧٢ في نفس السورة. (٣) سورة الأعراف: ٤.

(٤) هو امرئ القيس.

(٥) البيت من الطويل و هو لا مرى ء القيس في ديوانه ص ٨؛ والازهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛والدرر٧١/٦؛ وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٢٣/١؛ والكتاب ٢٠٥/٤؛ ولسان العرب ٢٠٩/١٥(قوا) ، ٤٢٨؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ١٢٩/٢؛ وبلانسبة في الإنصاف ٦٥٦/٢؛ وأوضح المسالك ٣٥٩/٣؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ وخزانة الأدب ٦/١١؛ والدرر ٧٢/٦؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٤١٧/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٦/٢؛ وشرح قطر الندى ص ٨٠؛والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ومغني اللبيب ١٦١/١، ٢٦٦؛ والمنصف ٢٢٤/١؛ وهمع الهوامع ١٣١/٢.

والشاهد فيه قوله: «فحول» حيث الفاء بمعنى الواو غير مفيدة الترتيب وقيل: هي على أصلها ، والمعنى : بين أماكن الدخول، فأماكن حومل، فالبيت يؤوَّل على حذف المضاف.

وهو الدَخُول فقط، ولو لم يكن له لكان دخوله على الدُخول وعلى حومل؛ ويكون بمنزلة قولك: بين الدخول وحومل. فأجاب عنه بأنه (محمول على بين وسط الدُخول فوسط حومل)، وللوسط أجزاء، وتقول: كل واحد من الدُخول وحومل مشتمل على منازل مخصوصة، فجاز دخول بين على الدَّخول باعتبار منازلة، ويكون المعنى: بين منازل دخول ومنازل حومل.

(ولوقلت: بين الثور والفرس، لم يجز) لدخول بين على غير المتعدد لفظا ومعنى، (ولإفاتها الترتيب من غير مهملة، استعملوها للسببية)، فإن سببية تفيد أيضا الترتيب من غير مهملة لعدم جواز تخلّف المسبَّب عن السبب التام .

واعلم: أنه لاينافي من السببية والعاطفة، فإنها قد تكون سببية، وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، ولكن لايلزمها العطف .

(و)استعملوها أيضا (رابطة للجزاء بالشرط) فإن الجزاء مرتب على الشرط، بلا مهلة (حيث لم يكن)الجزاء (مرتبطا بذاته)بالشرط وذلك إذا لم يؤثر حرف الشرط فيه كما ذكرنا قبل نحو: إن لقيتَه فأكرِمه (وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[1] محمول (على ومهما يكن من شيء فكبِّر ربك)، فيكون الشرط مقدرا، فالواو داخلة على الشرط، والفاء الجزائية الرابطة للجزاء بالشرط، ولايكون الفاء للعطف، وقد يطرد ذلك الحذف إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا، وما قبلها منصوبا به أو بمفسره، (وإلا)أي وإن لم يكن الشرط مقدرا، ويكون الفاء للعطف (ما جامعت الواو)الذي للعطف، إذ لا يجوز اجتماع حرفين من حروف العطف ولولم يقدر الشرط يلزم المجامعة بين الواو والفاء، لأن «ربك» مفعول «كبر»، فيكون التقدير: فكبر ربك.

---

(١) سورة المدثر: ٢ .

(وكررت) الفاء (في قوله[1]:

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ   وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلكَ فاجْزَعِ) [2]

وإن كان القياس أن يقول: اجزعي بلا فاء، لأن «عند» يتعلق باجزعي، فيكون التقدير: ففاجزعي عند ذلك، وذا لايجوز، وإنماكررت الفاء (لبعد العهد)بالفاء الأول(كما كرر العامل لذلك)أي لبعد العهد(في قوله[3]:

لَقَدْ عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُونَ أَنَّني   [٢١٠/أ]/إذ قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ إِنِّي خَطِيبُها) [4]

---

(١) هو نمر بن تولب.

(٢) البيت من الكامل ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانةالأدب ١٦٠/١؛ وشرح شواهد المغني ٤٧٢/١، ٨٢٩/٢؛ وشرح المفصل ٣٨/٢؛ والكتاب ١٣٤/١؛ ولسان العرب ٢٣٨/٦ (نفس)، ٢١١/١١ (خلل)؛ والمقاصد النحوية ٥٣٥/٢؛ وبلا نسبة في الأهية ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ١٥١/٢؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣٢/٣، ٩/٤١، ٤٢، ٤٤؛ والردّ على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١٨٨/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٥؛ ولسان العرب ٦٠٤/٤ (عمر)؛ ومغني اللبيب ١٦٦/١، ٤٠٣؛ والمقتضب ٧٦/٢.

والشاهد فيه قوله: «إن منفساً أهلكته» حيث نصب «منفساً» بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده ، لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهراً أو مضمراً.

(٣) هو سحبان بن وائل.

(٤) البيت من الطويل ، هو له في خزانة الأدب ٣٦٩/١٠. ٣٧٢؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٤٨؛ وخزانة الأدب ٣١٥/١. ٣٧/١١.لسان العرب ٤٦١/١ (سجب).

والشاهد فيه قوله: «إني خطيبها» حيث يجوز فتح همزة «إن» وكسرها،أما الكسر فعلى أنّ جملة «إنّي خطيبها» خبر «أني» المفتوحة الهمزة ، ولا يجوز فتحها لئلا يؤدّي إلى الإخبار بالحديث عن اسم العين، وأما فتحها فعلى أنها تكرير للأولى على وجه التأكيد ، و«خطيبها» خبر «أنّ» الأولى لا خبر لـ«أنّ» الثانية ، لأنّها جاءت مؤكدة للأولى .

فخطيبها خبر«أنني» السابق، وإنما أعيد «أني» الثاني لبعد العهد بالأول، هذا على رواية «أني» بالفتح، وأما على رواية إني بالكسر، فلايكون مما نحو بصدده لأن «إني» حينئذ يكون خبرا لأنني لجواز وقوع أن المكسورة خبرا للأحرف الستة نحو قوله[1] :

إنَّ الخليفَةَ، إنَّ اللّهَ سـربَـلَـهُ [2]

(و)كما كرر العامل(في قوله تعالى) ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَفْرَحُوْنَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّوْنَ أَنْ يُحْمَدُوْا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوْا (فَلاَتَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ) ﴾ أي بنجاة ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ [3] فيمن قراء بالخطاب والإفراد فيهما، فقوله «بمفازة» مفعول ثان لقوله: «وَلاَ تَحْسَبَنَّ» إلا أنه لما بعد العهد به أعيد ذكره ثانيا، (ولحوق الفاء)في فلا تحسبنهم وإن لم يكن لاحقة بالأول، فينبغي أن يعاد بلا فاء (للإشعار)والإيذان(بأن أفعالهم المذكورة)من الفرح وحبّ الحمد (هي علة في منع الحسبان)فيكون الفاء للسببية.

(و«ثم» له)أي للجمع(مع التراخي)والمهملة، (ولذا قيل)والقائل سيبويه[4] أن المرور(في نحو: "مررت برجل ثم امرأة" مروران)لتراخي أحد المرورين عن الآخر، ولذا لا يكون ثم للسببية لأنه لا يتراخى المسبب عن السبب التام، (بخلافه)أي بخلاف المرور (مع الفاء) فإنه مرور واحد لعدم انقطاع الثاني عن الأول وقد يجيء «ثم» لمجرد التعقيب في الذكر والتدرّج في

---

(١) هو جرير .

(٢) هذا صدر البيت وهو بتمامه:

لباسَ مُلكٍ به تُرجَى الخواتيمُ

والبيت له في ديوانه ص ٦٧٢؛ وخزانة الأدب ٣٦٤/١٠، ٣٦٨؛ وبلانسبة في أمالي الزجاجي ص ٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١٦٤/١٢(ختم).

والشاهد فيه : أن«إن» المكسورة واسمها وخبرها يجوز أن تقع خبراً للأحرف المشبهة بالفعل.

(٣) سورة آل عمران : ١٨٨.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٨٩/٤.

دَرَج الارتقاء، سواء كان بينهما تراخ ومهلة، أولا، وسواء كان الثاني بعد الأول في زمان أو لا، كقوله[1] :

إنَّ مَنْ سادَ ثمَّ سادَ أبُوهُ ثمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذلكَ جَدّهُ[2]

فإن سيادة الأب وإن كانت متقدمة على سيادة الابن لكن أخرها عنها لأن سيادة نفسه أخص به من سيادة أبيه، وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجدّ،وقد يجيء في الجملة لاستبعاد مضمون مابعدها عن مضمون ما قبلها كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[3]

[استعمال «حتى»]

(وحتى للغاية) ولا مهلة فيها،(والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه إما أفضله)أي أفضل من باقي أجزاء المعطوف عليه(نحو مات الناس حتى الأنبياء أو أدونه نحو: «استَنَّتِ الفِصَالُ «حتى» القَرْعَى»)[4] مراده أن حتى تفيد أن المعطوف بها هو الجزء من المعطوف عليه، الفائق في القوة أو الأضعف على باقي أجزائه المرتب عليها ترتيبا ذهنيا من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون

---

(١) هو أبي نواس .

(٢) البيت لأبي نواس في ديوانه ١/٣٥٥؛ وخزانة الأدب١١/٣٧، ٤٠، ٤١؛ والدرر٦/٩٣؛ وبلانسبة في الجنى الداني ص ٤٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٤؛ ورصف المباني ص ١٧٤.
والتمثيل فيه قوله: « ثم ساد أبوه ثم ساد جده» حيث أفادت «ثم» مجرد الترتيب في الذكر.

(٣) سورة الأنعام : ١.

(٤) هو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه لجلال قدره، وذهب الزمخشري إلى أنه يضرب في الأمر يخوض فيه كل أحد حتى من يعجز عنه. انظر: مجمع الأمثال١/٤٦٧؛ والمستقصى ١/١٥٨.

تعلق العامل في المعطوف عليه أسبق بالمعطوف بـ«حتى»من تعلقه بباقي الأجزاء نحو: توفى الله كل أب حتى آدم؛ والمثال الثاني: مثل يضرب [٢١٠/ب]/لمن يتكلم مع من لاينبغي أن يتكلم بين يديه لجلالة قدرة.

استنّ الفرس: إذا رفع يديه وطرحهما معا، والقرعى: جمع قريع من القرع بالتحريك، وهو بثر أبيض يخرج بالفصال، ودواؤه: الملح، وحباب : البان الإبل، وهو شيء يعلوها كالزيد وليس بزبد فإذا لم يجدوا ملحا نتفوا أوباره، ونضحوا جلده بالماء، ثم جرّوه على السبخة. [استعمال «أو»]

(أو «وإما» لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما)سواء كانا في الخبر أو في(الأول، يقال: إنهما للشك)أو التشكيك أو التفصيل (في الخبر،)فإنك إذا قلت: جاء ني زيد أوعمرو ولم تعرف الجائى منهما بعينه، «فـ أو» للشك، وإذا عرفته ولكن قصدت إبهام الأمر على السامع فهو للتشكيك كقوله تعالى: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْنَهَاراً﴾[1] وإذا أردت بيان أنواع الشيء كقولهم الاسم معرب أو مبني، فهو للتفصيل.

(وللتخيير)أي يقال: أنهما للتخيير إن لم يحصل للماموربه بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف نحو: اضرب زيدا أو عمرا،(أو الإباحة) ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو: تعلم النحو أو الفقه، ففي الإباحة يجوز الاقتصار على أحد الفعلين ويجوز الجمع بينهما، وفي التخيير يجب الإتيان بأحد الفعلين ولا يجوز لجمع بينهما، والتخيير والإباحة إنما يكونان(في الأمر)،وإنما قال: ويقال، لأنهما عند التحقيق لأحد الشيئين أو الأشياء فحصول الشك من جهة جهل المتكلم، وحصول التشكيك من جهة الإبهام على السامع، وحصول

(١) من الآية: ٢٤ من سورة يونس.

التفضيل من جهة بيان أنواع الشيء، وحصول الإباحة من جهة أن في الجمع فضيلة، وحصول التخيير من حيث أنه لا يحصل بالجمع ذلك.

(ويتوهم أنها)أي إن «أو» (في النهي في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[(1)] بمعنى الواو، إذ الامتثال) بترك المنهي عنه لا يحصل (بالانتهاء عن أحدهما)إذ ليس المراد أنه لا تطع واحدا منهما وأطع الآخر، فيكون «أو» هاهنا للجمع لا لأحد الشيئين، وأيضا لو حصل الامتثال بالانتهاء عن أحدهما ويكون «أولأ»حد الشيئين لم، يبق فرق بين الأمر والنهي، وكذلك في الخبر في «مثل ما رأيت زيدا أو عمرا» إن كان المراد نفيهما معا، لم يكن «أو» لأحد الشيئين؛ وإن كان المراد نفي أحدهما، لم يكن بين الخبر المثبت والخبر المنفي فرق، وأراد بقوله أي مثل أن لايكون المعطوف والمعطوف عليه أكثر من اثنين؛ وذلك لأنهما لو كانا أكثر كان «أو» ظاهرة في أصل معناها، ولا يتوهم أنها بمعنى الواو نحو: اضرب زيدا أو عمرا أو خالدا، فإن معناه اضرب أحدهم ولا تضرب الباقين، ولو قلت[٢١١/أ]/: لا تضرب زيدا أو عمرا أو خالدا، كان المعنى على عكس ذلك، ودفع المصنف هذا التوهم بقوله: (وهي على أصلها، وإنما جاإلتعميم)في النهي عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه(من جهة النهي المتضمن للنفي)،وبيان ذلك: أن مقتضى أصل وضع «أو» أن يكون المراد من النفي نفي، أحدهما، لكن عادتهم جارية بأنه إذا استعمل لفظ واحد نحو: رأيت واحدا من زيد وعمرو، أو ما يودي معناه نحو: رأيت رجلا منهما فقط، أو رأيت زيدا أو عمرا يفيد في الإثبات أنك رأيت واحدا منهما فقط، وفي النفي يفيد نفي كلهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الروية؛ فإذا قلت: رأيت واحدا منهما فقد أخرجت واحدا منهما، من ذلك الأصل، وبقي

---

(١) من الآية: ٢٤ من سورة الإنسان.

الآخر على أصله وأما إذا قلت مارأيت واحدا منهما فإنك صرحت بنفي واحد منهما وقد كان الآخر باقيا على حاله وهو عدم الرؤية فيكون نفيا لمطلق الروية؛ وهذا معنى قولهم: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وهكذا حكم الأمر والنهي، فلفظة «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء سواء كانت واقعة في كلام موجب أو غير موجب إلا أن الواحدة التي هي موضوعه لها في غير الموجب تفيد العموم، وفي الموجب لا تفيد، (ولكنها)أي لكن «أو» (بمعناها)أي بمعنى الواو(في نحو قوله[1]:

فَلَوْ أَنَّ البُكاءَ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ على بُجَيْرٍ أو عِفاقِ[2]

على المرْءَيْنِ إذْ هَلَكا جَمِيْعًا لِشَأْنِهِما بِشَجْوٍ واشْتِيَاقِ

فإن «أو» هاهنا بعنى الواو إذالمعنى: بكيت على بجير وعفاق، لا على أحدهما؛ لذلك في البدل منهما قال على المرأين؛ (وإلا يكن بمعنى الواو، قيل: على المرء)لا على المرأين، في الصحاح: عفاق اسم رجل أكلته باهلة في قحط أصابتهم[3]، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ البُكاءَ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ على بُرَيْدٍ أو عِفاقِ

هما المرآن إذ ذهبا جميعا لشأنهما بحزن واحتراق [4]

وعلى هذا لم يبق في البيت حجة.

---

(١) هو متمم بن نويرة.

(٢) البيتان من الوافر، وهما لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١٢٤؛ والأزهية ص ١١٦؛ وخزانة الأدب ١٣١/٧؛ ولسان العرب ٢٥٤/١٠(عفق) وبلانسبة في أمالي المرتضى ٥٨/٢.
والشاهد فيهما قوله: «أو عفاق»، فجاءت«أو» بمعنى الواو.

(٣) الصحاح «عفق» ١٥٢٦/٤.

(٤) نفس الإحالة.

(وكذا) «أو» بمعنى الواو (في قوله:[1])

خلِّ الطريقَ واجتَنب أرْماً ماً

(إنَّ بهَا أكْتَلَ أوْ رِزامَا   خُوَيرِبَيْنِ يَنْقُفانِ الهَامَا)[2]

أرمام: موضع، وأكتل: اسم موضع، ورزام: لصّان يقطعان الطريق، وخويربين: تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللصّ؛ وقال الأصمعي: هو سارق البعير خاصةً[3]، يقول منه: خرب فلان إبل فلان يخرب خرابة والنقف: كسر الهامة من الدماغ، وإنما كان «أو» في البيت بمعنى الواو (حيث لم يقل خويربا)،ولو كانت على أصلها لقال: خويربا لوجوب التطابق بين الحال وصاحبها في الإفراد وفرعيه كما يقال: زيدا وعمرو حابس، ولايقال: جالسان[٢١١/ب]/، لأن المعنى أحدهما جالس؛ وأما قوله تعالى:﴿إنْ يَكُنْ غَنيًّا أوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أوْلَى بِهِمَا﴾[4] فإنما جاء على المعنى كأنه قال:إن كان يكن غنياأوفقيرا فالله أولى بهذين النوعين، وإذا كان أولى بالنوعين كان ذا المقصود داخلا بحقه.

(وعند الخليل: انتصاب «خويربين» على الشتم)[5] لا على الحال، فلا استدلال فيه حينئذ(ولم يعدّ) أبوعلي(الفارسي)وعبدالقاهر(«إما» من حروف العطف[6] لمجيئها قبل

---

(١) هو الأسدي.

(٢) الرجز للأسدي في الأزهية ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/١٩٩؛ ولرجل من بني أسد في الكتاب ٢/٣٤٩ (حزب)، ١١/٥٨٢ (كتل)، ١٤/٥٥ (أوا)؛ ومغني اللبيب ١/٦٣.
والشاهد فيه نصب «خويربين» على الشتم، ولا يجوز نصبه على الحالية من «أكتل» و«رزام»، لأنّ الخبر ينبغي أن يكون عن أحدهما لوجود «أو»، فلو كان حالاً لجاء مفرداً كالخبر، فقال: «خويرباً».

(٣) المستقصى ٢/١٣٥.   (٤) من الآية: ١٣٥ في سورة النسآء.

(٥) الإيضاح العضدي١/٢٨٩؛ وشرح الكافية٤/٤٠٣.   (٦) نفس المصادر.

المعطوف عليه)وقيل معمول الفعل، نحو: ضربت إما زيدا أو إما عمرا، ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لأن العطف إنما يحتاج إليه فيما ينفصل عن الفعل،(ودخول)الواو (العاطف عليها)،فلو كانت عاطفة لامتنع دخول العاطف عليها كما امتنع دخوله على «أو».

(واحسب بأن)«إما»(المتقدمة ليست منها)أي من حروف العطف باتفاق. بخلاف الثانية فانها منها،(ويشهد لكون الثانية منها صحة قيام أو مقامها،)لا شهادة فيه لصحة قيام «أنِ» المصدريّة مقامَ «ما» المصدرية مع أن حكم الأولى غير حكم الثانية لأنها ينصب المضارع دون الثانية . وأجاب عن دخول العاطف عليها بقوله:(والواو إما جزء منها)ويكون العاطفة هي الواو مع «إما»(أو)الواو (لعطفها)أي لعطف «إما» الثانية(على)«إما»(المتقدمة، وفيه نظر)لأنها لو جعلت الواو جزء من الثانية لماكانت «إما» بانفرادها من حروف العطف كما ذهب إليه الفارسي، ولو جعلت لعطف الثانية على الأولى والأولى ليست للعطف، فلا يكون الثانية أيضا له لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه على أن عطف الحرف على الحرف ممنوع، فالحق: أن الواو وحدها هي العاطفة، و«إما» مفيدة لأحد الشيئين.

[الفرق بين «أو» و «إما»]

(والفصل)والفرق(بينهما)أي بين «أو» و «إما»(أنك مع إما تبني أول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها)أي سبق «إما»(بالأولى)أي بإما الأولى، أي: يجب أن يكون المعطوف عليه باما مصدرا باما أخرى،(ولايزم ذلك)بالبناء(في «أو» إذ سبقها)أي سبق «أو»(«بإما» ليس بضرب لازب)اللازب: الثابت، تقول: صار الشيء ضربة لازِبٍ، وهو أفصح من «لازم»، فإنه يجوز تصديره بابها وعدم تصديره نحو: جاء ني إما زيد أو عمرو، وجاء ني زيدا وعمرواؤ إذا لم يجب التصدير لم يجب أن يكون مبنى الكلام في «أو» على الشك؛ فإذا

قلت : ضربت إما زيدا و إما عمرا، فقد أفدت به المخاطب أن الشك اعترضك في أول الكلام، فلم يكن فيه تعين لوجه، وإذا قلت ضربت زيدا أو عمرا، فقد أفدت به أنك قد أردت تخبر[٢١٢/أ]/بضرب زيد دون عمرو، ثم اعترضك الشك، فأدخلت عمرا في البين، فانتقلت من تقدير اليقين إلى الشك.

(ويجيء)«إما»(غير مكرّرة إذا كان في الكلام عوض من تكريرها)وهو «إن» الشرطية المدغم نونها في لام النافية نحو: إلاّ (نحو إما إن تكلمني جميلا وإلا)أي وإن لا تكلمني جميلا (فاسكت قال)الشاعر[١]:

فامَّا أنْ تَكُونَ أخي بِصِدْقٍ فأعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي أو سَمِينِي

وَإلاّ فاطَّرِحْني واتَّخِذْني عَـدُوّاً أتَّـقِـيـكَ وَتَـتَّـقِـيـنـي[٢]

فقوله «إلا»عوض من تكريرها. (وزعم الفرّآء أنها جاء ت بمعنى «أو» غير مسبوقة بالأولى)[٣] ولا معوّضا من تكريرها شيء،(وأنشد:

---

(١) هو المثقب العبدي.

(٢) البيتان من الوافر، هما للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١١-٢١٢؛ والأزهيّة ص ١٤٠-١٤١؛ وخزانة الأدب ٤٨٩/٧، ٨٠/١١؛ والدرر ١٢٩/٦؛ وشرح اختيارات المفصل ص ١٢٦٦-١٢٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١٩٠/١، ١٩١؛ومغني اللبيب ٦١/١؛ وله أو لسحيم ابن وثيل في المقاصد النحوية ١٩٢/١، ١٤٩/٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٤١٥؛ شرح الأشموني ٤٢٦/٢؛ والمقرب ٢٣٢/١؛ وهمع الهوامع ١٣٥/٢. والشاهد فيهما حذف «إمّا» الثانية استغناء عنها بـ«إلاّ».

(٣) انظر: الأمالي الشجرية ٣٤٥/٢.

تَسَلَّمُ بدارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها   وإمَّا بأَمْوَاتِ أَلَمَّ خَيالُها[1]

أي (أو بأموات)،وغير الفرآء :يقدر «إما» أخرى حملا على «أو» فإنه يقع فيه كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُورًا﴾[2] .

[استعمال «أم»]

(و«أم» للاستفهام)أي: إنها لازمة لمعنى الاستفهام وضعا(يليها) حال كونها (متصلة أحد المستويين)،ويلي (الآخر)المقدم (الهمزة)أي همزة الاستفهام والتسوية، وقد يكون الهمزة مقدرة ولكن ليس بكثير نحو :

لَعَمْرُي مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[3]

---

(١) البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني١/١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٢؛ والمنصف٣/ ١١٥؛ ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨؛ والدرر ٦/ ١٢٤؛ وبلانسبة في الأزهية ص ١٤٢؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع٢/ ١٣٥.
والشاهد فيه قوله: «تلمّ بدار...وإمّا بأموات» حيث حذف «إما» الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير: «تلمّ إمّا بدار، وإمّا بأموات».

(٢) سورة الدهر: ٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ و خزانة الأدب ١١/ ١٢٢،١٢٤،١٢٧،١٣٢،؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشر ح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ و شرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ وشرح التفصيل ٨/ ١٥٤؛ والكتا ب ٣/ ١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ ،بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجني الداني ص ٥٣؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ و شرح ابن عقيل ص ٤٩٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاجبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.
والشاهد فيقوله : « بسبع الجمر أم بثماني » يريد: أبسبع .. فحذف همزه الاستفهام ، وهذا الحذف مطرد إذا كان بعدها « أم » المتصلة لكثرته نظما و نثراً.

والاستفهام (لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما) أي أحد المستويين عند المتكلم لأنها مع الهمزة بمعنى: أيّ، وبأيّ يستفهم عن التعيين، فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد، لأن المجموع من الهمزة وأم بمعنى: أي، ولهذا سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها «كأيّ» فهي كقوله متصلة مما قبلها غير منفصلة عنه؛ (ولذا) أي: ولكونها يليها أحد المستويين ولكون الاستفهام لطلب التعيين (كأنت) «أم» المتصلة (مختصة بعطف الاسم، فلم يجز: أريت زيدا أم عمراً) لأنه لا استواء بين عمرو وبين رأيت.

قال الشارح : وفيه نظر[1] ، لأن شارح الجزو لي قال في أم المتصلة: وقد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان، والفاعل فيهما واحد، فيكون أم متصلة أيضا كقوله أقام زيد أم عمرو؟ .

أقول: إنما قال: والفاعل فيهما واحد لأن الفعليتين لو كان الفعل فيهما واحد نحو: أقام زيد أم قام عمرو، كان أم منفصلة، وذلك للقدرة فيهما على المجيء بالمفرد كما تقول فيهما: أزيد قام أم عمرو؛ فاعدول إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال ، بخلاف الفعليتين المشتركتين في الفاعل، فانه لاقدرة فيهما على المجيء بالمفرد، لأن كل فعل لا بدله من فاعل؛ و[٢١٢/ب]/قال الشيخ الرضي: إذاولى المتصلة مفرد، فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواءليكون «أم» مع الهمزة بتأويل «أيّ» والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه «لأيّ» فجوز: أزيد عندك أم عمرو بمعنى: أيهما عندك، وأفي السوق أم في الدار؛ بمعنى: في أيّ الموضعين هو، وتجوز المخالفة بين ما وليا هما نحو: أعندك زيد أم عمرو، وأزيد عندك أم في الدار؛ وألقيت زيدا أم عمرا؛ جوازا حسنا كما قال سيبويه، لكن المعادلة أحسن"[2].

---

(١) الفالي ١٩٩/ب.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٤٠٧.

(و)لكونها للاستفهام لطلب التعيين (كان جوابها بالتعيين)أي بتعيين أحد المستويين (دون لا أو نعم)لأن السوال «أم» في قولك: أزيد عندك أم عمرو؛ عن التعيين، فوجب أن تقول في جوابه: زيد، أو تقول: عمرو، ولا تقول: لا، أو نعم، لأنهما جوابان لمن لم يتعرف كون أحدهما على الإطلاق عنده، والحاصل: إنه لايستفهم بـ«أم» المتصلة حتى يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بـ«أو»، وهو ثبوت أحد الشيئين لا بعينه، فإن قال لك السائل: أزيد عندك أم عمرو؟ وليس أحدهما عندك كان مخطئا في السوال، فتقول له: ليس زيد ولا عمرو، فتخبره أنه غَلِطَ ولم يعلم أن أحدهما عندك،(بخلاف «أو»)فانها تفيد الشك فيقول السائل لك: أزيد عندك أو عمرو؟ كان بمنزلة أحدهما عندك، فكان الواجب في الجواب أن تقول: لا، إن لم يكن أحدهما عنك، أو نعم إن كان أحدهما عندك، لأنه إنما يسأل عن كون أحدهما فقط، فهو بمنزلة أن يقول اضرب واحدا من القوم في أن الاستفهام(عن ضرب واحد منهم لا بعينه فليس)الجواب إلا أن تقول: لا أو نعم؛ (ولو قلت: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنيفة؟ فالمعنى: أحدهما أفضل أم ابن الحنيفة)، [وذلك لأن «أو» إذا كانت لأحد الشيئين كان قولك: آ لحسن][2] أو الحسين بمنزلة قولك: أ أحدهما، فيكون أحدهما بغير عينه قرينا لابن الحنفة، فالجواب: أحدهما أفضل من ابن الحنفية، وعلى هذا كان قد فضّل كل واحد منهما على ابن الحنفية، ولايجوز أن يقال في الجواب الحسن أفضل أو يقال: الحسين لأن السائل لم يرد أن قول لك اشتبه على الأفضل من الحسن وابن الحنفية، ولا من الحسين وابن الحنيفة، ولو قلت في الجميع بـ«أو»، ينبغي أن يقال في الجواب: أحدهم من غير تعيين ليكون مطابقا للسوال، ولو قلت في الجميع بـ«أم» لكان الجواب تعيين أحدهم لأن «أم» لطلب التعيين.

---

(١) الكتاب ١/٤٨٢ وما بعد.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(ومنه قولها) أي قول صفية بنت عبد المطلب، وقد [٢١٣/أ]/جاء ها صبي يطلب الزبير ليصارعه، فصرعه الزبير، فقالت صفية[١]:

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْراً   أ أقطاً أو تمرا

أم قرشياً صَارِماً هِزَبْرا[٢]

قال المصنف: إنما دخلت «أو» بين الأقط والتمر لأنها لم ترد أن تجعل التمر عديلا للأقط بمعنى أيهما، ولكنها جعلتهما كاسم واحد، وعادلت بينه وبين قرشي، أي: أحد هذين رأيته أم قرشيا وزبرا -مكبر الزبير-، ويحتمل أن يكون منقولا من: زبرت الكتاب، أي كتبته، أو زبرت الرجل: إذا انتهرته، أو زبرت البئر إذا طويتها. قال الشارح: هكذا وقع في نسخ اللباب، وهو سهو البيت ينكسر به، بل الصواب ما ذكره شارح أبيات كتاب سيبويه وهو:

"أ أقطاً أو تمرا أم حضرميًا مراً"

والحضرمي: الصبر المجلوب من حضرموت، أي: وجدته حلوا أو مرا، وعلى هذا يستقيم اللفظ المعنى.

---

(١) هي صفية بنت عبد المطلب رضي الله تعالى عنها، عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم الزبير بن العوام رضي الله عنه، أسلمت قبل الهجرة، وهاجرت إلى المدينة المنورة، روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت وفاتها في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (الطبقات الكبرى ٨/٤١).

(٢) البيت في الكتاب ١/٤٨٨؛ والمقتضب ٣/٣٠٣؛ والأمالي الشجرة ٢/٣٣٧.

والشاهد فيه: أن (أم) هنا لمعادلة أحد الشيئين قبلها بالشيء الذي بعدها، فكأنها قالت: أهو طقام أم قرشي؟

(وهي)حال كونها (منقطعة لعطف الجمل)أي: إنها لا يليها إلا الجملة، بخلاف المتصلة فإنها يليها المفرد والجملة على ماقررنا، فيكون ما قبل «أم» هذه وما بعدها على الكلامين، ولا تكون متصلة بماقبلها، بل يكون ما بعدها كلاما مستأنفا، كأنك قلت: أزيد عندك، ظانًا أنه عنده ثم صرت تظن أن الذي عنده عمرو، فاضربت عن الاستفهام الأول وشرعت في استفهام ثان.

(وتكون)«أم» المنقطة(بمعنى «بل»)التي تدل على أن الأول وقع غلطا في نحو: إنها لابل أم شاة، أو بمعنى بل التي للانتقال من كلام إلى كلام للتدارك الغلط كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه﴾[1]،(والهمزة) أي يكون هي بمعنى بل مع همزة الاستغهام في نحو انها لابل أم شاة أو همزة الانكار نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه﴾[2]؛ وقد يجيء أم المنقطعة بمعنى «بل» وحده إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[3]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾[4].

(ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام) يعني: لايليها إلا الجملة ظاهرة الجزئين، ولا يجوز حذف أحد جزئيها إذا كان بعد الاستفهام بالهمزة(خيفة اللبس)، أي: ليس «أم» المنقطعة بـ«أم» المتصلة لو حذف أحد جزئي الجملة (نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو؟)فإنه لو لم يذكر لفظة الجملة وحذف أحدجزيئها، و قيل: أم عمرو لالتبس المنقطعة بالمتصلة، (ولا يلزم ذلك)أي: لفظ الجملة بعدها (في الخبر)وفي الاستفهام بغير الهمزة (حيث لا التباس)للمنقطعة

---

(١) من الآية: ٣٨ من سورة يونس.

(٢) نفس الآية من نفس السورة.

(٣) من الآية: ١٦ من سورة الرعد.

(٤) من الآية: ٢٠ من سورة الملك.

بالمتصلة لأن شرط المتصلة، أن يتقدمها همزة الاستفهام (نحو: إنها لإبلٌ أمْ شاة). فقولك «إنها» لإبل إخبار محض، ثم اعترضك الشك فرجعت إلى السوال، وأُضربت عن الإخبار السابق، فقلت: أم شاة بتقدير أم هي شاة [٢١٣/ب].

(ويستعمل «أم»، والهمزة للتسوية)فيقال: أم التسوية وهمزتها في (نحو : سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ)أي حيث وقع قبلها لفظ «سواء» أو لفظ «لا أبالي»، وذلك للمناسبة بين لفظ سواء وبين معنى الهمزة وأم المتصلة وهو التسوية، وكذا في «لاأبالي»، فقولك: أقمت أم قعدت عند النحاة جملتان في تقدير مفردين، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي: سواء عليّ قيامُك وقعودك، فـ«قيامك» مبتدأ، و«قعودك» عطف عليه، و«سواء» خبر مقدم، وقد أجاز السيرافي أيضا أن يكون «سواء» مبتدأ، و«أقمت أم قعدت» خبره لكونهما ظاهرا فعلين، والأولى أن نقول: إن سواء خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء عليّ، ثم بيّن الأمرين بقوله أقمت أم قعدت، وهذا كما في قوله تعالى : ﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾[1] أي: الأمران سواء عليكم، وقولك: أقمت أم قعدت متضمن لمعنى الشرط بمعنى: إن قمت أو قعدت، ولهذا أفاد الماضي هاهنا معنى المستقبل، والجملة المتقدمة- أعنى الأمران سواء- دالة على جزاء الشرط، أي: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء، وإلا إنما أفادت[2] الهمزة فائدة «إن» الشرطية للمناسبة بينهما من حيث أن «أن» الشرطية يستعمل غالبا في الأمر المجهول المعروض الوقوع، فلا يقال: إن غربت الشمس كما أن حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يعلم حصوله، فخلعت عنها معنى الاستفهام، وضمنت معنى الشرط، وكذا خلعت عن «أم» معنى الاستفهام، وجعلت بمعنى «أو» لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين؛ والدليل على أن

---

(١) من الآية: ١٦ من سورة الطور.

(٢) سقطت عن (ب): أفادت.

معنى سواء أقمت أم قعدت ومعنى لا أبالي أقمت أم قعدت في الحقيقة واحد، و«لا أبالي» ليس خبر المبتدأ لأن المعنى على إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما.

(والأخفش يستهجن وقوع الجملة الاسمية هناك)[1] أي: حيث استعملنا لمجرد التسوية بعد سواء ونظيره، وذلك الاستهجان لتضمن الجملة هناك معنى الشرط، ولذلك أيضا استهجن وقوع المضارع هناك نحو: سواء عليّ أتقوم أم تقعد لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أول على إرادة معنى الشرط فيه،قال السيرافي[2] : "ومما يدل على ماقال الأخفش إن ماجاء به في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَءَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] و ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[4] ، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[5]

(ونظير «سواء»: لاأبالي)ومتصرفاته، (ولاأدري، وليت شعري)في وقوع همزة التسوية وأم التسوية بعدها كما كان [بعد سواء قال الشيخ][6] الرضي: "وأما مجيء الهمزة، وأم أو الهمزة، وأو في باب دريت وعلمت نحو:[٣١٤/أ]/ماأدري أزيد عندك أم عمرو؛ فليس من هذا الباب إذ ليس فيه معنى الشرط"[7].

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/ ٤١٠.

(٢) نفس المصدر ٤/٤١١.

(٣) من الآية: ٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية: ٢١ من سورة ابراهيم.

(٥) من الآية: ٦ من سورة المنافقون.

(٦) العبارة ما بين المعكوفين لا يُقرأ في(ب).

(٧) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٤١٢.

(والجملتان معطوفا إحداهما على الأخرى بـ «أو» في موضع الحال في نحو : لأضربنه قام أوقعد)إذ المعنى: قائما أو قاعدا ، قال الشيخ الرضي: "ونعم ما قال وإن قصدت معنى التسوية في الشرط من غير لفظي سواء وما أبالي،فالغالب أن يصرّح بـ«أو» في موضع «أم» بلا همزة استفهام قبلها ، نحو: لأضربنّه قام أو قعد[والمعنى ذاك، والتقدير ذاك التقدير، إذ المقصود: إن قام أو قعد فلأضربنّه، أي: قيامه وقعوده مستويان عندي" [1]، (ولايصح مقام «أو» هاهنا (أم)لعدم تقدم همزة الاستفهام ،(ولذا قال سيبويه إن قوله [2]:

مَا أُبَالِي أنبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ   أَمْ لَحانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ [3]

أي: غيب اللئيم لي بمنزلة صياح التيس، نبّ التنيس: صاح(من مواقع «أم»)أي إن «أم» في البيت واقعة في موقعها لتقدم همزة الاستفهام، ولذا لم يكن الجملتان في موضع الحال فإن المراد: لايبالي لهذين الأمرين، لا أنه لايبالي في هذين الحالين، فيكون «أنبّ» مع ما في حيّزه واقعا موقع مفعول لا أبالي، (و)لذا قال سيبويه أيضا أن(قوله [4]:

ولَسْتُ أبالي بَعْدَ يومٍ مطرِّفٍ   حُتُوفَ المنايا، أَكْثَرَتْ أو أَقَلَّتِ [5]

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٤١٢.

(٢) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه. انظر: الكتاب ١/٤٨٨.

(٣) البيت من الخفيف ، وهو له في ديوانه ص ١٨٩؛ والأزهية ص ١٢٥؛ والحيوان ١/١٣؛ وخزانة الأدب ١١/١٥٥، ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٧؛ والكتاب ٣/١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٥٠؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤٤٥، ٢/٧٣٦؛ وجواهر الأدب ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ١١/١٧٢؛ والمقتضب ٣/٢٩٨.
والشاهد فيه دخول «أم» معادلة لهمزة التسوية .

=

فقوله أكثرت أو أقلت حالان من حتوف المنايا وهو مفعول أبالي وقوله[1]:

إذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ   أطَالَ فَأمْلَى أوْ تَنَاهَى فَأقْصَرَا[2]

أي. إذا بلغ علمي إلى موضع بلغتُ إليه ولم اتجاوزه، أي: لا أتكلم بما لا أعلمه، سواء كان علمي مطيلا أو متناهيا، وأملى الله له لم أمهله وطوّل له (من مواقع «أو»)لعدم تقدم همزة الاستفهام في البيتين، ولهذا كان الفعلان حالين ، أم تناهي، وعلى هذا تكون الهمزة من أطال استفهامية، وطال: فعل ماض من الطول وعلى رواية «أو تناهي» لاتكون الهمزة مِن أطال استفهامية، ويكون أطال فعلا ماضيا مِن الإطالة، لأن الهمزة لايجيء قبل «أو»، فلا يقال: لاأبالي أقمت أو قعدت، وإنما يجيء قبل أم .

[استعمال «لا» العاطفة]

(ولالنفي ما وجب للأول)أي لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمعطوف عليه، فلا يجيء إلا بعد خبرموجب، أو أمر؛ ولا يجيء بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والنهي.

---

(٤) هو مليح بن علاق القيني.

(٥) البيت من الطويل و هو له في شرح أبيات سيبويه ١٤٩/٢؛ و بلا نسبة في الأزهية ص ١٢٧؛و أمالي ابن الحاجب ص ٧٤٧؛ و خزانة الأدب ١١/١٦٩،١٧٠،١٧٣؛ والكتاب ٢٨٥/٣.

والشاهد فيه قوله:أكثرت أو أقلت » حيث جاء « أو » مجردة عن همزة التسوية بعد «لست أبالي» بتقدير حرف الشرط « إن » و هذا جائز.

---

(١) هو زيادة بن زيد العذري.

(٢) البيت من الطويل، وهو له في خزانة الأدب ١٧٧/١١، والكتاب ١٨٥/٣، ولسان العرب (نهي) ٣٤٤/١٥.

(وتختص بالاسم) فلا يعطف بها الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض، لأنها موضوعة لعطف المفردات، وفي قوله: وتختص بالاسم نظر لأنه قد يعطف بها مضارع على مضارع نحو: أقوم لا أقعد، وذلك لمضارعته الاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد.

وقد جعل «ليس» مرادفاً لها) أي جعل ليس عاطفا كـ«لا» (في قوله[1]:

وإذا جُوزيتَ قَرضاً فاجْزِهِ　　　إنما يَجْزي الفتى غيرُ الجَمَل[2]

فليس لعطف الجمل على الفتي، (والصحيح أنه على أصله)من أنه من الأفعال الناقصة يقتضي اسما وخبرا، وفي البيت[٢١٨/ب]/الخبرُ محذوف، أي: ليس الجمل جاريا؛ أو الاسم مضمرٌ أي: ليس الجاري الجمل.

[استعمال «بل»]

(و«بل»)في عطف المفرد (للإضراب عن الأول مثبتاكان)الأول (إومنفيا).

ومعنى الإضراب: جعل الحكم الأول كالمسكوت عنه بالنسبة إلى ما عطف عليه، فيكون الإخبار عن قيام زيد أو عدم قيامه في قولك: قام زيد بل عمرو أوما قام زيد بل عمروغلطا، يجوز أن يكون قد قام وإن لم يقم. قال المالكي أن بل بعد النفي والنهي كـ لكن بعد هما[3]، فالمفهوم من ظاهر كلامه أن عدم قيام زيد في قولك: ما قام زيد بل عمرو

(١) هو لبيد بن ربيعة.

(٢) الشطر الأول ذهب مثلا يضرب في المكافأة أي: يجزيك من كانت فيه إنسانية لا بهيمية.
والشاهد أن «ليس»هنا عاطفة، وهو مذهب البغداديين. والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٤١؛ والكتاب ١٣٧٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٥؛ والخزانة٤/ ٤٧٧.

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/ ٤١٨، والمراد من المالكي: جمال الدين ابن مالك.

متحقق بعد مجيء «بل» كما كان كذلك في: ما قام زيد لكن عمرو بالاتفاق. وهذا حكم «بل» بالنظر إلى ماقبلها، وأما حكمها بالنظر إلى ما بعدها، فأشار إليه بقوله: (وهي بعد الإثبات) كالخبر المثبت والآخر للغلط في الاسم المعطوف عليه، والخلاف بينهم في أنها بعده تفيد الإثبات، (وبعد النفي والنهي يحتمل الغلط)في الاسم المعطوف عليه فقط، فتبقى الفعل المنفي مسندا إلى الثاني كما كان في الإثبات الفعل المثبت مسندا إلى الثاني فكأنك تقول «في ماقام زيد بل عمرو» ماقام عمرو، و وهذا مذهب المبرد [1](ويحتمل إثبات الثاني)كما هو مذهب الجمهور [2]، فعمرو قائم في قولك «ماقام زيد بل عمرو» قيل: أبطلت النفي، والاسم المنسوب إليه القيام، قالوا: والدليل على أن الثاني مثبت أنه لايجوز النصب في «مازيد قائما بل قاعد»، أما بل في عطف الجملة فقد يكون لتدارك الغلط، سواء اشتركت الجملتان، أو لا نحو: ضربتُ زيدا بل أكرمته، ونحو: خرج زيد بل دخل عمرو؛ وقد يكون للانتقال من كلام إلى آخر أهم من الأول بلا قصد إلى جعل الأول في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾[3].

[استعمال «بكن»]

(و«لكن»)التخفيف- لاستدراك، وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق، مثلا إذا قلت: جاء ني زيد، فكأن متوهما يتوهم أن عمرا أيضا جاء ك لما بينهما من الألفة والمصاحبة، فرفعتَ ذلك التوهم بقولك «لكن عمرو لم يجيء» (في عطف المفردين نقيضة، لا لما أنها لا يقع)في المفردات (إلا)للإثبات للثاني(بعد النفي)عن الأول، ولا للنفي عن الثاني بعد

---

(١) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤١٨/٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) من الآية: ٦٦ من سورة النمل .

الإثبات للأول، وإنماكان كذلك لأنه يجب أن يكون ما قبلها مغائرا لما بعدها في النفي والإثبات، وإذا عطف بها المفرد على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لأن حرف النفي إنما تدخل على الجملة، وإذا لم يكن فيه نفي، وجب أن يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغائر بينهما و«لكن» (في عطف الجملتين نظيرة «بل» في وقوعها بعد النفي والإثبات)كوقوع «بل» بعدها (نحو: جاء ني [٢١٩/أ]/لكن عمرو لم يجيء)، فعمرو في «عمرو لم يجيء» مرفوع بالابتداء، وليس لكن حظ فيه، (وما جاء ني خالد بل يكن قد جاء)، صوابه أن يقول: لكن بكر قد جاء ليكون مثالا لكون «لكن» بعد النفي.

[استعمال «أي»]

(وأي: للتفسير)أي لتفسير مبهم من المفرد والجملة(نحو: جاء ني أخوك أي زيد، في كذلك النصب والجر)نحو: رأيت أخاكَ أي زيد، أو مررت بأخيك أي زيد.

[العطف على الضمير]

(وإذا عطف على المضمر المرفوع المتصل ولافصل)بين المعطوف والمعطوف عليه لا قبل حرف العطف ولا بعده، (أكد)ذلك المضمر(بالمتصل)عند البصرين على سبيل الأولى، لاعلى سبيل الوجوب؛ وعند الكوفيين جوز العطف عليه بلا تأكيد بالمفصل[1]، ولا فصل من غير استقباح(نحو: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾[2]،وذلك لأن المتصل، المرفوع كالجزء مما اتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث أنه متصل ومعنى من حيث أنه فاعل، فلو عطف عليه

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٣٣٤.

(٢) من الآية: ٢٤ من سورة المائدة.

لكان ذلك كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكداه، لا بمنفصل ثم عطف عليه لأن إذا أكد بمنفصل ظهر أن ذلك المتصل- وإن كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة فيحصل له نوع استقلال أما إذا كان هناك فصل سواء كان قبل حروف العطف كقوله[1] :

قَلَسْتُ بِنَازِلٍ إلاء أَلَمّتْ   بِرِجْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الكَذُوبُ[2]

أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَاأَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾[3] فيجوز ترك تأكيده بالمنفصل طلبا للاختصار، ولأن طول الكلام قد يعني عما هو الواجب، فاغناؤه عما هو الأولى، على سبيل الأولى ويجوز التاكيد أيضا بالمنفصل عند الفصل نحو قوله تعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُوْنِهِ مِنْ شَيءٍ نَحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا﴾[4] (وقوله[5]:

قُلْتُ إِذ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى)   كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً[6]

---

(١) هو رجل مجهول الاسم من بني بحتر.

(٢) البيت من الوافر و هو لرجل من بني بحتر في الدرر ١٥٩/٦؛ و بلا نسبة في خزانة الأدب ١٩٩/٥؛ و شرح ديوان للمرزو قي ص ٣١٠؛ و لسان العرب ١١/ ٢٣٠(خيل) ؛ والمقاصد النحوية ١٠٧/٢؛ و همع الهمو امع ١٤١/٢.

والشاهد فيه قوله : « أو خيالتها الكذوب » حيث قدم المعطوف « أو » والأصل الكذوب أو خيالتها.

(٣) من الآية: ١٤٨ في سورة الأنعام.

(٤) من الآية: ٣٥ في سورة النحل.

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٦) البت من الخفيف و هو له في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ و شرح أبيات سيبويه ١٠١/٢؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨؛ و شرح المفصل ٧٦/٣؛ واللمع ص ١٨٤؛ والمقاصد النحوية ١٦١/٤؛ و بلا نسبة في الإنصاف ٧٩/٢؛ والخصائص ٣٨٦/٢؛ و شرح الأشموني ٤٢٩/٢؛ و شرح ابن عقيل ص ٥٠١؛ و الكتاب ٣٧٩/٢.

والشاهد قوله : « أقبلت و زهر » حيث عطف قوله : «زهر » على الضمير المستتر أقبلت » و ذلك للضرورة الشعرية . والقياس : أقبلت هي و زهر، بتأكيد المستتر ، ليقوى ثم يعطف عليه .

فإنه عطف «زهر» على المتصل المستكن في «أقبلت» من غير تأكيد (للضرورة)، وتهادي: من قولهم جاء فلان تهادي بين اثنين إذا كان يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله، وكذلك المرأة إذا تمايلت في مشيتها من غير أن يماشيها أحد قيل تهاوي، ونعاج الرمل: هي البقرمن الوحش، وأحدتها نعجة، والتعسف: الأخذ على غير الطريق، والملا مقصورا: الصحراء.

(ولا يصح العطف على ضمير المجرور بدون إعادة الجار) من الحروف والاسم نحو: مررت بك وبزيد، والمال بينك وبين زيد، لأن ضمير المجرور كالجزء من الجار، فلو لم يعد الجار يكون ذلك كالعطف على بعض حروف الكلمة، وإنما لا يجوز العطف هاهنا بغير إعادة الجار، ولذا قال: ولايصح، ويجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد على قبح، ولذا لم يقل هناك: ولا يصح ، وقال: أكد لأن اتصال ضمير المجرور بجاره أشد من اتصال العامل المتصل بالفعل لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز أنفصلاله، بخلاف المجرور فإنه لا ينفصل عن جارة، سواء كان ضميرا أولا(وقراءة) حمزة[1] ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ(وَالْأَرْحَامِ)﴾[2] بالجر(ليست بتلك القوية)لأنه عطف «الأرحام» على ضمير المجرد من غير إعادة الجار][3] والظاهر أنه إنما جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفين لأنه كوفي، وهم يجوّزون العطف عليه من غير إعادة الجار في حال السعة، وقد أجيب عنه بأن الباء مقدرة والجر بها، فيكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور وهو ضعيف لأن الجارلا يعمل مقدرا في حال السعة إلا في «اللّه لأفعلن»، وقيل: إن الواو للقسم، وفيه نظر لأنه يكون إذن قسم السوال لأن قبل ذلك ﴿وَاتَّقُوا

(١) السبعة ص ٢٢٦؛ والكشف ١/٣٥٧؛ والتيسير ص ٩٣؛ والشر٢/٢٤٧.

(٢) من الآية: ٤ في سورة النسآء.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾[1]، وقسم السوال لا يكون إلا مع الباء .

[من أحكام العطف]

(ولايجوز الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه)وقد عرفت بيان ذلك.

(ولا اعتداد بقراءة من القرآء) ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ (وَهَٰذَا النَّبِيُّ﴾[2] بالجر) عطفا على ابراهيم لوجود الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه بالأجنبي .

(وحكم المعطوف حكم العطوف عليه) فيما يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ماقبله لكونه جملة وقعت حالا منه، أو ضميرا عنه، أو صلة له وجب مثله في المعطوف، فعلى هذا يجب أن لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن لام التعريف بالنظر إلى حرف النداء، لكن إنما جاز ذلك لأن المستكره- وهو اجتماع اللام وحرف النداء- غير موجود في المعطوف؛ وكذلك أن وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معا وجب مثله للمعطوف إن كان مثل المعطوف عليه في نفسه، فلذا يجب بناء المعطوف في «يازيد وعمرو» لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء وكونه مفردا معرفة، ولا يجوز بناؤه في «يازيد وعبدالله» لأن «عبدالله» ليس مثل المعطوف عليه لأنه مفرد وهو مضاف.

(ولذا)أي ولكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ،لم يجز «مازيد بقائم» أو قائما و«لاذاهب عمرو» إلا الرفع)في ذاهب على أن يكون ذاهب خبرا لعمرو، ويكون عطف جملة على جملة، ولا يجوز فيه الجرُّ والنصب ليكون عطفا على فقائم أو «بقائما» وذلك لأنه لما

---

(١) من الآية: ٤ من سورة النسآء.

(٢) من الآية: ٣٥ من سورة النحل.

وجب لقولك بقائم أو «قائما»، الضمير الراجع إلى زيد لكونه خبرا مشتقا، وجب أن يثبت مثله في المعطوف الذي[٢٢٠/أ] / مثل المعطوف عليه في كونه مستفاد قولك: ذاهب عمرو لما عرفت من أنه إذا ثبت للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه وغيره معا، وكان المعطوف في نفسه مثله، وجب ثبوت ذلك الحكم له، ولا ضمير في «ذاهب عمرو» بالجر ولا في «ذاهبا»، وإنما يجوز مازيد قائما واندفع عدم الضمير في المعطوف لأنه ليس مثل المعطوف عليه، لأنه جامد، والمعطوف عليه مشتق ولا يجوز جر ذاهب ولا نصبه على إضمار «ما» ليكون هو خبره، وعمرو اسمه، (لأنه إذا تقدم الخبر في مابطل)العمل، ولذا يجوز في ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو جرُّ ذاهب ونصبُه على إضمار «ليس»، لأنه يتقدمه الخبر.

وقوله: (وجاز الذي يطير فيغضب زيدا لذباب)اعتراض لأن «فيغضب زيد» معطوف على «يطير» الذي هو صلة «الذي»، فوجب الضمير في المعطوف كما وجب في المعطوف عليه مع غلوه عنه، فأجاب عنه، بقوله (لتمحض الفاء)هاهنا(للسببية)، فلايكون للعطف، وكلامنا في عطف؛ ويجوز أن يكون الفاء للعطف، وإن لم يكن فيما بعدها الضمير اكتفاء بما فيما بعدها من الارتباط المعنوى، سواء كان ما قبلها سببا لما بعدها كما في هذه المسئلة، أو لا كما في «الذي جاء فغربت الشمس أو ثم غربت زيدٌ» لأن المعنى: الذي تعقب مجيئه غروب الشمس أو تراخي عن مجيئه غروبها زيد.

(وجاز عطف بفعل)أي فعل المضارع(على اسم الفاعل، وعلى العكس، وقوع هذا موقع ذاك)أي وقوع كل واحد منهما موقعَ الآخر كقوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[1] أي يصففن ويقبضن[2]، وكذا يجوز عطف الماضي عليه كقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ

---

(١) من الآية: ١٩ من سورة الملك.

(٢) سقطت عن (أ): ويقبضن.

اللَّيْلَ سَكَناً﴾[١] على قراءة عاصم[٢] أي: فلق الإصباح ففي قوله: عطفٌ بفعلٍ نظيرُ فلا يجوز: سيحدث زيد وضاحك لعدم وقوع ضاحك مقامه لاستلزامه دخول السين على اسم الفاعل؛ (و)لايجوز: (مررت بضاحك ويتحدث)بعطف يتحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل(بخلاف: مررت برجل ضاحك ويتحدث)فإنه يجوز فيه عطف «يتحدث» على «ضاحك» إذ لا مانع لصحة وقوع يتحدث موقع ضاحك.

(ولا يجوز عطفه)أي: عطف اسم الفاعل(على الماضي، لعدم مشابهته الماضي وإنما يضارع)المضارع،(اللهم إلا إذا قرب)الماضي(من الحال بدخول)«قد» عله، فإنه حينئذ يجوز عطف عليه (كقوله)[٣]:

ياليتني قد زرتُ غيرَ حارج (أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ)[٤]

عطف «دارج» على «حبا» لكونه قريبا من الحال والحارج من الحرج وهو الإثم؛ وحبا الصبي على استه[٢٢٠/ب]/حبوا: إذا زحف؛ ودارج: من درج الصبي: إذا قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم أقوية.

واعلم: أن الضمير في قوله "ولايجوز[٥] عطفه" عائد إلى اسم الفاعل كما

---

(١) من الآية: ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٥٣/٢.

(٣) هو جندب بن عمرو.

(٤) الرجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب ٢٣٨/٤؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٤/٣؛ و سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢؛ و شرح الأشهوني ٤٣٣/٢؛ و شرح التصريح ١٥٢/٢؛ ولسان العرب ٣٣١/٢(كهج)؛ والمقاصد النحوية ١٧٣/٤.

والشاهد فيه عطف الاسم الذي يشبه الفعل و هو قوله : « دارج » على الفعل و هو قوله «حبا».

(٥) سقطت عن (ب): لا يجوز.

ذكرنا، ويحتمل أن يعود إلى «يفعل» والبيت الذي ذكر في الاستشهاد يدل على ما قلنا أولا، ولأن عطف الماضي على المضارع جائز عند الأكثر، وقد ورد ذلك في الكتاب العزيز كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَيَصُدُّوْنَ﴾ [1] وقوله: ﴿أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيْرُ سَحَاباً﴾ [2]، وكذا عطف الماضي على المضارع كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ يُمَسِّكُوْنَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوْا الصَّلٰوةَ﴾ [3]، (وتقول: إن لم تقم وتحسن آتك)، وإنما جاز ذلك لأن «لم يقم» صار بمعنى المستقبل، فيكون عطف مستقبل، على مستقبل(ولو قلت)إن «لم» تقم(وأحسنت جاز، لأن الأول كان ماضيا معنى)لأن لم يقلب المستقبلَ إلى الماضي لأنها تنفي مامضى، فبالنظر إلى أنه كان ماضيا بدخول «لم» عليه، وإن عاد بدخول أن إلى معنى الاستقبال يجوز عطف الماضي عليه،(وتقول أن تقم وتحسن اتك)، وإنما جاز ذلك لأنه عطف مستقبل على، (ولو جئت بالماضي)وتقول: إن تقم واحسنت،(ولم ترد الاستيناف لم يجز)عند أصحابنا، لأن الأول مستقبل لفظا، ومعنى؛ والظاهر أن مراده أن الفعل الأول إذا كان مستقبلا لا يحتمل الحال لايجوز عطف الماضي عليه، وإلا فيجوز عطفه على المضارع الذي يحتمل الحال وبالعكس عند الأكثرين كما ذكرنا، وأما إذا أردت الاستيناف بأن تجعل «أحسنت» استينافا ليكون جملة معترضةً بين الشرط والجزاء، فلا منع منه، لأنه لا يلزم فيه عطفَ ماض على مستقبل(خلافا للكوفيين)فإنهم يجوّزون عطف «أحسنت »على «تقم» [4] لأن أحسنت مستقل لانصباب حكم الشرط عليه وفيه نظر لأن انصباب حكمه عليه بعد صحة العطف فما لم كن مستقبلا [5] لايصح عطفه.

---

(١) من الآية: ١٧٦ من سورة النسآء.

(٢) من الآية: ٩ من سورة الفاطر.

(٣) من الآية: ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٢٨/١. (٥) سقطت عن (ب): مستقبلا.

(والعطف)بحرف واحد (على العاملين)[1] المختلفين أي: العطف مع تقدير العاملين بعد العاطف أو العطف على معمولى العاملين سواء كان المعمولان مختلفين في الإعراب، أو (لايصح مطلقا عند سيبويه)[2] سواء كان العطف مضبوطا بالضابط المذكور بعد، أولا، لأن حرف العطف نفسه لا يقوي أن تقوم مقام عاملين مختلفين، وإنما تقوم مقام عامل واحد، ويضمر سيبويه الجار، في كل صورة توهم العطفَ نحو قولهم: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء [٢٢١/أ]/ شحمة أي ولا كل بيضاء كما عرفت. (ويصح)مطلقا(عند الفرآء)[3]، النقلُ الصحيحُ أن يقول عند الأخفش، لأن الفرآء موافق لسيبويه على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنه؛ وكذا قال ابن السراج ؛وأجاز ذلك الأخفش؛ ولعل هذا السهو أولا من ابن الحاجب[4]، فتبعه المصنِّفُ . واعلم: أن الأخفش تميزهذا العطف إلا إذا وقع فصلٌ بين العاطف والمجرور نحو: دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد، فإن هذا لايجو عنده أيضا لأن العاطف كالعامل في المجرور؛ فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لايفصل بين مثل الجار والمجرور.

(وإذا تقدم المجرور وتأخر المرفوع أو المنصوب فيهما)أي في المعطوف والمعطوف علته(صحَّ عند الأكثرين)من المتاخرين لأن العطف على العاملين مطلقا خلافُ الأصل، فوجب أن يقتصر على ما ثبت جوازه و وجد بالاستقراء في كلامهم، وهو المضبوط بهذا الضابط نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو)، وإن في الدار زيدً أو(الحجرة عمرا وقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[5] (لاينهض حجة لجوازه)أي لجواز العطف على العامل فإنه قد تمسك

---

(١) أي : على معمولي عاملين.

(٢) انظر: الكتاب ٣٣/١ مع تعليق السيرافي في الهامش.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٤٧/٢.

(٤) نفس المصدر ٣٤٤/٢.

(٥) سورة الليل: ١ .

الفعل بدون معموله، ويكون عطف مفرد على مفرد، وعلى هذا يكون العامل في الفعل الأول وهو وقوعه موقع الاسم هو العامل في الفصل الثاني، ويحتمل عطف الجملة على الجملة فيكون يقعد مع فاعله جملة معطوفة على الجملة الأولى، ويكون العامل في الثاني غير العامل في الأول، فيكون[٢٢٢/أ] /هناك عاملان. (وكذا: زيد، قائم وعمرو قاعد)يحتمل عطف عمرو على زيد وعطف قاعد على قائم، ويحتمل عطفَ جملة على جملة .

إنَّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسةَ يَومًا   يَلْقَ فيها جَآذِراً وَظِبـاءَ[1]

فعلى هذا يكون أخال عاملا لاملغى ولا معلقا، ونقل قبح الالغاء عند تقدمها على المفعولين عند تقديم معمول المفعول عليها نحو متى تظن زيد قائم، لأنه كتقديم المفعول، وقوله(والتعليق)عطف على قوله بجواز الالغاء، لا على الالغاء كما قال الشارح[2]، لأن التعليق أمر واجب ضروري لاجائز لأنه إبطال عملها على سبيل الوجوب لفظا، لا معنى، لأن معنى: علمت لزيد منطلق: علمت انطلاق زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزئين،ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو: علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا، ويمكن توجيه العطف على الالغاء (مع لام الابتداء)نحو: علمت لزيد منطلق،(و)مع(حرف النفي)وهي «ما» و«أن» و«لا» لنفي الجنس نحو: علمت مازيد منطلق، وأن زيد منطلق، وعلمت لازيد في الدار ولا عمرو ومع (همزة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو، ولو قال: والاستفهام من غير لفظه همزة لكان أولى ليشتمل التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[3] ومع المضاف نحو: علمت غلام من عندك، وإنما علمت مع هذه الأشياء (لمأن لها)أي لهٰذه الأشياء المذكورة(صدر الكلام)فأبقيت الجملة التي دخلتهاعلى صورة الجملة وإن

---

(١) البيت للأخطل في خزانة الأدب ٤٥٧/١؛ والدرر ١٧٩/٢؛م وشرح شواهد المغني ٩١٨/٢؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلانسبة في الأشباه والنظائر ٤٦/٨؛ وأمالي ابن الحاجب١٥٨/١؛ وخزانة ٤٢٠/٥، ١٥٥/٩، ٤٤٨/١٠؛ ورصف المباني ص ١١٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش١١٥/٣؛ والمغني ٣٧/١؛ وهمع الهوامع ١٣٦/١.

والشاهدفيه قوله: «إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة...يلقَ» حيث حذف اسم «إنّ» ، وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار«مَنْ» اسمها، لأنها شرطيّة بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيراً.

(٢) الفالي ٢٠٦/ب.   (٣) من الآية: ١٢ من سورة الكهف.

كانت تلك الجملة في تقدير المفرد [٢١٤/ب]/وإنما دخلت لام الابتداء على المفرد في نحو: إن زيدا لقائم لضرورة ملجئيه إليه من اجتماع «إن» واللام الابتداء قد تعلق مع المسكورة إذا ام بكن بقتحها أذ كا ن في حيزهاالابتداء نحو علمت أن زيدا لقائم.

(وفي جواز وقوع «هل» بعدها)أي: بعد أفعال القلوب (اختلاف).وكذا اختلاف في جواز وقوع كل [استفهام جوابه «لا» أو «نعم» قيل: لا يجوز][1] ذلك، لأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يصلح أن يكون متعلقا للعلم إلا بتاويل، وهو أن يقال متعلقه ما يقال في جواب الاستفهام، والذي يقال في جواب الاستفهام بـ أم وبـ أسماء الاستفهام، شيء تعين منسوب إليه الحكم المذكور في الاستفهام، لأن جواب أزيد قائم أم عمرو، إمازيد أى زيد قائم أو عمرو أي عمرو قائم، فيكون معنى: علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صورة القيام أي علمت هذا الذي يشك فه فيستفهم عنه وإنما لم يصرح باسمه تعينه لأن المتكلم قد يكون له داع إلى اهام الشيء على المخاطب كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2] وأما الذي يقال في جواب الاستفهام بـ هل، فليس شيئا معينا منسوبا إليه الحكم، لأن جواب «هل زيد قائم» نعم أو لا ،وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة، وأكثرهم قالوا بجواز ذلك، وأجابوا عن حجة العاملين بعدم جوازه بأنا لا نسلم أن «نعم» أو«لا» في جواب هل لا يتضمن النسبة، لأن معنى نعم :نعم زيد قائم، ومعنى لا ما زيد قائم، ولو لا ذلك لم يستقم أن يكون «نعم» أو لا كلاما، فحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم به، وبأنا لا نسلم أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح أن يكون متعلقا للعلم،بيان وبين ذلك أن تقول ليس أداة الاستفهام في «علمت أزيد قائم أم عمرو»

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) سورة السبا: ٢٤.

لاستفهام المتكلم، وإلالزم كون النسبة معلومة للمتكلم، لأن العلم واقع على مضمون الجملة وغير معلومة له لأنها المستفهم عنه المشكوك فيه وبهذا تناقض، وإنّما يكون تلك الأداة لمجرد الاستفهام على معنى علمت المشكوك فيه المستفهم عنه، وهو أن نسبة القيام إلى أيّ شيء، فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه أنعم أو لا يعد أفعال القلوب نحو: علمت أزيد قائم أو هل زيد قائم، فإن المشكوك فيه نسبة القيام إلى زيد أو عدم نسبته إليه، كما أن المشكوك في الاستفهام بـ أم وبأسماء الاستفهام هو نسبة الفعل إلى هذا المعين، أو ذاك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام، فعلى هذا يصح أن يكون مضمون الجملة[٢١٥/أ]/ الاستفهامية متعلقا للعلم، ويكون أداته لمجرّده، ولا يصح أن يكون متعلقا لعلم المتكلم، ويكون أداته لاستفهام.

(وامتناع)عطف على جواز، أي: ويختص هذه الأفعال بامتناع (الاقتصار على أحد المفعولين)مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وحذفهما جائز، وذلك لأن المفعولين معا كاسم واحد لأن المفعول على الحقيقة هو مضمونهما، وهو مصدر الثاني المضاف إلى الأول، إذ معنى «علمت أخاك زيدا» علمت زيدية أخيك؛ فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة.

واعلم: أن الحكم بامتناع الاقتصار مما لايخلو عن ضعف وفساد وذلك لأنه وإن كان لا شك في ملته إلا أنه واقع كقوله تعالى: ﴿وَلَاَيَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِه هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[١] على قراءة القرآء السبعة غير حمزة[٢] أي بخلهم هو خيرا، فالمفعول الأول فيه محذوف، وكقوله[٣]:

---

(١) آل عمران: ٨٠.

(٢) النشر ص ٨٣.

(٣) هو حارث بن حلزة.

لأتَخَلْنا عَلَى غِرائِكَ إنَّا طالَما قَدْ وَشَى بِنَا الأعْدَاءُ[1]

أي: لا تخلنا إذلاءَ على إغرائك الملِكَ بنا، فالمفعول الثاني فيه محذوف، وأيضا قال ابن المالك: يجوز حذف أحد المفعولين إذا دل دليل على المحذوف كقولك «قائما» لمن قال: ما ظننت زيدا، و«زيدا» لمن قال: من ظننت قائما (إلا في علمت أن زيدا قائم)[2] ،الأولى أن نقول: إن أن المفتوحة مع اسمها وخبرها [سادة مسد المفعولين، ولا حاجة][3] إلى تقدير مفعول ثان -كما هو مذهب سيبويه[4]- لأن هذه الأفعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسندا أو مسندا إليه، وهما حاصلان هنا، لكن الظاهر من كلامه أن المفتوحة مع معمولها هو المفعول الأول، فاقتصر عليه، وحذف المفعول الثاني كما (هو)مذهب الأخفش فإنه يقدر مفعولا ثانيا[5]- نحو: علمت أن زيدا قائم - حاصلا ولا حاجة إليه لما ذكرنا الآن ،ولأنه لو كان مقدرا لجاز إظهاره، لأنه لا يسد مسده شيء، حتى يجب إضماره.

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٣؛ وخزانة الأدب ١/٣٢٤، ١٣٨/٩؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٤؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٨١؛ وشرح المعلقات السبع ص ١٢٢؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢١؛ ولسان العرب ١٢١/١٥ (غر) ؛ والمعاني الكبير ٨٧٢/٢؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٨٦ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٨.
والشاهد فيه قوله: «لا تخلنا على غرائك» حيث حذف المفعول الثاني للفعل «خال» والتقدير : لا تخلنا أذلاء ، أو نحو ذلك.

(٢) التسهيل ص ٥٥.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب) .

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٧١/٤.

(٥) نفس المصدر.

(وأما كلاهما)أي كلا المفعولين (فقد يسكت عنهما)،ويحذفان معا سواء هنا كقرينة أو لا، وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي[1] (نحو)قولهم في أمثالهم:(من يسمع يخل)أي بخل مسموعه صادقا[2] ، كقوله[3]:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ[4]

(وبعضهم: أبى ذلك)السكوت عنهما(إلا مع قرينة يكونان معها في حكم المذكور)،فلايجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفائدة لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في أغلب الأحوال من ظن أو علم، بخلاف: باب أعطيت، فان حذف المفعولين فيه يجوز بلا قرينة دالة عليهما نسيا منسيا[٢١٥/ب]/ نحو: فلان يعطي لوجود الفائدة فيه من دون المفعولين.

(وقولهم: ظننت ذلك، «فذاك» اشارة إلى الظن)المدلول عليه بـ ظننت، والمفعولان محذوفان، فلا اقتصار فيه على أحدهما؛(وقد يتوهم أنه إشارة إلى الجملة)هذا مذهب الفراء، فإنه قال: أن اسم الاشارة والضمير قد يقومان مقام مفعوليهما، تقوله لمن قال «ظننت زيدا قائما» أنا أيضا ظننت ذلك، أو ظننته[5] (كما في قلت ذاك)فان «ذاك» في موضع الجملة،

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٤٥/٤.

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٣٢٢/٢؛ والمستقصى ٣٦٢/٢.

(٣) هو الكميت.

(٤) البيت له في خزانة الأدب ١٣٧/٩؛ والدرر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢؛ وشرح التصريح ٢٥٩/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٢؛ والمحتسب ١٨٣/١؛ والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، ١١٢/٣؛ وبلانسبة في شرح الأشموني ص ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥؛ وهمع الهوامع ١٥٢/١.

والشاهد فيه قوله: «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: «وتحسب حبّهم عاراً عليّ».

(٥) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٥٢/٤.

فكذلك هاهنا.

(والفرق)بين «قلت ذاك» وبين «ظننت ذاك» (أن الجملة ثمه)أي في: قلت ذاك (هي القول بعينه)لأن قولك:(قلت زيد منطلق، قلت هذا القول) المخصوص[و«قيل» فيه محذوف، أي: قلت قولا هو زيد قام، فحذف مفعولا لأن الجملة بعده تفسره]: (وجاء ت الجملة)في قولك «قلت زيد منطلق»(من ضرورة الخصوص لأن النوع المخصوص من القول لا يكون إلا في صورة الجملة،(فإذا عدل عنه)أي عن الخصوص وقلت: قولا(جاء المصدر مفردا)فيجوز أن يشار إليه باسم مفرد، وهو «ذاك» (ولا كذلك مفعولا ظننت)،لأنك إذا قلت: ظننت زيدا منطلقا، ليس المعنى على ظننت هذا الظن، لأنك إذا أوقعت الظن على زيد، وعلى منطلق أيضا بأنك اعتقدته على هذا الوصف فلايكون الاسمان في معنى المصدر حتى يجوز لك وضع مفرد مقامهما كما في ما بعد القول.

واعلم أن المصنف في هذا الكلام تابع لابن الحاجب، فانه قال: إن زيد قائم في قولك قلت زيد قائم «قولا» في قلت قولا قولان: الأول خاص، والثاني قول مطلق، وكلاهما منصوب على أنه مفعول مطلق[1]وفيه نظر، لأن الأول وإن كان قولا خاصًا والثاني قولا مطلق لكن لفظ «زيد قائم» ليس بمعنى: المصدر الخاص، بل هو بمعنى: المفعول به أي المقول الخاص، بخلاف قولك: قلت قولا، فإن لفظ «قول»ا مفعول مطلق، يدل علي ذلك إن زيد قائم، إنما هو بيان المقول، وتعينه لابان كتعينه [نفس القول الذي هو الحدث الواقع منك][2]، ولو كان بيان له لكان من صفاته ككونه سريعا وبطيئا، وغير ذلك، ومنشا الغلط استعمال لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى القول.

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٤٤/٤.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

(ويقال: ظننت به إذا جعلته موضع ظنك) فيكون المفعولان أيضا محذوفين، ويكون به فضلة كالظرف البيان موضع الظن، لا على أنه أحد المفعولين كما تقول ظننت في الدار، إلا أن الدار ظرف محقق لوقوع الظرفية والمجرور في به ظرف مقدر لمحل ما تعلق به الظن، ولذلك لو صرّحت بالمفعولين مع مثل ذلك، كان مستقيما كقولك: [٢١٦/أ] /ظننت بزيد وجهه حسنا لكن ذكره مع حذف المفعولين أحسن لإفادته معه فائدة تامة، ومع ذكرهما تقل فائدته لأنه يحصل منهماذلك(فإن جعلت الباء)في «به»)مزيدة كما في: ألقي بيده، لم يجز الاقتصار عليه)،لأنه حينئذ أحد المفعولين، فلا بد من ذكر الثاني، ويختص هذه الأفعال بجواز (الجمع)بين(ضميري الفاعل والمفعول)المتصلين(لواحد)من رتبة واحدة من التكلم واخطاب والغيبة(نحو: علمتني منطلقا، ورأيتك فعلت كذا، وزيد رآه عظيما)،وإنما لم يجز الجمع بين هذين الضميرين في غيرهما، لأن أصل الفاعل الذي أصله التأثير أن يكون مغايرا للمفعول الذي أصله التاثر ، فإن اتحد معنى كره اتفاقها لفظها، ولذا لا تقول في المظهر: ضرب زيد، زيدا وإنما تقول: ضرب زيد نفسه، فلا يقال : ضربتني، وإن تخالفا لفظا لاتحادهما [١] معنى واتفاقهما لفظا، يكون كل واحد منهما ضميرا متصلا، وإنما جاز اتفاقهمافي هذه الأفعال لأنهما ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا به، لأن المفعول في الحقيقة مضمونهما؛ وأما إن كان أحدهما منفصلا، والآخر متصلا فيجوز في غير أفعال القلوب أيضا نحو ما ضربتَ إلا إياك، وإنما نقتل إيانا وإياكَ فاضرب، وكذلك إن لم يكونا من مرتبة واحدة نحو: زيد ضربني إذا كان المراد من [٢] زيد هو المتكلم.

(وقد اجرى مجراها)أي مجرى أفعال القلوب: فقدتُ، وعدمتُ)في جواز الجمع بين الضميرين لواحد، لأنهما ضدا: وجدت، وقد يحمل الضد على الضد،(فيقال: فقدتني)قال

---

(١) سقطت عن (أ): لا تحاذهما.

(٢) في (ب): عن.

الشاعر[1]:

لقد كانَ لي عَنْ ضَرَّتَيْن عَدِمْتُني وعمًّا أُلاقي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ[2]

أي: كان لي متزحزح أي بعد عن نكاح رضرتين وعما ألا قي منهما من الشدايد، وقوله: «عدمتني» اعتراض، يدعو به على نفسه،(ولا يقال: ضربتني)بالجمع بين الضميرين. (ولكن)يقال(ضربت نفس)فان النفس صارت بسبب إضافتها إلى ضمير المتكلم كأنها غيره لمغائره المضاف للمضاف إليه.

(وبنو سليم يجعلون باب «قلت» أجمع)أي: سواء كان ماضيا، أو مضارعا متكلما، أو مخاطبا أو غائباأو أمرا أو اسم فاعل أو اسم مفعول(في الاستفهام مثل ظننت)في عمله لما رأوه متعلقا بجزئين كتعلق ظننت.

واعلم: أن قوله «في الاستفهام» سهو منه أو من الناسخ ولعل هذا السهو أولا من صاحب المفتاح أو من حافظه، وصوابه أن يقول بدله: مطلقا، فإن صاحب المفصل قال فيه بعد ذكر مذهب من جعله مثل ظننت في الاستفهام خاصة: "وبنو سليم يجعلون[٢١٦/ب]/باب قلت أجمع مثل ظننت"[3]،وقال ابن مالك: وإلحاقه في العمل الظن مطلقا لغة سليم[4]. وقال الشيخ الرضي: وجواز إلحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم[5]، وأكثر العرب لا يجوز هذا

---

(١) هو جران العود.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجران العود في ديوانه ص ٤٠؛ وشرح المفصل ٨٨/٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢١.

والشاهد فيه قوله: «عدمتني» حيث جمعل بين ضمير الفاعل والمفعول، مثل «وجدتني» و «علمتنني».

(٣) المفصل ص٩٨.

(٤) شرح التسهيل٢١٦/٢؛ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٦٧/٢.

(٥) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٧٨/٤.

الالحاق إلا بشرط أن يكون القول مضارعا مخاطبا، ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب، فتقول: يقول زيد عمرا قائما، ولا بد عند الأكثر في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو: أتقول زيدا منطلقا، أو منفصل بظرف نحو: أقدامك يقول زيدا جالسا، أو بأحد المفعولين كقوله[1]:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتجاهِلِينَا[2]

(ومما يجرى مجراها) أي مجرى أفعال القلوب (في الدخول على المبتدأ والخبر: اتخذت وصيرت) ومفعولاه، في الحقيقة هما اسم صار وخبره، فيكون صيرت زيدا قائما مثل أحفرت زيدا النهر، ويكون مطاوعه، وهو صار زيد قائما مثل مطاوعه وهو حفر زيد النهر، (وما يتضمن معناه) أي: معنى صيرت من مرادفاته (كجعلت)، ورددت، ووهبت غير متصرف في قولهم: وهبني الله فذالك أي: جعلني، قال ابن مالك: ذكره الأزهري عن ابن الأعرابي في الصحاح ويقول هب زيدا منطلقا بمعنى أحسب متعدى إلى مفعولين[3]، ولا يستعمل منه ماض

---

(١) هو الكميت.

(٢) البيت من الوافر، وهو له في خزانة الأدب ٩/١٨٣، ١٨٤؛ والدرر ٢/٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٢؛ وشرح التصريح ١/٢٦٣؛ وشرح المفصل ٧/٧٨، ٧٩؛ والكتاب ١/١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٢٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٣٦٣؛ وأوضح المسالك ٢/٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/٤٣٩؛ وشرح الأشموني ١/١٦٤؛ وشرح الذور الذهب ص ٤٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١/١٥٧.

والشاهدفيه وقوله: «أجهلا تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن»، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهالا»، والثاني قوله: «بني لؤي»، مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل- وهو قوله: «جهالاً» - وذلك لأنّ هذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنّ الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

(٣) شرح التسهيل ٢/١١٨؛ والكافية الشافية لابن مالك ٢/٥٤٨.

حق ولا مستقبل في هذا المعنى؛ (وتركت في مثل قوله)[1]:

أُمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ (فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ)[2]

أما إذا لم يكن مردفاته بمعناه، فيخرج عن هذا الباب كـ جعل بمعنى خلق، وترك بمعنى خلّ وردّ بمعنى جعله راجعا، و وهب بمعنى أعطى.

(وجعل ضرب المثل منها) أي جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صيّر نحو ضربت كذا مثلا، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا﴾[3] «فمثلا» مفعول ثان، وعبدا مفعول أول، أي جَعَله مثلا، وصاغه مثلا من ضرب الخاتم.

(و) متعد (إلى ثلاثة نحو: أعلمت، وأرأيت زيدا عمرا فاضلا).

اعلم: أن الهمزة المتعدية تدخل على علم ورأى من حمله أفعال القلوب، فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الأصلي قبل المفعولين، لأن معنى هذه الهمزة حمل الشيء على

---

(١) هو عمرو بن معدي كرب.

(٢) البيت من البسيط ، هو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ١٢٤/٩؛ والدرر ١٨٦/٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ والكتاب ٣٧/١؛ ومغني اللبيب ص ٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب ٣٣٩/١، ٣٤٢، ٣٤٣؛ والخفاف بن ندبة أو لعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦/٤، ٢٥١/٨؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٧٧؛ وشرح المفصل ٥٠/٨؛ وكتاب اللمات ص ١٣٩؛ والمحتسب ٥١/١، ٢٧٢. والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١.

والشاهد فيه قوله: «أمراتك الخير» حيث حذف الجارّ ، والأصل : أمرتك بالخير.

(٣) من الآية: ٧٥ من سورة النحل.

أصل الفعل، ومعنى «أعلمتك زيدا منطلقا» حملتك على أن تعلم زيدا منطلقا، فلا بد أن يذكر أولا المحمول، ثم يذكر متعلق أصل الفعل، وهو المحمول عليه لأن المحمول عليه معنى قائم بالمحمول.

(وقد أُجري ثبات، وأنبات، وأُخبرت ،وخبّرت، وحدثت مجرى: أعلمت)في التعدية إلى ثلُثة مفاعيل[٢١٧/أ]/ لأن في كلها معنى الإعلام، ولم يجز سيبويه من هذه الخمسة إلا«نباء»[١].

[كيفية التعدية]

(ويتعدى اللازم إلى (مفعول (واحد، والمتعدي إلى اثنين بالنقل إلى أفعل أو فعل) بتشديد العين، (أو فاعل)،جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحرف الجر بسبب أن هذا البناء يقتضي التعدية وإن لم يكن الفعل الثلاثي متعديا، لأن المشارك هو المفعول ، ولم يجعله بعض آخر منه لأنه ليس مثل هذه الأشياء في المعنى لأنها بمعنى التصيير بخلافه، ولأنه قد لا يتعدى إلى أكثر مما كان الثلاثي متعديا نحو ضاربية وذلك في كل فعل كان مفعوله في الأصل هو المشارك بخلافها،فإن التعدية لازمة لها؛ (أو استفعل وبحرف الجر)ولا يغيّر شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع، والباء المغير معنى الفعل يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به[٢]؛ لأنه عنده بمعنى «مع» وقال سيبويه :"لايجب ذلك، بل يجوز فيه المصاحبة وعدمها"[٣]/ وأما الهمزة والتضعيف، فلا بد

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٤٣/٤ .

(٢) نفس المصدر ١٤٠/٤.

(٣) نفس المصدر .

فيهما من تغيير معنى الفعل(نحو أذهبته يتعدى فيه «ذهب» اللازم بالنقل إلى أفعل إلى واحد،(واحفرته بئرا)يتعدى فيه «حفر» المتعدي إلى واحد إلى اثنين بالنقل إليه،(وفرّحته)يتعدى فيه «فرح» اللازم إلى واحد بالتضعيف، (وعرفته زيدا)يتعدى فيه المتعدي إلى واحد إلى اثنين بالتضعيف، (وكارمته) يتعدى فيه «كرم» اللازم إلى واحد بالنقل إلى فاعل،(ونازعته الشيء)يتعدى فيه «نزع» المتعدى إلى واحد إلى اثنين بالنقل إليه، (واستكرمته)يتعدى فيه «كرم» اللازم إلى واحد بالنقل إلى استفعل ،(واستكتبته الكتاب)يتعدى فيه «كتب» التعدى إلى واحد إلى اثنين بالنقل إليه، (وذهبت به)يتعدي بحرف الجر إلى واحد، (وجزت به زيدا) يتعدى «جزت» المتعدي إلى واحد إلى اثنين بحرف الجر .

(والمتعدى إلى اثنين يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها)، ولا يكون ذلك إلا في عَـلِـمَ ورأى(نحو: أعلمت ورأيت، وأجاز الأخفش: أخلت، وأزعمت وأحسبت، وأظنت؛[1] مضى أن مذهب الأخفش أنه يجوز تعدى باقي أفعال القلوب إلى ثلثة مفاعيل بالنقل إلى الهمزة قياسا لا سماعا.

[الأفعال الناقصة]

(وأما الثاني من المنصوب الخاص (فإنما يكون)الثاني(للأفعال الناقصة، وهي كان، وصار، وأصبح، أمسى و أضحى، [وظل، وبات، ومازال) الذي][2] مضارعه «يزال» وأما الذي مضارعه «يزول» فليس منها فلا يقال: لا أزول أميرا؛ (ومابرح)في الأصل بمعنى «زال» عن مكانه، (و مافتى) [٢١٧/ب]/بفتح العين وكسرها مهموز اللام بمعنى: زال، (وما

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٤٢/٤.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

أنفك) في الأصل بمعنى الفصل، (وما دام، وليس، وألحق بها آض، وعاد، وغدا، وراح)،وكذا: آل، ورجع، وحال، وارتد. كان الأصل في هذه الملحقات أن يستعمل تامّة متعدية إلى مصدر خبرها بـ الى، ثم ضمنت كلها معنى صار لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل فذلك الفعل يصير كائنا بعد أن لم يكن.

(وكذا)اُلحق بها(«جاء»)في ماجاءت حاجتك أي أيّ شيء كانت حاجتك، وإنما أنث الضمير الراجع إلى «ما» للاخبار عنه بالمونث نحو: من كانت أمك، وروى «حاجتك» بالرفع على أن يكون اسم جاءت و«ما» منصوب المحل على الخبرية.

(وكذا اُلحق «قعد» في قول الاعرابي):أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، أي صارت قال الأندلسي: لا يتجاوز «بـ جاء» و«قعد» الموضع الذي استعمله العرب، قال: واطرد بعضهم.[1]

(تدخل هذه الأفعال)(دخول أفعال القلوب على المبتدا والخبر لإحصار الخبر حكم معناها، فإن مضمونها صفة لمضمون إذ معنى «كان زيدقائما» أن زيدا متصف بصفة القيام، والقيام، بصفة الكون، والحصول في الزمان الماضي، ويحتاج فيها إلى الجزئين كما يحتاج في أفعال القلوب وإن اختلف جهة الاحتياج ،(فترفع الأول)بأنه خبر لها.

(ونقصانها)أي نقصان هذه الأفعال (إنها لاتفيد)ولايتم كلاما (مع المرفوع بدون المنصوب)وقال المصنف في المفتاح،[2] وغيره أيضا إنما سمّيت ناقصه لأنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما يدل على الزمان فقط[3]، وفيه نظر لأن دلالة «صار» على حدث، الانتقال، و دلالة «ما زال» على الاستقرار، ودلالة «مادام» على الكون الدائم، ودلالة «ليس» على الانتفاء

---

(١) شرح الكافية ١٨٧/٤.

(٢) لم نعثر على هذا الكتاب. (٣) المصدر السابق ١٨١/١.

واضحة، وأما «كان» فإنه [يدل على الحصول المطلق والفائدة][1] فيه: التاكيد والمبالغة باعتبار أنه يدل وضعا في نحو: «كان زيد قائما» على حدث مطلق يعيّنه خبره، كما أن خبره يدل عقلا على زمان مطلق يعيّنه «كان».

(وهما) أي الأول والثاني (على شرائطهما في باب الابتداء) من كون الأول معرفة أو متخصصا ومن وجوب اشتمال الثاني على الضمير إذا كان جملة، ومن وجوب تقدمه على الأول إذا كان ظرفا والأول يكن.

(وزعم [٢١٧/أ] /بعض المنتمين إلى هذه الصنعة) أي صنعة النحو (أن بناء الكلام على بعضها) أي بعض هذه الأفعال (من غير) تقدير (دخول) لهذا البعض (على المبتدأ والخبر سائغ) جائز (بدليل قوله[2]:

قِفي قَبلَ التَّفَرُّقِ يا ضِباعَا ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَداعا[3]

أراد: ضباعة، فرخم، وقوله: ولايك إلى آخره بالحقيقة دعاء بأن لايجعل موقف من المواقف موقف وداع.

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) هو القطاميّ.

(٣) البيت من الوافر، وهو له في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٣٦٧/٢؛ والدرر ٥٧/٣؛ وشرح ابيات سيبويه ٤٤٤/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢؛ والكتاب ٢٤٣/٢؛ ولسان العرب ٢١٨/٨ (ضبع)، ٣٨٥/٨ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٢٩٠/٤؛ و المقتضب ٩٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٨/٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٧٣/١؛ وشرح الأشوني ٤٦٨/٢؛ و شرح المفصل ٩١/٧؛ و مغني اللبيب ٤٥٢/٢

والشاهد فيه قوله: « ياضباعا » يريد: يا ضباعة، فرخم بحذف الهاء، والإتيان با لألف عوضاً منها.

(وليس)قول الشاعر(محمول على الضرورة)على زعم هذا الزاعم (إذ لايتم المعنى المقصود إلا هكذا)بأن يكون الأول نكرة، والثاني معرفة، وإذا كان كذلك فلم يكن «لايك» في التقدير داخلا على المبتدأ والخبر لأنه لايجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في غير الاستفهام، وأما الاستفهام فسيبويه: يجوّز فيه ذلك نحو: من زيد؟ فمن مبتدأ، وزيد خبر عنده،(إذ لو عرفهما لم يود أنه لم يرخص أن يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا)لأن اللام يكون للعهد في الموقف،فيكون المعنى ولأنك هذا الموقف المعهود موقف وداع،فيكون ترخيص أن يكون ما سواه من المواقف موقف وداع،وهذا خلاف المعنى المقصود، لأن المقصودأن لايكون لها موقف وداع أصلا.

(ولو نكّرهما لم يؤذان الوداع قد كره إليه)حتى صار نصب عينه)فإنه إذا عرف الوداع أفاد أنه نصب عينه، ولو نكر لغات هذا المعنى.

(ولو عرف الأول ونكر الثاني لجمع الهجنتين)أحدهما الترخيص المذكور، والثانية فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع،(والجواب)عن زعم الزاعم بأنه ليس بواجب أن يكون الخبر والاسم لـ «كان» مبتدأ وخبرا في الأصل (بعد تسليم جميع ما ذكره)مع أنه في الحقيقة غير مسلم (أنه لو أراد إيراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لابد أن يقول: ما موقف منك الوداع)بتنكير الأول وتعريف الثاني، إذ لا [يستقيم المعنى إلا هكذا] [1](بعين ما ذكره)فحينئذ يكون موقف مبتدأ و[الوداع خبره، ولا سيما] [2]على لغة تميم، فيكون الكلام الأصلي في قول الشاعر مبتدأ وخبرا (على أن المقصود)من البيت(أن لايكون الوداع)أي موقف الوداع(موقفا منها)ويكون الوداع اسما «لكان» وموقفا منهاخبرا له، (فيكون من باب

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) العبارة مابن المعكوفين لا يُقرأ في (ب).

القلب)الذي لشجعه عليه أمنُ الإلباس (مثل ما في قول الآخر)[1]:

كَأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[2]

فيمن روى النصب في: مزاجها فإن الأصل فيه رفع مزاجها ليكون، اسم يكون ونصب عسل ليكون خبرا له، فقلب للأمن من اللبس قال المبرد: أن مزاجها موصوف بالحلاوة والهنأة كالعسل، والماء وهو معلوم، وليس المراد أن العسل والماء على مزاج الخمر، وهذاكما في قولهم: عرضت الباقية على الحوض؛ وإن كان الرواية رفع مزاجها يكون في «يكون» ضمير الشان أو ضمير السبيئة وهو الخمر المشتراة من سبأت الخمر إذا اشتريتها، وبيت رأس: مدينة صغيرة بالشام فيها مولد الشافعي رحمه الله وخبر «كأن» قوله في البيت الذي بعده:

على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء

---

(١) هو حسان بن ثابت.

(٢) البيت من الوافر ، وهو له في ديوانه ص ٧١؛والأشباه والنظائر٢/١٩٦؛ و خزانة الأدب ٩/٢٢٤،٢٣١،٢٨١،٢٨٣،٢٨٥،٢٨٧،٢٨٩،٢٩٣،؛ الدر ٢/٧٣، وشر ح أبيات سيبويه ١/٥٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/٩٣؛ والكتاب ١/٤٩؛ ولسان العرب ١/٩٣(سبأ) ،٦/٩٤(رأس) ١٤/١٥٥(جني)؛ والمحتسب ١/٢٧٩؛ والمقتضب ٤/٩٢؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٤٥٣، ٦٩٥؛ وهمع الهوامع ١/١١٩.

الشاهد فيه قوله : «يكون مزاجها عسل وما » حيث اغني تعريف المرفوع عن تعريف المنصوب، فجعل لسم « يكون » نكرة ، والخبر معرفة اضطرارا ً ويروى «تكون مزاجها عسل وما » و بهذه الرواية يستشهد بعضهم على مجي « تكون » زائدة.

(٣) انظر: ديوانه ص ٧١.

واعلم : أن ابن مالك قال: وقد يخبر في هذا الباب وفي باب «أن» بمعرفة عن نكرة بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة اختيارا[1] كـ قول أميرالمؤمنين رضي الله عنه في النهج: "كأن فوزا بهذه الخصال شرف مكارم الدنيا" [2] ، ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للإلباس لاتفاق إعرابهما والمحسن لهذ مع حصول الفائدة وعدم اللبس تشبيه المرفوع بالفاعل وبالمفعول، وإنما يجوز ذلك الزمخشري وغيره للضرورة[3] ، وقال ابن مالك: لاضرورة للشاعر هاهنا لأنه أمكنه أن يقول ولايك موقفي منك لوداعا كما أمكنه أن يقول: "يكون مزاجها عسل" على أن يكون «مزاجها» مبتدأ، و«عسل» خبره والجملة خبر كان.[4]

(وجعل سيبويه قوله:)[5]

فَإِنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ (أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ)[6]

منه)أيمن القلب، [لأن أصل الاستعمال أظبيا كان][7] أمك أم حمارا(إلا أنه قلب من جهة[8] المعنى فقط)لأن المقصود أن يستفهم عن أمه ،ضعيفة هي أم قويّة، لا أن

---

(١) شرح الكافية للشيخ ا لرضي ٤/٢٠٧

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر.

(٥) أي قول خذاش بن زهير (الكتاب ١/٢٣).

(٦) البيت من الوافر، وهو له في تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨؛ والكتاب ١/٤٨؛ والمقتضب ٤/٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٩/٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١-٢٩٤؛وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٤٧٢، ١١/١٦٠؛ وشرح المفصل ٧/٩٤؛ ومغني اللبيب ٢/٥٩٠.

والشاهد فيه أنه جعل النكرة اسم «كان» والمعرفة خبرها.

(٧) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

(٨) سقطت عن (أ): من جهة.

يستفهم عن أحدهما، أعني الظبي أو الحمار هل هو أمه(وإلا)يكن القلب من جهة المعنى بل كان من جهة اللفظ،(فالاسم والخبر معرفتان)لأن مذهبه أن «ظبي» مبتدأ، و«كان أمك» خبر له، و«حمار» عطف على «ظبي» وصح الابتداء بالنكرة لكونها بعد الهمزة المعادلة لأم كماصح: أرجل في الدار أم امرأة فيكون اسم كان - وهو الضمير الراجع إلى ظبي - وخبره- وهو أنك - معرفتين، فقوله: فالاسم والخبر معرفتان ليس على الحقيقة جوابا للشرط، بل علة لجوابه أقيمت مقامه كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾[1]، وجوابه في الحقيقة لم يستقم التمثيل، أي إن لم يكن القلب كذلك، لم يسقم التمثيل لأنهما معرفتان والتمثيل انما يستقيم لو كان الاسم نكرة، والخبر معرفة، واعلم: أنه يمكن أن يكون البيت من القلب من جهة اللفظ أيضا كماقال صاحب المفتاح وابن الحاجب أيضا[2]أن ارتفاع ظبي بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر،لا بالابتداء لأن الاستفهام بالفعل أولى [٢١٧/ب]//ولأن همزة التسوية الواقعة بعد سواء ولا أبالي إنما تدخل على الفعل كما عرفت في باب العطف، ولا «بكان» الظاهر لأن مرفوعه لايتقدم عليه، وكذا «أمك» منصوب بالفعل المضمر، فعلى هذا يكون التقدير[3]: أكان ظبي أمك أم حمار؛ فيكون الاسم نكرة، والخبر معرفة، قيل: لايجوز هذا التقدير، لأن شرط «أم» المتصلة أن يلي أحد المستوين الهمزة والآخر«أم»،والجواب بأن الفعل لما كان واجب الحذف لوجود المفسر،صار كأنه معدوم، وأيضا،فإن الاستواء قد لا يكون في الشعر، أو تقول على تقدير ارتفاع ظبي بالابتداء يكون اسم كان أيضا نكرة والخبر معرفة، لأنه ضمير عائد إلى نكرة غير مختصة بوجه، فيكون نكرة، وإنما يكون الضمير العائد إلى النكرة

---

(١) من الآية: ٩٧ من سورة البقرة.

(٢) الإيضاح ٧٥/٢.

(٣) في (ب): فيكون التقدير.

كانت النكرة مختصة بوجة(وقيل: إن بنى دارم وبني نهشل يقولون قائم كان عبدالله)، فيجوّزون تقديم اسم كان عليه، (وعلى هذا القول فهو)أي قوله أظبي كان أمك (نظير)البيت (الأول)في إن اسم كان نكرة وخبره معرفة، ويكون القلب من جهة اللفظ أيضا وكذلك هو نظيره على الوجهين اللذين ذكر ناهما.

(ثم إن معانيها)أي معاني أفعال الناقصة (يختلف، «فكان» لثبوت خبرها ماضيا دائما)نحو : ﴿كَانَ اللَّهُ سَمِيْعًا بَصِيْرًا﴾[1](أو منقطعا)نحو: كان زيد ضاربا، وليس الدوام مستفادا من لفظ «كان» كما قيل، بل من قرينة كونه تعالى : ﴿سَمِيْعًا﴾

(و)«كان»(الكائنة [بمعنى حدث)وثبت أي التامة،(و)كان][2] (الزائدة)التي تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد (في نحو):

جِيَادُ أَبِيْ بَكْرٍ تَسَامى   على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[3]

الجياد: [جمع جيّد، وعلى][4] هذا [كان قوله «على][5] كان المسومة» ظرفا

---

(١) من الآية: ٥٨ من سورة النسآء.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٣٠٣/٤؛ وأوضح المسالك ٢٥٧/١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٢٠٧/٩-٢١٠، ١٨٧/١٠؛ والدرر ٧٩/٢؛ ورصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥؛ وشرح الأشموني ١١٨/١. وشرح التصريح ١٩٢/١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٧؛ وشرح المفصل ٩٨/٧؛ ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كون)؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤١/٢؛ وهمع الهوامع ١٢٠/١. والشاهد فيه قوله «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور.

(٤) العبارة مابين المعكوفين صححت من الهامش.

(٥) العبارة مابين المعكوفين في (أ) لا يقرأ.

مستقرا حالا من الضمير في «تسامي» أوجمع جواد من جاد الفرس جودة، إذا صار رايعا، وعلى هذا يكون ظرفا لغوا متعلق بتسامى [1]الخيل المسومة والخيل المسومة: المرعيّة والمسوّمة: المعلمة أيضا، والخيل العراب: [خلاف البخاتيّ والزائدة: التي تدل على زمان الماضي][2] في نحو ماكان أحسن زيدا (ليستا من الباب أي من باب الأفعال الناقصة .

(و) «كان» (التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها) نحو: كان زيد قائم، وقيل: إنها تامة فاعلها ذلك الضمير أي وقعت القصة بالجملة.

(وقيل: إنها) أي إن «كان» (في قوله:)[3]

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيهُ كَأنَّها ... قَطَا الحَزْنِ (قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُها)[4]

التيهاء: المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه، والقفز: المكان الخالي: يصف المطي بسرعة سيرها، فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت أفراخا فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها (بمعنى: صار) لتعذّر حملها على كونها تامة، لأنه يجب أن يكون «فراخا» حالا، فيلزم

---

(١) سقطت عن (ب): بتسامى.

(٢) العبارة مابن المعكوفين ساقطة عن (ب).

(٣) هو عمرو بن أحمر.

(٤) البيت من الطويل ، وهو له في ديوانه ص ١١٩ ؛ والحيوان ٥/٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/٢٠١؛ ولسان العرب ٧/١٨٦ (عرض) ١٣/٣٩٧ (كون) ؛ وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ١/١١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ وشرح المفصل ٧/١٠٢؛ والمعاني الكبير ١/٣١٣.
والشاهد فيه مجيء «كان» بمعنى «صار».

أن يكون البيض في حال٢١٨/ب/كونه فراخا، وهو فاسد، وعلى كونها زائدة لنصب فراخا، وعلى كونها ناقصة ليست بمعنى صار لأنه يؤدي إلى عكس المعنى لأنها يشعر بأن الفراخ سابقة على البيض .

(و«صار»: للانتقال)من شيء إلى شيء سواء كان الانتقال باعتبار العوارض (نحو: صار زيد غنيا، أو إلى الغنِى)أو باعتبار الحقيقة نحو: صار الهواء ماء .

(وأصبح ،وأضحى، وأمسى، وظل، وبات لاقتران مضمون الجملة)وهو مصدر خبرها المضاف إلى اسمها(بالأوقات الخاصة)التي تدل عليها هذه الأفعال بموادتها: وهي: الصباح، والضحى، والمساء، والنهار، والليل، وكذا بالأوقات التي تدل عليها بصيصها، نحو: أصبح زيد قائما معناه أن قيام زيد يقترن بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى ظل زيد متفكرا: أن اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي، (أو)كانت هذه الخمسة(بمعنى صار)من غير اعتبار الأوقات التي تدل عليها بموادها نحو: أصبح زيد غنيا، وظل وجهه مسودا(أو الثلاثة الأول)التي هي أصبح وأضحى وأمسى (في إفادتها[1] الدخول في الأوقات)الخاصة(ليست من الباب) أي باب الأفعال الناقصة لأنها تامة يسكت على مرفوعها نحو: أصبحنا والحمدلله، وأمسينا والملك لله أي دخلنا في الصباح والمساء، كذا أضحينا[2]؛ (وكذا الأخيران في)-وهما: ظل وبات ليسا من الباب إذا كان «ظل» بمعنى دام أو طال و«بات» بمعنى نزل ليلا- (في نحو: ظللت بمكان كذا وبتّ مبيتا طيبًا).

(وما في أوله الحرف النافي)وهو مازال ومابرح ومافتئ وما أنفك (لاستمرار الفعل)وهو هذه الأفعال(لفاعله)وهو أسماؤها لأنها فاعلات في الحقيقة، ومعناه أن ثبوت هذه

---

(١) سقطت عن (ب): إفادتها.

(٢) في (ب): أضحينا كذا.

الأفعال بحسب معانيها حامل لفاعلها ومعانيها ثبوت أخبارها على الصفة المرادة بها(في زمانه) أي في زمان الفاعل و وقت قبوله، فمعنى «مازال زيد أميرا» استمرت الأمارة لزيد ودامت له مذ قبلها واستاهل لها، وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه، (ولدخول النفي)وهو ما (فيها على النفي)وهو زال، وبرح، وفتئ، وأنفك لأنها في معنى النفي (جرت)هذه الأربعة (مجرى الاثبات)لأن نفي النفي إثبات، والاستمرار أوالدوام[1] إنما يستفاد من نفي النفي لأن تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء إثباتا أو نفيا بزمان لوجب استعراق ذلك النفي في جميع أجزاء ذلك الزمان، بخلاف الإثبات فإن تقييد إثبات الشيء بزمان لم يوجب استغراقه في [جميع أجزائه، ألا ترى أنك إذا قلت ضرب كفى في][2] صدق هذا القول وقوع[٢١٩/أ]/الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي، بخلاف ما إذا قلت: ماضرب[3] فإنه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع أجزاء الزمان الماضي.

(ومن ثمه)أي من أجل أنها جرت مجرى[4] الإثبات (لم يجز)اتصال أداة الاستثناء بخبرها لأنه الاستثناء المفرغ لايكون في الموجب إلا في الفضلات وخبرها ليس بفضلة، فعلى هذا لم يجز:(مازال زيد إلا قائما)لاستلزامه الناقض، وذلك لأن «مازال» لاثبات خبره وإلا لنفيه، لأن الكلام إذا كان مثبتا كان المخرج منفيا، فتصير قائما مثبتا ومنفيا في حالة واحدة، وقيل: لايجوز ذلك لاستحالة استمراره على جميع الصفات إلا لقيام، وقد عرفت ما فيه من النظر.

---

(١) سقطت عن (ب): أوالدوام.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) في (ب): ضربه.

(٤) في (أ): مجر.

(وخطي ذو الرمة في قوله :

حَراجِيجُ لا تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بها بلداً قَفْرا [1]

الحُرجُوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض، وأصل الحرجج: جُرَّجٌ بالضم، والجمع: حراجيج، فانه أوصل أداة الاستثناء بخبر «لا ينفك»، وهو قوله إلا مناخة؛ (والاعتذار)عن ذلك(بجعله) أي بجعل مناخة(حالا)، لا خبرا،(و) بجعل(«على الخسف» خبرا)كأنه قال: لا ينفك مع الخسف أي لا تزال مهانة، ثم استثنى الإمناخة بعد تمامه بالاسم والخبر على أنه حال مستثنى من أحوال عامّة ، أي ماينفك على الخسف في حال من الأحوال إلا في حالة الإناخة، فإنه تحصل لهاحينئذ راحة(ضعيف)بوجهين (لما أن الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الإثبات)وإن كان المستثنى فضلة أيضا، (و)قلما تقدر في الاستثناء المفرغ المستثنى منه بعده، وهاهنا يلزم ذلك لأنه مستثنى من الأحوال للضمير[2] المستتر في «على الخسف» لأنه التقدير: ما ينفك مهانة في جميع الأحوال إلا في حاله الاناخة فكان المستثنى[3] منه مقدرا بعده، وذلك لم

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥٠،٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢١٩/١؛ والكتاب ٤٨/٣؛ ولسان العرب ٤٧٧/١٠ (فكك)؛ ولمحتسب ٣٢٩/١؛ وهمع الهوامع ١٢٠/١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباه والنظائر ١٧٣/٥؛ والإنصاف ١٥٦/١؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١٢١/١؛ ومغني اللبيب ٧٣/١؛ وهمع الهوامع ٢٣٠/١.

وفي البيت شاهدان: أولهمارفع «نرمي» على القطع، ويجوز حمله على العطف على خبر «تنفك» أي : ما تنفك تسقر على الخسف أو ترمي بها القفر. وثانيهما مجيء خبر «تنفك» مقروناً بـ«إلاّ» ، وهذا شاذ وقيل : «تنفك» تامة لا خبرلها، أي : لا تنفصل من السير إلاّ في حال إناختها، أو يكون خبرها «على الخسف» ، و «مناخة» منصوبة على الحال في الوجهين.

(٢) سقطت عن (ب): للضمير.

يعهد في الاستثناء المفرغ، وهاهنا وجه ثالث وهو أن عامل الحال هو الظرف المتأخر عنه، ولم

يجوزه سيبويه خلاف للأخفش[1] هذا كله على تقديره أن يكون العامل في الحاله و على الخسف، إما إن كان العامل فيه لا ينفك فكذلك يلزم ضعفه أيضا للوجه الأول من الوجهين، ولأن العامل قبل «إلا» لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى بـ«إلا»[2] إلا أن يكون مستثنى منه نحو: ما جاء ني إلا زيد أحد أو تابعا للمستثنى نحو: ما جاء ني إلا زيد الظريف لأن ما بعد «إلا» من حيث الحقيقة جملة مستأنفة غير الجملة الأولى لأن قولك: ماجاء ني إلا زيد بمنزلة قولك: ما جاء ني غير زيد وجاء ني زيد، فلا يجوز أن يتوغل معمول الفعل من الجملة الأولي في من ذلك الفعل، وأما المستثنى فانه غير متوغل في الخير الأجنبي لأنه على ظرف منه، وأما المستثنى منه وتابع المستثنى فلأنه لما تعلق المستثنى بهما صار المستثنى،وكل واحد منهما [٢١٩/ب/كالشيء الواحد، (وتقدير التمام في ينفك)بأن تقول أنها تامة بمعنى ما ينفصل وما يفارق(أحسن من)أي من هذا الاعتذار لأنه سلم الشاعر عن التخطية مع عدم تعسف فيه، ويكون على هذا «مناخة» حالا، و«على الخسف» مفعول مناخة،جعل الخسف كالأرض التي يناخ عليها كقوله[3]:

وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بخيلٍ تَحيَّةُ بينِهِمْ ضَرْبٌ وجيعُ[4]

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٩٨/٤. (٢) نفس المصدر.

(٣) هو عمرو بن معديكرب.

(٤) البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩؛ وخزانة الأدب ٢٥٢/٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٠؛ والكتاب٣/ ٥٠؛ ونوادر أبي زيد ص١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١؛ والخصائص٣٦٨/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٨٠؛ والكتاب ٣٢٣/٢؛ والمقتضب٢/ ٢٠، ٤١٣/٤.

والشاهد فيه قوله: «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث «الضرب الوجيع» كالتحية.

وترمي عطف على مناخة كما في قوله: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[1] أي لا ينفصل عن مشبه إلا في حال حال إناختها على الخسف، أو في حال رمي البلد القفر بها أي تنتقل من شدة.

(و«ما دام»: لتوقيف الأمر) والفعل (مدة ثبوت) مصدر (خبرها لاسمها) إن كان فاعل الخبر ضمير اسمها أو لمتعلق اسمها إن كان فاعله متعلقه نحو: اجلس مادام عمرو قائما، واجلس مادام زيد قائما أبوه.

(ومن ثمه) أي من أجل كون «مادام» للتوقيت (افتقر) مادام (إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف) والظرف فضلة، فلا بد معه من تقدم كلام لفظا أو تقديرا، و«ما» في مادام مصدريةٌ، والمضاف الذي هو الزمان محذوف أي مدة دوام قيام زيد.

و«ليس» لنفي مضمون الجملة في الحال على الأعرف) فإن مذهب جمهور النحاة إنها لنفي الحال، (وقيل) للنفي (مطلقا) وهو مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج[2]، تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3] في المستقبل، وقال الأندلسي: ونعم ما قال ليس بين القولين تناقض أن خبر «ليس» إن لم يقيد بزمان، تحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإن قيد بزمان من الأزمنة فهو على ماقيد به[4].

---

(١) من الآية: ١٩ من سورة الملك.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي٤/١٩٨.

(٣) من الآية: ٨ من سورة الهود.

(٤) المرجع السابق .

(والبواقي)من الملحقات من آض ..آلى خر. (بمعنى صار).

(والخبر)لهذه الأفعال (يتقدم العامل)وهو هذه الأفعال لأنه مشبه بالمفعول، والمفعول قد يتقدم الفعل (إلا فيما أوله «ما» خلافا لابن كيسان والكوفيين غير الفرّآء في غير مادام) فإنهم أجازو التقديم لأن «ما» لزمت هذه الأفعال، وصارت معها بمعنى الإثبات، حتى صار كبعض حروفها[1] ، وإنما لم يجوز ذلك غيرهم نظرا إلى لفظه، فانها للنفي، والنفي نقيض الصدر، أما «مادام» فلما كان «ما» فيه مصدرية، فلم يجوز فيه اتفاقا لأن «ما» في حيز المصدر، لا يتقدم عليه، وأما توسط الخبر بين «ما» للنفي وبين الفعل نحو: «ما» قائما زال زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا من أن «ما» كبعض حروفها، ولا ينحلل الفاصل بين ماهو بمنزلة الجزء من الكلمة وبينها.

(وفي «ليس» اختلاف)الأكثرون من البصريين على جواز تقديم خبرها قبلها[2]كقوله تعالى﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[3]فإن «يوم» معمول «مصروفا» الذي هو خبر [٢٢٠/أ]/ليس، فلو لم يجز تقديم «مصروفا» عليها لما جاز تقديم «ما» في حيزه عليه ايضاً مذهب الكوفيين وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الأنباري[4]

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص ١٥٥؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٤/٢٠٠.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٢٠١ .

(٣) سورة هود: ٨.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، كمال الدين، أبو البركات الأنباري (٥١٣هـ/١١١٩م-٥٧٧هـ/١١٨١م). من العلماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. زاهد ، عفيف، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئًا، سكن بغداد وتوفي فيها. له: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و«أسرار العربية»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف». وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة ٨٦/٢؛ و وفيات الأعيان١٣٩/٣؛ و وفوات الوفيات ٢٩٢/٢.

وغيرهما من مشاهير الأئمة عدم جواز تقديم جبرها عليها لأنها على قول الكوفيين حرفٌ كـ«ما»، فألحقوها بها في عدم جواز التقديم[1]، وعلى قول غيرهم فعلٌ غير متصرف لكن لايجوز تقديم خبرها عليها نظرا إلى عدم تصرفها وشبهها «بـ ما»، وأجاب ابن الأنباري عن الآية بأن «يوم» ليس بمنصوبٍ بل مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل مرفوع المحل بالابتداء ولئن سلمنا أنه منصوب[2]، فبفعل مضمر دل عليه قوله: ليس مصروفا تقديره يلازمهم ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ الْعَذَابُ﴾[3] أو تقول: أن يوم يتعلق بليس، لأنها بمعنى «ما كان» (ويتقدم) الخبرُ (الاسم إذا لم يمنع مانع) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[4] أما إذا كان هناك مانع يمنع من تقديمه، فلا يجز تقديمه كما إذا انتفى الإعراب فيهما والقرينة نحو: كان من هو أخوك من هو ضربك.

(واستحسن سيبويه تقديم الظرف) حال كونه (مستقرا) أي مستقرا فيه بفتح القاف، وإنما استحسن هذا التقديم لأنه جزء من الكلام ومحتاج إليه، فقدم للإيذان بأنه محتاج إليه، لا فضلة نحو: ماكان فيها أحد خير منك، فـ«فيها» ظرف مستقر خبر كان مقدم على اسمها.

(و) استحسن (تاخيره) حال كونه (لغوا) لأن اللغو فضلة لو حذف لم يختل الكلام، ولذا سمي لغوا، فأخر ليعلم أنه ليس لهم به ذلك الاهتمام نحو: ما كان أحد خيرا منك فيها، فـ«فيها» ظرف لغو يتعلق بكان. (وفي نحو) قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ (كُفُواً أَحَدٌ﴾[5] أخر

---

(١) الإنصاف ص ١٥٥؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٢٠١/٤.

(٢) نفس المصادر.

(٣) من الآية: ٤٤ من سورة ابراهيم.

(٤) سورة الأنعام: ٢٣. (٥) سورة الإخلاص: ٤.

الاسم) وهو «أحد» عن الظرف اللغو، وهو قوله «له» (إبقاء على رعاية الفواصل)، فإنه لو لم يؤخر عنه لتغيرت الفواصل وأمرها أهم من تأخير اللغو.

(وقدم اللغو)على الاسم والخبر)في القراءة المعتدّ بها)، لا في قراءة أهل الجفاء غير المعتد بها فإنهم يقرءون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾ قالوا: لأن تقديمه على الاسم لأجل رعاية الفواصل يغني عن تقديمه عليهما[1]، وإنما قدم اللغو عليهما (للاهتمام بشأنه حيث كان مصباً لما سيقت له الآية)، ومعتدا اللفائدة منها، وذلك لأن الغرض ليس نفي الكفو مطلقا، بل نفي الكفوله. والحاصل أن الظرف اللغو إنما يوخّر إذا لم يكن هناك نقيض يقتضي تقديمه كما في الاية، وبما [٢٢٠/ب]/ذكرنا من التقرير الوافي والتحرير الشافي علمت أن قول الشارح: هذا لا يتعلق بحيث تقديم الظرف مردود لأنه تعلقه به أظهر من أن يخفى، كان سائلا سال أن له ظرف لغو وقد قدمه على الاسم، وأنت حكمت باستحسان تأخيره عنه، فأجاب عنه بأنه إنما قدمه لرعاية الفواصل، فأعاد السائل سوالا آخر، وقال: ينبغي أن تقدم على الاسم وحده لا على الاسم لأن مع الضرورة إنما يرتكب قدر الحاجة، فأجاب عنه: بأنه إنما قدمه على الخبر أيضا للاهتمام بشأنه كما عرفت .

[الأفعال المقاربة]

(ويتصل بهذه الأفعالُ)الناقصة (أفعال المقاربة، وهي عسى، وكاد، وكربَ وأوشك، وجعل وأخذ، وطفق).

(وإنما)يتصل بها (لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما)ويحتاج إلى خبر غير «عسى» في أحد استعماليه كما أن الأفعال الناقصة كذلك، وقوله «لا يتم كلاما» منصوب على أنه خبر «لا

---

(١) الكتاب ٢٧/١؛ وشرح الكافية للشيخ ٤/ ٢١٠.

تتم» لأنه بمعنى لا تصير.

(وفي الخبر بينها) أي بين هذه الأفعال(تفاوت)واختلاف، (فخبر «عسى» يأتي فعلا مضارعا مع أن لما سيجيء نحو: عسى زيد أن يخرج، فإن يخرج خبر لعسى عند المتأخرين، ونقل عن سيبويه أن بفعل ليس بخير، قيل لأن الحدث لايكون(خبرا عن الجثة[1]. واعتذر المتأخرون بأن هنا مضافا محذوفا إما في الاسم أو في الخبر[2] أي عسى حال زيد أن يخرج، أو عسى زيد صاحب أن يخرج، وقيل إنه شبه بالمفعول لأن المعنى الأصلي: قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء، ولذا لا ينصرف فيه، وقال الكوفيون: إنه بدل الاشتمال.[3]

(وربما يقام السين مقامها) أي مقام «أن» لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال إلا أن وضع السين موضع «أن» قليل لأن «أن» أكثر استعمالا من السين ولأن خبر عسى مقدر بالمصدر، والسين ليست بمصدرية (في قوله[4]:

عَسَى طَيِّءٌ بَعْدَ هذهِ ... سَتُطْفِيءُ غُلاَّتِ الكُلي والجَوانحِ[5]

---

(١) الكتاب ٤/٢١٥ هذا مستفاد من كلام سيبويه في الكتاب ١/٤٧٧.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٢١٥.

(٣) نفس المصدر ٤/٢١٦.

(٤) هو قسام بن رواحة.

(٥) البيت من الطويل، وهو له في خزانة الأدب ٩/٣٤١؛ والدرر ٢/١٤٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٥؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٤٠؛ وشرح المفصل ٨/١٤٨، ومغني اللبيب ص ١٥٣؛ وهمع الهوامع ١/١٣٠ والشاهد فيه مجيء السين في خبر في قوله: «ستطفيء» عوضاًمن «أنّ»، وهذا نادر.

أي ستنصر البطن المغلوب من طي في القتال من البطن الآخر بعد هذه الواقعة والحرب

والغلات: جمع الغلة، وهي حرارة العطش ، والكلى: جمع كلية، والجوانح: الأضلاع

(وخبر«كاد»)يأتي فعلا(بدونها)أي بدون «أن» (ونحو: عسى الغوير أبؤساً)، وهو مثل، أصله ما نقل من الزبا حين قالت لقومها عند رجوع قصيرمن العراق إليها، ومعه الرجال، وكان الغوير- وهو ماء معروف- لكليب على طريقة[٢٢١/أ]/عسى الغوير أبوسا[(١)] أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، والأبوس، جمع بوس، ونحو:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئباً [(٢)]

فيمن روى: وما كدت، إذ لا شذوذ على رواية: ولم أك آئبالعدم مجيء الفعل المضارع في خبر «عسى» وفي خبر «كاد». وقال المصنف: نصب أبوسا على تقدير أن يصير

---

(١) انظرللمثال والقصة فيه: مجمع الأمثال ١/ ٦٤٠؛ والمستقصى٢/١٦١.

هذا صدر البيت وهو بتمامه :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً [وكَمْ مِثلِها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ]

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١/١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١/٣٩١؛ والدرر ٢/١٥٠؛ وشرح التصريح ١/٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحوية ٢/١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٤٤؛ وأوضح المسالك ١/٣٠٢؛وخزانة الأدب ٩/٣٤٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وشرح المفصل ٧/١٣؛ وهمع الهوامع ١/١٣٠.

والشاهد فيه مجيء خبر «كاد» مفرداً، وهذا نادر.

أبؤسا أو على تقدير أن يكون أبؤسا فحذف «أن» مع الفعل لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع «أن» بعد المرفوع بعد عسى وقال أبو علي: جعل عسى بمعنى كان، ويزل منزلته، ولعله أراد أنهم جعلوا لعسى مرفوعا ومنصوبا كما يكون ذلك لكان، لا أن يكون عسى بمعى كان.

(و تصريف «عسى» تارة على نحو رمى)لأنه فعل ناقص كرمى، والضمير بعده فاعله، تقول: عسيت، عسيتما، عسيتم إلى آخره كما تقول: رميت إلى آخره وتارة (أخرى على نحو لعل)تقول: عساك كما تقول لعلك، لكن فيه ثلثة مذاهب.

قال سيبويه: «عسى» محمول على «لعل» لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والاشفاق في نصب اسمه[1] وبقي خبره محمولا من وجه على خبر لعل، وهو كونه مرفوعا المحل، ومن وجه مبقي على أصله، وهو اقترانه «بأن» وجهته أن ا لتغيير في عسى بنفسها أولى من التغيير في الضمائر بعدها لأنه يلزم منه تغيرات كثيرة إلى أن بلغ إلى اثني عشر تغيرا، بخلاف التغييرفي نفسها لأنه تغير واحد تقديري.

وقال الأخفش: إن الضمير المنصوب بعد عسى قائم مقام المرفوع[2] ، ويكون اسما لعسى وقع وقوع المرفوع موقع المجرور في قوة ما أنت كائنا، وماكثر أمثاله أولى من تقدير مالم يكن يكثر .

ونقل عن المبرد أن الضمير منصوب بعسى على أنه خبرها، والاسم مضمر فيه، ويكون الفعل المقترن بأن[3] في نحو: عساك أن تفعل بدلا من الضمير بدل الاشتمال التقدير عسى الأمر إياك فعلك، وإن لم يكن الفعل مقترنا «أن» يكون حالا من الضمير.

---

(١) الكتاب ٣٨٨/١، ٣٨٩؛ وابن يعيش ص ٢٣٧.

(٢) ابن يعيش ص ١٢٣/٧.

(٣) المقتضب ٧١/٣، ٧٢.

(وقد يجعل «أن» مع الفعل فاعلها)نحو: عسى أن يقوم زيد، ولا يجوز على هذا الوجه حذف «أن»، فلا يقال: عسى يخرج زيد لأن شرط الفاعل أن يكون اسما لفظاأومعنى، (فيستغني)عسى حينئذ(عن الخبر) ،وذلك لاشتماله على مسند ومسند إليه، وهو المقصود بهذه الأفعال، فلما كان ذلك موجودا استغني عن ذكر الخبر كاستعمالهم في مثل ظننت أن يقوم زيد عن المفعول الثاني، لأن معنى ظننت أن يقوم: زيدظننت زيدا يقوم كما كان معنى عسى أن يقوم، زيد عسى زيد: أن يقوم قالوا: إن عسى في الاستعمال للأول بمعنى الفعل المتعدي، وهو قارب، وفي هذا الاستعمال[٢٢١/ب] /بمعنى اللازم وهو قرب. (و)يستغني عسى حينئذأيضا (عن التصريف)لأن فاعله مظهر، وهو «أن» مع الفعل، فلايصرف لأن التصريف عندكونه ضميرا (نحو: عسى أن يخرج زيد)إما لو جعل أن يخرج خبرا لا فاعلا، وهو من باب التنازع، فيصرف عسى، تقول في التثنية على إخبار البصريين عسيا أن يخرج الزيدان، وعلى إخبار الكوفيين: عسى أن يخرجاالزيدان.

(و)«كاد» و«عسى» يتعارضان ثبوت «أن» وحذفها)فاستعمل «كاد» استعمال «عسى» في تقدير خبره بأن كما استعمل عسى استعمال كاد في تجريد خبره عن «أن»،وإنما يكون ذلك التعارض لاشتراكهما في أصل معنى المقاربة (نحو) قوله[١]:

رَسْمٌ عفا من بعد ماقد امحى (قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا) [٢]

---

(١) هو رؤبة.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ١٤٢/٢؛ وشرح شواهد الايضاح ص ٩٩؛ وشرح المفصل ١٢١/٧؛ والكتاب ١٦٠/٣؛ ولسان العرب ٣٨٣/٣؛ والمقاصد النحوية ٢١٥/٢؛ وبلانسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وأسرار العربية ص ٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ٥٩٨/٢ (مصح) ؛ والمقتضب ٧٥/٣؛ وهمع الهوامع ١٣٠/١.
والشاهد فيه دخول «أن» بعد «كاد» ضرورة، والمشهور إسقاطها.

أدخل «أن» على خبر كاد، وعفا من الصفاء وهو الدورس، وامحى: انفعل من المحو، ويمصحا من مصح مصوحاأي انقطع وذهب (نحوقوله[1]:

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتَ فيهِ يَكونُ ورَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ)[2]

حذف «أن» من خبر عسى.

(و«أوشك»)ومعناه في الأصل اسرع (تستعمل)أوشك استعمال عسى في (وجهها تارة)فيقال أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد، وإذا كان خبرها الفعل المضارع فهو بتقدير حرف الجر أي أوشك زيد في أن يخرج، ثم حذف الجار وجوبا لكثرة الاستعمال (استعمال كاد)تارة (أخرى)،فيقال: أوشك زيد أن يخرج.

(والبواقي)وهي: جعل، وأخذ، وطفق(يستعملن استعمال كاد)لقرب معناها من معناها لأنها للأخذ في الخبر كما أن كاد لدنو الأخذ فيه.قال الشارح: لكون معناها من معناهادنو الخبر على سبيل الأخذ[3] . أقول: إنها للأخذ في الخبر.

---

(١) هو هدبة بن خشرم.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٣٢٨/٩، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١؛ والدرر ١٤٥/٢؛ وشرح التصريح ٢٠٦/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣؛ والكتاب ١٥٩/٣؛ والمع ص ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ١٨٤/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٢٨؛ وأوضح المسالك ٣١٢/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٣١٦/٩؛ والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١؛ ومغني اللبيب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٧٠/٣؛ وهمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهدفيه قوله: «يكون وراءه» حيث وقع خبر «عسى » فعلا مضارعاً مجرّداً من «أن» المصدرية ، وهذا قليل.

(٣) القالي ٢١٣/ب.

(ولكون عسى لمقاربة الأمر)وهو مضمون خبره (على سبيل الرجاء)والطمع نحو: عسى الله أن يشفي مريضي ، معناه: أن قرب شفاء ه مرجوّ من عندالله تعالى. قال سيبويه: عسى طمع واشفاق، فالطمع في المحبوب ،والاشفاق في المكروه نحو؛عسيت أن أموت[1].

(ولكون «كاد» لمقاربته على سبيل الحصول)والوجود نحو: كادت الشمس تغرب، معناه: أن قربها من الغروب قد حصل(جعل)لذلك (ثبوت «أن» أصلا مع عسى)لأن «أن» علم الاستقبال فاستعملت مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون دلالته على الغرض المقصود منه أوضح.

(و)جعل(حذفها)أصلا (مع كاد)لأن المضارع إذا جرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا في الحال، فيناسب[٢٢٣/أ]/كاد الذي وضعه لتقريب الفعل من الحال.

(وإذا دخل النفي على «كاد» فهي)أي فكاد(كسائر الأفعال(على الصحيح)في أن إثباته إثبات، ونفيه نفي،(وقيل :يكون)كاد في النفي(للإثبات في الماضي والمستقبل ؛أما في الماضي فلقوله تعالى: ﴿وَمَاكَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [2] والمراد: به قد فعلوا، وأما في المستقبل: فلتخطية الشعراء ذا الرمة في قوله:

إذا غيَّرَ النأيُ المحبِّينَ لَمْ يَكَدْ [3]

---

(١) الكتاب ٣١١/٢. (٢) من الآية: ٨١ من سورة البقرة.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١١٩٢؛ وخزانة الأدب ٣٠٩/٩-٣١٢؛ وشرح الأشموني ١٣٤/١؛ وشرح المفصل ١٢٤/٧؛ ولسان العرب ٩٧/٦ (رسس).

والشاهد فيه أن النفي إذا دخل على «كاد» في الماضي ، أفادت الإثبات ، وفي المستقبل أفادت كما تفيد بقية الأفعال. قال الأشموني : «حكم كاد» حكم سائر الأفعال، وإن معناها نفي إذا صحبها حرف نفي ، وإثبات إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كاد زيد يبكي» ، فمعناه : قارب زيد البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة، ونفس البكاء منتف، وإذا قال: «لم يكد يبكي» فمعناه : لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ، ولهذا كان قول ذي الرمة (البيت) صحيحاً بليغاً، لأنّ معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه ، فهو بعيد منه ، فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح، لأنّه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح» (شرح الأشموني ٣٤/١).

فغبر ذو الرمة «لم يكد» إلى لم أجد، ولم يكد مستقبل لأنه جواب «إذا» فلو لا أنه في المستقبل للإثبات على معنى أن أسيس الهوى يبرح ويزول، وأن بعد طول العهد لم يُخَطِّؤُهُ، وهذا القول مردود لأن المراد من الإثبات إن كان إثبات كاد فهو غلط فاحش لأن نفي الشيء كيف يكون إثباتاً له، وإن كان المراد من الإثبات مضمون خبره فكذلك، لأن نفي القرب من أبلغ في انتفائه من نفي الفعل بنفسه نعم إثبات كاد يدل على مضمون خبره لأن القرب من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل وإلا يكون آخذاً في الفعل لا قريبا منه، (وقيل: يكون في الماضي للإ ثبات دون المستقبل تمسكا) على أنه في الماضي للإثبات (بقوله تعالى: ﴿وَمَاكَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾)[1] إذ المعنى: وقد فعلوا، (و) تمسكا على أنه ليس للإثبات في المستقبل (بقول ذي الرمة:

إذا غيَّرَ النأيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ)[2]

إذ المعنى أي برح حبها [من قلبي، ولذا قال من سمع تلك][3] الحكاية عند تخطية الشعراء له أصابت بديهيته[4]، وأخطأت رؤيته، (والجواب) عن الآية (أنه لنفي مقاربة الذبح، وحصول الذبح بعد) أي بعد [نفي المقاربة بقرينة من القرائن (لاينافيها) أي لا ينافي][5] هذا الحصول نفي المقاربة، لأنه لا [ينافي بين انتفاء القرب من الشيء في وقت وبين][6] ثبوته في وقت آخر، وإنما التنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد، (ولم يوجد) حصول الذبح (من

---

(١) من الآية: ٨١ من سورة البقرة.

(٢) مر ذكره على الصفحة السابقة.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) في (أ): بديهي.

(٥) العبارة مابين المعكوفين لا يُقرأ في (أ). (٦) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

لفظ «ما كادوا »)حتى يدل ما كادوا على اثبات مضمون خبره،(بل إنما)وجد (من لفظ ﴿ ذَبَحُوهَا ﴾[1]) ، فيكون الدال على الإثبات وجود القرينة تارة تعنتهم في قولهم: ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾[2] ،﴿ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَاهِيَ ﴾، ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ﴾[3]، ﴿ ادْعُ لَنَا مَاهِيَ ﴾[4] دليل على أنهم ماكانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل لكن قوله : ﴿ ذَبَحُوهَا ﴾ يدل على حصول الذبح منهم.

(وأما الحروف فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم)ولما أراد ترتب الكلام هاهنا قسم الحروف تقسيمات في قوله،(واعلم أن الحروف على ضربين عاملة [٢٢٢/ب]/وغير عاملة، والعاملة على ضربين، إما عاملة في الأسماء، أو عاملة في الأفعال: والعاملة في الأسماء ضربان ،إما عاملة عملا واحدا أو عاملة عملين، والأولى)أي العاملة عملا واحدا على ضربين (إما جارة أو ناصبة، والثانية)العاملة عملين(إما ناصبة ثم رافعة، أو على العكس، والعاملة في الفعل)على [ضربين (إما ناصبة أو جازمة][5]، فهذه سبعة أنواع).

[الحروف الجارة]

(الأول)الحروف(الجارة)وإنما سميت جارة لأنهايعمل إعراب الجر، وقيل: لأنها[6] تجر معاني الأفعال إلى الأسماء.

---

(١) من الآية : ٧١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: ٦٧ من سورة البقرة.

(٣) من نفس الآية من نفس السورة.

(٤) نفس الآية من نفس السورة.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٦) سقطت عن(ب): ولأنها.

(وقد وضعت)الجارة (على تفضي وتصل (بمعاني الأفعال المستفادة)من ألفاظ الأفعال أو من ألفاظ ما يشابهها أوما هي بمعانيها(إلى الأسماء)والإفضاء: هو الوصول، والباء للتعدية، والمراد من إيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه[1] بحيث يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل، فيكون منصوب المحل.

(فمنها)أي فمن الجارة («من» لابتداء الغاية في المكان)،والمراد من الغاية جميع المسافة، لا النهاية إذ لا معنى لابتداء النهاية، ومعنى الابتداء: أن يكون للفعل المتعدي بها امتداد كالمسير والمشي أو يكون أصلا له، ويكون ابتداء ذلك الامتداد من مجرور «من» نحو: سرت من البصرة)،فإن للسير امتدادا، ابتداؤه من البصرة نحو: خرجت من الدار، فإن الخروج وإن لم يكن له امتداد لأنه يقال: خرجت من الدار إذ لا نفصلت منها، ولو با قل من خطوة لكنه أصل لماله امتداد بصرف «من» الابتدائه، فإن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها نحو قولك: ﴿أَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ﴾ لأن معنى أعوذبه: التجيء إليه، ففي الباء معنى الانتهاء، ونحو:

فَإِنَّ حَدِيثًا مِنْكِ لَوْ تَعْلَمِينَهُ   جَنَى النَّحْلِ في أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ[2]

---

(١) في (ب): اليها.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر ٧/٥؛ وشرح أشعار الهذليين ١٤١/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤؛ ولسان العرب ٤/ ٧٩ (بكر)، ٤٠٢/١١ (طفل)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٨٢؛ وهمع الهوامع ٤٦/٢.

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «وإنّ حديثاً منك»، حيث فصلت «من» بين المضاف و المضاف إليه، والأول جزء من الثاني، مما يدلّ على أن «من» تقدّر إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه. وثانيهما قوله: «مطافل» في جمع «مطفل» (أي: امرأة ذات طفل)، والعرب جوّزوا في جمع «مفعل» المؤنث زيادة الياء وتركها وقيل: هو من المجموع النادرة لأنّ قياسه الاستغناء بالتصحيح عن التكسير.

فقوله: منك، «من» فيه لابتداء الغاية، وهو ظرف مستقر أي حدثا كائنا منك، والعوذ: الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل، واحدها عائذ، والمطافل: جمع المطفل، وهي الظبية معها طفلها وهي قريبة عهد بالنتاج. قال المصنف: تقول هي عائذ من العوذ، وذلك إذا انقضى من ولادتها عشرة أيام أو خمسة عشر يوما، ثم هي مطفل بعد، وعلى هذا فإجراء المطافل على العوذ من باب تسمية الشيء بما يؤل إليه.

(و)نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ اسِّسَ عَلَى التَّقْوىٰ(مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيْهِ﴾ [1] (مستعار)من المكان في غيره خبر لقوله، ونحو؛ فإن حديثا: فإن «من» في قوله منك أي حاصلا منك دخل على غير المكان كأنه جعل المخاطبة مكانا انفصل منه الحديث.

قال الشيخ الرضي: إن «من» للابتدا،[٢٢٣/أ]/في غير الزمان عند البصريين، سواء كان المجرور بها مكانا نحو: سرت من البصرة أو غيره نحو: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو [2]، فعلى هذا لايكون [3] استعمال «من» في البيت [4] على سبيل الاستعارة، وكذا في الآية، فإن التأسيس ليس له امتداد، ولا هو أصل لما له امتداد حتى يكون «من» لابتداء الغاية، وإنما هو حدث واقع بعد من فيكون «من» في الآية بمعنى في كما في: كنت من قدامك، وكذا في قوله تعالى: ﴿نُوْدِيَ لِلصَّلٰوةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ [5]﴾ بمعنى في، وعند الكوفيين: يجوز استعمال «من» لابتداء الغاية في الزمان، والظاهر أنه لامنع من مثل قولك: نمتُ من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره.

---

(١) من الآية: ١٠٨ من سورة التوبة.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٢٦٣.

(٣) في (ب): تكون.

(٤) سقطت عن (أ): في البيت.

(٥) من الآية: ٩ من سورة الجمعة.

قال ابن مالك: ومجيئها للابتداء الغاية في الزمان مختلف فيه، وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب .

(وكونها)أي كون «من» (للتبعيض)ويعرف بأن يكون هناك شيء ظاهر أو مقدر وهو بعض المجرور بمن كمافي (نحو: أخذت من الدراهم)أي أخذت من الدراهم شيئا، (وفي)عندي(عشرون منها)أي من الدراهم، فإن كان المراد من الدراهم دراهم معينة أكثر من عشرين، «فـ من» تبعيضة لأن العشرين بعضها، وإن كان المراد منها جنس الدراهم، فهي مبيِّنة لصحة إطلاق المجرور على العشرين وغيره.

(و)كونها (للتبيين) ،ويعرف بأن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيرا، له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم (في نحو خاتم فضة) ،و ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[1] بخلاف المبعضَة، فإنها وإن كان المجرور بها صالحا لأن يكون تفسيرا للمبهم لكن لا يصح إطلاقها عليه لأن ذلك المبهم بعض المجرور بمن المبعضة وإلا يصح إطلاق الكل على الجزء؛

(و)كونها (للبدل في)قوله تعالى :﴿ (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ﴾[2]، ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها ،

(و)كونها (للتجريد في: لقيت من زيد أسدا)على حذف مضاف أي لقيت من لقاء زيد أسدا كأنه جرّدعن جميع الصفات إلاعن صفة الأسدية.

(و)كونها (للاستغراق)والتنصيص على العموم (في: ما جاء من رجل)فإنه لولا من لَاحتملَ احتمالات مرجوحا أن يكون معنى ماجاء ني رجل: ما جاء ني رجل واحد بل جاء ني

---

(١) من الآية: ٣٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية: ٣٨ من سورة النسآء.

رجلان أو أكثر، بخلاف قولك: ماجاء ني من رجل رجل بل رجلان؛

(و)كونها (مزيدة) لمجرد التاكيد، لا للتنصيص على الاستغراق(في: ماجاء ني من أحد)أي إذا كان مجرورها [من الأسماء المقصورة على العموم][1] كأحد وديّار فإن معنى: ما جاء ني من أحد وما جاء ني أحد سواء، في التنصيص على العموم وقوله (يرجع [٢٢٣/ب]/إليه) أي إلى ابتداء الغاية، خبر لقوله: وكونها للتبعيض ألا ترى: أن قولك أحدث من الدراهم يدل على أن الدراهم موضع الأخذ كما أن قولك: خرجت من البصرة موذن بأن البصرة منشاء الخروج، وكذلك اعتبر الابتداء في غير التبعيض من المعاني المذكورة، فمعنى: «ماجاء ني من أحد» ما جاء ني أحد إلى ما لا يتناهي، (ولإفراد من إلا في النفي)بشرط دخولها على النكرة نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ إِلهٍ غَيْرِي﴾[2]، (وما يجري مجراه)كالنهي نحو: لا تضرب من رجل، والاستفهام نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِاللّهِ﴾[3] (عندسيبويه)[4] لأن زيادتها في النفي تفيد معنى التاكيد على ما ذكرنامن التاويل من أن معنى «ماجاء ني من أحد»: ما جاءني من أحد ألى ما لايتناهي، بخلاف الاثبات لأن الإثبات لواحد لا يوجب الإثبات للكل، بخلاف النفي على ماعرفت تحقيق ذلك (خلافا للأخفش)[5] واستدل بقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[6] إ ذالمراد «يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيْعًا﴾[7] قال سيبويه: «من» هاهنا تبعيضية[8] أي من بعض ذنوبكم لأن

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) من الآية: ٢٣ من سورة المؤمنين.

(٣) من الآية: ٣ من سورة الفاطر.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، ١٣؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٢٦٨/٤.

(٦) من الآية: ٤ من سورة نوح .

(٧) من الآية: ٥٣ في سورة الزمر. (٨) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٦٨/٤.

الذنوب كلها ليست بمغفورة بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾[1] ؛ قال ابن مالك: وقول الأخفش أقوى لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا[2]، فمن النثر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[3] ،وقوله تعالى:﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[5]، وكقول جرير:

لما بلغت إمام العدل قلت لهم قد كان من طول إدلاجي وتهجيري[6]

(وقد يكون)«من»(للقسم)كالباء(مكسور الميم ومضمومها)،ولايدخل إلا على لفظ رب(نحو: من ربي لأفعلن فيمن يجعلهما منقوصتي يمين وأيمن) كـ سيبويه، فإنه جعلهما حرفي جر كالباء[7]، وزعم الكوفيون أن «من» القسمية المكسورة الميم مقصورة من يمين، والمضمومة الميم مقصورة من أيمن[8].

(و«إلى» لانتهائها)أي لانتهاء الغاية في المكان والزمان وغيرهما(نحو:خرجت

---

(١) من الآية: ٤٨ من سورة النسآء.

(٢) شرح التسهيل ١١٨/٢.

(٣) سورة الأنعام: ٣٤.

(٤) من الآية: ٢٤ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية: ٢٩: الأنفال.

(٦) ديوانه ص٦١.

(٧) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٧٠/٤.

(٨) نفس المصدر ٣٠٠/٤ .

إلى السوق و ﴿أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1] ، وقلبي إليك، كأنه جعل المخاطب مكانا منتهى إليه .

وكونها للمصاحبة(بمعنى «مع»(في : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ﴾[2] راجع إليه) أي إلى الانتها، إذ المعنى: لا تضيفوهاإلى أموالكم.

(و«حتى» في معناها)أي في معنى «إلى» وقد يجيء بمعنى «كي» إذا كانت داخلة على فعل مأول بالمصدر، لكن بينهما فروقا،وأشار إليه أيضا بقوله(إلا أن مجرورها آخر جزء)حسا ولا يقصد كونه أقواها أو أضعفها كما يقصد ذلك في «حتى» العاطفة(من الشيء أو ما يلاقي آخره)يعني إن حتى مختصة بالغاية المضروبة بالشيئ و[٢٢٤/أ]/ماكان العرض من الفعل المتعدي بها أي ينقضي شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وجب أن يكون مجرورها آخر جزء أو ما يلاقيه، وإلا لانتفى الغرض.

وحكم العاطفة كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه، وإنما كان كذلك لأن أصلها أن يكون جارة، وإنما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى، وهو ثبوت الحكم لما قبلهما وما بعدهما، فلما استعملت على خلاف الأصل استعملت في أظهر معنيها، وهذا هو الفائدة في ذكره ما يلاقي آخر الجزء هنا وتركه في العاطفة قبل(نحو: أكلت السمكة حتى رأسها ،ونمت البارحة حتى الصباح) ،فإن الرأس- وهو آخر جزء من السمكة- هو الغاية التي بها ينتهي السمكة، كما أن الصباح -وهو ما يلاقي آخر جزء من البارحة - هو غاية انتهاءالليل، بخلاف «إلى»، فإنها يستعمل في كل غاية نحو: أكلت السمكة إلى نصفها، فقد انتهى الأكل عند بلوغ النصف، والنصف ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الأمر، (و)إلا أن(ما

---

(١) من الآية: ١٨٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: ١٢ من سورة النسآء.

بعدها)أي ما بعد «حتى» يدخل(فيما قبلها)أي في حكمه، سواء كان جزءاً مما قبلها أو ملاقي آخر جزء، بخلاف إلى فإنه لايجب فيها ذلك كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1]، هذا على قول جارالله قال[2]: ففي مسلتي السمكة والبارحة، فقد أكل الرأس ونام الصباح، وأجاز ابن مالك الدخول وعدمه مطلقا[3]، وفصّل بعضهم، فقال: الجزء داخل في حكم الكل، والملاقي غير داخل .

(ولا تدخل «حتى» المضمر)اكتفاء «بـ إلى» فإنها لكونها أشد تمكنا من «حتى» تدخل المظهر والمضمر؛ والمبرد: أجاز دخولها على المضمر إذا كانت عاطفة لاجارة نحو: جاء ني القوم حتى أنت[4].

(ولا يستعمل)[5] «حتى» ظرفا(على الاستقرار)وإنما يستعمل ظرفا لغوا كما في المثالين(إلا في نحو: كان سيري حتى أدخلها)فإن «حتى» مع ما بعدها[6] ظرف مستقر في محل النصب على أنها خبركان.

(ويكون)«حتى» (عاطفة)، [بخلاف «إلى» فإنها لايكون][7] عاطفة. ومبتدأوتستانف (بعدها)أي بعد «حتى» (الكلام)،بخلاف «إلى»، وحينئذ يدخل على الفعل والاسم، وفائدتها التحقير كقوله :

---

(١) من الآية: ١٨٧ من سورة البقرة.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٧٦/٤.

(٤) نفس المصدر.

(٥) في (ب): لا تستعمل.

(٦) في (أ): بعده.

(٧) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

فَيَا عَجَبًا حتى كُليبُ تَسُبُّني   كأنَّ أباها نَهْشَلُ أو مُجَاشِعُ[1]

أو التعظيم نحو :

فَما زَالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِمَاءَ ها   بدِجْـلَـةَ حَتَى مَاءُ دجْـلَةَ أشْكَلُ [2]

نحو:

مَطَوْتُ بهِمْ حَتّى تكِلَّ مَطِيُّهُمْ   (وَحَتّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأرْسَانِ) [3]

واعلم : أنه يلزم في الجملة الاسمية التي تقع بعد «حتى» أن يكون خبرا المبتدأ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو له في ديوانه ٤١٩/١؛ وخزانة الأدب ٤١٤/٥، ٤٧٥/٩، ٤٧٦، ٤٧٨؛ والدرر ١١٢/٤؛ وشرح المغني ١٢/١، ٣٧٨؛ وشرح المفصل ١٨/٨؛ والكتاب ١٨/٣؛ ومغني البيب ١٢٩/١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨؛ والمقتضب ٤١/٢؛ وهمع الهوامع ٢٤/٢.

والشاهد فيه قوله: «حتى كليب» حيث جاء ت «حتّى» حرف ابتداء .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٣؛ والأزهية ص ٢١٦؛ والجني الداني ص ٥٥٢؛ وخزانة الأدب٤٧٧/٩، ٤٧٩؛ والدرر ٣٢/٤؛ وشرح شواهد المغني٣٧٧/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٨/٨؛ واللمع ص ١٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣٨٦/٤؛ وللأخطل في الحيوان ٣٣٠/٥؛ وبلانسبةفأسرار العربية ص ٢٦٧؛ والدرر ١١٢/٤؛ وشرح الأشموني ٥٦٢/٣؛ ولسان العرب٣٥٧/١١(شكل)؛ وهمع الهوامع٢٤٨/١، ٢٤/٢.

(٣) البيت من الطويل ، و هو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣؛ والدر ١٤١/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/٢؛ وشرح الأشموني ٤٢٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٢٨، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١؛ وشرح المفصل ٧٩/٥؛ والكتاب ٢٧/٣، ٦٢٦؛ ولسان العرب ٢٨٤/١٥(مطا) ؛ ومغني اللبيب ١٢٧/١،١٣٠،؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ وحواهر الأدب ص ٤٠٤؛ ورصف المباني ١٨١/٥؛ وشرح المفصل ١٩/٨؛ ولسان العرب ١٢٤/١٥(غزا) ؛ والمقتضب ٧٢/٢؛ وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

والشاهد فيه أن «حتى» الأولى عاملة أما الثانية فغير عاملة لأنُها استنافة .

فيها من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب ليفيد التحقير أو التعظيم، وقوله : ما يقدن بأرسان موضع، تكل أي الجياد: تكل من تعب السير وتضعف حتى تقُاد بأرسان.

(والباء للإلصاق)،وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر (إما مكملة[٢٢٤/ب]/للفعل) سواء كان الفعل ظاهرا أو مقدرا (في نحو: مررت بزيد)وهو وارد على الاتساع، والمعنى: التصق مروري بمكان بقرب منه زيد، فالمرور يقتضي متلقا، والباء تكمل ذلك الاقتضاء ،(وبه داء)أي التصق به وخامره.

(ومنه: أقسمت بالله)،فإن الباء فيه للقسم، وحقيقتها: إلصاق فعل القسم بالاسم المقسم به، (وبحيونك أخبرني قسما واستعطاف)،فان الأول قسم والثاني استعطاف وإن كان على صورة القسم، ولا يكون باء الإلصاق مع مجرورها ظرفا(مستقرا إلا أن يكون الكلام

خبرا) في الأصل للمبتدا نحو:مروري بزيد، [وحلفي بالله، قسمي بالله، فيكون باء الإلصاق مع مجرورة....ظرفا مستقرا.(أو للتعدية)وإنما عد كونها] [1]للتعدية قسما مفردا مع أن جميع حروف الجر لإفضاء الفعل وتعديته إلى الاسم ومع أن الباء في الأقسام الباقية للتعدية أيضا لأن معنى التعدية المطلقة أن يغير الحرف المعدي معنى الفعل كالهمزة، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من أقسام معانيها، نحو: ذهبت به أي أذهبته.

(ولا يكون)الباء التي للتعدية مع مجرورها(أيضا)ظرفا(مستقرا على ما ذكر ويوضح ذلك)أي عدم كون باء التعدية مستقرا(قوله[2]:

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) القائل هو القيس الحطيم.

دِيَارُ التي كادَتْ ونَحْنُ على منىً   تَحلُّ بنا لولا نَجَاء الرَّكائبِ[1]

فإن الباء يتعين أن يكون اغير مستقر لأن المعنى كادت تحلنا وتنزلنا ا[2] ولو كانت ظرفا مستقرا لكان المعنى: يحل حال كونها ملتبسة بنا وهذا ليس بمراد، بخلاف[3] قولك: خرجت بزيد، فإنه يجوز أن يكون المعنى: خرجت ملتبسا بزيد، فيكون مستقرا، ويجوز أن يكون أخرجت زيدا، فيكون لغوا فذلك في قوله: "يوضح ذلك" اشارة إلى عدم كون باء التعدية مستقرا، لا إلى كون الباء للتعدية كما قال الشارح[4].

(وللبدل والتجريد نحو: اعتضت بهذا الثوب خيرا منه)واعتضت(هذا بذلك ولقيت بزيد بحراً)أي لقيت برويته بحرا.

(و للمصاحبة) أي بمعنى «مع» نحو: (رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ، وتسمى الحال) لأن المعنى: رجع، والحال أن معه خفية، وهذا مثل في الخيبة[5] [بعد طول الغيبة، وأصله أن حنينا][6] اسكاف ساومه أُعرابي بخفين، فاحتلفا حتى أغضبه، فأراد حنين غيظه، فلما ارتحل طرح حنين أحد خفيه في طريقه، والآخرفي موضع آخر،فلما انتهى

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٧٧؛ وخزانة الأدب ٢٧/٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٨؛ ولسان العرب ١٦٣/١١(حلل)؛ وبلانسبة في الأزمنة والأمكنة ٢٧٨/١؛ وجواهر الأدب ص ٤٥.

والشاهد فيه قوله: «تحلّ بنا» حيث عدّى الفعل اللازم بحرف الجرّ.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) في (ب): بخلافه.

(٤) الفالي ٢١٥/ب.

(٥) انظرللمثال والقصة المذكورة فيه: مجمع الأمثال ٤١٤/١؛ والمستقصى ١٠٥/١، ١٠٠/٢.

(٦) العبارة مابين المعكوفين لا يُقرأ في (أ).

[٢٢٥/أ] / ندم على تركه الأول، فرجع في طلب الأول، وقد كمن حنين له، فذهب راحلته وما عليها، فأقبل الأعرابي، وليس معه إلا الخفان.

(قالوا: ولا يكون) باء المصاحبة مع مجرورها (إلا مستقرا) إذ تقدير «اشتريت الدار بآلاتها» اشتريتها كاينة معها الآتها، (ولاصاد)، ولا مانع (من الالغاء) أي إلغاء باء المصاحبة أي جعله لغوا (عندي) قال المصنف: إذا قلت: اشتريت الفرس بسرجه، جاز أن يتعلق الباء بـ اشتريت على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم، فإن وجوه التعلق مختلفة.

وبمعنى «عن» نحو: (سألت به) أي عنه، قال الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ [١] وبمعنى «في» نحو: فلان بالبلد) أي: في البلد؛ ويكون الباء (مزيدة في الرفع) في كل ماكان فاعلا لـ كفى (نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [٢] وفي النصب: في ليس زيد بقائم، وفي الجر عند بعضهم) نحو:

فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلْـنَـهُ عَنْ بما بِـهِ أَصَعَّـدَ في عُـلْـوِ الهَوَى أمْ تَصَوَّبَا [٣]

---

(١) من الآية: ١ من سورة المعارج.

(٢) من الآيات التالية من سورة النسآء:

٦، ٤٥، ٥٠، ٥٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١ ؛ ومن الآية: ٢٩ من سورة يونس؛ ومن الآية: ٤٣ من سورة الرعد.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣؛ وبلانسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ١٠٥، ١٤٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعد)؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨.

والشاهد فيه قوله: «عن بما» حيث زيدت الباء في المجرور «ما»، وهذا من غريب زيادتها.

صعد في الجبل تصعدا و صعد في السلم صعودا، وفي علو الهوى في أعلاه، وتصوب: نزل .

واعلم: أن زيادتها في الجر في النفي بليس و«ما» وفي الاستفهام بـ«هل» قياس، فلا يقال زيد بقائم، كما لايقال في «أن» النافية: أن زيد قائم.

(وقد أُضمرت)البا مع لفظ الله في القسم كثيرا، ومع غيره قليلا، وأبقي مجرورها على اعرابه(كما في: الله لأفعلن، وفي قول رؤبة: خيرٍ لمن قال له:كيف أصبحت؟)[1]

التقدير: بالله لأفعلن، وبخير أصبحت؛ فأضمر الباء، وابقي المجرور على إعرابه، وقد يحذف الباء وينصب مجرورها بفعل القسم نحو: الله لأفعلن.

(و«الواو» للقسم مبدلة من الباء)،وإنما أُبدلت الواو منها لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويين، ومعنى لأن الواو للجمع والإلصاق كالباء.

(ولاتدخل)الواو المضمر، فلا يقال: وك، وكذلك لا يستعمل فعل القسم معها، فلا يقال: أقسم والله، ولا تستعمل في قسم السوال أيضا فلا يقال: والله؛ ولا تستعمل في قسم السوال أيضا فلا يقال: والله أخبرني كما يقال:بالله أخبرني، وذلك لكونها فرعا على الباء وبدلا منها، فاختصت بهذه الشروط الثلاثة مطالها عن رتبة أصلها.

(و«التاء» بدل منها)أي من الواو كما في: ورات وتراث.

(ويختص)التاء مع الشروط الثلثة المذكورة في الواو(وبالله)أي: بلفظ الله ،يقال: تا الله ؛ وحكى الأخفش: تربت الكعبة[2] .

(ولا يظهر الفعل معهما)أي مع الواو والتاء كما عرفت.

(والميم في تالله)للقسم حال كونها(مكسورة)فيمن لم يجعلها منقوصة من أو

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٢٨٣.

(٢) نفس المصدر ٤/٣٠٠.

ويمين، بل جعلها بدلا من الواو كالتاء لكون الميم شفهية[٢٢٥/ب] /كالواو.

(وحكمها)أي حكم الميم (حكم التاء)في اختصاصها بلفظ «الله» مع الشرط الثلثة(الا انها)أي أن الميم (لايستعمل في التعجب بخلاف التاء في:

تاللهِ يبقي على الأيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[1]

ابتقل الحمار وتبقل:أي رعى البقل، والجون: الأسود، وهو من الأضداد، وسراة كل شيء :ظهره ووسطه، والجمع: سيروات؛ في الصحاح :يقال للذي يلقى رباعيته رباع مثل ثمان، فإذا نصبت اتممت وقلت: ركبت برذونا ورباعيا وغرد الطائر: فهو غرد من التغريد وهو التصويت، أي تالله لا يبقي على الأيام الحمار الموصوف بهذه الصفات بل يدركه الموت، وفيه معنى التعجب ؛وأمّا مُ اللّه (مضمومة فإنها منقوصة من (بضم الميم(أو)منقوصة(أيمن لعدم وقوع الضمير في الحروف البسائط) بمعني: أن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء فحقها الفتح لنقل الضمير والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد، وإنما كسر باء الجر ولامه لموافقه معمولهما، فلو كانت الميم المضمومة غير منقوصة بل موضوعة على الضم، لزم أن يكون الكلمة الموضوعة على حرف واحد مضمومة وهي غير موجودة في كلامهم . قيل: إن المضمومة أيضا موضوعة مبدلة من الواو كالمكسورة.

---

(١)البيت من البسيط وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذلين ١/٥٦؛ وشر ح شواهد الإيضاح ص ٢٣٧؛ و لسان العرب ٥/١٥٥(كور) ولمالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب ٦١/١١(بقل) ؛ وللهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٦٦؛ وشرح المفصل ٨٩/٩؛ بلا نسبة في شرح المفصل ١١١/٧.

والشاهد فيه قوله : «يبقى » حيث جاء بالفعل المنفي في المغني جواباً للقسم بلا بام ، و سهل حذف « لا » أنه لا يلتبس بالفعل الموجب ، إذ لو كان موجباً لجاء معه باللام التي للتوكيد، وبنون التوكيد .

(أو «اللام» للاختصاص)بالملكية [وبغيرها(مكملة للفعل، نحو: شكرت] [1] لزيد)فإن معنى الشكر يقتضي متعلقا مكملة اللام،(والمال لزيد)والجل للفرس.

(وللقصد)إلى تحصيل شي،(نحو: حضرته للانتفاع به؛ والمعاقبة نحو: لزم الشر بشقوته)،وولدوا للموت، وهي فرع على الاختصاص كأن لزوم الشر للشقوة و ولادتهم للموت.

(وللعلة نحو: فررت للخوف)وهي راجعة إلى الاختصاص إذالفرار مختص بالخوف؛ والفرق بين التي للقصد والتي للعلة: إن الأولى للعلة الغائية، والثانية للعلة الفاعلية.

(وقد جاءت)اللام (للقسم مع التعجب نحو: لله لا يؤخر الأجل)وإنما يستعمل في الأمور العظام التي يستحق التعجب منها، فلا يقال: لله لقد قام زيد.

(وتكون)اللام الداخلة على المعمول المقدم على الفعل نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [2] فقد قال عبدالقاهر: الأجود فيه أن لا يكون زائدة ويكون مؤكدة لعمل الفعل وناصرا له على العمل، لأن المعمول إذا تقدم عليه ضعف عمل الفعل فيه [3]؛ (وفي: يالزيد)لأن أصله يا زيد، فاللام[٢٢٦/أ]/زائدة. وعند سيبويه: غير زائدة بل معدّية لأدعوالمقدر لضعفه بالاضمار [4]؛ وعند المبرد: معدية لحرف النداء القائم مقامه [5] (فيمن لا يحمله على ياآل زيد)وأما من يحمله على: ذلك، فيكون اللام غير جارة بل منقوصة من آل، (و)يكون مويدة(مع الجر نحو)قوله:(يابوس للحرل)التي وضعت اراهط فاستراحوا أي يابوس الحرب، فالام زائدة في المجرور، (و)في:(لا أبالك)على ماذكره من أن اللام مزيدة مقحمة قضاء

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب) .

(٢) من الآية: ٤٣ من سورة يوسف.

(٣) المقتصد ١١٦/٢.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٥٢/١.

(٥) نفس المصدر.

لحق المنفى.

(وقد أضمرت)اللام (في: لا أبالك) على ما ذكره من أن اللام مزيدة مقحمة قضاء لحق المنفي.(وقد أضمرت)اللام(في: لا أبوك)أصله: لله أبوك، أضمر لام الجر لكثرة[1] الاستعمال، وقدر لام التعريف، وبني لتضمن الحرف، وقال الخليل: إنه مجرور باللام المقدرة[2].

(و«في» للظرفية)إما تحقيقا أو تقديرا(نحو: المال في الكيس، وانظر في الكتاب)، فإن الكتاب لعل على النظر اشتمال الظرف على المظروف.

(قالوا : إنها بمعنى «على» في: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3]أي: على جذوعه،(وجاز الأصل)وهو كونها للظرفية(على ضرب من الاستعارة)قال جارالله: قولهم إنها بمعنى «على» في قوله تعالى: ﴿في جذوع النخل﴾[4]عمل بالظاهر، والحقيقة إنها باقية على أصلها ليمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف، والتحقيق فيه: إن كل ماكان فيه معنى الاحتواء فهو موضع «في» وكل ماكان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع «على» نحو: زيد على السطح، وكل ماكان فيه معنى الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما، منه قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾ [5] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[6] .

---

(١) سقطت عن (ب): لكثرة.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/ ٥٠.

(٣) من الآية: ١٢٤ من سورة الأعراف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش٨/ ٢٠.

(٥) من الآية: ٢٢ من سورة يونس .

(٦) من الآية: ٢٨ من سورة المؤمنين.

(و«كي» للغرض)والتعليل(نحو كيمه) عند البصريين[1]، فإنها حرف جر دخلت على «ما» الاستفهامية، كدخول اللام التي بمعناها، والهاء للسكت كما في: لمه (ولا تدخل)«كي» الجارة على قول البصريين(إلا على «ما» الاستفهامية)،وأما إذا دخلت على الفعل المضارع المنصوب نحو: جئتك كي تكرمني، يحتمل عندهم أن يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن يكون جارة كاللام مضمرة بعدها «أن» وعند الكوفيين في جميع استعمالاتها حرف ناصبة[2]، ويعتذرون في «كيمه» بأن الفعل المنصوب « كي » مقدرة «وما» منصوب لذلك الفعل، كأنه قيل: حسبك فيقول: كيمه أي كي أفعل ماذا، قال جارالله في المفصل: وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب[3]. قال ابن الحاجب في شرحه: تقريبه من الصواب متوقف على ثبوت أمرين[4]، ولم يثبتا أمرين، ولم يثبتا نصب «ما» الاستفهامية متأخرة[٢٢٦/ب] /عن الفعل لأنهم يقدرون «بكي» أفعل ماذا مع أنه لا ينتصب إلا متقدمة عليه، والثاني أنه يكون ناصبا حذف فعله، ولم يثبت مثل ذلك، ولو قلت لقائل: أتضرب زيدا أن زيدا لم يجز .
أقول: يمكن دفع الأمر الأول بأن المقدر كالمعدوم، فيجوز أن يجعل في التقدير موخرة وإن لم يجز انتصابها في الفظ موخرة على إنا نقول: لم لا يجوز بقاء الحرف الناصب وحذف الفعل المنصوب كما يجوز بقاء الحرف الجازم وحذف الفعل المجزوم في قولك: خرجت ولما أي لما يخرج.

(و«رب» للتقليل)في أصل الوضع، تقول في جواب من قال: ما لقيت رجلا: رب رجل لقيته أي لا تنكر لقائي للرجال بالمدة، فاني لقيت منهم شيئا المحتمل حتى تصير بالعلامة

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/ ٥٠.

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش٨/٤٩.

(٤) الإيضاح ٢/ ١٦٠.

نصا في أحد المحتملات، [وهو النكرة المحتملة للقلة أو الكثرة، بخلاف المعرفة فإنها][1] إما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى، وإما دالة على الكثرة الضمير نكرة عن الأكثرين.

(وأجيز)-والمجيز سيبويه-[2] (ورب رجل وغلامه منطلقين لكونه مقدرا وغلام له)،فيكون «غلام» نكرة، وقد عرفت تحقيق ذلك من أنه إنما يجوز ذلك لأن الضمير في: غلامه نكرة فلا حاجة إلى هذا التقدير، (بخلاف: رب رجل وزيد)،لأن زيدا معرفة،(و)النكرة(الظاهرة يلزمها الوصف بمفرد)نحو: رب رجل كريم(أو جملة)نحو: رب رجل أبوه منطلق لتحقيق التعليل، لأن الشيء موصوفا أقل منه غير موصوف ؛(وقوله[3]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [4]

إيراد، فإن مجرور «رب» نكرة غير موصوفة، فأجاب عنه بقوله: (فعلى تقدير هو عار)فيكون «هو» مبتدأ، و«عار» خبره، والجملة صفة للنكرة.

(ولا يتأخر)«رب» (عن الفعل المسلطة هي)أي رب (إياه)أي الفعل (على الاسم)، والمراد بالتسليط أن الفعل لا يعمل في الاسم إلا بواسطة رب كما يتأخر باقي حروف الجر

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) الكتاب ٢٤٤/١.

(٣) هو ثابت قطنة شاعر اسلامي من شعراء خراسان وفرسانهم، ذهبت عينه فكان يحشوها بقطنة فسمي بذلك . (الشعر والشعراء ص ٦٣٠؛ والخزانة ١٨٥/٤).

يروى: وبعض قتل عار. ويستدل الكوفيون والأخفش بهذا البيت على اسمية «رب» فهي عندهم مبتدأ و«عار» خبر، والتقدير: وكثير من القتل عار. والبيت في المقتضب ٦٦/٣؛ والأمالي الشجرية٣٠١/٢ والمقرب ٢٢٠/١؛ والمغني ٢٧، ١٣٤، ٥٠٣ ؛ والتصريح ١١٢/٢؛ والهمع ٩٨/١؛ والخزانة١٨٤/٤.

المسلطة الفعل على الفعل نحو: جلست على البساط، وإنما لا يتأخر لأنها لإنشاء التعليل، وله صدر الكلام، أو لتضمنها معنى «لا»لنفي الذي له صدر الكلام، وفهم الشارح من قوله "المسلطة ....إلى آخره[1] أنه تعليل لعدم جواز التأخير وبني على فهم ما بنى، وليس كذلك لأنه اشارة إلى تعليل جواز تأخير باقي حروف الجر ليكون داعيا للنفس إلى طلب تعليل عدم جواز التأخير في «رب»[٢٢٧/أ]/.

(ويجيء)هذا الفعل (محذوفا في الأكثر)لدلالة[2] الحال عليه لأنك إذا قلت: رب رجل، يفهم منه أن تقدير الكلام: رب رجل منهم أدركت، فحذف للعلم به كما حذف مع الباء في: بسم الله، والمعنى: ابتدأت بسم الله.

(ويلزمه)أي (الفعل المضي لأنه لتعليل ما ثبت)، قال المصنف: لأنك إذا قلت: رب رجل كنت كيف مخبرا بأن الذي لقيته قليل، ولا تعلم أن الذي (ستلقاه فيما بعد)قليل، وإنما يعلمه الله، فلهذا أورد في الكتاب العزيز بلفظ المضارع ؛(ونحو)قوله تعالى:﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ متأول)لأن الفعل ليس بماض ،وتأويله: بأن ما أخبر الله تعالى عنه بما مستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجودالحاصل؛ وإذا كان كذلك، كان «يود» بمنزلة ود.

(و)النكرة(المضمرة يلزمها التفسير بنكرة منصوبة)،وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من غير قصد إلى ظاهر مقصد قصده[3] ، ثم يميز لإبهامه كما في: نعم رجلا زيد، ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم إلا مفردا وإن كان مميزه مثنى أو جمعا، أو مؤنثا؛ وعند الكوفيين: معين راجع إلى مذكور[4] ، كأن قائلا قال: هل من رجل،فقيل له:ربه رجلا.

---

(١) الفالي ٢١٨/أ.

(٢) في (ب): لدلالته.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨.

(٤) نفس المصدر.

ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويونث عندهم على حيث مميزه، فيقال: ربهما رجلين، وربهم رجلا، (ولكف رب «بـ ما»)الكافة، ولا يكون لها حينئذ محل من الإعراب لكونها بمعنى: قلما وبمعنى حرف النفي الداخلة على الجملة.

(و«ربما» أُعملت مع «ما» ويكون «ما» حينئذ زائدة لا كافة(نحو:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ　　　دون بُصْـرَى وطعنةٍ نَجْلاَءِ [1]

ويستعمل «من» مكفوفة بما بمعناها)أي بمعنى: رب(نحو: أني لما أفعل. قال المبرد: أريد لربما أفعل[2] ، وأنشد)المبرد:

(وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبِ الْكَبْشَ ضَرْبَةً　　　عَلى رأسِهِ تُلْقِيْ اللِّسان من الفمِ [3]

---

(١) البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، ٩٤؛ والاشتقاق ص ٤٨٦؛ والأصمعيات ص ١٥٢؛ والحماسة الشجرية ١/١٩٤؛ وخزانة الأدب ٩/٥٨٢، ٥٨٥؛ والدرر ٤/٢٠٥؛ وشرح التصريح ٢/٢١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٤٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ والجنى الداني ص٤٥٦؛ ورصف ا لمباني ص ١٩٤، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٩؛ ومغني اللبيب ص١٣٧ وهمع الهوامع ٢/٣٨.

والشاهد فيه قوله: «ربّما ضربة» حيث زاد الشاعر «ما» بعد«رب» وبقيت عاملة فجرّت «ضربة».

(٢) المقتضب ٤/١٧٤.

(٣) البيتُ لأبي حية النميري في الأزهية ص ٩١ ؛ وخزانة الأدب ١٠/٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧؛ والدرر ٤/١٨١؛ وشرح الشواهد المغني ص ٧٢، ٧٣٨؛ والكتاب ٣/١٥٦؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٣١٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ والمقتضب ٤/١٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/٣٥، ٣٨.

والشاهد فيه قوله: «لما» حيث كفّت «من» الجارة عن عملها لا تصالها بـ «ما» فتغيّر معناها وصارت بمعنى« ربّما» ، وما تفيده من التكثير أو التقليل.

(ويضمر)«رب» (بعد الوا، و كثيرا) في الشعر لا في النثر، (والعمل لها)أي «لـ رب» المضمرة (دون الواو)فإن الواو للعطف، فإن كان قبل الواو مايصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر، وإن لم يكن قبلها شيء كما كانت في أول القصيدة والرجز مقدر معطوف عليه كقوله[1] :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ[2]

كأنه قال: رب هول أقدمت عليه وقاتم الأعمال(خلافا للكوفيين)والمبرد، فإنهم قالوا: إن الواو كانت حرف عطف، لكن لما صارت بمعنى «رب» وقائمة مقامها، وزال عنها

---

(١) هو أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله العجاج.(وهو زاجز مشهور من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفى سنة ١٤٥هـ .

(٢) هنا جز ء من الشطر الأول من أرجوزة له وهي بتمامها:

وقاتِمِ الأعْماقِ خاوي الُمخترَق   لا يشترَى كَتَانُه وجَهْزُمه

والرجز في ديوانه ص ١٠٤ والأشباه ،النظائر ٣٥/٢؛ والأغاني ١٥٨/١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١؛ وخزانة الأدب ٢٥/١٠؛ والخصائص ٢٢٨/٢؛ والدرر ١٩٥/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، ٧٨٢؛ ولسان العرب ٨٠/١٠(خفق)، ٢٧١/١٠(عمق)، ١٣٣/١٥(غلا)؛ ومغني اللبيب ٣٤٢/١؛ والمقاصد النحوية ٣٨/١؛ والمنصف ٣/٢، ٣٠٨؛ وهمع الهوامع ٣٦/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ص ٣٢٠؛ ورصف المباني ص ٣٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩؛ وشرح الأشموني ١٢/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢؛ وشرح المفصل ١١٨/٢؛ والعقد الفريد٥/٥٠٦؛ والكتاب ١١٠/٤؛ ولسان العرب ٧٨٤/١(هرجس)، ٣٧٣/٣(قيد)، ٤٦١/١٢(قتم)، ٥٥٩/١٣(وجه)؛ وهمع الهوامع ٨٠/٢.

وفي البيت شاهدان : أوّلهما قوله: «وقاتِمٍ» حيث حذف «رُبَّ» بعد الواو، وأعملها في «قاتم»، وثانيهما أنَّ البيت يروي «المخترقنْ» بالتنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر.

(وقد يجيء الإضمار) أي إضمار رب (بعد الفاء نحو:

فَمِثْلُكِ حُبْلَى) قدْ طَرَقْتُ وَمُرْضعٍ فألْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[1]

أي: فرب امرأة حبلى وذات رضاع قد أتيتُها ليلا، فشغلتُها عن ولدها الذي علقت عليه العوذ، وقد أتى عليه حول كامل؛ والتمائم :جمع التميمة[٢٢٧/ب]/وهي عوذة تُعلّق على الانسان، وقيل: هي خرزة[2].

(و)قد يجيء الإضمار(بعد « بل » في)نحو قوله:(بل بلد في صعد وأصابب) الصعد: جمع صعود، وهو المرتفع من الأرض خلاف الهبوط، والأصباب: جمع صبب، وهو ما انحدر من الأرض، أي: [رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض][3].

واعلم: أنه خلاف بينهم أن العمل ليس للفاء[4] وبل، بل «رب» المضمرة[5] وأما إضمار رب بدون هذه الأحرف نحو:

---

(١) قائله امرئ القيس وهو في ديوانه ص ١٢؛ وشرح شذور الذهب ٣٢٢؛ والمغني ص ١٣٦، ١٦١؛ والتصريح ٢/٢٢؛ والهمع ٢/٣٦؛ والأشموني ٢/٢٣٢.

والشاهد فيه قوله: «مثلك» بالنصب على أنه مفعول «طرقت».

(٢) في (ب): خرزة هي.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) سقطت عن (أ): للفاء.

(٥) سقطت عن (ب): المضمرة.

رَسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه   كِدْتُ أُقْضي الحَيَاةَ من جَلَلِهْ[1]

فشاذ في الشعر أيضا.

(وعند الأخفش)والكوفيين (هي)أي رب(اسم)موفوع المحل بالابتداء ولاخبر له كما لاخبر لقولهم: أقل رجل يقول ذاك إلازيد على المختار[2]، وعند البصريين: إنه حرف جرلانتفاء لازم حرف الجر معها)[3]أي مع رب(وهو التعدية) بمعنى العام، وهو افضاء الفعل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر على معنى أنه لولا الحرف، لم يفض الفعل إليه، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، وإنما قلنا: أن اللازم[4] منتف لأن «أكرمت» في نحو: رب رجل كريم أكرمت

---

(١) البيت من الخفيف ، و هو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٩٤/٨؛ وأمالي القالي ٢٤٦/١؛ و خزانة الأدب ٢٠/١٠؛ والدر ٤٨/٤، ١٩٩؛ و سمط اللآلي ص ٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢٣/٢؛ و شرح شواهد المغني ٣٩٥/١، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١٢٠/١١(جلل)؛ ومغني البيب ص ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣؛ و بلا نسبة في الإنصاف ٣٧٨/١؛ و أوضح المسالك ٧٧/٣؛ والجنى الداني ص ٤٥٤،٤٥٥؛ والخصائص ٢٨٥/١،١٥٠/٣؛ ورصف المباني ص ١٥٦،١٩١،٢٥٤،٥٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١؛ و شر ح الأشموني ٣٠٠/٢؛ و شرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤؛ و شرح المفصل ٢٨/٣،٧٩،٨/٥٢؛ مغني اللبيب ص ١٣٦؛ و همع الهوامع ٣٧/٢.

والشاهد فيه قوله : «رسم دار» حيث جر «رسما» المحذوفة ، و هذا شاذ في الشعر . و في البيت شاهد آخر ، هو مجيء «جلل» بمعنى «أجل».

(٢) الإنصاف ص ٧٣٢.

(٣) نفس المصدر.

(٤) سقطت عن (أ): أن اللازم.

متعد بنفسه، قال الشارح: "وفيه نظر إما أولا، فلأن حرف الجر ليست كلها معدية، وإما ثانيا فلأنه انتفاء اللازم ممنوع، لأنه قد ذكر رب هي المسلطة للفعل على الاسم ولا معنى للتعدية إلا هذا"[1].

أقول -على ما فسرنا- التعدية به من المعنى العام اندفع نظره في منع الملازمة، والعجب منه كل العجب أنه قال: ولامعنى للتعدية إلا هذا أي التسليط، ومنع وجوهه في جميع جروف الجر، وكذلك يندفع نظره في منع انتفاء اللازم لأن تسليط رب للفعل على الاسم إنما ذكره المصنف، لا الأخفش في قوله: المسلطة هي إياه على الاسم، وقوله لايكون حجة على الأخفش على أنا نرى أنه لا تسليط هاهنا حقيقة بواسطة رب، وأجاب المصنف عن هذه الحجة بأنها حرف جر وقع في الكلام على حدّ مِنْ إذا كانت لاستغراق الجنس، كقولك: ماجاءني من رجل، فكما انها مفيدة للاستغراق الجنس وإن لم يكن قد أوصلتْ فعلا إلى اسم، كذلك رب يكون مفيدة معنى التقليل وإن لم يوصل فعلا إلى اسم، وفيه نظر، وقال صاحب المغني في الجواب: أن الفعل المتأخر عن المفعول يضعف عن العمل فيه، ولا سيما إذا وجب تأخير الفعل كما في رب، فتعمد بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2] وفيه نظر، لأن الضعيف عن العمل إنما يعمد عادة باللام التي تفيد اختصاص مضمونة بالمفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو: للزيد ضربت وأنا ضارب لزيد،(ولكونها)أي ولكون رب (في مقابلة «كم» الخبرية)لأنها باعتبار[٢٢٨/أ]/أصل الوضع للتعليل، فمعنى «رب رجل» في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أن معنى «كم رجل» كثير من هذا الجنس، وكم الخبرية اسم، فكذا مقابلها. والظاهر الأقوى هو مذهب الأخفش والكوفيين لماذكرمن الدليلين، ولانه لو كانت حرف جر لما جاز أن يقال: رب رجل كريم أكرمته كما لا يقال: لزيد ضربته، لأن الفعل يتعدى إلى مفعول بحرف

---

(١) الفالي ٢١٨/ب. (٢) من الآية: ٤٣ من سورة يوسف.

الجر وإلى ضميره معا، وقال البصريون: إنها لو كانت اسما لا نجرت بحرف الجر وبالإضافة، كما انجر «كم» بهما، وفي الملازمة نظر.

(وتستعمل رب للتكثير) حتى صارت فيه كالحقيقة، و وجه ذلك: أن المادح بها يستعمل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها: قليل بالنسبة[1] إلى الممدوح بها.

(و «الكاف» للتشبيه، نحو: الذي كزيد عمرو) فإنه يتعين الكاف حرفا لأن صلة الموصول إنما يكون جملة، وإنما يكون جملة إذا جعلت الكاف حرفا، ولا يجوز أن يجعل بمعنى ويكون محذوفا أي الذي هو مثل زيد، لأن حذف صدر الصلة في غاية القلة واستعمال نحو: الذي كزيده شائع كثير، فلا يكون اسما، (والذي كان كزيد) يجوز فيه أن يكون الكاف حرفا وأن يكون اسما.

(ويستعمل) الكاف (للقران) في الوقوع إذا لحقت «ما» الكافة بهاء (نحو: كما حضر زيد قام عمرو) أي قارن القيام والحضور في الوقوع، (وقيل: إنها في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[2] تأكيد الوجود) لا للقران في الوقوع، لأن التربية واقعة من الوالدين، والرحمة لهما مطلوب وقوعها لقوله ﴿رَّبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ فالكاف لتأكيد وجود الرحمة أي أوجد رحمتها ايجادا محققا كما أوجدا تربيتهما لي إيجادا محققا في الزمان الماضي، ويجوز أن يكون الكاف لتشبيه مضمون الجملة بضمون الجملة كما في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[3].

وقد يجيء كما بمعنى «لعل» قال رؤبة:

---

(١) سقطت عن (ب):

(٢) من الآية: ٢٤ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية: ١٣٨ من سورة الأعراف.

لاَتَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ [1]

أي لعلمالا تشتم، فتكون للكاف الملحقة «ما» الكافة ثلثة معان،(ويكون) الكاف(مزيدة في المنصوب)عند دخولها على مثل(نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [2] إذ التقدير: ليس مثله شيء،(وقيل :المثل صلة)وزائدة ،لا الكاف، لكن زيادة الكاف أولى من زيادته، لأن زيادة ماهو على حرف أولى، ولا سيما إذا كان حرفا، (ويحتمل أن لا يكون واحد منهما) أي من الكاف والمثل(صلة، وسوق الكلام لنفي المثل لطريق الكفاية)،وهي الانتقال من اللازم إلى الملزوم فإنك نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد: نفي مثله، إذ لو كان لمثل الله مثل لكان الله تعالى[٢٢٨/ب]/ مثل مثله كما في قوله ولاترى الضب بها ينحجر، وذلك لأن نفي الازم يستلزم نفي الملزوم، ولو اجتمع كافان نحو: وصَالِيَات ككما يؤثنَين يجوز أن يكون الكاف الثانية تأكيدا للأول «لا» زائدة، ويجوز أن يكون أحديهما زائدة، (و)يكون مزيدة(في الجر) عند دخول مثل عليها(نحو: تصيروا مثل ﴿كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [3]) أي كزرع أكل حبه وبقي تبنه، ويحتمل أن لا يكون الكاف مزيدة بأن يجعل مثل مضافا إلى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما في قولهم: "ياتيم تيم عدي"ويكون الكاف لتأكيد معنى المثل كأنه قال مثل

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٣؛ وجواهر الأدب ص١٣١؛ وخزانة الأدب٨/ ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٢١٣/١٠، ٢٢٤؛ والدرر ٢١١/٤؛ والمقاصد النحوية ٤٠٩/٤ وبلا نسبة في الجني الداني ص٤٨٤؛ ورصف المباني ص٢١٤؛ واللمع في العربية ص٥٨، ٨٩، ١٥٤؛ وهمع الهوامع ٣٨/٢.

(٢) من الآية: ١١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية: ٥ من سورة الفيل.

كانت (خلافا للمبرد) فإنه أجاز دخولها عليه نظرا إلى ما جاء في الشعر[1] (ونحو)قول العجاج: فأنصعن منه سئنا أو هربا

خلّى لاذنابات شمالاً كثبا وأمَّ أُوْعالٍ كَها أو أَقْرَبا[2]

شاذ لدخول الكاف على ضمير المؤنث، وهو قوله «كها» والذنابات موضع والكثب: القرب، وأم أوعال ينضبة ونكب عن الطريق ينكب نكوبا: أي عدل، يصف حمار وحش قد هرب بأتنه من صائد رماها، والضمير في «خلى» عائد إلى الحمار، أي انه مضى في عدوة ناحية من الدنابات، فكأنه نحّاها عن طريقه، وأم أو عال عن يمينه بالقرب من الموضع الذي علا فيه كها، أي: كالدنابات، أو أقرب إليه عن يمينه مثل الذنابات عن شماله غير أن ينكبا، يريد: هما عن يمينه وشماله ومقدار ما بين كلا الموضعين وبين طريقه واحد إلا أن يجوز في عدوة، فيصير الذنابات أن مال إليها في العدد أقرب من أم أو عال،وإن مال في العدو إلى أم أو عال صارت أقرب إليه من الذنابات وأم أو عال معطوف على الذنابات،و[٢٢٩/أ]/يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء، وخبره قوله «كها».

---

(١) المقتضب ٢٢٢/٢.

(٢) الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١٩٥/١٠، ١٩٦، ٢٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٥/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥؛ والكتاب٣٨٤/٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٠١؛ والمقاصد النحويهة ٢٥٣/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني٢٨٦/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨، ٤٢، ٤٤.

والشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهًا بلفظ«مثل»، لأنّها في معناها؛ لأنّ من شأن الكاف أن تجرّ الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل عند بعض النحاة. والذي حصل هنا هو للضرورة.

(ويتصل بها) أي بالكاف («ما»كافة) وقد عرفت معان الكاف الثلثة مع «اتصال» ما الكافة بها.

واعلم: أنه لا تقتضي الكاف المكفوفة بـ «ما» عن العمل متعلقا، لأن حروف الجر إنما يطلب المتعلق لكون المجرور مفعولا حقيقة، فاذا لم تجر لا يكون هناك مفعولا، فلا تطلب فعلا .

(و«على» للاستعلاء)إما حقيقة أو مجازا (نحو أشرفت عليه، وعليه دين)كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو ظهره.

وكونها بمعنى «مع» نحو: فلان على جلالته يفعل كذا أي معها راجع إلى الاستعلاء، كان المعنى :أنه يلزمها لزوم الراكب بركوبه.

(وتكون)«على» (اسما)إذا كانت مجرورة المحل من في نحو قوله[1] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[2]

مجهل الظموء: الاسم من ظمي ظلما، وصل المسمار وغيره: يصل صليلا أي صوت

---

(١) هو المزاحم العقيلي.

(٢) البيت من الطويل ، و هو له في أدب الكتاب ص ٥٠٤، والأزهية ص ١٩٤؛ و خزانة الأدب ١٤٧/١٠، ١٥٠؛ والدرر ١٨٧/٤؛ و شرح التصريح ١٩/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ و شرح شواهد المغني ٤٢٥/١؛ و شرح المفصل ٣٨/٨؛ ولسان العرب ٣٨٣/١١(صلل)، ٨٨/١٥(علا) ؛ والمقاصد النحوية ٣٠١/٣؛ ونوارد أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا بسبة في أسرار العربيه ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ١٢/٣؛ و أوضح المسالك ٥٨/٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجني الداني ص ٤٧٠؛ و جواهر الأدب ص ٣٧٥؛ و خزانة الأدب ٥٣٥/٦؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ و شرح الأشموني ٢٩٦/٢ ؛ و شرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٢٣١/٤و مجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ و مغني اللبيب ١٤٣٦/١، ٥٢٣/٢؛ والمقتضب ٥٣/٣؛ و المقرب ١٩٦/١؛ وهمع الهوامع ٣٦/٢.

والشاهد فيه قوله : «من عليه » حيث جاءت « على» اسماً مجروراً «من ».

وجاءت الخيل تصل عطشا وذلك إذا سمعتَ لاجوافها صليلا أي صوتا.

(و«عن» للبعد والمجاوزة) أي لبعد شيء عن مجرورها لسبب إحداث مصدر الفعل المتعدي بها (نحو: رميت عن القوس) أي بعد السهم عن القرس لسبب الرمي ونحو: أطعمه عن الجوع أي بعده عنه بسبب الإطعام، (وهذا الحديث عن فلان) أي منقول عنه (ولذا) أي لكون عن للبعد (فسرت «عن» ببعد) في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [1] أي طبقا بعد طبق قال بعضهم أن «عن» بمعنى بعد والأولى. أنها باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزافي الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا والمراد منه التكثير والتكرير، لا التثنية إذ ليس المراد طبقين فقط، وإنما اقتصر على أقل مراتب التكرير - وهو الاثنان - للتخفيف.

(و) يكون «عن» (اسما) بمعنى جانب إذا كانت مجرورة المحل «من» (في نحو) هو جاء جاءتْ من بلاد يأجوج (من عن يمن الخط أو سماهيج) في الصحاح «سماهيج»: جزيرة في البحر تدعى بالفارسية بأس ماهي، عربتها العرب [2].

(و«مذ») اعلم: أُنه إذا انجر ما بعد «مذ» و«منذ» فالأكثر أُنهما حرفاجرّ، وقال بعض البصريين: إنهما اسمان، وما بعدهما مجرور بإضافتهما إليه [3]، نحو: مذكم سفرت، فمذ هاهنا حرف جر لاتصال الفعل إلى الاسم كالباء في: بكم رجل مررت كأنه قيل: أمذ عشرين يوما أم ثلثين، ومما يدل على كون «مذ» حرفا قولهم: أنت عندنا مذ الليلة[٢٢٩/ب]/لأن المعنى: أنت استقررت عندنا مذ الليلة و«مذ» قد أوصل الاستقرار إلى

---

(١) من الآية: ١٩ من سورة الإنشقاق.

(٢) الصحاح سمهج ٣٢٣/١.

(٣) همع الهوامع ١١٣/٢.

الليلة كما أن «في» كذلك في: أنت عندها في الليلة، وإذا كانت مذ حرفا: كانت (لابتداء الغاية في الزمان)كما أن «من» لابتداء الغاية في المكان، ألا ترى: أنك إذا قلت: خرجت مذ يوم الجمعة، كان المعنى أن الخروج ابتداؤه وأول وقته يوم الجمعة كما أنك إذا قلت: خرجت من البصرة دل على أن البصرة أول مكان الخروج.

(ولا تدخل)«مذ»(المضمر)بالاستقراء .

(وقد كسر ميمها)أي ميم مذ والظاهر من هذا الكلام أن الكسر لميم «مذ» دون «منذ» وليس كذلك ، لأن بني سليم يكسرون ميمهما جميعا على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنهم [1].

(و«منذ» في معناها)أي في معنى «مذ» في أنها لابتداء الغاية في الزمان(إلا أن المبرد يدخلها على المضمر)يدخل هذا الكلام بصريحة على أن المبرد إنما يدخل منذ على المضمر دون مذ [2] ، وليس كذلك لأن المبرد يدخلهما جميعا على المضمر؛ قال ابن السراج : وقال أبو العباس والنحويون المنسوبون إلى حقيقة النحو مجمعون على أن «مذ» لايضاف إلى المضمر ولامنذ لا يقولون: يوم الجمعة مارأيته منذ فيمن جعلها حرفا ولا منذ هو فيمن جعلها اسما قال: ولا أرى ذلك إلاجائزا وإنما أَبَوْاً هذا كما أبوا مثله في قولك: ذو وحتى وكاف التشبيه [3]. هذا آخر كلام ابن السراج فعلى هذا لو قال بهذه العبارة : "ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي٢/١١٨.

(٢) لم أجد هذا الرأي في المقتضب كما لم أجد من نسب هذا الرأي إلى المبرد غير السيوطي حيث يقو ل عن «منذ» ، و«مذ»: " وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته منذه أو مذه ورد بأن العرب لم تقله..." (الهمع ١/٢١٧ وما نقله السيوطي يختلف قليلا عما ذكره المصنف حيث لم يخص «منذ» بذلك، والمصنف خصها دون «مذ».

(٣) شرح اللباب للفالي ٢٢١/أ.

ولا يدخلان المضمر وقد يكسر ميمهما إلا أن المبرد يدخلهما على المضمر لكان أولى لما ذكرنا هذا مع أن الأغلب على أن مذ يكون اسما لأنها منقوصة، وإنما يكون النقص في الأغلب في الأسماء والأفعال ففي جعله مذ في الحرفية أصلا، والحاق منذ بها فيها على ما يفهم من كلامه نظر آخر.

ومذ ومنذ (يكونان اسمين بمعنى أول المدة) أي أول مدة الفعل الذي قبلها مثبتا كان أو منفيا كما يكونان حرفين بمعناه (فيليها المفردالمعرفة لتقدير وقوعه) أي وقوع المفرد والمعرفة (في جواب متى) لأنه يقال: متى خرجت فتقول مذ يوم الجمعة أي أول مدة الخروج يوم الجمعة.

واعلم أنه إذا أريد بهما أول المدة ليس بواجب أن يكون الواقع بعدهما مفردا معرفة، وإنما الواجب أن يليهما من الزمان ما يدل على تعيين المبداء وهو الذي يقع في جواب متى لأن المقصود بيان زمان مختص، سواء كان مفردا معرفة نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة أي أول يوم الوقت الذي انقطع فيه الرؤية، أو مثنى معرفة[٢٣٠/أ]/نحو: ما رأيته مذ يومان اللذان[١] عاشرتنا فيهما إذا لم يكن العدد مرادا أو يكون معناه من أولى هٰذين اليومين إلى وقتنا هذا، أو نكرة موصوفة نحو: مارأيته مذ يوم لقيتني فيه.

(و) يكونان اسمين (بمعنى جميعها) أي جميع المدة ذلك الفعل من أولها إلى آخرها[٢] (فيليهما النكرة الدالة على العدد لتقدير وقوعه في جواب «كم») معنى كلامه أنه لايجب أن يليهما المعرفة وإنما يجب أن يليهما الزمان الذين فيه معني العدد سواء كان مفردا أو غيره معرفة أو غيرها، نحو: ما رأيته مذ يوما، كأنه قال: أمد ذلك يومان، وأول وقته، وآخر وقتا يومان، وإذا قلت: مارأيته مذ يوم الجمعة، فكأنه قلت: ما رأيته مذ اثنتا عشرة ساعة كما تقول:

---

(١) سقطت عن (ب): اللذان.

(٢) في (ب): إلى الآخر.

مارأيته مذ الشتاء أو المحرم أي مذ أربعة أشهر وثلثون يوما، والفرق بين هذا الوجه وبين ما إذا أردت به أول المدة: هو أنك إذا قلت مارأيته مذ يوم الجمعة وتريد أول الوقت وآخره كانت الروية منتفية في جميع أجزاء يوم الجمعة، ولم يتحصل في جزء منه، وإذا أردت به أول المدة كانت الرؤية منه.

(ويليهما المصدر والفعل وأن، فيقدر زمان مضاف) إلى هذه الثلاثةلأن «معنى مارأيته مذ سفره أو مذ أنه سافر»: أو مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر، وإنما حذف به للعلم به، وقوله:(على رأي) احتراز عن قول بعض الكوفيين، فإنه قال: إن أصل منذ «من إذ» مركبا[1]، وضمة الذال دليلا على التركيب، فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر، فتقديره منذ سفره من إذ مضى سفره أي: وقت مضى، فلا حاجة إلى تقدير مضاف حينئذ، وهكذا التقدير عنده في منذ يوم الجمعة كماأن التقديرعنده في منذ يومان من إذا ابتدا يومان أي: إذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود، أي: من وقت ابتداء يومين.

(ويكونان) إذا كانتا اسمين سواء كانا بمعنى أول المدة المدة أو بمعنى جميعها وسواء كان الواقع بعدهما المصدر، أو أنّ، أو الفعل أو غيرها(مبتدائين، ما بعدهما خبرهما)عند جمهور النحاة من البصريين لأن معنى «مارأيته مذ يوم الجمعة» أول انتفاء الرؤية يوم الجمعة، ومعنى «ما رأيته منذ يومان»: جميع مدة الانتفاء يومان، فكان الأصل مذ ما رأيته يوم الجمعة أو يومان فحذف الجملة المضاف إليها [لتقدم ما يدل عليها وبني مذ منذ كما][2]بني قبل وبعد عند حذف المضاف إليه .

واعلم أنه إذا كان الواقع[٢٣٠/ب]/بعدهما فعلا، فعند سيبويه: لا يكونان

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١٥٨/٢؛ والإنصاف ٣٨٢/١.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

مبتدائين، بل ظرفين مضافين إلى الجملة كما عرفت ذلك غير مدة،وعند ابن مالك: أنها ظرفان أبدا سواء كان الواقع بعدهما فعلا، أو لا، لأنه قال- ونعم ما قال- والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة مصرح بجزئيهما، أو محذوف فعلها بشرط أن يكون فاعله وقتا يجاب به متى أو كم، فيكون التقدير في مذ يوم الجمعة ومذ يومان مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان، قال: وهو قول المحققين من الكوفيين، وإنما اخترته لأن فيه إجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوّغ ان ادعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف، وفيه أيضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة ولا مقدرة، هذا آخر كلامه، ولا حاجة على قوله أيضا إلى تقدير مضاف إرذا وقع بعد مذ ومنذ مصدر أو أنّ .

وقيل: إن ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدأ، فان فسرهما هذا القائل بأول المدة وجميع المدة مرفوعين -كما فسرهما[1] البصريون بذلك[2] - كان قوله باطلا غلطا، لأنك إذا قلت جميع المدة يومان كنت تخبر عن الجميع باليومين، ولأنهما على هذا التفسير يكونان اسمين للزمان، لا ظرفين ليكون تقديمهما يصحح تنكير المبتدا ء الموخر وإن فسرهما بظرف كما تقول في: مارأيته منذ يوم الجمعة أي انتهاء الروية يوم الجمعة، ومارأيته مذ يومان أي بعد الروية يومان، فله ترجيها مع تعسف من جهة المعنى، هكذا ينبغي أن يشرح قوله على الإطلاق، لا على ما قيد به الشارح، فإنه قال إذا قدر زمان مضاف، فيكونان حينئذ مبتدائين، ما بعدهما خبرهما[3]، وليس المراد ذلك، والظاهر أن الحامل له عليه أنه وجد تقدير يكونان بالفاء، والظاهر أنه مصدر بالواو كما في النسخة المقروة على المصنف، وقوله:(ولاتحادهما)أي

(١) سقطت عن (أ): فسرهما.

(٢) همع الهوامع /٢١٨.

(٣) الفالي ٢٢٠/ب.

لاتحاد مذ ومنذ(بما قبلهما معنى لا يتخللهما العاطف بخلاف ما يفسران به)سوال وجواب، فالسوال: أن مذ في حال الرفع مع الاسم المرفوع بعده جملة ابتدائية، فلم لم يجز«ما رأيته ومذ يومان» فيعطف إحدي الجملتين على الأخرى كما يجوز ذلك، فما فسرته به من نحو: ما رأيته و مذ ذلك يومان ، والجواب أن قولك هذا يومان وإن كان جملة ابتدائية إلا أنه من حيث المعنى كأنه جزء من الكلام الذي قبله لأنه يفيد التجريد في الفعل السابق ذكره إذ لو قلت :مارأيته ولم يقل [٢٣١/أ]/ مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم زمان الماضي، ولما قلت مذ يومان قيّدت العموم وخصوصيته ، فامتزج إحدى الجملتين بالأخرى، ومما يدل على الامتزاج أن قولك: مذ يومان لا يودي المعنى من قولك أمذ ذلك يومان إلا بعد أن يسبقه الكلام الذي هو قولك مارأيته، ولو ابتدأت - وليس كذلك - وأمذ ذلك يومان لأنه كلام مستقل بمعناه غير مفتقر إلى ما تقدمه حتى يفسره، ولما جرى الجملتان مجرى واحدة لشدة هذا الامتزاج لا يجوز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء والقسم وجوابه لأن مصحح العطف بين الشيئين هو أن يكون الامتزاج بين بين، لا بمنزلة شيء لشدة اتصال أحدهما بالآخر ولا بمنزلة المتعاندين لكون أحدهماأجنبيا عن الآخر.

(و«حاش» للتنزية)،ويكون فعلا عند المبرد [1].

(و«عدا» و«خلا» للاستثناء وما بعدها)أي ما بعد هذه الثلثة (منصوب إذا كانت أفعالا، وقد مر)بيانها في باب الاستثناء [2].

(وجاز حذف حرف الجر مع «أنّ» و«أنْ» قياسا)وذلك لاستطالة بالصلة(ومحلها مع ما في حيزهما)عند حذف حرف الجر(النصب عند سيبويه)لأنه إذا انزع الخافض ينصب

---

(١) المقتضب ٣٩١/٤.

(٢) في (ب): كماذكر باينها في باب الاستثناء.

مابعده(كما في نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ﴾[1] أي من قومه)(و)محلها(الجر عند الخليل كما في قول رُوبة :«خيرٍ» بالجر لمن قال له: كيف أصبحت؟ أي بخير.[2]

---

(١) من الآية: ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٢) نسب الرضي أيضا الرأي الأول إلى سيبويه والثاني إلى الخليل ، وذلك في (شرح الكافية٢/٢٧٣) حيث قال: "ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع «أن» و«أنَّ» وذلك فيهما أيضا بشرط تعين الجار، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي...". والذي وجدته في كتاب سيبويه هو أن الخليل يحكم على موضعهما بالنصب ، ويوافقه في ذلك سيبويه، ثم يعقب على رأي الخليل بأنه لو حكم على موضعها بالجر لكان قولاً قوياً، فالقول بأن سيبويه يحكم على محلهما بالجر أقرب.

قال سيبويه:"وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وأنا ربُّكُمْ فاتَّقُوْن﴾. فقال إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال: نظيرها: ﴿لإيْلافِ قُرَيْشٍ﴾، لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من «أن» فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من : لإيلاف، كان نصبًا، هذا قول الخليل..."(الكتاب١/٤٦٤) ثم قال : "ولوقال إنسان إن «أن» في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه، كما حذفوا «رب» في قوله: وبلد تحسبه مكسوحا، لكان قولا قوياً، وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك، والأول قول الخليل ويقوي ذلك قولهم: وأن المساجد لله ، لأنهم لا يقدمون« أن» ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها إلا أنه يحتج الخليل بأن المعنى اللام، فاذا كان الفعل وغيره موصلاً إليه جاز تقديمه وتأخيره ... فاحتملوا هذا المعنى كما قال: حسبك ينم الناس، إذا كان فيه معنى الأمر". (الكتاب١/٤٦٥).

[حروف تنصب الاسم]

(الثاني) من الأنواع السبعة(الناصبة للاسم).

(منها)أي من الناصبة(حروف النداء فيمن جعل العمل لها كالمبرد، فإنه، قال: "أن المنادى منصوب بحذف النداء لسده مسد الفعل، وقد يمال كما يمال الفعل"[1]، وأما من جعل العمل للفعل المقدر كـ سيبويه، فإنه قال: "إن المنادى منصوب على أنه مفعول به، وناصبه الفعل"[2]، فلا يكون حروف النداء على قوله مما نحو بصدده.

(وهي)أي حروف النداء (يا، وأيا، وهيا لنداء البعيد، وما جرى مجراه)أي مجرى البعيد من ساء أو نائم،وتبع المصنف لجارالله في جعل يا للنداء البعيد[3]، قال: وأما قولهم «ياالله» مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده استصغارا لنفسه واستبعادا لها عن مرتبة المدعو تعالى، وابن الحاجب جعل اعمها ينادي بها القريب والبعيد[4]وهو أولى لاستعمالها فيهما، والأصل في الاستعمال: الحقيقة (وأي؛ والهمزة للقريب، و وا للندبة خاصة) أي قولنا: وازيد مختص بالندبة، ويا زيد مشترك بين النداء والندبة مع أنه [٢٣١/ب] /قد نقل «وا» في النداء المحض وهو قليل(ومنها «إلا» فيمن يجعل النصب لها)أي «إلا» (في الاستثناء)وهو المبرد والزجاج فإنهما قالا: "العامل في المستثنى إلا لكونها نائبة عن استثنى كما أن حرف النداء نائب عن: أنادي"،[5]والصحيح أنه أي النصب (للفعل، أولما تضمن

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/١٣١، ١٣٢.

(٢) الكتاب ٢/١١٤

(٣) المفصل ص٥١.

(٤) الإيضاح ٢/٨٣.

(٥) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٢٢٦.

معناه)كشبه الفعل ومعناه (قبلها)أي قبل «إلا»(بتوسطها)لأن المستثنى متعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء مما نسب الفعل، وهذا مذهب البصريين،[1] وقال أبوعلي الفارسي: "أن العامل استثنى"، حكي: أن عضد الدولة يسأله ذات يوم في الميدان عن العامل في المستثني، فقال هو منصوب بتقدير استثنى، فقال: هلا كان مرفوعا بتقدير امتنع فقال هذا جواب ميداني، وإنما أذكر الجواب الصحيح إذا رجعنا، قال الشيخ الرضي: لا يلزم ذلك الاعتراض لأنا نعلّل ما ثبت و ورد من كلام العرب، و ورد الرفع لكنا نقدر «امتنع» ونحوه [2].

أقول: إن لم يلزم ذلك الاعتراض عليه لكن يلزمه اعتراض آخر، وهو أنه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهار ولا باضمار، ولو جاز ذلك لنصب «ليت» و«كان» و«ما» باضمار أتمنى وأشبه، وأنفي وبعضهم (جعلها)أي «إلا»(عاملة)في المستثنى (في نحو: عشرون إلا خمسة كذا)أي حيث لا يتقدمه فعل ولاما يتضمن معناه .

(ومنه)أي مما يكون العامل هو إلا لعدم الفعل والمتضمن لمعناه ما يذكر(في المسائل الست الجَبْرِية)قال المصنف: هي في بيان المعادلات التي تقع بين العدد والجذور والأموال، ويتولد منها ست مسائل، ثلاث منها مفردة وهي:

[١]- عدد يعادل جذوراً.

[٢]-عدد يعادل أموالاً.

[٣]- جذور تعادل أموالاً.

وثلاث مركبة وهي:

[١] -عدد وجذور تعادل أموالا.

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١/٢٢٦.

(٢) نفس المصدر بنفس الصفحة.

[٢] عدد وأموال تعادل جذوراً.

[٣] جذور وأموال تعادل عدداً. [(١)]

فهذه هي معظم أصول الجبر والمقابلة، وفي شرحها طول خارج عن الغرض (من نحو: شيء إلا واحدا، أو مال إلاّ شيئا تعادل كذا)فإن العامل هاهنا إلا لسدها مسد تنقص)إذ المعنى شيء تنقض أنت فيه واحدا كما تقول: شيء يستثنى منه واحدا، (وكذا في) الاستثناء(المنقطع)العامل إلا لسدها مسد «دع»(نحو: ماجاء ني أحد إلا حمارا) أي دع حمارا (والأكثرون)من المتأخرين(على أنها)أي أن «إلا» (هناك)أي في المنقطع (في معنى «لكن»)فقالوا: انها هي الناصبة بنفسها نصب «لكن» لاسمها(ولابد لها)أي لـ «ألا» بمعنى «لكن»[٢٣٢/أ]/من تقدير الخبر)في الأغلب، فتقدير «ما جاء ني أحد إلا حمارا»لكن حمارا جاء كما أن التقدير« في جاء ني القوم إلا حمارا» لكن حمارا لم يجيء .

(ومنها)أي: من الناصبة للاسم («الواو» بمعنى «مع» فيمن يرى العمل لها)كعبد القاهر،(وقد مر)في أول القسم الثالث بيان اختلاف العامل في المفعول معه.

[نواصب المضارعة]

(الثالث) من الأنواع السبعة الحروف (الناصبة للفعل المضارع، وهي «أن» للاستقبال، نحو: أريد أن تخرج)و«أن»(التي تقع بعد العلم)وما يؤدي معناه كالتبيّن والتيقن والانكشاف (هي المخففة من المثقلة)لا الناصبة للفعل سواء كانت داخلة على المضارع أو الماضي (مثل علمت أن سيقوم وان لا يقوم)التقدير: أنه سيقوم، وأنه لايقوم وذلك لأنه لما شابهت «أن»

(١) وهذه هي الصور الممكنة للمعادلات الخطية(معادلات من الدرجة الأولى) في الرياضيات الحديثة.

المخففة من المثقلة أن الناصبة للفعل لفظا ومعنى ،ألزم قبل المخففة فعل التحقيق للإيذان من أول الأمر على أنها هي المخففة، لا الناصبة، والتحقيق بأن المخففة التي فائدتها [1] التحقيق أولى؛ (وكذا)أن (التي تدخل الماضي)الواقعة بعد العلم هي المخففة من المثقلة نحو: قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ [2] أي: أنه، والشارح فهم من كلامه هذا أن الداخلة على الماضي هي المخففة، سواء كانت بعد العلم أو لا نحو:مثل وعجبت من أن قام، وقال إذ لا يمكن أن يكون ناصبة لأن الفعل ليس مضارعا لكن التفصيل عن شرح هذا بالتحقيق حقيق، وإلى إزالة الشبهة طريق؛ وذلك لاتفاقهم على دخول «أن» المصدرية على الماضي والمضارع، وقوله في التعليل إذ لا يمكن أن يكون ناصبة. [3]

أقول: إذا دخلت على الماضي لا يكون ناصبة، بل إنما يكون لمجرد المصدرية، (و)«أن» (التي تقع بعدا لظن فيها الوجهان)من كونها مخففة من الثقلة والفعل بعده مرفوع، لأن الظن باعتبار رجحان الفعل شابه العلم ومن كونها ناصبة لأن الظن لاحتماله النقيض كان مخالفا للعلم، فألحق بسائر الأفعال التي تقع، بعدها الناصبة كقوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [4] فإنه قرئ بالرفع والنصب .

(و)أن المخففة و«أن» الناصبة (كلها مما مصدرية)يكون الفعل معهما بتقدير المصدر.

---

(١) ساقطة عن (ب): فائدتها.

(٢) من الآية: ٢٨ من سورة الجن.

(٣) الفالي ٢٢٢/ أ.

(٤) من الآية : ٧١ من سورة المائدة.

(و«لن» معناها نفي الاستقبال)أي هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا، وليس للدوام كما قيل:(نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ فإن التقيد «بـ حتى» دافع للدوام، (وهي أوكد من «لا»)فإن «لا» يدل على نفي أصل الفعل نحو: لا أقوم، فإذا أردت المبالغة قلت: لن أقوم .

(و«إذن» [٢٤٢/ب]/جواب)القول (وجزاء)الفعل.

(وإنما يعمل)«إذن» (النصب)بشروط ثلثة:(إذا كان مابعدها مفرغا لها)أي خالية عن عمل عامل آخر فيه، (ومستقبلا)،والشرط الثالث أن لايكون مفصولا بين الفعل و«إذن» لغير القسم والدعاء والنداء(نحو: إذن أكرمك ،لمن قال لك: أتيك)فإذن أكرمك جواب لقوله، وجزاء لفعله؛ (ولو قلت: أنا إذن أكرمك)أو إني إذن أكرمك،(أو إن تأتني إذن آتك)أو والله إذن لآتيتك،(أو)إذن (أظنك كاذبا لمن يحدثك، فالفاء إذن واجب لها في الأمثلة الأربعة الأول، فلأن إذن معمدة على ما قبلها، وماقبلهايقتضي أن يعمل في الفعل الواقع بعد إذن، فألغي إذن لأنها غير موضوعة على العمل حتى لا يجوز إلغاؤها، ألاترى: إنها تقع حيث لايكون عمل نحو: أنا إذن فاعل كذا، وأما في المثال الأخير فلأنّ الفعل لما كان حالا، لم يعمل فيه إذن، لأن هذا الباب مبني على الاستقبال، ألاترى: إنّ «أنْ» و«لن» و«كي» لاحَظَّ لهنّ في الحال؛ وكذا يجب الإلغاء في قولك: إذن قائما أكرمك لأن إذن من نواصب الفعل التي لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل، وإنما يجوز الفصل بأحد الأشياء الثلاثة المذكورة نحو: إذن والله أكرمك وإذن رحمك الله أكرمك، وإذن يازيد أكرمك لكثرة دوران هذه الأشياء في الكلام.

(وإذا وقعت «إذن» بعد الواو والفاء)نحو: إن تأتني آتك، وإذن أكرمك (فالوجهان) من إعمال إذن باعتبار أنها في صدر جملة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها، ومن الغائها باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام،

فيكون إذن متوسطة معتمدة على ما قبلها ويجوز في «أكرمك» في المثال الجزم على تقديرآتك وأكرمك، ويجوز الرفع على الاستيناف على تقدير: وإذن أنا أكرمك.

(وجاز الفصل فيها) أي في «إذن» بينها وبين الفعل المنصوب بها بالقسم والدعاء والنداء كما ذكرنا (خاصة نحو إذن والله أكرمك) بخلاف أخواتها نحو: أن ولن وكي فانه لا يجوز الفصل فيها بأحد هذه الأشياء ، لأن إذن بواسطة جواز الغائها صارت متصرفة فاعتبر فيها الفصل.

(و«كي» للتعليل نحو: أسلمت كي أدخل الجنة) .

(والنصب) أي نصب الفعل الواقع بعد «كي» الواقعة بعد اللام (في مثل

لـكَيْ يَعْلَمَ النَّاسُ إِنِّي امْرُءٌ   أَتَيْتُ الْمَعِيْشَةَ مِنْ بَابِهَا [1]

أي بكي [٢٣٣/أ]/ (قطعا)، في قوله «قطعا» نظر لأن مذهب الأخفش والخليل: أن «كي» في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بها بتقدير« أن» [2]، وقد يظهر كما في قوله: أردت لكى أن يطر بقربتي... ويعتذران ليقدم اللام عليها في ﴿لكيلا تأسوا﴾ [3] وتأخرها عنها في نحو: كي لتقضيني رقية ما وعدتني بأن «كي» المتاخرة بدل من اللام المتقدمة، واللام المتأخرة بدل من كي المتقدمة؛ ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة وحكموا

---

(١) قائل هذا البيت غير معروف عندي ولم أجد هذا البيت فيما بين يدي من مراجع.

(٢) أي : إذا لم تكن «كي» مسبوقة باللام جاز أن يكون النصب بها أو بأن مضمرة، وما اختاره المصنف في هذه المسألة رأي مستقل، فالمعروف أن «كي» حرف جر على الإطلاق عند الأخفش والنصب بعدها بـ «أن» مضمرة، وهي حرف نصب عند الكوفيين ، أما عندالبصريين فإنها حرف نصب إذا سبقت باللام، وحرف جر إذا ظهرت بعدها«أن» أو كانت «كيمه» وجائز فيها لوجهان في غير ذلك .

انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي٢/٢٣٩؛ وفي الإنصاف ٥٧٣أنها عندهم حرف جر أبداً، إذا لم تدخل عليها للام.

(٣)

بأن «أن» في كيما أن يغر زائدة، أو يدل من «كي» وبزيادة اللام في: كي لتقضيني.

(وفي غيره)أي في غير ما يكون «كي» مصدرة باللام (جاز أن يكون)النصب (بها)أي بـ «كي»،(وأن يكون(بإضمار«أن»)،مذهب البصريين: أن «كي» قد تكون ناصبة بنفسها كـ «أن»، وجارة مضمرة بعدها «أن» فيجوز أن يقال على قولهم في نحو: أسلمت كي أدخل الجنة إن النصب بـ كي أو بـ «أن» المضمرة بعدها[1].

واعلم: أن قوله: جاز أن يكون بها وبإضمار «أن» ليس على إطلاقه، لأن مذهبهم أن «كي» الداخلة على «أن» جارة، لا غير بمعنى اللام للتعليل نحو: كيما أن يغر كما أن الداخل عليهااللام ناصبة بمعنى: أن التعليل مستفاد من اللام.

(وجاز الإظهار)أي إظهار «أن»(في مثل) قوله[2]:

فَقَالَتْ: أكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ (كيما أَنْ تَغُرُّ وَتَخْدَعا[3]

---

(١) البيان السابق في المصادر السابقة.

(٢) هو جميل بثينة .

(٣) البيت من الطويل ، و هو له في ديوانه ص ١٠٨؛ و خزانة الأدب ٨/٤٨١،٤٨٢،٤٨٣، ٤٨٨،؛ والدرر ٤/٦٧؛ و شرح التصريح ٢/٣، ٢٣١،؛ و شرح المفصل ٩/١٤،١٦،وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد الغني ١/٥٠٨؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ص ٢٦٦؛ ورصف المباني ص ١٢١٧؛ و شرح الأشموني ٢/٢٨٣؛و شرح التصريح ٢/٣٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٧٣؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧؛ و مغني اللبيب ١/١٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/٥.

والشاهدفيه ظهو ر « أن » المصدر ية «كي » وذلك دليل على أمرين : الأول أن «كي » دالة على التعليل ، وليست حرفاً مصدرياً ، والثاني أن «كي» التعليلية تقدير بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة .

(ولا يجوز)تقديم معمول الفعل المنصوب بعد«كي» عليها نحو: قمت زيدا كي أضرب)لأنها إما جارة أو ناصبة[1]، ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما (كما لا يجوز) تقديم معمول الفعل بـ«أن» عليها (نحو (أريد زيدا أن تضرب خلاف للكسائي)فإنه أجاز هذا التقديم[2]، وقوله

.... (وَشِـفَاءُ غَيِّكِ خَابِراً أنْ تَسْأَلِي [3]

مما يعضد مذهبه)لأن خابرا معمول «تسالي»، وقد تقدم على «أن»، (والفرآء يجعل المنصوب)-وهو خابرا-(حالا من «من العي» على ما حكاه ابن السراج)، وقال الشيخ الرضي: التقدير أن تسالي: تسألن خابرا.[4]

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٢/ ٢٤٠.

(٢) نفس المصدر.

(٣) هذا عجز البيت وهو بتمامه:

هلا سألت خبير قوم عنهم وَشِـفَاءُ غَيِّكِ خَابِراً أنْ تَسْأَلِي

يروىفي جميع نسخ اللباب ، وفي شرح اللباب للفالي والعباب : «عيك» وهو تصحيف على ما ستبين .

والغي: الانهماك في الجهل، وهو خلاف الرشد . الخابر: العال.

قالالبغدادي تعليقاً على البيت: "وقد تصحف على شارح اللباب لفظتان منه، الأولى «الغي» تصحفت عليه بالعين المهملة المكسورة والثانية قوله: خابراً، تصحفت عليه بجابر بالجيم". ثم قال : " وهو في هذا معذور لأنه لم يقف على أصل الشعر" انظر: (الخزانة ٣/٥٦٤، ٥٦٥) والشاهد أن «خابراً» مفعول لـ «تسألي» بعده وهذا ما يؤيد قول الكسائي بجواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ «كي» عليها.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٨/٤.

[الحروف الجازمة]

(الرابع) من الأنواع السبعة الحروف (الجازمة له) أي للفعل المضارع.

(وهي «لم»، تقلب المضارع ماضيا ونفيه)أي نفي الماضي.

و«لما» وهي مثلها)في النفي والقلب، قالوا: كان «لما» في الأصل: «لم»، زيدت عليه «ما» كما زيدت في: إن ما وأينما.

(ويختص)بسبب هذه الزيادة بأشياء بالاستغراق)أي بامتداد نفيها من حيث الابتغاء إلى حال التكلم، نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم بخلاف «لم» فإنه يجوز [٢٣٣/ب]/أن ينفصل نفيها من الحال، نحو: لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم.

وجواز حذف الفعل المنفي بـ لما في السعة ان دل دليل عليه استغناء بها عن الفعل نحو: شارفت المدينة ولمّا، أي: ولما أدخلها، بخلاف لم لأنه لايجوز حذف فعلها في السعة.

ويستعمل«لما»في الأغلب في نفي الأمر المتوقع.

(واللام للأمر، وجاز إضمارها) أي إضمار اللام (في ضرورة الشعر نحو:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ منْ شيءٍ تَبالا[1]

أي لتفد، وأجاز الفرآء حذفها في النثر[2]، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ

---

(١) البيت من الوافر، و هو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥؛ وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/١١؛ و للأعشي أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٥/٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩؛ والأنصاف ٢/٥٣٠؛ والجني الداني ص ١١٣؛ ورصف المباني ص٢٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٩١، ٦٠، ٦٢، ٩/٢٤؛ والكتاب ٣/٨؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/٢٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٤١٨؛ والمقتضب ٢/١٣٢؛ والمقرب ١/٢٧٢؛ و همع الهوامع ٢/٥٥.

والشاهد فيه قوله: «تفد» يريد لتفد، فأضمر لام الأمر، و هذا من أقبح الضرورات.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٨٥.

آمَنُواْ يُقِيمُواْ﴾ [1] فإنه في الأصل: ليقيموا، ولايجوز أن يكون جزمه لكونه جوابا للأمر عنده لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة، ولا استبعاد في ذلك لأنه يكفي في كونه شرطا يوقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا أيضا على أشياء أخر، نحو: توضأ تصح صلوتك .

(و«لا» للنهي) فإنها جازمة بخلاف «لا» للنفي، وتجي «لا» لمخاطب والغائب على السواء بخلاف اللام، فإنها لا تدخل للمخاطب في الأغلب، وقد تدخله لتفيد التاء الخطاب، والام الغيبة، فتعم اللفظ لمجموع الأمرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا، وبعضهم غائبا كما قرئ في الشواذ [2]: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ [3].

(و«إن» للشرط والجزاء، وقد مر حكمها) أي حكم الشرط والجزاء، «لا» حكم لا و«إن» على ما قال الشارح [4] إذ لا فائدة لتخصيصهما بالذكر، لأنه مرّ أيضا حكم «لم» و«لما».

(ومن شأنها [5]) أي من شان «إن» أن تلزم [6] الفعل لفظا) نحو: إن تزرني أكرمك، (أو تقديرا) نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [7] أي ان استجارك أحد.

(وقلمايحذف معها) أي مع («ان» [الفعل من غير شريطة] [8] التفسير) فإنه

---

(1) من الآية: ٣١ من سورة ابراهيم.

(2) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/ ٨٤.

(3) من الآية: ٥٨ من سورة يونس.

(4) الفالي ٢٢٣/ب.

(5) سقطت عن (ب): شأنها.

(6) في (أ): تلزم.

(7) من الآية: ٦ من سورة التوبة.

(8) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

يحذف معها في الأغلب كما في الآية:

(ونحو)قوله[1]:

(إنَّ العَقْلُ فِيْ أَمْوَالِنا لا نُضِقْ بِـهِ   ذِراعًا وَإِنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ لِلصَّبْـرِ [2]

ليس بقياس، لأنه حذف الفعل من غير شريطة التفسير؛ والعقل: الدية، وضقت بالأمر ذراعا: أي ضاق ذراعي به أي لم أطقه، ويقال: صبره صبرا إذا قبله قصاصا، وأصله: الحبس حتى يقتل أي إن طولنا بالعقل لا نضق به ذراعا أي نطيق أداء ه، وإن حُبسنا للقتل قصاصا، فنصبر أي فنحبس أنفسنا لذلك الصبر أي لذلك الحبس للقتل أي نصير لنقتل قصاصا، فالعقل فاعل فعل محذوف، حُذف من غير شريطة التفسير أي إن كان العقل.

(و)من شأنها(أن شأنها في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام)سواء كان ذلك الشيء معمولا للشرط أو للجزاء،فلا يقال زيدا إن تضرب يضربك، وزيدا إن جتني أضرب بالجرم[٢٣٤/أ]/وإنما يجوز بالرفع ليكون الشرط متوسطا، وزيدا أضرب دالا على جزائه، أي إن جئتني فزيدا أضرب، وإنما لا يجوز ذلك لاقتضائها صدر الكلام .

(ولذا)أي لامتناع تقديم ما في حيز الشرط عليه (قيل) في «آتيك إن تأتيني»: إنّ الجزاء محذوف، وما تقدم)-وهو آتيك-(كلام وارد على سبيل الإخبار)، وعلى الجزاء المحذوف وهو مذهب البصريين [3]، (و)إلا يكن واردا على سبيل الإخبار بل كان جزاء كما هو

---

(١) قائله هدبة بن الخشرم العذري .

(٢) البيت له في الكتاب ١٣١/١؛ والأمالي الشجرية ٢٣٦/٢؛ والمغني ٣٠٢/٢.

والشاهدفيه قوله: «إن العقل» و «إن صبراً» حيث حذف الفعل فيهما دون تفسير ولا يقاس عليه .

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٩٨/٤.

مذهب الكوفيين[1] (يلزم الجزم)لأنه مضارع كالشرط، وإذا كانا مضارعين وجب الجزم، (أو)يلزم(دخول الفاء)على ماتقدمه إذا كانت جملة اسمية أو غيرها مما لايصلح أن يقع شرطا، فيجب أن لا يجوز: أنت طالق إن دخلت الدار كما لايجوز إن دخلت الدار أنت طالق.

(و) يلزم (جواز عمرا أن تضرب زيدا أضرب)على أن يكون عمرا مفعول «أضرب» لأن المعمول يقع حيث يقع العامل، والمفروض: جواز تقديم ما في حيز «إن» عليها.

(و)يلزم(جواز: اضربْ غلامَه إن يضرب زيد)يعود الضمير في «غلامه» إلى زيد لأن «اضرب غلامه» لو كان جزاء لكان زيدا المتأخر لفظا متقدما معنى، لأن رتبة الشرط قبل رتبة الجزاء ، فينبغي أن يجوز ذلك كما يجوز: ضرب غلامه زيد؛ وهاهنا سوال، وهو : إن ما تقدمه «إن» كان كلاما واردا على سبيل الاخبار ولم يكن جزاء، فينبغي أن يحكم بوقوع الطلاق جزما في قولك: أنت طالق إن دخلت الدار، لأنه لا تعليق فيه لأن التعليق إنما يكون في الجزاء وهو ليس بجزاء، فأجاب عنه بأن ما تقدمه وارد على سبيل الإخبار (وإن كان)ما تقدمه (في حكم المعلق)على الشرط(في الأحكام)فيكون جوابا من حيث المعنى اتفاق لتوقف مضمونه علي حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالإقرار في قولك نحو: عليّ ألف درهم إن دخلت الدار.

(ولو قلت: زيدا إن تضرب أضرب، لم يجز)نصب زيد (بأيّ الفعلين نصبته)لأن إذا لم يجز أن يتقدم على «إن» فعلا الشرط والجزاء، لم يجز أن يتقدمها معمولها(والكسائي: يجيز نصبه بالفعل الأول)وهو[2] الشرط، كما يجيز تقديم معمول أن الناصبة عليها(ويجيز هو)أي الكسائي(والفرآء نصبه بالفعل الثاني)وهو الجزاء، قال ابن السراج: قال الفرآء: وإنما أجزت أن يكون منصوبا بالفعل - الثاني وإن كان مجزوما- لأنه يصلح فيه الرفع وأن يكون

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي٤/٩٨.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢٤٥؛ والإنصاف ص ٦٣٣.

مقدما[1] فكأنه قال اضرب زيداً ان تضرب(لتوهم الرفع والتقدم، ولو قلت: إن زيدا تضرب[٢٣٤/ب] /آتك فبذكر اسما منصوبا بعد «إن» قبل فعل الشرط ولم يكن الفعل بعده مشغلا عنه بضميره أو متعلقه، (فلا يقال في جوازه)لأن لايلزم منه تقديم ما في حيز «أن» الشرطية عليها(إلا أن النصب بمضمر) يفسره هذا الظاهر (عند أصحابنا)البصريين،[2] وذلك لقوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفعل بينهما في غير «أن» لكونها أصل الباب .

(و)النصب (بما بعده عند الكوفيين)لصلاحيته «إن» ينصبه مع عدم اشتغاله عنه بضميره أو متعلقه، وإن كان الفعل مشتغلا بأحدهما كان منصوبا بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق.

(وكذا)حكم المنصوب بالجزاء المتقدم عليه يكون نصبه عند البصريين بفعل مقدر يفسره هذا الظاهر (إذاقلت: ان يأتيني زيدا أضرب بالجزم عند أصحابنا ، والكوفيون: أبوا جزم الثاني)[3]لأن الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المنصوب الذي ليس من جملة الشرط؛ (والكسائي يجزمه)[4] أي الثاني(إذا فرق بينها بطرف لغو للثاني)وهو الجزاء (نحو: إن تأتنى إليك أقصد)لأن الفعل بالطرف كـ لا فصل(وإن كان الفصل بينهما من سبب الأول)أي من متعلق الشرط ومن جملة (ظرفا)كان هذا الفصل نحو: إن تأتني يوم الجمعة آتك(أو غيره)نحو: إن تضرب زيدا أضرب(فالجزم)واجب (وفاقا)لأنه إذا كان متعلقا بالشرط لم يكن فاصلا بين الشرط والجزاء، لأن الشرط إنما يتم مع ما يتعلق به.

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٤٥.

(٢) نفس المصدر؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٢٥٥.

(٣) نفس المصادر.

(٤) الأصول في النحو ٢/٢٥٦؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٢/٢٥٥.

٥-[«إن» وأخواتها و«لا» النافية للجنس]

(الخامس) من الأنواع السبعة (ما ينصب ثم يرفع، وهي سبعة، ستة تسمى الحروف المشبهة بالفعل) التام المتصرف المتعدي لفظا لكونه على ثلثة أحرف فصاعدا مفتوحة الأواخر ومعنى لطلبها الجزئين مثل المتعدي.

(وهي «إن») بالكسر (لتوكيد مضمون الجملة) وتحقيقه بلا تغيير في الجملة، لأن التأكيد مقوية الثابت.

(و«أن» بالفتح، وفي قيس وتميم: عنّ) بقلب همزة «أن» عينا (مثلها) مرفوع بأنه مبتدأ، وهو أنّ أى مثل «إن» في توكيد مضمون الجملة ويجوز نصب مثلها على الحال (مع قلب مضمون الجملة إلى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل) أي هذا المعنى إنما يحصل (من إضافة مصدر منتزع من معنى [خبر الجملة) سواء كان الخبر مشتقا][1] أو جامد. (أو) من معنى (وصفه) أي وصف الخبر إذا كان الخبر موطئا) إضافة (إلى اسمها) أي اسم الجملة أي الاسم الواقع في الجملة نحو: بلغني ان زيدا قائم أي قيام زيدا وأنك زيد أي زيديتنك فإن الجامد إذا لحقت بآخره ياء النسبة أفاد معنى المصدر [٢٣٥]/ أو أن زيد في الدار، أي حصول زيد في الدار، لأن الخير في الحقيقة هو حاصل، ونحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾[2] أي ذلك بانتفاء فقههم لأن قوم خبر موطّئ.

(ولذا) أي لكون «أن» لتوكيد مضمون الجملة من غير تغيير فيها وأن له مع قلب مضمونه إلى معنى ما هو في حكم المفرد (يكسر) «إن» في مظانّ الجمل كأنه لابتداء) سواء في

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) من الآية: ١٣ من سورة الحشر.

أول الكلام نحو: إن زيدا قائم أو كان في وسطه لكنه[1] في ابتداء كلام آخر واستيناف له نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[2] .

(وما بعد القول)في جميع متصرفاته إذا قصد به الحكاية وإنما كسرت لأن ما بعده ابتداء الكلام المحكيّ أما إذا قصد به الاعتقاد الشامل للعلم والظن فإنها يفتح كما تفتح بعد العلم والظن.

(وتفتح في مظان المفردات)أي فيما يكون الأصل فيه أن يستعمل فيه المفردات (وما يجرى مجراها) نحو: علمت أن زيدا قائم فإنه وإن كان في الأصل جملة إلا أنه في حكم المفرد.

(وإن كان)الموضع الذي يقع فيه (إن ممايستعمل فيه الجملة لفظا)استعمالا (جوازا)نحو عجبت من يوم أنك خارج فإنها فتحت لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا، ويجوز أن يستعمل هاهنا أيضا الجملة فيقال :عجبت من يوم خرج زيد (أو)استعمالا (لزوما)نحو: اجلس حيث ان زيدا جالس، فإن «حيث» لا يضاف إلا إلى الجملة لكن فتحت لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا، وإنما كسرت إذا وقعت حالا نحو: لقيتك وإنك قائم وإن كان الجملة هاهنا واقعة موقع المفرد الذي هو المصدر والمصدر يقع حالا لأن الجملة يقع حالا أيضا والمصدر الذي يقع حالا لا يكون الجملة واقعة موقعة لأن المصدر الذي وقع حالا هو المصدر الصريح، لا المأول به(كـ مكان الفاعل)فإنه من مظان المفردات، لزن الفاعل لا يكون إلا مفردا، (و)كمكان (المفعول به)نحو: عرفت أنك قائم (خارج باب قلت)فإن مفعول القول وإن كان مفعولا إلا أنه لا يكون إلا جملة فهو مستثنى، وأعني بباب قلت: قلت وجميع متصرفاته من

---

(١) في (ب): لكنها.

(٢) من الآية: ٦٥ من سورة يونس.

المضارع والماضي والأمر واسمي الفاعل والمفعول والمصدر، (و(كـ مكان(المبتدأ)نحو: عندي أنك قائم ،(و)كمكان(المجرور)بحرف الجر أو بالإضافة نحو: عجبت من أنك قائم، وفعلت كذا كراهية أنك قائم.

(ويفتح في باب علمت دون اللام على حرف ثاني المفعولين)على مذهب الأخفش كما عرفت تحقيق القول فيه[1]، وإنما فتحت لوقوعها موقع المفعول الأول، وكذا يفتح على قول سيبويه لوقوعها موقع[٢٤١/ب] /المفعولين لعلمت[2] ، وهما في حكم مفعول واحد.

(ويكسر) «أن»(معها) أي مع اللام(فيه)أي في باب علمت(تعليقا)لباب علمت، فإنه لما جيء باللام وعلق لعلمت لا يكون لعلمت عمل فيما دخل عليه، فعادت الجملة كما كانت قبل دخول علمت، وإذا دخلت «أن» على الجملة وهي مستقلة وجب كسرها.

(ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبارالجملة)، وتقدير(المفرد كما بعد إذا المفاجاة)كقول الشاعر[3]:

وكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ[4]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٠-٦١.

(٢) نفس المصدر.

(٣) قائله غير معروف.

(٤) البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٣٨؛ و تخليص الشواهد ص٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٤١١،٣٧٨،و جواهر الأدب ص ٣٥٢؛ و خزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٩٩؛ والدرر ٢/ ١٨٠؛ و شرح الأشموني ١/ ١٣٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٨؛ و شرح شذور الذهب ص ٢٦٩؛ و شرح ابن عقيل ١/ ١٨١؛ و شرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨؛ و شرح المفصل ٤/ ٨،٩٧/ ٦١؛ والكتاب ٣/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.
والشاهد فيه جواز فتح همزة «إن » و كسرها بعد «إذا » الفجائية .

أي عبد قفلأي لئيم القفا يعنى: صنْعَانَ واللهزمتان عظمان تأتيان في اللحيين تحت الأذنين والواحد لهزمة، والجمع الهازم، فالفتح على أن تقدر ما بعد إذا مفردا، ومبتدأ محذوف الخبر، أي إذا عبودية قفاه ثابتة، والكسر على أن تقدر ما بعد إذا جملة، أي إذا هو عبد القفا، (وكما في قولهم: أول ماأقول أني أحمد الله بالفتح على معنى أول مقولي حمدالله). قال عبدالقاهر: إذا فتحت لم يكن في الكلام محذوف، أو كان أول ما أقول مبتدأ، وأني أحمد الله خبره بمعنى أول الشيء الذي أقوله الحمد لله، وما يجب أن يكون موصولا ليكون بمعنى أول مقولي الحمدلله.

أقول: إن «ما» فيما أقول يجوز أن يكون على هذا الوجه مصدرية أيضا على معنى: أول قول أي أقوالي حمد لله، فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر، وأشار إلى توجيه الكسر بقوله(أو أول أقوالي)أني أحمدلله على أن يكون القول عاما في الجملة وغيره، فيكون «أول» مضافا إلى أقوال متعددة منها: أني أحمد الله، ومنها: غيره، ثم أخبرعما هو أولها، وهو أني أحمد الله على معنى أول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة، ولا حاجة إلى خبر محذوف، ونظيره: قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أفضل ما قلته أنا والنبييون من قبلي لا إله إلا الله»[1]. وقال عبدالقاهر لايكون ماعلى هذا الوجه موصولة [2].

---

(١) مجمع الزوائد ٢/١١٤.

(٢) كتاب المقتصد ٢٢/٥٤.

أقول: يجوز أن يكون «ما» موصولة على هذا الوجه على معنى أول مقولاتي هذا المقول، وهذا الكلام وهو أني أحمد الله كما تقول: أول السورة بسم الله الرحمن الرحيم، (لا على حذف الخبر مع الكسر)كما قال أبوعلي[1]، وتبعه عبدالقاهر والزمخشري، فإذا كسرتها كان قولك أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أول قولي أني أحمد الله ثابت أو موجود، فقولك أني أحمدالله جملة محكية وقعت بين المبتدأ والخبر(لفساد المعنى)هذا إشارة إلى اعتراض ابن الحاجب على أبي علي وهو أن المحكي بعد القول هو عين القول[2]، ألا ترى! أنك إذا قلت: أعجبني قول زيد [أن عمرا ينطلق، فالذي أعجبك هو نفس القول][3]الذي هو أن عمرا منطلق، وأول كونه أفعل التفضيل[٢٤٢/أ]/لا يضاف إلا إلى ما هو بصفة فالتقدير أول أني أحمد الله ثابت، وأول هذا القول باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات أن،فيكون المعنى على هذا تلفظي بهمزة اني أو بأني ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من هذا الكلام، (ولكون المكسورة للابتداء)من غير تغيير في معنى الجملة (جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة،وكذا)جاز(في الصفة)أي موضع اسمها نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وإنما جاز ذلك في «أن» لأنها لعدم تغيرها معنى الجملة، كان اسمها المنصوب في محل الرفع لأنها كالحروف الزائدة التي لا يفيد إلا التأكيد، وقوله: عند الزجاج، قيد في الصفة لأنه أجري الصفة مجرى المعطوف[4]، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبُ﴾[5] فجعل قوله تعالى «عَلَّامُ الْغُيُوبُ» بأنه خبربعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أو بدل من الضمير في

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٤٥/٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) المصدر السابق ٣٥٤/٣.

(٥) سورة السبا: ٤٨.

يقذف أو فاعل يقذف، واستغني عن العائد لظاهر موافق للأول، وعند سيبويه يجوز العطف على محل اسم «لكن»[1] وعند الفرآء يجوز رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل.[2]

واعلم: أن بعضهم قال: إنه معطوف على موضع اسمها نظرا إلى أن الاسم الذي هو الذي كان مرفوعا قبل دخول، أن دخولها كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا، وقال الجزولي والزمخشري: إنه معطوف على موضع «أن» مع اسمها نظرا إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ[3]، وليس بمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية، وفيه نظر لأنه باعتبار الرفع مجرد لأن «أن» باعتباره كالعدم.

(ولا يجوز) الرفع على موضع اسمها (قبله) أي قبل مضي الجملة عند البصريين[4] فلا يجوز عندهم إن زيدا وعمرو قائمان لأن العامل في خبر المبتدأ عندهم هو المبتدأ، وفي خبر «أن» «إن» ليكون قائمان لكونه خبرا عن زيدا وعمرو مرفوعان بأن والابتداء، فيلزم منه عمل عاملين مختلفين في معمول واحد، وذا لا يجوز لأن العاملين عندهم كالمؤثرين، ولا يجوز أن يصدر من مؤثرين مستقلين أثر واحد (خلافا للمبرد والكسائي) فإنهما أجازا العطف على موضع اسمها قبل مضي الخبر أيضا،[5] وإنما أجازا ذلك لأن العامل عندهما في خبر «إن» ما كان عاملا في خبر المبتداء، فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد، وقوله: (وقوله تعالى): ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا (وَالصَّابِئُوْنَ) وَالنَّصَارَى [٢٤٢ / ب] / مَنْ آمَنَ﴾[6] اعتراض، لأنه في الظاهر عطف على محل اسم «إن» قبل مضى الجملة، فأجاب عنه بأنه محمول (على أن

---

(١) الكتاب ٢٨٦/١.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٥٣/٤.

(٣) همع الهوامع ١١٤/٢.

(٤) المصدر السابق بنفس الصفحة.

(٥) نفس المصدر ٣٥٦/٤.

(٦) سورة البقرة ٦٢.

الخبر المذكور)،وهو قوله «مَنْ آمَنَ» (خبر، لأن مقدم على المعطوف تقديرا)وإن كان مؤخرا عنه لفظا، وإنما أخره عنه لفظا إيذانا بأن الصابئين الذين كانوا أثبت قدما في الكفر، وإنما سموا صابئين لأنهم صبوا عن الأديان كلها، لو آمنوا لصح مع ذكر إيمانهم فضلا عن غيرهم، فعلى هذا يكون الصابئون معطوفا على محل اسمها[1] بعد مضي الجملة، أو محمول على أنه أن الجملة المذكورة (خبر للصابئين، وخبر «إن» محذوف مقدر قبله)أي قبل الصابئين، وإنما حذف لدلالة جر «الصابئون» عليه، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول لأنه فيه مخالفة أمر وهو حذف الخبر، وفي الوجه الأول مخالفة أمرين الحذف ومضر الوضع، ولأن مذهب سيبويه في قولك: زيد وعمرو قائم[2]. أن الجر للثاني، وخبر الأول محذوف، وهذا الوجه مثله، وقوله: (كما في قوله[3]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْـــ ـــدكَ رَاضٍ والرأيُ مُخْتَلِـفُ[4]

إشارة إلى الوجه الثاني لأن «راض» لو كان خبر عن «نحن» لوجب أن يقال: راضون،ولما قال راض لو كان خبر عن نحن لوجب أن يقال راضون، ولما قال راض دل عى أنه خبر أنت .

---

(١) في (ب) : اسمه.

(٢) الكتاب٣/٥٨.

(٣) قيل: إنه قيس بن الخطيم، وقيل حسان بن ثابت رضي اللّٰه عنه، وقيل عمرو ابن امرئ القيس.

(٤) والبيت لأحد منهم في ملحقات ديوان قيس ١٧٣؛ وديوان حسان ص ١٦٣؛ والشعر منسوب فيه إلى عمرو ابن امرئ القيس ؛ والكتاب ١/٣٨؛ والمقتضب ٣/١١٢، ٤/٧٣؛ والأمالي الشجرية١/ ٣١٠؛ والإنصاف ص ٩٥؛ والمغني ٦٢٢؛ والعيني ١/٥٥٧؛ والهمع ٢/١٠٩؛ والأشموني ٣/١٥٢.
والشاهد أن «راض» خبر لـ «أنت» وخبر نحن محذوف مقدر قبل «أنت». واجتزأ بخبر الواحد عن الجميع.

قال الشارح: وأجاب عنه بجوابين ،أحدهما: أن الصابئون ليس عطفا على محل اسم أن بل هو مبتدأ خبره محذوف[1].

أقول: هذا جواب آخر، وليس في المتن منه أثر لأنه التزم أن الصابئون معطوف على اسم أن لكن منع أن العطف قبل مضي الجملة بما ذكر من الوجهين.

(وعليه)أي على الوجه الثاني محمول(قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[2] فيمن قرأ)وملائكته (مرفوعا)، لأن «يصلون» لو كان خبرا عن «الله» لقال: يصلي، ولما قال «يصلون» دل على أنه خبر من ملائكته، وخبر الأول محذوف .

(وقد يتوهم)والمتوهم بن الحاجب (أن المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل). قال ابن الحاجب: إن مع اسمها وخبرهافي باب علمت وإن كان في تقدير المفرد باعتبار أن التقدير في علمت أن زيدا قائم علمت قيام زيد، لكنه معهما في تقدير اسمين لأنها معهما سادة مسد مفعولي علمت كما «أن إن» المكسورة مع جزيها بتقدير اسمين[3] أي المبتدأ والخبر و توجه(لقوله):

إذا جزت نواصي آل بدر فأدوها وامري في الوثاق
(وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغاةٌ ما بقينا في شقاق)[3]

---

(١) القالي ٢٢٧/أ.

(٢) من الآية: ٥٦ عن سورة الأحزاب.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٥١/٤.

(٣) البيتان لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥؛ والبيت الثاني : وإلاّ فاعلموا.....الخ، له في تخليص الشواهد ص ٣٧٣؛ وخزانة الأدب٢٩٧،٢٩٣/١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢؛ وشرح التصريح٢٢٨/١؛ والكتاب١٥٦/٢؛ والمقاصد النحوية٢٧١/٢؛ وبلانسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨.

والشاهد فيه قوله: «أنّا وأنتم بغاة» حيث استشهد سيبويه به على العطف على محل اسم «إن» المكسورة الهمزة ، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير : أنا بغاة وأنتم بغاة. وذلك لأن «أن» المفتوحة الهمزة بعد فعل القلب في حكم المكسورة.

والشقاق: العداوة، وسبب هذا الشعر أن قوما من [٢٤٣/أ]/آل بدر من الفزاريين جاؤا بني لام من طيّ ،فعمد بنو لام إلى الفزائين، فجزوا نواصيهم، وقالوا قد مننا عليكم، ولم نقبلكم، فعضب بنو فزارة من ذلك، فيقول[١] بشر من أبي حازم: قد جرزتم نواصيهم فاحملوها إلينا، وأطلقوا من أسرتم منهم، وإن لم تفعلوا فاعلموا إنا نبقي متعادين أبدا، وإنما دعا ابن الحاجب إلى هذا التوهم أنه نقل عن سيبويه جواز العطف على محل اسم «أن» المفتوحة لهذا البيت بتقدير الجر من الأول[٢] ، التقدير:إنا بغاة ، وأنتم، فلولا «أن» المفتوحة في باب علمت في حكم المكسورة لما صح منه هذا الاستدلال، (وليس)هذا البيت (يثبت)وحجة على جواز العطف على محل اسم «أن» المفتوحة قال الشارح: لأنه يلزم أن يكون عطفا قبل مضي الخبر[٣].

أقول: لايلزم ذلك لو قدر للأول خبر مثل المغطوف، ولا حاجة إلى هذا التعليل لأن المصنف علل عذم حجيته بقوله(لاحتمال أن يكون العطف باعتبار)عطف (الجمل)بعضها على بعض بأن يكون خبر «أنا» هو قوله في شقاق، وقوله: وأنتم بغاة، جملة معطوفة على الجملة الأولى (لا باعتبار الشريك)أي تشريك المفردين (في العامل).

(وأنه) أي العطف باعتبار عطف الجملة على الجملة (جائز في الجميع)أي في جميع حروف المشبهة وغيرها هذا مع أن مبنى توهم ابن الحاجب منهدم لأنا نقول لعد تسليم أن أن مع ما في حيزها بتقدير اسمين إنّ الاسمين إنّ الاسمين بتقدير المفرد، فعلمت أن زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما، وهو بتقدير علمت قيام زيد،(وتقول أن المصطلح هو وأخوه وعمرا

(١) في (ب): تقول.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٣٥١.

(٣) الفالي ٢٢٧/ب.

مختصمان)على أن يكون عمرا معطوفا على لفظه المصطلح مختصمان) خبر عنهما، ولا فساد فيه من وجه، (وإن لم تأت بالمعطوف الثاني) وهو عمرا (لم يسد كلامك أيّة)من الجهات(سلكت)، وهي أربع جهات: نصب أخاه، ورفعه، وعلى التقديرين تثنية الجر وتوحيده (لما لايخلو)هذا الكلام مع عدم الإتيان بالمعطوف الثاني (من فساد)واحد (أو أكثر)من فساد وذلك لأنه لو قيل إن المصطلح هو وأخاه مختصمان على أن يكون أخا معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح وذا لا يجوز لأن المصطلح يقتضي[1] فاعلين لأنه يلزم بمعنى تصالح، ولو جعل أخاه مفعولا معه لزم هذا الفساد مع فساد آخر وهو تثنية الخبر لأنه خبر عن المصطلح وحده لأن التقدير أن أخاه مفعول معه، ولو قلت أن المصطلح هو وأخاه مختصم، فإن كان أخاه معطوفا على المصطلح[٢٤٣/ب]/لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم، وذا فاسد لما ذكرنا، ويلزم أيضا توحيد الجر مع التعدد في الاسم، وذا لا يجوز أيضا إذ لا يجوز أن يقال أن زيدا وعمرا قائم ، ولو جعل أخاه مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح، هكذا قال المصنف، وقال الشارح: وفيه نظر لأن المصطلح بمعنى المتصالح، فتقضي أن يكون فاعله متعددا لفظا، ولو كان أخاه مفعولا معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ [2].

أقول: لايجب أن يكون فاعله متعددا لفظا كما قال عبدالقاهر في المقتصد أن فاعل تفاعل لفظيان ومعنويان[3] ولا شك أن المفعول معه فاعل في المعنى هاهنا، ولو قلت أن المصطلح هو وأخوه مختصمان، فإن كان أخوه معطوفا على الضمير المستكن في المصطلح لزم الإخبار عن الواحد- وهو المصطلح- بالاثنين، وهما مختصمان، وان كان معطوفا على محل اسم «أن» يلزم العطف على محله قبل مضي الجملة مع فساد آخر، وهو توحيد فاعل المصطلح، ولو

---

(١) في (ب): تقتضي.

(٢) الفالي ٢٢٧/ب. (٣) المقتصد ١٠٩/٢.

قلت: إن المصطلح هو وأخوه مختصم، فإن كان أخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وإن كان معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم.

(ولم يجامع لامه)أي[1] لام الابتداء، وهو عطف على قوله جاز في المعطوف على اسمه (إلا إياها)حال كونها(داخلة على الخبر وإن كان مفردا)نحو: إن زيد القائم ، وإنما يدخل عليه مع اقتضائها الصدر كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد، وهو التأكيد والتحقيق مع أن كليهما حرف ابتداء، فصدر أن لكونها عاملة والعامل أولى بالتقديم على معموله، (أو داخلة على الاسم مفصولابينها)أي بين إن (وبينه)أي بين اسمها بظرف هو الجر نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾[2] أو بظرف متعلق بالجز نحو: إن في الدار لزيدا قائم، (أو)داخلة(على ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه)أي تقدم المتعلق الجر نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وأما إذا تأخر عنه فلا يدخل عليه، فلا يقال: إن زيدا أكل لطعامك لئلا يبطل حقها بالكلية .

واعلم: أن اللام إنما يدخل على الخبر إذا كان مثبتا ، ولم يكن ماضيا مجردا عن قد، ولم يكن جملة شرطية، ولا يدخل على الجملة القسمية المصدرة باللام إلا مع الفصل بين اللامين بما المزيدة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3] وكذا إنما يدخل على متعلق الخبرإذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد، لا يقال: إن زيدا لطعامك آكل إلا عند الأخفش.[4]

(ولكن) للاستدراك، وقد عرفت معنى الاستدراك في حروف العطف(يتوسط بين كلامين متغايرين)بالنفي والاثبات(معنى)أي الشرط أن يكون التغاير بينهما معنى سواء كان

---

(١) سقطت عن(ب): أي.

(٢) من الآية: ١٢ من سورة الليل.

(٣) من الآية : ١١١ من سورة هود.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي٤/٣٥٩.

مع التغاير المعنوي تغاير لفظي نحو جاء ني زيد لكن عمرا لم يجئ، أو لا نحو: زيد حاضر لكن عمرا مسافر، ويكتفي في التغاير أن يكون بوجه مّا، ولا يجب أن يكون بينهما تضاد حقيقي كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُوْا فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُوْنَ﴾ (١) فان عدم الشكرغير مناسب للافضال.

(وتشايع)أي تتابع «لكن»(إن في صحة العطف على المحل)أي على محل اسم لكن لأنها لا يغير معنى الابتداء كانّ، (وفي دخول اللازم(٢) في الخبر)أي(٣)في خبر «لكن» على(٤)مذهب الكوفيين(٥) لا على مذهب البصريين فإنهم قالوا: إن حق اللام أن لا يجامع «إن» المكسورة أيضا لسقوطها معها عن التصدر الذي هو مرتبتها لكن جامعتها لشدة مناسبتها لها معنى، وأمّا لكن فلما لم يناسبها معنى لا يجوز أن تجامعها اللام وإلا لزم إسقاطها عن مرتبها لمجامعتها إياها (لكنه) أي لكن دخول اللام على خبر لكن (ضعيف)لما قال البصريون(٦) (ونحوقوله(٧):

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٢) في (ب): اللام.

(٣) سقطت عن (أ): أي .

(٤) في (ب): في.

(٥) انظر: بيان التالي:

(٦) استدل الكوفيون بالبيت الآتي على جواز الابتداء على خبر«لكن»،وحكم عليه البصريون بالشذوذ وأولوه. انظر: الإنصاف ص ٢٠٩، ٢١٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨، ٦٤، ٦٩؛ والمغني ص ٢٣٣و ٢٩٢؛ والعيني ٢٤٧/٢؛ والتصريح ١٢٢/١ ؛ والهمع١٤٠/١؛ والأشموني ٢٨٠/١ ؛ والخزانة ٣٤٣/٤.

(٧) قائله غير معروف.

.... (ولكنّني من حبِّها لعَميدُ)[1]

مع شذوذه(متأول)بأن الأصل فيه «لكن إنني» فخفف بحذف الهمزة وإدغام نـون لـكـن في نون إنني بعد حذف إحدي نونيه كما خفف ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾[2] بالاتفاق، وأصله لكن أنا.

(ويجوز معها)أي مع لكن شذوذه ومخففة(الواو)العاطفة أو الاعتراضية إلا «أن» المخففة مع الواو لا يكون عاطف، بل انتقل معنى العطف إلى الواو.

(و«كأن» للتشبيه)سواء كان خبرها مشتقا، أولا، قيل: إنها للشك إذا كان مشتقا، نحو: كأنّ زيدا قائم، لأن الخبر حينئذ عبارة عن الاسم، والشيء لا شبه بنفسه، والجواب أن الخبر ليس عبارة عن الاسم لأن المعنى كأن زيدا شخص قائم إلا أنه لما حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، صار الضمير في الوصف عائدا إلى الاسم، لا إلى الموصوف المقدر، فيقال: كأني ميت وإن كان الأصل كأني رجل مات.

---

(١) هذا عجز البيت وهو بتمامه:

يَلومُونَني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنّني من حبِّها لعَميدُ

والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤؛ والإنصاف٢٠٩/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٦/١، ٣٦١/١٠، ٣٦٣؛ والدرر١٨٥/٢؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب٣٨٠/١؛ وشرح الأشموني ١٤/١؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش٦٢/٨، ٦٤؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ولسان العرب ٣٩١/١٣(لكن)؛ ومغني اللبيب٢٣٣/١، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢؛ وهمع الهوامع١٤٠/١.

والشاهد فيه قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكن»، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

(وهذه الأربعة)وهي «أن» و«إن» و«لكن» و«كأن»(تخفف)يحذف النون المتحركة منها. قال الشارح :أي يسكّن نونها بعد حذف نون [1].

أقول: المحذوف النون المتحركة، فلا حاجة إلى التسكين، (فيبطل عملها)لزوال المشابهة اللفظية بينها وبين الفعل،(وجاز الإعمال)إلا أن الإلغاء في المكسورة أغلب كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُل لَمَّا﴾[2] جميع، وجاز الإعمال كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3] فيمن قرأ «إن» مخففة (خلافا للكوفيين) فانه لا يجوز عندهم إعمال المكسورة المخففة، والآية رد عليهم، وكذا المفتوحة المخففة الأغلب فيها الإلغاء، ويجوز الإعمال كقوله[4]:

فلو أنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سألتِني   طَلاقَكِ لمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَديقُ[5]

---

(١) الفالي ٢٢٨/ب.

(٢) من الآية : ١١١ من سورة هود.

(٣) نفس الآية من نفس السورة.

(٤) قائله غير معروف.

(٥) البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٦؛ والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥، ٢٦٢ ؛ والانصاف ٢٠٥/١؛ والجني الداني ص ٢١٨؛ و خزانة الأدب ٤٢٦/٥،٤٢٧، ٣٨١/١٠، ٣٨٢ ؛ والدرر ١٩٨/٢؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ و شرح الأشموني ١٤٦؛ و شرح المغني ١٠٥/١ و شرح ابن عقيل ص ١٩٣؛ و شرح المفصل ٧١/٨؛ و لسان العرب ٨١/٤(حرر) ؛ ١٩٤/١٠(صدق)، ٣٠/١٣(أين)؛ ومغني اللبيب٣١/١؛والمقاصد النحوية ٣١١/٢؛ والمصنف ١٢٨/٣؛ و همع الهوامع ١٤٣/١.

والشاهد فيه قوله : «أنك» حيث أبرز اسم «أن» المخففة من الثقيلة و هذا الاسم لا يبرز إلا في الضرورة.

وأما «كأن» مخففة فالأ فصح منها الإلغاء، وقد جاء الإعمال كقوله[1]:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[2]

(إلا في لكن) مخففة، فإنه لم يجز فيه إلا الإلغاء لأنها بالتخفيف أشبهت «لكن» العاطفة في اللفظ والمعنى، فأجريت مجراها في ترك العمل، وأجاز الأخفش، ويونس إعمالها[3]؛ لكن لم يثبت به شاهد.

(ويلزم) إن (المكسورة) إذا خففت (اللام) في خبرها سواء كانت معملة أو مهملة أما مع الإهمال فللفرق بين النافية المخففة، وأما مع الإعمال فللطرد، والمصنف تبع في هذا ابن الحاجب[4] وإن كان مذهب سيبويه وأكثر النحاة أن لزوم اللام إنما يكون مع الإهمال[5]، وقال ابن مالك :إنما يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الإعراب في اسمها لكونه مبنيا، أو معربا باعراب تقديري[6]، وهذه اللام هي لام أخرى للفرق غير لام الابتداء عند أبي علي وإلا لما

---

(١) قائله غير معروف.

(٢) البيت من الهزج و هو بلا نسبة في الإيصاف ١/١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩؛ والجني الداني ص ٥٧٥؛ و خزانة الأدب ١٠/٣٩٢،٣٩٤،٣٩٨،٣٩٩،٤٠٠، ٤٠٠،؛ والدرر ٢/١٩٩؛ و شرح الأشموني ١/١٤٧؛ وشرح التصريح ١/١٣٤؛ و شرح شذور الذهب ص ٣٦٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٨؛ و شرح المفصل٨/٨٢؛ والكتاب ٢/١٣٥،٣/١٢٨؛ و همع الهوامع ١/١٤٣

والشاهد فيه قوله : « كان ثدياه حقان » خففت « كان » و بطل عملها ، و يروى : « كان ثدييه حقان » على الإعمال.

(٣) انظر: المغني ص ٢٥٠؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٣٧٢.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٤٦٦.

(٥) المفصل ص ١٠٩.

(٦) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٤٦٦.

دخلت على ما يدخله لام الابتداء نحو بالله ربك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ولام الابتداء نحو: ﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[1] لأنها إنما دخلت لأنها إنما دخلت على المفعول الثاني، فلما نصب الأول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وإن دخله اللام، وأما نحو إن قتلت لمسلما فشاذ عندهم.

(ويدخل)هذه الأربعة مع التخفيف(الفعل)، والضمير راجع إلى الأربعة لا إلى المكسورة على مافهم الشارح لأن سياق كلامه يأباه[2] كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ ؟[3] وقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في النهج: «كان قد وردت إلا ظَعانُ»[4].

(ويلزم في المكسورة)الداخلة على الفعل(أن يكون)الفعل(من أفعال المبتدأ والخبر)ونواسخهما نحو : ﴿إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[5] وإنما يلزم ذلك لئلا يخرج «إن» با لتخفيف عن أصلها بالكلية (خلافا للكوفيين[6] في التعميم) أي في تعميم جواز دخولها على الأفعال كلها قياس نحو قوله: إن قتلت لمسلما. (و)يلزم(في المفتوحة)الداخلة على الفعل سواء كان الفعل من النواسخ أو لا(أن يكون مع فعلها)إذا[٢٤٥/أ]/كان منصرفا ولم يكن شرطا][7] أحد الأحرف الأربعة (قد والسين أو

(١) من الآية: ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٢) الفالي ٢٢٩ /أ.

(٣) من الآية: ٢٤ من سورة يونس.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/ ٣٧١.

(٥) من الآية: ٤٥ من سورة البقرة.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧١.

(٧) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

سوف أو حرف النفي)نحو : ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ [1] ، وعلمت أن سيكون أو سوف، وعلمت إن لم تقم ولن تقوم وما قام وما تقوم للفرق بين (أن المخففة) من الثقلة، وبين الناصبة للفعل، فإن الناصبة للفعل لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من هذه الأحرف لكونها مع الفعل بتأويل المصدر وعامله فيه إلا بلا، فإنها لكثرة دورها في الكلام تدخل حيث لا يدخل أخواته، أما إذا كان فعلها غير متصرف أو كان شرطا أو أو كانت داخلة علي الجملة الاسمية فلا حاجة إلى أحد من هذه الأحرف لأنها لا يلتبس بالناصبة لأنها مصدرية يلزم الفعلية التي يكون فعلها بتأويل المصدر، وغير المتصرف والشرط لا يكونان بتأويله كقوله تعالى﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [2].إلى قوله...﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾ [3] وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾ [4] وكقوله [5]:

أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ [6]

---

(١) من الآية: ٢٨ من سورة الجن. (٢) من الآية: ٣٦ من سورة النجم.

(٣) من الآيع : ٣٩ من نفس السورة. (٤) من الآية: ١٦من سورة الجن.

(٥) قائله الأعشى.

(٦) هذا عجز البيت وهو بتمامه:

في فِتْيَةٍ كـ سُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ

والبيت له في ديوانه ص ١٠٩؛ والأزهية ص ٦٤؛ وتلخيص الشواهد ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٦، ٨/٣٩٠، ١٠/٣٩٣، ١١/٣٥٣، ٣٥٤؛ والدرر٤/١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه٢/٧٦؛ والكتاب ٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤؛ والمحتسب١/٣٠٨؛ ومغني اللبيب١/٣١٤؛ والمقاصد النحوية٢/٢٨٧؛ والمنصف٣/١٢٩؛ وبلانسبة في خزانة الأدب١٠/٣٩١؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ وشرح المفصل لابن يعيش٨/٧١؛ والمقتضب ٣/٩؛ وهمع الهوامع ١/١٤٢.

والشاهد فيه قوله: «أن هالك كلُّ من» حيث أعمل «أن» المخفّفة على تقدير ضمير الشأن المحذوف «أنهّه كلّ من يحفى هالك».

(ويقدر إعماله)أي إعمال «أن» المفتوحة عندالغاية ظاهرا (في ضمير شان مقدر)سواء كان داخلا على الجملة الاسمية أو الفعلية، والشارح فهم أن هذا إنما يكون عند دخوله على الفعل[1]، وليس كذلك، بخلاف المكسورة فإنها عند إلغائها ظاهر ألغيت مطلقا، ولم يعمل في ضمير الشان المقدر دائما، وإنما فعل ذلك لأنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد «أن» وبينها ارتباط معنوي، لأنها مع جملتا في تقدير مفرد لأنها مصدرية أريد أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي، فقدر هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، وأجاز سيبويه أن لا يكون عامله في ضمير شان مقدر عند إلغائها ظاهرا، فيكون كما المصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد وإن لم يكن بينهما ربط لفظي[2].

(و «ليت» للتمنى)وهو محبة حصول الشيء سواء يرتقب حصوله أو لا. (وجاز: ليت إن زيدا قائم على حذف الخبر)كما جاز علمت أن زيدا قائم، والخلاف في ليت كالخلاف في علمت، وكذا جاز عند الفرآء نصب الجزئين بليت نحو:ليت زيدا قائما لأنه بمعنى تمنيت[3]

(و «لعل» لتوقع أمر مرجو أو مخوف)أو للترجي وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، ويدخل فيه الطمع لأنه ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا، والاشفاق لأنه ارتقاب لا المكروه والمحبوب نحو: لعلك تموت الساعة، ولعل الواقعة في القرآن للرجاء والإشفاق المتعلقين بالمخاطب لا بالله تعالى الله عنه علوا كبيرا.

(وقد تشم)لعل[٢٤٥/ب]/معنى التمنى)، وذلك لأنها كثرت في الاستعمال لتوقع المرجوّ وتوقع المرجو لازم لمعنى التمنى أجريت مجرى التمنى، فينصب الفعل المضارع

---

(١) الفالي ٢٢٩/أ.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٣٤/٤.

الواقع بعدهاإذا كان مصدرا بالفاء باضمار «أن» كما ينصب بعد ليت بإضمارها منه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[1] فيمن قرأبالنصب.

(وجاز دخولها)أي دخول لعل (على أن)المفتوحة(عند المبرد)[2] في التسهيل وفي المفصل وفي المفتاح وفي الشرح وفي الشرح للرضي: عند الأخفش(قياسا)للعل على ليت[3]، فكما يجوز ليت إن زيدا قائم يجوز لعل إن زيدا قائم، وهو ضعيف إذ ليس معه إلامجرد القياس، واللغة لا يثبت قياسا.

(ويلحق جميعها)أي جميع هذه الحروف الستة («ما»)حال كونها(كافة)لها عن العمل(أو ملغاء)عن الكف أي زائدة غير معتد بها كما لا يعتد بها إذا وقعت بين حرف الجر والمجرور نحو قوله: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ﴾[4] (إلا أن الإلغاء)أي إلغاء ما عن الكف(مع الثلاثة الأخيرة)وهي كان وليت ولعل (أكثر من)إلغائها مع إن وأن ولكن، وذلك (لقوة قربها)أي قرب هذه الثلاثة(من معنى الفعل)من حيث إن كان بمعنى شبهت، وليس بمعنى تمنيت، ولعل بمعنى ترجيت مع لغيرهامعنى الكلام وتأثيرها في مضمونه و بخلاف إن وأن ولكن ولذلك تعمل في الحال والظرف عمل الفعل الصريح.

(ومنها)أي من السبعة(«لا» التي لنفي الجنس على مامر)حكمها في المنصوبات

---

(١) من الآية: ٣٦ من سورة غافر.

(٢) نسبة هذا الرأي إلى المبرد سهو، لأن المبرد قد قاس «لعل» على «عسى». انظر: المقتضب٣/٧٤.

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٣٣٥؛ والمفصل للزمخشري ص ٣٠٣.

(٤) من الآية: ١٥٩ من سورة آل عمران .

٦-[والسادس ما يرفع ثم ينصب]

(والسادس) من الأنواع السبعة (ما يرفع ثم ينصب وهو «ما» و «لا» المشبهتان بـ«ليس»- وقد عرفت احكامهما و وجه المشابهة- (وكذا «إنْ» النافية عند المبرد والكسائي)[1] يرفع ثم ينصب حملا لها على «ما» وهو ضعيف لأن اللغة لا تثبت قياسا، (نحو) قوله[2]:

(إنْ هُوَ مُسْتَولِياً عَلى أحَدٍ إلا عَلى حِزْبِهِ المَلاعِينِ[3]

٧-[والسابع غير العاملة من الحروف وذكرها استطراد]

(والسابع)من الأنواع السبعة:(غير العاملة من الحروف وذكرها الستطراد)لأن المقصود في النحو ذكر العوامل هاهنا، وإنما ذكرت غيرها طردا للباب، وإلاّ فبيانها وظيفة لغوية (فمنها)أي: فمن غير العاملة: (حروف العطف)-وقد عرفت معانيها-، (ومعها: حروف

---

(١) انظر : المقتضب ٣٦٢/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٢/٨، ١١٣؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي١/ ٢٧٠؛ والهمع ١/ ١٢٤.

(٢) قائله غير معروف.

(٣) ويروى :

.... إلاّ على أضْعَفِ المَجَانينِ

البيت من المنسرح؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٦؛ و أوضح المسالك ٢٩١/١؛ وتخليص الشواهد ص٣٠٦؛ والجنى الداني ص ٢٠٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٦؛ وخزانة الأدب١٦٦/٤ ؛ والدرر١٠٨/٢؛ وشرح الأشموني١٢٦/١؛ وشرح التصريح٢٠١/١؛ وشرح شذور الذهب ص٣٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص١٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦؛ والمقاصد النحوية ١١٣/٢؛ والمقرب١٠٥/١؛ وهمع الهوامع١٢٥/١.

والشاهد فيه قوله: «إنْ هو مستوليًا» حيث أعمل «إنْ» عمل «ليس»، فرفع بها المبتدأ و نصب الخبر.

النفي غير ما عمل منها في الاسم)نحو: «ما» و«لا» المشبهتين بليس في حجاز (أو)في(الفعل)، نحو: «لن» و«لم» و«لما» و«لا» للنهي، (وهي:)أي حروف النفي غير العاملة، («ما» لنفي الحال)، قيل إن الدليل على أنها للحال، أنه هو المفهوم من(نحو: ما يفعل، وما زيد منطلق في تميم)، فإنه إنما يفهم منه نفي الفعل والانطلاق في زمان الإخبار، ولوكانت لمجرد النفي لجاز أن يقال: أن يكرمني ما أكرمك، وأما في حجاز فهي: عاملة. (ولنفي الماضي المقرب من الحال نحو: ما فعل)، قال سيبويه: وأما «ما» فهي نفي لقول القائل هو يفعل إذا كان في حال الفعل وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه: ما فعل، فجعلها سيبويه في النفي جوابا لقد في الإثبات. ولا شك أن قد للتقريب من الحال، فكذا ما كان جوابا له.

(ولا يتقدمها شيء مما في حيزها، فلا يقال: طعامك ما أكلُ زيد)لأن «ما» بمنزلة الاستفهام في دخولها على الاسم والفعل، فكما لا يتقدم «ما» في حيز الاستفهام عليه لا يتقدمها «ما» في حيزها، (خلافا للكوفيين)، فإنهم أجازوا تقديم «ما» في حيزها عليها قياسا على «لم» و«لن» و«لا»[1]، والجواب بالفرق بينهما فإن «ما» يدخل على الاسم والفعل بخلافها فإنها لايدخل إلا على الفعل، (ونحو قوله[2]:

إذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِراً مُشْمَعِلَّةً   نَخِيْبَ الفُؤَادِ رَأسَهَا مَا تُقَنِّعُ[3]

مشمعلةأي سريعة من نخب- بالكسر- جبان لافواد له، وكذلك نخيب، وقنعت المراءة ألبستها القناع، (مع شذوذه محتمل للتأويل) بأن يقول رأسها منصوب على شريطة التفسير. التقدير:

---

(١) الإنصاف ص ١٧٢.

(٢) قائله غير معروف.

(٣) والشاهد أنه لقائل أن يقول: إن «رأسها» مفعول لـ«تقنع»، وقد تقدم على «ما»، فأجاب المصنف بأنه قابل للتأويل، ولم أجد هذا البيت فيما رجعتُ إليه من مصادر.

بلا (فجرت)«لا»(مجرى النائب)عن الفعل(في قولهم: افعل هذا إمّا لا)أي إن لا تفعل ذاك الأمر فافعل هذا، فقدم [افعل هتما ما بحاله، وحذف الفعل اجتزاء عنه][1] بلا،(ولهذا)أي لكون لا نائبة مناب الفعل(أمالوا ألفه)كما أمالوا ألفا الأفعال وإلا فالحروف لايدخلها التصرف كالإمالة وغيرها.

(ويحذف)«لا»(في جواب القسم نحو):

فقلتُ يمينُ اللهِ(أبْرَحُ قَاعِداً) وإن قَطَعوا رأسِيْ لَدَيكِ وأوْصَالي[2]

أي لاأبرح قاعدا لديك. ونحو قوله تعالى: ﴿ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ ﴾[3] أي لا تفتؤ.

(و)يحذف «لا»(من أخوات كان نحو)قوله[4]:

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أعِدّهَا لَهَا ما مَشَى يوماً على خُفّهِ جَمَلُ[5]

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) البيت من الطويل و هو لامرى القيس في ديوانه ص٣٢؛ وخزانة الأدب ٢٣٨/٩، ٢٣٩، ٤٣/١٠، ٤٥؛ والخصائص ٢٨٤/٢؛ والدرر ٢١٢/٤؛ وشرح أبيات سيبويه٢/٢٢٠؛ و شرح التصريح ١٨٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٣٤١/١؛ وشرح المفصل ١١٠/٧، ٣٧/٨، ١٠٤/٩؛ والكتاب ٥٠٤/٣؛ ولسان العرب ٤٦٣/١٣(يمن)؛ واللمع ص ٢٠٩؛ والمقاصد النحوية ١٣/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/١؛ وخزانة الأدب ٩٣/١٠، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١١٠/١؛ ومغني اللبيب ٦٣٧/٢؛ والمقتضب ٣٦٢/٢؛ و همع الهوامع ٣٨/٢.

والشاهد فيه قوله: «يمين الله» خيث رفعه على الابتداء مع إضمار الخبر، أي لازمني والنصب في كلامهم أكثر على إضمار فعل.

(٣) من الآية: ٨٥ في سورة يوسف.

(٤) هو ليلى امرأة سالم بن قحفان.

(٥) قالت هذه الأبيات ليلى لزوجها سالم، وذلك عندما زارهم أخو ليلى، فأعطاه سالم بعيراً، وطلب من ليلى حبلاً ليقرن ما أعطاه بجمله، ثم أعطاه جملاً آخر وطلب حبلاً آخر، حتى قالت: نفدت الحبال، فقال سالم على لجمال وعليك الحبال... والشاهد قوله: «تزال»، أي لا تزال. انظر: شرح المفصل لابن يعيش٩/٨، ١٠٩؛ والخزانة٤٨/٤.

(وقد نفي بها) أي بلا (للماضي) الباقي على المضي حال كون الماضي (مكررا) في اللفظ (نحو) قوله تعالى: ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾ [1] أو في معنى المكرر نحو) قوله تعالى: ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [2] (لتفسر الإقحام) أي اقحام العقبة وهو الدخول والمجاوزة بشدة (بالشيئن) المذكورين في الآية، وهو قوله تعالى: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ [3]... إلى آخره. فكأنه قال فَلا فَكَّ رَقَبَةً وَلاَ أَطْعَمَ مسكيناً، وقال الزجاج [4] قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِيْنَ آمَنُوْا ﴾ [5] يدل على معنى ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ولاآمن.

(وقد لا يكرر) الماضي لا لفظا ولا معنى كقول الشاعر :

إِنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمّاً وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا [6]

---

(١) سورة القيامة: ٣١.

(٢) سورة البلد: ١١.

(٣) نفس الآية من نفس السورة.

(٤) همع الهوامع ١٥١/٢.

(٥) من الآية: ١٧ من سورة البلد.

(٦) الرجز خراش في الأزهية ص ١٥٨؛ و خزانة الأدب ١٩٠/٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٢٥؛ولسان العرب ١٠٤/١٢(جمم) ؛ والمقاصد النحوية ٢١٦/٤؛ و الأمية بن أبى الصلت في الأغاني ١٣١/٤، ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٤/٤، ولسان العرب ٥٥٣/١٢(لمم)؛ ولأمية أو لأبي خراش في خزانة الأدب ٢٩٥/٢؛ ولسان العرب ٥٤٩/١٢ (لمم)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٧٦؛ و جمهرة اللغة ص ٩٢؛ والجنى الداني ص٢٩٨؛ ولسان العرب ٤٦٧/١٥(لا)؛ ومغني اللبيب٢٤٤/١.

والشاهد فيه قوله : « لا ألما » بمعنى لم يلم ، فجاءت « لا » بمعنى «لم » .

قوله: جما صفة موصوف محذوف أي خلقا جما، أو غفرانا جما كثيرا ، وألمّ الرجل: من اللمم، وهو صغار الذنوب. (والدعاء) بلفظ الماضي (وجواب القسم) أيضا بلفظه[1] (بمنزلة المستقبل) فأنه لا يكرر الماضي فيهما، تقول: لا غفرالله له، و والله لأضربت لأن الماضي في الموضعين انتقل إلى معنى الاستقبال.

(وتأتي) «لا» (نقيضة لنعم) يقال لتصديق من قال، أفعلت كذا نعم، أي نعم فعلتُ، ولتكذيبه: لا، أي ما فعلت.

(وإن) النافية (بمنزلة ما في نفي الحال) وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقوله تعالى: ﴿إنْ تَتَّبِعُوْنَ إلاَّ الظَّنَّ﴾[2] ﴿إنِ الْحُكْمُ إلاَّ لِلَّهِ﴾[3].

(ومنها) أي من غير العاملة من الحروف (حروف التنبيه، وهي: ها) وهو مختص باسم الاشارة عند بعضهم وقد يفصل بينهما بالقسم نحو :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ، ذا قَسَمًا　　　فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظرْ أينَ تَنْسَلِكُ[4]

وبضمير المرفوع المنفصل نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ أُوْلَاءِ﴾[5]، فمذهب الخليل أن ها

---

(١) في (ب): بلفظها.

(٢) من الآية: ١٤٨ من سورة الأنعام. (٣) يوسف: ٦٧

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/٤٥١، ١٠/٤١، ٤٢؛ والدرر ١/٢٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٦؛ والكتاب ٤/٥٠٠، ٥١٠؛ ولسان العرب ١٠/٤٤٢ (سلك)، ١٥/٤٨١ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤؛ والمقتضب ٢/٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/٧٦.

والشاهد فيه أنه فصل بين «ها» وبين «ذا» بغير «أنا» وأخواته، فقد فُصلَ بينهما بالقسم هنا، وهذا قليل.

(٥) آل عمران: ١١٩.

هاهناكانت متصلة باسم الاشارة فصل بينهما[1] ، التقدير: لعمر الله هذا وأنتم هؤلآء، وليس المعنى في: ها أنا ذا أفعل أن يعلم المخاطب أنك لست غيرك، وإنما المعنى استغراب وقوع مضمون الجملة المذكورة بعد اسم الإشارة، فهي بعده لبيان المستغرب، ولا محل لها من إعراب إذ هي مستانفة، وقال البصريون: هي في محل الحال، والعامل فيها معنى الفعل من التنبيه أو الإشارة[2]، وفيه نظر إذ ليس المراد من قولك ها أنت ذا تقول أنت المشار إليه في حال قولك.

(ولا وأما)مخففين، وهما لاستفتاح الكلام، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة، ويختصان بالجملة خبرية كانت أولا.

(وقد يحذف ألفها)أي ألف أما نحو: أم.(وتبدل همزتها)أي همزة أما(عينا)وهاء أيضا سواء حذف ألفها أو لا نحو: عما، وهما، وعم، وهم.

د-[حروف التصديق والإيجاب]

(ومنها حروف التصديق)والإيجاب،(وهي: نعم مقررة لما سبقها)ومثبتة له (من نفي أو إيجاب خبرا)كان ذلك المنفي والموجب (أو استفهاما)بالحرف كالهمزة وهل، تقول في جواب من قال زيد أو قام زيد: نعم أي نعم قام زيد، وفي جواب من قال: ماقام زيدا أو أما قام زيد: نعم، أي ما قام زيد، فنعم بعد الاستفهام ليس للتصديق، لأن التصديق إنما يكون لما يحتمل الصدق والكذب، بل إيجاب ما بعد أداة الاستفهام وإثباته نفيا كان أو إثباتا، ولهذا قال ابن عباس رضي اللّٰه عنه : «لو قالوا في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ نعم، لكان كفرا»[3]. وعند

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٤٢٢؛ والكتاب١/٣٧٩.

٢) نفس المصدر.

(٣) تفسير ابن عباس -رضي الله تعالى عنه-الأعراف: ١٧٢. وشرح الكافية للرضي٤/٤٢٦.

بعضهم يجوز أن يوقع نعم [موقع بلى إذا جاء بعد همزة داخلة[٢٤٧/أ]/على نفي لفائدة لقرب الجملة، ويكون نعم في الحقيقة][1] لتصديق الخبر المثبت المأول به الاستفهام مع النفي، لا لتقدير ما بعد الاستفهام، ولهذا ألزم من قال: نعم في جواب من قال له أليس لي عليك دينار بالدينار بناء على العرف الطاري على الوضع، فعلى هذا يجوز أن يقال في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾

(و«بلى» إيجاب) ونقض(لما بعد النفي)أي [إن بلى ببعض النفي المتقدم سواء كان النفي لفظا أو معنى، وسواء كان][2] مجردا عن الاستفهام أو مقترنا به تقول في جواب من قال. ما قام زيد: بلى، أي قد قام زيد، وكقوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾ أي بلى أنت ربنا، أما النفي معنى فكقوله تعالى:﴿بَلَى﴾ بعد قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللّهَ هَدَانِي﴾[3] لأن معناها ما هداني.

(وأجل، وجير، وأن تصديق للخبر)سواء كان موجبا أو منفيا، (ويقال: جير لأفعلن)، فيقام جير مقام الجملة [القسمية لأنه للتصديق، والتصديق توكيد كالقسم][4]، فكان معناه نعم واللّه لأفعلن، وعند بعضهم أنه في القسم اسم بمعنى حقا أي حقا لأفعلن.

(و«إي»)بكسر الهمزة(إثبات بعد الاستفهام)، وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا. (ولا يستعمل)أي «إي» (إلا مع القسم)المحذوف قبله، فلا يقال: إي أقسمت بربي، ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب واللّه ولعمري نحو: إي واللّه أو ربي أو لعمري[5].

---

(١) سقطت العبارة ما بين المعكوفين عن (ب).

(٢) العبارة مابين المعكوفين في (أ) لا يُقرأ .

(٣) من الآية: ٥٧ من سورة الزمر.

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٥) في (ب): لعمر.

هـ- [اللواحق]

(ومنها: اللواحق بـ إيّا) كالكاف والهاء نحو: إياك إياه إلى آخرهما. (وأن) أي واللواحق بأن من أنت كالتاء نحو: أنت إلى آخره. فانها حروف دوال على أحوال المرجوع إليه على ما عرفت من الاختلاف فيها.

(وكذا الكاف في ذاك)، وذلك من الحروف غير العاملة، فإنه لما تجرد كاف الخطاب عن معنى الاسمية، ودخله معنى الحرفية مطابقة من أفادته في غيره، وهي كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به واحد أو مثنى أو مجموعا، مذكرا أو مونثا صار حرفا، لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حاله الاسمية و هو كونه مفردا أو فرعَيه، ومذكرا وفرعه لعدم عَراقته في الحرفية، ومما يؤيد حرفيته من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولوكان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك.

(وكذا) الكاف (في حيّهك والنجاءكَ ورويدكَ) من الحروف الغير العاملة.

واعلم: أن هاهنا تفصيلا[1] لا بد من بيانه، وهو أن اسم الفعل المتصل به الكاف وهو صالح لأن يكون مضافا إليه إن كان في الأصل ظرفا أو [٢٤٧/ب]/ حرف جر نحو: أمامك وعليك كان فجازكاف الخطاب اسما مجرورا نظر إلى أصله وان كان مما جاء مصدرا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيدا، يحتمل الكاف أن يكون اسما مجرورا نظرا إلى كونه مصدرا مضافا إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب نظرا إلى كونه اسم فعل نحو: رويدك زيدا، أو إن لم يجر كون الكاف مضاف إليه فهو حرف خطاب كما في حيهلك؛ وقال الفرآء: إن الكاف في جميع أسماء الأفعال مرفوع لكونه في مكان الفاعل[2] ، وفيه نظر لأنا نعرف أن الكاف في عليك

---

(١) في (ب): تفصيل.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/ ٩٠.

حال كونه اسم فعل هو الذي كان قبل صيرورية اسم فعل، وقال الكسائي: إنه في الجميع منصوب [1] وفيه أيضا نظر لأن المنصوب يجيء بعدها صريحا نحو: رؤيدك زيدا، وقيل: إنه في الجميع حرف خطاب، و ورد عليه النظر الذي ورد على الفرآء ، وأما النجاء ك فقيل: إنه اسم فعل بمعنى اسرع، من نحوت نجاء أي أسرعت، والأولى أن يقول: إن النجاء [باق على] [2] المصدرية لعدم دليل يدل على انتقاله إلى اسم الفعل كما في تقدمك أي تقدم تقدما، فيكون التقدير في النجاءك: انج النجاء، والكاف حرف فيه لامتناع الإضافة بواسطة لام التعريف.

(و) كذا الكاف (في أرأيتك) من الحروف الغير العاملة، فإن أرأيت لما صار بمعنى أخبر صار بمنزلة اسم الفعل المنقول إلى الفعلية فألحق به الكاف الحرفية كما ألحق باسم الفعل نحو: حيهل، واستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا و تأنيثا عن تصريف تاء الخطاب، فيبقى مفرده مفتوحة . وقال الفرآء: أزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف كما هو مذهبه في رويدك [3]، وأرأيت منقول من [4] رأيت بمعنى أبصرت [5] أو عرفت كأنه قيل أبصرت حالة عجيبة [6] أو أعرفتها أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء، وأما إن كان المراد من أرأيت فعل القلب يكون الكاف اسما وينصرف التاء والكاف بقول أرأيتك زيدا، أو أريتما كما الزيدين، وأرأيتموكموا الزيدين، وأأريتك هندا، وأرأيتما كما الهندين وأرأيتن كن الهندات .

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/ ٩٠ .

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٣) في (ب): رويد.

(٤) في (أ): عن.

(٥) في (ب): أبصر.

(٦) في(ب) : حال عجيب.

و-[حروف الصلة]

(ومنها:)أي من الحروف غير العاملة (حروف الصلة)، وإنما سميت بها لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو الاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو لتزيين[1] لفظ أو لغير ذلك من الفوائد اللفظية . ويقال لها أيضا حروف[٢٤٨/أ]/الزيادة، سميت بذلك لأنها لا تغير أصل المعنى، وفائدتها قد يكون معنوية كالتأكيد المستفاد من مِنْ الاستغراقية، والباء في خبر ليس وما، ولفظية كما ذكرنا، ولا يجوز[2] خلوّها منهما معا لئلا يكون عبثا(سوى ما يجر منها)كالباء، ومن، واللام. وقد تقدم ذكرها في حروف الجر.

(وهي)أي حروف الصلة [غير مايجر(إن بكسر الهمزة يراد مع ما] [3]النافية كثيرا لتأكيد النفي، وتدخل[4]على الاسم والفعل (في نحو: ماإن رأيت)وما إن طبنا جبن أي مارأيت وما طبنا (خلاف للفرآء)فإنه قال: إن ما وإنّ حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التأكيد في إن زيدالقائم[5]، وفيه نظر لأنه إنما يجوز اجتماع حرفي التوكيد مع الفصل كما في أن واللام، (و)في نحو(انتظرني ما إن جلس القاضي إجماعا)أي تزادان[6] بعد ما المصدرية بالإجماع أي ماجلس القاضي بمعنى مدة جلوسه، وصلة «ما» لايكون إلا جملة فعلية عند سيبويه[7] ، وأجاز غيره أن يكون اسمية كقوله[8] :

---

(١) في (ب): تزيين.

(٢) في (ب): تجوز.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (أ).

(٤) في(ب): يدخل.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٨-١٢٩.

(٦) في (ب): تزاد.

(٧) الكتاب ١٥٥/٢.

(٨) هو المرار الأسدي.

.... بَعْدما   أفنانُ رَأسكَ كالثُّغام المخْلِسِ[1]

(وأن)بفتح الهمزة تزاد كثيرا بعد لما(نحو: ﴿لَمَّا أَنْ جَاءَ﴾ الْبَشِيرُ﴾[2] (وما في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[3] أي تزاد بعد بعض حروف الجر نحو: عما قريب، و ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[4] وزيد صديقي كما أن عمرا أخي . وقيل إنها نكرة، والمجرور بعدها بدل منها،(و)في (﴿إِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ﴾[5]) أي تزاد بعد إذا، ومتى، وأيّ، وأين، وإن إذا أفادت هذه الكلمات معنى الشرط نحو: ايما يفعل أفعل، وأينما يجلس أجلس، ومتما تفعل أفعل، وإن ما تذهبن بك(وفي قول الشاعر[6]:

---

(١) هذا عجز البيت وهو بتمامه:

أعَلاقةً أمَّ الولَيِّد بَعْدما   أفنانُ رَأسكَ كالثُّغام المخْلِسِ

والبيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب١١/٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/١١١؛ وشرح شواهد المغني٢/٧٢٢؛ والكتاب ١/١١٦، ٢/١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/٢٦٢(علق)، ١٢/٧٨(ثغم)، ١٣/٣٢٧(فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧؛ ورصف المباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب١/٢٧٣؛ والمقتضب ٢/٥٤؛ والمقرب١/١٢٩؛ وهمع الهوامع١/٢١٠.

والشاهد فيه قوله: «بعدما» حيث اعتبر بعضهم «ما» مصدرية، واعتبرها سيبويه كافة لـ«بعد» عن الإضافة.

(٢) ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ سورة يوسف: ٩٦.

(٣) سورة آل عمران : ١٥٩.

(٤) ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ سورة نوح: ٢٥.

(٥) من الآية: ١٢١ من سورة توبة.

(٦) هو أمية بن أبي صلت.

سَلَعٌ ما ومِثْلُهُ عُشَرٌ ما عَائِلٌ ما وعَالَتِ البَيْقُورا)[1]

«ما» زائدة في ثلاثة مواضع من هذا البيت، ومعناه على ماذكر المصنف أن أميّة قال هذا البيت في سنة جدب، وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من النقر، ثم يعقدون في أذنابها السلع، والعشر، وهما ضربان من الشجر، ثم يعلون بها في «جبل وعر» ويشعلون فيه النار، ويصحون بالدعاء والتضرع، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا. عالت البيقورا: أي أن السنة الجدة أثقلت البقر بما حملت من السلع والعشرون ،(ونحو ذلك)مما يزاد فيه ما نحو مثل: ﴿مَاإِنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2].

(و«لا»)يزاد بعد أن المصدرية (في قوله تعالى : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ)أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[3] و ﴿وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾[4](و) في : (﴿لاَ أُقْسِمُ)بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5] أي يراد قبلُ اقسم قليلا، وإنما قال: (على الأعرف)لأنه قيل: «لا» إن غير زايدة، بل نفى الكلام ورد له قبل القسم كأنهم أنكروا البعث، فقيل :لا، أي ليس الأمر على ما ذكرتم ،ثم قيل أقسم بيوم القيمة، وقد جاء زيادة «لا» قبل المقسم به كثير ا للإيذان بأن جواب القسم منفي نحو: لا والله لا أفعل. (و)في ما(جاءني زيد ولا عمرو)أي يزاد لا بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي، فلا

---

(١)البيت من الخفيف وهو لأ مية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٦؛ ولأزهية ص ٨١؛ والأشباه والنظائر ١٠١/٦؛ و شرح شواهد المغني ٣٠٥/١، ٧٢٦/٢؛ و لسان العرب ٧٦/١٥(علا) ؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٢؛ و لسان العرب ٧٣/٤(بقر)،١٦١/٨(سلع) ،٤٨٧/١١(عول) ؛ و مغني اللبيب٣١٤/١.

والشاهد فيه مجي «ما» زائد ثلاث مرأت .

(٢) من الآية: ٢٣ من سورة الذاريات.

(٣) من الآية: ٢٩ من سورة الحديد.

(٤) من الآية: ١٢ من سورة الأعراف. (٥) سورة البلد: ١.

هاهنا وإن عدت زائدة لكنها [1] رافعة لاحتمال نفي أحد المجيئين دون الآخر (وتسمى «لا»)هذه مذكرة للنفي) السابق عليها.

ز- (ومنها:الحرفان المصدريان، وهما «ما» نحو: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[2]) أي برحبها وقد فسر به قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[3] (والأخفش يشترط لها)[4] أى لما (عائدا)أي يقدر في صلة ما راجعا إليه فقوله: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي بالرحب الذي رَحُبَتْهُ، وليس بوجه لأنه لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع، والأصل عدم الإضمار،(وهي)أي «ما» (عنده اسم يكنى به عن المصدر، وقد دفعوا قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب من قوله)تعالى : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[5]

وذلك لأن «ما» لوكانت اسما مكنيا به عن[6] المصدر لكان تقدير قوله تعالى بما كانوا يكذبون بتكذيبهم التكذيب، وبكذب التكذيب الذي [هو الحق لا يوجب استحقاق العذاب، وأجاب المصنف][7] عن دفعهم بقوله: (ولا يلزمه)أي [لا يلزم الأخفش ما دفعوه به(لأن المقدر)في «يكذبون» أي يكذبونه] [8] وهو الضمير الراجع إلى ما المكنى به عن المصدر (مفعول مطلق، لا مفعول به)فلا يلزم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب.

---

(١) في (ب): لكنه.

(٢) من الآية: ٢٥ من سورة التوبة.

(٣) سورة الشمس: ٥

(٤) المقتضب ٣/ ٢٠٠؛ ومعاني الأخفش ١/ ٤٠، ٤١.

(٥) من الآية: ١٠ من سورة البقرة.

(٦) في (ب): عن .

(٧) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٨) العبارة مابين المعكوفين في (أ)لايُقرأ.

(وأن سوى ما يدخل المضارع للاستقبال)، فإنها وإن كانت مصدرية لكنها عاملة،(وقد لا تعمل)أن الداخلة على المضارع، (وفيه)أي في المضارع أيضا (تشبيها)لها (بما)المصدرية أو بأن المخففة (نحو)قوله[1]:

(أَنْ تَقْرَآن على أسمَاءَ وَيْحَكُما)   مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أحَدا[2]

وبعضهم أجازوا في الذي أن يكون مع الفعل بمنزلة المصدر، ونحو: أنتِ فينا الذي ترغبين أي فينا رغبتك، ولا يصلح)الذي (موصولا بما بعده، وإلا)أي وإن صلح موصولا (يلزم)ثلاثة أمور مرفوضة: (التأنيث)في الذي لأنه خبر أنت،(و)يلزم (العائد)من الصلة إلى الموصول وهو الذي، وليس فيها عائد إليه، (ويمتنع تقديم ما في حيز الصلة)وهو فينا(عليها)لأن فينا على تقدير أن يكون «الذي» موصولا يتعلق بترغبين، وعلى تقدير أن يجعل الذي مصدر به لا يلزم ذلك، لأن «فينا» حينئذ خبر الذي ترغبين، وهذه الجملة خبر «أنت»، أي أنت رغبتك حاصلة فينا، وحق التركيب أن يقول بدل قوله: ويمتنع إلى آخره وتقدم ما يمتنع تقديمه على أنه لا يلزم ذلك لجواز أن يكون هذا من باب ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ﴾[3].

---

(1) قائله غير معروف.

(2) البيت من البسيط ، و هو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٣/١؛ والإنصاف ٥٦٣/٢؛ وأو ضح المسالك ١٥٦/٤؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ و جواهر الأدب ص ١٩٢؛وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠،٤٢١،٤٢٣،٤٢٤،؛والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ص ١١٣؛وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢؛وشرح الأشموني ٥٥٣/٣؛ وشرح التصريح ٢٣٢/٢؛ ولسان العرب ٣٣/١٣(أنن) ، و مجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب١/ ٣٠؛ والمنصف ٢٧٨/١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠.

والشاهد فيه قوله : « أن تقران » حيث لم يعمل «ان » تشبيها لها «ما » المصدرية.

(3) من الآية: ٢٠ من سورة يوسف.

(وحملوا عليه)أي على الذي المصدري قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِيْ خَاضُواْ﴾[1] أي كخوضهم، (ويجيزون "الذي يضرب زيدا أقائما")على أن يكون "الذي" مصدريا، أي ضربك زيدا قائما، (ولعلهم ماجعلوا "الذي" من حروف المصدر)وإن كان المصدر مفهوما منه، (بل)جعلوا "الذي"(اسما مكنيا به عن المصدر)، ويكون موصوفه مصدرا(مقدرا في صلته ضميره كما حكي من مذهب الأخفش في "ما"[2])فمعنى أنت فينا الذي ترغبين أي أنت طلبك الذي ترغبينه كأين فينا ومعنى الذي يضرب زيدا قائما الضرب الذي يضربه زيدا قائما.(والذين أجازوا إلغاؤه)أي إلغاء الموصول(في نحو مررت بالذي القائم أخوه بالجر)أي بجر القائم على زيادة الذي)حال كونهم (متمسكين)على زيادته (بقوله:[3]

مِنَ النَّفَرِ الَّاتِي الَّذِينَ إذَا هُمُ يَهَابُ اللِّئَامُ حَلَقَةَ الْبابِ قَعْقَعُوا[4]

على زيادة الذين)لأن التقدير [من النفراللاتي إذا قعقعوا حلقة الباب][5]خاف اللئام وحينئذ أقول: لم لايجوز أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه لأنه توكيد كلمة بما يواقعها معنى دون لفظ، ولنفضل هذا النوع من التأكيد على إعادة اللفظ بعينه كان نحو

---

(١) من الآية: ٦٩ من سورة التوبة.

(٢) ساقطة عن (ب): ما.

(٣) هو أبو الربيس الثعلبي عباد بن عباس بن عوف الذبياني، شاعر إسلامي . و وقع البيت في شعر لشاعر آخر يمدح أسيلم بن أحنف الأسدي(الخزانة ٥٣٤/٢).

(٤) البيت له في خزانة الأدب٧٨/٦، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩؛ ولسان العرب٢٦٧/١٥(لوي)؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر٣٠٨/٤؛ والحيوان ٤٨٦/٣؛ وخزانة الأدب١٥٦/٦؛ والعقد الفريد٣٤٣/٥.

والشاهد فيه قوله: «اللاتي الذين» من باب التكرير اللفظي، كأنه قال : من النفر اللاتي اللاتي.

(٥) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

قولك: زيد كمثل عمرو مستحسنا شائعا[1] في النظم والنثر، بخلاف زيد كـ عمرو، فإنه مخصوص بالضرورة، قوله: (فلا تبعد)خبر قوله: الذين(من مذهبهم أن يجعلوه حرفا)لا اسما موصولا لأن زياده الحرف أولى من زيادة الاسم .

حـ -[حروف التحضيض]

(ومنها: حروف التحضيض وهي «ألاّ» و«هلاّ») مشددتين(و«لولا» و«لوما» و لها صدر الكلام) لأنها مغيرة معنى الكلام، ولكل ما يغير معناه وكان حرفا فمرتبته الصدر لإيذان السامع من أول الأمر على قصد المتكلم من الكلام من أقسامه.

(ويلزم الفعل لفظا)نحو: ﴿لَوْلاَ أَرْسَلْتَ﴾[2] و﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾[3] (أو تقديرا) نحو هلا زيدا ضربت، وإنما يلزم الفعل لأن التحضيض والتوبيخ اللذين معناهما لا يكونان إلا بالفعل كالشرط، فاذا وقع بعدها اسم كان باضمار رافع أو ناصب. قال سيبويه: ويقول لو لا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك، أي هلا يفعل خيرا، قال: ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك[4]، واعلم: أنه إذا وليها الظرف كان منصوبا بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ﴾[5]، وأما إذا قلت[6] هلا زيدا أضرب ففيه الخلاف الذي في إن زيد اضرب كما عرفت(ماضيا)كان الفعل نحو: هلا

---

(١) في (ب): شائعة.

(٢) من الآية: ٤٧ من سورة القصص.

(٣) سورة الحجر: ٧.

(٤) الكتاب ٦٩/١.

(٥) من الآية: ٣٩ من سورة الكهف.

(٦) في (ب): قال.

ضربت زيدا، ويكون معناها التوبيخ [٢٤٩/ب]/واللوم على ترك الفعل، (أو مضارعا)نحو: هلا تضرب زيدا، أو يكون معناه التحضيض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع للأمر(والأخير ان)وهما لولا ولوما (يكونان أيضا لامتناع الثاني) وهو جوابهما(لوجود الأول)وهو المبتداء الواقع بعدهما، وحاصل معناهما ارتباط الجملتين على معنى أن الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الأول، (ويبتدأ بعدهما الكلام)أي يكونان داخلين على مبتدأ (على مامر)في المبتدأ والخبر.

ط- [قد]

(ومنها قد)، ولابد فيها[1] من معنى التحقيق في جميع المواضع ،(وهي لتقريب الماضي من الحال)مع التحقيق والتوقع نحو:قد قامت الصلوة، وقد يكون مع التحقيق التقريب من دون التوقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب زيد قد ركب زيد.

(ولتعليل)مع التحقيق(إذا دخلت المضارع بمنزلة ربما نحو: إن الكذوب قد يصدق)، أي بالحقيقة يصدرمنه الصدق وإن كان قليلا، ويستعمل أيضا للتنكير في مقام التمدح كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾[2].

وقد يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل كقوله تعالى : ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[3] فهي لا ينفك أبدا عن معنى التحقيق لكن يضاف إلى هذا المعنى بحسب المواضع معنى آخر.

---

(١) في (ب): فيه.

(٢) من الآية: ١٨ من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية: ١٤٤ من سورة البقرة.

(وجاز الفصل بينه)[أي بين قد (وبين الفعل بالقسم] [1] نحو: قد والله أحسنت)، وقد لعمري بتُّ ساهرا، (وجاز السكوت عليه) وطرح الفعل بعدها سكونا(مثله في لما)كقوله [2]:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِ [3]

أي وكان قد نالت .

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن(ب).

(٢) هو نابغة الذبياني.

(٣) البيت من الكامل و هو له في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/٨؛ والجني الداني ص ١٤٦، ٦٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٧، ١٩٧، ١٠/٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/٢٠٢، ٥/١٧٨؛ وشرح التصريح ١/٣٦؛ و شرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ وشرح المفصل ٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢،؛ ولسان العرب ٣/٣٤٦-قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨٠، ٢/٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦، ٣٥٦؛وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٥؛ و خزانة الأدب ٩/٨، ١١/ ٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٦٠؛ وشرح المفصل ١٠/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٢؛ والمقتضب١/٤٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣، ٢/ ٨٠.

والشاهد فيه عمل «كان » المخففة في مضمر مقدر ، والإخبار عنها بجملة فعليه مفصولة بـ «قَدْ»، أي: وكأنْ قد زالتْ. ويروى «قَدِنْ»، وفي هذه الرواية شاهد على أنَّ تنوين الترنُّم يدخل على الحرف.

ي- [حروفي الاستفهام]

(ومنها: حرفا الاستفهام، [وهما الهمزة، وهل ولهما صدر] [1] الكلام)لما ذكرنا في حروف التحضيض.

(والهمزة أعم تصرفا)من هل(ولذا) أي الكونها أعم تصرفا (تقول أزيد عندك أم عمرو؟)فيستعمل الهمزة مع أم المتصلة، ولا يستعمل هل معها، (و)تقول: (أزيدا ضربت؟)وأزيد أضربته؟ ولا تقول: هل زيدا ضربت؟ على أن زيدا منصوب بما بعده أو بمصدر، ولا تقول: هل زيدا ضربته، على أن زيدا منصوب بمقدر، وتقول: أزيد قام؟ ولا تقول هل زيد قام في السعة، لا على كون زيد مبتدأ، ولا فاعلا لفعل مقدر، كل ذلك لأن هل في الأصل بمعنى قد، فقولك: هل زيد خارج؟ في الأصل بمعنى أهل زيد خارج؟ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأقامت هل مقامها، ولذا جاء على الأصل نحو: أهل عرفت الدار بالعريين؟ ونحو: قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾ [2]

[٢٥٠/أ]/ومن خصائص الهمزة أن يدخل على الفاء والواو، وثم كما قال المصنف (﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ﴾ [3] و ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ﴾ [4]) و ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [5] ، ولا يقع هل في هذه المواقع بل يدخل هذه الحروف عليه ولا يدخل على الهمزة لكونها أصلا في الاستفهام المقتضي للتصدر كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [6] وهذه الحروف عاطفة على معطوف

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) من الاية: ١ من سورة الدهر.

(٣) من الآية: ١٧ من سورة الهود.

(٤) من الآية: ١٠٠ من سورة البقرة.

(٥) سورة يونس: ٥١. (٦) من الآية: ١٤ من سورة الهود.

مقدر بعد الهمزة عند جارالله[1]، والأولى أن تكون عاطفة على كلام قبل أن يتقدمه ما يكون معطوفا عليه مع أنه لا لم يجئ ذلك في الاستعمال.

(وتحذف)الهمزة(عند الدلالة)نحو:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِياً　　　(بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[2]

وتستعمل)الهمزة (دون هل في الأمر)كقوله تعالى: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[3]، فان المراد منه الأمر بالإسلام، (و)في (الاستبطاء)نحو:﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[4] فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع، (و)في (التحضيض)نحو: ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ﴾[5]، وعند الخليل«ألا»بر أسها حروف تحضيض[6] ، (و)في(التقرير)أي تقرير الفاعل كقوله تعالى:

---

(1) مفصل ص١١٥.

(2) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ و خزانة الأدب ١١/١٢٢،١٢٤،١٢٧،١٣٢،؛ والدرر ٦/١٠٠؛ وشر ح أبيات سيبويه ٢/١٥١؛ و شرح شواهد المغني ١/٣١؛ وشرح التفصيل ٨/١٥٤؛ والكتا ب ٣/١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/١٤؛والمقاصد النحوية ٤/١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٥٣؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ و شرح ابن عقيل ص ٤٩٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاجي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/٥٠؛ والمقتضب ٣/٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

والشاهد فيه قوله : « بسبع الجمر أم بثماني » يريد: أبسبع .. فحذف همزه الاستفهام، وهذا الحذف مطرد إذا كان بعدها « أم » المتصلة لكثرته نظما و نثراً.

(3) من الآية: ٢٠ من سورة آل عمران .

(4) من الآية: ١٦ من سورة الحديد.

(5) من الآية: ٢٤٦ من سورة البقرة.

(6) الكتاب ٢/١٨١.

﴿ ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا ﴾[1]، أو تقرير الفعل نحو: اضربت زيدا؟ (و)في (التسوية)نحو: ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[2]،(و)في(التعجب)نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[3] (ونحو ذلك) كالتنبيه نحو: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ [4]، والتوبيخ نحو: ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي ﴾[5] والوعيد نحو: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾[6] .

ك –(ومنها: السين أو سوف للاستقبال، وفي سوف زيادة تنفيس) وإمهال لم يكن في السين لأن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى.

ل – (ومنها: «لو» للشرط في الماضي)نحو: لو جئتني لأكرمنك(على أن الثاني)وهو الجزاء(منتف، فيلزم انتفاء الأول وهو الشرط أي أن «لو» موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون مع القطع، فيمتنع مضمون شرطها لأن مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها، وبانتفاء اللازم ينتفي اللزوم (هذا أصلها، وقد يستعمل)لو قليلا(فيما كان الثاني مثبتا)أي لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وعلامة ذلك أن يكون نقيض شرطها أليق باستلزام جزائها[7]، فيلزم دوام وجوده على كل تقدير لأنه لازم للشرط لأنك جعلته لازما له

---

(١) من الآية: ٦٢ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية: ٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية : ٤٥ من سورة الفرقان.

(٤) من الآية: ٦ من سورة الضحى.

(٥) من الآية: ٨٦ من سورة النمل.

(٦) من الآية: ١٦ من سورة المرسلات.

(٧) في (ب): جزاه.

ولنقيضه، لأنه الأولى بالاستلزام فيلزم وجوده أبدا لعدم ارتفاع النقيضين كـ قول عمر رضي الله عنه: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[١]، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾[٢] (ولطلبها الفعل)لكونها للشرط(امتنع في خبر أنَّ الواقعة بعدها أن يكون) الخبر (اسما مشتقا لإمكان الفعل)، فيجب أن يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظه الفعل المقدر بعد لو، وقال السيرافي: لا مقدر بعد لو لأنَّ خبر أن فعل ينوب لفظه عن الفعل[٣] ، فإذا قلت: لو أن زيدا جاء ني فكأنك قلت: لو جاء ني زيد، لأن(بخلاف ما إذا كان)الخبر [لأن(جامدا)فإنه لايجب أن يكون فعلا ماضيا لعدم إمكان الإتيان][٤] بالفعل بدل الجامد[٥] (نحو)قوله تعالى: (﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ...إلى قوله ... مَا نَفِدَتْ﴾[٦] أي لبقيت، وهومن جملة ما كان جزاء لو لازم الوجود، فإنها إذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الأقلام، والمراد فمع قلتها أولى زأن لا ينفد.

(وتجيء)لو (في معنى التمنى نحو : لو تأتيني فتحدثني)يعني ليتك تأتين، و لهذا يجوز النصب في فيحدثني، قال ابن مالك: لو مصدرية[٧]، إذا جاء ت بعد فعل يفهم منه معنيالتمنى نحو قوله تعالى:﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٨] وقد يكون[٩] غير

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٥/٧.

(٢) من الآية: ٢٣ من سورة الأنفال.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤٥٣/٤.

(٤) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٥) في (ب): الجامدة.

(٦) من الآية: ٢٧ من سورة لقمان .

(٧) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤٥٣/٤.

(٨) من الآية: ٩٦ من سورة البقرة.

(٩) في (ب): تكون.

مسبوقة بتمن كقولها[1] :

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّما مَنَّ الفَتَى وهْوَ المَغيظُ المُحْنَقُ[2]

وأكثر النحويين لايذكرون لو في الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفرآء وأبو علي ومن المتأخرين البريري[3] وأبو البقاء[4]، وقد يحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الأشعار

---

(١) القائلة هي قتيلة بنت النضر

(٢) البيت من الكامل و هو لها في الأغاني ١/ ٣٠؛ وحما سة البحترى ص ٢٧٦؛ والجني الداني ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ٢٣٩/١١؛ والدرر١/ ٢٥٠؛ و شرح الأشموني ٥٩٨/٣؛ و شرح التصريح ٢٥٤/٢؛ و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦؛ و شرح شواهد المغني (١)٢٥٤/٢؛ ولسان العرب ٤٥٠/٧(غيظ)، ١٠/ ٧٠(حنق) ؛ والمقاصد النحوية ٤٧١/٤؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٣/٤؛ و تذكرة النحاة ص ٣٨؛ و همع الهوامع ٨١/١.

والشاهد فيه قولها : « لو مننت» فإنه في تاويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان » او فاعل » ضر» أي ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر مجذوف.

(٣) هو عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت الجزولي المراكشي البريري (أبو موسى) وجزولة بطن من البربر. نحوي لغوي . حج ولازم عبدالله بن بزي المصري فأخذ عنه العربية واللغات . وتصدر بالمرية والجزائر لاقراء النحو . وتوفي بأزمور من ناحية مراكش ٦١٠هـ-١٢١٣م . من آثاره: المقدمة في النحو سماها القانون؛ وشرح على ا لمقدمة؛ وشرح على الإيضاح لابي علي الفارسي. وللتفصيل انظر:

بغية الوعاة٢٣٦/٢؛ ومرآة الجنان١٩/٤؛ و وفيات الأعيان٤٨٨/٣.

(٤) هو عبد الله بن الحسن العكبري الأصل البغدادي الأزجي الضرير الحنبلي (محب الله أبو البقاء) أصله من عنبرا صاحب إعراب القرآن . قرأ العربية على يحيى بن نجاح وابن الخشاب حتى جاز قصب السبق وصار فيهامن الرؤساء المتقدمين . أضر في صباء بالجدري فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك الذن وقرأت عليه . فإذا حصل مايريده املاه . ولد ٥٣٦هـ/١١٤٣م وتوفي ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر ٦١٦هـ/١٢١٩م ودفن من الغد بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب . من مصنفاته في النحو: شرح الإيضاح؛ وشرح اللمع؛ وشرح اللباب في علل البناء والإعراب؛ والمحصل شرح المفصل للزمخشري . وللتفصيل انظر:

اتحاف النبلاء ٢٧٨/١؛ إيضاح المكنون١٢٧/١؛ وبغية الوعاة٣٨/٢؛ وروضات الجنات ص٤٥٣؛ والنجوم الزاهرة ٢٤٦/٦.

بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار، ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر لأن الفعل ولو في تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل، فينصب بإضمار إن ثم قال، وأما الزمخشري فإنه قال: وقد تجيئ لو في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني[1] فإن أراد بهذا الكلام ما أردته فهو صحيح، وإن أراد أن لو حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح، فإن ذلك يستلزم منه أن لا يجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت، وذلك لأن حروف المعاني مقصود بها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب هذا آخر كلامه، ونعم الكلام كلامه فإنه مهد له قواعد، ورتب له شواهد، ووضع له قوانين، وجمع له براهين ، [٢٥١/أ]/وعلى هذا ورد على المصنف ما رد على الزمخشري على التقرير الثاني.

(وتستعمل)«لو»(في الاستقبال عند الفرآء كـ إن)[2] كقوله ﷺ «لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى إليهما ثالثا»[3]، كما قد يستعمل إن في شرط في الماضي، وذلك عند تجويز المتكلم وقوع الجزاء، ولاوقوعه فيه كقوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[4] وعند القطع بعدمه فيه كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[5] أو لوجوده نحو زيد وإن كان غنيا إلا انه بخيل.

---

(١) المفصل ص١٤١

(٢) قال الشيخ الرضي : " ومذهب الفرآء أن «لو» تستعمل في المستقبل كـ«إن» وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين» انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش٨/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) انظر: سنن الترمذي ٢٣٣٧؛ ومسند أحمدبن حنبل ٣٦٨/٤؛ وتفسير القرطبي ٢٧/١٦، ١٦٩/٢٠؛ وتذكرة الموضوعات ص ١٧٧.

(٤) من الآية: ٢٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية: ١١٦ من سورة المائدة.

م- (ومنها «أما»، وفيها معنى الشرط)لأنها لا يستلزم شيء لشيء بمعنى إن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، وقد يجيء لتفصيل مجمل نحو قولك: هؤلآء فضلاء أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكمل إلى آخرما يقصد لكن المعنى الأول وهو الاستلزام لازم لها في جميع مواقعها،(ومن ثمه)أي من أجل أن فيها معنى الشرط (لزمتها الفاء)في جوابها، ولا يحذف إلا في ضرورة الشعر كما عرفت في باب المبتداء .

(والتزم توسط جزء مما في حيزها)أي في حيزلها(بينهما)أي بين إما والفاء سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو: إما زيد فمنطلق، أو مفعولا به نحو: ﴿أَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾[1] وظرفا نحو: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، وكذا غير ذلك من المعمولات كالحال والمفعول المطلق والمفعول له عوضا من الفعل، وذلك لأن أصل أما زيد فمنطلق أما يكن من شيء فزيد منطلق، بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع انطلاق زيد، وهذا جزم بوقوع انطلاقه لأنه ما دامت الدنيا باقية لا بد من وقوع شيء فيها، وليس تفسير سيبويه اما زيد فمنطلق بمعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق أنها بمعنى مهما[2]، لأن مهما اسم، وأما حرف بل غرضه بيان معناها، ثم حذف شرطها لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع أنها موضوعه المنفصل، وهو مقتضى لتكريرها المقتضي للاستثقال المقتضي للحذف، ولغرض معنوي وهو لزوم الانطلاق لزيد، فحذف الملزوم الذي هو الشرط، وأقيم ملزوم الانطلاق وهو زيد مقامه، فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها، فقد حصل من حذف فعل الشرط وإقامة جزو الجزاء مقامه أربعة أشياء: تحققُ الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، وقيامُ هو ملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم بالدعاء وهو الشرط، واشتغالُ حيز واجب الحذف لشيء آخر، فإنه لا يحذف شيء في كلامهم

---

(١) سورة الضحى : ٩ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٢.

وجوبا إلا مع قيام شيء آخر مقامه، وعدمُ تلاقي حرف الشرط مع حرف الجزاء، ولأجل ذلك جاز وقوع الفاء في غير موقعها، وجاز تقديم ما لا يصح تقديمه في غير هذا الموضع، وهذا معنى قوله:(ولها خاصيّة في تصحيح التقديم [٢٥١/ب]/لما يمتنع تقديمه عند سيبويه، فأجاز)سيبويه[١](أما هذا فإن عمرا ضارب)فقدم مفعول ضارب عليه مع أن في حيز أن وما في حيزه لا يجوز تقديمه عليه، وذلك لأنه إذا جاز التقديم للغرض على ما ذكرناه من الأشياء الأربعة مع وجود الفاء المانع لتقديم ما يقع بعده عليه، فلا بأس بجوازالتقديم مع ما تعين وأكثر لأن الغرض قوي، فيجوز لتحصيله عدم اعتبار مانعين، وأكثر، قال الشارح: قوله .أما هذا فإني ضارب تصريح بأن سيبويه يجيز تقديم غير الظرف على أن[٢]، وليس كذلك، فانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح أنك [إذا قلت أما زيدا فإني ضارب، فهذا غير جائز][٣] عند جميع النحويين إلا عند أبي العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد لضارب[٤].

أقول: وقد ذكر أيضا في ضوء المصباح[٥]أن بعض المتأخرين نقل نصب زيد لضارب عن سيبويه أيضاً (إجازة غيرها اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل)كالجار والمجرور، فهذه للمسئلة جائزة عند سيبويه والمبرد أيضا لكن العامل في اليوم هو أما، لأن أما لما فيه من معنى الفعل تعمل[٦] في الظروف والجار والمجرور، وقال المصنف في ضوء المصباح: أن سيبويه لم يجز في أما اليوم فإني خارج أن تعمل في الظرف خارج، وجعله منصوبا بأما.

---

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) الفالي ٢٣٧/ب.

(٣) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٤) المقتضب٣٥٤/٢؛ والمغني ص ٥٨.

(٥) لم نعثر على هذا الكتاب.

ن- [حرفا التفسير «أي» و «أن»]

(ومنها: حرفا التفسير، وهما «أي»)وهي تفسير كل مبهم من المفرد، نحو: جاءني

أي أبو عبدالله، والجملة(نحو قوله[1]:

وترمينني بالطَّرْفِ ، أي أنتَ مُذْنِبٌ) ....[2]

و«أن» وتختص)أن(بما في معنى القول)أي لا يفسر إلا مفعولا مقدر اللفظ دال

على معنى القول مؤدٍّ معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ﴾[3] فهي تفسير لمفعول

نَادَيْنَاهُ المقدر أي ناديناه بشيء وبلفظ هو قولي يَاإِبْرَاهِيمُ وقد يفسر المفعول به الظاهر هو قوله

تعالى﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ﴾[4] وليست أن في قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ

دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[5] بمفسره لأن قوله أن الحمد[6] خبر المبتدأ المتقدم، فيكون

---

(٦) في (ب): يعمل .

(١) قائله غير معروف.

(٢) هذا صدر البيت وهو بتمامه:

وترمينني بالطَّرْفِ ، أي أنتَ مُذْنِبٌ وتَقلِينَني لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلي

وهو بلانسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣ ؛ والجنى الداني ص ٢٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨، ٤١١؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٥؛ ، ٢٢٩؛ والدرر ٤/٣١، ٥/١٢١؛ وشرح شواهد المغني١/٢٣٤، ٢/٨٢٨؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤١؛ وهمع الهوامع١/٢٤٨، ٢/٧١.

والشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» حيث جاءت «أي»حرف تفسير للجملة «ترمينني بالطرف» بالجملة «أنت مذنب».

(٣) من الآية: ١٠٤ من سورة الصافات.

(٤) من الآية: ٣٩ من سورة طه.

(٥) سورة يونس: ١٠.

(٦) في (أ): حمد.

من صلة ما قبلها وما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها لأن الكلام يتم دونه، ولا يحتاج إلى تفسير، لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول، وقد جاز ذلك بعضهم مستدلا بقوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (١)، ولا استدلال فيه لاحتمال أن يكون مفسره للضمير في به.

س- [٢٥٣/أ]/ (ومنها: «كلا» للزجر والروع) كما إذا قيل لك فلان يبغضُكَ، فتقول: كلا روعا له، وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوفا لأن الحرف لا يستقل أي كَلاَّ لا تَقُل أو ليس الأمر كذلك، وقد يجيء بمعنى حقا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾ (٢).

ع- (ومنها: لام التعريف)، فانها وحدها حرف التعريف عند سيبويه (٣)، والهمزة همزة وصل مجتلبة للابتداء بالساكن لأن اللام ساكنة، وعند الخليل: ألْ كَـ هَلْ حرف التعريف (٤)، وإنما استمر بها التخفيف باسقاط الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال، (وميمه في لغة أهل اليمن) (٥) منه الحديث: «ليس من أمبرامصيامُ في امسفر» (٦)

---

(١) من الآية: ١١٨ من سورة المائدة.

(٢) من الآية: ٦ من سورة العلق.

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤.

(٤) سرصناعة الإعراب ١/٣٣٣؛ والكتاب ٣/٣٢٤.

(٥) وقيل: الميم حرف التعريف في لغة طي. انظر: المفصل للزمخشري ص٣٥٥ ؛ والجاربردي ص١٦٧.

(٦) المعجم الكبير للطبراني رقم الحديث ٣٨٧(٧٢/١٩)؛ والمسند للإمام أحمد بن حنبل رقم الحديث ٢٣٥٦٩(٧٥/١٧).

(ولام جواب القسم)وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية به كانت أو فعلية ليدل على أن ما بعدها هو المقسم عليه، (ويلزمه مع المضارع النون المؤكدة) نحو والله ليخرجن،(و)يلزمه(مع الماضي قد)نحو: والله لقد خرج لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما.

(وجاز حذفه)أي حذف قد قليلا(نحو):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حلفة فاجر (لنَامُواْ فَمَا إنْ من حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِ)[1]

واللام (المطية للقسم) أي المهدة والمعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط،(وهي التي يتقدمها القسم لفظا أو تقديرا)، وإنما جيء بهذه اللام(لتؤذن بأن الجواب)المذكور بعدها، له أي للقسم الملفوظ لكن الإتيان بها مع تقدير القسم أكثر للتنبيه من أول الأمر على القسم المقدر(لا للشرط، وليست)هذه اللام(جوابا للقسم)، وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط نحو:والله لئن أكرمتني لأكرمتك، (وإلا)أي إن كان جواب للقسم (جاز لئن أكرمتني أكرمك)بالجزم ليكون جزاء للشرط، وهو مع جزائه جواب للقسم مع أنه لا يجوز في أكرمك إلا الرفع.

(ولام جواب لو ولولا)، وإنما جيء بها(توكيد الارتباط إحدي الجملتين بالأخرى)نحو﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2][٢٥٢/ب]/﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَ تَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾[3]

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٣٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، ٢١؛ والمقرب٢٠٥/١؛ والمغني ص ١٧٣، ٦٣٦؛ والهمع ١٢٤/١؛ والخزانة ٢٢١/٤.

والشاهد جواز حذف «قد» من حواب القسم إذا كان فعلاً ماضياً وذلك في قوله: «لناموا»، والتقدير : «لقد ناموا». أقول: ولا حاجة إلى تقدير«قد» محذوفة وهو ما ذهب إليه ابن عصفور، وذلك لثبوت المسموع من ذلك في التنزيل وغيره.

(٢) الأنبياء: ٢٢. (٣) النسآء : ٧٣، ٧٤.

(ويجوز حذفهما)أي حذف اللام قليلا إن لم يقع «لو» مع ما في حيزها صلة، ولم يطل الشرط وما في حيزه كقولك: لو كان لي مال انفقت، وإلا فيحذف كثيرا نحو: جاء ني الذي لو ضربته شكوتي، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ . .إلى قوله... مَانَفِدَتْ ﴾[1]

(ويجوز حذف الجواب)لها(أصلا) كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾[2] الآية.أي لكان هذا القرآن، وكذا يجوز حذف جواب لولا كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾[3]

(ولام الابتداء وهي تدخل الاسم) نحو: لزيد منطلق،(والفعل المضارع)نحو لا قسم بالله على قراءة ابن كثير(تشبيها لهل به)أي بالاسم، ويختص دخولها عليهمابابتداء الكلام مع عدم مانع يمنعها عن التصدر، أما مع وجوده كـ إنّ ، فإنه لا يختص دخولها بهما في ابتداء الكلام، بل يدخل على ما في خبر أن، سواء كان اسما أو فعلا مضارعا أو ماضيا مصدرا بقد أو ظرفا أوجار أو مجرور.

(وجاز)دخول لام الابتداء على مضارع مصدر بحرف الاستقبال (نحو: إن زيدا لسوف يفعل)لأن اللام ليس للحال، وإنما هي لام الابتداء (خلافا للكوفيين)[4] لأنها عندهم

---

(١) سورة لقمان : ٢٧ . (٢) من الآية: ٣١ من سورة الرعد.

(٣) سورة النور: ١٠ .

(٤) يرى الكوفيون أن لام الابتداء تخلص المضارع للحال، لذا كان المثال المذكور غير جائز عندهم، لاستحالة اجتماع الحال والاستقبال. وقد نسب هذا الرأي رلى الكوفين الرضي حيث قال: "ويتعين المضارع للحالية بـ«الآن» و «آنفا» وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال ويلزم الابتداء عند الكوفيين". (شرح الكافية ٢/ ٢٣١) .

وقال في مبحث دخول لام الابتداء على خبر«إن» : "وإذا كان الخبر مضارعًا مصدراً بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه، نحو: إن زيداً لسوف يقولم خلافًا للكوفيين". (شرح=

للحال، فلو [جاز دخولها على هذا الفعل لزم التناقض] [1] في المعنى لأنه يصير حالا باللام ومستقبلا [2] بالسوف.

(والأصل أن يدخل) [3] لام الابتداء (المتبدأ) لاقتضائها صدر الكلام، (ولكن زحلفت) اللام (إلى الخبر) نحو: إن زيدا لقائم، (وإلى صلته) أي فعله الخبر نحو: إن زيدا لفي الدار قائم [4] (مع أن) وإنما زحلفت (كراهة الجمع بينهما) أي بين إن ولام الابتداء، وقد ذكرنا [5] بيان ذلك مستوفى.

= الكافية ٢/٣٥٦).

أما ابن هشام فلم ينسب هذا الرأي إلى الكوفين وإنما نسبه إلى «الأكثرين» حيث قال عن لام الابتداء : "وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة... وتخليص المضارع للحال كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني قوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، و {إِنِّيْ لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُواْ بِهِ} فان الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير: قصد أن تذهبوا والقصد حال...". (المغني ص ٢٢٨)؛ والمصنف نفسه نص على أن هذه اللام مخلصة للحال إذ قال في ص ١٤٦: "واللام في قولك: إن زَيداً ليفعل، مخلصة للحال".

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) في (ب): مستقبل.

(٣) في (أ): تدخل.

(٤) في (ب): قائم.

(٥) في (ب): ذكر.

(ونحو)قوله[1]:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ....[2]

فعلى توهم دخول إن)كان التقدير أن أم الحليس.

(وهو)أي دخول اللام على الخبر من غير إن(قليل)لاقتضائها التصدر، ولا مانع له من ذلك مع عدم إن(واللام العارفة)بين إن المخففة والنافية(في نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3] وقد ذكرنا الاختلاف فيها هل هي لام الابتداء أو لام أخري للحوق عن إن المخففة والنافية.

ف-(ومنها: تاء التانيث الساكنة)وهي التي تلحق بالفعل الماضي للدلالة على تانيث الفاعل، وإنما يجوز إلحاق العلامة بالفعل مع أن المؤنث هو الفاعل لما بينهما من شدة الاتصال.

---

(١) هو رؤبة.

(٢) الرجز له في ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ وشرح التصريح١/١٧٤؛ وابن يعيش ٣/ ١٣٠، ٨/٢٣؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب١٠/٣٢٣؛ والدرر ٢/١٨٧؛ وشرح شواهدالمغني ٢/٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/٥٣٥، ٢/٢٥١؛ وبلانسبة في أوضح المسالك١/ ٢١٠؛ وتخليص الشواهد ص٣٥٨؛ وجمهزة اللغة ص١١٢١؛ والجني الداني ص١٢٨؛ ورصف المباني ص٣٣٦؛ وسرصناعة الإعراب١/٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص١٨٥؛ وشرح المفصل لابن يعيش٧/٥٧؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠(شهرب)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع١/ ١٤٠.

والشاهد فيه قوله: «لعجوز» حيث جاء ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء، ولهذا ذهب العلمآء إلى أنّ اللام ليست لام الابتداء، ولكنها زائدة. وقيل: «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: أمّ الحليس لهي عجوز.

(٣) من الآية: ٤ في سورة الطارق.

ص- (ومنها التنوين)هوفي الأصل مصدر نوّنت أي أدخلت نونا، (وحقها السكون) على أبو العباس اللأصلي للحروف (إلا أن يلاقيها ساكن فتكسر) التنوين، لأن الأصل في حركة الساكن الكسر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[1] (أو بضم التنوين) للاتباع نحو ﴿عذاب اركض﴾[2] (وقد يحذف)التنوين عنده فلاقاه الساكن(نحو﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ﴾ ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[3](فيمن قراء)شاذا، وقد يحذف التنوين قياسا من العلم الموصوف بابن أو ابنة مضافين إلى علم لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا.

ق- (ومنها: النون المؤكدة)[٢٥٣/أ]/وقد ذكرناها.

ر- (ومنها هاء السكت)وهي هاء يزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها، (ويلحق) الهاء (المتحرك)آخر لا الساكن لئلا يتوالى ساكنان(بحركة غير إعرابية)لا مشبهة بالإعرابية (للوقف)، وإنما ألحق لبيان تلك الحركة إذ لو لم يلحق به وقد سقطت الحركة للوقف، لم يكن فيه دلالة عليها(نحو ثمه وكيفيه)ورجلا به، ومسلمونه، وضربته[3]، ولا يلحق بالنون في الأمثلة الخمسة نحو: يضربانه لأن النون علامة الرفع، فهي كالحركة الإعرابية، وقد يجب الإلحاق فيما لقي بعد الحذف على حرف واحد ينحو: ره، وقه لاستحالة[4] الوقف على المتحرك، والابتداء بالساكن، وإنما لم يبين الإعرابية لعروضها وكذا المشبه بها نحو: لا رجل ويازيد لأن حركتها عارضة، فيشبه حركة الإعراب، وكذا لم يلحق آخر الماضي لأنه إنماحرك لمشابهة المعنى وكان حركته إعرابية، فلا يقال: ضربه .

واعلم: أنه كما يلحق المتحرك كذلك يلحق الساكن إذا كان ألفا في حرف أو اسم عريق البناء نحو: لا ، وذا لأن الألف حرف حقيقة يتبين مدها بالحاق الهاء بها، ولا يلحق الهاء

---

(١) الإخلاص: ١، ٢.
(٢) ص: ٤١، ٤٢.
(٣) في (ب): ضربت.
(٤) في (ب): استحال.

بالألف إذا كان في اسم متمكن أو عارض لئلا يلتبس بهاء الضمير المضاف إليه لجواز إضافتها، بخلاف عريق البناء فإنه لا يضاف منه إلا كم ولدي ولون.

وقوله: (وقيل لم أبله)اعتراض فان الهاء فيه ألحق بالساكن غير الألف، فأجاب عنه بقوله(لتقدير الحركة)على اللأم لأن أصله لم أبالي، حذف الياء بالجزم، فصار لم أبال، ثم لما كان آخره متحركا اسكن فالتقى ساكنان، فسقطت الألف، فبقي لم أبل، فألحق الهاء به لأن الحركة على اللام مقدرة لأن إسكانه على خلاف القياس (كما أسقط ألف هافي هلم لتقدير سكون اللام)، فإنه هلم أصله عن الكوفيين هالم، وأصل لم ألْمُمْ، فأسقط الألف نظرا إلى سكون اللام من الميم، وإنما ذكره المصنف وإن كان مذهب البصريين أن هلم غير مركبة للاستيناس بأن الحركة المقدرة معتبرة كما أن السكون المقدر معتر أيضا في الجملة[1].

(وهي)أي هاء السكت(ساكنة)لأنها إنما يلحق الموقف، فلا يكون إلا ساكنة (وتحريكها لحن)وخطأ.

(ونحو:

يَامَرْحَبَاه بِحِمَارِ عَفْرَاءْ)

إذا أتي قريته بما شاء   من الشعير والحشيش والماء[2]

وإنما رجف حمارها لمحبته لها((يامرحباه بحمار ناجيهه)إذا أتى قريته للسانيه. ناجيه: اسم أمراء ة، والسانية، الناضحة التي يستقى بها الماء من البئر (مما لا يعتدبه)ومعذرة

(١) همع الهوامع ١٥٨/٢.

(٢) الرجز لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٢٧٢/٧، ٢٧٣، ٤٥٧/١١، ٤٥٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩، ٧٤؛ وبلانسبة في إصلاح المنطق ص ٩٢؛ والمنصف ص ١٤٢/٣.

والشاهد فيه قوله: «يامرحباه» حيث روي بضمّ هاء السكت وكسرها.

من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بها ء الضمير، ولهذا يضم الهاء تشبيها لها بها، ويكسر لالتقاء الساكنين، وروي يامرحباه[٢٥٣/ب]/في ثنتين على الوجهين.

ش- (ومنها: الشين)المعجمة(أو السين)المهملة التي (يلحق كاف المؤنث وقفا)فرقا بين المذكر والمونث، لأنه لولم يلحقها لسكنت الكاف، فيلتبس بكاف المذكر، وجعل ترك الشين في الوقف علامة المذكر، ولم يلحقها في الوصل لأن حركة الكاف فارقة بين الكافين.

(والأول)وهو الشين المعجمة تسمى (الكشكشة وهي في (لغة(تميم [١] والثاني)وهو السين المهملة يسمى (الكسكسة وهي في)لغة(بكر) [٢].

ت- (ومنها: المدة التي يلحق بآخر الكلمة إنكارا أن يكون الأمر على ما ذكره المخاطب)كما تقول: جاءني زيد فتقول مَن يقصد تكذيبك؟ وإن زيدا لا يأتك أزيدنيه أي كيف يجئك،(أو)إنكارا (على خلاف ماذكر)المخاطب كما تقول جاء ني فتقول مَن لا يشك أزيدا جاءك؟ وينكر أن لا يجيئك أزيدنيه فكأنه قال: مَن يشك في هذا وكيف لا يجيئك (أو) يلحق بآخر الكلمة (تذكرا) كما تقول في نحو: قال وتقول ومن العام: قالا ويقولو ومن العامي، فتمد اللام والميم إلى أن لتذكر ما نسيتَ، وتصله به، وإن كان الآخر ساكنا صحيحا منونا كان أو غيره يلحق به تاء ساكنة نحو: هذا سيقي إذا أردت سيقا من صيغته كيت وكيف، وإن كان حرف مد نحو: القاضي، تمد ذلك الحرف إلى أن يتذكر، أو تزاد مدة أخرى، ويحذف الأولى للساكن، (وتتبع)هذه المدة سواء كانت للإنكار أو للتذكر(ما قبلها في حركته بعد كسر الساكن)أي إن كان ما قبلها متحركا تكون المدة مطابقة لحركته، سواء كانت إعرابية أو بنائية

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٤/٥٠٢.

(٢) نفس المصدر.

نحو: أزيد وناه ، وأزيدنيه وأعمروه، وإن كان ساكنا صحيحا تنوينا كان أو غيره، يحرك بالكسر للساكنين، ولا يكون المدة حينئذ إلا ياء نحو:أزيدنيه أزيدنيه ولم بضربيه وإن كان ساكنا حرف علة) تكون المدة مثله فتحذف أولهما لالتقاء الساكنين، تقول: آلقاضية وآلمعلاه وأبغزوه في: جاء ني القاضي والمعلي وزيد يعزو، فعلى هذا ليس قوله بعد كسر الساكن على إطلاقه باقيا عليه.

(و يزادان مع)المدة(الأولى)التي للإنكار لزيادة البيان والإيضاح لأن الهاء والهاء خفيتان، (ولا يكون)المدة مع أن(إلاّ ياء)لأنه إذا كسر نون أن لالتقاء الساكنين لزم أن تكون المدة الملحقة بها ياءٌ لتكون متابعة لحركة ما قبلها.

(ويختص)الأولى بشروط (بالوقف)والإنكار بهمزة الاستفهام وعدم الفصل بين الهمزة وبين المحق به المدة، فلا يزاد [في الوصل ولا في الاستفهام] [1]على وجه الحقيقة[٢٥٤/أ]/ ولا عند الفصل،(و)يختص (الثانية)وهي مدة لتذكر(بالدرج)لأنها إنما تلحق بالكلمة لتذكر شيء من بقية الكلام، فلا محالة تقع في الدرج [2]؛ ولذلك لا تلحق [3] بهذه الزيادة هاء السكت، لأنها إنما يزاد إذا لم يقصد الوقف وقطع الكلام، بخلاف زيادة الإنكار.

(جـ) [الاسم]

(وأما الأسم فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم).

(فمنه)أي من الاسم العامل؛

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) سقطت عن (ب): في الدرج.

(٣) في(ب): يلحق.

١-[المصدر]:

(المصدر، وهو اسم الحدث)وهو معنى قائم لغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أولم يصدر كالطول والقصر (المشتق منه الفعل)على قول البصريين، فإن الفعل عندهم مشتق من المصدر، وإنما سمي المصدر مصدرا عندهم لكونه موضعا يصدر عنه الفعل كالمقتل، ومذهب الكوفيين: أن المصدر مشتق من الفعل[1] وإنما سمي المصدر مصدرا عنهم لأنه مصدر بمعنى المصدور وهو بمعنى الصادر أي هو صادر عن الفعل، وحجج كل من الفريقين مذكورة في موضعها.

(وهو)أي المصدر (من مجرد الثلاثي سماع)يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً في الأغلب، وهي فعل وفعلة مثلثي الفاء ساكني العين نحو: قَتلٍ ، وفِسقٍ ، وشُغْلٍ ، ورَحمةٍ، ونشدةٍ ، وكُدرةٍ؛

وفعِل فعلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرة نحو: طَلب، وخَفِقٍ، وغَلَبَةٍ، وسَرِقَةٍ، وفعَلٌ مفتوح العين مع ختم الفاء وكسرة نحو: صِغَرٍ، وهُدًى؛

وفِعْلى وفِعْلان مثلث الفاء ساكني العين نحو: دعوى، وذكرى[2]، وبشرى، وليّان، وحرمَانٍ ، وغُفرانٍ ؛

وفَعَلان مفتح الفاء والعين نحو: نَزَوانٍ؛

وفُعال مثلث الفاء نحو: ذَهاب، وصِراف، وسُوال؛

وفَعالة مفتح الفاء ومكسورة نحو: زَهاوَةٍ، ودراية؛

وفُعول مفتوح الفاء ومضمومة نحو: قبول، ودُخول؛

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣٩٩/٣.

(٢) في (ب): وذكر.

وفعولة مضموم الفاء نحو: صهوبة؛

ومفعل ومفعلة[1] مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرة نحو: مَدخَل، ومَرجِع، ومَسْعاة، ومحمدة،(في غير) أي في غير مجرد الثلاثي، وهو[2] الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (قياس) مضبوط بضابط بأن يقال: كل ما كان ماضيه على أفعل واستفعل وفعلل فمصدره على: أفعال واستفعال وفعللة، (نحو: أخرج إخراجا واستخرج استخراجا).

(ويعمل)المصدر(عمل فعله ماضيا كان)فعله(أو غيره)، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنه إنما يعملان عمل فعلهما إذا كانا بمعنى الحال والاستقبال، وإنما كان المصدر كذلك لأنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا لايشترط فيه ذلك، لابخلافها فيهما فإن طلبهما [٢٥٤/ب]/لهما إنما كان لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما، وإنما بعمل المصدر (إذا لم يكن مفعولا مطلقا)أما إذا كان مفعولا مطلقا وهو المصدر الذي يذكر من جهة حدوثه، فالعمل للفعل لا للمصدر، إما لأن الفعل هو الأصل في العمل، فلا ليدل عنه بلا موجب ولا موجب عند كون المصدر مفعولا مطلقا لوجوده هاهنا لفظا أو تقديرا، وأما لأن المصدر إنما يعمل إذا كان مشابها للفعل ومشابهته له لأنه بتقدير حرف المصدر والفعل، لأنه إنما يقع موقع الفعل، ويفيد فائدته مع هذا الحرف، ولا يصح تقديره بأن، والفعل إذا كان مفعولا مطلقا لأن ضربت، ضربا ليس بمعنى ضربت أن ضربت وأما قولك: ضربت ضرب الأمير اللص، فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا حقيقة لأن المفعول المطلق محذوف التقدير ضربا مثل ضرب الأمير اللص(إلا أنه لا إضمار فيه)أي لا يضمر الفاعل في المصدر لأن الوا ضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به الحدث، فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا، وإنما يكون طلبه له باعتبار

---

(١) في (ب): ومفعلة ،مفعل.

(٢) في (ب): وهي.

العقل والوضع أزال حكم العقل، فلا يجوز أن يتصل به المسند إليه بخلاف[1] الفعل، فانه يضمر فيه العامل، لأن الواضع إنما وضعه ليكون مسندا مصدره إلى شيء بعده ظاهرا أو مضمرا فجاز أن يتصل به المسند إليه غاية الاتصال وهو إضماره لاقتضائه له وضعا وعقلا[2]، وإنما يضمر الفاعل في اسم الفاعل والمفعول وإن كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي كما ذكرنا لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى. قال الشارح: لأنه لو أضمر فيه لوجب إذا ثني المصدر أو جمع باعتبار الأنواع أن يكون له تثنيتان أو جمعان: أحدهما باعتبار الفاعل والآخر باعتبار مدلول المصدر[3]، وفيه نظر لجواز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع، ولا يبنى ولا يجمع باعتباره كاسم الفاعل والظرف، فلا يلزم ذلك، (ولا يلزم ذكر الفاعل)في المصدر في حالتي الإفراد والإضافة، بل قد يحذف فاعله، (وإن كان له)الفاعل في نفس الآمر باعتبار أنه عرض، لا بد في الوجود من محل يقوم به، وعلة جواز حذفه ما ذكرنا من إزالة الوضع حكم العقل.

(ويجوز إضافته) وفي الإضافة (إلى الفاعل)والمفعول مذكور أو متروك وهو أكثر [٢٥٥/أ]/من إضافتة إلى المفعول ومن رفع فاعله، بغير إضافة لأنه محله الذي يقوم به، فجعله معه كـ لفظ واحد باضافته إليه أولى من رفع فاعله، ومن جعله مع مفعوله كـ لفظ واحد،(وإلى المفعول)إذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا والفاعل مذكور أو متروك(منصوبا كان)المفعول(في المعنى)، وذلك عند تأويل المصدر بفعل مبني للفاعل نحو: أعجبني دقّ الثوب القصار،(أو مرفوعا)في المعنى إذا أول المصدر بفعل معنى للمفعول، وذلك مع القرينة نحو: أعجبني أكل الخبز النّقي.

---

(١) سقطت عن (ب): بخلاف.

(٢) في (أ): عقلا ووضعا.

(٣) الفالي ٢٣٦/ب.

(ويصح حمل المعطوف والصفة على المحلّ)أي محل المجرور بإضافة المصدر إليه سواء كان محله مرفوعا أو منصوبا، كذا يصح حمل سائر التوابع، وإنما خصهما بالذكر لأن الجرمي[1]لم يجوز الحمل في الصفة على المحل،[2] وقال الأندلسي: الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل[3] (نحو)قوله[4] :

قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا (مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ واللَّيَانَا)[5]

---

(١) هو: صالح بن اسحاق الجرمي (مولى جدم بن مرزبان)أبو عمر نحوي، لغوي، فقيه، محدث، إخباري، عروضي من أهل البصرة. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما؛ وكان يلقب بالكلب وبالنباح لصياحه حين مناظرة أبي زيد. توفي سنة ٢٢٥هـ/ - ٨٤٠م . من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو؛ والتثنية؛ والجمع؛ و كتاب العروض؛ وكتاب الأبنية. وللتفصيل انظر:

إيضاح المكنون ٢/ ٢٨٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٨؛ وتاريخ بغداد٩/ ٣١٣؛ وروضات الجنات ص٣٣٤؛ وشذرات الذهب ٢/ ٤٩؛ وكشف الظنون١/ ٤٩٣؛ ومعجم الأدباء ٤/ ٢٦٧؛ ومفتاح السعادة١/ ١٣٤؛ ونزهة الألباء ص ١٩٨؛ و وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/ ٤١١.

(٣) نفس المصدر.

(٤) القائل هو الرؤبة.

(٥) وبعده :

"يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ وَالقِيَانَا"

والرجز له في ديوانه ص ١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١،١٩٢؛ ولزياد العنبرى في شرح التصريح ٢/ ٦٥ ؛ و شرح المفصل ٦/ ٦٥؛ وله أو لروبة في الدرر٦/ ١٩٠؛ و شرح شواهد الإيضاح ص ١٣١؛ و شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٦٠؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢١٥؛ و خزانة الأدب ٥/ ١٠٢؛ و شرح ابن عقيل ص ٤١٨؛ و مغني اللبيب٢/ ٤٧٦؛ و همع الهوامع ٢/ ١٤٥.

والشا هد فيه نصب « الليان » باضمار عامل تقدير : « و أن خفت » وقيل : يجوز أن يكون معطوفاً على « مخافة » والتقدير : الإفلاس و مخافة الليان ثم حذف المضاف و أقام المضاف.

فانإنما نصب الليان لكونه معطوفا على محل المعطوف عليه وهو الإفلاس، لأنه مفعول مخافة التقدير لأن خفت الإفلاس كما [جرَّ الدّبَرانُ في قوله: ان تأثروا العيون والدبران لأنه معطوف على محل العطوف لأنه] [1] مضاف إليه تقديرا، والضمير في «بها» راجع إلى الإبل؛ المعنى: مخافة الإفلاس غير حسّان، ولَيّانه وبداينته بالإبل حسان لأنه ليس بمفلس ولا مما طل .

(ونحو قوله) [2]:

حتى تهجَّـر في الرّواح وهاجها (طلبَ المعقِّبِ حقّه المظلومُ) [3]

المعقب من عقب في الأثد . أي تردد في طلبه، والمظلوم صفة المعقب حملا على محل المعَقب. يصف حمارا وأتانا، أي هاج الحمار الأمان لطلب الماء كما يطلب المعقب المتقاضي المظلوم حقه.

واعلم: أن المعقب إن كان من عقبني حقي أي مطلني على معنى كما يطلب المظلوم مما طله لم يكن [4] في البيت استشهاد على المراد لأن المظلوم [5] يكون حينئذ فاعل المصدر والمعقب مفعوله.

(وإعماله مع اللام قليل)ضعيف نحو ضعيف النكاية اعداء ه بحال القرار براخي

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) القائل هو اللبيد.

(٣) والبيت له في ديوانه ص ١٥٥؛ والأمالي الشجرية ٢٢٨/١، ٣٢/٢؛ والإنصاف ص٢٣٢، ٣٣١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢، ٦٦/٦؛ والعيني٥١٢/٣؛ والتصريح٢٨٧/١، ٦٥/٢؛ والهمع١٤٥/٢؛ والأشموني ٢٩٠/٢؛ والخزانة٣٣٤/١.

والشاهد عطف الصفة«المظلوم» على محل الموصوف«المعقب» لأنه فاعل أضيف إليه المصدر«طلب».

(٤) في (ب): تكن.

(٥) سقطت عن (ب): لأن المظلوم.

لأجل، وذلك لتعذر دخول اللام على ما يقدر به المصدرلعامل وهو الحرف المصدري.

(ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه)أي حيز المصدر (عليه لأنه في تأويل أن مع المفعل)، فيكون معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة أن، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

(ولا)يصح(الفصل بينه) [٢٥٥/ب]/أي بين المصدر (وبين صلته)أي ما يتعلق به من معمولاته(بأجنبي)من المصدر، وهو ما لا يعمل فيه المصدر، (فلا يجوز في: "أعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر" أن يجعل اليوم متعلقا بأعجبني[1] وعند (من صلة المصدر)في المسألة وجوه أن تعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر، وعلى هذا جاز أن توقع كل واحد منهما بعدالمصدر في أي موضع شئت، وأن تعلق كل واحد منهما بأعجبني، وحينئذ لم يجز فيهما إلا أن يتقدما على المصدر أو يتأخر عن جميع صلته، ولم يجز أن توقع أحدهما أوكليهما بين بعض الصلة وبعض، لأنه لا يجوز الفصل بالأجنبي بين الموصول وصلته، وأن تعلق أحدهما بالمصدر وتوخره عنه والآخر ما عجبني وتقدمه على المصدر أو تؤخره عن جميع صلته، وليس «أياما» في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ ﴾[2] ﴿ أَيَّامًا ﴾[3] بمتعلق[4] بالصيام، وإنما هو[5] متعلق بفعل مقدر أي صوموا أياما.

(ولا)يصح (تقديم منصوبه)أي منصوب المصدر (على المرفوع تقديرا)في الضمائر (نحو: عجبت من ضربيبك)فلا يجوز فيه أن يقال من ضربك أنا، لأنه لا يسوغ المنفصل مع

---

(١) سقطت عن (ب): بأعجبني.

(٢) سورة البقرة: ١٨٣.

(٣) من الآية: ١٨٤ من نفس السورة.

(٤) سقطت عن (أ): بمتعلق.

(٥) في (ب): وهو إنما.

القدرة على المتصل (أو)عجبت من (ضربي إياك)، فلا يقال فيه من ضرب إياك أنا، وقوله:(وهو المختار)إشارة إلى أنه إذا كان بعد ضمير المجرور ضميرا انتقص منه تعريفا، جاز فيه الاتصال والانفصال لكن الانفصال فيه أولى من الاتصال فيما كان الضمير الأول منصوبا متصلا بالفعل نحو: أعطيتكه لأن الفعل أبعد في اتصال الضمير به من المصدر. [1]

قال الشارح: "قوله: تقديرا يتعلق بالمرفوع إلى ما يرفع تقديرا لا لفظا، فإنك لو قلت: عجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لأنه مرفوع لفظا لا تقديرا" [2].

أقول: يلزم من كلامه هذا أن لا يجوز تقديم المنصوب على المرفوع الذي إعرابه تقديري، وليس كذلك لجواز أن يقال عجبت من ضربك القاضي هذا مع أن كلام المصنف هاهنا على إطلاقه ليس بصحيح، فالأولى أن يذكر بعد قوله تقديرا في الضمائر كما ذكرنا، وذكره صاحب المفتاح، [3] والمصنف أخذ هذه المسألة بعبارتها منه، ويكون بمعنى كلامه أن صيغة ضمير المنصوب من الضمائر لا يتقدم على صيغة المرفوع منها في التقدير وإن كان في اللفظ صيغة مجرور، وكذلك قول الشارح [4] : وقوله: وهو المختار إشارة إلى أنه إذا اجتمع ضميران وأحدهما أعرف وقدمته، فلك الخيار في الثاني وبين أن المختار هو الانفصال ليس [٢٥٦/أ]/بصحيح على إطلاقه لأن الضمير الأول إن كان مرفوعا يجب الاتصال في الثاني، وإن كان منصوبا يجوز الأمران في الثاني بلا أولوية لأحدهما على الآخر، وإنما كان المختار الانفصال إذا كان الأول مجرورا لفظا، ومرفوعا تقديرا على ما عرفت بيان ذلك.

(فإن كان)المصدر(مفعولا مطلقا، فالعمل للفعل)سواء كان الفعل ظاهرا أو مقدرا

---

(١) وللتفصيل انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٣.

(٢) الفالي ٢٣٧/ب.

(٣) لم نعثر على هذا الكتاب.

(٤) المصدر السابق.

جائزا لإظهار كما ذكرنا.

(وإن كان)المفعول المطلق (بدلا منه)أي من الفعل أن يكون الفعل لازم الإضمار (فوجهان) فعند سيبويه العمل للمصدر[1] وجوز تقديم المفعول عليه كما جوّزه من قال العامل هو الفعل المقدر لأن عمله إذن ليس لكونه مقدرا بأن والفعل، بل لكونه بمعنى الفعل وحده، وقائما مقامه، وجوّزه أيضا بحمله للضمير، وعند السيرافي: العمل للفعل المقدر لأنه لولاه لم ينتصب المصدر[2]، لأن المعمول لا بدله من عامل ظاهرا أو مقدرا، ولو كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل.

٢-[اسم الفاعل]:

(ومنه) أي من الاسم العامل(الفاعل، وهو اسم مشتق لمن قام له الفعل)أي المصدر، فإن سيبويه سمي المصدر فعلا وحدثا.[3] واحترز به عن اسم المفعول والآلة والموضع والزمان (بمعنى الحدوث)احتراز عن الصفة المشبهة لأن وضعها على الاستمرار[4] على ما قال، لا على الحدوث ٠وصيغته من الثلاثي المجرد)غير المزيد فيه وغير الرباعي (على فاعل، ومن غيره)أي غير الثلاثي المجرد وهو ثلاثة أقسام: الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد والمزيد فيه (على صيغة المضارع بميم مضمونة)موضع حرف المضارعة (وكسر ما قبل الآخر) وإن لم يكن في

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/ ٤١٠.

(٢) نفس المصدر ٣/٤١١.

(٣) قال الشيخ الرضي: " يقصد بالفعل المصدر، لأن سيبويه يسمي المصدر فعلاً وحدثاً وحدثانا" ومذهب السيرافي أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر(شرح الكافية ٣/ ٤٠٠).

(٤) في (ب): لأن على الاستمرار وضعها.

المضارع مكسورا سواء كان ماقبل الآخر عن الفعل أو، لا نحو: مكرم ومدحرج ومتدرج.

(ويعمل عمل الفعل)المبني (للفاعل(بين فعله مفردا كان) كـ ضارب (أو مثنى) كـ ضاربان (أو مجموعا جمع تصحيح)كـ ضاربون(أو)جمع(تكسير)كـ ضرب(مظهرا)كان اسم الفاعل كزيد ضارب عمرا (أو مضمرا)نحو أنا زيدا ضاربه(مقدما أو مؤخرا)نحو أنا ضارب، زيدا أو أنا زيدا ضارب وإنما يعمل في المفعول به الصريح وفي غير الظرف والمفعول المطلق (بشرط معنى الحال أو الاستقبال)ليتم مشابهته له لفظا ومعنى/لأنه إن كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا، لأنه لا يوازن الماضي مستمرا، (و)وبشرط(الاعتماد على صاحبه)، ومعنى الاعماد: أن يقع بسبب هذا الشرط موقعا هو بالفعل أولى منه بالاسم، وإنما اشترط [٢٥٦/ب]/الاعتماد فيه لأن طلبه للمعمول على خلاف وضعه لأنه إنما وضع للذات المتصفة بالمصدر، وهي من حيث هي هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا فروعي فيه أن يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل أولى، وذلك إمابكونه مسندا أو بوقوعه[١] بعد ما هو بالفعل أولى، والأول إنما يكون إذا كان معتمدا على صاحبه وهو المبتداء إما في الحال نحو: زيد ضارب أخاه عمرا، أو في الأصل نحو: كان زيد ضاربا أخاه عمرا، وعلى الموصوف وذو الحال نحو: جاء ني رجل أو زيد ضارب أو ضاربا عمرا، فانه إذا تقدمه شيء من هذه الأشياء[٢] كان مسندا إليه، والإسناد من لوازم الفعل، وأشار إلى الثاني بقوله:(أو)الاعتماد على(الهمزة أو)على(ما الباقية)لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولى، والأولى أن يقال حرف الاستفهام أو حرف النفي كما قال صاحب المفصل فيه ليشتمل نحو: هل ضارب الزيدان ولا ضارب أخواك وإن كريم أبواك، وقد يكون الاستفهام كالنفي، تقول: قائم الزيدان أم لا؟ كما تقول: إنما قائم الزيدان أي

---

(١) في (ب): بوقوعها. وليس بصواب.

(٢) في (ب): تقدمه من هذه الأشياء شيء. وليس بصواب.

ما قائم إلا الزيدان، وإنما لم يشترط هذا الاعتماد، ويشترط في اسم الفاعل ذلك مع أن مشابهته مع الفعل أقوى من مشابهة المصدر معه، لأن اقتضاء المصدر المعمول أقوى من اقتضائه له لما ذكرنا، وكذلك يشترط في عمله أن لا يكون مصغَّرا ولا موصوفا لإخراجه التصغير والوصف من وقوعه موقع الفعل، ولا يمكن تأويلهما بالفعل؛

(فإن كان)اسم الفاعل (للماضي وجبت الإضافة)أي إضافية إلى ماجاء مابعده مما يكون في المعنى مفعولا، ولا يجوز أن ينصب على المفعولية لفقدان شرط عمله إن جاء بعده ذلك، وإن لم يجيء ذلك ترك غير مضاف إلى شيء نحو: أناالضارب أمس، وأما عمل اسم الفاعل في الفاعل، فلا يشترط فيه [شرط سواء كان الفاعل ضميرا أو ظاهرا، سببا أو غير سببي][1] نحو: زيد ضارب أو ضارب أبوه أو ضارب في داره عمرو أمس، وذلك لأن أدنى مشابهته مع الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل، وكذلك لا يشترط في عمله في الظرف حينئذ والجاروالمجرور والمفعول المطلق شرط نحو: زيد ضارب أمس بالسوط ضربا لأنه يكفيها رائحة الفعل(خلافا للكسائي)[2] فإنه أجاز أن يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطي عمرو أمس درهما، وبقوله تعالى : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[3].

(فإن كان معمول آخر)لاسم الفاعل(فبفعل)أي فيكون انتصابه بفعل (مقدر)دال عليه اسم الفعل [٢٦٧/أ]/كأنه لما قيل معطي عمرو قيل ما أعطى، فقيل درهما، أي أعطاه

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٦/٧٦، ٧٧؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٤١٧.

(٣) من الآية: ٩٦.

درهما، وهذا مذهب أبي على الفارسي[1] ويلزم على مذهبه جواز حذف أحد مفعولي باب علمت، وقال السيرافي: إن الأجود أن يقال: أنه إنما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه لأنه أضيف إلى المفعول الأول،[2] فاكتفى في الأعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل(ونحو: ﴿ كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[3]) إنما جاز إعماله من غير إضافة مع أنه بمعنى الماضي (على إرادة حكاية الحال الماضية)، ومعناها أن يُقدّر المتكلم باسم الفاعل والعامل بمعنى الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، وليس المراد بها أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي، لآن على ما يلفَظ به كما في قوله دعَنى تمرتان إذ يجوز أن لا تلفظ في ذلك الوقت بلفظ.

(ونحو: الضارب عمرا أمس، حكمه حكم الذي ضرب)يعنى إنما جاز عمل اسم الفاعل المعرف باللام بمعى الماضي لأنه ليس في الحقيقة اسم الفاعل حتى يشترط فيه الحال أو الاستقبال، بل هو فعل في صورة الاسم كما مر بيان ذلك في المبهمات، وعند المازني انتصابه بفعل مقدر،[4] وهذا بناء على مذهبه أن اللام ليست بموصول، وقوله: وحكمه حكم الذي ضرب، وهكذا فسّر سيبويه[5]، يحتمل أن يكون مراده من تفسيره بالماضي أنه إذا عمل بمعنى الماضي، فالأولى جواز عمله بمعنى الحال أوالاستقبال، لأنه كان مع تجريده عن اللام يعمل بمعناها. ويحتمل أن يكون مراده أنه إذا كان اسم الفاعل محلى باللام لا يستعمل في كلامهم عاملا إلا ومعناه الماضي، وإنما كان كذلك لأن المجرد عن اللام لا يعمل بمعنى الماضي، فتوسل إلى إعماله

---

(١) شرح الكافية للشخ الرضي ٣/٤١٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) من الآية: ١٨ من سورة الكهف.

(٤) شرح الكافية للشخ الرضي٣/ ٤٢٠.

(٥) نفس المصدر٣/١٩.

بمعناه باللام . (ومن ثمه امتنع التقديم) أي أن تقدم معموله عليه لأن ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه، فلا يقال: عمرا زيد الضارب.

(واللام في قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ﴾ (١) ليست بمعنى الذي عند بعضهم) كـ المازني فإن اللام عنده حرف التعريف (٢) فلا يلزم منه تقديم ما في حيز الموصول عليه، (والصلة المتقدمة) وهي فيه (ليست له) أي للزاهدين(عند آخرين، بل)صلة(لمحذوف)وهو زَهِدوا (مدلول عليه به)أي بالزاهدين(وهذا الوجه الثاني(أولى)من الأول(لما يتضمن الأول من تقديم صلة المجرور) وهو الزاهدين)على الجار) وهو من وصله المجرور لا يتقدم على الجار.(و)من ثمه(جاز حذف نونى التثنية والجمع)في اسم الفاعل المعرف باللام(من غير إضافة)كقوله :[٢٥٧/ب]/:

الحَافِظُواْ عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لا يأتِيهِمُ مِنْ وَرائِنَا وكَفُ (٣)

وإنما حذفت النون لأن اللام موصول، وقد طالت الصلة بنصب المفعول(كما جاز)حذف النون (في الذي) نحو : ﴿كَالَّذِيْ خَاضُواْ﴾ (٤) أي كالذين، (وقراء ة مَن قرأ: «لذائقوا العذابَ» (٥))بالنصب (مما لا معرّج عليه ولا)معوّل، فإنه حذف نون الجمع من غير إضافة ولا لام.

---

(١) من الآية : ٢٠ من سورة يوسف.

(٢) القائل عمرو بن امريء القيس أو قيس بن الخطيم أو مالك بن العجلان أو رجل آخر.

(٣) البيت لعمرو بن امريء القيس في خزانة الأدب ٤/٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦؛ والدرر ١/١٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧ ؛ ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥ ؛ وملحق ديوانه ص٢٣٨؛ ولعمرو بن امريء القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ٩٣٦٣(وكف) ؛ ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١/٢٠٥؛ ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٦٣؛ وسرصناعة الإعراب ٢/٥٣٨.

والشاهدفيه : أن الضمير بعد الوصف المعرف بـ« أل» المثنى والمجموع يحتمل عند سيبويه أن يكون مجروراً على الإضافة، أو منصوباً، كما ورد الظاهر «عورةَ» منصوباً بعده في هذا البيت.

(٤) من الآية: ٦٩ من سورة التوبة. (٥) الصافات : ٣٨.

(وحكم ما جاء منه)أي من اسم الفاعل(للمبالغة كفعال وفعول ومفعال حكمه)أي حكم اسم الفاعل في العمل عند البصريين[1] كقوله[2]:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذا عَدِموا زاداً فانَّكَ عاقِرُ[3]

وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصفة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل[4] ، وقال البصريون: إنما يعمل مع فوات التشبيه الفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان[5] ، لأنها فرع على اسم الفاعل المشابه[6] للفعل فلا تقصر من[7] الصفة المشبهة في مشابهة [اسم الفاعل، ومن ثمه لم يشترط فيها معنى الحال][8] أو الاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة.

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٤٢١.

(٢) القائل أبي طالب بن عبد المطلب.

(٣) البيت من الطويل ، و هو له في خزانة الأدب٤/٢٤٦، ٢٤٥، ٨/١٤٦، ١٤٧،١٥٧؛ والدرر ٥/٢٧١؛ و شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ٢/٦٨؛ و شرح شذور الذهب ص٥٠٥؛ و شرح المفصل ٦/ ٧٠؛ والكتاب ١/١١١؛ والقاصد النحوية ٣/٥٣٩؛ و بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢١؛ و شرح الأشموني ٢/٣٤٢؛ و شرح قطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقتضب ٢/١١٤؛ و همع الهوامع ٢/٩٧.

والشاهدفيه قوله : « ضروب بنصل السيف سوق سمانها » حيث عملت صيغة المبالغة، و هي قوله « ضرب » عمل الفعل ، فرفعت الفاعل ، و هو الضمير المستتر فيه نصبت المفعو ل، و هو قوله : « سوق».

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي٣/٤٢٢.

(٥) نفس المصدر.

(٦) سقطت عن (ب): المشابه.

(٧) في (ب): عن.

(٨) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

٣- [اسم المفعول]:

(ومنه: اسم المفعول)،والأصل فيه هاهنا هو اسم المفعول به أي الذي فعل به الفعل أي أوقع عليه الفعل، يقال: فعلت به الضرب أي أوقعته عليه لكن حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر.

(وهو اسم مشتق لمن وقع عليه الفعل)أو ماجرى مجرى الواقع، وإنما قلنا ذلك ليدخل فيه أوجدت ضربا فهو موجد وعملت عدم خروجك فهو معلوم.

(وصيغته من الثلاثي)المجرد(على مفعول) كـ مضروب،(ومن غيره على)صيغة اسم (الفاعل مفتوح ماقبل الآخر) و كـ مكرم ومدحرج[1]ومتدحرج لا فرق بينهماإلا في فتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله وهو المضارع المبني[2] للمفعول.

(وحكمه حكم اسم الفاعل)في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وعلى الاستفهام والنفي، فلا حاجة إلى إعادة ذلك (إلا إنه يعمل عمل)الفعل(المبني للمفعول)، وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله في مرفوع كماذكرنا في اسم الفاعل، تقول: زيد مضروب أو مضروب غلامه أو مضروب في داره عمرو أمس .

٤- [الصفة المشبهة]:

(ومنه: الصفة المشبة، وهي اشتق من فعل لازم)احتراز عن اسم المفعول فانه لا يشتق من فعل لازم، وإنما اشتق من فعل متعد بنفسه أو بحرف الجر (بمعنى الثبوت) احترز عن اسم الفاعل اللازم فإنه بمعنى الحدوث، [٢٥٨/أ]/وليس معنى الثبوت فيها إنها موضوعة

(١) سقطت عن (ب): ومدحرج.

(٢) سقطت عن (ب): المبني.

للاستمرار في جميع الأزمنة لأنها كما لم تكن موضوعة للحودث لم تكن موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما، فمعنى نحو: حسن في أصل الوضع ليس إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميعها لكن لما لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة كان الظاهر ثبوته في جميعها بدليل العقل إلى أن يقوم دليل على تخصيصه ببعضها.

(وصيغته) صوابه أن يقول: وصيغتها إلا أن يقول أن الضمير عائد إلى لفظ «ما» الموصول، وهو مذكر (مخالفة لصيغة)اسم الفاعل على حسب السماع) نحو: كريم وحذر وحسن، وليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول وقد جاء الألوان والحلى منها قياسية كأسود وأبيض على وزن أفعل.(وشبهت) الصفة المشبهة (به) أي باسم الفاعل(من حيث أنها صفة شيء ويجمع ويؤنث وتعمل عمل فعلها)وإن لم توازن صيغها الفعل ولم تدل على الحال والاستقبال كالفعل لأجل تلك المشابهة ولأجل تلك المشابهة لم يعمل أفعل التفضيل لأن أصل استعماله أن يكون معه من وهو مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يونث[1] وليس المراد أن تثنيتها وجمعها وتأنيثها كـ تثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء، بل المراد مطلق ذلك ، وذلك لأنه لا يطرد ذلك في بعض الصفات المشبهة كالألوان[2] والعيوب فإنه لا يقال: أبيضة أبيضتيان أبيضات، وكذلك تشبه اسم الفاعل من جهة المعنى أيضا لأن كل واحد منهما قام به مجرد الحدث المشتق هو منه، ويجب فيها الاعتماد على أحد الأشياء المذكورة كما في اسم الفاعل، ولا يشترط فيها الحال أو الاستقبال وإن اشترط ذلك في اسم الفاعل لأنهاموضوعة على الإطلاق، فكيف يشترط الزمان فيها، قال المصنف: إن عملها لكونها بمعنى الحال، وإما ان هذا الحسين قد كان موجودا

---

(١) في (ب): ولا يؤنث ولا يجمع.

(٢) في (أ): كألوان.

في الأزمنة التي قبل زمانك مما لا يقدح في كونه حالا لأنك تقول: زيد قائم غلامة تريد الحال، والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك هذه بزمان إلا أنه دام واتصل حتى قارن هذا الرمان.

(وهي)أي الصفة المشبهة(إما أن يكون باللام أو مجرده) عنها، وهذه قسمة حاصرة. (ومعمولها [٢٥٨/ب]/أما مضاف أو بالام أو مجرد عنهما)أي عن اللام والإضافة وهذه أيضا قسمه حاصرة (مرفوعا) كان معمولها(بالفاعل أو منصوبا على التمييز في النكرة وعلى التشبيه بالمفعول في المعرفة فيمن لايرى تعريفه)أي تعريف التمييز كالبصريين[1]، وقال لكوفيون: إن النصب في المعرفة والنكرة على التمييز[2]، وقيل: على التثنية بالمفعول في الجميع(أو مجرا بالإضافة فهذه)الأقسام(اثنان)وهما كونهما باللام ومجره عنها مضروبان (في ثلاثة) من أحوال المعمول في كونه باللام أو الإضافةأو مجرورا عنهما،فهذه ستة أقسام مضروبة(في ثلثة)وهي كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فيكون الأقسام ثمانية عشر، وإنما لم يقسمها باعتبار إعرابها في نفسها لأن الكلام هاهنا في عملها لا في إعرابها في نفسها نحو: الحسن حسن بالحركات الثلث في كل واحد من هذه المعمولات.

(وامتنع من الثمانية عشر إضافة) صفة المشبهة(ذات اللام) الواحد (إلى المضاف)نحو الحسن وجهه (لعدم الخفة)المطلوبة من الإضافة اللفظية، لأن الخفة)المطلوبة من الإضافة اللفظية لأن الخفة في الصفة المشتبهة إما بحذف التنوين أو النون من الصفة كحسن وجهه أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل، واستتار ه في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه أي الغلام ، أو بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها (و)امتنع من الثمانية عشر أيضا إضافة ذات اللام(إلى المجرد عنهما)أي عن اللام والإضافة (لاستهجان إضافة المعرفة إلى النكرة وإن كانت)الإضافة (لفظية)لأن الإضافة اللفظية فرع الإضافة المحضة، فإذا لم تكن مثلها بجواز تعريف المضاف والمضاف إليه فيها معا،

فينبغي أن لا تكون على ضدها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

(وإضافة) الصفة المشبهة(المجردة)عن اللام(إلى المضاف) إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه(مما يجيزه سيبويه)وجميع البصريين نظرا إلى حصول شيء من التخفيف، ويقولون: إنه لا يجيء إلا في ضرورة الشعر على قبح [1]، والكوفيون يجيزونه في السعة من غير قبح [2]، و وجه قبحه هو الاقتصار على أهون التخفيفين في الإضافة اللفظية المطلوب منها التخفيف وهو حذف التنوين مع إمكان التعرض لأعظمها وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة(مستشهدا) سيبويه(بقوله :

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا   كُمَيْتَا[٢٥٩/أ]/ الأعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما) [3]

علىجواز إضافة الصفة المشبهة إلى المضاف إلى ضمير الموصوف، لأن «جونتا» صفة لـ«جارتا»مضافة إلى «مصطلاهما» بدليل حذف النون منه، وهما في «مصطلاهما» ضمير «جارتا»، وهو موصوف جونتا فجونتا مصطلاهما بمنزلة قولك: امرءتان حسنتا وجوهما، فالأصل أقامت جارتا صفا جونتا مصطلاهما، وقوله: جارتا صفا أي جارتان لصفاؤهما إلا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦، ٨٦؛ والكتاب١٠٢/١؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي٤٣٦/٣.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي نفس الصفحة.

(٣) البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٠٧، ٣٠٨؛ وخزانة لأدب ٢٩٣/٤؛ والدرر ٢٨١/٥؛ وشرح أبيات سيبويه٧/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش٨٣/٦، ٣٠٨.وللصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠؛ والكتاب ١٩٩/١؛ والمقاصد النحوية ٥٨٧/٣؛ وهمع الهوامع ٩/٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب٢٢٠/٨، ٢٢٢؛ والمقرب ١٤١/١.

والشاهد فيه قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث أضاف الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها. وهذا للضرورة.

تفيّتان، وذلك لأنهم وضعوا اثنيتين لقريب الجبل من حيث أن واحد الأثافي الحبل، والمراد بالصفاح الجبل، والمراد بمصطلى: الحارتين ما تحتها وهو الموضع الذي أصابه الدخان أكثر، فأصل الحجر أبيض وأعلاه كميت من لهب النار وما بينهما جَوْن أي أسود.

(وهو) أي البيت(عند غيره)كالمبرد [1] (على نحو: امرأة حسنة العينين نقيّة بينهما)أي بين العينين وهو الجبهة، فعلى هذا يكون الضمير راجعا إلى غير موصوف جونتا وهو الأعالي وإن كانت جمعا(لأن الأعالي معناها التثنية)إذ هو للجاريتين، وليس لهما إلا أعليان، فلا استشهاد لسيبويه في البيت، لأن الضمير في معمول الصفة المضاف ليس راجع إلى موصوفها كما أن في نقية بينهما أيضا ليس براجع إلى موصوف النقية وهو المرء ة، وأجاب ابن الحاجب في شرح المفصل عن ذلك بأن الأعالي جمع، والضمير في «مصطلاهما» مثنى، فلا يستقيم رجوع ضمير المثنى إلى الجمع [2]، وأيضا بأن المعنى على أنه لغيّر أعلى الجرين ولم سودّ، بل شابه لون الكميت لبعده عن النار، وأسود موضع الصطلأ ، وعلى ماذكرتموه يكون أسود ولم سود، وقولكم : أن الأعالي في المعنى مبني، والضمير راجع إليه من حيث المعنى ليس مستقيم لاستقامة معنى الجمع فيه، وحمله على ظاهره كما يقال إن أعالي الحجرين لونهما لون الكميت، وإذا أمكن الحمل على الظاهر لا يجوز العدول إلى غير الظاه، وأما إفراد مصطلي، فلأنه مصدر على تقدير مضاف أي موضع اصطائهما، أو لأنه مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنية كما أوقع المفرد موقع الجمع في نحو كلوا في بعض بطنكم تعفوا، وإذا جاز إيقاع الواحد موقع الجمع،فإيقاعه موقع التثنية أجوز [3].

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٤٣٧.

(٢) المفصل ص ٦١.

(٣) الإيضاح شرح المفصل ١/٦٥٢ .

(ثم ماكان فيه ضمير واحد من البواقي)أي من الأقسام الباقية وهي خمسة عشر قسما لأنه ذكر من الأقسام الثمانية عشر يليه أقسام،فبقي خمسة عشر قسما (أحسن)لاشتماله على قدر الحاجة [٢٥٩/ب]/من غير زيادة ولا نقصان(وما فيه ضميران حسن)لاشتماله على الضمير المحتاج إليه ولم يكن أحسن لاشتماله على أزيد منه، (وما لا ضمير فيه قبيح)، ولما كان معرفة الحسن والأحسن والقبيح مبنية على الضمير مهّد قاعده يتبين بها ماكان فيه ضمير أو ضميران أو تجرد عن الضمير بقوله (ومتى ارتفع بها الظاهر فلا ضمير فيها)وإلا لزم أن يكون لشيء واحد فاعلان ، فحينئذ إن كان فيما بعدها ضمير كان هناك ضمير واحد، وإلا لم يكن هناك ضمير(وإلا)يرتفع بها الظاهر بل يكون الظاهر بعدها منصوبا أو مجرورا (ففيها) أي ففي الصفة المشبهة(ضمير الموصوف)، فان كان فيما بعدها أيضا ضمير كان هناك ضميران وإلا مضمر واحد (بشهادة التأنيث)، والتثنية[1] والجمع للصفة المشبهة عند عدم ارتفاع الظاهر بها (في نحو امرأة حسنة الوجه)، والزيدان حسنا الوجهين، والزيدون حسنوا الوجوه، وإنما استتر فيها الضمير، ونصب ماكان فاعلا لها على التمييز أو على التشبيه بالمفعول، أما في الصورة الأولى[2] فلحصول التخفيف لفظا بحذف الضمير واستتاره فيها، وللمبالغة معنى لأنك إذا قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن نصبت وجها على التمييز حتى يحصل له الحسن إجمالا وتفصيلا، ويكون أيضا أوقع في النفوس للإبهام أولا والتفسير ثانيا، وأما في الصورة الثانية فلأنه لما أزيد إضافتها إلى مرفوعها للتخفيف جعل المرفوع في صورة المفعول ليكون إضافتها إليه كاضافة الشيء إلى الأجنبي لأن المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرا فإن الضارب غير عمر، بخلاف المرفوع بالصفة فانه عينها. ألا ترى: أن الضارب في المثال

---

(١) سقطت عن (ب): والتثنية.

(٢) في (أ): أما في أول صورة. وليس بصواب.

المذكور هو غلامه فلو أضيف الصفة المشبهة إلى مرفوعها قبل جعله في صورة المفعول لكان إضافتهاإليه كاضافة الشيء إلى نفسه، وهي مستقبحة في الإضافة المحضة التي هي أصل غير المحضة.

(واسم الفاعل والمفعول غير المتقدمين مثل الصفة فيما ذكر)أي في مجئ الثمانية عشر قسما من كل واحد منها وأراد باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد فقط نحو الخارج خارج المضروب مضروب بالحركات الثلاث في كل واحد من هذا المعمول في هذه المواضع وأما إذاكانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا، ومعطي غلامه درهما فانه لم يجز نصب الفاعل وغيره فيها بعد حذف المفعول لئلا يشتبه الفاعل بالمفعول(وكذا المنسوب) مثل الصفة في ذلك[٢٦٠/أ]/تقول: المصري مصري بالحركات الثلث في كل واحد منها .

٥- [اسم التفضيل]

(ومنه اسم التفضيل، وهو ما اشتق[١] من فعل) يدخل فيه جميع المشتقات(لموصوف) يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، قيل: ينتقض[٢] التعريف باسم الفاعل المبني من باب المبالغة نحو طائل أي زائد في الطول على غيره، وفيه نظر، وأما قولهم: أنت أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن يقول كذا، «فـ من» ليست بتفضيلية، وكذا أفعل ليس باقيا على معناه لأنه بمعنى متجاور ومباين، ومن متعلقه به كأنه قيل: أنت متجاور لفرط كرمك عن الشعر.

---

(١) في (ب): مشتق.

(٢) في (أ): تنتفض.

(وصيغته أفعل إلا في الخير والشر)وهما مصدران (يقال فيهما: خير منه وشر)والأصل فيهما أخير وأشر، فخففا لكثرة الاستعمال،(ولا يقال: أخيرا أصلا ولا أشر إلا في لغة ردية)فإنه يجيء فيها أشر، (وعليها)أي على تلك اللغة(جاء قولها: صُغْرَاهَا شَرَّاهَا)[1] هذا من قول أمرأة قالت لخليلها إني أتماوتُ، فإذا أُسندني أهلي إلى رجمي فأتني ليلاً فاخرجني واذهب بي إلى مكان لا يعرفنا أهله، ثم فعلت المرأة ما قالت، وأخرجها الرجل، وانطلق بها أياما إلى موضع آخر، ثم تحولت إلى الحي بعد بُرهة، فبينا هي ذات يوم قاعدة فمرت بها بناتها، فنظرت إليها الكبرى، فقالت: أمي والله، قالت الوسطى: صدقت والله، قالت المرأة: كذبتما ما أنا لكما بأم، ولا لأبيكما بامرءة، فقالت لها الصغرى: أما تعرفان محياها، وتعلقت بها وصونت فقالت الأم عند ذلك صغرها شراها يروى مرها.

(وشرطه أن يبنى مما يبنى منه التعجب)وهو الثلاثي المجرد التام المثبت المتصرف القابل معناه للكثرة، فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه والرباعي لأنه لو لم يحذف منها شيء لا يمكن بناء أفعل، ولو حذف منها شيء التبس، ولا من الأفعال الناقصة، لا يقال : أكون، ولا من أفعال غير المتصرف نحو: نعم وبئس، ولا من غربت الشمس وطلعت، فإنه لا يقبل معناه الكثرة.

(ويتوصل)في بناء أفعل التفضيل من غير هذا الثلاثي (بمثل ما يتوصل به فيه)أي في التعجب على حسب العرض الذي يقصد، ثم يوتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها، وينصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها(نحو: أشد استخراجا وبياضا وعمى)، وأكثر دحرجة وأسرع انطلاقا، (وقد شذ الأعطى) للإيلاء

(١) هذا مثل يضرب في الشر، وللمثل قصتان مختلفتان الأولى في (مجمع الأمثال ١/٥٥٣)، والثانية في (المستقصى٢/ ١٤٠).

[٢٦٠/ب]/ (والأولى) للمعروف، وكان القياس هو أكثر إعطاء وإيلاء ، وعند سيبويه أفضل قياس أيضا من باب أفعل مع كونه ثلاثيا مزيدا فيه لقلة العمل فيه مع أن همزة التفضيل تختلف عن همزة النقل وهو عند غيره سماع.

(و)قد شذ(قولهم:أفليس من ابن المدلق)،يقال:أُفلس الرجل فهو مفلس كأنما صارت دراهم فلو سا،قال المصنف: ابن المدلق بالدال والذال رجل من بني عبد شمس ابن سعد لم يجد بيتة ليلة، وأبوه وأجداده يعرفون بالأفلاس،(وأَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ) قال هو ذي الودعات، وبلغ من حمقه أن جعل في عنقه قلادة من ودعة وعظام، وفرق وهو ذو لحية طويلة، فسئل عن ذلك فقال لأعرفَ بها نفسي، وليلا أضل وتقلد ذات ليلة أخوه بقلادته، فقال: ياأخي أنت أنا ، فمن أنا؟ [١]

(وأما ما أنشده الكوفيون) المجيزون بناء أفعل التفضيل مما هو أصل الألوان وهو السواد والبياض [٢](من نحو قوله [٣]:

إذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشتَدَّ أزْمُهُمُ   فَأنْتَ أبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [٤]

وقول الآخر [٥]:

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/٣٠٣؛ والمستقصى ١/٨٥.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/ ٤٥٠.

(٣) القائل طرفة بن العبد.

(٤) والبيت له في ديوانه ١٧٣؛ والإنصاف ص ١٤٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش٦/٩٣؛ والمقرب١/٧٣؛ والتصريح ١/٣٢٥.

ورواية الديوان:

إن قلت نصد فنصد كان شرّ فتىً   قدماً وأبيضهم سربال طباخ

(٥) هو رؤبة.

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِيْ أَبَاضِ[1]

فمع شذوذه) فلا يجوز التمسك به(محتمل لغير)أفعل(التفضيل)لجواز أن يكون أبيض في البيتين أفعل صفة بمعنى مبيضة لأفعل التفضيل.

(والأكثر)والقياس (أن يكون)أفعل(للفاعل) أي لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو: أَضربُ بمعنى أكثر ضربا من سائر الضاربين، ولا يقال: أضرب بمعنى أكثر مضروبيته، وإنما كان القياس ذلك لأنه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده، فجعل في الفاعل قياس لكونه أكثر من المفعول لأنه لا مفعول إلا وله فاعل.

(وقد جاء)أفعل التفضيل للمفعول(نحو: أشغل)أي أكثر مشغولية(من ذات النحيَيْن) هي المرأة التي شغلها خَوّات بن جُبَيْر الأنصاري بنحيها من السمن وقضى منها ما أراد[2] (وأَزْهَى مِنْ دِيْكٍ)[3] من زهي فهو مزهوّ إذا تكبّر، فمعنى أزهى: أشد مزهوّية، فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول، وأما باعتبار المعنى حقا لتفضيل للفاعل، (وأشأم من البسوس)شأم الرجل فهو مشئوم،والبسوس خالة حساس من مُرّة [4](وأعذر وألوم)أي أكثر معذوريّة وملميّة.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب٨/ ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٩؛ وبلانسبة في أمالي المرتضى ١/ ٩٢، ٢/ ٣١٧؛ والإنصاف١/ ١٥٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٣. ٧/ ١٤٧؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢(بيض).

والشاهد فيه قوله: «أبض» حيث استعمل أفعل التفضيل من البياض.

(٢) مجمع الأمثال ١/ ٥٢٥.

(٣) مستقصى ١/ ١٥١.

(٤) هو قاتلُ كليب. كانت سبباً في الحرب التي وقعت بين تغلب وبكر، ودامت طويلا، وسميت حرب البسوس. والقصة مشهورة . انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٥٣؛ والمستقصى ١/ ١٧٦.

(وقد جاء)أفعل التفضيل، ولا فعل له نحو: أحنك الشاتين)أي آكلهما من الحنك، وهو شاذ لأن الخلقة لا يقال فيها ماأفعله ولا أفعل من،(وآبل من حُنَيف الحناتم) قال المصنف: عده الزمخشري من أفعل الذي لا فعل له[1]، وفي الصحاح،أَبِلَ يأْبَلُ إبالة كما يقال شكِس يشكَس شكاسة، فهو أبْلٌ وآبِل أي حاذق بمصلحة الإبل[2] ، فعلى هذا ليس من ذاك، وحُنيف الحنام رجل من بني هم اللات له حِذق في رعية الإبل.

(و منه)أي مما جاء ولا فعل له (أول)فإن جمهور البصريين على أنه من تركيب وَوَل كـ ددَنَ ولا فعل له[3]، فقوله(على الأعرف)إشارة إلى هذا المذهب،وردّ على مذهب من قال منهم: أنه من وَألَ أي نجا لأن النجاة في الأولية ومَن قال منهم أنه من آل أي رجع لأن كل شيء يرجع إلى أوله . وكذلك ردّ على قول الكوفيين، فإنهم قالوا: أنه فوعل من وال[4] ، وقيل: من وَوَل لكن تصريفه كـ تصريف أفعل التفضيل واستعماله كاستعماله يدلان على أنه أفعل، لا فوعل يقول في تصريفه: الأول، الأوللان، الأولون، الأوايل، الأولى، الأولَيان، الأول وفي استعماله زيد أول من عمرو هو أولهم وهو الأول، فأول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا، ولأجل أن أول مشتق مما لا فعل له كان معنى الوصفيه فيه خفيا فلم يعتبر وصفيته في منع الصرف إلا مع ذكر الموصوف قبله نحو يوما أول أو مع ذكر من التفضيله بعده فإنها علامة للوصفية فإن خلا منهما معا صرِفَ كقوله [5]: أحمده أولا باديا.

(ويلزمه التنكير مع «من») التفضيلية لأنه إذا استعمل مع من، لا يجوز

---

(١) المفصل ص ٢٣٣ .

(٢) (أبل) ٤/١٤٩٠ .

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٤٦٠ .

(٤) نفس المصدر.

(٥) أي كقول علي رضي الله عنه . انظر: نهج البلاغة ص ٨٧ .

استعماله مع اللام أوالإضافة لأنه إنما يستعمل مع أحد هذه الأمور الثلاثة فلا حينئذ عن الجميع، وإلا لايتم فهم المقصود الاسم من وضعه لأن الغرض الأهم من وضعه تفضيل الشيء على غيره، ولا يعرف ذلك المفضل عليه إلا بأحد هذه الثلاثة لأنه مذكور، لأن اللام فيه للعهد، وكذلك لا يجمع اثنان منها الغرض يحصل بأحدهما فكان ذكر الآخر لغوا، ولا منع من اجتماع «من» والإضافة إذا كان المراد منه التوضيح، تقول: زيد أفضل البصرة من كل فاضل هكذا قال الشيخ الرضي[1]، فعلى هذا يكون في قوله: ويلزمه إليك مع «من» نظر، إلا أن يقال أنه وإن كان لا منع من ذلك إلا أنه لايجيء في الاستعمال، فيكون باعتبار الاستعمال التنكير لازما مع من.

(ونحو:

وَلَسْتُ بالأكْثَرِ منهم حَصًى)   وَإِنَّمَا الْعِـزَّةُ للكاثِـرِ[2]

(ليست من فيه بالتي نحو: يصدق، وهي من التفصيلة لانا للتنصيص، أي لست من بينهم بالأكثر حصي(ونحو قوله[3]:

---

(١) شرحه على الكافية ٣/٤٥٤.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛م والاشتقاق ص ٦٥؛ وخزانة الأدب ١/١٨٥، ٣/٤٠٠، ٨/٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤؛ والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٦؛ وشرح التصريح٢/١٠٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش٦/١٠٠، ١٠٣؛ ومغني اللبيب٢/٥٧٢؛ والمقاصد النحوية٤/٣٨. والشاهد فيه قوله: «بالأكثرمنهم» حيث جمع بين «أل» الداخلة على أفعل التفضيل «الأكثر» و «من» الادخلة على المفضول عليه فغاير بذلك القاعدة التي تقضي بأن تأتي «من» مع أفعل تفضيل نكرة، لذلك قيل: إن «من» فيه ليست تفضيلية،بل للتبعيض، أي : لست من بينهم بالأكثر.

(٣) القائل عمرو بن كلثوم بن مالك التغلبي، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، وفارس سيد ، وهو الذي قتل عمروب بن هند ملك الحيرة.

ورثْتُ مُهَلْهِلاً وَالخَيْـرَمِنْهُ   زُهَيْراً نِعْمَ ذُخْرُ الذّاخرينا [1]

قليل) نادر، فإن «من» فيه تفضيلية، ويجوز أن يكون اللام في الخبر وفي الأكثر زائدة، ويجوز أن يقدر في التثنيتين اسم التفضيل عاريا من اللام يتعلق به من أي لست بالأكثر أكثر منهم . والخيرخيرا منه.

(و)يلزمه(التعريف باللام أو الإضافة عند مفارقتها)أي مفارقة من له، قال الشارح: "فإن قلت لانسلم أنه لزم من مفارقة من أن يكون معرفة لجواز أن يكون مضافا إلى نكرة نحو: زيد أفضل رجل قلت إذ لا نريد التفضيل على المضاف إليه لا يكون أفعل إلا معرفة عند مفارقة من، وأما أفضل رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف إليه، بل المراد أن الرجل مفنصل" [2].

أقول: الجواب ليس بجواب مع إنا لانسلم أن المراد أن الرجل مفضل، وإنما هو مفضل عليه، فانا قد بيّنا في الإضافة أن الإضافة [3] في أفضل رجل باعتبار [4] التفضيل على الرجل هذا مع أنه إذا أضيف إلى المعرفة مرادا به الزيادة على من أضيف إليه لا يلزمه التعريف عند من قال أن الإضافة لفظية، والسوال إنما يرد لو كان قوله أو الإضافة مجرورا عطفا على قوله باللام، أما لو كان مرفوعا معطوفا على التعريف، فلا يرد السوال، والمراد أنه عند

---

(١) البيت لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٨١؛ وخزانة الأدب ٢٦١/٨.

والشاهد فيه : أنّ« أل» في «الخير منه» زائدة و «من» في «منه » تفضيلية، ولا يجوز اجتماعهما.

(٢) الفالي ٢٤٢/ب.

(٣) سقطت عن (ب): الإضافة.

(٤) سقطت عن (أ): باعتبار.

من يلزمه التعريف أو يلزمه الإضافة سواء يعرف بالإضافة أو لا، (ويستوي فيه)أي في أفعل (الذكر والأنثى والاثنان والجمع)حال كونه(مصحوبًا بـ«مِنْ»)لأن «مِنْ» كالجزء من أفعل، ولهذا لا يفصل بين أفعل وبينها إلا بمعمول أفعل، فلو ثني أفعل، أو جمع، أو أنث لكان لتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله،(بخلافه معرفا باللام)، فإنه يجب مطابقته لمو صوفه لأنه لا مانع فيه من المطابقة، ولا مشابه ما فيه المانع وهو أفعل المصحوب بمن لعدم ذكرالمفضول بعده صريحا، (وساغ فيه الأمران)المطابقة لموصوفه وعدم المطابقة له حال كونه(مضافا)مرادا بالإضافة والزيادة على المضاف إليه،وقد ذكر ذلك في باب الإضافة ونحن ذكرناأيضأبيان ذلك والتعليل له على ماينبغي.

(وقد يحذف «مِنْ»)من أفعل من لفظا ويراد تقديرا إذا كان أفعل خبرا أو كان المفضل عليه معلوما كما يقال لكن أنت أسن أم أنا، فتقول: أنا أسن، أي أنا منك، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَكْبَرُ﴾ أي أكبر من كل شيء،وقوله[1]:

إِنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ[2]

ويجوز أن يكون المحذوف في هذه الأمثلة المضاف إليه أي أكبر كل شيء، وأُعز عامة.

---

(١) القائل الفرزدق.

(٢) والبيت له في ديوانه ٢/١٥٥؛ والأشباه والنظائر٦/٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/٥٣٩، ٨/٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٨؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٧، ٩٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٧؛ ولسان العرب ٥/١٢٧(كبر)، ٥/٣٧٤(عزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢؛ وبلانسبة في شرح الأشموني٢/٣٨٨.

والشاهد فيه قوله: «أعزّ وأطول» حيث حذف المفضّل عليه، وقيل: إنه استخدمهما هنا في غير التفضيل، إذ لو فاضل بين عزة بيته وعزّ بيت مهجوّه لاعترف بأن للمهجوّ بيتًا عزيز الجانب، وطويل الدعائم، وهذا ما لا يريده.

[٢٦٢/أ]/(والتزم)حذف من(في آخر)لزوال معنى التفضيل منه، فلم يستعمل لامع «مِن» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إما مجردا عن اللام أو معه،(فلم يستوفيه ما استوى في غيره)بل طابق ماهو له تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا لأنه لم يكن «من» مقدرا فيه.

(و) قوله:(نحو: «دُنْيَا »)تأنيث الأدنى وهو أفعل التفضيل (وجُلَى)تأنيث أجل فهو أفعل الفضيل سوال، فإنها مجردان عن الاستعمالات الثلاثة، فأجاب عنه بقوله(غلب)معنى الاسمية فيهما حتى صار دنيا بمعنى العاجلة والجُلَى بمعنى الداهية، (فاختلط بالأسماء)وزال عنه معنى التفضيل، فذلك لم يستعمل استعمال أفعل التفضيل قال الشاعر [١]:

فِيْ سَعْيِ دُنْيَـا طَـالَـمَـا قَـدْ مُـدَّتِ [٢]

وقال:

وإِنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُـلَّـى وَمَـكْـرُمَـةٍ [٣]

(ولا يعمل عمل الفعل)،وذلك لضعف مشابهة الفعل لفظا ومعنى،(فلا ينصب المفعول به أصلا)واتفاقاً سواء كان مضمرا أو مظهرا، وسواء كان ثاني مفعولي باب كسوت

---

(١) الشاعر العجاج.

(٢) الرجز له في ديوانه ص ٤١٠؛ وخزانة الأدب ٢٩٦/٨، ٢٩٨، ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ١٠٠؛ وبلانسبة في خزانة الأدب ٣١٦/٨.

والشاهد فيه : أن «دنيا » قد جُرِّدت من اللام، والإضافة لكونها بمعنى العاجلة.

(٣) هذا صدر البيت وهو بتمامه :

وإِنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُـلَّـى وَمَـكْـرُمَـةٍ يَـوْمًا سَـراةَ كِـرامِ الـنَّـاسِ فَـادْ عِـيـنـا

والبيت لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٣٠١/٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠١؛ وعيون الأخبار٢٨٧/١؛ ولسان العرب ١١٧/١١(جلل)؛ وله أو لبعض بني قيس بن ثعلبة في شرح المفصل لابن يعيش٦/١٠١؛ وبلانسبة في المحتسب ٣٦٣/٢.

والشاهد فيه : أنّ «الجُلَّى» قد تجردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى الخطّة العظيمة، إذ ليس فيها معنى التفضيل.

وعلمت أو لا، وإنما يتعدى أفعل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء باللام نحو: أضرب من زيد لعمرو أو بالباء إن كان الفعل يفهم منه معنى العلم والجهل نحو: أنا أعلم به وأجهل به، لأن العلم قد يتعدى بالباء نحو: علمت به وإن كان الفعل يتعدى[1] إليه بحرف جر كان أفعل يتعدى إليه نحو: أنا خير منك بزيد، ويتعدى إلى أول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام، ويبقى الثاني منصوبا نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثياب، وأعلم منك لزيد منطلقا، ولا يتعدى إلى الثاني باللام وإن كان القياس ذلك لئلا يلزم تعديته بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى، وانتصاب الثاني عند الكوفين بأفعل وعند البصرين بفعل مقدر دال عليه أفعل[2]. (ونحو:) قوله[3]:

أكرُّوا حمي للحقيقة منْهمُ (وأضْرَبَ منَّا بالسيوفِ القوانِسَا)[4]

فالقوانس (منصوب بفعل مقدر مدلول عليه) أي على الفعل به أي بأفعل وهو يضرب، (وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[5] فمن يضل منصوب بيعلم الدال عليه أعلم.

(ولا يرفع) أفعل (المظهر[6] على الأعرف) إلا بشروط (فلا تقول[7]: مررت برجل

(١) في (ب): تتعدي.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٤٦٥.

(٣) القائل عباس بن مرداس.

(٤) والبيت له في ديوانه ص٦٩؛ والأصمعيات ص ٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص ٤٨؛ وخزانة الأدب ٨/٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١/٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦/١٨٤ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٩؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٤، ٤/٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤٦٠؛ وشرح الأشموني ١/٢٩١.

والشاهد فيه قوله: «القوانسا» فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسمالتفضيل «أضْرَبَ».

(٥) من الآية: ١٢٥ من سورة النحل.

(٦) في (ب): المظهرة. وليس بصواب.

(٧) في (أ): فلا أقول. والصحيح ما أثبتناه.

أكرم منه أبوه)على أن يكون أبوه فاعل أكرم وهو صفة الرجل، وحكى يونس عن ناس من العرب ذلك[1] ، وليس بمشهور، ويرفع الضمير الذي هو فاعله لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل (بل ترفعه)أي أبوه(على الابتداء)وترفع أكبر على أنه خبره(إلا أن يكون)أفعل(لمتعلق ماجرى أفعل [٢٦٢/ب]/عليه)فإن أحسن في المثال الآتى جار على رجلا لأنه صفته، وهو في الحقيقة لمتعلقه وهو الكحل، لأن الأحسن في الحقيقة الكحل حال كون المتعلق(مفضلا باعتبار تعلقه)أي بالنظر إلى تعلقه بما جرى عليه أفعل، يقال: اعتبرت الشيء أي نظرت إليه وراعيت حاله.(ومنفضلا على على نفسه)أي على نفس المتعلق(باعتبار غيره)أي غير ماجرى عليه أفعل، وهو زيد في المثال، فالكحل مفضلا لأنه فاعل أحسن، ومفضل عليه لأنه المجرور عن لكن باعتبارين تفضيلا(منفيا)فإن السماع في النفي، فالكحل باعتبار زيد في المثال فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول، وإنما قلنا: جميع الرجال لأن رجلا نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم في الظاهر، ولا يتعلق قوله باعتبار غير بمفضلا لأنه لا يجوز تعدى الفعل وشبه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد، فلا يقال: مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف بل الأول حال من الضمير في مفضلا أي [ملتبسا باعتبار الأول مقترنا][2] به، والثاني حال من قوله على نفسه(نحو مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)فقوله في عين زيد حال من الكحل كما أن في عينه حال منه، وإنما يعمل عند هذه الشروط (لجريه)أي لجرى الفعل(مجرى الفعل)مراده أن أفعل لم يعمل لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمله كاسم الفاعل والمفعول وعند هذه الشروط كان بمعنى الفعل،ألا ترى أن أحسن في المثال بمعنى حسن لأن المعنى :ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد لأنه

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٤٦٤.
(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب).

حسنا أكثر من حسنه، لأن المراد في مثل هذا المثال من حيث المعنى نفي المثلية عن الأول، فيلزم منه نفي الأفضلية لأن الشيء إذا لم يكن مثل شيء،فبالأحرى أن لا يكون أفضل منه، (ولما)يلزم (في الرفع)أي في رفع أحسن على تقدير عدم عمله على أنه خبر، والكحل مبتدأ(من الفضل بين أفعل)التفضيل الضعيف العمل(وصله)وهو قوله منه[1] (بأجنبي) وهو الكحل،لأن التقدير أنه مبتدأ، والمراد من الأجنبي أن لايكون من جملة معمولاته لا أنه لا تعلق له به بوجه، فإن الكحل من حيث أنه مبتدأ، وأحسن خبره، له تعلق به، والحاصل أن أحسن هاهنا إنما يعمل للاضطرار إلى العمل؛ (ولك أن تقول) في هذا المثال(أحسن في عينه الكحل من عين زيد)يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر[٢٦٣/أ]/الداخل على عين زيد، فتقول بدل منه في عين زيد من عين زيد، (وكان)المتعلق (فيه)أي في هذا القول[2] (مضافا) إلى عين زيد (محذوفا) التقدير من كحل عين زيد لأنه تفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين، (ولك)عبارة أخرى أخصر من الثانية وهي(أن تقول: مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحلُ، فتأتي بالمفضل عليه وهو عين زيد داخلا عليه حرف التشبيه(قبل ذكر أفعل فتستغني عنه)أي عن المفضل عليه(بعده)أي بعد أفعل .

وإنما يجوز إعماله في هذا الجملة وإن لم يلزم المحذور المذكور من الفضل لأنها فرع على الأولى، وأحسن في هذه العبارة تدل عن كـ عين زيد بدل الكل أي ما رأيت عينا كعين زيد، ولا زائدة، و عليها عينا أحسن فيها الكحل ولا مثلها، فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى، واستغنى عما بعد المرفوع أيضا لدلالة كعين زيد عليه، ويجوز أن يكون أحسن منصوبا بالفعل مقدر، أي مارأيت كعين زيد ولازائدة عليها عينا أحسن فيها

(١) في (ب): عنه. والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في (أ): تلك القول. وليس بصواب.

الكحل، ولا يجوز أن يكون أحسن منصوبا بفعل مقدر أي ما رأيت كـ عين زيد ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل، ولا يجوز أن يكون أحسن صفة لقولك كـ عين زيد، وإلا لزم[1] معنى هذه العبارة: ما أبصرت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها. (وعليه)أي على هذا الوجه الثالث(قول سُحَيم[2]:

مَرَرتُ عَلى وَادِي السِّاعِ ولاَ أرى كَوَادث السَّباعِ حِينَ يُظلِمُ وَادِيا
أقــلُّ بـــه ركــبٌ أتَــوهُ تَـئـيَّـةً وأخْوَفَ إلاَّ مَا وَقَى اللّهُ سَارِيًا)[3]

فإن المفضل عليه كـ وادي السباع يتقدم على أفعل، وهو أقل، وهو حال من واديا، وهو مفعول لأرى، وقوله: حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه في الكاف، أي واديا يشبه وادي السباع وقت إظلامه، وأقل به بدل من كـ وادي السباع، أو منصوب بفعل مقدر كأحسن في المثال المذكور، ويجوز أن يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر، وأقل صفته[4]وما في ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف[5]أي وقت وقاية اللّه تعالى[6] الساربن وظرف لا خوف وهو بمعنى المفعول كأشهر، وقوله: تأيَة أي توقفا منصوب على التميز.

---

(١) في (ب): لزمت . وليس بصواب.

(٢) سحيم هذا هو ابن وثيل الرياحي.

(٣) البيتان له في الأشباه والنظائر ١٤٦/٨؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/٨؛ والكتاب ٣٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٨/٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٤.
والشاهد فيهما قوله: «أقلّ به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل «أقل» فاعلاً هو «ركب» وهذا من قبيل: ما رأيت كـ عين زيد أحسنَ فيها لكحلُ.

(٤) في (ب): صفت .

(٥) سقطت عن (ب): حذف المضاف.

(٦) سقطت عن (أ): تعالى.

٦- [أسماء الأفعال]:

(ومنه)أي من الاسم العامل(أسماء الأفعال، وتعمل عمل مسمياتها)من الأفعال (أمراكانت)المسميات (متعديا)كان الأمر(وغيره)، أو (خبرا)لازما كانت المسميات (كرويد)، فإنه بمعنى الأمر المتعدي تقول: رويد زيدا أي أمهله(١) (غير ما وقع صفة)لمصدر بأن يجعل رويدا وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل نحو: سر سيرا رويدا أي مرودا، (أو حالا)نحو: سيروا رويدا أي مر دين، (أو حالا)نحو: سيروا رويدا أي مرودين،(أو مصدرا مضافا)إلى المفعول نحو: رويدا زيد كضرب الرقاب، أو غير مضاف نحو: رويدا زيدا كضربا زيدا، فإن رويدا في هذه الاستعمال ليس باسم فعل، وقوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾(٢) يحتمل المصدر، وصفة المصدر، والحال،(وفي معناه تيد(٣)) أي أمهله(ملتزما فيها)أي في رويد وتيد(لفظ الواحد)فلا يختلف باختلاف الضمائر المستكنه تقول: يازيدان أو يازيدون رويد عمرا وتيد عمرا.

(وهلم بمعنى قرب)واحضر متعديا نحو: قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾(٤) وإن كان بمعنى أقبل كان لازما، (وهات الشيء)بمعنى أعطينه، ويعرف بحسب الأحوال إفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين (وهازيدا)أي خذه، (وفيه لغات)ثمان: هابألف مقصورة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان أو مؤنثا، وإلحاق كاف الخطاب الحرفية بالألف ويصرفها، فيقال: هاك، كما كم إلى آخره، وإلحاق الهمزة مكان الكاف وتصرفها تصرف الكاف كها هاؤما هاؤم إلى آخره، أو تصرف زاد نحو هاء هانيا هاؤا إلى

---

(١) في (ب): أمهل.

(٢) من الآية: ١٧ من سورة الطارق.

(٣) التيد: الاتئاد والرفق.

(٤) من الآية: ١٥٠ من سورة الأنعام.

آخره، والحاق الهمزة مفتوحة قبل الكاف وتصرف الكاف نحو هاء ك هاء كما هاء كم إلى آخره وهاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل، أو تصرف تصريف خَفْ أو تصريف دَعْ(وله استعمالات) وتصرفات كما بينا.

(وحيهل الثريد)بمعنى: ايته، ويجيء لازما بمعنى أسْرِع، فتعدى إما بالى أو بالياء نحو: حيهل إلى الثريد أو حيهلا بعمرو، أو بمعنى أقبل فتعدى بعلى نحو: حيهل على زيد.

(وفيه)أي في حيهل(لغات)حيهل بفتح الهاء، وحيهل سكونه، وحيهلا بفتح الهاء وسكونها منوّنين، وإذا وقف عليهما قلبت تنوينهما ألفا، وقد ثبت الألف في الوصل، وهو في الأصل مركب من حي بمعنى ايت وهلا بمعنى أسرع.

(وبله زيدا) بمعنى دَعْه)أي اترك (ما كان بمعنى المصدر)نحو: بله[1] زيد، فإنه مصدر مضاف إلى المفعول كـ ترك زيد، وليس باسم فعل.

(وفعال التي بمعنى الأمر كنزال)وهو لازم بمعنى انزل،(وتراك)وهو متعد بمعنى اترك،(وهي)أي فعال(قياس في الأفعال الثلاثة عند سيبويه[2])تقول: ضراب وقتال،وعند المبرد سماعي[3] ، (وقلت)فعلال (في)الأفعال(الرباعية) حتى اتفقوا على أنه لم يأت فيها إلا حرفان(كقوقار)أي صوّت، قال: قالت له ريح الصبا قرقار،(وعوعار)أي تلاعبوا بالعرعوة وهي لعبة[٢٦٤/أ]/لصبيان العرب، وعند الأخفش فعلال قياسي من الرباعي[4] ، (وعليك زيدا)أي الزمه، (أو)عليك (به)أي بزيد يعني يزاد الباء في مفعوله كثير الضعفة في العمل، فيعمل بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول،(وعليَّ زيدا)أي قرّبنيه،(ودونك عمرا)أي خذه،

---

(١) في (ب): بل. وليس بصواب.

(٢) الكتاب ٤١/٢ طبع بولاق.

(٣) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٠٨/٣. (٤) نفس المصدر ١٠٩/٣.

(وعندك خالدا) أي ألزمه، والأصل عندك خالد فألزمه، وكذلك الأصل في[1] دونك عمرا دونك عمرو فخذه بالرفع على الابتداء، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية على الظرف، فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله، (وحذرك بكرا وحذارك)، قال الشيخ الرضي: الأولى أن تقول: إنها باقيان على المصدرية، والتقدير: أحذر بكرا حذرا وحذارا[2]، (ونحو: صه) أي أسكت، وإنما فصله عما قبله بقوله ونحو لأن هذه الخمسة لا تجيء إلا لازمة، (ومه) أي اكفف، ويستعملان منونين وغير منونين، (وإيه) أي زد في الحديث، وزعم الأصمعي: أن العرب لا يستعمل إيه إلا منونا[3]، وخطأ ذاالرمة في قوله[4]:

وَقَـفْـنَـا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سالِـمٍ وَمَا بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ[5]

وقيل[6]: إنه أراد التنوين إذ معناه هات حديثا أي حديث كان عن أم سالم فتركه لضرورة.

(وآمين) أي استجب قيل إنه سرياني كـ قابيل وهابيل[7]، وقد يخفف بحذف

---

(١) سقطت عن (ب): في.

(٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٨٥ .

(٣) نفس المصدر ٣/٩٦ .

(٤) القائل ذو الرمة.

(٥) والبيت له في ديوانه ص ٧٧٨؛ والأشباه والنظائر ٦/٢٠١؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩١، ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٧، ١٠/١١٣، ١١٤؛ ورصف المباني ص ٣٤٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣١، ٩/٣٠؛ ولسان العرب ١٣/٤٧٤ (إيه).
والشاهد فيه قوله: «إيه عن أم سالم» حيث جاء اسم فعل الأمر «إيه» غير منوّن مع أنه متصل بما بعده، لأنه نوي الوقف.

(٦) والقائل هو ابن السري (شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/٩٦).

(٧) نفس المصدر ٣/٨٥.

الألف، فيقال: أمين على وزن كريم، ويجوز أن يقال إنه في الأصل مصدر كالنذير، ثم مد وجعل اسم فعل.

(وهلم بمعنى أقبل)وهو لازم كما ذكرنا، ولما فرغ من أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر شرع في التي بمعنى الخبر بقوله:(ونحو: هيهات الأمر)بمعنى بعد مع تعجب أي ما أبعده، ولذا فصل عما قبله بقول نحو، (وفيه لغات)في تائها الحركات الثلاث، وقد تبدل هاء هاالأولى همزة مع تثليث تاء ها قد ينوّن في هذه اللغات الست، وقد يحذف التاء، فيقال هيها وأيها، وقد يقال أيهانَ بهمزة ونون مفتوحان.

(وشتان زيد وعمرو)وشتان ما زيد وعمرو بزيادة ما(أي افترقا)مع تعجب أي ماأشد الافتراق عنها،(ونحو:

لَشَتَّان مابَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِيْ النَّدَي   يَـزِيدِ سليمٍ والأغـرِّ بنِ حاتمِ[1]

أباه)أنكره(الأصمعي)وقال: الشعر مولَّد[2] ، وإنما أنكره لأن مذهبه أن شتان مثنى شتّ بمعنى المتفرق، وهو خبر لما بعده، قال المصنف: لأن ما إما أن يكون موصوله، وإسناد شتان إليه، ولا يصح للزوم التعدد في فاعله، أو صلة وإسناد إلى من، ولا يصح[3] لأنه لا يسند إلى بين،قال الشارح: ولم يستبعده بعض العلماء [٢٦٤/ب]/عن القياس لأن المراد لشتان الأحوال التي بين بزيدين، فهي في المعنى متعدد[4].

---

(١) البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص ١٢٤؛ وخزانة الأدب ٢٧٥/٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، ٦٨؛ ولسان العرب ٤٩/٢(شتت).
والشاهد فيه: أنه يقال في غير الأكثر الأفصح : «شتان ما بين زيد وعمرو»، كما في البيت.

(٢) المفصل ص ١٦٣؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ١٠٣/٣ .

(٣) في (ب): تصح. وليس بصواب.

(٤) الفالي ٢٤٤/ب .

أقول: لا يقال في المعاني بين زيد وعمرو إلا إذا كانا مشتركين فيها، فلو فسرنا لشتان مابين اليزيدون فافترق الحالتان بين اليزيدين، وهما البخل والجرد، لكان كل واحد من الحالتين مشتركا فيها وهو ضد المقصود، فعلى هذا لا يجوز أن يقال شتان ما بينهما إلا أن تقول: إن شتان بمعنى بعد، لا بمعنى افترق وفاعله ما، وهو كناية عن البَوْن، أي بعد ما بينها من البَون، أو فاعله بين كما هو مذهب الأخفش[1]، فإنه قال: إن بينكم في قوله تعالى: ﴿يفصل بينكم﴾[2] مسند إليه، وإنما ترك على نصبه لاستكراههم إخراجه عن النصب المستمر له في الأغلب.

(وسرعان ذا إهالة)مثلث الفاء بمعنى قرب مع تعجب أي ما أقرب وماأسرع، قال المصنف قيل: إن اعرابيا كان له شاة عجناء، فأخذ يسمنها، فرأى رُعَامَها يسيل من أنفها، فظنّه ودكا، فقال لأمه: قد سمنت الشاة، فقالت أمه: سرعان ذا إهلة، ونصب على التمييز، يضرب لمن يخبر بكينونة شيء قبل وقوعه.[3]

(و وشكانَ ذا خروجاً) مثلث الفاء بمعنى قرب مع تعجب (وفيها)أي في أسماء الأفعال(من المبالغة ماليست في مسمياتها)، وذلك لأن بعضها[4] في الأصل مصادر حذف فعلها لزيادة المبالغة في الدوام، وأما نحو أمامك زيدا، وعليك زيدا فلأنه[5] في الأصل أمامك زيدا فخذه ووجب عليك أخذ زيد، فاقتصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لتبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد.

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٣/١٠٤ .

(٢) من الآية: ١٧ في سورة الحج.

(٣) مجمع الأمثال ١/٤٧٢.

(٤) سقطت عن (ب): بعضها. (٥) في (أ): فلأن. وليس بصواب.

(وحكمها في امتناع تقديم معمولاتها عليها حكم المصدر)عند البصريين[1] نظرا إلى أصلها لأنها في الأصل إما مصادر أو صوت، فينقل إلى المصدرية، ثم منها إلى اسم الفعل، ومعلوم امتناع تقديم معمول المصادر على أو ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفا العمل قبل الفعل أيضا لأن عملها لتضمنها معنى الفعل (خلافا للكوفيين)[2]، فإنهم جازوا تقديم معمولاتها عليها استدلالا بما أجاب المصنف عنه بقوله:((وانتصاب كتاب الله عليكم من بعليكم)حتى يلزم تقديم معمول اسم الفعل وهو كتاب الله عليه،(وإنما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه)، فان قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[3] يدل على أن ذلك مكتوب عليهم، فكأنه قال: كتب الله ذلك عليكم كتابا،(وكذا قوله[4]:

يَا أَيُّها المائحُ دَلْوي دونَكا إنّي رأيت الناسَ يَحْمَدونكا[5]

---

(١) الإنصاف ص ٢٢٨؛ وشرح الكافية للشيخ الرضي ٨٨/٣.

(٢) نفس المصادر. (٣) من الآية: ٢٣ من سورة النسآء.

(٤) القائل جارية من بني مازن.

(٥) الرجز لها في الدرر ٣٠١/٥؛ وشرح التصريح ٢٠٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٣١١/٤؛ وبلانسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ٣٤٤/١؛ والإنصاف ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٨٨/٤؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٢٠٠/٦، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط ص ١١؛ وشرح الأشموني ٤٩١/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/١؛ ولسان العرب ٦٠٩/٢(ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٦٠٩/٢؛ والمقرب١٣٧/١؛ وهمع الهوامع ١٠٥/٢.

والشاهد فيه قوله: « دلوي دونكا » فانّ ظاهره أنّ «دلوي» مفعول مقدّم لاسم الفعل«دونك»، وهو عند البصريين مبتدأ خبره جملة «دونك»، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال: خذ دلوي دونكا.

[٢٦٥/أ]/ ليس انتصاب ولدي بدونك المتأخر على ما قال الكوفيون[١] ،(فدلوى إما مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف)أي هذه دلوي، أو بأنه مبتدأ، وقوله: دونك ليس باسم فعل، بل هوظرف خبرها أي دلوي قدامك فخذها،(أو منصوب بفعل مقدر)وهو خذ بدلالة دونك عليه وهو اسم فعل حينئذ.

٧- [الاسم المضاف]

(ومنه)أي من الاسم العامل(الاسم المضاف)نحو: غلام زيد وخاتم فضة (لأنه لنيابته عن حرف الجر)بحيث صارحذف الحرف معه نسيا منسيا وصار المضاف مفيدا معناه، إذ لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة(بجرّ المضاف إليه فيمن يرى العمل له)أي للمضاف، ومن قال أن العمل للحرف المقدر نظرا إلى أن معناه في الأصل هو الموقع لإضافة بين الفعل والمضاف إليه أصل غلام زيد: غلام حصل لزيد، ولانكرمنا عمل حرف الجر المقدر لقوة دلالة المضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه عليه، والأول أولى لماذكرنا من لزوم تنكر غلام زيد على الثاني، وقيل: العامل معنى الإضافة وأريد بها النسبة بين المضاف والمضاف إليه، وأعلم أن في العامل في المضاف إليه في الإضافة اللفظية إشكالا[٢] لأنه لا حرف هنا مقدرا حتى يقال أنه العامل، ولا يجوز أن يقال أن المضاف هو[٣] العامل لأنه إنما يعمل لنيابة عن حرف الجر المقدر، وإذا لم يكن فيه حرف مقدر فكيف ينوب الاسم عنه، اللهم إلا أن يقال: إن المضاف فيها عمل الجر لمشابهته المضاف في الإضافة الحقيقية بمجرده عن التنوين والنون لأجل الإضافة .

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ١٨٩/٣ .

(٢) في (ب): اشكل. وليس بصواب.

(٣) في (أ): هي.

٨- [الاسم التام]:

(ومنه الاسم التام)بأحد الأشياء الأربعة)لأنه ينصب التمييز على ماقد سلف)بيان ذلك في باب التمييز.

٩- [الأسماء المتضمنة لمعنى «إنْ»]

(ومنه الأسماء المتضمة لمعنى «إن» لأنها تجزم المضارع)كما يجزمه «إن» (وهي)أي هذه الأسماء(«ما» نحو: ماتصنع اصنع وتتصل بها)أي بما (ما المزيدة)كما يتصل لساير كلمات الشرط نحو: هبتما وإن ما (فتقلب ألفها هاء)لاستكراه تتابع المثليين مع تجانسهما في الهمس(نحو: مهما على الأصح من القولين)، وهو قول الخليل[1]، وقال الزجاج: هي مركبة من مه بمعنى كُفّ وما الشرطية[2] وفيه بعد إذ لا معنى للكفّ في معنى الشرط إلا على بعد، وهو أن يقال: إن هذارد على كلام مقدر، كأنه قيل: لك لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعل أفعل، وقيل: هي مركبة على وزن فعلى، فحقها عل هذا أن نكتب بالياء، فعلى هذا لو قال بدل قوله من القرائن من الأقوال لكان أولى.

(وقد يستعمل)مهما (للظرف)أي لظرف الزمان كما يستعمل «ما»له(نحو قوله[3]:

قد أوبيت كل ماءٍ فهي طاوية مَهْمَا تُصِبْ أُفُـقًـا منْ بَارِقٍ تَشِمِ[4]

---

(١) شرح الكافية للشيخ الرضي ٨٨/٤ .

(٢) نفس المصدر.

(٣) القائل ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٤) والبيت له في ديوان ا لهذليين ١٩٨/١؛ والتصريح٣١٨/١؛ والهمع ٥٧/٢؛والدرر اللوامع ٧٣/٢.

والشاهد: أن «مهما» في البيت استعملت ظرفاً بمعنى «متى».

أيجعلت الناقة تابى كل ماء وتكرهه، فهي صاوية أي عطشى مهما تصب بارقا في أفق وجهة تشيم السحاب البارق وينظر إليه. وتقول: ما يجلس أجلس، ومهما تجلس أجلس أي ما يجلس فيه من الزمان أجلس فيه.

(و«من» نحو: من يغز يغنم، و«أيّ» كمن)ومضاف إلى غير الظرف نحو: أيّ رجل تأتيني أكرمه، وإلى الظرف نحو: أي مكان تجلس فيه أجلس، أيّ حين تقدم فيه أكرمك (إلا أنه)أي إن إيا(إذا أضيف إلى الظرف)أي ظرف الزمان أوظرف المكان(انتصب على الظرفية) لاكتسابه الظرفية من المضاف إليه لأنه جزء من المضاف إليه.

(و«إذ»، و«حيث» مكفوفين بما عن الإضافة) إذ«ما» عند سيبويه حرف[1]، قال السيرافي :ما علمت أحدا من النحاة ذكر«إذما» في عمل الجزم غير سيبويه وأصحابه[2]، واستدل سيبويه بقوله:

إذما دخلتَ على الرسول فقل له حقًا عليك إذا اطمأنّ المجلس[3]

فعلى قوله ليست «ما» في «إذما» كافة، وعند المبرد أنّ «إذ» في «إذما» باقية على اسميتها[4] ، وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم . وفيه نظر لأن إذا مع أن فيه معنى الشرط وهو للمستقبل لا يعمل عند لحوق بابه، فكيف يعمل إذ ما الموضوعة للماضي، ولهذا قال سيبويه: إن إذما حرف جزم كـ«إن» و إماحيث[5] ، فلما كانت متعينة بسبب الإضافة اللازمة لها كفّت بما عن طلبها الإضافة. وليصير مبهمة كسائر كلمات الشرط، فيكون «ما» فيه كافة، لا زائدة كما في إما و حيثما (والأول)وهو إذما (للزمان ،والثاني)وهو

---

(١) الكتاب ٤٣٢/١. (٢) شرح الكافية للشيخ الرضي ٨٩/٤.

(٣) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص٧٢؛ وخزانة الأدب ٢٩/٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٦٠. والشاهد فيه: استشهد سيبويه لـ «إذ ما» على أنها حرف شرط.

(٤) شرح الكافية للشيخ الرضي ٩٠/٤. (٥) الكتاب ٤٣٢/١.

حيثما (للمكان، ويلزمهما النصب)محلا على الظرفية وإن تضمنا معنى الشرط على قول المبرد في «إذما »، (ومتى، وأين مثلها)أي مثل «إذما » و«حيثما » في عمل الجزم ، (ولا يلزمهما ما)لعدم لزومهما الإضافة نحو: متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا.

(و« أنى »)الشرطية (نحو:) قوله[1]:

(فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَاتَلْتَبِسْ بِهَا) كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تحت رِجْلَيْكَ شَاجِرُ[2]

أي على أي حال تات الخُطَة التي وقعتَ فيها يلتبس بشرها ومكرها ولها ثلاثة معان بمعنى كيف نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[3] أي كيف تؤفكون، وبمعنى أين [٢٦٦/أ]/نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَٰذَا﴾[4] من أين، وبمعنى متى، وقد أول قوله تعالي: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾[5] على الأول الثلاثة.

(ومحلها)أي محل أنى الشرطية(النصب على الحال)لأن المعنى أن تأتها صحيحا أو سقيما وغير ذلك من الأحوال، (وقيل على الظرف)نحو: أين ومتى وأما كيف، فإنه إن جاء بعده قول يستغنى به نحو: كيف يقوم زيد كان منصوب المحل على الحال) وجوابها والبدل فيها منصوبان، تقول في الجواب متكئا على آخر أو معتمد أم لا، ويجوز أن يكون صفة

---

(١) القائل هو اللبيدبن ربيع.

(٢) والبيت من الطويل ، وهو له في ديوانه ص ٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩١، ٩٣، ١٠/٤٥،٤٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٠؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر) ؛ والمعاني الكبير ص ٨٧١؛ وبلانسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤؛ وشرح قطر الندي ص ٩٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٥؛ والمقتضب ٢/ ٤٩.

والشاهد فيه المجازاة بـ«أنَّ». وقال الأصمعي : لم أسمع أحداً يجازي بـ«أنّى».

(٣) من الآية: ٩٥ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية: ٣٧ من سورة آل عمران. (٥) من الآية: ٢٢٣ من سورة البقرة.

لمصدر (الفعل الذي بعده) وكان معنى كيف يقوم زيد تقوم قياما كائنا على أي حال وإن جاء بعده مالا يستغنى عنه نحو: كيف زيد؟ فهو في محل الرفع على أنه خبر المتبدأ، تقول في جواب كيف زيد صحيح أو سقيم، وفي البدل أصحيح أو سقيم.

(وقد جاء كيف تصنع أصنع بالجزم وهو ضعيف) لأنه لم يثبت الجزم بها سماعا في كلام الفصحاء (ويراه) أي الجزم فكيف وكيفما (الكوفييون قياسا) ولا يجوزه البصريون إلا شذوذا.[1]

(ولا يجوز الجزم بـ إذا إلا في ضرورة الشعر لما فيه من التعيين المنافي للإبهام اللازم للشرط) وإنما كان الإبهام لازما للشرط لأن كلماته كلها يجزم لتضمنها معنى «إن» التي هي موضوعة على الإبهام، فلا يستعمل في الأمر المتيقن المقطوع به، لا يقال مثلا إن غربت الشمس، فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد إن لأنه نوع عموم أيضا. (ونحو:) قوله[2]:

تَرْفَعُ لِيْ خِنْدَفُ واللَّهُ يَرْفَعُ لِيْ   ناراً، إذَا خَمَدَتْ نِيْرَانُهُمْ تَقِدِ[3]

لاتجيء إلا في ضرورة مع إرادة معنى الشرط في إذا، وكونه بمعنى متى من غير قطع وجزم.

---

(١) الإنصاف ص ٦٤٣ .

(٢) القائل هو الفرزدق.

(٣) والبيت له في ديوانه ص ٢١٦؛ والأزمنة والأمكنة ٢٤١/١؛ وخزانة الأدب ٢٢/٧؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧؛ والكتاب ٦٢/٣؛ وبلانسبة في المقتضب ٥٦/٢.

والشاهد فيه قوله: «إذا خمدت نيرانهم تقد» حيث وردت «إذا» شرطيّة جازمة، وهذا نادر وفي الشعر فقط.

العامل المعنوي

[العامل المعنوي]

(وأما العامل المعنوي فإنه صنفان، أحدهما معنى فعل مأخوذ من غيره)أي من غير الفعل ومن غير المشابهة له كاسم الفاعل والمفعول (الدلالته[1] عليه)أي على الفعل(وأنه يرفع)الاسم الظاهر(إذا كان المأخوذ منه)هذاالمعنى(ظرفا)مستقرا سادا مسد الفعل(لشرط الاعتماد)أي اعتماد ذلك الظرف(على الشرط اعتماد)كالسمى الفاعل والمفول(عليه)من الأشياء الخمسة،(و)بشرط الاعتماد(على الموصول عند سيبويه)فانه يشترط فيه ذلك[2] (إذا لم يكن الواقع بعده)أي بعد الظرف (حدثا لفظا)نحو: اليوم الخروج أو حدثا تقديراً)نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾[3]لأنه في تقدير من آياته رويتك، أما إذا كان الواقع [٢٦٦/ب]/بعده حدثا، فانه لا يشترط في الاعتماد عند سيبويه[4] ، ولعل السرفيه هو أن الحدث أدعى للحصول والوقوع، فتصرف معناه إلى نفسه وإن لم يكن قويا بخلاف الجثة، فانها يستدعى مزيدة قوة (و)بشرط الاعتماد(مطلقا)أي سواء كان الواقع بعده حدثا أولا(عند الخليل)[5]، ويرفع معنى الفعل إذا كان المأخوذ منه هذه المعنى ظرفا(من غير شرط الاعتماد مطلقا)أي سواء كان الواقع بعده حدثا أولا (عند الأخفش)،فإنه قال: إنه لمانزل منزلة الفعل لا يشترط فيه الاعتماد كما لا يشترط في الفعل،[6](وإن لم يكن)الماخوذ منه معنى الفعل

---

(١) سقطت عن (ب): لدلالته.

(٢) الإنصاف ص ٥١ .

(٣) من الآية: ٣٩ من سورة فصلت.

(٤) المرجع السابق.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

(ظرفا)مستقرا نحو: هذا، وكان، وليت، ولعل، مما كان فيه معنى الفعل ولم يكن مشابها له،(لم يعمل إلا في الحال)نحو: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1] (أو)في(الظرف)نحو: هذا في الدار زيد أي المشار إليه في الدار زيد(أو)في (المفعول معه)نحو حسبك وزيدا درهم فيمن لم يجعل الواو عامله في المفعول معه، أما من جعله عامله فيه فلا يكون العامل فيه معنويا، وكذا (المفعول المطلق)بنصبه معنى الفعل(فيمن لا يرى الحذف)أي حذف العامل(في مثل: له على ألف درهم عرفا)، فإن العامل في «عرفا» معنى الفعل المأخوذ من قوله له عليّ ألف درهم، وأما من قال: إن العامل فيه الفعل المحذوف التي اعترف، فلا يكون مما نحو بصدده، (وكذا في إذا له صوت)وعند الأكثر العامل فيه يصوت المحذوف.

والصنف(الثاني)من العامل المعنوي(ما ليس بمعنى الفعل، وإنه اثنان عند سيبويه، وثلاثة عند الأخفش[2]:

[١]- أحدها: الابتداء)وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لإسناد الخبر إليه أو لإسناده إلى فاعله، وقيل: هو جعل الاسم في صدر الكلام لفظا أو تقديرا للإسناد (الرافع للمبتدأ والخبر)لأن اقتضاء الابتداء لهما على السواء ، (وقد مرّ) ذكرهما، ونقل عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، وعند الكوفيين المبتدأ مرفوع بالخبر والخبر بالمبتدأ فهما يترافعان[3] ويجوز أن يكون التجريد عاملا وإن كان أمرا عدميا لأن العامل عندهم علاقة والعدم المخصوص يجوز أن يكون علامة .

[٢]- (والثاني)من الصنف الثاني(رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح

---

(١) من الآية: ٧٥ من سورة هود.

(٢) الكتاب ٣٧٨/١.

(٣) انظر: شرح الكافية للشيخ الرضي ٢٢٧/١، و ٢٣٧.

وقوع الاسم عندهما) أي عند سيبويه والأخفش[1]، وإنما ارتفع به لأنه إن كالاسم، فاعطى أسبق إعراب الاسم وأقوى وهو الرفع، (وارتفاعه) في ارتفاع الفعل المضارع (عند أكثر الكوفيين بتعريه عن النواصب والجوازم، و) ارتفاع [٢٦٧/أ] / (عند الكسائي بالزوائد في أوله) من حروف المضارعة لأنها دخلت في أول الكلمة[2]، فحدث الوقع بحدوثها إذ أصل المضارع اما الماضي زو المصدر ولم يكن فيها، هذا الرفع، وإنما عَزلها الجازم والناصب لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فيعز لها الطاري المنفصل.

[٣]- (والثالث عامل الصفة، فإنه يرتفع عند الأخفش بكونها صفة لمرفوع، وتنصب) الصَفة، (وينجر بمثل ذلك) أي لكونها صفة لمنصوب أو مجرور، وكذلك العامل في التأكيد وعطف البيان معنوي عنده أيضا، وقيل: العامل في هذه الثلاثة مقدرٌ من جنس الأول، وأما البدل فالعامل فيه عند الأخفش وأكثر المتأخرين مقدر من جنس الأول، [3] وعند سيبويه والمبرد والسيرافي العامل فيه هو الزول لأن المتبوع في حكم الطرح [4]، فكان العامل بأشر الثاني، وأما العطف بالحرف فقال سيبويه: العامل فيه هو الأول بواسطة الحرف [5]، وقيل: العامل فيه مقدر من جنس الأول، وقيل: حرف العطف لنيابته عنه.

---

(١) في الكتاب: " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. اعلم : أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذا المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها... وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ". (٤٠٩/١).

(٢) انظر مسألة القول في رفع المضارع : الإنصاف ص٥٥٠؛ والهمع ١٦٤/١، ١٦٥.

(٣) همع الهوامع ١٨٩/١.

(٤) نفس المصدر. (٥) الكتاب ١٥٦/٢.

(والعامل فيها)أي في الصفة وكذا في عطف والتأكيد(عند سيبويه هو العامل في الموصوف)[1] وهو أولى لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإن المجيء في جاء ني زيد الظريف في قصده إنما يكون إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، فلما اشتمل التابع على حكم المتبوع معنى جعل مع المتبوع بمنزلة مفرد مع شدة الامتزاج بينهما، حتى صار بمنزلة ابنم وامراء وغيرهما من الأسماء المفردة التي يتبع حركة ما قبل حرف الإعراب حركة حرفه.

(ويحتج)للأول وهو مذهب الأخفش(بجواز حمل الصفة على لفظ المبني من المنادى) نحو: يازيد الظريف، (ومن المنفي بلا)نحو: لا رجل ظريفا(إذ لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمها)في الإعراب والبناء مع أنه قد اختلف هنا، وذلك لأن الموصوف هاهنا مبني وصفته معربة غير محمولة على محله، بل على لفظه ولم يعمل في لفظ المبني منها شيء حتى يقال إنه عمل في الصفة أيضا، فوضح من هذا أنه قد يعمل في الصفة مالم يعمل في الموصوف، وهو كونه صفة لمضموم أو مفتوح وإنما قال على لفظ المبني لأنه لو كان الحمل على محله لا يتوجه الاحتجاج لأن العامل عمل في محل الموصوف.

---

(١) قال سيبويه: " فأما لنعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد". (الكتاب ١/٢٠٩، ٢١٠).

القسم الرابع

في المقتضى للإعراب

(وهو توارد المعاني المختلفة)الطارية أحدها على الآخر اللازمة للكلمة كالفاعلية والمفعولية والإضافية (على الكلمة)تواردا (بسبب[1] التركيب)مع العامل، فإن التركيب سبب لحصول هذا التوارد، ولذلك [٢٦٧/ب]/كان الاسم قبله مبنيا لعدم موجب الاعراب كالأسماء المعدودة تقديرا كأسماء العدد نحو: أحد، اثنان، ثلاثة، ونحو: زيد عمرو بكر (فإنها)أي فان هذا المعاني(يستدعي ما ينتصب دليلا)وعلامة (على ثبوتها)والأليق مابحكمه أن يطلب لها أخف علامة لازمة وهي أبعاض حروف المد التي هي أخف من الحروف. أعني الحركات أو أنفسهاكما في الأسماء الستة والتثنية والجمع[2] ، وإنما لم يقتصر على العامل الذي به هذه المعاني كما اقتصر في المضاف والموصوف على المضاف إليه الدال على معنى في المضاف وعلى الوصف الدال على معنى في موصوفه لأن المعنى المحتاج إلى العلامة فيهما غير لازم لها. بخلاف ما نحن بصدده. فإن هذه المعاني لما كانت لازمة للكلمة بعد التركيب احتاجوا فيها حتى أن بعد العامل الذي سببه هذه المعاني كان هناك علامات لازمة لها دالة عليها.

(والحروف بمعزل عنها) أي عن تلك المعاني لعدم طريان أحد معانيها على الآخر.(وكذا الأفعال)بمعزل عنها(لدلالة صيغها على معانيها)فإن صفة المضارع تدل على الحال أو الاستقبال، وصيغة الماضي على الزمان الماضي، وصيغة الأمر على الطلب، ولا حاجة إلى هذا التعليل على ما وصفنا المعاني به من الطريان، (وإنما محل المعاني المقضية للإعراب هو الاسم)لوجوب طريان هذه المعاني عليه بعد وقوعه في التركيب مع العامل،(ومن ثمه)أي من أجل أن محلها هو الاسم (حكم له)أي للاسم (باصالة الأعراب)لأن المقتَضى للإعراب وهو هذه

---

(١) سقطت عن (ب): بسبب.

(٢) في (ب): والجمع والتثنية . وليس بصواب.

المعاني، وهي إنما يكون في الاسم، وإنما حكم بإصالة الأسماء في الإعراب مع أن الأصل فيها الإفراد وهي في حالة الإعراب غير مستحقة للإعراب، لأن الواضع إنما وضعها ليستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فكان بناء المفردات وإن كانت المفرادت أصولا للمركبات عارضا لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها،(وأصول تلك المعاني)المقتضية للإعراب (يحكم الاستقراء ثلاثة)إذ لا دليل عقلي على انحصارها في الثلاثة (الفاعلية)أي كون الشيء فاعلا،(وهي:

[١]- الفاعلية: وهي المقتضية للرفع.

[٢]- والمفعولية: وهي المقتضية للنصب.

[٣]- والإضافة: وهي المقتضية للجر.

وذلك)أي اقتضاء الفاعلية الرفع، والمفعولية للنصب، والإضافة للجر (إما بحكم التناسب) من كل واحد من هذه المعاني وبين هذه الحركات (لقوة الأول) وهو الفاعلية لأنها أقوى[٢٦٨/أ]/في الاعتبار من المفعولية لأن الفاعل مما لا يستغني عنه إذما من فعل إلا وهو يفتقر إلى الفاعل، (وضعف الثاني)وهو المفعولية لأن المفعول فضله يتم الكلام بدونها،(وكون الثالث)وهوالإضافة (بين بين)أي بين الفاعلية والمفعولية يدل على هذا وقوع المضاف إليه مرة فاعلا، وأخرى مفعولا نحو:ضرب زيد عمرا، وضرب عمرو زيد.

(وعلى هذا)المذكور من القوة والضعف والتوسط)شان دلائل الإعراب)من الحركات والحروف، فإن أقواها الرفع، لأنه [من الشفتين، ويحتاج في النطق به إلى تحريك][1] عضوين، وأضعفها النصب لكون بين أقصى الحق، وأما لجر فهو بين بين لكونه من وسط الحنك، فالفاعل لقوته استحق أقوى دلائله، والمفعول لضعفه[2] أستحق أضعفها، والمضاف إليه لتوسطه رتبه

---

(١) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب). (٢) في (ب): لضعف. وليس بصواب.

بينهما استحق ماهي دائر بين الضعف والقوة ، وإنما قال(في الأصل)لأنه قد يكون النصب بالكسر، والجربالفتح كما في جمع السالم المؤنث وغير المنصرف ، وقد يكون الرفع بالألف، والنصب بالياء كما في التثنية، والشارح فسر الأول بالرفع، والثاني بالنصب، والثالث بالجروكذا فسر دلائل الإعراب بها [1]، وليس المعنى على ما فسره، فإن المراد بالأول الفاعلية، والثاني المفعولية والثالث الإضافة ليستقيم قوله: وعلى هذاشان دلائل الإعراب، والعجب منه كل العجب أنه فسر دلائل الإعراب بما فسر الأول والثاني والثالث، وكذلك قوله في تفسير قوله على هذا أي على اعتبار حكم التناسب ليس بمستقيم (وأما)ذلك الاقتضاء (بطريق التعادل لاختصاص الأول)وهو الفاعل لأنه واحد ليس إلا (بالأقوى)وهو الرفع ليكون قلته مقاومه لثقله وقوته(والاختصاص الأكثر)وهو المفعول فانه يكون واحدا فصادعا (بالأضعف)وهو النصب ليكون كثرته موازية لخفته، فالوجه الأول طريق الوافق والتشاكل، والثاني طريق التوازي والتعادل (ولهذا) الذي ذكر من أن الفاعلية هي المقتضية للرفع، والمفعولية هي المقتضية للنصب، والإضافة هي المقتضية للجر(تبين أن الأصل في المرفوع هو الفاعل)لتحقق [2] المقتضى المقضي للرفع بالحقيقة فيه، (وما سواه)أي سوى الفاعل من المرفوعات(يلحق به، والأصل في المنصوبات المفعول، وما عداه متفرع عليه، والأصل في المجرور المضاف إليه إما بصريح الحرف)نحو: المال لزيد،(أو معناه)نحو: مال زيد، وهنا بحث سيجيء عن [٢٦٨/ب]/قريب إن شاء الله تعالى.

(وعليه)أي على هذا الأصل(نص واضع الصنعة)أي صنعة النحو، وهو أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه [3]، قال المصنف: قيل: إن أبا الأسود لما سمع القاري يقرأ

---

(١) الفالي ٢٤٧/ب.

(٢) سقطت عن (ب): لتحقق.

(٣) انظر: إنباه الرواة ١/٤، ٥.

﴿إنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ) وَرَسُولُهُ﴾[1] جاء إلى علي رضي اللّه تعالى عنه، وقال: إني أنحو إلى وضع قانون يقوم الناس ألسنتَهم به، فقال علي رضي اللّه تعالى عنه انحُ نحوه، وأشار إلى الرفع والنصب والجر، فلهذا سمي نحوا.

(فارتفاع المبتدأ)بالمعنى الأول وهو كونه اسما مجردا عن ملابسة العوامل اللفظية معنى من حيث هو اسم للإسناد (لأنه لكونه مسندا إليه أشبه الفاعل)وارتفاع المبتدأ (بالمعنى الثاني)وهو كونه صفة معتمدة على حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهر أو ما يجري مجراه (لكونه أحد جزئ الجملة مثله)أي مثل الفاعل في أنه أحد جزئيها،(و)ارتفاع(الجر لكونه جزأ ثانيا منْ الجملة)كما أن الفاعل جزء ثان منها،(و)ارتفاع(خبر إن وأخواتها لكون عامله)أي عامل خبر إن في لزمه الأسماء)، فإنه لا يدخل على الفعل،(وفي وروده ثلاثيا)نحو: إن وأنّ وليت(فصاعدا)نحو: كأن ولكن ولعل،(وفي بنائه على الفتح، ولتضمنه معنى الفعل)، وقد عرفت تضمن الحروف المشبهة بالفعل معناه(أشبه)عامل خبر أن(عامله)أي عامل الفاعل وهو الفعل الماضي (فألحق)خبر أن(به)أي بالفاعل في الرفع،(والتزم تأخيره)أي تأخير خبر أن المرفوع(عن المنصوب فيما التزم تأخيره)أي في [غير الظرف، بخلاف عامل الفاعل، فان الأولى في المرفوع فيه أن يكون مقدما][2] على المنصوب (إيقاعا للمحقق بينهما)أي بين إن وأخواتها، وبين الفعل، وذلك لقوة المشابهة منها طلب فارق، وإيذانا بجعل عملها فرعياعلى كونها فروعا للفعل.

(وأجيز تقديم الظرف)المستقر على المنصوب نحو: إن في الدار زيدا (لما فيه من التوسع)لم يكن في غيره (مع أن المخالفة)بين الفعل وبين عامل خبر أن (معه)أي مع الظرف

---

(١) من الآية: ٣ من سورة التوبة.

(٢) سقطت العبارة مابين المعكوفين عن (ب) .

(واقعة بدون التقديم)أي تقديم المنصوب على المرفوع.

(إذا الظرف المستقر لا يقع فاعلا)، وإلا لم يكن مستقرا بل كان لغوا، بخلاف غير الظرف نحو: إن زيدا قائم، فإنه لو قدم المرفوع على المنصوب فيه لشابه الفعل والفاعل، وأماالظرف اللغو فيقع قائما مقام الفاعل نحو: سير بزيد، فلذلك قيده بالمستقر.

(ولم يجز)تقديم المرفوع على المنصوب مع الفعل من حيث كان الخبر المرفوع فعلا مع وقوع المخالفة هنا أيضا كما في الظرف المستقر (حيث كره دخولها)[٢٦٩/أ]/أي دخول ان وأخواتها (عليه)أي على الفعل، فانه لو قدم الفعل الذي هو الخبر في إن زيد يضرب، وقيل: إن يضرب زيد الزم دخول أن على الفعل وهو مستكن مرفوض، بخلاف الظرف المستقرفانه لايستكره دخولها عليه.(و)ارتفاع(خبر لا التي لنفي الجنس لكون عامله)وهو لا محذواً حذو(إن لما بينها)أي بين لا وإن(من التقابل لاقتسامها)أي لاقتسام لا وإن(النفي والإثبات على سبيل التوكيد)والتحقيق، فإن إن للمبالغة في الآبات إذ معناها التحقيق لا غير ولا هذه للمبالغة في النفي لأنها لنفي الجنس، فخبرا لا مشابه للمشابه بلا، فيكون مشابها للفاعل، (ولا يقدم هناك) أي خبر لا (بحال)أي سواء كان الخبر ظرفا نحو: لا رجل في الدار ولا نحو: لارجل فيها ظريف(حطاله)أي لـ لا(عن رتبة إن)الذي هو أصل له، لأن القياس حط الفروع عن الأصول،(وارتفاع اسم ما ولا)بمعنى ليس (لما بينهما)أي بين ما ولا(وبين ليس من التشارك في المعنى)فان معنى ما وهو نفي الشيء ، ومعنى ليس وهو نفي كونه سواء في الحقيقة.

(والتزموا تقديمه)أي تقدم اسمها المرفوع (على المنصوب لعدم اقتضائهما)أي اقتضاء ما ولا (وقوع تلك المخالفة)التي بين إن والفعل (لضعف شبههما)أي شبه ما ولا بالفعل(حيث اقتصرفيها على الشبه المعنوي دون)الشبه (اللفظي).وارتفاع المخالفة إنمااحتج إليه حيث كان الشبه قويا كما في إن وأخواتها، فان المشابهة بينها وبين الفعل من جهة اللفظ والمعنى.

(وأما انتصاب الحال فلأنها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها، ولا أنها) أي أن الحال (مفعول فها) معنى، إذ معنى ضربت زيدا راكبا ضربت في حال ركوبه (أشبه) مطلق (المفعول) من حيث أن المفعول فضلة أيضا. (لا سيما الظرف) فإن الحال أشد شبها به لأنها في معناه، ولا سيما إذا كانت ظرفا فانها حينئذ تشبه لفظا ومعنى.

(و) انتصاب (التمييز لما وقع) التمييز (في أمثلة موقع المفعول من نحو: ضرب زيد عمرا كـ طاب) زيد نفسا، (وزيد ضارب عمرا) نحو: عندي رطل زيتا، (وماضاربان خالدا نحو عندي منوان سمنا، (وهم ضاربون بكرا) نحو: عندي عشرون درهما، (وعجبت من ضرب زيد عمرا) نحو: ما في السماء موضع راحة سحابا، (و) انتصاب (المستثنى لكونه فضلة) أشبه المفعول (ولكون العامل فيه يتوسط حرف) وهو حرف الاستثناء [٢٦٩/ب]/ كالمفعول معه) فإن العامل فيه يتوسط الواو بمعنى مع فيكون له شبه خاص بالمفعول معه، (و) انتصاب (اسم والخبر في باب كان وإن لما إن عاملهما لاقتضائه شيئين معنى) المسند والمسند إليه (أشبه) عاملها (المتعدي من الفعل) فاشبه الاسم والخبر في البابين بالمفعول، لأن العامل ما أشبه الفعل الحقيقي أشبه ما نصبه بالمفعول به، (و) انتصاب (المنصوب بلا التي لنفي الجنس) نحو: لا غلام رجل ظريف (لما إنها) أي أن لا (محمولة على أن)، فيكون المنصوب بها مشبها بالمشبه بالمفعول، (ولا فروع للمضاف إليه إذ الاسم لا ينجر إلا بالإضافة)، بخلاف المرفوع والمنصوب فإنه لها أصول وفرع، قال المصنف في المفتاح[1]: الإضافة على ضربين: اضافة اسم إلى اسم، وإضافة حرف إلى اسم، وإنما كان الجر في: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾[2] ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[3]

---

(١) لم نعثر على هذا الكتاب.

(٢) من الآية: ٦، و ٧٠، و٧٩، و٨١، و١٣٢، و١٦٦، و١٧١ من سورة النسآء؛ و من الآية: ٩٦ من سورة الإسراء؛ ومن الآية: ٥٢ من سورة العنكبوت؛ ومن الآية: ٣، و٣٩، و٤٨ من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية: ١٩٥ من سورة البقرة.

غير أصيل، لأنه مجرور في اللفظ، وكذا جر المضاف إليه إضافة غير حقيقة نحو: هذا ضارب زيد وحسن الوجه لأن المجرور منصوب أو مرفوع في المعنى، فقوله هنا «ولا فروع المضاف إليه» يدل صريحا على أنه لا فروع له، وقوله قبل إن الأصل في المجرور المضاف إليه يفهم منه إن له فروعا، و كذلك قوله في المفتاح[1] يدل على أن المجرور بالحرف قسم من المضاف إليه[1]، وقوله في هذا الكتاب في المجرورات يدل على أنه قسيم له.

(١) لم نعثر على هذا الكتاب.

[التوابع]:

(وأماالتوابع فهي داخل تحت أحكام المتبوعات) فليس له إعراب مستقل، بل إعرابها داخل تحت أحكام متبوعاتها.

(وإنمابني من الأسماء مابني)مع أن الأصل فيها إعراب لما ذكر قبل(إما لفقد المقتضى)للإعراب الذي هو التركيب مع العامل كالأسماء المعدولة (وإما لوجود المانع)من الإعراب مع وجود المقتضى للإعراب (وهو مناسبة غير المتمكن على ما أوفي)، وأشير إليه)في بيان المبنيات من قبل.

[المقتضى للإعراب]:

(وأما المقتضى لإعراب المضارع عندنا فهو مضارعته)أي مشابته المضارع(لاسم الفاعل لفظا ومعنى، واستعمالا، أما الاول)وهو المضارعة لفظا (للموازنة إياه)أي اسم الفاعل لفظا(في الحركة والسكون)نحو: ضارب ويضرب مد حرج ويدحرج.

(وأماالثاني)وهو المضارعة معنى (فلقبول كل واحد منهما الشياع والخصوص)، فان الاسم عند مجردة عن اللام يفيد الشياع ، وعند دخول حروف التعريف عليه يتخصيص، وكذلك الفعل المضارع عند مجرده من حرف الاستقبال [٢٧٠/أ]/يكون شائعا يحتمل الحال والاستقبال، فعند دخوله عليه يخصص ما لاستقبال، (ومبادره الوهم فيه)أي كل واحد منهما (عند التجرد)أي تجرّد كل واحد منهما (عن القرائن)الدالة على الحال أو الاستقبال إلى الحال.

(وأما الثالث)وهو المضارعة استعمالا(فلوقوعه)أي وقوع كل واحد منهما (صنفه) تقول جاءني رجل يضرب كما تقول جاءني رجل ضارب، (ولدخول لام الابتداء عليه)أي على كل واحد منهما تقول ان زيدا ليضرب كما تقول: إن زيدا لضارب، وإنما قال عندنا أي عند

البصريين لأن الكوفيين يقولون إعراب الضارب بالإصالة لا بالمشابهة[1]، وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه أيضا، فانك إذا قلت: لا يضرب بالرفع علم أنه نفي وبالجزم علم أنه نهي، وان نصب يشرب في قولك: لا يأكل السمك ويشرب اللبن دليل على أن الواو للضرب، وجزمه دليل على أنها للعطف، والجواب أن إعرابه ليس تكاسف عن معاني متوارد عليه إنما الإعراب يوضح معنى الحرف المقدر هو به(ثم أن وقوعه)أي وقوع المضارع(في أقوى مواهب المضارعة وهو وقوعه نفسه من غير حرف يرده إلى تقدير الاسمية)نحو: زيد يضرب(اقتضى له)أي للمضارع استحقاقا أقوى وجوه الأعراب وهو الرفع، و وقوعه موقعا لا يصلح للاسم أصلا)، وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم كان الشرطية نحو: أني يضرب، وسائر المجوازم محمولة عليها لما بينها من المشابهة، ألا ترى أن تنقل المضارع إلى المضي كما أن «إن» يغير الماضي إلى المستقبل، وكذلك لام الأمر ولا للنهي تنقلان الفعل من الاختيار إلى الطلب(اقتضى له)أي للمضارع(إعرابا لا يكون في الاسم رأسا)، وبالكلية. وهو (الجزم)فانه لما لم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم لم يستحق نوعا من إعراب الأسماء، وتلك المضارعة القوية اقتضت أن يكون له إعراب، فعُوّض من الجر الجزم ليكون له إعراب نظرا إلى أصل تلك المضارعة، ولا يكون له خصوص أنواع إعراب لاسم لعدم وقوعه موقعه أصلا، وإنما لا يكون الجزم (في)الاسم(لمأنه)أي أن الجزم (لا يناسب الاسم حيث يقتضي وجوده هناك)أي في الاسم (في عدمه غالبا)لأن الغالب في الاسم أن يكون فيه تنوين وهو ساكن، فلو دخله الجزم وسكن آخره لاجتمع ساكنان، فاحتج إلى تحريكه هربا من توالي ساكنين، فيومي ثبوت الجزم إلى عدمه كا وما يودي ثبوته إلى عدمه كان ممتنعا، و إنما قال غالبا احتراز عن الاسم الذي لا تنوين فيه، وقوعه)أي وقوع المضارع موقع لايصلح للاسم إلابانضمام ما ينقله إلى تقدير[٢٧٠/ب]/الاسم وأن الناصة

---

(١) همع الهوامع ٢/١١٤.

نحو: أريد أن تخرج أي خروجك أو بانضمام ما شبيه وهو أخوات أن نحو: لن و إذن ووجه المشابهة أنها بخلص الفعل الاستقبال كأن (اقتضى له)أي للمضارع(وجها فالإعراب بين الأول)وهو الرفع(والثاني)وهو الجزم،(وهو)أي هذا الوجه المتوسط (أما النصب أو الجر)فإن كل واحد منها متوسط بين الرفع والجزم، لأن الرفع ثقيل مطلق، والجزم خفيف مطلق، وكل واحد من النصب والجر متوسط بينها، (فأوثر النصب) على الجر(لخفته)وثقل الفعل،(ولما أن عوامله)أي عوامل المضارع(اشبهت نواصب الاسم)، فإن أن من بين عوامله اشبهت أن المشدد الناصبة، لفظا، لأنها قد تخفف فتصيرلفظها كـ لفظها، ومعنى لأن كل واحد منهاحرف مصدري، فلما اشبهت أن الناصبة عملت عملها، فخص المضارع بالنصب دون الجر لوجود ما هو بمنزلة عامل النصب فيه دون عامل الجر، ومن هذا يعلم أن أصل النواصب هو أن وسائرها ملحق بها لإفادتها معنى الاستقبال مثلها، ومن الحاصل أن مضارعة المضارع للاسم مقتضية لإعرابه و وقوعه موقع الاسم بنفسه عامل رفعه والحرف الذي أخرجه عن تقدير الاسمية وما اشبهه عامل نصبه .

(وبهذا البيان تبيّن وجه اختصاص الجر بالاسم و)اختصاص (الجزم بالفعل، وإذ قد وفينا بما أعدنا من تفوقية الأقسام الأربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين لله مصلين على نبيه محمد وآله الطاهرين، وهو حسبنا ونعم المعين) ولـنُـوثر نحن أيضا ختم الكلام في شرحه وافين بما وعدنا حامدين لله تعالى على نعمائه القوام، وآلائه العظام، ومصلين على نبيه محمد وآله مصابيح الكلام، وأصحابه الكرام، سائلين لله سبحانه وتعالى التوفيق لإصلاحه بعد مشاورة الدويه وتفريغ الفكر إليه، وفرغنا من تأليفه في جمادي الأولى سنة خمس وثلاثين وسبعمائة.

لقد وقع الفراغ من تسويد هذا الكتاب في شرح اللباب الإعراب بتوفيق الملك العزيز الوهاب وعون رب الأرباب للعبد المذنب الراجي رحمة ربه الصمد محمد سيف الدين

محمد في سلخ الشهر التاسع من السنة السابعة والعشرين من النصف الأخير من المائة التاسعة الهجرية حامدا ومصليا على الله ونبيه.

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

الفهارس الفنية

فهرس الآيات الواردة في المخطوط

الفاتحة

الآيات	رقمها	رقم الصفحة
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ	٧	٣١٢
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ	٧	٢٤١،٣١٢،٥٣

البقرة

الآيات	رقمها	رقم الصفحة
ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ	٢	١٥٢
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٤٨١،٣٣٧
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ	١٠	٤٧٣
وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ	٤١	٢٦٣
إِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ	٤٥	٤٥٧
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ	٦٢	٤٤٧
أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا	٦٧	٣٩٢
ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ	٧٠،٦٨	٣٩٢
ذَبَحُوهَا	٧١	٣٩٢
وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ	٨١	٣٩٢،٣٩١
وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا	٩٤	٢٦٠
وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ	٩٦	٢٥٩
يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ	٩٦	٤٨٢
مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ	٩٧	٣٧٥
أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا	١٠٠	٤٧٩

آل عمران

الأنعام

الصافات

ص

الزمر

غافر

فصلت

فهرس الأحاديث الواردة في المخطوط

الحديث	رقم الصفحة

فهرس أقوال الصحابة الواردة في المخطوط

فهرس الأمثال الواردة في المخطوط

فهرست الأبيات والأرجاز

الهمزة

الهمزة المفتوحة:

الهمزة المضمومة:

الهمزة المكسورة:

الباء

الباء المفتوحة:

الباء المضمومة:

الباء المكسورة:

التاء

التاء المكسورة:

أفــي الــولائــم أولاداً لــواحِدَةٍ	وفــي العِيَادة أولاداً لِــعَــلاّتِ	١٥٠
هَــــنِيئًا مَرِيئاً غَيْرَ داءٍ مُخَامِرٍ	لعزّةَ من اعراضنا ما استحلت	١٣
ولَسْتُ أُبَــالي بَعْدَ يــومٍ مطـرِّفٍ	حُتُوفَ المنايا، أكْثَرَتْ أو أقَلَّتِ	٣٣٨
حــنَّــت نَــوارُ ولاتَ هنَّا حنَّت	وبــدا الــذي كانت نوار أجَنَّتِ	٢٢٢

الثا

الثاء المضمومة:

ألا رَجــــلاً جزاه اللهُ خيراً	يَــــدُلُّ علىَ محصَّلةٍ تبيث	٢١٧

الجيم

الجيم المفتوحة:

مَتَى تأتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا)	تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا	٣٠٩

الحاء

الحاء المفتوحة:

ســأتــركُ مَنْزِلي لِبَنِي تَميمٍ	وألْـــحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا	٢٢٨

الحاء المضمومة:

إذا غيَّرَ النأيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ	وأُعْرِبُ أحْيَانًا بها فَأُصارِحُ	٣٩٤
إذا غيَّرَ النأيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ	رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ	٣٩٣
لقد كانَ لي عَنْ ضَرَّتَيْن عَدِمْتُني	وعــمَّا ألاقــي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ	٣٦٥

الحاء المكسورة:

أخاك أخاك إن مَنْ لاَ أخَا لَـهُ	كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْـرِ سِلاَحِ	١١٩
عَسَى طيِّءٌ من طيِّءٍ بَعْدَ هذهِ	سَتُطْفِيءُ غُلاَّتِ الكُلَى والجَوانحِ	٣٨٨

الخاء

الخاء المكسورة:

إذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشتَدَّ أَزْمُهُمْ	فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ	٥٢٠

الدال

الدال المفتوحة:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى	بِأَكْرَمَ مِنْكَ يَاعُمَرُ الجَوَادَا	٧٨
أَنْ تَقْرآن على أسمَاءَ وَيْحَكُما	مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أحَدا	٤٧٦
وكَانَ وَإِيَّاهَا كَــحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ	عَنِ المَاءِ إذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا	٤٩

الدال المضمومة:

إنَّ مَنْ سادَ ثمَّ سادَ أبُوهُ	ثمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذلكَ جَدُّهْ	٣٢٤
تاللّهِ يبقي على الأيّامِ مُبْتَقِلٌ	جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ	٤٠٨
يَلومُونَني في حبِّ ليلى عواذلي	ولكنَّني من حبِّها لَعَمِيدُ	٤٥٦

الدال المكسورة:

وَلا أرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ	وَمَا أُحَاشِيْ مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أحَدِ	١٩٠
وَقَفْتُ فيها أُصَيلانًا أُسائِلُها	عَيَّتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ	١٧٨
ياخادع البـخلاء عن أموالهم	هَيْـهَاتَ تضربُ في حديدٍ باردِ	٦١
تَرْفَعُ لِيْ خِنْدِفٌ واللّهُ يَرْفَعُ لِيْ	ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرَانُهُمْ تَقِدِ	٥٤١

الذال

الذال المفتوحة:

الراء

الراء المفتوحة:

الراء المضمومة:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا	إذا عَدِموا زاداً فإنَّكَ عاقِرُ	٥١١
يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ لاأبالَكُمُ	لايُلْقِيَنكُمْ في سَوْآةٍ عُمَرُ	٩٠
لئِنْ كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنا	عَنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغيَّرُ	٢٠٩

الراء المكسورة:

ولَسْتُ بالأكْثرِ منهم حَصًى	وإنَّمَا العِزَّةُ للكاثِرِ	٥٢٣
دَعَوْتُ لمَّا نابَني مِسْوراً	فَلبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ	٢٠
إنَّ العَقْلَ فِيْ أَمْوَالِنا لا نُضِقْ بِهِ	ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ	٤٤١

السين

السين المفتوحة:

أكَرُّوا حمي للحقيقة مِنْهُمُ	وأَضْرَبَ مِنَّا بالسيوفِ القوانِسَا	٥٢٧

السين المضمومة:

إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ	دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لابِسُ	٢١
كَأنَّهُنَّ الفَتَاتُ اللُّمَسُ	كأنَّ في اظلالهِنَّ الشَمْسُ	٢٠٢
ومن طلبِ الأوتارِ ماحَزَّ أنفه	قصيرٌ ورامَ المَوْتَ بالسَّيف بيهس	٢٤٥
نَعَامَةُ لَمَّا صَرَّعَ القَوْمُ رَهْطَهُ	تَبَيَّنَ في أثوابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ	٢٤٥
إذما دخلتَ على الرسول فقل له	حقًا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ	٥٣٩

الصاد

الصاد المضمومة:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا	فانَّ زمانَكُمْ زمنٌ خَميصُ	١٦٨

الضاد

الضاد المفتوحة:

الطاء

الطاء المكسورة:

العين

العين المفتوحة:

العين المضمومة:

العين المكسورة:

الفاء

الفاء المضمومة:

القاف

القاف المفتوحة:

القاف المضمومة:

القاف المكسورة:

الكاف

الكاف المضمومة:

اللام

اللام المفتوحة:

اللام المضمومة:

لئِنْ مُنِيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ	لا تُـلـفِنا عَنْ دماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ	٢٨٨
فَما زَالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِمَاءَ ها	بدِجْـلَـةَ حَتَى مَاءُ دِجْـلَـةَ أشْكَلُ	٤٠٣
تَـــــزَالُ حِبَالُ مُبْرَمَاتُ أعِدّهَا	لَها ما مَشَى يوماً على خُفّهِ جَمَلُ	٤٦٥
إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنَا	بَيْتًا دَعَائِمُـهُ أعَـزُّ وَأطْـــوَلُ	٥٢٥
فَـــلا وأبيكِ خَيْرٍ مِـــنْكِ إنّي	لَيُؤْذِيني التَحَمْحُمُ والصَّهِيــلُ	٣١٣
أرجو وآملُ أنْ تَدْنو مَوَدّتُها	ومـــا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَـنْوِيلُ	٣٥٧

اللام المكسورة:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنّيَ ساعَةً	فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالي	٢٠٠
فَـــأوردَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْها	ولَـمْ يُـشْفِقْ على نَقَصِ الـدِّخَالِ	١٣٤
هلا سألت خبير قوم عنهم	وَشِـفَاءُ غَيِّكِ خَابِراً أنْ تَسْألِي	٤٣٨
فقلتُ يمِنُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً	وإن قَطَعوا رأسِيْ لَدَيكِ وأوْصَالي	٤٦٥
ويـأوي إلى نسوة عُـطّلٍ	وشُعْثامَـراضِيعَ مثلَ السَّـعَالِي	١١٤
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كأنَّ نُجُومَهُ	بِــكُلِّ مَغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ	٧٣
يارب يارباه إياك أســــل	عـــــفراء يابراه من قبل الأجل	٧٥
ألاَ رُبَّ يومٍ لكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ	ولاسِــــيَّما يـومٌ بِدارةِ جُـلْجُلِ	١٨٩
يسقون مَن وَرَدَ البَرِيْصَ عليهم	بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالـرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ	٢٧٢
وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُروعِها	إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقيبِها نَصْلي	٦٠
فَانَّ حَـــدِيثًا مِنْكِ لَوْ تَعْلَمينَهُ	جَنَى النَّخْلِ في ألْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ	٣٩٦
وترمينَني بالطَرْفِ ، أي أنتَ مُذْنِبٌ	وتَعلِبِنَني لكنَّ إيّاكِ لا أقْلي	٤٨٩،٢٠٢
وَقَدِاغْتَدَى وَ الطَّيْرُ في وكُنَاتِهَ	بِـمنجـــرد قيد الأوابد هيكل	١٢٦

الميم

الميم المفتوحة:

الميم المضمومة:

على حالةٍ لو أنَّ في القَوْمِ حاتِماً	على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمُ	٣١٤
حتى تهجَّر في الرّواح وهاجها	طلبَ المعقِّبِ حقّه المظلومُ	٥٠٣
سَلاَمَكَ رَبَّنَا فِيْ كُلِّ وَقْتٍ	بَرِيًا مَا تَغَيَّبُكَ الذُمُوْمُ	٢٦
مَا أُبَالِي أتبُّ بالحَزْنِ تَيْسٌ	أمْ لَحاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ	٣٣٨
إنَّ الخليفَةَ، إنَّ اللّهَ سَرْبَلَهُ	لباسَ مُلكٍ به تُرْجَى الخواتيمُ	٣٢٣

الميم المكسورة:

لأَيَركُنَنْ أحَدٌ إلى الأحْجَامِ	يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ	١٣٨
وأنَا الَّذي قَتَلْتُ بَكْراً بالقَنَا	وتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَذَاتِ سَنَامِ	٢٥٥
لَشَتَّان مابَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِيْ النَّدَي	يَزِيدِ سليمٍ والأغرِّ بنِ حاتمِ	٥٣٤
ثَلاثٌ مِئِيْنَ للمُلُوكِ وفي بها رِدَاي	وَجَلَت عن وُجُوه الأهَاتِمِ	١٦٢
وكُنْتُ أرَى زَيْداً كَمَا قيلَ سَيِّداً	إذا أنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ	٤٤٦
قد أوبيت كل ماءٍ فهي طاوية	مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا منْ بَارِقٍ تَشِمِ	٥٣٨
العاطِفُونَ تَحِينَ ما مِنْ عاطِفٍ	والمُطْعِمُونَ زمانَ ما مِنْ مُطْعِمِ	٢٢١
وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبَة	عَلى رأسِهِ تُلْقِيْ اللّسان من الفمِ	٤١٤

النون

النون المفتوحة:

يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِ حَتَّى لا حَرَاكَ به	وَهُنَّ أضْعَفُ خَلْقِ اللّه أرْكَانَا	١٦٧
تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْتَ	بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُوْنَهْ	٢٠٩
المَرْءُ قَدْ يَرْجُوْ الحَيَاةَ	مُؤَمَّلا وَالمَوْتُ دُوْنَهْ	٢٠٩
ورِثْتُ مُهَلْهِلاً وَالخَيْرَمِنْهُ	زُهَيْراً نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخرينا	٥٢٤

النون المضمونة:

النون المسكورة:

الهاء

الهاء المفتوحة:

الواو

الواو المفتوحة:

الواو المكسورة:

الياء

الياء المفتوحة:

الأرجاز

الهمزة

الهمزة الساكنة:

الباء

الباء المفتوحة:

الباء

الباء المضمومة:

الباء المكسورة:

التاء

التاء المفتوحة:

التاء المكسورة:

فِيْ سَعْيِ دُنْيَـا طَـالَـمَا قَـدْ مُـدَّتِ.................... ٥٢٦

الجيم

الجيم المكسورة:

ياليتني قد زرتُ غيرَ حارج أمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ ٣٤٧

الحاء

الحاء المفتوحة:

رَسمٌ عفا من بعد ماقد امحى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا ٣٩١

الدال

الدال المفتوحة:

وَوَحْشِيَّة لَسْنَا نَرَى مَنْ يَصُدُّهَا عَنِ الفَتْكِ، فَضْلاً أَنْ نَرَى مَنْ يُصِيْدُهَا ١٢

الراء

الراء الساكنة:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصَ عُمَرْ ٣١٦

الراء المفتوحة:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِرا فَوَاسِقًا عن قصدها جَـوَائِرا ٥٢

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْراً أ أقـطـاً أو تمـرا

أم قرشياً صَارِماً هِزَبْرا ٣٣٤

فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَـرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَـرَّا ٨٩

العين

العين المضمومة:

القاف

القاف الساكنة:

الكاف

الكاف المفتوحة:

اللام

اللام المضمومة:

الميم

الميم المفتوحة:

الميم المضمومة:

النون

النون المفتوحة:

الياء

الياء المكسورة:

فهرس الأعلام الواردة في المخطوط

العلم رقم الصفحة

فهرس الكتب الواردة في المخطوط

الكتاب .... رقم الصفحة

فهرس المصادر والمراجع

القرآن

١- ابن الوردي: خريدة العجائب وفريدة الغرائب، عمر بن مظفر، دار الفكر، بيروت.

٢- ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس، دار الفكر، بيروت.

٣- ابن ماجه: الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد (م ٢٧٣هـ)، المكتبة الفاروقية، ملتان.

٤- آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد القزويني، دار صادر بيروت.

٥- آداب اللغة: جرجي زيدان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.

٦- أدب الكاتب: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٩٨٢م.

٧- الأزهية في علم الحرف: الهروي(علي بن محمد) تحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.

٨- أساس البلاغة: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) تحقيق عبدالرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت لا ط، ١٩٨٢م.

٩- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٨٥م.

١٠- أسرار المرفوعة: علي القاري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١- الأشباه والنظائر: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال) تحقيق عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، بيروت ط١ ١٩٨٥م.

١٢- الاشتقاق: ابن دريد (محمد بن الحسن). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار المسيرة، بيروت ط ٢، ١٩٧٩م.

١٣- إصلاح المنطق: ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٨٧م.

١٤- الأصمعيات: الأصمعي(عبد الملك بن قريب). تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر ط٣، ١٣٨٣، و ط٥، لا ت.

١٥- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي جامعة بغداد ١٣٩٣

١٦- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج. طبع قديم مصر.
١٧- الأضداد: (ثلاثة كتب في الأضداد)للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت: نشر أوغست هفنر. المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت ١٩١٣م.
١٨- إعراب القرآن للنحاس: ط بغداد ١٩٧٧م.
١٩- أعلام الثقافة العربية:
٢٠- الأعلام: خير الدين الزركلي. دار العلم للملا يين بيروت ١٩٨٩م.
٢١- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين). تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، دار الثقافة، بيروت ط٦، ١٩٨٣م.
٢٢- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني. دار الكتب المصرية ط١، ١٣٤٦هـ.
٢٣- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاي. طبع بيروت قديم.
٢٤- الإقناع لابن الباذش: دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ.
٢٥- الإكمال: علي بن هبة الله دائرة المعارف حيدر آباد الدكن الهند ١٩٦٢م.
٢٦- أمالي ابن الحاجب: عمدو بن عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقي فخر سليمان عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١،١٩٦٧م.
٢٧- أمالي ابن الحاجب: عمرو بن عثمان بن الحاجب. طبع حيدر آباد قديم.
٢٨- أمالي الشجرية: أبو السعادات هبة الله بن حمزة العلوي، ابن الشجري ط دائرة المعارف العثمانية الهند.
٢٩- أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى (علي بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٧م.
٣٠- أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى (علي بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربي ط لا، لا ت.
٣١- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
٣٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دارالكتب حيدر آباد دكن الهند.

٣٣- الأنساب: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، نشر المستشرق د.س. مرجليوت. مكتبة المثنى بغداد ١٩٨٠م.

٣٤- الأنساب: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تعليق عبدالرحمن بن يحيى اليماني. دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لا ب، لا ط. لا ت.

٣٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل الواع القاهرة ط١، ١٩٧٣.

٣٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت ط٥، ١٩٧٩م.

٣٨- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب، عمرو بن عثمان بن الحاجب. مطبعة السعادة ط٨، ١٩٨٣م.

٣٩- إيضاح المكنون: البغدادي (إسماعيل باشا بن محمد) مكتبة المثنى، بيروت.

٤٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال). دار الفكر بيروت ط٢٢، ١٩٧٩م.

٤١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال). ط قاهرة ١٩٦٥م.

٤٢- البيان والتبيين: الجاحظ (عمرو بن بحر) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل، بيروت لا ط لا ت.

٤٣- البيان والتبيين: الجاحظ (عمرو بن بحر) تحقيق عبد السميع هارون ط لجنة التأليف والنشر١٩٤٨.

٤٤- تاج العروس: مرتضى الزبيدي مكتبة الخيرية القاهرة ١٣٠٦هـ.
٤٥- تاريخ ابن خلدون: (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر) دار الكتاب اللبناني١٩٦٨م.
٤٦- تاريخ الأدب العربي: جرجي زيدان، الهلال مصر١٩١٣م.
٤٧- تاريخ الأدب العربي: عبد الحليم النجار، ترجمة كارل بروكلمان. دار المعارف كورنيش النيل القاهرة١٩٧٧م.
٤٨- تاريخ الإسلام: د/حسن إبراهيم حسن. مكتبة النهضة بمصر ط١، ١٣٩٣هـ.
٤٩- تاريخ إيران: شاهين مكاريوس. مطبعة المقتطف بمصر١٨٩٨م.
٥٠- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي. دار الكتاب العربي بيروت. لا ط لا ت.
٥١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام(عبدالله بن يوسف) تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٥٢- التسهيل: ابن مالك. دار الكاتب القاهرة ١٣٨٨هـ.
٥٣- التصريح: الأزهري. دار الفكر دمشق. لا ط لا ت.
٥٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني. تحقيق د/عبد الرحمن المفدي ط١ المتحدة للنشر والتوزيع.
٥٥- التبصرة والتذكرة: الصيمري (محمد عبدالله بن علي)، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
٥٦- تفسير الطبري: ابن جرير الطبري. دار الكتب المصرية ط٩، ١٩٦٦م.
٥٧- تفسير بيضاوي: علامة بيضاوي، تحقيق محمد زين الدين. دار الكاتب القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
٥٨- تفسير كبير: إمام فخرالدين الرازي. دار النهضة مصر ط ٣، ١٩٧٧م.
٥٩- تقويم البلدان: عماد الدين أبو الفداء صاحب حماة. تصحيح رينود والبارون ماك ديسلان، دار الطباعة السلطانية باريس١٨٤٠م.
٦٠- تمييز معجم الكبير للطبراني: تحقيق عبد الناصر لغاثي. دار الطباعة للنشر والتوزيع مصر ١٩٨٧م.
٦١- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. حيدر آباد الدكن. الهند، لا ط لا ت.
٦٢- التيسير في القراءات السبع: الداني. مكتبة المجتبائي دهلي الهند ١٣٢٩هـ.

٦٣- جامع التواريخ: (تاريخ المغول) فضل الله الهمذاني. ترجة صادق نشأت، محمد موسى هنداوي فؤاد عبد المعطي الصياد. مراجعة وتقديم يحيى الخشاب. وزارة الثقافة، ط عيسى البابي الحلبي.

٦٤- جامي (شرح ملا جامي): جامي. مكتبة المجتبائي دهلي الهند، لا ط لا ت.

٦٥- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: محمد بن أبي الخطاب القرشيّ. حققه و علّق عليهو زاد في شرحه محمد علي الهاشمي. دار القلم دمشق ط٢، ١٩٨٦م.

٦٦- جمهرة اللغة: ابن دريد(محمد بن الحسن) حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٦٧- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المراديّ. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.

٦٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن علي الإربليّ. صنعة إميل بديع يعقوب. دار النفائس، بيروت ط١، ١٩٩١م.

٦٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن علي الإربليّ. لا ط لا ت.

٧٠- جواهر المضيئة: ابن أبي الوفاء. حيدر آباد الدكن الهند. لا ط لا ت.

٧١- حاشية الحضري على ابن عقيل: محمد الحضري. دار إحياء الكتب العربية ط عيسى البابي الحلبي.

٧٢- حاشية اللباب: مجهول الاسم. (مخطوط) المحفوظة تحت رقم ٣٤٢ مكتبة الكلية الإسلامية بجامعة بشاور.

٧٣- حماسة البحتري: (الوليد بن عبيد). اعتنى بضبطه لويس شيخو. بيروت لا ط، لا ت.

٧٤- الحماسة الشجرية: ابن الشجري(هبة الله بن علي) تحقيق عبد المعين الملوحيّ وأسماء الحمصي. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط١، ١٩٧٠م.

٧٥- الحيوان: الجاحظ(عمرو بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت ط١، ١٩٨٨م.

٧٦- الحيوان: الجاحظ(عمرو بن بحر). دار الكتب الهندية حيدر آباد، لا ط ، لا ت.

٧٧- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٩م.

٧٨- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. دارصادر بيروت.

٧٩- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. دارالثقافة بيروت

٨٠- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنيّ. تحقق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

٨١- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنيّ. تحقق محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، لا ت.

٨٢- الخطط: المقريزي. دار صادر بيروت. لا ط، لا ت.

٨٣- الدارس في تاريخ المدارس: الثعلبي. دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٨١م.

٨٤- الدارس في تاريخ المدارس: الثعلبي. دار النهضة، لا ط، لا ت.

٨٥- دارمي (السنن): الدارمي. دار الكتاب الجديد بيروت. لا ط، لا ت.

٨٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: الشنقطي(أحمد بن الأمين). تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١م.

٨٧- الدرر الكامنة: ابن حجر العسقلاني. حيدر آباد الدكن، الهند. لا ط، لا ت.

٨٨- دول الإسلامية: ستانلي لين بول. تصحيح بارتول وخليل أدهم. ترجمة محمد صبحي فرزات، إشراف محمد أحمد دهان. مطبعة الملاح، دمشق١٩٧٤م.

٨٩- ديوان أبو زيد الطائي (شعر أبي زبيد الطائي): تحقيق نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٩٠- ديوان الأخطل(شرح ديوان الأخطل) (غياث بن غوث): صنّفه وكتب مقدماته وشرح معانه وأعدّ فهارسه إيلا سليم الحاوي. دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٩١- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس٧هـ): شرح وتعليق محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م. و تحقيق رودلف جابرقينا ١٩٢٧م.

٩٢- ديوان أبو قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد

باجودة. دار التراث، القاهرة، لا ط، لا ت.

٩٣- ديوان امرأ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، دار المعارف بمصر.

٩٤- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يمّوت. بيروت، ط١، ١٩٣٤م.

٩٤- ديوان أوس بن الحجر: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

٩٥- ديوان البحتري: (الوليد بن عبيد ٢٨٤هـ): دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

٩٦- ديوان حاتم الطائي (حاتم بن عبد الله): صنعة يحيى بن مدرك الطائي. رواية هشام ابن محمد الكلبيّ. دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ ١٩٩٠م.

٩٧- ديوان الخنساء (تماضر بنت عمر): رواية ثعلب(أحمد بن يحيى) تحقيق أنور أبو سويلم. دار عمّار، ط١، ١٩٨٨م.

٩٨- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهلي. رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٩٩- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨

١٠٠- ديوان زهير بن أبي سلمى (شرح ديوان زهير بن أبي سلمى): صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٠١- ديوان طفيل الغنوي (طفيل عن عوف): تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

١٠٢- ديوان عباس بن المرداس: جمع وتحقيق يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامّة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.

١٠٣- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

١٠٤- ديوان عمرو بن أبي ربيعة: تحقق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط٤، ١٩٨٨م.

١٠٥- ديوان عمرو بن معدي كرب(شعر عمرو بن معدي كرب): جمعه مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
١٠٦- ديوان الفرزدق (همام بن غالب): دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.
١٠٧- ديوان لبيد(لبيد بن ربيعة العامري): تحقيق إحسان عبّاس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٦٧م.
١٠٨- ديوان ليلى الأخيليّة: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطيّة وجليل العطيّة. دار الجمهورية، بغداد، لا ط ١٩٦٧م.
١٠٩- ديوان مجنون ليلى(قيس بن الملوح): جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فرّاج. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.
١١٠- ديوان مسكين الدارمي: جمع وتحقيق عبد الله الجبوري. خليل العطية. دار البصري بغداد، ١٩٨٠م.
١١١- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية): تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
١١٢- ديوان نصيب بن رباح(شعر نصيب بن رباح): جمع وتحقيق داود سلّوم. مكتبة الأندلس، بغداد ط١، ١٩٦٨م.
١١٣- ديوان يزيد بن المفرّغ الحميريّ: جمع وتنسيق عبد القدوس صالح. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
١١٤- ذيل الروضتين: تحقيق عبد الفتاح الجبوري، دار الكتاب الجديد، بيروت ط٤، ١٩٦٨م.
١١٥- الرد على النحاة‌ك ابن مضاء القرطبي(أحمد بن عبد الرحمن). تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٨٢م.
١١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي(أحمد بن عبد النور): تحقيق أحمد محمد الخرّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط١، ١٩٧٥م.
١١٧- روضات الجنات: الخوانساري. طهران، إيران لا ط، ١٣٤٧هـ.
١١٨- سرّ صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنّي. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار

القلم ، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
١١٩- السلوك: المقريزي. لجنة التأليف والترجمة، القاهرة. لا ط، لا ت.
١٢٠- سمط الدرر: تحقيق عبد المنعم الخراط. دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت لا ص، ١٩٧٨م.
١٢١- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي: أبو عبد البكريّ(عبد الله بن عبد العزيز). تحقيق عبد العزيز الميمني. دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
١٢٢- سنن الترمذي: أبو عيسى الترمذي. دار إحياء التراث، بيروت لا ط، لا ت.
١٢٣- سير أعلام النبلاء: الذهبي. مؤسسة الرسالة، بيروت، لا ط، لا ت.
١٢٤- شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لا ط، لا ت.
١٢٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: قدّم له وضبطه وعلّق حواشيه وأعرب شواهده وفهرسه أحمد سلم الحمصيّ ومحمد أحمد قاسم. دار جروس، طرابلس(لبنان)، ط١، ١٩٩٠م.
١٢٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: مكتبة الجبائي الهند، لا ط، لا ت.
١٢٧- شرح أبيات سيبويه: السيرافي(يوسف بن أبي سعيد). دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩م.
١٢٨- شرح أشعار الهذليّين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السكّريّ. حقّقه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر. مكتبة دار المصريّة، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م.
١٢٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك»: الأشموني(علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، ط١، ١٩٥٥م.
١٣٠- شرح التسهيل لابن مالك: ابن مالك. تحقيق عبد المنعم عبد الفتاح، دار الكتب المصرية بيروت ط٤، ١٩٩٦م.

١٣١- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربية(عيسى البابي الحلبي وشركاه)، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٣٢- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: تحقيق عبد العال. دار النهضة، بيروت ط١، ١٩٨٨.

١٣٣- شرح شذور الذهب: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). دتبه وعلق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر. دار الكتب العربية، ودار الكتب، لا ط، لا ت.

١٣٤- شرح شذور الذهب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الفكر بيروت، لا ط، لا ت.

١٣٥- شرح الشافية: الشيخ الرضي. دار الكتب العلمية، بيروت. لا ط، لا ت.

١٣٦- شرح شواهد الشافية: البغدادي. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة حجازي، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٣٧- شرح شواهد المغني: السيوطي(عبد الرحمن بن الكمال) منشورات دار مكتبة الحياو، بيروت، لا ط، لا ت.

١٣٨- شرح شواهد المغني: السيوطي(عبد الرحمن بن الكمال) لجنة التراث العربي، لا ط، لا ت.

١٣٩- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٧م.

١٤٠- شرح قطر الندى و بل الصدى: ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف). ،معه كتاب«سبيبل الهدى بتحقق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، ١٩٦٣م.

١٤١- شرح الكافية: الشيخ الرضي. رحمان گل پبلشر، قصه خواني پشاور. باكستان، لاط ، لا ت.

١٤٢- شرح الكافية: الشيخ الرضي. مكتبة المجتبائي حيدر آباد الدكن، الهند، لا ط، لا ت.

١٤٣- شرح الكافية: الشيخ الرضي. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات مؤسسة الصادق، تهران، خيابان ناصر خسرو، لا ط، ١٩٧٨م.

١٤٤- شرح الكافية الشافية: ابن مالك. دار المأمون للتراث. مكة المكرمة ١٩٨٢م.

١٤٥- شرح لب اللباب: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النقرة كار. مخطوط محفوظ بمكتبة كلية الإسلامية بجامعة بشاور تحت رقم ١٢٦٣.

١٤٦- شرح اللباب: الفالي محمد بن مسعود قطب الدين الفالي): مخطوط محفوظ بمكتبة الكلية الإسلامية جامعة بشاور تحت رقم ١٣٠١.

١٤٧- شرح المفصل: التخمير.تحقيق عبد العال السمعاني. دار النهضة بيروت. لاط، لا ت.

١٤٨- شرح المفصل: ابن يعيش(يعيش بن علي) عالم الكتب، بيروت، ،مكتبة المتنبّي، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٤٩- صبح الأعشى: أبو العباس أحمد القلقشندي. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٣.

١٥٠- الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري. دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٦م.

١٥١- الصحيح: ابن حبان.دار النهضة، مصر. لا ط، لا ت.

١٥٢- الصحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري. دار مطابع الشعب القاهرة، لا ط، لا ت.

١٥٣- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري. رحمان گل پبليشرز قصه خواني پشاور باكستان، لا ط، لا ت.

١٥٤- طبقات الأطباء : تحقيق عبد المنعم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ط١، لا ت.

١٥٥- طبقات النحاة: ابن قاضي شهبة. دار المعارف مصر. لا ط، لا ت.

١٥٦- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف مصر، لا ط، لا ت.

١٥٧- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي. دار المعارف مصر، ط٢، لا ت.

١٥٨- العباب: (المخطوط): الذي نحن بصدد تحققه، لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني المعروف بنقره كار. نسخة محفوظة بمكتبة الكلية الإسلامية، جامعة بشاور.
١٥٩- العبر في خبر من غبر: الذهبي. دائرة المطبوعات والنشر، كويت لا ط، ١٩٦١م.
١٦٠- العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك: الملك الأشرف الغساني، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم. دار التراث الإسلامي. دار البيان. بغداد ١٩٧٥م.
١٦١- العقد الفريد: ابن عبد ربه(أحمد بن محمد). شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت لا ط، ١٩٨٣م.
١٦٢- العقد الفريد: ابن عبد ربه(أحمد بن محمد). شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. لا ت.
١٦٣- عيون الأخبار: ابن قتيبة (عبد الله بن قتيبة الدينوري) شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له ورتب فهارسه يوسف علي طويل. دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.
١٦٤- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير محمد الجزري. عني بنشره: ج. براجستراستر. ط٢ دار الكتب العليمة، بيروت ١٩٨٠م.
١٦٥- الفخري(كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية): محمد ابن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي. مطبعة الموسوعات مصر، لا ط، ١٣١٧هـ.
١٦٦- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البكري(عبد الله بن عبد العزيز). حققه وقدم له إحسان عباس وعبد المجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١٦٧- فقه اللغة: تحقيق عبد العال. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ط٥، ١٩٧٦م.
١٦٨- الفهرست: ابن النديم. مكتبة الاستقامة، القاهرة، لا ط، لا ت.
١٦٩- الفهرست: ابن النديم. مكتبة الخياط، بيروت. لاط ، لا ت.
١٧٠- فهرس المخطوطات المصورة: فؤاد سزكين، دار الرياض، القاهرة، لاط، ١٩٥٣م.

١٧١- فهرست الكتب العربية المحفوظة في الكتب خانة الخديوية المصرية: جمع وترتيب أحمد الميهي ومحمد الببلاوي، ط١، المطبعة العثمانية بمصر ١٣٠٧هـ.

١٧٢- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى ١٣٦٨هـ. مطبعة الأزهر.

١٧٣- فوات الوفيات: تحقيق عبد الله لغائي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ط١، ١٩٧١م.

١٧٤- الكامل في التاريخ: ابن الأثير. دار صادر بيروت لاط، ١٩٦٦م.

١٧٥- كتاب الأمثال: أبو عبيد. تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ط ٣، ١٩٨٩م.

١٧٦- كتاب سيبويه: (عمر بن عثمان بن قنبر). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

١٧٧- كتاب سيبويه: (عمر بن عثمان بن قنبر). رحمان گل پبلشر قصه خواني پشاور.

١٧٨- كتاب سيبويه: (عمر بن عثمان بن قنبر). طبع بولاق، لا ط، لا ت.

١٧٩- كتاب سيبويه: (عمر بن عثمان بن قنبر). مراكز التوزيع قم إيران لا ط ،١٤٥٤هـ.

٠٨- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا، لا ط، ١٩٨٦م.

١٨١- كتاب اللامات: الزجاجي(عبد الرحمن بن إسحاق) تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

١٨٢- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما استهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني، تعليق إحمد القلاش. مكتبة التراث الإسلامي، حلب.

١٨٣- كشف الظنون: حاجي خليفة. مكتبة المثنى بيروت. لاط، لا ت.

١٨٤- اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين بن الأثير الجزري. مكتبة المثنى. بغداد.

١٨٥- لباب المعارف العليمة: فهرست لمكتبة الكلية الإسلامية جامعة بشاور.

١٨٦- لسان العرب: ابن منظور (محمد بن مكرم). دار صادر بيروت، لا ط، لا ت.

١٨٧- لسان العرب: ابن منظور (محمد بن مكرم). دار صادر بيروت لا ط، ١٩٦٨م.

١٨٨- لسان الميزان: ابن حجر. حيدر آباد، الدكن ١٣٣٠م.

١٨٩- اللمع في العربية: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

١٩٠- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج(إبراهيم بن السري) تحقيق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ط١، ١٩٧١م.

١٩١- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٨٧م.

١٩٢- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني. دار الحياة بيروت ١٩٦١م.

١٩٣- مجمع الزوائد: تحقيق عبد المنعم. دار إحياء التراث العربي، بيروت. ١٩٨٣م.

١٩٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة لاط، ١٣٨٦هـ.

١٩٥- المختصر في أخبار البشر: أبو الفداء دارالمعارف، بيروت. لاط، لا ت.

١٩٦- مرآة الجنان: اليافعي: حيدر آباد الدكن ١٣٣٨هـ.

١٩٧- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: ابن الجوزي. دائرة المعارف العثمانية الهند ١٩٥٢م.

١٩٨- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي الحلبي(عبد الواحد بن علي). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار النهضة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٩٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي الحلبي(عبد الواحد بن علي). دار الفكر العربي

٢٠٠- مراصد الاطلاع على إسماء الأمكنة والبقاع: عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي. تحقيق علي البجاوي. دار إحياء الكتب العربية(عيسى البابي الحلبي) ط١، ١٩٩٤م

٢٠١- مروج الذهب: تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة لاط، ١٣٨٦هـ.

٢٠٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي(عبد الرحمن بن الكمال). شرحه وضبطه وصححه وعنو موضاتعه وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، ودار الفكر، بيروت لا ط، لا ت.

٢٠٣- المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري بمراقبة د/محمد عبد المعيد خان. ط١، دائرة المعارف العثمانية. الهند.

٢٠٤- المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري. دار التوزيع، إيران. لا ط، لا ت.

٢٠٥- مسند القضاعي: القضاعي. تحقق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٠٦- ماني الحروف: أبو الحسن الأخفش. تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي. دار نهضة مصر القاهرة.

٢٠٧- معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش. تحقيق د/ فائز. ن. س. الكويت. الصفاة الناشر: المحقق نفسه. ط٢.

٢٠٨- معان القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرآء. تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية.

٢٠٩- معاني الكبير: ابن قتيبة. دار الباز مكة المكرمة. ط١، ١٩٨٤م.

٢١٠- معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله الحموي. دار إحياء التراث العربي، بيروت لا ط، ١٩٧٩م.

٢١١- معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله الحموي. الهندية بالمونكي، مصر ١٩٢٥م.

٢١٢- معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي. دار صادر بيروت، لا ط، لا ت.

٢١٣- معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي. دار صادر بيروت، لاط، ١٩٥٦م.

٢١٤- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: عبد الله بن عبد العزيز البكري،حققه وضبطه مصطفى السقّا. علام الكتب. بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٢١٥- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة. الترقي، دمشق ١٩٥٧م.
٢١٦- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور الجواليقي(موهوب بن أحمد) تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. طبع بالأفست، طهران، ١٩٦٦م.
٢١٧- معرفة القرآء الكبار: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي. تحقيق محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة، مصر ط١، لا ت.
٢١٨- معرفة القرآء الكبار: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي. مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤هـ.
٢١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا (لبنان)، لا ط، ١٩٨٧م.
٢٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف).المكتبة التجارية الكبرى مصر. لاط، لا ت.
٢٢١- مفتاح السعادة: طاش كبرى زاده. دائرة المعارف حيدر آباد الدكن. الهند١٣٥٦هـ.
٢٢٢- مفتاح السعادة: طاش كبرى زاده. دار التوزيع. إيران. لا ط، لا ت.
٢٢٣- المفصل: الزمخشري. دار نشر الكتب الإسلامية. لاهور باكستان.
٢٢٤- المفصل: الزمخشري. دار الكتب المصرية. ط٣، ١٩٧٧م.
٢٢٥- المقاصد الحسنة ف بيان كثيد من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: شمس الدين محمد السخاوي. تعليق عبد الله محمد الصديق، تقديم عبد الوهاب عبداللطيف. مكتبة الخانجي بمصر مكتبة المثنى، بغداد، دار الأدب العربي١٣٧٥هـ.
٢٢٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزنة الأدب. دار صادر بيروت. لا ط، لا ت.
٢٢٧- المقتصد(كتاب المقتصد) عبد القاهر الجرجاني.دار التوزيع. إيران. لا ط، لا ت.
٢٢٨- المقتصد(كتاب المقتصد) عبد القاهر الجرجاني.دائرة المعارف حيدر آباد الدكن. الهند١٣٥٦هـ.
٢٢٩- المقتضب: المبرد(محمد بن يزيد). تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٣٠- المقتضب: المبرد (محمد بن يزيد). شركة الاعلانات الشرقية. ١٣٨٥هـ.
٢٣١- المقتضب: المبرد (محمد بن يزيد). دار التوزيع. إيران. لا ط، لا ت.
٢٣٢- المقرب: ابن عصفور الإشبلي(علي بن مؤمن). مطبوع سنة ١٩٧١م.
٢٣٣- الممتع: ابن عصفور الإشبلي(علي بن مؤمن). تحقيق فخرالدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٧٩م.
٢٣٣- الممتع: ابن عصفور الإشبلي(علي بن مؤمن).دار المعرفة بيروت ١٤٠٧.
٢٣٤- المنتظم: ابن جوزي. حيدر آباد الدكن الهند ١٣٥٨هـ.
٢٣٥- المنصف شرح الإمام أبو الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام عثمان المازني النحوي البصري: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط١، ١٩٥٤م.
٢٣٦- المنصف: تقي الدين والآخرين. مكتبة الجوزة، القاهرة.
٢٣٧- المنهل الصافي(المخطوط): علامة ابن الدماميني. محفوظ بمكتبة الكلية الإسلامية بجامعة بشاور باكستان
٢٣٨- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي. مؤسسة المصرية العامة.
٢٣٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحم بن محمد). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار النهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٧م.
٢٤٠- نزهة الخواطر: علامة عبدالحيئ اللكهنوي. دار الكتب لاهور. باكستان.
٢٤١- نفح الطيب: المقري. دار الكتاب العربي بيروت.
٢٤٢- نهج البلاغة: مطبوعة دار الكتب المصرية القاهرة. ١٩٦١م.
٢٤٣- النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس. دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٧.
٢٤٤- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ج١١ باعتناء شكري فيصل. نشر فرانز شتايز بقيسبادن، ط١، ١٩٨١م.
٢٤٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان(أحمد بن محمد). تحقيق إحسان عباس. دار صادر بيروت، لا ط، لا ت.
٢٤٦- هدية العارفين: البغدادي. مكتبة المثنى بيروت. لا ط، لا ت.

٢٤٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ف يعلم العربية: السيوطي(عبد الرحمن بن الكمال).
نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.
٢٤٨- يتيمة الدهر: الثعالبي. مكتبة السعادة، القاهرة ١٩٥٦م.

فهرس محتويات الكتاب

العنوان رقم الصفحة

قسم الدراسة

قسم التحقيق